أولاً : مختصر التصريف الذي من مصنفات الإمام الهمام قدوة الأنام وحيد العصر والايام فخر الملّة والاسلام الشيخ عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني رحمة الله تعالى عليه وعلينا الى يوم القيمة.

ثانياً : شرح الإمام الفاضل الكامل قدوة المحققين عزّ الملّة والدين مسعود بن العمر القاضي المشهور بسعد التفتازاني غفر الله عنهما وعن جميع المسلمين آمين ياربّ العالمين .

ثالثاً : حاشية المصري للعلامة الامام ناصر الدين المالكي ((رحمه الله)) علي سعديني غفر الله له وللمؤمنين الى يوم الدين.

رابعاً : حاشية ابن القاسم على ردّ المصري على السعديني غفر الله لهم وللمخلصين.

خامساً : الحواشي المتفرقة على السعديني جعل الله الجنة مثواهم.

سادساً : في آخر الكتاب شرح ديباجة السعديني للعالم الفاضل شلوبين محمد بن عرب بن حاج بن عرب طاب الله ثريهم وجعل الجنة ميوايهم آمين يا رب العالمين والحمد الله رب العالمين.

له ٢٥ رجب سالّى ١٤١٩ هجرى دەكاتە ١٩٩٨/١١/١٤ بە نووسينەوە دەستم كرد

أولا: مختصر التصريف الذى من مصنفات الإمام الهمام قدوة الانام وحيد العصر والأيام فخر الملة والإسلام الشيخ عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني رحمة الله تعالى عليه وعلينا الى يوم القيمة

ثانيا: شرح الامام الفاضل الكامل قدوة المحققين عز الملة والدين مسعود بن العمر القاضى المشهور بسعد التفتازاني غفر الله عنهما وعن جميع المسلمين آمين يارب العالمين

ثالثا: حاشية المصرى على سعدينى غفر الله له ولنا وللمؤمنين إلى يوم الدين
(العلامة الإمام ناصر الدين اللقانى المالكى رحمه الله)

رابعا: حاشية ابن القاسم على رد المصرى على السعدينى غفر الله لهم وللمخلصين

خامسا: الحواشى المتفرقة على السعدينى جعل الله الجنة مثواهم

سادسا: فى آخر الكتاب شرح ديباجة السعدينى للعالم الفاضل شاوين محمد بن عرب بن حاج بن عرب طاب الله ثراهم وجعل الجنة مثواهم آمين يارب العالمين والحمد لله رب العالمين

له ٢٥/رجب سالى ١٤١٩ هجرى دەكاتە ١٤/١١/١٩٩٨ دەستم كرد بە نووسینەوەى

بحمد الله مشكل إذ شرط صحة الحمل صدق الخبر على المبتدأ وأبهى حبر لا يصدق على حمد الله تعالى كما لا يخفى إلا أن يقال يغتفر في التبعية ما لا يغتفر في الاستقلال

[حمد الله] إن قيل قصد من قوله إن أروى آه بداية هذا الشرح بالحمد ليحصل له الفضل الوارد من ذلك؟

[مشكل] أقول لم يظهر إشكاله على التقدير الأول لأن تشبيه البيان على الوجه المشروح لا يقتضي كون الحبر مستعملا في غير اللفظ بل يجوز مع ذلك كونها مستعملة في اللفظ على وجه الاستعارة التحقيقية أو التشبيه البليغ أو اعتقاد ذلك غاية الأمر أن يكون إسناد الحوك إلى ضميرها تسامحا بناء على إضافة حوك رقوم اللفظ إليه لا بينهما من التعلق أو على إرادة حاكها من حيث رقومها وحينئذ فاسم التفضيل أعني أبهى واقع على اللفظ والإخبار عنه بالحمد الذي هو لفظ في غاية الوضوح ويجوز أيضا كونها مستعملة في السطور على ما ذكر أيضا قوله مشكل فيه بحثان الأول أن الوجه أن أراد بالحبر السطور وبالحياكة الكتابة على الوجهين جميعا وحينئذ يصح حمل الحمد على حذف المضاف أي نقوش حمد الله ورقومه والثاني أن إشكال الحمل بالنسبة لأبهى حبر آه دون أروى زهر آه مشكل لأن المراد بأروى زهر آه الكلام المخصوص والحمد ليس كلاما فلا يحمل الحمد على أروى وحينئذ يكون حمد الله مصروفا عن معناه بالنسبة للمعطوف أي مكتوب حمد الله وإن كان باقيا على معناه بالنسبة للمعطوف عليه فيكون المراد به حقيقة ومجازا معا على ما أجازه الشافعي وغيره على أنه يجوز أن يراد بالحمد العرفي أعني الفعل المنبئ المخصوص فيشمل اللفظ والكتابة فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ومن هذا يعلم جواب الإشكال على التقدير الثاني فليتأمل ابن القاسم

[في غاية الوضوح] أقول في صحته فضلا عن غاية الوضوح نظر لأن الحمد ليس لفظا بل يحصل منه فلا بد أيضا من المسامحة أي الفاظ حمد الله مصححه لابن القاسم

ابتدأ المصنف رحمه الله كتابه ببسم الله اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول الرسول الكريم صلى الله تعالى عليه وآله كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أي ذاهب البركة رواه الخطيب في كتابه الجامع والتوفيق بينه وبين حديث كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو أجزم ممكن لأنه كل منهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله وهو حديث حسن إذ يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمد على الابتداء الإضافي ولو بعد البسملة ولم يعكس لأن حديث البسملة أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال وإضافة اسم إلى الله قيل من إضافة العام إلى الخاص كخاتم حديد وقيل يسمى به ممكن الأداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديرها باسم مسمى الله ومنشأ ذلك أنهم اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران أم لا والأول رأي المعتزلة والثاني قول الأشعري وقيل لا هذا ولا ذاك والتحقيق أن الخلاف لفظي وذلك أن الاسم إن أريد به اللفظ فهو غير المسمى وإن أريد به ذات المسمى فهو عينه سعد الله

حَمْدُ اللّٰهِ تعالى سُبحانَهُ على تَواتُرِ نَعمائِهِ الزّاهِرَةِ الظّاهِرَةِ . وتَرادُفِ الآلاءِ المُتَوافِرَةِ المُتَكاثِرَةِ . ثُمَّ الصَّلوةُ

أي تتابعه — أي تعاقب — أي توالي — أي كثيرة — جزاؤه

فهذا ليس بحمد فضلا عن أن يكون حمدا غير مبدوّ به بل إخبار عن حكم من أحكام الحمد قلت حمد الله هو الثناء عليه بصيغة الحمد أو غيره فالثناء على حمده ثناء عليه فهو حمد له تعالى [والتواتر] التتابع مع تراخ أخذا من الوتر كذا قالوا . [والنّعماء] بالمدّ الانعام وإضافته تفيد العموم فلذا صحّ اضافة التواتر إليه ويصحّ كونه اسم جمع للنّعمة أو الإنعام كالطرفاء [والزاهرة] اللامعة [والظاهرة] البيّنة الواضحة لكل أحد لتناهيها في العظم والكمال أو البيّن كونها نعمة لعدم وجوبها عليه تعالى أخذا من وفر اللازم أي كمل لا من وفره أي أكمله كما في جزاء موفورا . أو الترادف التعاقب [والآلاء] النعم بمعنى الإنعامات جمع إلى بفتح وقد يكسر [والمتوافرة] التي بينها مغالبة في الوفر أي الكثرة في العدد والمتظاهرة متفاعلة من ظهر بعضها بعضا أي نصره أو من ظهر إذا غلب . ووصف النعم الظاهرة الوافرة في ذواتها بالتواتر دون التعاقب الذي وصف به مطلق الآلاء التي لا يخلو عنها الإنسان وقاما إلا أنها لا تكثر كثرة هذه التي هي متوافرة في أعدادها استظا

[قوله فضلا عن أن يكون حمدا] قولهم فضلا عن كذا قال السيد الشريف في أول حاشية الكشاف فضلا مصدر منصوب يتوسط بين أدنى وأعلى للتنبيه على نفي الأول واستبعاده عن الوقوع على نفي الأعلى واستحالته أي عده محالا عرفا فيقع بعد نفي اما صريح كقولك فلان لا يعطي الدرهم فضلا عن الدينار وتريد أنّ اعطاء الدرهم منفي عنه ومستبعد فكيف يتصور منه اعطاء الدينار وإمّا ضمني كقولك وتقاصر هممهم عن بلوغ عدد أدنى لهذا العلم فضلا عن أعلاها يعني أنّ هممهم تقاصرت عن بلوغ أدنى هذا العلم وصار منفيا مستبعدا عنهم فكيف تترقى إلى ما ذكر من الكلام المناسب وهو مصدر قولك فضل عن المال كذا إذا ذهب أكثره وبقي أقله ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء فقال تقدير الكلام في المثال فضل عدم اعطاء الدرهم عن اعطاء الدينار أي ذهب اعطاء الدينار بالكلية وبقي عدم اعطاء الدرهم في المثال الثاني فضل تقاصر الهمم عن بلوغ أدنى العلم إلى الترقي أي ذهب الترقي بالمرة وبقي التقاصر فالباقي هو النفي أي الأدنى المذكور قبل فضلا والذاهب نفس أعلى المذكور بعده انتهى . وحينئذ نظر بعضهم إلى معنى الذهاب والبقاء يفوت شيئان من أصل الاستعمال أحدهما كون الباقي من جنس الذاهب إذ ليس انتفاء الأدنى من جنس الأعلى الثاني كون الباقي أقل من الذاهب إذ لا معنى لانتفاء الأدنى أقل من نفس الأعلى فإن قلت يرد عليه ان المفهوم من فضلا حينئذ أنّ ما بعده ذاهب منتف بتمامه وأمّا أنّه أدخل في الانتفاء وأقوى فيه ممّا بقي قبله كما هو المقصود فلا قلت قد يفهم ذلك في كونه أعلى وأدنى لأنّ الأعلى أولى بالانتفاء من الأدنى . ونظر آخرون إلى معنى القلة والكثرة فيحولون التقدير في المثال الأول فضل عدم اعطاء الدرهم عن عدم إعطاء الدينار أي العدم الأول قليل بالنسبة إلى العدم الثاني فإنّ الأوّل عدم ممكن يستبعد وقوعه والثاني عدم مستحيل فهو أكثر قوة وأرسخ قدما من الأول وفي الثاني فضل تقاصر الهمم عن الأدنى عن تقاصرها عن الترقي أي التقاصر الأول قليل بالقياس إلى الثاني فانه التقاصر عن الترقي وعلى هذا التوجيه يفوت من أصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء ويلزم أن لا يكون كلمة عن صلة له بحسب معناه المراد بل بحسب أصله ويحتاج إلى تقدير النفي فيما بعد فضلا وتوجيه ثالث مبني على اعتبار ورود النفي على الأدنى بعد توسط فضلا بينه وبين الأعلى كأنه قيل يعطي الدرهم فضلا عن الدينار أي فضل اعطاء الدرهم عن الدينار على معنى ذهب اعطاء الدينار وبقي من جنسه بقية هي اعطاء الدرهم ثم أورد النفي على البقية وإذا انتفت بقية الشيء كان ما عداها منه أقدم منها في الانتفاء ويرجع أصل المعنى أنّ إعطاء الدينار انتفى أولا ثم تبعه في الانتفاء إعطاء الدرهم وهكذا بلوغ الهمم إلى أدنى العدد وبقية من جنس الترقي فإذا تقاصرت عن البلوغ إليها كان تقاصرها عن الترقي مقدما عليه ثم قال وناصب فضلا محذوف وجوبا لجريه مجرى تتمة للأول بمنزلة لا سيما إذ لك ولا محل لذلك المحذوف من الإعراب ألبتة وان زعم بعضهم أنّه حال ولا يلتبس عليك ان فاعل ذلك

المحذوف

[٤]

ثمّ الصلوةُ على نبيّه محمّد المبعوث من أُشرف جراثيم الأنام . وعلى آله وأصحابه الأئمة الأعلام . وأزمّة الإسلام .

متظاهرة فيه أيضا [على نبيّه] يجوز أن يكون صلة الصلوة فيكون الصلوة معطوفة على حمد عطف أفراد يشارك له فى الإخبار به عن الروى وأن يكون خبرًا عن الصلوة فالجملة معطوفة منها على جملة أنّ أروى عطف الجمل وفى هذا الثانى عطف الإنشاء على الخبر وفيه خلاف [جراثيم] جمع جرثوم وهو الأصل [والأنام] الخلق قبل الجنّ والإنس [والأعلام] جمع علم وهو الجبل فهو تشبيه بحذف الأداة [والأزمّة] جمع زمام وعنان الدابة ووجه الشبه أنّ بالتمسك بهم يبلغ المتمسك المقاصد الإسلامية كما يبلغ راكب الدابة مقاصده بامساك عنانها .

المحذوف هو الأدنى على الوجه الأخير ونفيه على الوجهين الأولين انتهى . بلفظه أخذا من الوتر لعلّ وجه الأخذ أنّه مع التراخى يظهر انفراد كلّ فتظهر الوترية فتأمل فلذا آه كان وجه ذلك أنّ التواتر بالمعنى المذكور لا يتصوّر إلّا فى المتعدّد ولا يتصوّر فى شىء وحينئذ فلقائل أن يقول التواتر بذلك المعنى يكفى له التعدّد ولا يتوقف على العموم كما هو قضيته كلامه فليؤوّل كلامه ولا شبهة أنّ العموم هو الأنسب بالمقام وإن لم يتوقف عليه ما ذكر فليتأمل ابن القاسم

[بالتواتر] أقول يجوز أن يريد الشارح بالتواتر مطلق التتابع لا بقيد التراخى ويكون التغاير للتفنّن فليتأمل ابن القاسم

[صلة الصلوة] أقول يلزم على هذا الإحتمال المصرّح فيه باخبارية الجملة عدم حصول الصلوة لأنّها دعاء والإخبار لا يحصّله بخلاف الحمد فانه الثناء والإخبار بالثناء ثناء وكان منشأ هذا الخلل القياس الصلوة على الحمد فجواز الإخبار به وهو غير صحيح لما علمت وقد أوضح ذلك شيخنا الشريف الصفوى فراجعه . فالصواب على هذا جعل الجملة إنشائية فتأمل . ثم ذهب إلى جواز خبريتها لأنّ المقصود التعظيم وهو حاصل بالإخبار فيصحّ كلام الشيخ بناء على هذا ابن قاسم

[عطف الجمل] مثل عطف الجمل فلا يرد ما غلب على بعض من الأفاضل اسمٰعيل بانه

[عطف الجمل] الظاهر ان الجمل ليس جمع جملة اذ المعطوف على هذا التقدير جملة واحدة ليس إلّا بل هو مفرد كفلس بمعنى مقابل للأفراد حيث جعله المحشى مقابلا له فمن هذا يعلم أنّ الجمل مقابل للأفراد كما أنّ الجملة مقابل للمفرد فتدبّر عمر بن أحمد

[ووصف النعم] يصحّ أن يكون فعلا ماضيا وان يكون مصدرا مبتدأ وقوله لأنها لا تكثر خبره عمر بن احمد ص ٣ سطر ٨

[وصوبه مطلق الآلاء] أى الغير المقيدة بكونها ظاهرة أو وافرة فى الذات بل بكونها وافرة فى العدد حيث قال الآلاء المتوافرة . وحاصل الجواب انه لما اعتبرت الكثرة للآلاء فى أعدادها والنعم فى ذاتها وهو لا تكثر كثرة أعداد الآلاء وضرورة كون أعداد الشيء الغير المقيد بشىء أعمّ على أعداد المقيد به بداهة كون المطلق أعمّ من المقيد وكون المقيد بشىء أعمّ منه بشيئين وهكذا تدبّر اسمٰعيل بانه

[أى الكل لا من وفره] وجهه أنّه لو كان منه كان معنى الوافرة التى آه كملت غيرها وهو خلاف المراد وإن أمكن الحمل عليه بتكلّف فليتأمل ابن قاسم ص ٣ سطر بأن يقال ان بعضها يكمل بعضها

أما بعد فيقول الحقير الفقير إلى الله مسعود بن عمر القاضي التفتازاني بيض الله غرة

أحواله وأورق أغصان آماله لما رأيت مختصر التصريف الذي صنفه الإمام الفاضل العالم

[وبعد] ظرف مبني على الضم لافتقاره إلى اللفظ المضاف إليه لنية معناه دونه كما قال الرضي والعامل فيه أما المقدرة بعد الواو ولنيابتها عن فعل الشرط واسمه إذ الأصل مهما يكن من شيء بعد ما تقدم ذكره ولما كان مهما مبتدأ والإسمية لازمة له ويكن شرطا والفاء لازمة له غالبا ونابت عنهما أما التزمها لصوق الإسم والفاء إقامة للازم مقام اللزوم وإبقاء لأثره في الجملة قاله الشارح في المختصر والمطول [فيقول الفقير مسعود بن عمر] فيه إيهام الطباق وهو الجمع بين المتضادين أي معنيين متقابلين في الجملة [القاضي] نعت عمر [التفتازاني] نعت لأحد المتضايفين [بيض الله غرة أحواله] جمع حال وهي هيئة في النفس غير راسخة فإن رسخت فملكة والغرة لغة بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم وأول كل شيء وضيائه وكأنه أريد بها هنا أي لون في جبهة الفرس فيه إستعارة تخييلية وهو إثبات الغرة للمشبه وذكر البياض ترشيح أو أريد بها أول أحواله فبيض إستعارة تحقيقية أي بهج [وأورق أغصان آماله] فيه استعارة بالكناية وتشبيه الآمال وهو الرجاء جمع أمل بالأشجار وإستعارة تخييلية وهو إثبات الأغصان جمع غصن وهو ما تشعب من الشجرة للمشبه وإثبات الورق ترشيح [لما رأيت] أي علمت [مختصر التصريف] أي القواعد الآتي ذكرها والإضافة بمعنى لام الاختصاص أو في الظرفية المجازية [الذي صنفه] أي جعله أصنافا جمع صنف وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة وبعض الأعراض [الإمام] وهو من أمك أي صار أمامك أي قدامك [الفاضل] من فضله كشكره أي غلبه في الفضل أو من فضل كدخل أي صارت له فضيلة وهي المزية لا من

[قاله الشارح في المختصر والمطول] قال الشيخ الإسلام الهروي في حاشيته إن أريد بذلك جعل اللازم في موضع الملزوم على ما هو الظاهر فبيانه المراد أن الفاء لم توضع موضع الشرط أعني قبل جميع أجزاء الجزاء بل في خلالها لغرض الفصل بين أما والفاء فكأنها واقعة في صدرها تقديرا وكذا لم تقم الإسمية مقام المبتدأ بل القائم مقامه أما لكنها لما التزم لصوق الإسم بأما فكأن اللازم وقع موقع الملزوم وفيه بحث لأن الظرف معمول لأما لا من أجزاء الجزاء على ما إختاره قدس سره هيهنا فالفاء في صدر الجزاء فالوجه أن يراد بالإقامة جعل وجود اللازم بمنزلة وجود الملزوم في الجملة والمقصود ظاهر وأما بيان أن إبقاء الأثر في الجملة فهو أن آثار المبتدأ وعلامته كثيرة من الإسمية والخبر والحمل بينهما فلصوق الإسم بمنزلة وجود أثر في الجملة وكذا آثار الشرط متعددة من جملة الشرط والفاء والجزاء فلزوم الفاء لها في الجملة إنتهى وقد بسط شيخنا الشريف في شرح الفوائد الخلاف في أن بعد متعلقة بجملة الشرط أو بجملة الجزاء فراجعه ابن القاسم

[وهي هيئة في النفس] ظاهره حمل الأحوال في كلام الشارح على المعنى المصطلح وهو الغير الراسخ وليس بمتعين بل يجوز أن يراد بالأحوال ما يشمل الملكات أيضا بل لعله أولى فليتأمل ابن القاسم

[وهو المقول على كثيرين] فيه حمل الصنف على مصطلح الميزان وليس بمتعين بل يجوز حمله على الأعم الشامل للنوع والجنس أيضا ابن القاسم

[أي صارت له فضيلة] هذا لا يتعين بل الأنسب بمقام المدح والتعميم وجمله من فضل أي صار ذا فضل أعم من المتعدي أثره وغير المتعدي أثره فليتأمل ابن القاسم

العالمِ الكاملِ قدوةُ المحققينَ عزُّ المّلةِ والدّينِ عبدُ الوهابِ بنُ إبراهيمَ الزّنجانيّ رحمةُ اللهِ عليهِ

مختصراً ينطوي على مباحثَ شريفةٍ ويحتوي على قواعدَ لطيفةٍ.

لا من حيث يتأدّى منها أثرٌ الى الغير بخلاف الفاضلة فإنها المزيّة من حيث يتأدّى منها ما ذكر [العالم الكامل] وما بعد الإمام نعت له وكذا [قدوة] بالضم وقد تكسر وهي في الأصل اسم مصدر بمعنى الإقتداء أي الإتّباع وُصِفَ به الإمام مبالغة اي مقتدى [المحققين] جمع محقّق من التحقيق وهو اثبات الشيء بدليله [عزّ الملّة والدّين] وهما واحد أن وهو وضع إلهيّ سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى ما هو خير لهم بالذات وهو باعتبار أنه طريق مسلوك مجتمع عليه وهو من مجتمع ملّة وهي لغة الطريق وباعتبار أنّه يطاع دين وهو لغة الطاعة والعزّ لغة الغلبة فهو مصدر وصف به الامام مبالغة أي معزّهما أو سمّي وما أضيف هو اليه الإمام فهو بدل منه على هذا [الزنجاني رحمة الله عليه] جملة خبرية اللفظ إنشائية المعنى إذ المراد بها الدعاء له بالرحمة من الله تعالى أي ايصال برّه إليه [مختصراً] مفعول ثان لرأيت وهو في الأصل خبر للمبتدأ الذي هو مفعول أول لصحّ الإخبار به وصفه بقوله [ينطوي] من الطيّ وهو عطف بعض الشيء على بعض فهو استعارة تحقيقية بمعنى يشمل [على مباحث] جمع مبحث وهو لغة مكان البحث واصطلاحا الحكم من حيث أنّه يبحث اي يفتّش عنه إمّا من حيث انه طلب باللفظ فمطلب ومن حيث أنّه يسأل عنه فمسألة فاختلاف العبارات لاختلاف الإعتبارات [شريفة] من شرف إذا ارتفع والمراد ارتفاع رتبتها لفرط الإحتياج اليها فهو مجاز مرسل [ويحتوي على قواعد] جمع قاعدة وهي قضية كلية يتعرّف بها أحكام جزئيات موضوعها [لطيفة] من اللطافة وهي في الإصطلاح رقّة القوام أو كونه شفافاً أي لا يحجب البصر عن إدراك ما وراءه والمراد دقيقة لا يهتدى اليها الا بنظر دقيق فهو مجاز مرسل والافراد والتأنيث في كلّ من شريفة ولطيفة مع كونه وصفا للجمع سائغ في جمع ما لا يعقل.

[قوله أي مقتدى] يحتمل ان يكون اسم فاعل وان يكون اسم مفعول فعلى الأول يكون إضافته الى المحققين من اضافة اسم الفاعل إلى مفعوله وعلى الثاني من اضافة اسم المفعول إلى فاعله وعلى التقدير بن الباء مقدّرة أي مقتدى به ويكون المحققين من وضع المظهر موضع المضمر تدبر اسماعيل بانه بر

[رقّة القوام] أي الجسم ابن القاسم

[عزّ الملّة والدين] والفرق بين الملّة والدين والمذهب أن المذهب منسوب الى العلماء والملّة منسوب الى الانبياء والدين الى الله حلبي

[وضع الهيّ سائق] احتراز عن الأوضاع البشرية نحو الرسوم السياسية والتدبيرات المعاشية ابن القاسم

[وباعتبار انه يطاع] الظاهر وباعتبار أنه طاعة هي انقياد له تعالى فانّ الإعتبار الأول يحتاج الى التجوز كما في رجل خلق والثاني وان كان يحتاج اليه أيضا الا ان ذلك الوضع ليس نفس الطاعة بل يستلزم له الا أنّه التصريح فيه بنفس المصدر أولى من الأول فبيان وجه التسمية فليفهم حسين

[صحّ الاخبار] لأنه قيل يجب أنّ الخبر مغاير للمبتدأ والا لزم حمل الشيء على نفسه ولا يفيد فأجاب بما ترى عمر شر

[وصفه] اذ مجرد وصفه بالمختصر لا فائدة في الأخبار لدلالة المفعول الأول الذي هو المخبر عنه عليه ابراهيم

[فهو مجاز مرسل] لعلّ مقصوده هنا ان شريفة مستعمل في معنى شديدة الاحتياج اليها واما اطلاق الشريف بمعنى المرتفع والمراد ارتفاع رتبتها فالظاهر انه لا يمتنع التجوز وان الشريف بمعنى رفيع الرتبة حقيقة فليتأمل ابن القاسم

سَنَحَ لِي أَنْ أَشْرَحَهُ شَرْحًا يُذَلِّلُ مِنَ اللَّفْظِ صِعَابَهُ وَيَكْشِفُ عَنْ وُجُوهِ الْمَعَانِي نِقَابَهُ . وَيَسْتَكْشِفُ

مَكْنُونَ غَوَامِضِهِ . وَيَسْتَخْرِجُ

[سنح لي أن أشرحه] فاعل لتأويله بشرحه على حذف مضاف أي ظهر لي عزم أن أشرحه اذ الفعل الموجود ه كالتسوح أي الظهور يستحيل وجوده من فاعل معدوم وقت وجود الفعل كالشرح وقد صرحوا بنظيره في قوله تعالى ليحزنني أن تذهبوا به . وعندي أن هذا التقدير غير ضروري لأن الشيء له وجود في الذهن كما له وجود في العين والفعل المسند هنا وفي الآية يصح اسناده إلى الذهني كالعيني فتأمل . [شرحا يذلل] من الذل بالكسر وهو السهولة والإنقياد [من اللفظ] أي من جنس لفظ المختصر فأل عوض عن الضمير المضاف اليه أو الضمير مقدر أي اللفظ الكائن فيه [صعابه] جمع صعب وهو الأبي عن الإنقياد وفيه إستعارة بالكناية وهو تشبيه اللفظ بالإبل تشبيها مضمرا في النفس واستعارة تخييلية وهو اثبات الصعاب له وتعلق كل من قوله من اللفظ وصعابه بيذلل زيادة في الربط كالمنصوص عليه في قوله تعالى: اقترب للناس حسابهم . [ويكشف] أي الشرح [عن وجه المعاني نقابه] وهو ما تستر به المرءة وجهها وفيه استعارة بالكناية وهو تشبيه وجه المعاني بالشيء المحجب تحت النقاب واستعارة تخييلية وهو اثبات النقاب للوجه . وذكر الوجه إيهام أي تورية أو تشبيه المعاني بالصور الحسنة إستعارة بالكناية واثبات الوجه إستعارة تخييلية وذكر النقاب ترشيح قال الشارح نحوها في قول التلخيص ويكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها . والربط هنا كالربط فيما قبله في المبالغة والضمير في صعابه للفظ وفي نقابه للوجه [ويستكشف] أي يطلب أن يكشف أو يبالغ في الكشف [مكنون] من كنه أي ستره سترا معنويا أو من الستر الحسي فإنه كما في تكن صدورهم . [غوامضه] جمع غامض من غمض إذا خفي أو انطبق فراده يطلب أن تجلى مشكلات خفاياته أو تجلى معاني ألفاظه التي هي لكونها قوالبها كالمنطبقة عليها .

[أي ظهر لي عزم] جعل المضاف المحذوف عزما ويحتمل أنه نحو حسن أو لياقة ولعله أولى فليتأمل — ابن القاسم

[ليحزنني] ليحزنني عزم ذهابكم به لأن الحزن الموجود يستحيل وجوده من فاعل معدوم وهو الذهاب بالفعل — غيره

[من جنس لفظ] قوله من جنس لفظ أي ليست اللام للاستغراق واللازم أن يكون كل لفظ فيه يشتمل على صعاب وقد ذللها فليس كذلك لأن بعض الألفاظ لا صعاب فيه ولا تذلل فالعموم يوجب أن يكون كل كلمة فيه مشتملة على الصعوبة وذلك يوجب أن يكون لكل كلمة صعاب تدل الإضافة في صعابه والتبعيض في من اللفظ إلا أن يراد باللفظ التركيب وبصعوبة الكلمة صعوبتها من بعض الوجوه والإعتبارات فليتأمل ابن قاسم [أو يبالغ في الكشف] هذا الثاني أبلغ معنى لأن طلب الإنكشاف لا يفيد حصول الإستكشاف ابن قاسم

[في الربط] لأنه يكفي لو قال صعاب اللفظ فلما ادى بقوله من اللفظ صعابه فقد بالغ في الربط لانه حينئذ جعلها متعلقا بيذلل تعلق المفعول بالفعل بخلاف المفروض فان المتعلق بيذلل واحد فقط وهو صعاب المضاف إلى اللفظ ومن المعلوم أن الربط في شيئين أزيد من الربط في شيء واحد يوسف [الاعجاز] كون الكلام بحيث لا يمكن معارضته والاتيان بمثله من اعجزته اي جعلته عاجزا ابن القاسم

[أو تجلى معاني ألفاظه] هذا التفسير على تقدير كون غوامضه بمعنى إنطبق والأول على تقدير كونه بمعنى الخفاء — غيره

[أو يبالغ في كشفه] وهذا اشارة الى ان السين هنا اما للطلب أو للمبالغة يوسف

وَيَسْتَخْرِجُ سِرَّ حَالِيهِ وَحَامِضِهِ. مُضِيفًا إِلَيْهِ فَوَائِدَ شَرِيفَةً. وَزَوَائِدَ لَطِيفَةً. مِمَّا عَثَرَ عَلَيْهِ فِكْرِي

الفَاتِرُ. وَنَظَرِي القَاصِرُ. بِعَوْنِ اللهِ المَلِكِ القَادِرِ. وَالمَرْجُوِّ مِمَّنْ

عليها [ويستخرج] أى يطلب خروجا أو يخرج [سر] هو فى الأصل ضد الجهر والمراد به الحكمة التى لا يهتدى إليها إلا بإمعان التأمل كالسر الذى لا يهتدى إليه إلا بمزيد الإصغاء فهو استعارة تحقيقية [حالوه] أى سهله الذى هو لميل الطبع إليه كالحلو [وحامضه] أى صعبه الذى هو لنفرة الطبع عنه كالحامض فكل منهما استعارة تحقيقية وعبر فى المكنون الذى هو المستور بيستكشف وفى سره الذى هو داخل فى المتكلم بيستخرج طلبا للمناسبة فى كل منهما [مضيفا] حال من فاعل أن أشرحه أو من فاعل يذلل [إليه] أى إلى التذليل وما بعده [فوائد] جمع فائدة وهو ما استفيد من كلام القوم [شريفة وزوائد] جمع زائدة أى معنى زائد وهو ما استنبطه وتطوله لا من كلام غيره أخذا من قول صاحب التلخيص وأضفت إلى ذلك فوائد عثرت فى بعض كتب القوم عليها وزوائد لم أظفر فى كلام أحد بالتصريح بها ولا بالإشارة إليها. ووصف الفوائد بالشريفة لرفعة رتبتها بإسنادها إلى كلام القوم والزوائد باللطيفة لدقتها واحتياجها لدقيق النظر. وبين الفوائد والزوائد بقوله [مما عثر] أى اطلع [عليه فكرى] أى حركة النفس فى المعقولات أما فى المحسوسات فتخيل ولما كان الفكر حركة والحركة الحسية يلزمها الحرارة وصفه بقوله [الفاتر] أى الضعيف الحرارة أى القليل النفوذ فهو مجاز مرسل [ونظرى] والنظر الفكر المؤدى إلى علم أو ظن. ولما كان النظر إنما يكون لتحصيل المطالب وصفه بقوله [القاصر] عن بلوغ المطالب وتعلق بقوله عثر قوله [بعون] هو اسم مصدر بمعنى الإعانة [الله] أى إقداره ولمناسبته وصفه بقوله [القادر] على كل ممكن [والمرجو] من الرجاء هو اعتقاد حصول الخير. وتفسيره بطلب المحبوب تسامح [ممن] حال من الضمير فى المرجو ولا يصح كون من فيه لابتداء الغاية متعلقة بالوصف لأن مبدأ الرجاء هو الشارح لا من

[أو يخرج] أى يخرج إخراجا بليغا بجعل السين للمبالغة ابن القاسم

[طلبا للمناسبة] وجه المناسبة أن الكشف وما يشتق منه يتعلق بالمستور والمكنون هو المستور والاستخراج من الأمور الصادرة من ذوى العقول ومناسبة للسر الذى هو ضد الجهر الذى هو صفة المتكلم آدم

[أى إلى التذليل] هذا لا يتعين بل يجوز أن يكون ضمير إليه لمختصر التصريف أى مضافا إلى مختصر التصريف أى إلى ما تضمنه من المسائل بل لعله هو الظاهر ابن القاسم فسر بهذا التفسير لئلا يتوهم أن المضاف إلى المختصر يكون فى آخره آدم

[ولمناسبته وصفه] أى مناسبة العون المضاف إلى الله بمعنى الإقدار وصفه أى وصفه الله والحاصل أنه لما كان أضاف الإقدار إلى الله ناسب أن يصفه بالقادر ابن القاسم

[لأن مبدأ الرجاء هو الشارح لا من] فيه نظر لأن الشارح وإن كان مبدأ الرجاء بمعنى أن أول أجزاء الرجاء قام به إلا أن هذا لا يمنع كون المطلع عن الكتاب لمعرفته بحسناته التى يليق بها أن يغتفر لأجلها سيآته منشأ لرجاء الشارح لأنه يعتقد فيه عدم مواخذته بالسيئات فالشارح إذا لاحظه المتقدر فيه ما ذكر فهو أمر نشأ منه رجائه فكأنه مبدأ له ومبدأ الغاية لا يجب أن يقوم به أجزاء الفعل كما فى سرت من البصرة فإن البصرة لم يقم بها شيء من أجزاء السير إذ غاية الأمر أن بداية السير وقعت عندها

اطّلع فيه على عثرةٍ أن يدرءَ بالحسنةِ السيئةَ . فإنّه أوّلُ ما أفرغتُه في قالبِ الترتيبِ

والترصيفِ مختصِراً في هذا المختصرِ   ما قرأته

من [اطّلع فيه على عثرة] أي خطإ يشبه العثرة وهي الزلة في الوقوع في مكروه لا قصداً فهي استعارة تحقيقية وهي من إطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول [أن يدرء] أي يدفع [بالحسنة السيئة] أي بالفعلة الحسنة وهي ما أشير إليه بقوله ويذّيل إلى قوله ويستخرج اللوم على الفعلة السيئة وهي الخطأ المشار إليه بقوله من عثرة أو المراد بالحسنة أي بسط العذر السيئة أي الخطأ الواقع فيه [فإنّه] أي الشرح . والفاء وضعت موضع لام التعليل إذ الفاء العاطفة السببية داخلة على المسبب إشعاراً للتسبيب عمّا قبله [أوّل ما] أي شيء [أفرغته] أي صببته من فرغ إذا انصبّ لا من فرغ إذا خلى كفرغ الإناء أو في كفرغ الزاد وتشبيه الشرح بالشيء المائع استعارة بالكناية وإثبات الإفراغ له تخييلية على رأي السكاكي وعلى رأي غيره شبّه تنقيحه وتذليله وتهذيبه في النفس بالإفراغ فاستعار له اسمه فهو استعارة تحقيقية تبعية [في قالب] بفتح اللام وهو ما يقلب به الشيء من صفة إلى أخرى كالطابع لا يطبع به [في قالب [الترتيب] وهو في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي اصطلاحهم جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد [والترصيف] من رصف بالتضعيف والمحفوظ فيه رصف كضرب رصفاً وهو ضم بعض الحجارة إلى البعض شبّه به ضم بعض الكلام إلى بعض فهو استعارة تحقيقية وتشبيه كل من الترتيب والترصيف بالشيء المذاب استعارة بالكناية وإثبات القالب استعارة تخييلية [مختصِراً] بكسر الصاد حال من الضمير في أوله صحّحها منه عليها في محل قوله [في هذا المختصر] بفتح الصاد المشار به إلى الشرح القائم مقام ضميره والأصل مختصراً فيه . وإنما وضع الظاهر موضع الضمير لإفادة في نفسه مختصراً أيضاً ولا يصح أن يكون حالاً من التاء في أفرغته لوقوع الفعل على الهاء العائدة على ما الواقعة على جملة مصنفاته المقتضي حينئذ لكون إفراغ المصنفات في حال اختصار ما قرأه من التصريف في هذا المختصر ولا يخفى فساده .

وقد صرّح ابن هشام وغيره بأن نحو أستغفر الله ذنباً على معنى الابتدائية أي من ذنب ولم يمتنع من ذلك لكون مبدأ الاستغفار المستغفر لا الذنب . وقال بعض الفقهاء في قولهم نفذت الوصايا من ثلث الباقي أي من فيه لابتداء معنى أن مبدأ التنفيذ المستنفذ لا الثلث فتأمل   ابن القاسم

[قوله وتشبيه الشرح بالشيء المائع الخ] لم يظهر وجه اختصاصه بمذهب السكاكي فإن الاستعارة بالكناية عند صاحب التلخيص التشبيه المضمر في النفس مع عدم التصريح بشيء من أركانه سوى المشبه وهنا كذلك فإنه شبّه في نفسه الشرح أي مادته كما بيّناه بالشيء المائع في قبول التحويل إلى صورة مختلفة وتنقلبه إلى جهات متغايرة وهذا التشبيه استعارة بالكناية عند صاحب التلخيص ومن ثم أثبت له ما هو من خواص المشبه به وهو الإفراغ وهذا الإثبات استعارة تخييلية عنده فما معنى نسبة ذلك للسكاكي دون غيره فإن علق قوله على رأي السكاكي بقوله وإثبات الإفراغ فقط ورد عليه الاعتراض أيضاً لثبوت هذا عند صاحب التلخيص أيضاً كما رأيت على أن الاستعارة بالكناية عند السكاكي ليست هي التشبيه بل أن يكون هو لفظ المشبه يراد به المشبه به بادعاء أنه من أفراده والاستعارة التخييلية عنده ليست إثبات ما هو من خواص المشبه به بل أن يثبت للمشبه صورة وهيئة شبيهة لما هو من خواص المشبه به كما هو مذكور عنه في التلخيص وغيره فني صحة لا عشّي ما ذكره منع ظاهر فليتأمل   ابن قاسم

[في أوله صححها] إشارة إلى أن الضمير في أوله راجع للشرح والحال من شيء وصف قام بذلك الشيء ومطلق الاختصار قائم بالمصنف لا بالشرح

قوله نفهم وهو قبول الفهم من المعلم او من نفسه أو غيرهما وهو تصور المعنى من اللفظ بخلاف التفهيم فانه ايصال الافهام السامع بسبب اللفظ

ما قرأته في علم التصريف ومن الله الإستعانة وإليه الزلفى، وهو حسب من توكل عليه وكفى، فها أنا أشرع في المقصود بعون الملك المعبود، فأقول لما كان من الواجب على كل طالب شيء أن يتصور ذلك الشيء أولا ليكون على بصيرة في طلبه، وأن يتصور غايته لأنه هو السبب الحامل على الشروع في طلبه

[ما قرأته] قراءة تفهم وتحقيق [في علم التصريف] وسيأتي حده وأنه هو وقد يكونان مترادفين [ومن الله] قدم لإفادة إختصاصه أي ان يقتصر عليه [الإستعانة] أي الاعانة المطلوبة ولا يصح تفسيرها بطلب الاعانة كما هو مفهومها اللغوي اذ يصير تقديرها طلب الاعانة كائن من الله وهو فاسد إذ الطلب من العبد فليتأمل [وإليه الزلفى] أي القرب مني أي تقربي اليه لا إلى غيره [وهو حسب من توكل عليه وكفى] بالله محسبا أي كافيا فالجملة الأولى لإفادة أنه كاف للمتوكل عليه والثانية لإفادة أنه كاف في تحصيل الكفاية لا يحتاج الى ظهير، والثانية معطوفة على الأولى [فها أن أشرع] أي أبدأ والفاء للتعقيب في الذكر [في المقصود] الى بالذات من شرح ما تضمنه المختصر [بعون الملك] بكسر اللام من الملك بضم الميم أي الإستيلاء العام على فطر أو أفطار [المعبود] بحق [فنقول] الفاء لتعقيب مفصل على مجمل كتوضأ فغسل وجهه ويديه [لما كان] مستمرا [من الواجب] في الشروع على بصيرة [على كل طالب شيء] من علم أو غيره [أن يتصور ذلك الشيء] بحده أو رسمه [ليكون] الطالب [على بصيرة] شديدة الإبصار أو على تبصر [في طلبه] لذلك الشيء بالشروع فيه فالطلب السابق على التصور هو توجه النفس نحو المطلوب وهو مسبوق عقلا بتصور بوجه ما والطلب المسبوق بالتصور هو الشروع في المطلوب فلا منافاة [وأن يتصور غايته] أي الغرض من ذلك الشيء أي فائدته [لأنه] ذكر الضمير اما باعتبار تأويل الغاية بالغرض واما باعتبار عوده الى التصور المستفاد من يتصور [هو السبب الحامل على الشروع في طلبه] اي التلبس بذلك الشيء على بصيرة ولو قال على الشروع فيه لكان أخصر وأوضح، والمفهوم من كلام القوم أن الشروع في العلم لا بد فيه أن يعلم الطالب أن للفعل غاية ما والا لكان الشروع عبثا، ولا بد أن يكون معتدا بها بالنظر الى المشقة في تحصيل ذلك العلم والا لربما فتر جده فيه، ولا بد أن يكون تلك الفائدة هي الفائدة التي يترتب على ذلك العلم والا لربما زال اعتقادها بعد الشروع فيه فيصير سعيه في تحصيله عبثا

لا بالشرح فجعله وصفا والشرح يحتاج للمصحح والمصحح هنا كون الإختصار في الشرح والمعنى حال كون الشرح مختصرا انا فيه ابن التمام

[ولا يصح تفسيرها] فيه أنه يصح تفسيرها بطلب الاعانة بل هو الأوجه فحاصل الكلام طلب إعانتي من الله على أن يكون اللام في الإستعانة عوضا من المضاف اليه وهو ياء المتكلم هذا فتأمل عمر بن احمد

[لما كان من الواجب] اعلم أن الواجب على ثلاثة أقسام واجب شرعي، وواجب استحساني، وواجب عقلي. فالواجب الشرعي هو يكون آثما تاركه وفاعله ذا عوض كالصلوة والزكوة. والواجب الإستحساني هو الذي لا يكون تاركه آثما وفاعله قد يكون ذا عوض كعيادة المريض وقد يكون ذا عوض كالنظر والتفكر في صنع الأشياء. والواجب العقلي هو الذي يمتنع الشروع بدونه كالتصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما. والتصور حصول صورة الشيء في الذهن بلا حكم. والتصديق حصول صورة الشيء في الذهن مع الحكم. والمراد بالواجب هيهنا الواجب الإستحساني لا غير لأن تصور المطلوب المعين والغاية المعينة ليس واجبا شرعيا لأن تاركه لا آثما. ولم يكن أيضا عقليا لأنه لا يمتنع الشروع في هذا الكتاب بدون تصور المطلوب المعين والغاية المعينة چلبي [قوله فالطلب السابق على التصور] حاصله أن كلامه أفاد أن الطلب سابق للتصور حيث قال من الواجب على كل طالب شيء أن يتصور فأفرضه طالبا وأوجب عليه التصور فأفاد تقدم الطلب على التصور، وأن الطلب مسبوق بالتصور حيث قال ليكون على بصيرة.

بدأ المصنف بتعريف التصريف على وجه يتضمن فائدته متعرضاً لمعناه اللغوي إشعاراً بالمناسبة

بين المعنيين مخاطباً بالخطاب العام . اعلم

في نظيره، فإذا كان له فائدة معتداً بها مرتبة منه كملت رغبته في تحصيله وقوي إعتقاده بعد الشروع فيه فكان الشـ
عبّر بالتصور المرادف لمطلق العلم مراداً منه التصديق الذي هو أحد قسميه وبالسبب الحامل على الشروع اشارة إلى أن
الشروع إنما يكون لسبب حامل عليه وذلك هو الفائدة الموصوفة بما تقدم فتأمل [بدأ المصنف] بدائه عرفية وهي
ذكر الشيء قبل ذكر المقصود بالذات أو حقيقة بأن جعل التصريف بين اللغوي والإصطلاحي كالشيء الواحد المبدأ به
[بتعريف التصريف] في الإصطلاح ليتصور منه طالبه [على وجه] أي طريق يتوجه إليها [يتضمن فائدته] أي ذكر
فائدته وهي غايته ليتصورها أي يعلمها طالبه فيقوى بذلك جده وعبّر أولاً بالغاية وثانياً بالفائدة إشارة إلى
ترادفهما وترك الشارح التعرض لتصور الموضوع وإن كان مما يجب قبل الشروع كما أشار إليه أولاً عن التبعيضية في
قوله لما كان من الواجب تبعاً للمصنف في ذلك لكن العذر للمصنف أن التعريف الذي ذكره إنما هو التعريف الفعلي
وهو ليس بعلم والموضوع إنما هو للعلوم التي هي قواعد مدونة التي منها هذا المختصر وبما ذكرناه يبطل ما حاوله الشـ
في هذه اللمة من بيان السبب في إيراد تعريف التصريف في منتج مختصره فتأمله [متعرضاً لمعناه اللغوي] والا
صطلاحي [إشعاراً بالمناسبة بين المعنيين] فقال معطوف على بدأ بالفاء المفيدة للتعقيب الذكري كما مر [مخاطباً]
الخطاب هو توجيه الكلام نحو الغير ويراد به كثيراً اللفظ المخاطب به والمراد به ههنا الأول بقرينة جعله مفعولاً مطلقاً
فوصفه بقوله [العام] على مذهب من يرى أن العموم من عوارض المعاني كما الألفاظ

بصيرة في طلبه فإنه أفاد توقف الطلب على بصيرة على التصور وكونه سابقاً للتصور ومسبوقاً به يلزمه التنافي فأجاب باختلاف معنى الطلب الأول والثاني
فلا منافاة وذلك أن تقول يمكن الإستغناء عن ذلك وجعل الطلب في الموضعين بمعنى واحد وهو الشروع لكن معنى قوله من الواجب الخ أن الشارع في الشيء
يجب عليه ما ذكر ليكون شروعه على بصيرة يعني ذلك الشروع يتوقف الكون فيه على بصيرة على ما ذكر فتأمل ابن القاسم

[قوله فلا منافاة] إذ الحاصل للطالب بهذا التصور ليس إلا نفس البصيرة وزيادة البصيرة يحصل من التصديق بالموضوع ابن القاسم فيمن سطر ١٩

[أي التلبس] أي على التلبس قوله بذلك الشيء أي من حيث الشروع فيه قوله على بصيرة أي على وجه البصيرة وحاصله أن تصور الغاية هو السبب الحامل
على التلبس بذلك الشيء من حيث الشروع على وجه البصيرة
[الذي هو أحد قسميه] فإن قلت ما المانع من بقاء التصور على ظاهره لأن مجرد تجويز تلك الفائدة الحاصل بالتصور يحمل على الطلب قلت مجرد التصور إنما
يكفي في الشروع مطلقاً لا في الكون على بصيرة لأنه إذا لم يحصل إلا مجرد التصور لربما حصل له اعتقاد أن الفائدة المرتبة لا يعتد بها مطلقاً أو بالنسبة إلى مشقة
ذلك الفعل والحاصل أنه ربما أن الفائدة المرتبة عليه خلاف ما تصوره أو أنها لا يعتد بها أو لا ترى المشقة فيقع الشروع عبثاً فليتأمل ابن القاسم

[بدائه عرفية] لا أن تقول إنما يحتاج لذلك لو أريد بدء المصنف كتابه وليس بلازم لجواز أن يريد بدء مسائل الكتاب الآتية وحينئذ فالبدء حقيقة ابن القاسم
[يبطل ما حاوله الشـ] يمكن أن يجاب بأن الشـ أراد بالشيء المطلوب هنا التعريف الفعلي وهو يحصل بمعرفة ما في الكتاب فالشروع في الكتاب شروع فيه
لأن معرفته بتضمن معرفته وأراد بالغرض منها التمكن من الدلالة على المعاني المقصود لحصوله بذلك الشيء أيضاً فليتأمل ولأن مراده بذلك أن الشـ
حاول بقوله لما كان من الواجب الخ بيان السبب في أن المصنف بدء كتابه بالتعريف المشتمل على ذكر الفائدة بأن الشروع على بصيرة فيما فيه كتابه يتوقف على
تصوره بتعريفه وبأن الحامل على الشروع فيما فيه كتابه هو تصور غايته وأنه بأن التعريف المذكور ليس لما فيه كتابه لأن كتابه في التعريف بمعنى العلم أي المسائل

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلم ان التصريف في اللغة التغيير

[إعلم أنّ التصريف] وهو تفعيل من الصرف للمبالغة والتكثير [في اللغة التغيير] تقول صرّفتُ الشيئَ أي غيّرته يعني أنّ للتصريف معنيين لغويّ . وهو ما وضعه له واضعُ لغةِ العربِ والّلغةُ هي

كالألفاظ [اعلم] من العلم الّذي هو ادراك الكليات أو المركّبات أي نسب التي لا يكون إلا بين منسوب ومنسوب إليه ضدّ المعرفة التي هي إدراك الجزئيات والبسائط. أمّا العلم بمعنى حصول صورة الشيئ في العقل فعامّ للتصوّرات والتصديقات وبمعنى صفة يتجلّى بها المذكور لمن قامت به فخاصّ بالتصوّرات والتصديقات اليقينية وبمعنى حكم الذهن الجازم المطابق الثابت فخاصّ بالتصديق اليقيني [انّ التصريف] أصله تصرِّيف ولوجوب إشتمال المصدر على جميع حروف فعله أبدلت الراء الثانية ياءً من جنس حركة ما قبلها ووزنه [تفعيل] بزيادة التاء الفوقانية والياء التحتانية المبدلة من العين الثانية مشتق [من الصرف للمبالغة] في وصف الماهية بالكمال [والتكثير] في عدد المرّاة [تقول صرّفتُ الشيئ أي غيّرته] المناسب لقوله للمبالغة والتكثير أن يقال أي غيّرته تغييراً عظيماً أو كثيراً [يعني أنّ للتصريف معنيين] لا يعني المصنّف ذلك بقوله في اللغة التغيير فقط بل به وبقوله في الصناعة الخ بدليل قول الشارح واليه أشار آه [وهو] أي مفهوم معنى التصريف اللغويّ من حيث هو لا ذات المعنى اللغويّ للتصريف اذ هو التغيير كما مرّ [ما] أي المعنى الّذي [وضعه] أي لفظ التصريف [له] اى لذلك المعنى [واضع لغة العرب] وفيه خلاف الأصحّ منه أنّه الله تعالى ولم يقل ما وضعه له العرب الّذي هو أخصر مما ذكر ليجري على القولين في الواضع وللتصريح بالمنسوب اليه في تعريف المنسوب واضافة اللغة إلى العرب للإشعار بأنّ القصد بيان مفهوم معنى التصريف المنسوب الى لغة العرب. فال في قول المصنّف اللغة للعهد الذهني ولو أريد تفسير المعنى اللغويّ من حيث هو لكفى فيه ما وضعه له واضع اللغة. والعرب خلاف العجم سكنوا البوادي والقرى. والأعراب البوادي تكلّموا بالعربية أولا فبينهما عموم وخصوص من وجه فليس الثاني جمعا للأول [واللغة] من حيث [هي] أعمّ من لغة العرب وغيرها.

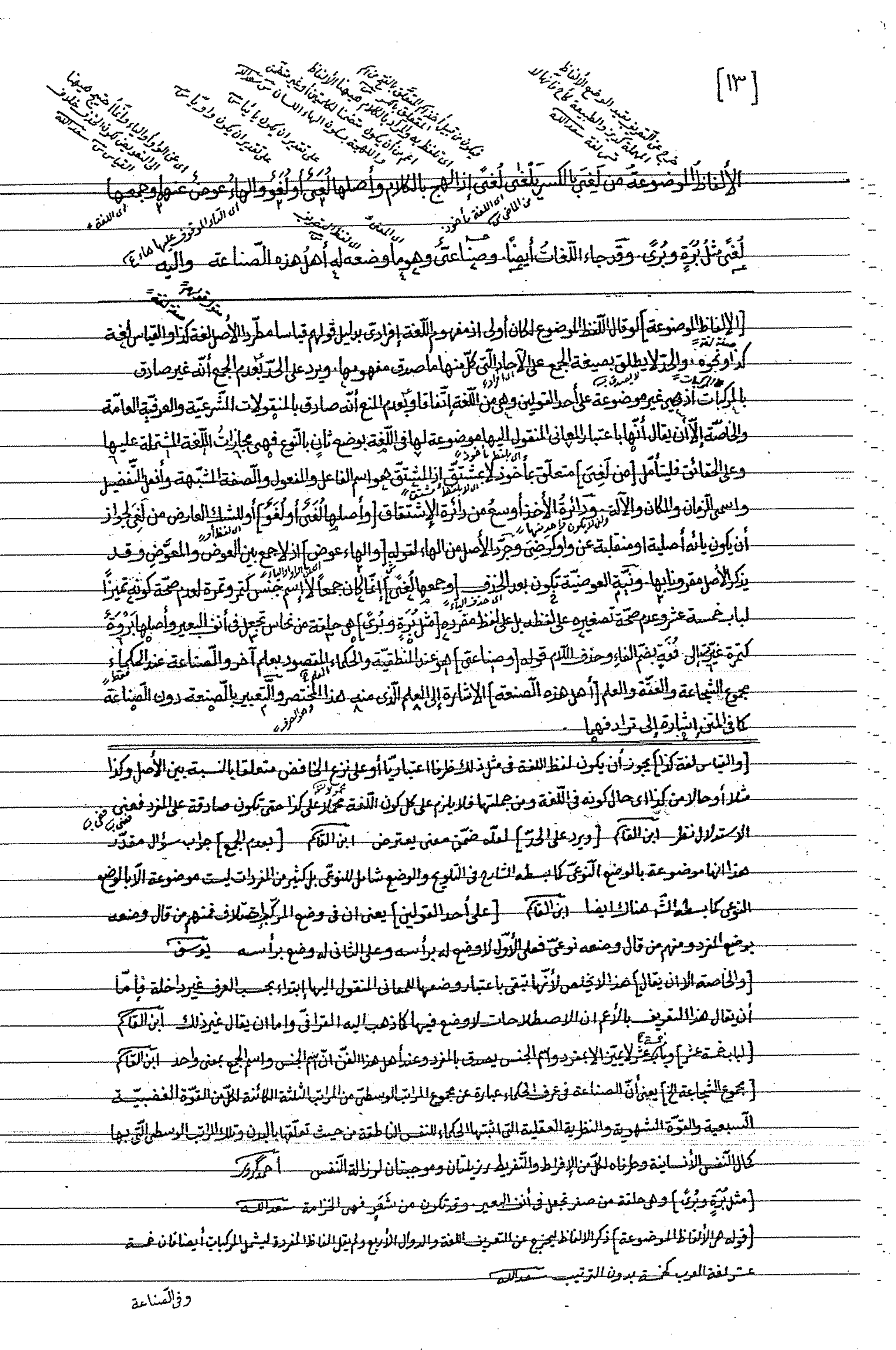
[لا ذات المعنى] لان الحاصل ان المراد بيان معنى المنسوب في قوله لغويّ من حيث النسبة لا بيان النسبة ذات النسبة ابن حاكم

أي المسائل والقواعد والتعريف المذكور للتصريف بمعنى الحل لا العلم فلم يكن المؤلف كتابه فلا يصحّ أنّ سبب البداية به ما ذكره تأمل ابن القاسم

[على مذهب من يراد] هذا غير متعين لجواز ارتكابه على الآخر مجازا أو وصفه بالعامّ باعتبار متعلّقه وهو المخاطب به ابن القاسم فيصل الاول

[خلاف العجم] في حاشية المطوّل للعزّيّ خلافه فانّه قال الأعجميّ منسوب إلى العجم وهو الّذي لا يفصح وان كان من العرب والمراد بالعربيّ خلافه وفي شرح الكشاف للقطب أنّ العرب سكّان المدن والقرى والأعراب سكّان البادية والموافق لكتب اللغة أنّ العرب هو هؤلاء الصنف المقابل للعجم والأعراب منهم سكّان البادية خاصّة والنسبة إليه أعرابيّ لأنه لا واحد له إنتهى فقوله الأعراب منهم فيه تصريح بأنّ النسبة بينهما بعموم المطلق وقوله لا واحد له يفيد أنّه إسم جمع لا جمع ابن القاسم [عموم وخصوص من الخ] وان أريد بالعجم عجم النسب فقط توقف العموم من وجه على أن يراد بسكّان البوادي من يشمل عجم النسب وان أريد عجم اللسان أو أعمّ من عجمي النسب واللسان لم يتوقف على ذلك فتأمل ابن القاسم

[واللغة] قال في القاموس واللغة أصوات يعبّر بها قوم عن مقصودهم ابن القاسم



الألفاظ الموضوعة من لَغِيَ بالكسر يَلْغَى لُغًى إذا لهج بالكلام وأصلها لُغَيٌ أو لُغَوٌ والهاء عوض عنها وجمعها

لُغًى مثل بُرَةٍ وبُرًى وقد جاء اللغات أيضاً وصناعيٌّ وهو ما وضعه له أهل هذه الصناعة واليه

[الألفاظ الموضوعة] لو قال اللفظ الموضوع لكان أولى اذ مفهوم اللغة إفرادي بدليل قولهم قياساً مطرد الأصل لغة كذا والقياس لغة كذا ونحوه والحد لا يطلق بصيغة الجمع على الآحاد التي كل منها ما صدق مفهومها. ويرد على الحد بعدم الجمع أنه غير صادق بالمركبات اذ هي غير موضوعة على أحد القولين وهي من اللغة اتفاقاً ويوهم المنع أنه صادق بالمنقولات الشرعية والعرفية العامة والخاصة الا أن يقال أنها باعتبار المعاني المنقول اليها موضوعة لها في اللغة بوضع ثانٍ بالنوع فهي مجازات اللغة المشتملة عليها وعلى الحقائق فليتأمل [من لَغِيَ] متعلق بمأخوذ لاشتق اذ المشتق هو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل واسمي الزمان والمكان والآلة ودائرة الأخذ أوسع من دائرة الإشتقاق [وأصلها لُغَيٌ أو لُغَوٌ] أو للشك العارض من لَغِيَ لجواز أن يكون يائه أصلية او منقلبة عن واو كرضي وجرد الأصل من الهاء لقوله [والهاء عوض] اذ لا جمع بين العوض والمعوض وقد يذكر الأصل مقروناً بها ونية العوضية تكون بعد الحذف [وجمعها لُغًى] إنما كان جمعاً لا اسم جنس كتمر وتمرة لعدم صحة كونه تمييزاً لباب خمسة عشر وعدم صحة تصغيره على لفظه بل على لفظ مفرده [مثل بُرَةٍ وبُرًى] هي حلقة من نحاس تجعل في أنف البعير وأصلها بَرْوَةٌ كثمرة غير جمال فتية بضم الفاء وحذف اللام قوله [وصناعيٌّ] هو عند النطقية والحكماء المقصود بعلم آخر والصناعة عند الحكماء مجموع الشجاعة والعفة والعلم [أهل هذه الصنعة] الاشارة الى العلم الذي منه هذا المختصر والتعبير بالصنعة دون الصناعة كما في المتن اشارة الى ترادفهما

[والقياس لغة كذا] يجوز أن يكون لفظ اللغة في مثل ذلك ظرفاً اعتبارياً أو على نزع الخافض متعلقاً بالنسبة بين الأصل وكذا مثلاً أو حالاً من كذا أي حال كونه في اللغة ومن جملتها فلا يلزم على كل كون اللغة محمولاً على كذا حتى تكون صادقة على المفرد ففي الاستدلال نظر ابن القاسم [ويرد على الحد] لعله ضمن معنى يعترض ابن القاسم [بعدم الجمع] جواب سؤال مقدر هذا انها موضوعة بالوضع النوعي كما بسطه الشارح في التلويح والوضع شامل للنوعي بل كثير من المفردات ليست موضوعة الا بالوضع النوعي كما بسطه الشارح هناك أيضاً ابن القاسم [على أحد القولين] يعني ان في وضع المركب اختلاف فمنهم من قال وضعه بوضع المفرد ومنهم من قال وضعه نوعي فعلى الأول لا وضع له برأسه وعلى الثاني له وضع برأسه يوسف

[والخاصة الا ان يقال] هذا لا يخلص لأنها تبقى باعتبار وضعها للمعاني المنقول اليها ابتداء بحسب العرف غير داخلة فإما أن يقال هذا التعريف بالأعم أن الاصطلاحات لا وضع فيها كما ذهب اليه القرافي واما ان يقال غير ذلك ابن القاسم

[لباب خمسة عشر] وباب خمسة عشر لا يميز الا بمفرد واسم الجنس يصدق بالمفرد وعند أهل هذا الفن ان اسم الجنس واسم الجمع بمعنى واحد ابن القاسم

[مجموع الشجاعة الخ] يعني أن الصناعة في عرف الحكماء عبارة عن مجموع المراتب الوسطى من المراتب الثلثة اللائقة لكل من القوة الغضبية السبعية والقوة الشهوية والنظرية العقلية التي أثبتها الحكماء للنفس الناطقة من حيث تعلقها بالبدن وتلك المراتب الوسطى التي بها كمال النفس الانسانية وطرفاه لكل من الإفراط والتفريط رذيلتان وموجبتان لرذالة النفس أحمد كريم

[مثل بُرَةٍ وبُرًى] وهي حلقة من صفر تجعل في أنف البعير وقد تكون من شعر فهي الخزامة سعد الله

[قوله من الألفاظ الموضوعة] ذكر الألفاظ ليخرج عن التعريف اللغة والدوال الأربع ولم يقل الألفاظ المفردة ليشمل المركبات أيضاً فإن خمسة عشر لغة العرب كخمسة بدون الترتيب سعد الله

وفي الصناعة

وَفِى الصِّنَاعَةِ تَحْوِيلُ الْأَصْلِ الْوَاحِدِ

واليه أشار بقوله [وفى الصناعة] بكسر الصاد وهى العلم الحاصل من التمرن على العمل . والمراد هيهنا صناعة التصريف أى التصريف فى الإصطلاح [تحويل الأصل الواحد] أى تغييره

[واليه أشار] قدم المعمول لإفادة اختصاصه عن الفوق بالإشارة وهى لغة الإفهام باليد ونحوها وفى عرف البيانيين الكناية عن الشيء بوسائط قليلة غير خفية فقول الشارح أشار بمعنى قصد استعارة [وهى العلم] يصح أن يكون بمعنى الإدراك ففى الداخلة على الصناعة فى الحقيقة داخلة على محذوف تقديره عرف أهله وأن يكون بمعنى المدرك فلا حذف وترجحه الإشارة قبله بهذه الصفة بأن المشار اليه بها هو القواعد دون الإدراك لعدم ذكره وحضوره [من التمرن] أى التكرر والتردد [على العمل] أى تتبع الجزئيات واحدا فواحدا والمراد أن الصناعة العلم الكلى والكلى المعلوم علما حاصلا من علم الجزئيات واحدا بعد واحد وتوضيحه أن الناظر يعلم علما جزئيا أن طيا أصله طويا وأن سيدا أصله سيود وهكذا فيحصل من تتبع ذلك علم كلى بوجوب قلب الواو ياء عند اجتماعها مع الياء والسابق منهما ساكن فالعلم المذكور أو معلومه من ماصدقات مسمى الصناعة [والمراد بالصناعة [هيهنا] فى كلام المصنف [صناعة التصريف] أى الصناعة المسماة بالتصريف أو الصناعة التى هى التصريف فالإضافة فيه من إضافة المسمى الى الإسم أو الأعم الى الأخص فقوله العلم الخ تفسير مفهوم اللفظ وقوله المراد تفسير المراد منه وقوله [أى التصريف فى الإصطلاح] المقصود منه تفسير صناعة التصريف بالاصطلاح وحاصله التفرقة بين الصناعة والاصطلاح بأن الأول قد يطلق ويراد به معناه الأعم وقد يطلق ويراد به المعنى الأخص وهى الصناعة التى ذلك الكلام فيها والإصطلاح لا يراد به الا معناه الأخص والا لم يستقم تفسير الصناعة الخاصة به ولا يخفى أن هذا تحكم لا دليل عليه وهيهنا بحث وهو أنه اذا تقرر أن الإضافة فى قوله صناعة التصريف من اضافة المسمى الى الاسم أو الأعم الى الأخص كان معناه التصريف تلك الصناعة الخاصة التى هى علم حاصل من التمرن على العمل تعرف به أحوال أبنية الكلم التى ليست باعراب ولا بناء ولا شك أنه يخالف تفسيره بالتحويل المذكور ويمكن أن يجاب عنه بأن التصريف يطلق بازاء العلم المذكور تارة وبازاء معلومه أخرى وبازاء العمل أى التحويل تارة أخرى وله بكل معنى حد فلا مانع من اطلاقه فى قوله صناعة التصريف بازاء العلم المذكور وتحديده باعتبار معنى آخر من المعنيين الباقيين ويقربه الإستخدام المذكور فى البديع فتأمل [تحويل الأصل] من حول المتعدى أى نقله فالإضافة اضافة المصدر لمفعوله لا من حول القاصر أى انتقاله لعدم صحة حمله على التصريف [الواحد] حشو مفسد لأنه يخرج عن الحد مجموع تحويلين لأصله الى ما ذكر وان كان كل منهما داخلا فيه وتنكير أصل أولى من تعريفه المشعر بوحدته وكونه معروفا عند المخاطب [أى تغييره] فيه تفسير الأعم بالأخص كما سيصرح به وهو فاسد

[العلم الكلى] أى إذا كان المراد بالعلم الإدراك ـ ابن القاسم [والكلى المعلوم] إذا كان المراد بالعلم المدرك ـ ابن القاسم

[فقول الشارح اشار] تقريره إذا لم يصلح هذان المعنيان للإشارة المعنى اللغوى والبيانيين فلا بد ان يكون بمعنى قصد بالاستعارة التبعية ـ يوسف

[وحاصله التفرقة] كون هذه حاصله قطعا ممنوع لجواز أنه أراد بالاصطلاح الإصطلاح الخاص مع اعتقاد أنه يطلق بمعنى أعم تأمل ـ ابن القاسم

[الاستخدام] أن يراد بلفظه معنيان أحدهما ثم بضميره الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما ثم بالآخر الآخر ـ ابن القاسم

إلى أَمْثِلَةٍ

والأصل ما يبنى عليه شيئ والمراد هيهنا المصدر [إلى أمثلة] أى أبنية وصيغ

[والمراد هيهنا المصدر] مقتضى صنيعه أنّ الأصل فى المتن مستعمل فى معناه اللغوى أى ما يبنى عليه الشيئ وأنّ المراد هنا به ما صدق معيّن لذلك المعنى ويرشد إليه عدم تقييد الأصل باللغة كما هو دأبهم عند بيان المعنى المختص باللغة وجزمه هنا بأنّ المراد المصدر مع قوله فيما يأتى الأولى كون المراد ما هو أعمّ منه ومن الاسم المفرد مما لا ينبغى [إلى أمثلة] جمع قلّة لمثال ولما كان المثال عند البيانيين يفسّر بالجزئى الذى يذكر ايضاحا للقاعدة ويقابل بالشاهد المفسّر بالجزئى هو الذى يذكر حجّة للقاعدة كما ذكره الشارح فى شرح التلخيص فسّر الأمثلة بما يدفع أن يتوهّم كون المراد به هنا ذلك [أى أبنية] جمع بناء بمعنى مبنى [وصيغ] جمع صيغة بمعنى مصوغ وهما متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار لأنّ الكلمة المنتزعة عن أصل باعتبار كون حروف الأصل أساسا لما يتجدّد من حروف وحركات بناء وباعتبار كون حروف المذكورة كالمادّة لها صيغة ويردّ على قوله إلى أمثلة أنّ التحويل علّة فى تحقّق الأمثلة فلا يصحّ جعلها غاية له لاستلزامه تحقّقها قبله ويجاب بمنع الاستلزام لجواز تقارن الغاية والمغيا كالعلّة والمعلول وأنّ الحدّ بسببه غير جامع لخروج التحويل إلى مثال أو مثالين

[فلا مانع من إطلاقه فى قوله] أقول إلّا أنّ فيه إشكالا حينئذ إذ يصير تقدير كلام المصنّف التصريف فى الصناعة أى فى العلم الحاصل من التمرّن على العمل هو التحويل ولا يخفى إشكاله سواء جعل قوله فى الصناعة حالا من التصريف أو متعلّقا بالنسبة بين التصريف والتحويل أمّا الأوّل فلأنّ التقدير حينئذ التصريف أى لفظ التصريف حال كونه فى الصناعة أى فى العلم المذكور هو التحويل ولفظ التصريف لا يكون فى العلم المذكور بخلاف قولنا التصريف فى اللغة لأنّ اللغة الألفاظ يصحّ أنّ لفظ التصريف فى تلك الألفاظ ومن جملتها وأمّا الثانى فلأنّ التقدير حينئذ ثبوت التحويل للتصريف فى الصناعة أى العلم المذكور مع أنّ ذلك الثبوت ليس فى العلم المذكور وإن أريد بالتصريف معناه أى العلم صار التقدير العلم المخصوص حال كونه فى الصناعة أى العلم الحاصل من التمرّن على العمل ومن جملة أفراده بأن يكون حاصلا من التمرّن على العمل والتقدير ثبوت التحويل للعلم فى العلم الحاصل من التمرّن فيلزم أن يكون مفسّرا بالتحويل وهو لا يصحّ لأنّ العلم الحاصل من التمرّن بل العلم مطلقا ليس هو التحويل لأنّ التحويل فعل لا علم وأن يكون ثبوت التحويل للعلم الصناعة مع أنّه ليس كذلك كما تقرّر ويمكن أن يجاب أخذا من كلام المحشى السابق بتقدير مضافين فى كلام المصنّف فى عرف أهل الصناعة فيكون التقدير التصريف أى هذا اللفظ حال كونه فى عرف أهل الصناعة المخصوصة أى العلم المخصوص الحاصل من التمرّن على العمل معناه التحويل وهذا صحيح لا ينافى أنّ له معنى آخر فى ذلك العرف أو التقدير ثبوت التحويل للتصريف فى عرف أهل الصناعة المخصوصة وليس لأحد أن يجيب بأنّ التقدير لفظ التصريف حال كونه فى بيان الصناعة على قياس ما قالوه فى الكتاب وكذا لأنّ هذا لا يصحّ هيهنا فتأمّله تعرفه ابن القاسم [لعدم صحّة حمله] فيه بحث لجواز حمل التصريف على معنى الحاصل بالمصدر ولا إشكال حينئذ فى صحّة حمل التحويل عليه من حمل القاصر فليتأمّل ابن القاسم [كما سيصرّح به] بأنّ التغيير أعمّ من التحويل حيث قال اختار التحويل على التغيير لما فى التحويل من معنى النقل ابن القاسم [وهو فاسد] لا لأن نقول إنّما يكون فاسدا لو كان الخصوص مرادا ولم يتعلّق بالأخصّ ما يفيد معنى الخصوص لكنّه تعلّق بالأخصّ هنا ما يفيده فإنّ قوله إلى أمثلة يفيد ذلك ابن القاسم [مما لا ينبغى] أقول جواب ذلك أنّه هنا بصدد بيان مراد المصنّف والمتبادر منه إرادة المصدر وهناك بصدد بيان الأولى بحسب المعنى ابن القاسم كل الحاشية فيه ١٤ نواجعه [بمعنى الإستلزام] فيه بحث لأنّ الغاية التى تكون معنى إلى إنّما تكون غاية لما يكون تدريجيا لا دفعيا فكيف يتصوّر المقارنة مع أنّ الواقع أنّه لا مقارنة هنا لأنّ الأمثلة ذات أجزاء تحصل على التدريج ومن لازم ذلك تجزّى التحويل المتعلّق بها وإن تحقّقها إنّما يكون بآخر أجزائه فهى مع آخر أجزاء التحويل أو عقبه فأين المقارنة له ابن القاسم [بمعنى مصوغ] أى منصب من الذهب والفضة فى قالب

مختلفة لمعان

وصيغ وهي الكلم باعتبار هيئات تعرض لها من الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه [مختلفة] باختلاف الهيئة نحو ضَرَبَ ويَضْرِبُ ونحوهما من المشتقات [لمعان] جمع معنى وهو في الأصل مصدر ميمي من العناية

أو مثالين منه مع صدق التعريف عليه ويجاب بأن اسم الجنس المجرد حامل لمعنيين أحدهما الجنسية والآخر الفرد فقد تقصد به الإشارة إلى الأول فقط كما هنا وقد تقصد به الثاني فقط كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ﴾ ولذا اتبع بقوله اثنين تنبيهاً على هذا القصد كما أشار إليه في الكشاف ونقله الشارح عنه في شرحه فتأمل [وهي الكلم] التي هي الأصل مجرداً عن هيئة [باعتبار هيئات تعرض] خرج بهذا القيد أي العروض الأصل نفسه من المصدر والاسم المفرد لأصالة هيئته وهو صواب لكن يخرج به أيضاً نحو فُلْكٍ وجُنُبٍ مثنى ومجموعاً وهما مثالان قطعاً وقد يجاب بأن الضم فيهما في هاتين الحالتين غيره في حالة الإفراد كما أجابوا به عن خروجهما عن حد التكسير بما تغير فيه بناء المفرد [من الحركات] جنساً ونوعاً نحو ضَرَبَ من أمثلة ضَرْبٍ وفَرِحَ من أمثلة فَرَحٍ [وتقديم بعض الحروف على بعض] عدّه من أنواع الهيئة العارضة لأمثلة التصريف بناءً على أن المراد بالتصريف الاشتقاق الكبير المشترط فيه الموافقة في الأصول والمعنى فقط ليندرج فيه جَبَذَ من الجَذْبِ مثلاً لا ما يختص بالصغير المشترط فيه الموافقة فيما ذكر في الترتيب أيضاً والصواب رعاية للهيئة العارضة للفظ التعبير بالتقدم والتأخر دون التقديم والتأخير المشار إليه بقوله [وتأخيره] أي تأخير بعض الحروف لا باعتبار وصف التقديم وتقسيم الهيئة إلى ما ذكر غير حاصر لأنواعها لخروج الزيادة العارضة فقط كهذان من أمثلة هذا والنقص العارض فقط كفَمٍ من أمثلة الفَمَة [مختلفة باختلاف الهيئات] أي حصل الاختلاف للأمثلة بسبب حصوله للهيئات التي هي جزء مدلول الأمثلة إذ الحاصل للجزء حاصل للكل في الجملة والله أعلم [مصدر ميمي] هو المصدر المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة فخرج بالزيادة نحو المَيْن وبغير المفاعلة المقاتلة [من العناية] بناءً على ما سيأتي من أن المصدر المزيد فيه مشتق من المجرد

[هي الأصل مجرداً عن الخ] الظاهر أنه غير ضروري بل يجوز أن يراد بالكلم مجموع الأصل والهيئة ويكون فائدة قوله باعتبار إلى آخره بيان منشأ إطلاق الأمثلة عليها فليتأمل ابن القاسم [والصواب رعاية] كثيراً ما يراد بالمصدر الحاصل بالمصدر وإن أريد هنا بالتقديم والتأخير الحاصل بهما فلا إشكال ابن القاسم [بعض الحروف لا باعتبار] يحتمل أن المراد أن التأخير من الهيئة المجردة من غير حاجة لا باعتبار التقديم اللازم فليتأمل ابن القاسم [وصف التقديم] بخلاف ما لو اعتبر وصف التقديم فيصير تقديم بعض الحروف تكراراً لأن التقديم لازم للتأخير [حاصل للكل في الجملة] يحتمل أنه إشارة إلى أنه ليس حاصلاً للكل باعتبار جميع أجزائه ابن القاسم [مصدر ميمي] أي لا يتعين ذلك فقد قال السيد قدس سره في حواشي شرح الشمسية المعنى إما مفعل كما هو الظاهر من عنى يعني إذا قصد أي المقصد وإما مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول منه أي المقصود انتهى قال مولانا سرفي في قوله إما مفعل أي مفعل هو اسم مكان أو مصدر ميمي وكلامه لهما تأمل انتهى ابن القاسم [مشتق من المجرد] تصريح بأن العناية مصدر مجرد وفيه تأمل فليتأمل فقد يقال فيه زيادة الألف فكيف يكون مجرداً ثم لا ضرورة إلى كون الشارح أراد الاشتقاق بل يجوز أن يريد مجرداً أن فيه معنى العناية فليتأمل ابن القاسم [مختلفة] إن قلت مختلفة صفة الأمثلة وكذا مقصودة صفة لمعان ويجب المطابقة بين الصفة والموصوف في الإفراد والتثنية والجمع ولا مطابقة بين الصفة والموصوف في هذين الصورتين لأن الموصوف جمع والصفة مفرد قلت إذا أسند الفعل أو شبهه إلى ضمير الجمع يجوز فيه الوجهان الإفراد والجمع نحو النساء فعلت أو فعلن والنساء ضاربة وضاربات والأمثلة مختلفة ومختلفات أفرده نظراً إلى أن الجمع بمعنى الجماعة وجمعه نظراً إلى لفظه سيماسي

مَقْصُورَةٍ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهَا

ثُمَّ نُقِلَ إِلَى مَعْنَى الْمَفْعُولِ وَهُوَ مَا يُرَادُ مِنَ اللَّفْظِ أَيِ التَّصْرِيفِ تَحْوِيلُ الصدرِ إِلَى أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ لِأَجْلِ

حُصُولِ مَعَانٍ [مَقْصُورَةٍ لَا تَحْصُلُ] تِلْكَ المعاني [إِلَّا بِهَا] أي بهذه الأمثلة وفي هذا الكلام تنبيه على أنّ

[ثم نقل إلى معنى المفعول] يصحّ في الإضافة أن تكون بيانيّةً أي المعنى الذي هو المفعول أي الذي وقعت عليه العناية وأن يكون حقيقةً بإضمار اسم مضافًا إلى مفعول مرادٍ به لفظه أي إلى معنى لفظ اسم المفعول وهو لفظ معنيّ [وهو] أي معنى المفعول [ما يراد من اللفظ] أي ما يريده الواضع لا المتكلّم لأنه قد يريد باللفظ غير ما وضع هو له بقرينة ولا يسمّى ذلك معناه إذ المراد بالمعنى عند الإطلاق ما وضع اللفظ بإزائه فإن قلت ما الداعي إلى نقل المعنى إلى المراد باللفظ ولم يجعل إطلاقه عليه من إطلاق المصدر على المفعول مجازًا قلت الداعي إليه التبادر إلى الذهن عند الإطلاق وهو علامة الحقيقة وتفسير المعنى بما يراد من اللفظ جارٍ على ما عرّفه به المنطقيّون من أنّه الصورة الذهنيّة التي وضع اللفظ بإزائها أي من حيث إنّ المتكلّم عناها به أما من حيث أنّ السامع فهمها منه فيسمّى مفهومًا أو على ما رجّحه حذّاق الأصوليّين من أنّ اللفظ موضوع للمعنى الخارجيّ لا للحاصل في الذهن [لأجل حصول معانٍ] إشارة إلى أنّ اللام للتعليل وأنّ العلّة في كلام المصنّف مضمرة مدخولة للام وهي حصول المعاني أي في ذهن السامع أمّا حصولها في الخارج أو في ذهن المتكلّم فغير متوقّف على الأمثلة [مقصورة] تأكيد لما علم من معانٍ إذ المعنى كما مرّ ما يراد من اللفظ أو يقصد به أو المراد بها ما من شأنها أن تقصد لفرط الاحتياج إليها وبهذا يتّضح ما سيجيء من أنّ في الكلام تنبيهًا على الاحتياج إلى هذا الفنّ [لا تحصل إلا بها] يرد أنّ الضاربيّة المفادة بضارب مثلًا تحصل بغيره كزيد صدر منه ضرب وكذا كلّ مثال يحصل به معنى يمكن أن يحصل به معناه بمثال آخر بمعناه مع أنّ تحويل أصل إلى المثال لحصول معنى يصدق عليه أنّه تصريف فلو حذف أداة الحصر لكان صوابًا [تنبيه على أنّ هذا العلم] الإشارة بالعلم إلى القواعد المدوّنة في هذا

[الواضع لا المتكلّم] قال القطب في شرح المطالع هو الصور الذهنيّة من حيث وضع بإزائها الألفاظ قال مولانا ميرزا جان في حواشيه لا يقال ههنا بحث من وجوه إلى أن قال الوجه الثاني أنّ المعاني المجازيّة للألفاظ المجازيّة لها معان بلا شبهة مع أنّها ليست ممّا وضعت بإزائها الألفاظ كما ينبئ عليه التعريف المشهور للمجاز ثمّ قال في الجواب وعن الثاني بأنّ الظاهر أنّ المراد من الوضع ههنا ما يتناول الوضع النوعيّ أيضًا وقد رقمنا في تقسيم اللفظ إلى المنفرد والمشترك والحقيقة والمجاز أنّ في المجاز أيضًا وضعًا نوعيًّا فلا إشكال انتهى فانظر كيف صرّح بأنّ المعاني المجازيّة للألفاظ معان لها بلا شبهة وإذا كان كذلك فهي داخلة في المعاني وتسمّى معاني الألفاظ وقد قال مولانا ميرزا جان المذكور ههنا بفوائد يتعيّن مراجعتها منه والوقوف عليها وإذا علمت ما تقرّر فلا مانع من أن يراد ما يريده المتكلّم بل وما يريده الواضع مع دخول المعاني المجازيّة فليتأمّل ابن القائم

[المعنى] في حواشي شرح الشمسيّة بعد كلام قرّره الميبدي ما نصّه فهذان معنيان اصطلاحيّان أي للمعنى أحدهما ما يقصد بالفعل من اللفظ والثاني ما يمكن أن يراد من اللفظ انتهى. قال أستاذنا سيد عيسى الصفويّ رحمه الله إذ هو في اللغة بمعنى المقصود من عني أي من غير اعتبار قصده من اللفظ بالفعل أو القوّة قال وذكر الجاميّ معنى آخر يحتاج فيه إلى النقل وهو المقصود من الشيء انتهى ابن القائم ٥/شعبان/١٤١٩هـ ٢٤/١١/١٩٩٨م

[فلو حذف أداة الحصر] الجواب أنّ الحصر إضافيّ بالنسبة للأصل أي تحصل بالأمثلة ولا تحصل بالأصل فلا ينافي حصولها بغيره أيضًا ابن القائم

[لكان صوابًا] يمكن أن يجاب عنه بوجهين الأوّل أنّ هذا القصر إضافيّ بالنسبة إلى الأصل المجرّد فكأنّه قال لمعان مقصودة لا تحصل تلك المعاني من ذلك الأصل والثاني أنّا لا نسلّم أنّ المفاد بضارب يحصل بغيره كزيد صدر منه ضرب أمّا أوّلًا فلأنّ المراد أنّ ما يفيده المثال الواحد لا يفيده مثال واحد غيره ونحو زيد

أنَّ هذا العلم محتاجٌ إليه مثلاً الضَّرْبُ هو الأصلُ الواحدُ فتحويلُه الى ضَرَبَ ويَضْرِبُ وغيرِهما

لتحصيلِ المعاني المقصودةِ من الضَّرْبِ الحادثِ في الزمانِ الماضي أو الحالِ أو غيرِهما . هو التصريفُ في الإصطلاح

والمناسبةُ بينهما ظاهرةٌ

في هذا الكتاب وغيرِه فيرد عليه أنّ الذي نبّه عليه تعريفُ المصنّف الاحتياجُ الى التصريف المعرَّف بما ذكره وهو من تحويل الأصل الآخر وهو غير هذا العلم . ووجهُ التنبيه على الاحتياج الى التعريف المذكور أنّ بمقصودة بمعنى من شأنها أن تقصد لنرط الاحتياج اليها كما مرّ فالمعاني المقصودة متوقّفة على الأمثلة المتوقّفة والاحتياج الى المتوقّف يلزم منه الاحتياج الى المتوقَّف عليه ودلالة التنبيه عند الأصوليين دلالةُ اللفظ على ما يلزم عن معناه الوضعي مما قصد ولم يتوقّف عليه أي على اضماره صدقُ الكلام ولا صحّته اما ان توقّف عليه وقصد فدلالة اقتضاء له وان لم تقصد فدلالة اشارة [مثلا] بمعنى المثال اذ المثال والمِثْل والمَثَل بمعنى الشبه وهو كلام جزئي يذكر لايضاح القاعدة أمّا المَثَل الذي هو كلام شبّه مضربُه بمورده فغير مرادٍ هنا ونصبُه اما على أنّه مفعول به لفعل محذوف أي أذكر مثالاً وإما حال متقدّمة من الضرب وفيه مع كونه أظهر في المعنى ضعفان مجيء الحال من المبتدأ وتقدمها عليه [هو الأصل الواحد] الضمير اما للفصل ولما مبتدأ وكلٌّ منهما مقتضٍ لقصر المسند على المسند اليه وهو فاسدٌ إلّا أن يكون اللام للعهد باعتبار معهوديتها في الذهن كقولك أدخل السوق والداعي الى ارتكاب هذه مجالات المتن ولو حذف الضمير ونكّر الأصل وصفته بل حذفهما لكان صوابًا [من الضرب الحاصل في الزمان الماضي أو الحال أو غيرهما] نشر مرتّب ولو عطف الاخيرين منهما بالواو لكان أولى نظرًا الى المطابقة التي في قوله أمثلة لمعان كان صوابًا [هو التصريف] القول فيه كالقول في هو الأصل اعتراضًا وجوابًا [والمناسبة بينهما] أي بين التغيير والتحويل [ظاهرة] فإنّ التحويل لكونه أخصّ من التغيير كاسيأتي يصدق عليه أنّه تغيير ولا مناسبة أشدّ من المناسبة المصحّحة لصدق أحد المتناسبين على الآخر

[فيرد عليه أنّ الذي] يمكن أن يجاب بأنّ التصريف بالمعنى الذي عرّفه المصنّف وهو التحويل محتاج الى القواعد المدوّنة في هذا الكتاب لأنّ بها يعرف ذلك التحويل فالتنبيه على الاحتياج الى التحويل تنبيه على الاحتياج الى القواعد تأمّل ــ ابن القاسم

[وهو فاسد] لأنّ الأصل غير منحصر في الضرب بل فرد من أفراده فلا يصحّ الحصر فيه ويمكن أن يجاب بأنّه حصر إضافي بالنسبة لمشاركاته في مادّته الآتية كضَرَبَ ويَضْرِبُ وغيرهما فكأنّه قال الأصل الواحد بالنسبة الى الأمثلة التي سأذكرها هو الضَّرْبُ ولعمري أنّه جوابٌ صحيحٌ دقيقٌ وإن أُسْتُبْعِدَ قبل التأمّل فليتأمّل ــ ابن القاسم

[نشر مرتّب] لا يقال هذا النشر ناقص عن اللفّ لأنّه يدخل في اللفّ حيث قال فيه وغيرهما الصفات ولا تعرض في النشر لما يتعلّق بها لأنّ قوله فيه أو غيرهما معناه أو غير الزمان الماضي أو الزمان الحال وهو المستقبل اللهمّ إلّا أن يجعل تقدير قوله أو الحال أو الضرب الحاصل في الحال ثمّ يعطف عليه وعلى ما قبله من قوله الضرب الحاصل في الزمان الماضي قوله أو غيرهما ويكون معناه كالضرب الحاصل في المستقبل وكالضرب القائم بفاعله وهكذا فليتأمّل ــ ابن القاسم

[كان صوابًا] الظاهر أنّه إذا جعلت أو للتقسيم تحصل المطابقة فلعلّه هذا سبب قوله صوابًا دون الصواب تأمّل ــ ابن القاسم

والمراد بالتصريف هيهنا غير علم التصريف الذي هو معرفة أحوال الأبنية . واختار التحويل على

التغيير لأن التحويل من معنى النقل قال في المغرب التحويل نقل الشيء من موضع إلى موضع آخر وقال في الصحاح التحويل

نقل الشيء من موضع إلى موضع آخر تقول حولته فتحول وحول أيضا يتعدى بنفسه ولا يتعدى . والاسم

[والمراد] أي مراد المصنف [بالتصريف هيهنا] أي المذكور تعريفه وفهم من التقييد بالظرف أنه في غير هذا الموضع قد يراد به أحوال الأبنية الكلية أي العلم بالقواعد التي تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست باعراب ولا بناء كما مشى عليه ابن الحاجب في الشافية وأما هنا فإن تفسيره بالتحويل قرينة على أن المراد به [غير علم التصريف] ولما كان التصريف يختلف معناه باختلاف الإرادة عبر فيه بالمراد ولأن علم التصريف حقيقة محررة لا يختلف غالبا لم يعبر فيه بالمراد بل وصفه بما هو حقيقة غالبا بقوله [الذي هو] أي علم التصريف [معرفة أحوال الأبنية] قال الجاربردي التحقيق في هذا الموضع أن يقال المراد بأبنية الكلم هي الألفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوعة لها باعتبار كونها مادة للكلمة وبأحوال الأبنية هي العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض فالمراد بالأحوال الأصول الكلية وبالمعرفة المضافة إليها إما العلم مجازا إن خصت بالجزئيات والعلم بالكليات كما هو اصطلاح لبعضهم وإما حقيقتها إن كانت مرادفة له كما هو مذهب بعضهم وعلى كل فالتعريف منقوض بعلم النحو فإنه علم بأصول تفيد معرفة الإعراب والبناء وهما من أحوال الأبنية ومما اقتضاه صنيعه من أن التصريف قد يعرف بما يعرف به علم التصريف من العلم بالأحوال المذكورة هو قول المحققين رادين على بعض الفضلاء ما زعمه من تقدير علم قبل التصريف في قول ابن الحاجب التصريف علم بأصول زعما منه أن التصريف مخصوص بالنقل وعلم التصريف بالإدراك فما زعمه بعض الفضلاء هنا من أن كلام الشارح هنا جار على هذا المذهب غير مستقيم ومما اقتضاه تقييده بالغالب فيما سبق من أن علم التصريف قد يطلق على غير العلم المذكور صحيح لأنه قد يطلق كثير من أسماء العلوم على المسائل المدونة في الكتب كالفقه والنحو وغيرهما [واختار التحويل على التغيير] عداه بعلى لتضمين اختار معنى رجح أو آثر [لأن في التحويل] أي لأن في لفظ التحويل بناء على أن الألفاظ كالظروف للمعاني أو لأن في المعنى الموضوع له التحويل لكون النقل جزءا منه بناء على أن الكل كالظرف للجزء [من معنى النقل] الإضافة إما بيانية وإما حقيقية بناء على أن المراد بالنقل معناه أو لفظه ولما كان قوله لأن في التحويل من معنى النقل دعوى يحتاج إلى بيان صرح به في قوله [قال في المغرب آه والاسم] أي اسم المصدر

[قوله أي العلم بالقواعد] إشارة إلى أن قول الشارح الذي هو معرفة أحوال الأبنية ليس المراد من ظاهره لظهور أنه ليس علم التصريف عبارة عن تصور تلك الأحوال كما نبه الشارح على نظير ذلك في مختصره وتعريف علم المعاني عن التصديقات بالمسائل المشتملة على ثبوت تلك الأحوال للموضوعات فقوله أي العلم بالقواعد أراد به التصديق بها لا مجرد تصورها فإن المراد من إسناد العلم إلى القواعد هو التصديق قاله ابن القاسم [الموضوعة لها] في بعض حواشي الجاربردي ما نصه الضمير في حروفها وحركاتها وسكناتها وفي لها للألفاظ وفي الموضوعة للحروف والحركات والسكنات وكذا في قوله باعتبار كونها واحترز بهذا الاعتبار عن الإعراب الحرفي ونحوه انتهى ابن القاسم [بحسب كل غرض] زاد الجاربردي عقيب هذا على سبيل فصل كما ذكره بعض الفضلاء في تعريفه وإذا كان كذلك فلا بد من زيادة قولنا أحوال لينطبق الحد على التصريف ويخرج عنه ما ليس منه إذ معرفة الأبنية ليست منه فإنه إنما هو علم بقواعد يعرف بها أحوال الأبنية أي يعرف بها الماضي والمضارع والأمر إلى غير ذلك على ما سيأتي

فإن

وَالإِسْمُ مِنْهُ الحِوَلُ قَالَ اللهُ تَعَالَى لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا فَهُوَ أَخَصُّ مِنَ التَّغْيِيرِ وَلَا يَخْفَى أَنَّكَ تَنْقُلُ حُرُوفَ

الضَّرْبِ إِلَى ضَرَبَ وَيَضْرِبُ وَغَيْرِهِمَا فَيَكُونُ التَّحْوِيلُ أَوْلَى مِنَ التَّغْيِيرِ

[منه] أى من قول المتعدى والقاصر [الحول] بمعنى التحويل أو التحول [فهو] أى فبسبب كون التحويل فيه معنى النقل دون التغيير يثبت أن التحويل [أخص من التغيير] والتغيير أعم منه فإن قلت أفعل التفضيل يقتضى إشتراكهما فى كل من وصف العموم والخصوص وههنا فى المقصود من إتصاف التحويل بالخصوص فقط والتغيير بالعموم فقط قلت بل المراد وصفنا الاول بالأخصية والثانى بالأعمية فاشتراكهما فى أصل كل من الوصفين صحيح نظرا إلى ما فوقهما وما تحتهما من المفاهيم فلا منافاة [ولا يخفى أنك تنقل حروف الضرب] مثلا [إلى ضرب ويضرب وغيرهما] هذا هو الشق الثانى من شقى علة إختيار التحويل مقترنا بدليله من العلم الضرورى وكون نقل حروف الأصل إلى الأمثلة مما لا يخفى ممنوع بل المقطوع به عدم النقل اذ الحروف كيفيات تعرض للصورة وجود كل منها مشروط بعدم الباقى فنقلها إلى محل آخر المستلزم لبقائها مستحيل قطعا بل السمع إذا تعلق بالأصل ثم بمثال منه حصل مثلا فى الخيال منه صورتان متحدتان مادة مختلفتان هيئة فالوهم حينئذ حكمان أحدهما أن الصورة المادية إنتقلت من الأول إلى الثانى وهو الذى أشار إليه الشارح بقوله إنك تنقل حروف الضرب آه والآخر أن الصورة المادية باقية لإتحادها والهيئات متعاقبة عليها وهذا يشير إليه قول الشارح فيما مر وهى الكلمات باعتبار هيئات تعرض لها وهذا الحكم أقرب من الأول تنزيلا للحروف منزلة المادة الحقيقية والهيئات المبدلة منزلة الصورة الحقيقية [فيكون التحويل أولى من التغيير] أتى بالفاء إشارة إلى أن مدخولها نتيجة قياس مركب من مقدمتين محذوفتين استغنى عنهما تقديره التحويل مطابق للتصريف فى النقل وكل مطابق له فيه فهو أولى ودليل المقدمة الأولى ما صرح به فى قوله قال فى المغرب وقوله ولا يخفى فإن قلت قد تقرر أن التحويل مساو للتصريف ومعنى النقل والتغيير أعم منه فيه فمقتضاه أن التعبير بالتحويل واجب لا أولى كما قال لأن التعريف بالأعم والأخص ممنوع قلت الممنوع التعريف بالأعم لا بما فيه الأعم إذا قيد بما يصيره مساويا كما هنا وأما التعريف بما فيه الأخص فلا يجوز لإستحالة تعميم الخاص كما أشار إليه بقوله

فإن جميع ذلك راجع إلى أحوال الأبنية لا إلى نفس الأبنية إلى آخره انتهى وفيه تفسير الأحوال بالماضى والمضارع — ابن القاسم

[فالتعريف منقوض بعلم النحو] قوله منقوض الجواب أنه قصد التعريف بالأعم وقد أجازه المتقدمون وإنما ارتكبوا هنا لأن غرضه تمييز التصريف بمعنى العلم عن التصريف بمعنى الفعل وهو حاصل بمجرد ما ذكره الشارح — ابن القاسم فيصل ١٩

[والثانى بالأعمية] كالشيئ بالنسبة إلى التغيير فإنه عام يشمل كل شيئ ويمكن أن يخبر عنه وبه فهو بالنظر إليه خاص كما مر والتحويل المطلق عام يشمل كل نقل من موضع إلى آخر والتحويل الذى هو نقل الضرب إلى ضرب فهو فرد منه — ابن القاسم

[هذا هو الشق الثانى] والشق الأول قوله لما فى التحويل من معنى النقل ابن القاسم [تنقل حروف الأصل إلى آخ] النقل هنا على المسامحة — ابن القاسم

[والاسم منه] أى اسم المصدر اعلم ان المصدر اسم يشتق منه الفعل ويعمل عمل الفعل واسم المصدر لا يشتق منه الفعل ولا يعمل عمل الفعل ولكن يكون بمعنى المصدر ويوافقه فى جوهره وأصوله واعلم ان بعضهم جعل الحول مصدر حال بمعنى إنتقل وجعل عدم الإعلال شاذا ومن جعل اسم المصدر خرج عن عهدة عدم الإعلال — سعد الله [ولا يخفى أنك تنقل آه] لأنه قيل كيف أخصيته بهذا المعنى سبب الاختيار ههنا فأجاب بقوله ولا يخفى آه ومحصل الجواب أن النقل معتبرة فى تغيير المصدر إلى الأمثلة والتحويل نقل فى النقل بخلاف التغيير فإنه أعم منه ولا دلالة للعام على الخاص بوجه — سعد الله

[تنقل حروف الضرب] أشار بقوله حروف الضرب إلى أن المنقول إلى الأمثلة هو المادة لا المجموع المركب من المادة والهيئة ولا الهيئة وحدها — سعد الله

يعنى ان المنقول هو مادة الضرب المصدر فقط وهى الضاد والراء والباء لا المادة مع الهيئة وهى فتح الضاد وسكون الراء مثلا فى المصدر — عبد الرحيم

[قوله مستحيل قطعا] اذ لا يمكن وجود حرفين أو أكثر دفعة واحدة متكلما إذا قلت الضرب وجد الضاد أولا ثم الراء ثم الباء فى وجود الأخير مشروط بعدم الضاد والباء بعدم الراء والضاد ويكيفيات تعرض للصوت كيف — ابن القاسم

ولا يجوز أن يُفسّر التصريفُ لغةً بالتحويلِ لأنّه أخصّ من التصريفِ ثمّ التعريفُ يشتملُ على العللِ الأربعِ قيل

[ولا يجوز أن يفسّر] أي يعرّف والتفسير في عرفهم غالباً خاصّ بالتبيين بأي وأنْ [التصريفُ لغةً بالتحويلِ لأنّه] أي التحويلُ [أخصّ من التصريف] لغةً والأخصّ لا يجوز التعريف به لأنّه غير جامع [ثمّ التعريفُ يشتملُ] بدلالة الوضع وغيره [على العللِ الأربعِ] الثابتة للأمثلة من جملة المركّبات الإختياريّة الثابت لكلّ منها ذلك وهي العلّة المادّيّة وهي ما معه ذلك المركّب بالقوّة والعلّة الصوريّة وهي ما معه ذلك بالفعل والعلّة الفاعليّة وهي المؤثّر في ذلك المركّب حقيقةً أو عادةً والعلّة الغائيّة وهي الباعث على إيجاد ذلك المركّب أي لإيجاد الفاعل وهذه الأخيرة علّة له ذهناً معلولة له خارجاً كالخشب وكالصورة الحاصلة بعد تركيب الأجزاء وكالنجّار وكالجلوس بالنسبة للسرير وهي في الأمثلة المذكورة حروف الأصل والهيئة العارضة لها والصورة الحاصلة من اجتماعهما والواضع مثلاً والحصول للمعاني المقصودة واشتمال التعريف على علل متعلّق المعرّف كما هنا قليل والغالب اشتماله على علل المعرَّف والمعرَّف هنا هو التصريف حقيقيّة الخارجيّة بسيطة والعقليّة مركّب عقليّ فأجزاؤه المادّيّة أجزاء التعريف من التحويل والأصل والأمثلة والمعاني وصوريّة الهيئة الحاصلة من اجتماعها في العقل وفاعله المصوّر وغايته تمييز تلك الماهيّة عن غيرها عنده واشتمال التعريف على العلل أو شيء منها إمّا بأن تقع هي أو شيء منها متعلّق الأجزاء المحمولة على المعرّف كما هنا وإمّا بأن تنتزع منها ما يحمل عليه كأن يقال مثلاً السرير ما يجلس عليه وهذا الثاني هو التعريف بالعلل فاشتمال التعريف على العلل أعمّ من التعريف بها وعلى ما قرّرناه في تفسير العلل الصوريّة للمثال عُرف وجه التضعيف الذي أشار إليه الشارح بقوله في

[على العلل الأربع] يمكن أن يقال نزّل علل متعلّق التصريف وهو الأمثلة منزلة علل نفس التصريف فأضافها إلى التصريف الذي هو المعرّف وإنّ لأنّ ذلك بالنسبة للمادّيّة والصوريّة على سبيل التنزيل بأن نزّل مادّة المتعلّق وصورته منزلة مادّة نفس التصريف وعلّته فجعلهما علّتين لنفس التصريف وقد ذكروا أنّ تعريف المناظرة بالنظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهاراً للصواب مشتمل على علل المناظرة الأربع وأنّ المادّة النسبة وأراد بعضهم أنّ مادّة الشيء يجب أن تكون داخلة فيه والنسبة ليست كذلك وأجاب بأنّها مادّة على سبيل التجوّز والتشبيه وأمّا النسبة للفاعليّة والغائيّة فلا حاجة إلى التحويل لظهور أنّ المحوِّل فاعل التحويل وحصول المعاني المقصودة غاية فليتأمّل ولا يخفى أنّ تعريف التصريف بالتحويل المذكور نظير تعريف النظر في قولهم والنظر للمطالع والنظر ترتيب أمور حاصلة يتوصّل بها إلى تحصيل غير الحاصلة قال في شرحه وهذا تعريف بالعلل الأربع كما هو المشهور قال في شرحه في جواب إشكال أنّ التعريف بالعلل تعريف بالمباين ويمكن أن يقال العلل المذكورة في تعريف الفكر ليس عللاً في الحقيقة بل قيل إنّها علل على سبيل التشبيه والمجاز انتهى قال السيّد قوله إنّها علل على سبيل التشبيه والمجاز هذا صحيح في غير الفاعل والغاية انتهى وفي حاشية المولانا الحاج پاشاه بعد بيان العلل الأربع مبسوطاً ما نصّه ولقائل أن يقول في العلّتين المادّيّة والصوريّة نظر لأنّ المادّيّة وكذا الصوريّة يجب أن تكون داخلة في ماهيّة المعلول وليست الأمور الحاصلة داخلة في الفكر أمّا الفكر هو ترتيب الأمور الحاصلة أو انتقال النفس فحركتها فيها والأمور المعلومة موضوعات يتعلّق بها الفكر تعلّقاً ما وليست بداخلة بالعلّة المادّيّة له هو حركة النفس وأيضاً الهيئة الحاصلة للأمور ليست بداخلة في الفكر فليس علّة صوريّة بل العلّة الصوريّة للفكر هي الهيئة الحاصلة بحركة النفس هي الهيئة الحاصلة بحركة النفس حين انتقالها ولترتيبها تلك الأمور الحاصلة انتهى باختصار ثمّ وجه قوله على سبيل التشبيه والمجاز باختصاص المادّيّة والصوريّة الموجودة الجسمانيّة وبأنّ الأمور الحاصلة لها شَبَه بالمادّيّة من حيث أنّ الفكر يحصل بها بالقوّة والهيئة الاجتماعيّة لها شَبَه بالصورة من حيث أنّ الفكر يحصل بها بالفعل انتهى باختصار فيقرب نظير ذلك كلّه هنا ويكون مراد الشارح علل التصريف خلافاً لما قاله شيخنا والقرّه في علل التصريف نفسه فليتأمّل ابن القاسم

[وهي العلّة المادّيّة] قال السيّد في حاشية شرح الشمسيّة كلّ مركّب صادر عن فاعل مختار لا بدّ له من علّة مادّيّة وعلّة صوريّة وهما داخلتان فيه ومن علّة فاعليّة وعلّة غائيّة وهما خارجتان عنه وقد يعرف الشيء بالقياس إلى علّة واحدة أو علّتين أو ثلاث علل وإذا عرّف بالعلل الأربع لأنّ ذلك أكمل من باقي الأقسام وليس المراد بالتعريف بالعلل أن تكون هي نفسها معرِّفة لأنّها مباينة للمعلول بل المراد أنّه يؤخذ للمعلول بالقياس إلى العلل محمولات عليه فيعرف بها وما ذكره من أنّ فاعل النظر هو المرتّب

قيل التحويل هي الصورة ويدل بالإلتزام على الفاعل وهو المحوِّل. والأصل الواحد هي المادة وحصول المعاني المتصورة هي الغاية فإن قلت المحوِّل هو الواضع أم غيره قلت الظاهر أنه كل من يصلح لذلك فهو المحوِّل كما يقال في العرف صرّفت الكلمة لكنه في الحقيقة هو الواضع.

في تفسيرها [قيل التحويل هو الصورة] إذ التحويل حقيقة التصريف ولبعضهم في وجه التضعيف كلام فاسد لا حاجة الى بيانه والتضعيف المشار اليه متعلق بقوله التحويل هو الصورة فقط [والاصل الواحد هي المادة] اقتصاره في بيان المادة التي هي حروف الاصل والهيئة العارضة لها بعد التحويل على الأولى لانها اظهر الجزئين لكن القصر المفاد بضمير الفصل مشكل جدا [المحول هو الواضع] همزة الاستفهام محذوفة قبل هو بدليل أم العادلة في قوله أم غيره والصواب أم هو غيره أو ما هو اعم منه ومن غيره لاقتضاء العبارة السؤال في الشق الثاني عن ان المحوّل غيره وذلك مما لا يتوهمه أحد فيسأل عنه فتأمل [كما يقال في العرف صرفت الكلمة] أي لقول كل أحد من الصرفيين في عرفهم صرفت الكلمة باسناد التصريف الى ضميره فهو اسناد حقيقي إذ هو اسناد الفعل أو معناه الى من هو له عند المتكلم في الظاهر واذا كان التصريف أعم من تصريف الواضع أو غيره فالتحويل الواقع في تعريفه كذلك [لكنه في الحقيقة] اى في اثبات الشيء في الخارج بالدليل [هو الواضع] للغة وقد اختلف فيه أقوال أصحها انه الله تعالى.

هو ترتيب الناظر وان غايته هو التأدي الى المجهول هو قوله تحقيقي واما ان الأمور المعلومة مادية وان الهيئة العارضة لتلك الأمور صورية فهو قول على سبيل التشبيه لان النظر من الأعراض النفسانية والمادة والصورة انما يكون للأجسام انتهى ابن القاسم

[قوله فأجزائه المادية آه] هذا التقرير فيه نظر سنبيّنه والوجه التقرير بما قرر به تعريف النظر كما بيّناه في الحاشية الكبيرة ابن القاسم

[وصورية الهيئة الحاصلة من الخ] أظن ان هذا غير مستقيم وان هذه أجزاء مفهوم التصريف لا نفسه ابن القاسم فيما يأتي

[اقتصاره في بيان المادة] لا يقال من الاقتصار على ذلك فان الأصل الواحد يشتمل على الحروف والهيئة وقد يقال انه المادة اى العلة لانا نقول الهيئة التي هي جزء المادة عند المحشي هي الهيئة العارضة بعد التحويل أي هيئة الفرع وهي غير موجودة في الأصل الواحد فكلام الشارح صريح في اسقاطها ابن القاسم

[قوله والصواب أم هو غيره الخ] فيه نظر وما ذكره الش لا احد فساد فيه بل هو صحيح أيضا وحاصله أن السائل تردد الحول بين الواضع وغيره وأنه لا يعمهما ولم يعلم عنه فسئل عنهما فأجاب الشارح بأنه بحسب الظاهر يعمهما ولا ينحصر في أحد كما ظنه وبحسب التحقيق ينحصر في الواضع ودعوى أن أحدا لا يتوهم انحصاره في غير الواضع ممنوعة بل توهم ذلك غير بعيد وهو في نفسه أمر معقول اذ لا مانع من انحصار التصريف اصطلاحا في تحويل غير الواضع إذ لا حجر في الإصطلاح كما هو المشهور ومما يصح أن يكون منشأ له وصف الواضع بالوضع ونحوه دون التصريف ونحوه بحسب العادة وملاحظة الأوضاع النوعية الكثيرة جدا التي ليس فيها تعرض لخصوص الأمثلة فان ذلك يصح أن يكون منشأ التوهم عدم تعرضه المخصوصات بالتحويل ابن القاسم

[اذ هو اسناد الفعل او معناه] الظاهر أن يقال أو ما في معناه لان اسم الفاعل مثلا ليس معنى بل في معناه يوسف لا اله الا الله محمد رسول الله

لأنّه هو الّذي حوّلَ الأصلَ الواحدَ إلى الأمثلةِ وإنّما قلنا إنّه حوّل الأصلَ الواحدَ إلى الأمثلةِ أي اشتقّ الأمثلةَ

منه ولم يجعل كلًّا من الأمثلةِ صيغةً موضوعةً برأسها لأنّ هذا أدخلُ في المناسبةِ وأقربُ إلى الضبطِ واختار الأصلَ

الواحدَ على المصدرِ ليصحّ على المذهبين فإنّ الكوفيّين يجعلون المصدرَ مشتقًّا من الفعل فالأصلُ الواحدُ عندهم هو الفعلُ والهمزة

[لأنّه هو الّذي حوّل الأصل الواحد إلى الأمثلة] هذا الدليل عين الدعوى فلا يفيد والدليل الصحيح قوله تعالى: وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا أي الكلمات كلّها إذ كلّ منها اسم لغة وتخصيص الإسم ببعض عرف طارٍ وتأويله بالهمه وضعها أو علّمه ما سبق وضعه خلاف الظاهر [ولم يجعل] يصحّ بالنون عطفاً على قلنا وبالياء عطفاً على حوّل [موضوعة برأسها] لما كانت الرأس في كلّ شيء أصله الذي ينبني عليه سائره عبّر بها هاهنا عنه والباء الداخلة عليه للملابسة في محلّ النصب على الحال من الضمير في موضوعة أي موضوعة هي في حالة كونها متلبسة بأصلها ولا يتحقّق ذلك إلّا بكونها أصلاً في نفسها غير قوله عن أصل إذ المحوّل عنه متلبس بحروف الأصل ويجوز أن يكون الباء للسببيّة والرأس بمعنى النفس من التعبير بالبعض عن الكلّ مجازاً أي موضوعة بالنظر إلى نفسها لا إلى شيء آخر [لأنّ هذا أدخل في المناسبة] إذ المناسبة الحاصلة بين اللفظين مثلاً المتّفقين في الحروف والمعنى تتأكّد بكون أحدهما محوّلاً عن الآخر [وأقرب إلى الضبط] لأنّ تعليق حكم بأصل وما يشتقّ منه أوعب من تعليقه بألفاظ عيّنت بالتعداد لجواز الغفلة في الثاني عن بعضها [ليصحّ على المذهبين] في صحّته على المذهب الكوفي بحث إذ الفعل الذي هو الأصل عندهم دالّ على الحدث والزمان فتحويله إلى المصدر مثلاً تصريف ولا يصدق عليه أنّه تحويل الأصل إلى مثال لمعنى لا يحصل إلّا به لأنّه يقال معنى المصدر هو الحدث وحده ولا يحصل إلّا به لأنّا نقول قيد الوحدة غير مذكور في التعريف ولفظ التعريف إن لم يمنع لا ينفع [يجعلون] أي يعتقدون [من الفعل] ظاهر الأدلّة المنقولة عنهم أنّ المراد بالفعل هو الماضي [فالأصل الواحد عندهم الفعل] إذ يلزم من إشتقاق المصدر عندهم من الفعل اشتقاق ما عدا المصدر منه بطريق الأولى.

[قوله لأنّه الّذي حوّل آه] يعني لأنّه الّذي وجد من التحويل أوّلاً وتحويل غيره إنّما هو على طريق تحويله ومشروط بموافقة تحويله وكأنّه إعادة لتحويله وحكاية له ولظهور بعض هذه المقدّمة لم يصرّح بها فاندفع قول شيخنا هذا الدليل عين الدعوى فالحاصل أنّا إن نظرنا إلى ظاهر إسناد التصريف في العرف إلى غيره حكمنا بالعموم بحسب الظاهر وإن نظرنا إلى هذه الإسناد إنّما هو لكونه على طريقة تحويل الواضع ومشروطاً به وكالحكاية له حكمنا بالتخصيص فليتأمّل ابن القاسم [قوله لأنّه الّذي حوّل الأصل الواحد] إن أريد بالتحويل ما يشمل التحويل النوعي والا أشكل الحال إلى أنّ التحويل بالشخص بالفعل لم يقع من الواضع في كثير من الواضع ابن القاسم [هذا الدليل عين الدعوى] لأنّ حاصل هذا الدليل هو كون الواضع محوّلاً فيلزم الدور ودافع الدور لا يكون إلّا بانضمام بعض القيد كما فعلنا ابن القاسم [قيد الوحدة غير مذكور في التعريف] يمكن أن يقال لا يضرّ عدم ذكر القيد المذكور في التعريف بل يكفي أنّه في الواقع معتبر في المعنى فمعنى المصدر الحدث وحده وهو بهذا القيد مقصود ولا يحصل بالفعل فيصدق عليه أنّه لا يحصل إلّا بالمصدر فليتأمّل ابن القاسم [لأنّ هذا أدخل] أي إشتقاق الأمثلة من الأصل الواحد وعدم جعل كلّ من الأمثلة صيغة موضوعة برأسها أدخل في المناسبة يمكن أن يقال إنّ المراد بالأدخليّة في المناسبة الأقربيّة في الضبط ويكون العطف على سبيل التفسير ويمكن أن يراد به أنّ اشتراك المادّة والمعنى بين المصدر والأمثلة مع قيام الأدلّة على رجحان المصدر على سائر الأمثلة يناسب جعل المصدر أصلاً وجعل سائر الأمثلة مشتقّة منه فجعل كلّ واحد منها أصلاً يستلزم إهمال المناسبة والجري على خلاف موجبها وأمّا وجه الأقربيّة إلى الضبط فهو أنّه إذا كان المصدر أصلاً وسائر الأمثلة مشتقّة منه كانت الأمثلة مفردات قياسية وإذا لم يكن أصلاً بل كان كلّ من الأمثلة صيغة موضوعة برأسها كانت الأمثلة مفردات سماعية والقياسي أقرب إلى الضبط من السماعي سعد الله [وأقرب إلى الضبط] لأنّ الأمثلة المختلفة حينئذ يكون مفردات قياسية مضبوطة بخلاف إذا كان كلّ منها أصلاً برأسه سعد الله

وَالعُمدةُ في استدلالهم أَنَّ المصدرَ يُعَلُّ بإعلالِ الفعلِ فهو فرعُ الفعلِ وأُجيبَ عنه بأنّه لا يلزمُ

من فرعيّتِهِ في الإعلالِ فرعيّتُهُ في الإشتقاقِ كما أَنَّ نحوَ أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ فرعُ يَعِدُ في الإعلالِ مع أنّه ليس

بمشتقٍّ منه. وتأخّرُ الفعلِ عن نفسِ المصدرِ في الإشتقاقِ لا يُنافي كونَ إعلالِهِ.

[والعمدة] هو الشيء المعتمد ولو قال من ادلتهم بدل قوله [في استدلالهم] لكان أظهر إذ الاستدلال طلب الدليل او اقامته و لا يكونان ظرفا للعمدة بهذا المعنى الا بتكلف أو العمدة الاعتماد فالجار وهو على محذوف من قوله [أن المصدر يعل باعلال الفعل] لاعلال قيام بقلب العين الواوية ياء بسبب اعلال قام بقلبها فيه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصح بتصحيحه كتصحيح العين في لواذ التصحيح في لاوذ وكل شيء يعل باعلال الفعل ويصح بتصحيحه فهو فرعه وهذا قياس ذكر المقصود من صغراه وحذف ما عداه للعلم به ونتيجته قوله [فهو] أي المصدر [فرع الفعل وأجيب بأنه] اي بان الشان أو بان المصدر قد لزم من القياس المذكور فرعيته للفعل في الاعلال والتصحيح لا فرعيته في الاشتقاق التي هي مدعاكم فلا يصح اثباتها به إذ ليست بلازمة له وهو ظاهر ولا نتيجته إذ [لا يلزم من فرعيته في الاعلال] والتصحيح [فرعيته في الاشتقاق] اذ الفرعية في الاعلال ترتب وجود صفة فيه على وجود صفة في الفعل والفرعية في الاشتقاق وجوده على وجود الفعل ولا ارتباط بينهما لجواز تقدم وجود شيء على الآخر وتأخر وجود صفته فيه على وجودها في ذلك الآخر كما يتضح بين الجار وهو كاف التشبيه ومجروره وهو [ان نحو أعد ونعد] بنون التكلم [وتعد] بتاء الخطاب [فرع يعد] بالياء المثناة من تحت [في الاعلال] بحذف الواو التي هي فاء الكلمة لوجوب في الأخير وهو ثقلها لوقوعها بين كسرة وياء تنزل منزلة كسرتين وحمل الباقي عليه [مع انه] اي نحو أعد [ليس بمشتق منه] أي من يعد بالياء التحتية اتفاقا وان في الموضعين ومعمولاهما مؤولة بمصدرين هما في الحقيقة مدخول الكاف المقصود بها ان يشبه بهما مصدران محذوفان قبلها للعلم بهما من قوله ولا يلزم آه والتقدير فالمصدر فرع عن الفعل في الاعلال وليس بمشتق منه كفرعية نحو أعد ومعطوفيه عن يعد في الاعلال انتفاء اشتقاقه فان قلت نحو أعد ومعطوفيه

[لا يكونان ظرفا للعمدة] لا ضرورة الى جعله ظرفا للعمدة لجواز أن يكون ظرفا لقوله ان المصدر آه والتقدير والعمدة ان المصدر اي استدلال أن المصدر آه اي إقامة هذا الدليل فهو على حذف مضاف أي حال كون أن المصدر آه داخلا في استدلالهم أي استدلالاتهم اي اقاماتهم الأدلة والظرفية واضحة لأن هذه الاستدلال بعض استدلالاتهم والكل يصح كونه ظرفا للبعض فليتأمل ابن القاسم [أو العمدة الاعتماد] هذا ثاني أوجه ولكان توجيه الأول بأن يراد بطلب الدليل ملاحظته ومراعاته ولو بتجوز ابن القاسم [من صغراه] وهو قوله ان المصدر يعل آه وبقية الصغرى قول المحشي ويصح بتصحيحه والكبرى قوله وكل ما يعل آه وهذان هما المراد بقوله ما عداه ولعل وجه كون المذكور هو المقصود منها اذ بالإعلال الذي فيه إخراجه عن أصله تظهر التبعية للفعل فتأمل ابن القاسم وجهه انه يمكن أن يوجد قواما اشتق منه قوم ثم أعل فيه فصار قام ثم أعل المصدر فصار قياما فاعرف

[لجواز تقدم وجود شيء] يمكن أن يناقش فيه بأنا نقطع بأن هيئة المصدر لا تنفك عن وجوده ضرورة أنه انما يوجد على هيئة فإن كانت ما تبع الفعل فيها بطل ما قاله أو غيرها فهو معلوم الإنتفاء إذ من المعلوم ان المصدر من أول الأمر ليس الا على الهيئة الموجودة الآن فليتأمل الأولى أن يقال أخذ أحدهما من الآخر والترتيب بينهما باعتبار الذات والصفة كلاهما أمر اعتباري فليتأمل ابن القاسم [وتأخر الفعل عن] جواب اعتراض مقدر من طرف الكوفيين تقديره تأخر الفعل عن نفس المصدر ينافي تأخر اعلال المصدر عن اعلال الفعل بل تأخير الفعل عن نفس المصدر كما هو مذهبكم يستلزم تأخير اعلاله عن اعلال المصدر ففي قولك نوع تدافع فأجاب بقوله وتأخر الفعل الخ وحاصل الجواب منع التدافع بمنع الاستلزام بان يقال تأخر الفعل عن نفس المصدر لا ينافي تأخر اعلال المصدر يعني لا يستلزم تأخر الفعل عن الاشتقاق وتأخره في الاعلال لا تقدم المصدر في الاشتقاق تقدمه في الاعلال اذ من الجائز ان يبنى قواما ثم قوم وتغير او لا قوم إلى قام ثم قواما الى قياما سعد الله

المصدرِ متأخّراً عن إعلال الفعل فتأمّل وَاعلم أنّ مرادَنا بالمصدرِ هو المصدرُ المجرّدُ لأنّ المزيدَ فيه مشتقٌّ

فرع نحو يعد لا فرع يعد وفرع يعد هو أعد ومعطوفاه لا نحو ذلك فكيف صح من الشارح الحكم بفرعية نحو يعد ومعطوفيه على يعد قلت لعلّ الشارح بنى ذلك على أنّ الإضافة في نحو أعد بيانية أي النحو الذي هو أعد وما عطف عليه أو على أنّ المعنى أنّ نحو أعد ونحوه فرع يعد ونحوه وحذف من كلّ طرف جزء وتعاكس المحذوف ليكون الباقي دليلاً عليه ولو قال فرع نحو يعد لسلم من التكلّف [كون إعلال المصدر متأخّراً عن إعلال الفعل] دفع لتوهّم أنّ تأخر إعلال المصدر عن إعلال الفعل الذي هو متّفق عليه يستلزم تأخّر المصدر من وجوده عن الفعل فدعوى تقدّمه عليه منافية له ووجه دفعه أنه يمكن وجود شيء في ذاته وتأخّر وجود صفة فيه عن وجود محلّ آخر ووجود تلك الصفة في ذلك المحلّ الآخر كما مر وهو المراد بالتأمّل ثم الإعلال تغيير الحروف العلّة للتخفيف وتحته القلب كما في قال والحذف كما في قلت والإسكان كما في تقول فإن قلت إذا كان الإعلال جارياً فيهما فالحكم بكونه في أحدهما على التعيين متأخّراً عنه في الآخر تحكّم بحت إذ ليس بأولى من العكس ولا من الحكم بأنّه أصل فيهما قلت حيث ما كان لسبب موجب كتحرّك حرف العلّة وانفتاح ما قبله كما في قام وكالثقل بسبب ما مرّ في يعد فهو أصل وحيثما كان لغيره فهو فرع فالحكم بأصالته في الفعل وفي يعد دون غيرها إنّما هو لمرجّح فتأمّل [هو المصدر المجرّد] يمكن أن يراد به مصدر الفعل المجرّد سواء كان المصدر أيضاً مجرّداً كالضرب أو مزيداً فيه كالقيام والقعود وأن يراد به المصدر الذي جرّد من الزائد فالقيام والقعود مشتقّان من القوم والقعد وإن لم ينطق بهما [لأنّ المزيد فيه] الضمير يرجع إمّا على أل في المزيد وإمّا على المصدر المقدّر الموصوف بالمزيد [مشتقّ منه] أي من المجرّد وبهذا علم أنّ التعبير بالأصل الواحد أولى منه بالمصدر وإن كان المراد به المجرّد لأنّ المراد لا يدفع الإيراد وإنّما كان المزيد مشتقّاً من المجرّد

[على أنّ الإضافة في نحو أعد بيانية] أقول لا حاجة إلى هذا التكليف المبني على أنه أراد بنحو أعد مادة أخرى غير مادة و ع د وحذفت فيها الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما في أمِقَ وذلك لأنّ معنى قوله نحو أعد آه أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ ونحوها كتَعِدانِ وتَعِدونَ ممّا كان من مادة و ع د دون غيرها ولا شكّ أنّ جميع ما كان من هذه المادة ما عدا يَعِدُ بالياء فهو فرع بالياء فليتدبّر. ابن القاسم

[من كلّ طرف جزء] أي أحد الطرفين الأصل الذي هو يعد ونحوه والآخر الفرع الذي هو يعد ونحوه تقرير [وتعاكس] يعني حذف في الطرف الجزء أعني أعد وفي الطرف الآخر الجزء الأخير [وتأخّر وجود صفة فيه] تلك الصفة هنا هي الإعلال لكن هيهنا بحث وهو أنّه من المعلوم أنّ الواضع لم يضع المصدر إلّا متّصفاً بالإعلال المخصوص ولم ينطق به هو ولا غيره ممّن يجري على طريقته إلّا كذلك فلم يوجد للمصدر حالة وضع ولا استعمال يكون فيها عارياً عن ذلك الإعلال حتى يصحّ أن يقال أنّ صفته التي هي ذلك الإعلال تأخّرت عن وجود محلّ آخر. ابن القاسم [قوله فالحكم بكونه] فالحكم بأنه أي بأن الإعلال في أحدهما وهو المصدر هيهنا على التعيين متأخّراً عنه أي عن الإعلال في الآخر وهو الفعل هيهنا تحكّم بحت إذ ليس أي ذلك الحكم بأولى من العكس أي من الحكم بأنّه في الفعل متأخّر عن المصدر ولا من الحكم بأنّه أصل فيهما أي في الفعل والمصدر ولا يخفى ما فيه لأنّ تأخّر صفة في شيء وتقدّمه فيه تابع لتقدّمه وتأخّره فالحكم بالأولوية ليس تحكّماً بحتاً إطلاقاً. تقرير [أن يراد به مصدر الفعل المجرّد] هذا بعيد جدّاً مع تعريف الشارح الجزئين في قوله المصدر المجرّد لأنّ ذلك صريح في كون المجرّد صفة للمصدر لا الفعل ثمّ أنظر على هذا الاحتمال إذا كان مصدر ... أن مجرّد ومزيد أنّهما الأصل لغير المصدر وأنّهما أصل لصاحبه فإن قيل المجرّد فيهما مساوي هذا الاحتمال الثاني والآن فهو بعيد جدّاً فليتأمّل. ابن القاسم [قوله واعلم أنّ مرادنا] بالمصدر المجرّد يعني أنّ المراد بكون الفعل مشتقّاً من المصدر هو أنّ الفعل مشتقّ من المصدر المجرّد لأنّ المصدر المزيد فيه مشتقّ من الفعل والتعليل بقوله لموافقته إيّاه بحروفه ومعناه إن لم يكن سهواً من الناسخ غير مستقيم لأنّ موافقة المصدر المزيد فيه الفعل بالحروف والمعنى ممنوعة لأنّ حروف المصدر زيد من حروف الفعل ومعنى المصدر الحدث فقط بخلاف معنى الفعل فإنّ معناه الحدث مع الزمان ولو سلّم فليكن المصدر المجرّد مشتقّاً من الفعل بهذه العلّة بل هو أولى من المزيد فيه لأنّ حروفه متساوية لحروف فعله وإن أريد أنّ المصدر المزيد فيه مشتقّ من المصدر المجرّد للموافقة اللفظية والمعنوية فلو قيل أنّ المراد الموافقة في أصل الحروف لم يستقم مثلاً أصل الحروف الإكرام مثلاً هو بعينه الكرم مع أنّ الإكرام موافقاً للكرم ... وبالجملة المعنى الثاني أولى بالإرادة من التعريف. يوسف الأرم

منه لموافقته إياه بحروفه ومعناه فإن قلت نحن نجد بعض الأمثلة مشتقا من الفعل كالأمر واسم الفاعل

والمفعول ونحوهما قلت مرجع الجميع إلى المصدر

[لموافقته] أي مماثلة المزيد فيه [إياه] أي المجرد [بحروفه ومعناه] الأظهر أن الضمير فيهما عائد على المجرد فلا حاجة بناء على أن المراد بالمجرد معناه الثاني إلى التقييد بالحروف الأصول كافعل غيره وموافقته له فيهما باشتماله عليهما وإن كان مع زيادة عليهما كما في استعطافا من العطف ويحتمل أن الضمير عائد على المزيد فيه كما هو ظاهر صنيع غيره فلا بد من التقييد بالأصول ويشكل بما في معناه زيادة على معنى المجرد كالإستعطاف من العطف فإن معنى الأول طلب العطف والثاني العطف فقط فالمشتق لم يوافق بمعناه بل ببعضه فتأمل والباء في بحروفه للظرفية وقوله لموافقته مقصود به بيان تعريف الإشتقاق المراد بالتصريف هنا بما ذكره أخذا من تعريف ابن الحاجب في المختصر للمشتق بما وافق أصلا بحروفه الأصول ومعناه فما ذكره المص من تعريف التصريف وذكره الش وابن الحاجب من تعريفي الإشتقاق والمشتق محتاج إلى التقييد ببقاء ترتيب الحروف وليخرج من التعاريف المذكورة للإشتقاق الأصغر الإشتقاق الصغير المعتبر فيه عدم الترتيب كالجبذ والجذب أما الأكبر فالمعتبر فيه الموافقة في أكثر الحروف والمناسبة في باقيها في النوع كالثلم وثلب فإن قلت صدر السؤال بالفاء السببية إشعار بتسببه عما تقدم من أن الأصل الواحد على مذهب البصريين هو المصدر [كالأمر] مذهب البصريين أنه مشتق من المصدر ابتداء كالماضي فإدراجه في السؤال سهو [واسم الفاعل والمفعول] إنما يحسن العطف على المضاف إليه إذا كان الترتيب الإضافي باقيا على معناه الإضافي كغلام زيد وعمرو وأما إذا خرج إلى معنى التسمية الجنسية كما هنا أو العلمية الشخصية كعبد الله علما أو الجنسية كأم عريط فلا يحسن بل لا يجوز لأن المضاف إليه جزء الاسم والعطف على الجزء ممتنع [ونحوهما] مستغنى عنه بالكاف الداخلة على الأمر [قلت مرجع الجميع] بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم إذ المصدر الميمي قياس عينه الفتح مطلقا كأعجبني مضربك قال في الصحاح والرجعى الرجوع وكذلك المرجع ومنه قوله تعالى إلى ربك الرجعى ومنه إلى ربكم مرجعكم وهو شاذ لأن المصادر من فعل يفعل إنما يكون بالفتح انتهى والمراد بالشاذ هنا الخارج عن القياس وإن كان فصيحا في الإستعمال

[لموافقته] أقول هيهنا بحث لأن مجرد موافقة المجرد المزيد فيما ذكر لا يقتضي أصالة المجرد وإلا لكان أحد المجردين أصلا للآخر لحصول الموافقة المذكورة فيه وكذا مجرد موافقة المزيد للمجرد فيما ذكر فكل من الاحتمالين مشكل ولا بد من ملاحظة مقدمة أخرى وهي الزيادة في المزيد لأن المزيد فرع المزيد عليه ولعله ترك هذه المقدمة لظهورها فليتأمل ابن القاسم [قوله فإدراجه في السؤال سهو] أنظر الحكم بالسهو مع أنه ليس في كلام الشارح ما يفيد أنه مبني على مذهب البصريين وليت شعري إذا اعترض بذلك فهلا اعترض باسم الفاعل والمفعول فإنهما أيضا مشتقان من المصدر بلا واسطة تأمل لا يقال إنما لم يعترض بما ذكر أيضا لأن بعض البصريين قال بأصالة الفعل له لأنا نقول الظاهر أنه أراد بالبصريين هنا وفيما تقدم من أن المصدر هو الأصل جمهورهم وهم لا يقولون بذلك فلا يحسن بل لا يجوز يجاب بأنهم قد يراعون مثل ذلك المعنى الإضافي لأنه لا مانع من مراعاته وبأن قوله والمفعول عطف على لفظ اسم الفاعل لا على الفاعل فتأمل وهو جائز يحتمل أن يكون مرجع الضمير كونهما معرفتين مع خلوهما عن أل يعني أن كونهما كذلك سائغ لا مانع منه لأن فيهما معنى الإضافة المفيدة للتعريف ويحتمل أن يكون مرجعه عدم المجيء بالألف واللام يعني لا محذور فيه وإن كانا معرفتين كما ذكر ابن القاسم [قوله سهو] فيه نظر لأنه ليس في كلام الشارح ما يقتضي أن الكلام على مذهب البصريين ابن القاسم

فالكلُّ مشتقٌّ منه إمّا بواسطةٍ أو بلا واسطةٍ ويجوز أن يقالَ إختارَ المصنفُ الأصلَ الواحدَ على المصدرِ

ليكونَ أعمَّ من المصدرِ وغيرِه فيشتمل على تحويلِ الإسمِ إلى المثنّى والمجموعِ والمصغّرِ والمنسوبِ ونحوِ ذلك

[والكلّ] في الصحاح وكلٌّ وبعضٌ معرفتان ولم يجئ عن العرب باللام والألف وهو جائز لأنّ فيهما معنى الإضافة أضفتَ أو لم تضف انتهى وفي قوله معرفتان نظرٌ لأنّ معنى الإضافة الثابت فيهما قد يفيد تعريفًا إذا كان المضاف إليه معرفة والتخصيص إذا كان نكرة [مشتقٌّ منه إمّا بواسطةٍ أو بلا واسطةٍ] أو للتنويع لا للشكّ إن قلت لِمَ لم يستغنِ بقوله مرجع الجميع إلى المصدر عن قوله بعده والكلّ مشتقٌّ منه قلت لأنّ الرجوع إلى المصدر يحتمل أنّ كلّ مشتقٍّ من المصدر ابتداءً وأنّه مشتقٌّ منه بالوجه الأعمّ المذكور والأعمّ لا إشعار له بالأخصّ ويردّ على ما صرّح به أوّلًا وشمله عموم قوله ثانيًا الكلّ مشتقٌّ منه مثل أنّ المصدر المزيد فيه مشتقٌّ من المجرد أنّ التعريف المذكور في المتن لا يصدق حينئذٍ على تحويل المصدر إلى المزيد فيه إذ الحدث حاصل بهما ويجاب بأنّ المعنى في المزيد فيه هو كون الفعل كالخروج في استخراج مطلوبًا وذلك لا يحصل بالتحويل للمثال المذكور [ليكون أعمّ من المصدر وغيره] فيفسّر الأصل بالوضع وضعًا أوّليًا ليتناول الكلمة الأصلية باعتبار معناها الا المصدر المجرّد والاسم المفرد المكبّر المذكر وباعتبار هيئاتها الأصلية كقولَ وبيَعَ بالواو والياء [فيشتمل] يجوز في لامه الرفع على الإستيناف والنصب على العطف وفاعله ضمير التعريف المقدّم [ونحو ذلك] يجوز في نحو الجرّ عطفًا على المثنّى فذلك إشارة إليه والى ما بعده فنحوها على هذا الأفعال والأوصاف والمؤنّث أو على الإسم فذلك إشارة إليه وحده فنحوه على هذا الكلمات باعتبار هيئاتها الأصلية فتحويلها إلى الكلمات باعتبار هيئاتٍ أخرى عارضةٍ لها لأسبابٍ تصريفيةٍ لمعانٍ لفظية

[والأعمّ لا إشعار له] والأعمّ لا إشعار له بالأخصّ الذي ينبغي أنّ المراد بالأعمّ مرجع الجميع إلى المصدر والمراد بكونه أعمّ أنّه يصدق بالإشتقاق منه بواسطة أو بلا واسطة وأنّ المراد بالأخصّ كون البعض مشتقًّا بواسطة والبعض بلا واسطة ولا ينبغي أن يراد بالأعمّ ما ذكره بقوله بالوجه الأعمّ المذكور وإن كان قد يسبق إلى الوهم لأنّه يقتضي أنّه لو اقتصر على قوله مرجع الجميع إلى المصدر لأفاد أنّ رجوع البعض بواسطة والبعض بلا واسطة لأنّه هو الأعمّ على هذا التقدير وأيضًا فإن أراد بالأخصّ حينئذٍ هذا التفصيل لزم اتحاد الأعمّ والأخصّ وإن أراد به الاحتمال الأوّل الذي ذكره بقوله إنّ كلًّا آه فهو غير الأخصّ الذي أراده وزاد قوله والكلّ مشتقٌّ منه لبيانه فتأمّل ابن القاسم [ويجاب بأنّ المعنى في المزيد فيه] لا يخفى أنّ هذا الجواب لا يجري في نحو القعود بناءً على أنّه مشتقٌّ من القعد على ما تقدّم تأمّل اللهمّ إلّا أن يدّعى أنّ نحو القعود أزيد معنى لأنّ زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى فليراجع [قول الشارح ويجوز أن يقال اختار الأصل الواحد] هذا مقابل لقوله السابق واختار الأصل الواحد وأقول أيضًا يجوز أن يريد الأمرين جميعًا لصحّته على المذهبين والشمول المذكور ابن القاسم [فنحوه على هذه الكلمات باعتبار هيئاتها الأصلية] هلّا أدخل في النحو على هذا التحويل نحو ضرب إلى ضربا وضربوا إلى الآخر وإلى ضربت وضربتما إلى الآخر وهكذا والنصب عطفًا على تحويل لا يتأتّى لأنّ العطف على التحويل يوجب أن لا يكون المعطوف تحويلًا للتغاير المعطوف والمعطوف عليه فلا يكون من التصريف الذي هو التحويل لأنّا نقول المعطوف عليه تحويل خاصّ وهو تحويل الإسم إلى ما ذكر فالواجب بمقتضى العطف أن لا يكون المعطوف تحويل الإسم إلى ما ذكر لكنّه تحويل آخر فليتأمّل بالوجه الثاني المذكور بقوله أو على الإسم فذلك إشارة إليه وحده فلا معنى لذكرها هنا هذا ممنوع منعًا في غاية الوضوح لأنّ ما تقدّم إنّما أفاد بيان مفهوم هذه الصيغة وأمّا أنّ مفهوم هذه الصيغة من المبالغة والتكثير متحقّق في هذا العلم فلم يفده ما تقدّم فكان مظنّة أن يسأل هل مفهوم هذه الصيغة متحقّق في هذا العلم حتى يتّجه إيرادها أو لا فسأل ذلك هنا وأجاب عنه فليتأمّل نعم لقائل أن يقول المقصود بالتصريف الماهية في نفسها مع قطع النظر عن المبالغة والتكثير المتعلّق بالأفراد فلا يتّجه التعبير بالتصريف إشارة إلى ذلك فليتأمّل إلّا أن يريد به تشاركهما في أصل المعنى أقول إن أراد ذلك ضعف توجيه السؤال لأنّ زيادة المعنى مرجّحة تأمّل ابن القاسم لا إله إلّا الله محمد رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم

وهذا أقرب إلى الضبط فإن قلت لم اختار التصريف على الصرف مع أنه بمعناه قلت لأن في

هذا العلم تصرفات كثيرة فاختير لفظ يدل على المبالغة والتكثير فهذا أوان أن نرجع إلى المقصود فنقول

معلوم أن الكلمات ثلاث اسم وفعل وحرف ولما كان بحثه عن الفعل

كالتخفيف مثلا بتصريف والنصب عطفا على تحويل فذلك إشارة إليه ومعناه كمعنى الجر بالوجه الثاني وعلى هذا فالتعريف بما ذكره المصنف مساو لتعريف ابن مالك في شرح كافيته تحويل كلمة من بنيتها إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي فإن قلت فيما تقدم من قوله وهو تفعيل من الصرف للمبالغة والتكثير إشارة إلى هذا السؤال وجوابه فلا معنى لذكرهما هنا [مع أنه بمعناه] أي أن التصريف بمعنى الصرف أي فاختيار الأول ترجيح لأحد المتساويين بلا مرجح أو ترجيح المرجوح إذ الصرف أخصر وكونه بمعناه مع ما سيذكره من أن التصريف معناه المبالغة والتكثير في معنى الصرف غير ملتئم إلا أن يريد به تشاركهما في أصل المعنى [لأن في هذا العلم] المبالغة التي دل عليها لفظ التصريف في كلام المصنف إنما هي في معناه عنده وهو التحويل المذكور لا في الأحكام المذكورة في هذا العلم المدون كما تقدم الإشارة إليه [تصرفات] هي مطاوع تصريفات فمعنى التصرفات التأثرات البليغة الكثيرة فالتصريح في وضعها بقوله [كثيرة] تأكيد وإفادتها للكثرة مع أنها جمع سالم وهو للقلة لأن بناء مفردها يدل على الكثرة فكيف بجمعها وكون المذكور في هذا العلم تصرفات لا تصريفات فيه مناقشة [يدل] بزيادة حروفه [على المبالغة] في الفعل بالوصول إلى منتهاه [والتكثير] في عدد مراته بإيجاد أشياء كثيرة منها والطابق للتسمية حينئذ أن يكون في العلم صروف بليغة كثيرة لا تصرفات ولا تصريفات لأن المفرد لا يدل على جمعه وكون التصريف دالا على المبالغة والتكثير مناف لما قدمه ودل عليه تعريف ابن مالك في شرح كافيته من صدقه على تحويل الأصل إلى مثال واحد [وهذا أوان أن نرجع إلى المقصود] أي المقصود بالذات فالمراد التوجه لا حقيقته التي هي العود إذ التعريف وشرحه من المقصود لا لذاته [أن الكلمات ثلاث اسم وفعل وحرف] من تقسيم الكل إلى أجزائه بخلاف تقسيم الكلمة إليها فإنه من تقسيم الكلي إلى جزئياته [بحثه عن الفعل] كأنه أراد به المضارع لتصريحه في أول فصل أمثلة تعريف الأفعال بأن المضارع مشتق من الماضي

[قول الشارح لأن في هذا العلم تصرفات كثيرة] فإن قلت المراد تعريف حقيقة التصريف الصادقة بفرد من التصريف والكثير فلا معنى لاعتبار التصرفات الكثيرة قلت كان مراده أن هذا العلم لما كان فيه تلك التصرفات الكثيرة ناسب التعبير باللفظ المناسب لذلك وإن لم يرد به خصوص الكثرة فليتأمل ابن القاسم [فالتصريح في وضعها] لا في الأحكام المذكورة فيه بحث لأن الأحكام المذكورة متعلقة بالتحويل الذي هو معنى التصريف في كلام المصنف فتكثر بكثرته فصح أن في هذا العلم تصرفات كثيرة أي من حيث متعلقه أو المراد أن في متعلق هذا العلم ذلك [فالتصريح في وصفها بقوله كثيرة تأكيد] قد يمنع ذلك أما أولا فلأن مفهوم التصرف في نفسه لا يجب أن يكون مطاوعا فالتصرفات محتملة في نفسها فتقييدها لبيان المراد ولا يكون تأكيدا وأما ثانيا فلأن المبالغة يحتمل التفاوت فيقبل التقييد بالكثرة وإنما يعقل من مبالغة بليغة ابن القاسم [لا تصريفات فيه مناقشة] فيه بحث لأن هذا النفي ليس في كلام الشارح وذكره التصرفات لا ينفي التصريفات وكلاهما في العلم فتأمل ابن القاسم [والتكثير في عدد مراته] يجوز أن يكون عطف التكثير على المبالغة من عطف التفسير لأن المبالغة كما يكون بحسب الكيفية يكون بحسب الكمية فيجوز أن يكون ما هنا من القسم الثاني والطابق للتسمية أي بالتصريف وقوله أن يكون في العلم صروف أي لأن الذي يفيده لفظ التصريف لأنه إيجاد الصروف وقوله لأن المفرد لا يدل على جمعه أي فلا يدل التصريف الذي هو المفرد على جمعه الذي هو التصريفات ولا على مطاوع جمعه وهو التصرفات ولك أن تقول فيما ذكر بحث أما أولا فلأن المفرد قد يقصد به الاستغراق وحينئذ فيدل على جمعه وأما ثانيا فلأن المقصود بيان مناسبة اختيار لفظ التصريف ويكفي فيها دلالة على المبالغة والتكثير لمناسبته حينئذ للمسمى المشتمل على المبالغة والتكثير وإن لم يكن المبالغة والتكثير مدلولا له بتقديرهما في المسمى كما لا يخفى من المقصود لا لذاته ثم يكن أولا في المقصود بالذات ليتحقق العود ابن القاسم

ثُمَّ الفِعْلُ إِمَّا ثُلاثِيٌّ وإِمَّا رُباعِيٌّ

ومايشتقُّ منه شرع في بيان تقسيمه الى ماله من الأقسام فقال [ثمّ الفِعل] بكسر الفاء لانّه إسمٌ لكلمة مخصوصة وأمّا بالفتح فمصدر فعل يفعل [إمّا ثلاثيّ وإمّا رباعيّ] لانّه لايخلو من أن يكون حروفه الأصلية ثلثةً أو أربعةً

[ومايشتقّ منه] أي عن الأشياء التي يشتقّ من الفعل كالأمر واسم الفاعل واسم المفعول ونحوها على ما توهّمه في قوله فإن قلت آه ففي يشتقّ ضمير مرفوع به عائد على ما وضمير منه عائد على الفعل وبحثه حينئذ عن أحوال المصدر في آخر المتن استطراد وجعل الضمير المرفوع بيشتقّ عائداً على الفعل وضمير منه عائداً على الفعل وبحثه حينئذ عن أحوال المصدر في آخر المتن استطراد وجعل الضمير المرفوع على الموصول المراد به حينئذ المصدر محافظة على جعل الإشتقاق حقيقيّاً فيه بُعْدٌ [شرع في بيان تقسيمه] لو حذف بيان لكان أخصر وأظهر فإن قلت فاوجه اثباتها قلت وجهه أنّ التقسيم المذكور حصل في الخارج من المصنّف وغيره حصولاً مستقرّاً في النفس بالتصديق به ثمّ قصد بيانه بالكتابة واللفظ وبيانٌ إمّا مصدر من بان أي ظهر فإضافته للتقسيم إضافة الى الفاعل وإمّا اسم مصدر من بيّن أي أظهر فإضافته له إضافة الى المفعول [ثمّ الفعل] المراد من ثمّ الترتيب الذكري لا الزماني بقيد المهلة ولا بدونه والمراد بالفعل الماضي فقط لأنّ المجرّد لايمكن في المضارع ولقول المصنّف فيما سيأتي وأمّا الرباعيّ فهو فعلل [لكلمة مخصوصة] أي دالّة بجوهرها على حدث وبهيئتها على زمن معيّن وضعاً وكون المكسور الفاء إسماً لما ذكر والمفتوح الفاء مصدراً إنّما هو بحسب الإصطلاح وأمّا في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل [إمّا ثلاثيّ وإمّا رباعيّ] منسوبان الى ثلاثة وأربعة على غير قياس قاله الجاربردي [لأنّه لا يخلو] أي لأنّ ما صدقه لايخلو بحسب الإستقراء لما وجد في الخارج من ذلك [ثلثةً أو أربعةً] إعلم أنّ واحداً وأحداً المنكّرين أو المضافين الى ضمير الجمع في سياق النفي للعموم إذا أحد المضاف في تأويل أحد المنكّر كقولك ما جائني القوم واحد منهم أو أحدهم أي أحد منهم إلّا أنّ واحداً واحداً قد يراد بهما المنفرد عن غيره لقرينة يشتمل عليها المقام كقولك ماجائني واحد بل اثنان ولا تعط الدينار لأحد الزيدين بل لهما معاً وكذلك في الوجهين معاً أحدهما أو واحدهم المفهومان من العاطف بأو في سياق النفي كقولك لاتشتم زيداً أو عمراً أو بكراً أي أحدهم تريد واحداً منهم قال الله تعالى ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً وكقولك لا تعط هذا الدينار زيداً أو عمراً بل إيّاهما معاً أي لا تعطه أحدهما منفرداً وأمّا العاطف بالواو في سياق النفي فإن تكرّر حرف النفي كان المعنى على الإستغراق في الوجدان مجتمعين ومنفردين كقولك لا تشتم زيداً ولا عمراً ولا بكراً أي واحداً منهم على أيّ حال كان وإن لم يتكرّر كقولك ما جائني زيد وعمرو وبكر احتمل معناه ذلك أي ما جائني واحد منهم واحتمل أن يكون المعنى على المجموع وهو الظاهر فالنفي صادق بالثبوت للبعض إذا تقرّر هذا فاعلم أنّ العطف في ثلثة وأربعة بأو كما صنعه الشارح أولى منه بالواو إذ الخلوّ بمعنى الإنتفاء فلو تسلّط على الثلثة والأربعة معطوفة بالواو كان المعنى الظاهر الخلوّ من أحدهما أي ليس فيه واحد منهما وكاذب فالصادق سلبه ويمكن توجيهه أيضاً بأنّ لا يخلو بمعنى لا بدّ فهو في معنى الإثبات والله أعلم

[وأمّا في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل] يحتاج الى مراجعة شرح الهندي قال في قول ابن الحاجب وفعل ما نصه سمّي فعلاً لتضمّنه الفعل اللغوي وهو المصدر انتهى فقال الهندي وفيه بحث لأنّ ما تضمّنه الفعل الأصطلاحي من المصدر فهو الفعل بفتح الفاء لا الفعل بكسرها وإنّما هو اسم بمعنى الثاني صرّح به في الصحاح الى ان قال نعم قد ذكر في التوضيح في بحث الحسن والقبح عند بيان مقدمات الأربع أنّ الفعل بكسر الفاء يطلق على المصدر وعلى الحاصل به أيضاً ولا يقتضي سوى التزام ما في التوضيح أو الحمل على التسامح لأنّه أراد بالتضمّن الاستلزام وبقوله وهو المصدر حاصل المصدر على حذف المضاف آه انتهى بمعناه في البعض

ابن التكم من اجتماعهما وهو صادق فسلبه كاذب واذا تسلّط عليهما كان المعنى الظاهر الخلوّ صحّ لان سلبه يفيد ان ما صدق الفعل ثلثة وأربعة معاً وهذا كاذب

فالأول الثلاثي والثاني الرباعي إذ لم يبن منه الخماسي ولا الثنائي بشهادة التتبع والإستقراء وللمحافظة

على الإعتدال لئلا يؤدي الخماسي إلى الثقل والثنائي إلى الضعف عن قبول ما يتطرق إليه من التغيرات الكثيرة

ولم يمنع الخماسي في الإسم حطا لرتبة الفعل عن رتبته ولكونه أثقل من الإسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل

[إذ لم يبن] تعليل لقوله لا يخلو إلى قوله أو أربعة لا لقوله [فالأول الثلاثي والثاني الرباعي] لفساد المعنى [والإستقراء] تقديمه على التتبع ليقع تفسيرا له لكونه أوضح وأولى [على الإعتدال] بين القلة المؤدية للضعف والكثرة المؤدية الثقل [عن قبول ما يتطرق إليه من التغيرات] إن قلت أصل ع وق عِ وقِي فدخلهما التغيير بحذف الآخر للبناء وهما على حرفين قلت فسهل ذلك إذ وضعهما على ثلاثة أحرف [حطا] مفعول من أجله والعامل فيه عند بعضهم ترك المفهوم من لم [ولكونه معطوف على حطا لأنه في تأويل للحط لكن كون الفعل [أثقل من الإسم] في التحقيق إنما هو علة منع الخماسي من الفعل لا لترك المنع من الإسم [والفاعل] كون الفاعل مدلولا للفعل الإصطلاحي فيه مناقشة لمخالفته ما صرحوا به من أن المصدر ما سوى الزمان من مدلولي الفعل اللذين هما الحدث والزمان وظاهر ما صرح به الشارح في حاشية العضد في بحث المجاز من أن علماء البيان اتفقوا على أن الفعل لا يدل إلا على الحدث والزمان من غير دلالة بحسب الوضع على أن فاعله حقيقي أو غير حقيقي ويمكن أن يقال الفعل دال بهيئته المخصوصة الموضوع هو عليها على أن له فاعلا أو نائبا عنه وإن لم يدل بها على خصوصه وفي كلام أهل البيان في بحث الإسناد رمز إليه والله أعلم

[لا لترك المنع من الإسم] يمكن أن يكون علة له أعني الترك المذكور باعتبار ما تضمنه من كون الإسم أخف من الفعل لأن كون الفعل أثقل يقتضي كون الإسم أخف [لمخالفته ما صرحوا به من أن المصدر ما سوى الزمان] أقول هذا الذي صرحوا به وظاهر ما نقله عن حاشية العضد في كل منهما بحث وينبغي تأويله وإلا فقد نص السيد في مواضع في حاشية المتوسط على أن النسبة داخلة في مفهوم الفعل وقال شيخنا الشريف عيسى أن الفعل يدل بالوضع على الحدث والزمان والنسبة الجزئية المخصوصة المعينة فعلى هذا يدل بالوضع على ثلاثة أشياء وبالإلتزام على رابع وهو الفاعل قاله شيخنا المذكور والحكم عليه بأن مفهومه غير مستقل بالمفهومية إنما هو باعتبار جزء مفهومه فقط أعني النسبة إنتهى فليحفظ ابن القاسم [قوله من أن المصدر ما سوى الزمان آه] وأقول من الله التوفيق مراده أن المصدر ما سوى الزمان من مدلولي الفعل فحذف حرف الجر الذي هو من في قوله ما سوى الزمان وقوله المصدر اسم أن وقوله من مدلولي الفعل خبره وقوله ما سوى الزمان متعلق بالظرف الذي هو من مدلولي الفعل وما في ما سوى الزمان موصوفة وصفته سوى كقولك مررت بما معجب لك أي شيء معجب فإن سوى ما خرج عن الظرفية فيهما وجعل بمعنى غير كما أخرج عنها وجعل بمعناه في قول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا والحاصل أنه ليس شيء من الأشياء التي غير الزمان من مدلولي الفعل إلا المصدر فإنه من مدلولي الفعل باعتبار مدلوله الذي هو الحدث هذا ويمكن أن يوجه هذا الكلام بتوجيه آخر وهو أن يقال إن المصدر اسم إن وما وخبره وسوى صفة لما والحاصل أن المصدر شيئا غير الزمان بديهي لا يحتاج إلى البيان بخلاف الفعل فإنه ليس غير الزمان بهذا المعنى فإن بينهما علاقة الدالية والمدلولية كما نبه عليه بقوله من مدلولي الفعل كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان أي الرجس الذي هو الوثن أو نقول المراد بالغير هيهنا الغير باصطلاح الأشعري رحمه الله فمعنى قوله إن المصدر يصح انفكاكه عن الزمان وجودا أو عدما فإن الأشعري عرف الغيران بأنهما موجودان يصح عدم أحدهما مع وجود الآخر بخلاف الفعل فإنه ليس غير الزمان باصطلاحه فإنه لا يمكن أن يوجد الفعل ويفقد عنه الزمان باعتبار أصل وضعه هذا ما أتيناكه وكن من الشاكرين عمر بن أحمد

[قوله إلا على الحدث والزمان] ينبغي أن يكون هذا الحصر إضافيا بالنسبة لكون فاعله حقيقيا أولا تأمل ابن القاسم

[قوله بخلاف فاعلهم] فإنه يدل على الذات فقط نحو رجل أو على الحدث فقط نحو الضرب أو على الزمان فقط نحو أمس أو على الذات والحدث نحو ضارب وأما مثل المصبوح وإن دل على الذات والحدث والزمان فهو قليل لا يعتد به سعد الله

أى لا يتأتى تقسيم الفعل إلى الثلاثي والرباعي

لايتأتى هذا التقسيم تقسيمَ الشيءِ إلى نفسه وإلى غيره لأنّ موردَ القسمة فعلٌ وكلُّ فعلٍ إمّا ثلاثيٌّ وإمّا رباعيٌّ

فموردُ القسمة أيضاً أحدهما وأيّاً ما كان يكون تقسيمه إلى الثلاثيّ والرباعيّ تقسيماً للشيء إلى نفسه وإلى غيره

[لايتأتى هذا] الذى ذكره المصنف من تقسيم الفعل إلى الثلاثيّ والرباعيّ [تقسيمَ الشيء إلى نفسه وإلى غيره] أى من ما صدقات تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره [لأنّ] كونه من ذلك يتوقف على ثبوت شيئين أحدهما أنّ المقسم إمّا ثلاثيّ وإمّا رباعيّ والثانى أن يكون التقسيم إليهما أمّا الثانى فغنيٌّ عن البيان وأمّا الأول فلاشك أنه جعل المقسم فعلا فتؤخذ منه مقدمة صغرى وهى أنّ [موردَ القسمة] أى الشيء الذى ورد عليه القسمة [فعلٌ] ولاشك أنّه حصر أقسام الفعل فى الثلاثيّ والرباعيّ فتؤخذ منه مقدمة كبرى هى أنّ [كلّ فعلٍ] فهو [إمّا ثلاثيّ وإمّا رباعيّ] على سبيل منع الخلو والجمع وهذا قياس من الشكل الأول ينتج قوله [فموردُ القسمة أيضاً أحدهما] أى أحد الأمرين اللذين هما الثلاثيّ والرباعيّ وهو المطلوب وقوله أيضاً إشارة إلى أنّ مورد القسمة ثبت له أحدهما كما ثبت أولاً أنه فعل وإذا ثبت أنّ المقسم أحدهما وأنّ التقسيم إليهما فإن كان المقسم فى نفس الأمر هو الثلاثيّ كان التقسيم إليهما تقسيماً للثلاثيّ إلى الثلاثيّ أو الرباعيّ وإن كان فى نفس الأمر هو الرباعيّ كان تقسيمه إليهما تقسيماً للرباعيّ إلى الرباعيّ والثلاثيّ وكلاهما تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره كما أشار إليه بقوله [وأيّاً ما] هو أىّ الشرطية مؤكدة بما الزائدة منصوبة خبراً مقدماً لقوله [كان] واسمه ضمير مستتر عائد على مورد القسمة وقوله [يكون] مرفوع إمّا على أنه جواب الشرط الماضى كقوله ؛ وإن أتاه خليل يوم مسغبة ؛ يقول لا غائب مالى ولا حرم ؛ وإمّا على أنه معطوف بالواو والمقدمة على جملة موردُ القسمة أيضاً أحدهما وهو دليل جواب الشرط المحذوف.

[والثانى أن يكون التقسيم إليهما] أى تقسيم المقسم إليهما أى إلى الثلاثيّ والرباعيّ فإذا ثبت هذان الشيئان ثبت كونه من ذلك التقسيم لتوقف وجود الموقوف على وجود الموقوف عليه أمّا إثبات الشيء الثانى وهو كون التقسيم إليهما فغنيّ عن البيان لظهوره من قوله إمّا ثلاثيّ وإمّا رباعيّ وأمّا الشيء الأول وهو المقسم إمّا ثلاثيّ وإمّا رباعيّ وهو ما أفاده بقوله فلاشك أنه أى المصنف جعل بقوله الفعل إمّا ثلاثيّ وإمّا رباعيّ المقسم أى الشيء الذى ورد عليه القسمة فعلا فتؤخذ بسهولة منه أى من جعل المقسم فعلا مقدمة الصغرى مشتملة على الأصغر الذى هو موضوع المطلوب من القياس الحملى وهو أعنى الأصغر لفظ مورد المضاف إلى القسمة فى قوله هى أى المقدمة الصغرى المأخوذة من جعله المذكور أنّ مورد القسمة كما أومى إليه بقوله أى الشيء الذى ورد عليه القسمة لكنه مكان مجازى كما هو ظاهر وقوله فعل هو المحمول من هذه المقدمة ولاشك أنه الأول فهو من جملة ما يثبت به الشيء الأول وجزء منه والضمير عائد على المصنف أيضاً أى من المعلوم أنّ المصنف حصر بالمنفصلة الحقيقية التى هى قوله الفعل إمّا ثلاثيّ وإمّا رباعيّ أقسام الفعل فى الثلاثيّ والرباعيّ لا غير فتؤخذ منه بسهولة أى من حصره فيهما أقسام الفعل مقدمة كبرى مشتمل على الأكبر الذى هو محمول المطلوب من القياس الحملى وهو أى الأكبر لفظ ثلاثيّ ولفظ رباعيّ الذى عبر عنه الشرف فى المطلوب بلفظ حد فيهما أى المقدمة الكبرى المأخوذة من الحصر المذكور أنّ كل آه فثبت هذان الشيئان وإذا ثبت آه خليل عرب

[قوله لا يتأتى الخ وزمان] ينبغى أن يكون [وقوله أيضاً إشارة إلى مورد القسمة ثبت له أحدهما] أقول لا يجب أن يكون إشارة إلى ذلك بل يجوز أن يكون إشارة إلى أن كل فعل إمّا ثلاثيّ أو رباعيّ فتقدير الكلام فمورد القسمة أحدهما أيضاً أى كما أن كل فعل أحدهما بل هذا هو السابق إلى فهم من عقر به لا يقال يمنع أن مورد القسمة من أفراد كل فعل لأنا نقول إن ذلك لا يمنع ما ذكر لأن كل فعل من حيث أنه كل فعل غير مورد القسمة ولكن ذلك فى الأنسبية لأنه يكن فيها مغايرة متعلقها المقابله والتغاير حاصل قطعا ولا دليل على وجوب التباين ابن القاسم

[قوله وإلى نفسه وإلى غيره] وهو فاسد إذ قسم الشيء يجب أن يكون أخص منه ومندرجاً مع آخر تحته والشيء لا يكون أخص من نفسه ومن مقابله ومندرجاً تحت نفسه وتحت مقابله إذ التقسيم ضم الأمور المتقابلة إلى المفهوم الكلى لا ضم الشيء إلى نفسه وإلى مقابله سعد الملة

لأنا نقول الفعل الذي هو مورد القسمة أعم من الثلاثي والرباعي فإن المراد به مطلق الفعل

علة للنفي

يعني أنه صادق على كل منهما — وهذا أعم من الثلاثي والرباعي — مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة — وهو ما دل على معنى في نفسه — صدق الكلي على الجزئي

[الفعل الذي هو مورد القسمة] وهو المحمول في مقدمة الصغرى بخلاف الفعل الذي هو مدلول كل في المقدمة الكبرى فإن المراد به ما صدقات هذا الفعل الذي هو مورد القسمة فالمحمول في الصغرى والموضوع في الكبرى مختلف وشرط الإنتاج اتحاد الوسط فإن قلت هذا الجواب يقتضي بلزوم المحذور المذكور بعينه في الفعل الموضوع في المقدمة الكبرى قطعاً قلت المقصود فيها الانفصال الحقيقي وهو الحكم بالتنافي في الصدق على كل واحد من أفراد موضوعها لا التقسيم الذي هو الحكم بأن الماهية منقسمة إلى أفرادها أي صادقة على كل منها وصادقياتها على أفرادها غير متنافية بل مجتمعة عليها ومن ثمة قال ابن مالك التقسيم بالواو أجود منه بأو والفرق بين الانفصال والتقسيم غير خفي [فإن المراد به مطلق الفعل] اعلم أن الماهية تعتبر تارة بشرط لا شيء وتارة لا بشرط شيء والأول مقيدة بالعدم وقد تسمى مطلقة أيضاً كتسمية الفقهاء بالمطلق الماء المقيد بعدم التغيير

فيه الخلاف الذي منه قول الكوفيين انه على تقدير الفاء ومنه قوله بالواو والمقدمة الداخلة في اللفظ على أداة الشرط فالمحمول في الصغرى والموضوع في الكبرى مختلف آه هذا الكلام يدل على أن منشأ الخلل عدم اتحاد محمول الصغرى وموضوع الكبرى لكون المراد بالأول المفهوم وبالثاني الماصدق ويرد أن هذا لازم في كل قياس لما اشتهر من أن المراد في محمول القضية المفهوم وفي موضوعها الذات فلو صح أن يكون منشأ الخلل ذلك لزم الفساد في كل قياس وإنما منشأ الخلل عدم اندراج الأصغر تحت الأوسط بأن يصدق عليه الأوسط صدق الكلي على جزئياته كما هو الشرط في الإنتاج والأصغر هنا مفهوم الفعل لأنه هو مورد القسمة والأوسط الفعل وهو لا يصدق على مفهوم الفعل صدق الكلي على جزئياته لأن مفهوم الفعل ليس من أفراد مطلق الفعل فلم يكن الأصغر الذي هو مفهوم الفعل مندرجا تحت موضوع الكلية التي هي قولنا كل فعل إما ثلاثي آه فإن جهدت وأبيت إلا التصريح منهم بما ذكرنا فاعلم أنهم لما قسموا العلم إلى الضروري والنظري أوردوا عليه أنه تقسيم فاسد لأن مورد القسمة علم وكل علم إما ضروري أو نظري فإن كان ضروريا لا يشمل النظري وبالعكس فلا يكون مورد القسمة شاملا للقسمين وأجاب في شرح المطالع بأنا لا نسلم أنهما يعني المقدمتين المذكورتين تنتجان شيئا فإن الحكم في الكلية على جزئيات العلم ومورد القسمة مفهوم العلم فلا اندراج للأصغر تحت الأوسط انتهى قال السيد فمعنى قولنا كل علم إما ضروري أو نظري أن كل فرد من أفراده متصف بأحد هذين الوصفين على سبيل الانفصال الحقيقي فلا يندرج في هذه الكلية مورد القسمة لأن مفهوم العلم ليس شيئاً من أفراده وفي بعض الحواشي في أثناء تحرير كلام شرح المطالع السابق وإنما تحصل جميع الشرائط إن كانت المقدمتان من قضايا المعتبرة وهيهنا قولكم مورد القسمة علم ليس منها لأن المحمول فيها يجب أن يصدق على موضوعها صدق الكلي على جزئياته وليس مورد القسمة من جزئيات مطلق العلم بل مورد القسمة من مفهوم العلم انتهى وذكر السيد وغيره زيادات تتعلق بذلك فليراجعها من أرادها ومن هنا يتضح لك أن المراد باتحاد الوسط أن يكون موضوع الصغرى فرداً لمحمولها ليمكن اندراجها في موضوع الكلية التي هي الكبرى فليتأمل ابن القاسم

[قوله فإن قلت هذا الجواب يقتضي الخ] يعني يحكم بلزوم المحذور المذكور بعينه في الفعل الموضوع آه وهو تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره وإنما يقتضي الجواب بهذا لأنه يعلم أن الفعل الذي هو موضوع في المقدمة الكبرى ما صدقات الفعل وهو لا يكون إلا ثلاثيا أو رباعيا وأيا ما كان فيكون تقسيمه إلى الثلاثي والرباعي تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره وهو باطل قطعا والجواب ما ذكره المحشي [في الصدق على كل واحد] أي صدق الثلاثي والرباعي لا التقسيم الذي هو الحكم بأن الماهية وكان الأوجه أن يجيب بأن المقصود الانفصال لا التقسيم لأن هذه القضية لا تقبل التقسيم لأن المراد بموضوعها الأفراد والقسم لا يكون الأفراد على أنه لو كان من باب التقسيم لم يلزم المحذور الذي أجاب به الشارح بعينه ومن هنا يظهر إشكال توجه السؤال على تقدير أن المراد التقسيم في الكبرى لأن ملاحظة جواب الشارح توجب دفعه فكيف يتفرع عليه ذلك السؤال على ذلك التقدير كما هو مبنى السؤال على ذلك على ما يشعر به النفي في قوله لا التقسيم الخ فليتأمل ابن القاسم

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِمَّا مُجَرَّدٌ أَوْ مَزِيدٌ فِيهِ

من غيرِ نظرٍ إلى كونه على ثلاثةِ أحرفٍ أو أربعةٍ وهكذا جميع التقسيماتِ وتحقيقُ ذلك أنّ مورد القسمة هو مفهوم الفعل لا ما صدق عليه مفهومُ الفعلِ والمحكومُ عليه في قولنا الفعلُ إمّا ثلاثيٌّ وإمّا رباعيٌّ ما يصدقُ عليه مفهومُ الفعلِ لا نفس مفهومه فلا يلزمُ النتيجةُ [وكلُّ واحدٍ منهما] أي من الثلاثيّ والرباعيّ [إمّا مجرّدٌ أو مزيدٌ فيه]

التغيير ولمّا كان المراد بمطلق الفعل ههنا ماهيةَ الفعلِ بالاعتبار الثاني أردفه بما يعيّن المراد وهو قوله [من غير نظر إلى كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة] ولو أراد المعنى الأوّل لقال مع النظر إلى عدم كونه الخ ولمّا كان القسم حينئذ صادقاً على شيء من القسمين [وهكذا جميع التقسيمات] لو قال سائر أي باقي بدل جميع لكان أصوب لأنّ هذا التقسيم المذكور في المتن من جميع التقسيمات الواقعة مشبّهة فيلزم تشبيه الشيء بنفسه لا يقال هذه الكلية منقوضة بتقسيم الكلّ إلى أجزائه فإنّ مورد التقسيم فيه قد يكون ما صدق الماهية دونها كقولنا كلّ سرير ينقسم إلى خشب ومسمار لأنّا نقول الظاهر أنّ التقسيم حقيقةً في تقسيم الكلّي دون الكلّ لقول السيد في حاشية القطب قسم الشيء ما كان مندرجاً تحته وأخصّ منه [أو مزيد فيه] بني من زاد الواضح في الشيء أي أوقع الزيادة فيه نزّل منزلة القاصر إذ الغرض مقابل المجرّد من الزيادة بالمشتمل عليها وهو حاصلة بإثبات الزيادة المطلقة دون بيان كمية المزيد ولو بني من زاد الباقية على أصلها من التعدية لنفسها إلى الاثنين كقوله تعالى زادتهم إيماناً يقال أو مزيد حرفاً أو أكثر مثلاً

[ولمّا كان المراد بمطلق الفعل ههنا ماهية الفعل بالاعتبار الثاني] أي لا بشرط شيء وأقول قد أورد المحشي في قول ابن الحاجب وهي أي الكلمة اسم وفعل وحرف كلاماً من جملته قوله الحكم على الكلمة بالصدق على الأقسام الثلاثة أو بالانقسام إليها يستلزم النظر إلى الصدق والوجود في الخارج لاستحالة الحكم مع قطع النظر عن الصدق فلو أريد بالضمير مفهوم الكلمة من حيث هو هو أي بقطع النظر عن صدقه ووجوده في الخارج لم يقع الحكم عليه بالصدق إذ الانقسام مستلزم النظر إلى الصدق فلا بدّ وأن يراد بالضمير مفهوم الكلمة باعتبار وجوده في الخارج انتهى وبه يعلم أن كون المراد ههنا ماهية الفعل بالاعتبار الثاني وهو لا بشرط شيء فيه على الإطلاق بحث لأنه قد بان أنه لا بدّ من شرط النظر والوجود في الخارج فالأوجه الاختصار على ما أشار إليه الشارح من أنّ المراد ماهية الفعل لا مع النظر إلى الكون ثلاثياً أو رباعياً فتأمّل ابن القاسم

[قسم الشيء ما كان مندرجاً تحته آه] وهذا لا يصدق على الجزء إذ ليس أخصّ ابن القاسم

[أمّا ذو أن يكون أولاً أن حال كلّ منهما] هكذا اشتهر بينهم في تأويل أمثال هذه العبارة كقول الكافية لأنّها أي الكلمة إمّا أن تدلّ على معنى في نفسها آه وقد قال أستاذنا السيد الشريف عيسى الصفوي في شرح الكافية إمّا أن تدلّ ما نقصه فإن قلت لا يجعل أنّ مع ما بعدها في تأويل المصدر فالمعنى الكلمة إمّا دالّة وهو فاسد قلنا المقصود أن الكلمة إمّا من صفتها الدلالة على كذا أولاً القسم الثاني أي الكلمة التي صفتها كذا الحرف وقس عليه الباقيين وقال بعض المحققين المعنى إمّا دلالتها على معنى بنفسها أولاً بأن يكون دلالتها مبتدأ خبره على معنى آه فلا مساحة في قوله أن تدلّ وأشار السيد في بعض الحواشي إلى أن ما بعده إن لم يصر مصدراً حقيقة بل صار مشابهاً له في بعض الأمور فجاز حمله على غير المصدر انتهى ما قاله أستاذنا وما نقله عن إشارة السيد في بعض الحواشي يمكن جريانه هنا وكذا ما نقله عن بعض المحققين فيكون قوله أن يكون باقياً مبتدأ خبره على حروفه الأصلية إلى لأنه إمّا بقاؤه كائن على حروفه الأصلية أو غير كائن عليها فتأمّل ابن القاسم

[قوله فلا يلزم النتيجة] أي لعدم تكرار حدّ الأوسط إذ المراد منه في الصغرى مفهوم الفعل وفي الكبرى ما صدق هو عليه فإن السائل لم يفرق التكرير بحسب المعنى من التكرير بحسب اللفظ فاشتبه عنده أحدهما بالآخر سعد الله [أي من الثلاثي] نبّه بلزوم العهد على أن المقصود بالتقسيم ليس مطلق الثلاثي والرباعي بل الذين قسمان للفعل سعد الله

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِمَّا سَالِمٌ أَوْ غَيْرُ سَالِمٍ. وَنَعْنِي بِالسَّالِمِ مَا سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الْأَصْلِيَّةُ الَّتِي تُقَابَلُ بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ

لأنه لا يخلو إما أن يكون باقيًا على حروفه الأصلية أو لا فالأول المجرد والثاني المزيد فيه [وكل واحد منها] أي من هذه الأربعة [إما سالم أو غير سالم] لأنه إن خلت أصوله عن حروف العلة والهمزة ومن التضعيف فسالم وإلا فغير سالم فصارت الأقسام ثمانية والأمثلة نصر ووعد وأكرم وأوعد ودحرج وزلزل وتدحرج وتزلزل [ونعني] في صناعة التصريف [بالسالم ما سلمت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة] وهي الواو والياء والألف [والهمزة والتضعيف]

[لأنه لا يخلو إما أن يكون] أي إما ذو أن يكون أو لأن حال كل منهما والداعي إلى تغيير أحد الشيئين المذكورين أن ما هو خبر أن عين اسمها فلا بد أن يكون صادقًا عليه [باقيًا على حروفه الأصلية أو لا] ينتقض التعريفان طردًا وعكسًا بقل وبع ونحوهما مما حذف منه بعض أصوله دون زيادة ولا دخلة على أن يكون معطوفين على يكون المقدمة [فصارت الأقسام ثمانية] حاصلة من ضرب اثنين هما الثلاثي والرباعي في أربعة هي المجرد والمزيد فيه السالم وغيره وترتيبها أن القسم الأول مؤلف من الأوصاف الأولية في التقسيمات الثلثة متعريًا من التقسيم الأول فهو الثلاثي المجرد السالم [كنصر] ثم تغير كل وصف بتقسيمه مبتديًا من الأخير مراعيًا ترتيب التقسيمات فالثاني الثلاثي المجرد غير السالم [كوعد] والثالث الثلاثي المزيد فيه [كأكرم] والرابع الثلاثي المزيد غير السالم [كأوعد] والخامس الرباعي المجرد السالم [كدحرج] والسادس الرباعي المجرد غير السالم [كزلزل] والسابع الرباعي المزيد فيه السالم [كتدحرج] والثامن الرباعي المزيد فيه غير السالم [كتزلزل من حروف العلة] لو قال أحرف التي هي جمع قلة كان أولى ومن هو في أصول الثلاثي كون عينه ولامه من جنس واحد وفي أصول الرباعي كون فائه ولامه الأولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد وكرمن مع التضعيف دون الهمزة لأنها من جنس الحروف دونه [قيد الحروف بالأصلية] تسمية ذكر نعت العام بالتقييد موافقًا للغة دون عرف الأصوليين وغيرهم فإنه يسمى عندهم بالتخصيص والتقييد للمطلق

[ينتقض التعريفان طردًا وعكسًا] يمكن أن يجاب بأن المراد ببقائه على حروفه الأصلية عدم زيادة الشيء منه فتأمل ابن القاسم [مؤلف من الأوصاف الأولية] أي الأوصاف التي وقعت في المرتبة الأولى لا الأولى بمعنى البديهي فتأمل ابن القاسم [في التقسيمات الثلثة] هي قوله النعر إما ثلاثي وإما رباعي ثم قوله وكل واحد منهما إما مجرد أو مزيد فيه ثم قوله وكل واحد منها إما سالم أو غير سالم ابن القاسم [كوعد] والثالث الثلاثي المزيد فيه له] والثالث الثلاثي المزيد فيه السالم فإن قلت بهذا القسم انتهى تغيير كل وصف بتقسيمه ما عدا الأول من الأوصاف وهو الثلاثي فلا نسلم أن يكون ما بعد هذا القسم هو ما غير فيه أول الأوصاف فيكون هو الرباعي المجرد السالم فلم كان ما بعده هو الثلاثي المزيد فيه أه قلت لأن في الثلاثي تقسيمين تقسيما للمجرد وتقسيما للمزيد فلما فرغ من تغيير الأول باعتبار تغيير المجرد شرع في تغييره باعتبار تقسيم المزيد فإذا فرغ من ذلك انتقل إلى تغيير الثلاثي مطلقًا والشروع في الرباعي بتقسيمه ويكون ذلك مخرجا بالقيد المذكور بحث أقول لا يسقط هذا البحث لأن الحروف تشمل المحذوفة كالموجودة والمراد كلا معا وأن مجموع قوله ليخرج عنه وقوله ليدخل فيه علة للتقييد بالأصلية ولا شبهة في أن هذا المجموع متوقف على ذلك التقييد ابن القاسم

[ونعني في صناعة التصريف] لأن المراد بالسالم في صناعة النحو ما ليس في آخره حرف علة سواء سلمت حروفه الأصلية مما ذكر أو لم يسلم فرمى غير سالم في الصناعتين وقال سالم في صناعة النحو وغير سالم في صناعة الصرف واستلقى غير سالم في صناعة الصرف سالم في صناعة النحو لزيادة الألف منه سعد الله

[من حروف العلة] فإن قيل لم سمي هذه الحروف حروف العلة قلت لأن العليل في حالة العلة يتلفظ بكلمة مركبة من هذه الحروف كالآه عند اشتداد الوجع أي وي فلذلك المناسبة سمي شرح [قوله والتضعيف] والتضعيف قسمان قسم للثلاثي وقواعده أن يكون عين فعله ولامه من جنس واحد نحو مدد وقسم للرباعي وهو أن يكون فاء فعله ولامه الأولى من جنس واحد وعين فعله ولامه الثانية من جنس واحد كزلزل منه سعد الله

وإنما قيد الحروف بالأصلية ليخرج عنه نحو مست وظلت بحذف أحد حرفي التضعيف فإنه غير سالم لوجود التضعيف في الأصل وكذا نحو قل وبع وأمثال ذلك وليدخل فيه نحو أكرم واعشوشب واحمار فإنها من السالم

[ليخرج عنه نحو مست وظلت] في كون ذلك مخرجا بالقيد المذكور بحث لأنه حروفه جمع قلة مضاف فيعم الملفوظة والمقدرة أصلية أو زائدة والموجود في نحو مست بعد الحذف لا يصدق عليه حروف أصلا ولو صدقت عليه لم يخرج بالأصلية إذ المراد بالأصلية ضد الزائدة وهذه كذلك لأن المقدر وجودها في الأصل وإن اعتبر الموجود فيه قبل الحذف في مسمى الحروف لأن ذلك لا ينافي إخراجه [وليدخل فيه نحو أكرم] يعني أن قوله حروفه جمع مضاف للضمير فيعم الأصلية والزائدة فلو اقتصر عليه لكان السالم ما سلم كل حرف من حروفه مما ذكره فيخرج منه نحو أكرم فلما خصص الحروف بالأصلية اقتضى أن المعتبر سلامة الأصلية دون الزائدة وصدق حينئذ التعريف على نحو أكرم وأنت تعلم أن القيود شأنها الإخراج لا الإدخال إلا إذا كان بينها وبين المقيد بها عموم وخصوص من وجه فالصواب أن حروفه لا يعتبر من حيث العموم بل من حيث الجمع مطلقا الصادق بالأصلية والزائدة فهو مطلق فيهما قيد بالأصلية لإخراج ما سلمت من حروفه الزائدة فقط كاستقيم ونظيره ما صرحوا به في تعريف المشتق بما وافق أصلا بحروفه الأصول ومعناه من أن الأصول لإخراج ما وافق أصلا بحروفه الزائدة كالإستباق والإستعجال فتأمل

[فقوله وإن اعتبر الموجود فيه قبل الحذف في مسمى الحروف] مدفوع لأنه مبني على أن كلا من القولين علة مستقلة وليس كذلك على ما لا يخفى على ما في مقدماته التي أوردها من عدم ارتباطها بمطلوبه وعدم إفادتها إياه ألا ترى أن قوله والموجود في نحو مست لا يصدق عليه حروف لا يفيد شيئا لأن عدم صدق الحروف هنا يقتضي الخروج لأن الحروف حينئذ معتبرة في حد السالم فإذا لم يصدق على الموجود فيما ذكر الحروف يكون خارجا فكيف يستدل به على عدم الخروج وأن قوله ولو صدقت إلى قوله وهذه كذلك لا يفيد أيضا لأنه مبني على أن المراد أن نحو مست خارج بمجرد قوله الأصلية وليس كذلك وإنما المراد أنه خارج بقيد سلامة الحروف مع تقييدها بكونها أصلية وكان الواجب على طريقته أن يقول ولو صدقت لم يخرج لأن الموجود فيه قد سلم مما ذكر فيكون إخلالا في تعريف السالم لا إخراجا عنه فتأمل ابن القاسم [وأنت تعلم أن القيود شأنها الإخراج] إن أراد بأن شأنها ذلك أي أن ذلك واجب فيها فهو مجرد دعوى بلا دليل بل هو باطل بلا دليل قطعا كما هو في أعلى درجات الوضوح حينئذ لمن له أدنى تتبع لكلام الأئمة فإنهم في مواضع لا تحصى يجعلون القيود للإدخال وغيره كبيان الماهية وإن أراد أن الغالب ذلك فهذا لا يوجب الخلل حتى يأتي التصويب الذي ادعاه فتدبر على أن بين القيد والمقيد هنا عموما وخصوصا من وجه قطعا فإن الحروف تشمل الأصلية وغيرها والأصلية تشمل غير الحروف لأن الأصالة وغيرها مقصورة وواقعة في غير الحروف بلا تسمية وقد اعترف بأن القيود إذا كان بينها وبين المقيد بها عموم من وجه كان شأنها الإدخال حيث قال إلا إذا كان آه فأي معنى مع ذلك للاعتراض والتصويب فلا تغفل ثم رأيت في بعض الحواشي وكان من الحق الإعتذار على هذه العلاوة التي ذكرناها بأن المراد هنا الأصلية من الحروف لا مطلقا فبينهما عموم مطلق وليس المراد مطلق الأصلية حتى يكون بينهما عموم من وجه فالحمل على الأصلية حتى يكون بينهما ذلك تكلف انتهى معنى رأيته. وأقول يرد أمور الأول أن الإعتبار في النسبة بمفهومي اللفظين لا باعتبار ما يراد منهما في المحل الخاص كما يعلم مما ذكروه في بيان النسبة فراجعه الثاني أنه لو صح اعتبار المراد في المحل الخاص في النسبة بين الأمرين بطل قوله إلا إذا كان بينها وبين المقيد بها عموم وخصوص من وجه ضرورة أن القيود المقيد لشيء لم يرد بها إلا الحصة التي تختص بذلك الشيء ولم يرد أن هذا القيد مع مقيده من أفراد القيود مع مقيداتها في الذي أخرجه عن حكمه ما الذي اعترف به بقوله إلا إذا كان بينهما آه الثالث أن الأئمة صرحوا بين اللفظ الذي هو جنس الكلمة وبين فصله الذي هو الموضوع عموما من وجه مع أنه ليس المراد بالموضوع هنا إلا اللفظ الموضوع فعلم أن المراد في مثل ذلك لا يكون مانعا من أن ذلك بينهما قال الرضي في قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصب والإشارة مما دلت بالوضع على معنى مفرد وليس بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس أيضا إذا كان أخص من الفصل من وجه وههنا كذلك لأن الموضوع لمعنى مفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون انتهى وقال السيد في حاشية المتوسط بعد ذكر المتوسط مضمون ما قاله الرضي ما نصه فإن قلت الجنس لا يكون للاحتراز قلت إذا كان الحيوان ناطق أعم مطلقا وههنا من وجه انتهى فقوله قلت إذا كان أي قلت لا يكون للاحتراز إذا كان فليتأمل ابن القاسم

لخلوّ أصولها عمّا ذكرنا وكذا ما أبدل عن أحد حروفه الصحيحة حروف العلّة ممّا هو مذكور في المطوّلات و

يُسمّى سالمًا للسلامته عن التغيرات الكثيرة الجارية في غير السالم وأشار بقوله التي تقابل الخ إلى تفسير الحروف

الأصول لكن ينبغي أن يستثنى الزائد للتضعيف

انظر م (٢٨) ش

[لخلوّ أصولها عمّا ذكرنا] أمّا خلوّ أصول إعشوشب واحمارّ من حروف العلّة فظاهر وأمّا من التضعيف ففيه مناقشة لأنّ التضعيف إن أريد به المضاعفة الإصطلاحية المتقدّم تعريفها فالخلوّ منه ظاهر لكن لا معنى للتقييد بالأصول بالنسبة إليه حينئذ إذ لا يكون إلّا فيها وإن أريد به تكرير الحرف مطلقًا كما يشهد به قوله آنفًا يستثنى الزائد للتضعيف فالخلوّ منه ممنوع إذ عين إعشوشب ولام احمارّ ضعّفت أي كرّرت ويمكن أن يجاب باختيار الشقّ الثاني ومعنى سلامة الأصول من التضعيف أن لا يكون شيء منها ضعفًا لأصل منها ولا يخفى أنّ اعشوشب واحمارّ سالم بهذا المعنى فتأمّل [وكذا ما أبدل أحد حروفه الصحيحة حرف العلّة] كقولك سديت القوم أي سدّتهم أي جملتهم ستّة من السادي في السادس فما واقعة على الفعل لأنّ كلام المصنّف إنّما هو فيه والتمثيل له بقولهم الثاني في الثالث والضفادي في الضفادع ونحوهما مبنيّ على أنّ السالم في قوله ونعني بالسالم مراد به ما هو أعمّ من الفعل والإسم [السلامته عن التغيرات] لو علّل بالسلامة من ما ذكره في التعريف كان أجرى على قاعدتهم في التعريف من تضمينه وجه المناسبة في التسمية [إلى تفسير الحروف الأصول] هذا هو النعت الذي يقصد به الكشف عن المعنى المنعوت كما ذكره أهل المعاني ومثّلوه بقوله: الألمعيّ الذي يظنّ بك الظنّ كأن قد رأى وقد سمعا: ومنه قوله تعالى: إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا وتعريف الأصول بالمقابلة إنّما هو للتعليمين لا للمعلّمين أي للمبتدئين إذ هي معرفة على العلم بالأصول فلو توقّف عليها لزم الدور وأنّه محال قال معناه الجاربردي ويمكن أن يقال أنّه تعريف لفظي لمن يعرف المقابلة بما ذكر ويجهل معنى الأصول [لكن] هو استدراك على ما فهم من قوله تفسير من أنّه صحيح [ينبغي أن يستثنى الزائد] من قوله التي تقابل بكذا فإنّ المكرّر من الحروف المقابلة بما ذكر وليس من الأصول فيصير التعريف هكذا التي تقابل بالفاء والعين واللام وليست بزائدة للتضعيف ولا للإلحاق فيرد عليه أنّ الزائد مساو للأصلي في الخفاء والوضوح فأخذه جزءًا من الحدّ فيصير تعريفًا للشيء بما يساويه فيما ذكره هو ممنوع وإن لم يذكر الزائد بأن قيل وليست للتضعيف ولا للإلحاق كان غير منعكس لخروج نحو شدّد وزلزل

[ويمكن أن يجاب باختيار الشقّ الثاني] يمكن أن يجاب أيضًا باختيار الأوّل ويكون التقييد بالأصلية بالنسبة إليه لئلّا يخرج باعتبار أنّ في حروفه مطلقًا حرف علّة وهو الواو في الأوّل والألف في الثاني فتأمّل ابن القاسم [لو علّل بالسلامة] إنّما علّل الشارح بما علّل به لأنّه السبب بالحقيقة في التسمية ابن القاسم

[الألمعيّ] معناه الذكيّ المتوقّد والوصف بعده يكشف معناه ويوضحه وهو مرفوع على أنّه خبر إنّ في البيت السابق أعني قوله إنّ الذي جمع السماحة والنجدة آه أو منصوب على أنّه صفة لاسم إنّ وعلى هذا التقدير خبر إنّ قوله أودى آه قوله كأن قد رأى حال من الضمير في يظنّ أي مشبهًا بالرائي والسامع أو من الظنّ أي مشبهًا بالمرئيّ والمسموع كذا قيل هذا مبنيّ على أنّ الظنّ بمعنى المظنون ابن قاسم [قول الشارح لكن ينبغي أن يستثنى] ويمكن أن لا يحتاج إلى هذا الإستثناء بناء على أنّ المراد بتفسير الأصول أعمّ من الأصول حقيقة والأصول حكمًا بأن نزّل منزلة الأصول والزائد المذكور منزّل منزلة الأصول وكذا عبّر عنه بما يعبّر به عن الأصول ويدلّ عما عليه الأصول ولو حكمًا ما يقابل بما ذكر والزائد حقيقة وحكمًا بأن لا يعتبر تنزيله منزلة الأصل بخلافه فليتأمّل أو بناء على أنّه تعريف بالأعمّ وقد أجازه القدماء وصرّح به الشيخ والسيّد وغيرهما فليتأمّل ابن القاسم

[فيرد عليه أنّ الزائد مساو] يرد عليه أنّ الزائد مساو للأصلي يمكن أن يجاب بأنّ التعريف بالنظر للمتعلّم فيمكن أن يعلم المتعلّم من الشيخ الزائد للتضعيف أو الإلحاق قبل أن يعلم الأصليّ وكذا إذا قلنا التعريف لفظي لأنّه يمكن أن يعلم شخص الزائد المذكور ولا يعرف مطلق الأصليّ فليتأمّل ابن القاسم

نحو فرّح أو للإلحاق نحو جلبب وأنّ الميزان هو الفاء والعين واللام أعني فعل لأنه أعمّ الأفعال معنًى

ونزل [التضعيف] هو التكرير لحرف أصلي قبله سواء لان الكرر وهو الثاني من حروف الزيادة المجموعة من سألتمونيها
وفي بالأوس هل غنت وفي اليوم تنساه كمثل من أم غيرها كبشر [أو للإلحاق] هو جعل كلمة من باب موزون تلك الكلمة
أصل في ذلك الباب سواء لان ذلك الزائد الملحق مكرراً كجلبب أم لا كجورب ولدخول هذا القسم في الاستثناء زاد الشارح
الإلحاق المدخل له على المكرر الذي اقتصر عليه ابن الحاجب وغيره وهو الصواب وفي قوله التضعيف أو للإلحاق دون المضعف
والملحق إشارة إلى الاستغناء عن زيادة ابن الحاجب بعد الاستثناء المذكور الأبثبت أي دليل دالّ على عدم قصد التكرار
كميم قُمُلَّ فإنه دليل على أنّ بطنانا افعلان إذ التعليل المستفاد باللام مستلزم للقصد وإن كان بين العبارتين فرق من جهة
أن الأصل في التكرار قصده عند ابن الحاجب وعدم قصده عند الشارح ولو عطف الإلحاق بالواو لكان أولى منه بأو وإن اقتضت
عموم استثنائهما أيضاً نظراً إلى أداة العموم في الزائد [هو الفاء والعين واللام] ذكر الضمير لأن المراد هو اللفظ المركب من مسميات هذه
الأسماء وهذا اللفظ المراد لشموله أقسام الثلاثي والرباعي والخماسي مما تكرر أحد أصوله وغيره أحسن من قولهم فعل لخصوصه
بالفعل الثلاثي المجرد لكن في كلام الشارح نظر من وجهين أحدهما أن المشار إليه في المتن أن اللفظ المذكور مقابل به أي ميزان لا أنه
هو الميزان بصيغة الحصر كما قال وثانيهما أنه علل اللفظ المذكور مع عمومه بأمر خاص بالفعل الثلاثي المجرد بقوله [لأنه أعمّ الأ
فعال معنًى] منصوب على التمييز من النسبة أي لأن معناه أعمّ معاني الأفعال أي من معاني الأفعال التي هي سواه أي كل
ما صدق معنًى من معاني الأفعال المذكورة صدق معنى فعل من غير عكس

[من باب موزون تلك الكلمة] أي موازن والآخذ حرج ليس موزون جلبب مثلاً أصل في ذلك الباب قال الجاربردي كدحرج في باب فعلل مثلاً
فإن حروف دحرج كلها أصل غير زائد ابن القاسم [اقتصر عليه ابن الحاجب وغيره وهو الصواب] وجهه بأن حق كل زائد أن يقابل
بلفظه لا بما يقابل به الأصول ولما خالفت العرب ذلك في المكرر المذكور علمنا أن عنايتهم بالحرف الثاني كعنايتهم بالحرف الأول حيث قابلوه
بما يقابل به الأول وهذه العلة مفقودة في الحرف الملحق الغير المكرر تأمل انتهى وفي قول الوجه حيث قابلوه نظر من أين أن العرب قابلوا
هذا الزائد بذلك المكرر لغير الإلحاق وعبارة الجاربردي ولما كرروا الحروف علم أن عنايتهم بالثاني كهي بالأول فوجب التعبير عن الثاني بما عبر
به عن الأول انتهى ابن قاسم [مستلزم للقصد] إذ العلة حاملة على شيء وما يحمل على شيء لا يكون إلا مقصوداً فقصده عند ابن الحاجب
أخذاً من قولهم الأبثبت فإن معناه إلا بدليل يدل على أنهم لم يقصدوا التكرار بل قصدوا زيادة الحرف فاتفق مماثلته لما قبله فإن هذا يدل على أن
مماثلة الحرف لما قبله الأصل فيها أنه قصد بها التكرار بدليل أنه جعل عدم قصد التكرار محتاجاً إلى دليل لأنه خلاف الأصل وعدم قصده عند الشارح
بيّن بأنه جعل الإلحاق وغيره علة في التكرير وقوله على احتياج التكرير إلى دليل لكونه خلاف الأصل وهذا إنما فهم من قول ابن الحاجب للإلحاق إلخ لكن
ينافيه تصريحه بعد ذلك بقوله الأبثبت انتهى فليتأمل ابن القاسم [ولو عطف الإلحاق بالواو لكان أولى منه بأو] لأن المراد استثناء كل منهما
لا أحدهما فقط وإن اقتضت عموم إلخ فاقتضاؤها لذلك نظراً والنظر إلى أداة العموم أي أل في لفظ الزائد لا يفيد عموم استثنائهما لأن مفاد
الكلام معها استثناء كل زائد لأحدهما اللهم إلا أن يجعل أو لتقسيم المتحقق المستثنى والمعنى الزائد المنقسم إلى الأمرين فليتأمل ابن القاسم
[ذكر الضمير لأن المراد] لك أن تقول لا حاجة لهذا لأنه يكفي في تذكيره أن مرجعه هو الميزان اللهم إلا أن يريد التأكيد وزيادة الفائدة فليتأمل ابن القاسم
[لكن في كلام الشارح نظر من وجهين] أقول يجاب عن الأول بأنه ليس المراد بكون ما ذكر مشاراً إليه في المتن أنه مدلول مطابقي له بل أنه مراد منه لكون الواقع كذلك
مع صلوحيته لإرادته منه ولذا قال الإشارة دون ذكر ونحوه ومن له تتبع في كلامهم لا يخفى عليه أنهم يريدون بمثل هذا التعبير ذلك وعن الثاني بأنه يمكن أن
لا يكون هذا التعليل خاصاً بالفعل الثلاثي المجرد بناء على أن معناه لأنه أي اللفظ المركب من تلك المسميات أي هذا النوع أي معناه أعمّ الأفعال أي اللغوية
الخاصة بمعنى أن كل فرد منه أعمّ مما يناظره من تلك الأفعال ففعل أعمّ من ضرب وأكل وهكذا وانفعل أعمّ من انطلق وانتظر وهكذا واستفعل أعمّ من استخرج

لأنّ الكلّ فيه معنى الفعل فهو أليق من جعل لخفّته ولمجيء جعل لمعنى آخر مثل خلق وصيّر

[لأنّ الكلّ] أي كلّ فعل والمراد معنى كلّ فعل فيه معنى لفظ الفعل إذ معنى لفظ الفعل وهو أحد مدلولَي فعل مطلق الإيجاد وكلّ من الأفعال الخاصّة كضرب من معناه الإيجاد الخاصّ بمتعلّقه والمعنى الأوّل داخل في هذا البعض من المعنى الثاني دخول المطلق في مقيّده والمعنى الثاني موجود في لفظه الموضوع فكلّما صدق معنى فعل من الأفعال الخاصّة على شيء صدق عليه معنى فعل من غير عكس فيكون معنى فعل أعمّ من كلّ فعل خاصّ لا يقال تبطل دعوى أعميّته بعدم صدق على الإعتقادات الصادق عليها علم وفهم ونحوهما لأنّها انفعالات لا أفعال كما حقّق في موضعه لأنّا نقول علماء هذا الفنّ ونحوه لا يأبون عن جعلها أفعال النفس قائلين فعل كلّ شيء بحسبه وبعضهم توهّم أنّ المراد بمعنى الفعل الإيجاد فمعنى فعل أحد وبمعنى الأفعال الخاصّة الآثار الحاصلة بالإيجاد فمعنى ضرب الأثر الخاصّ المعبّر عنه بالضرب وبأعميّة المعنى الأوّل تعلّقه بجميع المعاني الثانية إذ يصحّ في ضرب فعل الضرب وهكذا قتل فعل القتل وهو مع كونه تحكّمًا صرفًا ومخالفًا للإصطلاحهم في الأعميّة من أنّها صدق الأعمّ على كلّ ما صدق عليه الأخصّ من غير عكس مخالف للمنقول من أهل العربيّة من أنّ المعاني المصدريّة عندهم هي الإيجاد لا الآثار التي هي عند المتكلّمين [وهو أليق] أي أنسب بالميزان الكثير الدوران على الألسنة [من جعل] التي للشروع في الفعل وإن شاركته في أصل مطلق الفعل كما يدلّ عليه قوله أنفًا [ولمجيء جعل بمعنى آخر] لخفّته لكون فائه حرفًا شفويًّا وثقل جعل لكون فائه حرفًا مخرجه وسط اللسان والخفّة مناسبة للكثير الدوران بمعنى آخر وهو أفعل التفضيل من أخر أي تأخّر فمعناه أشدّ تأخّرًا ثمّ صار مرادًا به المغاير [مثل خلق] أي مثل المعنى المعبّر عنه بخلق وهو أوجد فيتعدّى إلى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وما مشى عليه الشارح من أنّ جعل يرد بمعنى خلق كلام ظاهريّ والتحقيق كما في الكشّاف أنّ خلق يشعر بالتقدير وجعل لإيجاد شيء من شيء آخر هو أصله كإيجاد الظلمة من الأجرام الكثيفة والنور من الأجرام الشفافة المضيئة [وصيّر] وهو حوّل من حال إلى حال فيتعدّى إلى اثنين نحو فجعلهم جذاذًا [من

إستخرج واستكسب وهكذا واستفعال أعمّ من الاستخراج والاستكساب وهكذا فليتأمّل ابن القائم

[لا يقال تبطل دعوى أعميّته] أنظر هل يأتي نظير هذا السؤال والجواب في عموميّات المراد بمعنى كلّ فعل حدث كلّ فعل فيلزم من دخول معناه أي حدثه في معنى كلّ فعل أي حدثه جزئيّة معناه لمعنى كلّ فعل ومن لازم ذلك أنّه جزء أعمّ في كلّ فعل ولا من لازم ذلك الأعميّة ولو أريد أنّ حدثه داخل في جملة معنى كلّ فعل لصدق عبارات حدثه الحدث غيره فلا يلزم الأعميّة فليتأمّل ابن القائم [لا يأبون عن جعلها أفعال النفس] إن أراد أنّهم يحكمون بأنّها أفعال حقيقيّة وهو المناسب لقوله فعل كلّ شيء بحسبه فهو ممكن لكنّه يشكل بأنّ غيرهم أقام الحجّة على نفي الفعليّة عنها وإن أراد أنّهم يعدّونها أفعالًا ويسمّونها أفعالًا وإن لم يكن أفعالًا حقيقة لم يناسب قوله قائلين آه فليتأمّل ابن القائم

[وهو مع كونه تحكّمًا صرفًا] وبمعنى أنّ المراد تحكّمًا صرفًا أنّه وجهه أنّ كلًّا من فعل ومن الأفعال الخاصّة يصحّ أن يراد به الإيجاد والأثر الخاصّ وأن يراد بالأوّل الأثر الخاصّ وبالثاني الإيجاد وأن يراد العكس وأنّ مقتضى كلام النحاة أنّ معنى الكلّ الإيجاد فحمل الأوّل على الإيجاد والثاني على الأثر لا وجه له وإن شاركته فقوله السابق لأنّ الكلّ فيه مسامحة لأنّ جعل من الكلّ ابن القائم [قول الشارح ولكن ينبغي أن يستثني الزائد] أي جعل المقابلة بالفاء والعين واللام تمييز الحروف الأصول لا تمييزها لأنّ جعلها تمييزًا لها تؤدّي إلى الدور لأنّ مقابلة الحروف الأصول بالفاء وغيره موقوفة على كونه أصلًا كما لا يخفى ولو كان معرفة الأصل موقوفة عليه لزم الدور بل الأصول هي ما يثبت في التصاريف لفظًا كحروف الضرب وضرب ويضرب وغيرها أو لفظًا في بعض وتقديرًا في آخر كحروف وعد في وعد ويعد والزائد هو ما لا يثبت في التصاريف لا لفظًا ولا تقديرًا كواو دخول فإنّه لا يثبت في دخل وغيره لا لفظًا ولا تقديرًا لكن المعلّم إذا أراد تفهيم الأصول والزوائد للمتعلّم يضع في مقابلة الأصول الفاء والعين واللام ويعبّر عن الزوائد بلفظها ليتميّز أحدهما عن الأخرى عند المتعلّم لأنّ التصوّر حقيقتها يحصل بالمقابلة والتعبير عنها بلفظها سعد الله في صحيفة [٣٦] في سطر [٣] على عبارة المحشّي سعد الدين رحمه الله على المصنّف والشارح والمحشّي والكاتب والمعلّم والمتعلّم آمين

أَمَّا الثُّلَاثِيُّ الْمُجَرَّدُ

وَلِمَا فِيهِ مِنْ حُرُوفِ الشَّفَةِ وَالْوَسَطِ وَالْحَلْقِ ثُمَّ الثُّلَاثِيُّ الْمُجَرَّدُ هُوَ الْأَصْلُ لِتَجَرُّدِهِ عَنِ الزَّوَائِدِ وَلِكَوْنِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ فَلِهَذَا

قَدَّمَهُ وَقَالَ [أَمَّا الثُّلَاثِيُّ الْمُجَرَّدُ] وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ السَّالِمُ وَيُنَافِيهِ التَّمْثِيلُ بِسَأَلَ يَسْأَلُ وَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ

عَلَى وَزْنِ فَعَلَ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ أَوْ فَعِلَ مَكْسُورِ الْعَيْنِ أَوْ فَعُلَ مَضْمُومِهَا لِأَنَّ الْفَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحًا لِرَفْضِهِمْ

[من حروف الشفة] راجع للفاء [والوسط] بفتح السين وسكونها والمراد به اللسان لأنه بين الشفة والحلق وفيه مخرج اللام لأن ابتداء مخرجها كما قال الجاربردي ما دون طرف أحد حافتي اللسان إلى طرفه وما يليه من ذلك من الحنك الأعلى فوق الثنايا والرباعيات والأنياب [والحلق] وفي وسطه مخرج العين وراعى الشارح الترتيب في الخارج مبتديًا من الأعلى ولم يراع الترتيب في الحروف لتقدم الحلق على الوسط [هو الأصل] الذي يبنى عليه غيره من المزيد والرباعي وقوله [لتجرده ولكونه] نشر للف في قوله الثلاثي المجرد غير مرتب [وفي بعض النسخ السالم] أي بعد المجرد [وينافيه التمثيل بسأل يسأل] قد يقال لا ينافيه لأن قوله يجيء أي مضارع فعل مفتوح العين يريد به ما هو أعم من السالم وغيره [من أن يكون ماضيه] الإضافة فيه من إضافة الأعم إلى الأخص أو الموصوف إلى الصفة أي للماضي الذي هو الثلاثي المجرد أو من إضافة الحقيقية بناء على أن ماهية الثلاثي المجرد الذهنية أعم من الماضي وإن كانت إياه بحسب الخارج [على وزن فعل] يحتمل أن يراد بوزن ظاهره من المماثلة فهو مصدر مضاف لفاعله أو لمفعوله أي شكل موزون لفعل [لأن الفاء لا يكون إلا مفتوحة] فيه دليل على أن فعل المبني للمفعول متفرع لا من الأصل الذي كلامه فيه والمراد بكون الحرف مفتوحًا فتح الفم عند النطق به وعلى هذا القياس في المضموم والمكسور والمطبق والمستعلي وإسناد المشتق فيها إلى ضمير الحرف إسناد مجازي من إسناد معنى الفعل إلى ظرفه المجازي للابسته إياه [لرفضهم] أي تركهم

[قوله ما دون طرف اللسان] يريد بطرف اللسان أوله أحد حافتيه وذلك لأن الابتداء بمخرج اللام أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الضاد فيمتد إلى منتهى طرف اللسان وما يحاذي ذلك من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية جاربردي

[قد يقال لا ينافيه] جوابه أن الشارح أراد أنه ينافيه باعتبار ظاهر السياق فلا ينافي إمكان رفع المنافاة بالتأويل فليتأمل ابن القاسم

[أو من إضافة الحقيقية] أراد بالإضافة الحقيقية ما يقابل إضافة الأعم إلى الأخص والموصوف إلى الصفة أيضًا لأن المضافين لم يتغاير حقيقة المراد [فهو مصدر مضاف لمفعوله] لا يقال يصح على هذا أن يكون مضافًا لفاعله أي على وزن فعل أي مماثلته له لأنا نقول أما أولًا فلأنه خلاف المقصود لأن المقصود اعتباره بفعل ببيان أنه مماثل فعل لا العكس أي اعتبار فعل به وأما ثانيًا فالمفهوم من قولنا الشيء الفلاني على كذا أن يكون كذا وصفاته ومماثلته فعل له ليس وصفًا للابتلاء كثير فليتأمل ابن القاسم [قوله من حروف الشفة] اعلم أن الحروف على ثلاثة مراتب شفوية وحلقية ووسطية فالشفوية أربعة الباء والميم والواو والفاء والحلقية ستة كما ذكر وما سواهما وسطية سعد الله

[قوله هو الأصل لتجرده] اعلم أن أصالته بالنسبة إلى الثلاثي المزيد فيه من جهة تجرده فقط وبالنسبة إلى الرباعي المجرد لكونه على ثلاثة أحرف فقط وبالنسبة إلى الرباعي المزيد فيه من جهة التجرد ومن جهة كونه على ثلاثة أحرف سعد الله

[قوله وفي بعض النسخ السالم] لأن غير السالم لا يكون مثالًا للسالم ويمكن الجواب عنه بأنه أتى به على وجه التمثيل مع قطع النظر إلى كونه سالمًا أو غير سالم شرح

[قوله التمثيل بسأل] قوله سأل ويمكن أن يجاب عنه بأنه أتى المصنف على وجه التمثيل مع قطع النظر إلى كونه سالمًا أو غير سالم سعد الله

الإبتداء بالساكن وكون الفتحة أخفّ واللام مفتوح لما سنذكره والعين لا يكون إلا متحركاً لئلا يلزم التقاء الساكنين

في نحو ضربْتَ وضربْنَ والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم وأما ما جاء من نحو نِعْمَ وشِهْدَ بفتح الفاء وكسرها مع سكون

العين فزالٌ عن الأصل لضرب من الخفة والأصل فَعِلَ بكسر العين وفيه أربع لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها

[الإبتداء بالساكن] أي ابتداء الكلمة بالحرف الساكن أي جعل الساكن بدءاً لها والإبتداء به بهذا المعنى ممكن بالإتفاق وإن رفضوه ولإمكانه عبّر بالرفض وهو الترك الذي يشترط فيه كما قال السيد في شرح المواقف الإمكان الضدين فإن استحال أو أحدهما فلا يسمّى عدم الفعل بالترك وبعضهم توهّم أن المراد بالإبتداء بالساكن التلفظ به والخلاف في استحالته وإمكانه شهير في علم الحكمة وغيرها وأن التعبير بالرفض إشارة إلى اختيار إمكانه وفيه نظر لأن رفضهم له بهذا المعنى لا يستلزم عدمه بالمعنى الأول لإمكان بدء الكلمة بساكن ويبتدأ التلفظ بما قبله موصولاً به فتأمله منصفاً [وكون الفتحة أخف] أي من الضمة والكسرة لأن في الضمة اعمال عضلتي الفم وفي الكسرة أعمال السفلى ولا اعمال بشيء منهما في الفتحة [واللام] يصح فيها النصب عطفاً على الفاء والرفع على الأستيناف [مفتوحة] فتحة بناء إلا فيما يستثنى [كما سنذكر] نحن في فصل أمثلة تصريف الأفعال من قولنا كما بني آخره على الفتح آه [وأما ما جاء] هو إشارة إلى سؤال وارد على قوله والعين لا يكون إلا متحركة فلذلك خصّصه بقوله [بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين] ولو قصد إيراده على قوله ولا يخلو آه لزاد على قوله ما سبق وكسرها [فزال] أي مخرج [عن الأصل] أي الهيئة الأصلية إلى الهيئة المذكورة [لضرب] أي نوع [من الخفة] أي التخفيف العين بتسكينها إما بحذف حركتها فقط وإما بنقلها إلى الفاء بعد حذف حركتها [وفيه] أي في نحو نعم وشهد [كسر الفاء مع سكون العين] لنقل كسرة العين إلى الفاء [وكسرها] لكون حرف الحلق قوياً يستتبع ما قبله [وفتح الفاء مع سكون العين] للخفة [وهذه] أي اللغات الأربع أو فَعِلَ

[لا يستلزم عدمه بالمعنى الأول] لقائل أن يقول هو وإن لم يستلزمه لكنه يناسبه فحاصل التعليل أنهم لما رفضوا ابتداء التلفظ به ناسب أن لا يجعلوه أول الكلمة الذي من شأنها الإبتداء بأولها في الحكم والوهم بالنظر تأمل ابن القاسم

[أخف أي من الضمة والكسرة] لا يقال صيغة التفضيل تقتضي مشاركة الضمة والكسرة في أصل الخفة وهو ممنوع في الضمة إذ لا خفة فيها لأنها أثقل الحركات الثلث لأنا نقول أما أولاً فكونها الحركات لا ينفي أن لها خفة بالنسبة إلى الحروف كالواو وأما ثانياً فغير بعيد أن يستعمل هنا في معنييه التفضيل بالنسبة للكسرة وأصل الفعل بالنسبة للضمة عند من أجاز استعمال المشترك في معنييه فتأمل ابن القاسم [ولو قصد إيراده على قوله ولا يخلو آه] بقي احتمال آخر وهو أن يكون المقصود إيراده على مجموع قوله أن الفاء لا يكون إلا مفتوحاً والعين لا يكون إلا متحركاً فتأمل فلم يتعين أن يكون الإيراد على قوله والعين لا يكون إلا متحركاً ولم يصح الإستدلال على ذلك بقوله ولو قصد آه ابن القاسم [أي التخفيف العين بتسكينها] يجوز إبقاء الخفة على ظاهرها وتفسير الضرب بتحسين ضرب وإما بنقلها إلى الفاء إن قلت هل له وجود قلت نعم وهو أنه احتيج إلى تخفيف العين بحذف حركتها وفيه إجحاف بها فجبر ذلك بحفظ حركتها في محل آخر وهو الفاء ولا يتجه في ذلك أن حذف حركة الفاء إجحاف أيضاً لأن العين أحق بالمراعاة للحاجة إلى تخفيفها لكون حرف الحلق قوياً الأول وجه هذا التعليل أن قوله وكسرها عطف على مدخول مع فالتقدير ومع كسر عينها وحاصله ويجوز كسر الفاء مع كسر العين فالمعلل هذا المجموع أعني الكسر مع الكسر وحاصل التعليل أن حرف الحلق مكسور أصالة وهو قوي فاستتبع كسر الفاء فصارا مكسورين فاجتماع كسرها علته الإستتباع لأن به تحقق الإجتماع ولقوة حرف الحلق لم يعكس بأن يستتبع الفاء فتح العين زيادة بيان الأولى أنه إشارة إلى ضبط النحو في قوله نحو نعم

فإن كانَ ماضيه على: فَعَلَ مفتوح العين فمضارعه يَفْعُلُ بضمّ العين أو يَفْعِلُ بكسرها نحو نَصَرَ يَنْصُرُ

وفتحُ الفاءِ مع سكونِ العينِ وكسرِها وهذه القاعدةُ جاريةٌ في كلِّ اسمٍ أو فعلٍ على وزنِ فَعِلَ مكسورِ العينِ وعينه

حرفُ حلقٍ [فإن كانَ ماضيه على] وزن [فَعَلَ مفتوحِ العينِ فمضارعُهُ يَفْعُلُ بضمِّ العينِ أو يَفْعِلُ بكسرِها نحو نَصَرَ يَنْصُرُ]

أو فَعِلَ هو زيادة بيان وإلا فقد علم ذلك من قوله وفيه أربع لغات [في كل اسم أو فعل] ولو عطفه بالواو لكان أوضح على فَعِلَ
بفتح الفاء وأما اللام فلك فيه فتحها تغليباً للفعل وجرها تغليباً للاسم واحترز به عن مضموم الفاء ومكسورها فإن عينه إن تبعت
فائه كعُنُق وإبِل في الأسماء وبِلِز أي ضخم في الصفات قال ابن الحاجب ولا ثالث لهما جاز إسكانها والأصل فقط وإلا فلا يجوز غير الأصل
كصُرَد وعِنَب [مكسور العين] يجوز في مكسور الجر نعتاً للواحد من إسم أو فعل أو لفَعِلَ بناء على أن إضافته معنوية إذ المقصود به
الاستمرار المفيد للثبوت والنصب حالاً من فَعِلَ واحترز به عن مضمومها كعَضُد فلا يجوز فيه مع الأصل إلا إسكانها وعن مفتوحها
كبَطَل وساكنها كصَعْب فلا يجوز فيهما إلا الأصل [وعينه] من إقامة الظاهر مقام الضمير [حرف حلق] واحترز به عن نحو كَتِف
فلا يجوز كسرها وتسمية الوجوه الأربعة لغات فيها مناقشة إذ اللغة ما وضع على هيئة مخصوصة فهي صادقة على الأصل
منها وغيره وجوه جائزة متفرعة عنها كما يشير إليه قولهم يجوز رد بعض هذه الأوزان إلى البعض [فإن كان ماضيه] في إضافة
فيه إلى الثلاثي المجرد الوجوه السابقة [على وزن فعل] قدر الشارح وزن لأن الماضي لم يشتمل على فعل بل على موافقته [فمضارعه]
عود الضمير على ماضيه هو الظاهر بل واجب من يوجب اشتمال الجزاء على رابطها بالشرط ويحتمل عوده على الثلاثي المجرد الذي عاد
عليه ضمير ماضيه [يفعل] ترك الشارح هنا تقدير وزن لترك المصنف ما يوجبه وهو على فالمراد بيفعل موازنه [أو يفعل]
أو للتقسيم المقتضي أن أفراد المنقسم هو مضارع فعل مضمومة وهي بين القسمين لا يخرج عنهما إلى الثالث الصادق بجواز الضم
والكسر على البدل في ذات مضارع مخصوص وبوجوب أحدهما في ذات وآخر في أخرى المعلوم تفصيل ذلك في المطولات لا للتخيير
بناء على أن قوله فمضارعه في قوة فجميع مضارعه المقتضي جواز الوجهين على البدل في كل مضارع كما توهمه بعضهم فاحتاج إلى تقييده
بقوله هذا التنويع هو الأصل في غير واوي العين أو اللام ويائي أحدهما وواوي الفاء والمضاعف على أن في قوله التنويع نظر إذ التنويع
جعل الشيء أنواعاً وهو الأصل في مطلق المضارع لا في المقيد بغير الأربعة المذكورة

نحو نعم وشهد بأنه كل فَعِلَ بكسر العين عينه حرف حلق تأمل. ابن القاسم [نعتاً للواحد من إسم أو فعلاً ولفَعِلَ بناء] دفع لما يرد من أن الإضافة
لفظية لأنه من إضافة الوصف لمعموله فهو نكرة على أن إضافته معنوية أي فهو معرفة ويصح كونه نعتاً للمعرفة أعني فَعِل لأنه علم الوزن الخاص وعلى
أنه نعت لاسم أو فعل تكون إضافة لفظية لئلا يقع للمعرفة وصفاً للنكرة فلا يجوز فيه مع الأصل إلا الإسكان قال الجاربردي لا يجوز فيه عُضُد بضم
الفاء نقلاً من الضاد كما لم ينقلوا الكسرة في كَتِف لثقل الضمة وقد جوزه بعضهم انتهى ابن القاسم [قول الشارح وعينه حرف حلق] قال الجاربردي
كفَخِذ يجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة ومع كسره لنقل حركة الخاء إليه وفِخِذ بكسرتين لكون حرف الحلق قوية فيتبع ما قبلها انتهى وقوله
لكون حرف الحلق قوية جواب سؤال حاصله لم يتبع الثاني للأول لا عكسه ابن القاسم [نحو كتف فلا يجوز كسرها] أفهم جواز ما عدا ذلك وهو كذلك
كما يفيده قول الجاربردي وإن لم يكن كذلك ككتف يجوز فيه وجهان إسكان عينه مع فتح الفاء وكسرها انتهى وظاهر أنه يجوز بقاؤها على ما هو وهو فتح الفاء
وكسر العين فقد جاز فيه ما عدا الكسر المتبع للكسر لما يوجبه فيه أنه ذكر ما يوجب تقدير موازن فهلا قدره كما قدر الوزن في الأولى ابن القاسم
[لا للتخيير] حتى يكون بعد الطلب فيصح التخيير واوي العين نحو قال يقول وغزا يغزو فيمتنع الكسر هنا ويائي أحدهما نحو كال يكيل ومال يميل ورمى يرمي وحمى يحمي
فيمتنع الضم وواوي الفاء نحو وعد يعد وورد يرد ووقد يقد فيمتنع الضم والمضاعف وهو ضربان أحدهما ما التزم ضم عين مضارعه كعد يعد وجد عن منزلة أي
جد يجد وهبت الريح تهب ومسح المطر يسح والآخر ما جاء بوجهين كصد يصد وفر يفر وضبط أفعال الضربين في المطولات في لامية ابن مالك ابن القاسم

وَضَرَبَ يَضْرِبُ

مثال الضمّ العين يقال نَصَرَهُ أي أعانه ونصر الغيثُ الأرضَ أي أغاثها. قال أبو عُبَيْدَةَ في قوله تعالى مَنْ كَانَ يَظُنُّ

أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللّٰهُ أي أن لن يرزقه اللّٰه [وَضَرَبَ يَضْرِبُ] مثال الكسر العين يقال ضَرَبْتُه بالسَّوْطِ أو غيره وضَرَبَ

[بضم العين أو يفعل بكسرها] إمّا بدل من يفعُلُ ويفعِلُ بدل الكلّ أو ببعض من كلّ فأو وفيه التقسيم أيضاً وإمّا حال من يفعُلُ ويفعِلُ فأو ليست للتقسيم ولا للتخيير بل بمعنى الواو الداخلة على الشرط بعد التي عدل عنها إلى أو لمشاكلة العطف قبله [نحو نَصَرَ يَنْصُرُ] هو من سرد الألفاظ الغير المركبة كقولك واحد اثنان ثلثة أو الفعل الثاني معطوف حذف منه حرف العطف وفي حذفه في الاختيار شيء [مثال الضم العين] مثال خبر لمبتدأ محذوف هو ضمير عائد إلى يَنْصُرُ فقط ولو قال مثال الماضي المفتوح العين ومضارعه المضموم بها ليكون المبتدأ عائداً إلى نَصَرَ يَنْصُرُ لكان أولى [ونَصَرَ الغيثُ الأرضَ أي أغاثها] هو تكرار لا فائدة فيه والإسناد فيه إلى الغيث مجازي أي أن لن يرزقها اللّٰه هذا التفسير مبني على أنّ الهاء في لن ينصره عائدة على مَن ولو أعيدت إلى النبي صلعم لكان المراد بالنصر الإغاثة المعهودة وفي الاستدلال بهذا التفسير على كون معنى النصر الإغاثة نظر لأن كون الرزق بمعنى النصر بناء على أنه إغاثة جزئية استعمل فيها الكلي متوقف على أن مفهوم النصر مطلق الإغاثة فلو ثبت هذا المتوقف بهذا المتوقف لزم الدور ولو عطف قال أبو عبيدة بالواو على ما قبله كما في بعض النسخ لسلم من هذا أي بين مثلاً مفعول به وكذا عطف بيان أو بدل أو مثلاً حال وكذا مفعول به فإن قلت المثل كلام شبه مضربه بمورده وكذا الكناية عن مركب تارة كما في وضرب لنا مثلاً وعن مفرد أخرى كما في ضرب اللّٰه مثلاً قرية وفي هذا التقسيم لا يصح جعل كذا بياناً ولا بدلاً ولا جعل مثلاً حالاً قلت يطلق المثل تارة على ما ذكرت وأخرى على الشيء المشبه به وهو المراد به في نحو هذا التركيب

[بضم العين أو يفعل بكسرها] إمّا بدل [في المقيد بغير الأربعة المذكورة] لا شبهة في أن المقيد المذكور يتنوع إلى الوجهين فإن كان النظر من جهة أنه لا يتنوع فهو ممنوع أو من جهة أنه ذو نوعين لا أنواع فهو مردود بأن المعترض ادعى أنه ذو أنواع بل الأمر هو صادق بالنوعين أو من جهة التعبير بالأصل لأنه يقتضي الخروج عن جواز الوجهين إلى غيره كتعين أحد الوجهين فهو مردود بأن قول المعترض هو الأصل يجوز أن يكون بمعنى القاعدة المستمرة فلا يقتضي الخروج المذكور على أنه مع التقييد المذكور قد يخرج عن الوجهين لأن ابن مالك نص على وجوب الكسر فيما إذا اشتهر ذلك كما في ضرب يضرب وحبس يحبس قاله ابن التمام [هو تكرار لا فائدة فيه] أقول قوله هو تكرار لا فائدة فيه إن كان مبنياً على أن أعانه في قول الشارح يقال نصره أي أعانه بالنون لا بالثاء المثلثة وأن الإغاثة داخلة في الإعانة ومن أفرادها فبعد التسليم يكون ذكر الإغاثة إشارة إلى أنه ليس المراد بالإعانة المعنى المتبادر من الإعانة لأنها باعتبار ما يتبادر منه لا يشتمل إغاثة الأرض بالغيث كما هو ظاهر فلا تكرار وفيه فائدة أي فائدة وإن كان مبنياً على أن أعانه في قول الشارح المذكور بالثاء المثلثة فإن أراد تعيين ذلك بناء على أن النصر لم يجئ بمعنى الإعانة بالنون فعليه إثبات ذلك ثم منع التكرار لأنه لما كان المتبادر من الإغاثة كالنصر تعلقها بذوي الإدراك ولا يتبادر منها وصول نمو الغيث للأرض احتاج إلى بيانه ومثله لا يعد تكراراً وإن أراد عدم التعيين فلا وجه للحمل عليه ثم الاعتراض عليه بعد ذلك مندفع أيضاً لا علم من الاحتياج إلى ذكره هذا رفعاً التوهم خروجه لعدم تبادره من الإغاثة فليراجع اللغة ابن التمام [قوله فلو ثبت هذا المتوقف] أي عليه بهذا المتوقف ينبغي فتح المتوقف الأول إشارة إلى المفعول على في قوله متوقف على آه وكسر الثاني إشارة إلى فاعل متوقف في القول المذكور ابن التمام

وَقَدْ يَجِيئُ عَلَى يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ إِذَا كَانَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لَامُهُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ

وضرب في الأرض أي سار وضرب مثلا كذا أي بيّن [وقد يجيئ] مضارع فعل مفتوح العين [على] وزن [يفعل بفتح العين إذا كان عين فعله أو لامه] أي لام فعله [حرفا من حروف الحلق] وإنما اشترط هذا ليقاوم ثقل حروف الحلق فتحة العين فإن حروف الحلق أثقل الحروف ولا يشكل بما ذكرناه بمثل دخل يدخل ونحت ينحت وجاء يجيئ وما أشبه ذلك مما عينه أو لامه حرف من حروف الحلق ولا يجيئ على يفعل بالفتح لأنا نقول إنه لا يجيئ على يفعل بالفتح إلا إذا وجد هذا الشرط فمتى انتفى الشرط لا يكون على يفعل بالفتح لا إنه إذا وجد هذا الشرط يجب أن

التركيب [إذا كان عين فعله] وهو الماضي ولو أسقط فعل من البين لكان أظهر [ليقاوم ثقل حروف الحلق] الأظهر فتحه على المفعولية فالفاعل فتح العين إذ المراد أن الثقل الناشي من حروف الحلق تعادله فتحة العين كما هو المؤدى بهذا الإعراب وليس المراد أن خفة الفتحة يعادلها ثقل حرف الحلق كما هو مؤدى عكسه بشهادة الذوق السليم [وما أشبه ذلك] مستغنى عنه بقوله بمثل أنه يجيئ على يفعل [إذا وجد هذا الشرط] يعني وهذا القول قضية مشروطة غير مقيدة بضرورة ولا دوام فمقتضى أنها مشروطة انتفاء الفتحة عند انتفاء الشرط لأن تأثيره في جانب العدم وقد أشار إليه بقوله [فمتى انتفى الشرط لا يكون على يفعل بالفتح] فمقتضى أنها غير مقيدة بما ذكر أن الفتح عند وجود الشرط جائز لا واجب كما أشار بقوله [لا أنه] بكسر الهمزة عطف على إنه

[قوله مثال الفتح العين] أي يقع الاختلاف بين الماضي والمضارع بحسب حركة العين كما أن بينهما اختلافا بحسب المعنى وقدم ضم العين على كسرها لأن بين الضم والفتح أتم اختلافا لأن الفتح حلقي والضم شفوي فالمسافة على غاية الانفراج بخلاف الكسر فإنه وسط الفم فالمسافة قريبة والاختلاف بينهما ليس بأتم سعد الله فيض

[قوله يقال نصره أي أعانه] إعلم أن استعمال هذا اللفظ في هذا المعنى إما بالاشتراك اللفظي أو بتعدد الوضع وإما بأن في الإعانة حقيقة وفي الإصابة والرزق مجاز فإن نصرة الغيث للأرض يلزمها إصابته إياه أو تحريك قولها النابتة وإحداث نضارتها ونصرة الله العبد يلزمها إيصاله الرزق إياه وحفظه به وإرادة اللزوم في الصورتين غير معقول كما لا يخفى فأريد اللازم فيهما سعد الله فيض

[قوله أي بين] والأشبه أن يكون في الدق والتبيين حقيقة والسير مجازا والحقيقة فيه محتمل احتمالا مرجوحا سعد الله

[قوله مضارع فعل مفتوح العين] فإن قيل لم قدم فعل بالفتح على أخويه أعني فعِل وفعُل قلنا لكونه مشتملا على حركة هي أخف من أخويه فيكون أصلا بالنسبة إليهما فالأصل أولى بالتقديم قرب [قوله ثقل حروف الحلق فتحة العين] قوله فتحة العين أي خفة فتحة العين ليعتدل الباب بين الثقل والخفة واعتبر اللام مع أن الخفة في العين لمجاورته إياه ولم يعتبر الفاء لسكونه في المضارع والساكن كالمعدوم لا يقاوم فتحة العين كذا قيل ويمكن أن يقال فائدة الاشتراط جبر نقصان المخالفة بين الماضي والمضارع باعتبار حركة العين لما فات الاختلاف بينهما بحسب حركة العين اشترطوا هذا الشرط لجبر النقصان سعد الله [قوله أثقل الحروف] لكون مخرجها أدخل وإخراج الحرف من الأدخل أصعب بهذا مع أن ثقلها مدرك بالوجدان سعد الله

وهي ستة الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء نحو سئل يسئل ومنع يمنع

أن يكون على يفعَل بالفتح إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط [وهي] أي حروف الحلق [ستّة الهمزة

والهاء والعين والحاء] المهملتان [والغين والخاء] المعجمتان [نحو سَئَلَ يسئَل ومَنَعَ يمنَع]

[إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط] الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والسبب ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته ثم الشرط إما عقلي كالحيوة للعلم وإما عادي كنصب السلّم لصعود السطح وإما شرعي كالطهارة لصحة الصلوة وكل منها ينطبق عليه حدّ الشرط المذكور وأما الشرط اللغوي وهو مدخول إذا وأخواته فالمحققون على أنه ملزوم والجزاء لازم أو سبب والجزاء مسبّب فوجوده مستلزم لوجوده استلزاماً لذاته لاقتضائه إياه اقتضاءً إذاتياً أو جعلياً وتخلفه عنه إنما هو لانتفاء شرط أو وجود مانع إذا تقرر هذا فقول الشارح إذ لا يلزم مبنيّ على انخراطه في سلك الشروط وفيه ما فيه فالوجه أن يجاب بأن الشرط فيه على ما عليه المحققون وقوله يجيئ الذي هو في معنى الجزاء معناه يصح مجيئه والصحة لازمة في الوجود للشرط المذكور وإن تخلف المجيئ فإن قلت لا داعي إلى تأويل يجيئ بيصح كما قلت إذ بقائه على ظاهره من لزوم مجيئه مفتوحاً عند وجود شرطه لا ينافي مجيئ فرد من المضارع المذكور على غير الفتح لأن المحكوم عليه في القضية المذكورة هو ما صدق عليه مضارع يفعل من غير بيان كمية أفراده فهي مهملة وهي في قوة الجملية الموجبة التي حكم فيها بالوجود بثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع فالسالبة الجزئية لا تناقضها قلت بل المحكوم عليه فيها كل فرد من أفراد موضوعها إذ موضوعها اسم جنس مضاف فيعم الصالح له فقد بيّن فيها كمية الأفراد فهي كلية موجبة فالسالبة الجزئية تناقضها فتأمل [وهي أي حروف الحلق] اللام للعهد الذكري إذ المركب الإضافي إذا كرر وقصد الإشارة إلى أن الثاني هو الأول جيئ باللام في المضاف إليه كقول الأعندي ثلثة أثواب فبعت ثلثة الأثواب أي الحروف المتقدم ذكرها التي تفتح العين لوقوع أحدها عيناً أو لاماً [ستة] بإسقاط الألف إذ هي لا تكون إلا منقلبة فلا يمكن أن يكون الفتح لأجلها كما ستبينه فليس الحصر في الستة اختيار المذهب الخليل من أن حروف الحلق مطلقاً ستة كما توهم [نحو سَئَلَ يسئَلُ] وقَرَءَ يقرَءُ وشهر يشهر ونكه ينكه و نعت ينعت [ومنع يمنع] وجحد يجحد وجرح يجرح وبخس يبخس وفسخ يفسخ ولغت يلغت ومضغ يمضغ

[مبنيّ على انخراطه في سلك الشروط وفيه ما فيه] أقول يمكن أن يجاب عن الشارح بأن وجود حرف الحلق علة بالنسبة لجواز الفتح وشرط بالنسبة لتحقق الفتح فيلزم من وجود حرف الحلق جواز الفتح بقضية أنه علته ولا يلزم من وجوده وجود بالفعل بقضية أنه شرط والشرط لا يلزم من وجوده الوجود وعلى هذا ينزل كلام المصنف والشارح فحيث دل على الشرطية يكون المراد وجود الفتح وحيث دل على العلية يكون المراد جوازه فقول المصنف يجيئ على يفعل أي يتحقق المجيئ بالفعل إذا كان آه فالكون المذكور شرط فلا يلزم من وجوده الوجود وقول الشارح بعد ذلك فلذا فتح عينه وقوله لكن لا يجوز أن يكون الفتح لأجلها الدالان على العلية معناه فلذا جاز فتح عينه ولا يجوز أن يكون جواز الفتح لأجلها ولذا قوله بعد ذلك وغرضه بيان حرف يفتح العين لأجله معناه يجوز فتحها لأجله وقوله للزوم الدور أي للزوم جواز وقوعه محال وجواز المحال محال فلا منافات بين هذه المواضع على أنا لا نجعل الكلام أولاً وآخراً في الفتح بالفعل ونمنع المخالفة بين هذه المواضع بناء على أن الشرط من جملة العلة التامة فهو علة ناقصة فله دخل في وجود المشروط فحيث دل كلامه على العلية فهو بناء على أنه جزء العلة وله دخل في الوجود فلا منافات بين تصريحه بأنه شرط وبين قوله أن الفتح لأجله في الجملة لأنه جزء العلة فكون الفتح لأجله لا يستلزم أن وجوده يلزم وجود الفتح لأنه ليس تمام العلة فليتأمل ابن القاسم

[على ما عليه المحققون] أفهم كلام المصنف أن الشرط اللغوي كغيره من الشروط باعتبار أصله وأنه غلب استعماله في السببية وقد يستعمل في شبه الشرطية فراجعه وتأمله ودل كلام المحلي أيضاً على أنه كغيره من الشرط كما بيّنه المحشي في حاشيته وحمل الشارح على هذا المعنى في مقام التوجيه الذي يكتفي فيه بمثل ذلك ابن القاسم رحمة الله عليه

وأبى يأبى شاذ

قدّم الهمزة لأن مخرجها من أقصى الحلق ثمّ الهاء لأن مخرجها أعلى من مخرج الهمزة والبواقي على هذا الترتيب ثم استشعر

اعتراضا بأن أبى يأبى جاء على فعل يفعل بالفتح مع انتفاء الشرط فأجاب عنه بقوله [وأبى يأبى شاذ] أى مخالف للقياس

فلا يعتد به فلا يرد نقضا فإن قيل كيف يكون شاذا وهو وارد فى أفصح الكلام قال الله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره

عصم [لأن مخرجها] هو مصدر ميمى أى خروجها [من أقصى الحلق] ويجوز كونه اسم مكان الخروج ومن التى بعده للتبعيض
[ثم الهاء] اما معطوف على الهمزة فتقدم حقيقى فى المعطوف عليه اضافى فى المعطوف واما مفعول لذكر محذوفا [والبواقى على
هذا الترتيب] والأولى على هذا الترتيب الذى هو وصف الحروف لا الترتيب الذى هو وصف الذكر وهو كون مخرج التالى أعلى
من مخرج المتلو وهذا المذكور لا يفيد فى أى محل من الحلق يكون مخرج كل منها والمذكور فى كلامهم أن الأولين من الأقصى والأوسطين
من الوسط والأخريين من الآخر [ثم استشعر اعتراضا] من الشعور أى الإدراك فاستفعل اما للطلب كأنه طلب من نفسه
أن يشعر باعتراض واما بمعنى فعل وهو شعر وإن كان شعر انما يتعدى بالباء [للقياس] هو عند المناطقة قول مؤلف من
قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر وعند الفقهاء الحاق مجهول بمعلوم لاشتراكهما فى علة حكمه وعند أهل العربية
القاعدة وهى هنا قولهم يجيئ مضارع فعل آه فإن قلت شذوذه أى مخالفته فرع عن وجود قياس صحيح أى قاعدة تخالفه ووجود القياس فرع عن اندراج جميع أفراد موضوعه تحت حكمه وهو منتف إذ يأبى من أفراده مخالف له فى حكمه فلا قياس صحيح
[فلا يعتد به] من الاعتداد افتعال من العد ضمن معنى المبالاة فعدى بالباء [فلا يرد نقضا] هو ابداء صورة وجد فيها الحكم
بدون علة التى زعمها المستدل وقد مر أن الشرط اللغوى علة لجزائه وهو الفتح ولا يخفى أن هذا عكس ما عرفه به أهل الأصول
والجدل من أنه ثبوت الوصف المدعى علة فى صورة بدون الحكم وعطف كلا من لا يعتد ولا يرد بالفاء لترتبه على ما قبله

[ومن التى بعده للتبعيض] فى نسخة اسقاط من وعليه يتعين الثانى [والأولى على هذا الترتيب الذى هو وصف الحروف] يجوز أن يكون الترتيب هنا مرادا منه
الحاصل بالمصدر وهو وصف الحروف ومثله كثير فلا اشكال ابن القاسم [فتقدم حقيقى فى المعطوف عليه] يعنى التقديم فى الهمزة على الكل حقيقى وفى الهاء على
الآخر اضافى لا حقيقى لأنها لم تقدم على الهمزة بل أخرت عنه يس [وعند أهل العربية القاعدة وهى هنا الخ] فيه نظر لأن حاصل الاعتراض أن أبى يأبى
يثبت له حكم هذه القاعدة وليس من أفراد موضوعها فإن أريد القياس على هذه القاعدة صار حاصل الجواب أن أبى يأبى مخالف لهذه القاعدة لأنه يثبت له حكمها
مع أنه ليس من أفرادها ولا يخفى فساده فلعل الوجه أن يحمل القياس على غير ذلك علينا لكان يقال وهى أنه لا يجيئ على فعل عند انتفاء الشرط المذكور إذ يأبى من أفراده
ومخالف له فى حكمه آه فيه نظر لأنه أراد بالقياس الذى هو من أفراده ومخالف له فى حكمه ما فسره به فيما سبق بقوله وهى هنا آه لم يأت قوله ومخالف له فى حكمه
إذ يأبى موافق له فى الحكم من فتح العين وإن أراد به غير ذلك لزم تفسير القياس بغير ما سبق إلا أن يختار الأول ولا يخفى أن هذا عكس ما عرفه به أهل الأصول والجدل
هذا بناء على تفسير القياس بما سبق فى قوله وهى هنا الخ وهو غير لازم بل يجوز أن يفسر بقولنا ولا يجيئ على يفعل بالفتح إذا كانت عينه ولامه من غير حروف الحلق الذى
هو مفهوم ما ذكره المحشى والذى به يظهر مخالفة أبى يأبى للقياس كما بيناه فى الحاشية الأخرى ومع كون العين واللام من غير حروف الحلق وجد فى أبى يأبى بدون الحكم الذى
هو عدم المجيئ على يفعل بالفتح على أن ما ذكره عن أهل الجدل أحد القولين فى معناه عندهم والآخر منع مقدمة الدليل كلها أو بعضها لا بعينها كما يعلم من مراجعة كتبهم فيصح كون
النقض بالمعنى الذى ذكره لأن الوصف الذى كون مح ابن القاسم [وأبى يأبى شاذ] والفرق بين الشاذ والنادر والضعيف أن الشاذ هو الذى يكون فى كلامهم
كثيرا لكن مخالف للقياس والنادر هو الذى وجوده قليل لكن على القياس والضعيف ما لم يصل حكمه إلى الثبوت شرح

قلت بل وجود القياس متوقف على اندراج غالب الأفراد لا جميعها فالقياس صحيح

قلت كونه شاذًّا لا ينافي وقوعه في الكلام الفصيح فإنهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام قسمٌ مخالفٌ

للقياس دون الإستعمال وقسمٌ مخالفٌ للإستعمال دون القياس وكلاهما مقبولان وقسمٌ مخالفٌ

القياس والإستعمال وهو مَرْدُودٌ

[لا ينافي وقوعه في الكلام الفصيح] لما لا يسبق إلى بعض الأوهام كما قال في المطول من أنه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيًّا وأيّده بعضهم بأن إنتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلًا لا يوجب إنتفاء وصف الكل لأنه كما قال في المطول غلطٌ فاحش لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام حيث قالوا فصاحة الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحة الكلمات وهي خلوص كلٍّ منها من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على عدم غير عربي في الكلام العربي فاسد لوجوه منها أنه لم يشترط في الكلام العربي أن تكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام أن تكون كل كلمة منه فصيحة بل إلى ما أشار إليه بقوله [فإنهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام قسم مخالف للقياس دون الإستعمال] كالقَوَدِ والقَسيَدِ واسْتَحْوَذَ [وقسم مخالف للإستعمال دون القياس] نحو أُمّ أو عالٍ كَهَا أو أَقْرِبَا والإستعمال إضافة مثلها إلى الضمير [وكلاهما مقبولان] لا إعتراض بسببه على قائله [وقسم مخالف القياس والإستعمال] معًا نحو الأجلل بنك الإدغام [وهو مردود] على قائله فالمقبول فصيح يصح أن يقع في الكلام الفصيح والمردود غير فصيح ينافي وقوعه في كلام الفصيح فإن قلت أن فصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام وأن خلوص الكلمة من مخالفة القياس جزء من مفهوم فصاحتها وقضية ذلك أن المخالف القياس غير فصيح فينافي وقوعه في الكلام الفصيح قلت قال في المطول مخالفة القياس أن يكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب أعني مفردات ألفاظهم الموضوعة وما هو في حكمها كوجوب الإعلال في نحو قام والإدغام في نحو مدّ وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف وأما نحو أبى يأبى وعَوِرَ واسْتَحْوَذَ وقَطِطَ شعره وآلٍ وماءٍ وما أشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليس من المخالفة في شيء لأنها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثنيات فكأنه قال القياس كذا إلا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الأجلل بفك الإدغام انتهى وقضيته أن ما وافق الإستعمال لا مخالفة فيه للقياس وما خالف الإستعمال كيأبِي بالكسر غير فصيح وهو خلاف ما هنا فيهما فتأمله [ابى]

[وأمّ أو عالٍ كها] فإن دخول كاف التشبيه والتمثيل على الإسم مطلقًا سواء كان مظهرًا أو مضمرًا قياس مع أنه لم يدخل على الضمير إلا نادرًا إسماعيل بالفرّ

[وقضيته أن ما وافق الإستعمال لا مخالفة فيه للقياس] ثم قال وهو خلاف ما هنا يمكن أن يجمع بينهما بأن للقياس معنيين أحدهما ما مخالفته تخل بالفصاحة وهو بين في المطول والآخر مخالفته لا تخل بالفصاحة ولا ينتقض القواعد بما جاء على خلافه وهو ما أشار إليه هنا فليتأمل ابن القاسم

[قوله وكلاهما مقبولان] أي يقعان في كلام فصيح وأبى يأبى من قبيل الأول فهو مقبول يقع في فصيح الكلام فلا ينافي شذوذه وقوعه في فصيح الكلام سعد الله

[قوله وتنافر الكلمات والتعقيد] ما لكم تَكَأْكَأْتُمْ عَلَيَّ كَتَكَأْكُئِكُمْ عَلَى ذِي جِنَّةٍ افْرَنْقِعُوا عَنِّي قاله أبو علقمة النحوي حين سقط عن الحمار

[وآلٍ] فإن أصل آل أهل قلبت الهاء بهمزة على خلاف القياس حسن جلبي

[وماءٍ] فإن أصل ماء ماه بدليل جمعه على مياه قلبت الهاء همزة على خلاف القياس حسن جلبي

لايقال أنّ أبى يأبى لامه حرف الحلق إذ الألف من حروف الحلق فلهذا فُتح عينه لأنّا نقول لانسلّم أنّها من حروف

الحلق ولئن سلّمنا أنّها من حروف الحلق لكن لايجوز أن يكون الفتح لأجلها للزوم الدور لأنّ وجود الألف مو

قوفٌ على الفتح لأنّه في الأصل ياء قلبت ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فلو كان الفتح بسببها لزم الدور لتوقّف الفتح عليها

وتوقّفها عليه فهو مفتوح العين في الأصل فلهذا لم يذكر المصنّف الألف من حروف الحلق إذ هي لاتكون

[أبى يأبى لامه] أفرد الضمير إمّا لأنّه عائد الى يأبى فقط وإمّا اليهما بتأويل المذكور [حرف الحلق] هذه القضيّة صغرى قياس حذف كبراه منتج لنفى الشذوذ والتقدير أبى يأبى ذو لام هى حرف حلق وكلّ ما هو كذلك فهو جائز الفتح فأبى يأبى جائزة ولمّا كانت الصغرى محتاجة إلى بيان بيّنها بقياس أيضاً حذفت صغراه والتقدير [إذ] اللام ألف و[الألف من حروف الحلق] وهى معنى قولنا أبى يأبى ذو لام هى حرف حلق وعلى هذا القياس منعان أحدهما على صغراه وهو أنا لانسلّم أنّ اللام ألف بل هى الياء المنقلبة عنها الألف إذ المقابل بحروف الميزان هى الحروف الأصليّة الوجود بدليل أنّك تقول أبى فعل بفتح اللام وبهذا المنع يتّجه الإعتراض والجواب المذكوران فى المتن ولو ثبت أنّ الألف من حروف الحلق وثانيهما على كبراه وهو المشار اليه بقوله [لأنّا نقول آه] فلذا] الفاء للعطف لا للسببيّة أيضاً واللام للتعليل تقديماً للتأسيس على التأكيد [ولئن] اللام للإبتداء لا للتوطئة لعدم ما يجاب به القسم [لكن] إستدراك على ما قد يتوهّم من جواب الشرط المحذوف وهو فاللام ألف [للزوم الدور] وهو توقّف الشيئ على ما يتوقّف عليه تعليل لكون الفتح لأجلها بدليل قوله آنفاً فلو كان الفتح لأجلها لا لجوازه إذ اللازم له جواز الدور لا حصوله وذلك [لأنّ وجود الألف] فى يأبى ليس بأصلى بل عارضىّ [موقوف على الفتح] فى العين [لأنّه] أى يأبى وإذا تقرّر أنّ وجود الألف موقوف على الفتح [فلو كان الفتح بسببها] وموقوفاً عليها [لزم الدور] الصريح وهو الدور بمرتبة [لتوقّف الفتح عليها وتوقّفها عليه] كما تقول لكن اللازم وهو الدور محال إذ المتوقّف عليه متقدّم على المتوقّف فيؤدّى إلى تقدّم الشيئ على نفسه فالملزوم وهو كون الفتح لأجلها كذلك وقد يجاب بأنّه دور معىّ لأنّ توقّف وجود كلّ منهما إنّما هو على وجود الآخر معه لا قبله وهو جائز لأنّه لايؤدّى الى ذكر وقد أومى الجاربردى الى هذا الجواب بقوله كأنّهم لمّا علموا أنّ الياء تنقلب ألفاً على تقدير فتح العين سوّغوا فتحها إذ يكون حينئذ مع حرف الحلق وربّما أجيب عنه أيضاً بأنّ الشرط وجود حرف الحلق فى الماضى وغير متوقّف على الفتح فى المضارع وفى كون الألف المنقلبة عيناً أو لاماً نظر لايخفى [فهو مفتوح العين فى الأصل] جملة معطوفة على النتيجة المحذوفة هى والمقدّمة الإستثنائيّة والتقدير لكن الدور محال فكون الفتح بسببها كذلك

[الإعتراض والجواب المذكوران فى المتن] بقوله وأبى يأبى شاذ [ولو ثبت أنّ الألف من حروف الحلق] لأنّها ليست هى اللام بل منقلبة عنها فكونها من حروف الحلق لايفيد رفع الشذوذ [و] هو المشار اليه بقوله لأنّا نقول آه] أقول يمكن أن يكون أشار الى المنع الأوّل بقوله سلّمنا أنّها أى لامه من حروف الحلق ويحتمل أنّه أراد أنّها أى الألف إشارة إلى منع أنّ الألف من حروف الحلق كما هو أحد القولين فيها ابن القاسم

[قوله وتوقّفها عليه] أى على وجود الفتح فوجود الكلّ منهما حينئذ موقوف على وجود الآخر ولا محال لدفع الدور بتعدّد جهتى التوقّف إذ جهة التوقّف فى الطرفين جهة واحدة أعنى الوجود سعد الله [قوله فلهذا] أى ولأجل أنّ الألف لايكون سبباً لفتح العين فى يفعل للزوم الدور على تقدير السببيّة

[قوله إذ هى] لأنّه قيل لم لم يعدّ الألف منها مع أنّه حرف حلق يمكن أن يكون سبباً لفتح العين بأن لايكون منقلبة عن الياء والواو حتّى يلزمه الدور فأجاب بقوله إذ هى

هيهنا الإمنقلبة من الواو أو الياء وغرضه بيان حروف يفتح العين لأجلها وأما قلى يقلى بالفتح فلغة بني

عامر والفصيح الكسر في المضارع وأما بقى يبقى فلغة طي والأصل كسر العين في الماضي فقلبوها فتحة واللام ألفا

تخفيفاً وهذا قياس مطرد عندهم وأما ركن يركن فمن تداخل اللغتين

[تفتح العين لأجلها] إن قلت هذه العبارة تقتضي أن حرف الحلق علة للفتح وقوله فيما مر إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط يقتضي أنه شرط قلت سبقت إشارة إلى ما في عبارته السابقة من المواخذة فهذه هي الجارية على الصواب [والفصيح الكسر] أي اللفظ المكسور العين إذ الفصاحة وصف للمفرد أو الكلام أو المتكلم [والأصل كسر العين] إن قلت لم قال الأصل ولم يقل الفصيح كما في الذي قبله قلت لأن الفتح في قلى فتح في مضارع فعل مفتوح العين أصلاً واستعماله بدون الشرط فالكسر فيه هو الفصيح الموافق للقياس والاستعمال الشائع والفتح في يبقى فتح في مضارع فعل مكسور العين أصلاً واستعمالاً بدون الشرط في الأصل فلا شذوذ في المضارع وهو ظاهر ولا في الماضي لأنه يجب الأصل وهو ظاهر ولا يجب التحويل لأنه تحويل عن الأصل عندهم لعلته هي التخفيف [فقلبوها] أي كسر العين [وهذا] أي قلب كسر العين فتحة واللام ألفا [قياس] يصح أن يكون بمعنى قياسي أي وهذا ينبث فيما لم يسمع فيه بالقياس على ما سمع فيه وأن يكون بمعنى القاعدة وسميت قياساً لأنها كبرى القياس المؤلف من مقدمتين فهي أعظم جزئيه من تسمية الجزء الأعظم باسم الكل كما يقال بقي مثلاً عينه مكسورة ولامه ياء وكل عين مكسورة ولام هي ياء يقلب كسره فتحة واللام ألفا فبقي يقلب كسر عينه فتحة ولامه ألفا [وأما ركن يركن] أي وأما فتحهما إذ تداخل اللغتين لا يصدق إلا على فتحهما لا على أحدهما [فمن تداخل اللغتين] أي دخول كل من اللغتين على الأخرى بدخول ماضي أحدهما على مضارع الأخرى والعكس فاشتركتا في الدخول فصح التعبير بالتداخل

[قلت لأن الفتح في يقلى] لأن حاصل الجواب أنه ليس في الثاني إلا الكسر غاية الأمر أنه فتح للتخفيف فلا في اللغة بخلاف الأول فإن الفعل مفتوح أصالة فقد وجدت المخالفة فبين أن الفصيح الكسر ابن القاسم [كما يقال بقي مثلاً عينه] مبتدأ وعينه مبتدأ ثان ابن القاسم

[قوله وغرضه] لأنه قيل فليكن كذلك ومتى ذلك يجب على المصنف أن يعد الألف منها إذ هي في صدد حروف الحلق والألف منها فأجاب بقوله وغرضه سعد الله [قوله فلغة بني عامر] أي لغة قبيلة مخصوصة وليست بلغة الجمهور ومع ذلك غير فصيح فلا يرد نقضاً على قاعدة الاشتراط ووجههم في ذلك أنه لو قيل قلى أو يقلى بالكسر يلزمه توالي الكسرات سعد الله

[قوله فقلبوها فتحة] أي قلب الكسرة فتحة واللام ألفا إن كان واواً أو ياء في الماضي أو المضارع قياس عند بني عامر وقلب الكسرة فتحة واللام ألفا في الماضي قياس عند طي سعد الله

وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى فَعِلَ مَكْسُورِ الْعَيْنِ فَمُضَارِعُهُ عَلَى يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ نَحْوُ عَلِمَ يَعْلَمُ إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ حَسِبَ يَحْسِبُ وَأَخَوَاتِهِ

أعنى أنّه جاء من باب نَصَرَ يَنْصُرُ وعَلِمَ يَعْلَمُ فأخذ الماضى من الأوّل والمضارع من الثانى [وإن كان ما

ضيه على] وزن [فَعِلَ مكسور العين فمضارعه يَفْعَلُ بفتح العين نحو عَلِمَ يَعْلَمُ إلّا ما شذّ من نحو حَسِبَ يَحْسِبُ

وأخواته] فإنّها جاءت بكسر العين فيهما وقلّ ذلك فى الصحيح نحو حَسِبَ يَحْسِبُ ونَعِمَ يَنْعِمُ وكثر فى المعتلّ نحو

وَرِثَ يَرِثُ ووَرِعَ يَرِعُ ووَرِمَ يَرِمُ ووَمِقَ يَمِقُ ويَئِسَ يَيْئِسُ ووَسِعَ يَسَعُ وأخواتها وأمّا فَضِلَ يَفْضُلُ

[أعنى أنّه] أى المذكور الذى هو ركن يركن لا بتقييد الفتح فيهما أو به وقوله [جاء] يعنى أيضا من الأوّل أى من الجانى
الأوّل فإنّها جاءت بكسر العين فيهما وجوبا فى البعض وهو ثمانية ومق ووثق وولى وورث وورم وورع و
ورى المخ إذا اكتنز من السمن وجوازا فى البعض وهو تسعة ونعم وبئس من البؤس ويئس من اليأس ويبس من
اليبس ووغر ووحر بالمهملة إذا التهب غضبا وولِه ووهِل اشتدّ فزعه فيجوز فى مضارعها كسر عينه وفتحها
ويئس ووزع بالشيء أى أولع به ووبِعم الذى منه وعِم صباحا ومِتّ بكسر الميم منقولا إليها من الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين وإنّما مثّل بالمسند إلى التاء لظهور الكسر فيه دون غيره

[وجوبا فى البعض] قال الجاربردى وإن كان الماضى مكسور العين فالمضارع مفتوح العين نحو علم يعلم تحقيقا للمخالفة عينهما أو مكسورها
بشرط أن يكون معتلّ الفاء ليسقط الفاء فى المضارع لما سيأتى فتحصل الخفّة نحو ومق يمق وما جاء منه على يفعل بالكسر مع صحّة الفاء قليل
نحو نعم ينعم وأخواته مع أنّه يجوز فيه الوجهان ولم يجوّز والضمّ للاستثقال انتهى وفى حاشية ما نصّه وقول الشارح مع أنّه يجوز
فيه الوجهان قد يتوهّم منه اختصاص جواز هما بالمذكورات وما هو كذلك والتفصيل أنّ القياس فى مضارع فعل بالكسر أن يكون
على يفعل بالفتح ولا يحصر صيغه وقد خرج عن ذلك أفعال جاء مضارعها بالكسر وحده وهى ثمانية وأفعال جاء مضارعها بالفتح والكسر
وهى تسعة والأولى ومق وعد الثمانية التى عدّها شيخنا المحشى ثمّ قال والثانية حسب وعد التسعة التى عدّها شيخنا ثمّ قال ذلك
ابن مالك وغيره ولم يذكر فى القسم الأوّل وعم يعم لذكره عم صباحا فيما لا يتصرّف وليس كما ذكر بل متصرّف وفيه بعينه الطالب لو لاده إن
فعل فإنّه ياء لم يجئ فى عين مضارعها إلّا الفتح نحو يئس ييئس ويقط ييقط بالفتح لا غير وإن كان واوا ففيه ما لزم الفتح فى عين مضارعه
على الأصل نحو وجل يوجل ومنه ما لزم الكسر للتخفيف نحو ولى يلى ومنه ما جاء بالوجهين نحو وغر يغر ويوغر انتهى وفى أوّله نظر لا يخفى
على ما تقدّم انتهى ما فى حاشية ووجه هذا النظر أنّه أوجب فتح العين فى يئس ييئس مع أنّه تقدّم فيه جواز الوجهين وهو ثمانية أنظر
لامية الأفعال وشرحها فيها بعض شرح وضبط لهذه الأفعال وورى المخ قال الشيخ الإمام بدر الدين ابن مالك فى شرح اللامية وقيد هذا الفعل بإسناده
إلى المخ احترازا من ورى الزند بالكسر فإنّ كسر العين فى مضارعه ليس على الشذوذ بل على تداخل اللغتين والإستغناء بمضارع من قال ورى الزند بالفتح عن
مضارع من قال ورى بالكسر فلذلك لم يورد مع ما شذّ الكسر فى عين مضارعه بخلاف ورى المخ لأنّه لم يسمع فى ماضيه إلّا كسر العين انتهى وهو تسعة حكى الجوهرى
وبق يبق ويوبق وبقا هلك وحكى فى شرح الكافية الشافية وزع بالشيء يزع ويوزع إذا أولع به وحكى سيبويه ورع يرع ويورع فهى إذا اثنا عشر وعلى ما زاده المحشى
من وعم يكون ثلثة عشر ابن التمام

وَإِن كَانَ مَاضِيه عَلَى فَعُلَ مَضْمُومِ العَيْنِ فَمُضَارِعُه عَلَى يَفْعُلُ بِضَمِّ العَيْنِ نَحْوَ حَسُنَ يَحْسُنُ

وَنَعِمَ يَنْعُمُ وَمِيتَ يَمُوتُ بِكَسْرِ العَيْنِ فِي المَاضِي وَضَمِّهَا فِي المُضَارِعِ فَمِن تَدَاخُلِ اللُّغَتَيْنِ لِأَنَّهَا جَاءَتْ مِن بَابِ عَلِمَ يَعْلَمُ

وَنَصَرَ يَنْصُرُ فَأُخِذَ المَاضِي مِنَ الأَوَّلِ وَالمُضَارِعُ مِنَ الثَّانِي [وَإِن كَانَ مَاضِيه عَلَى] وَزْنِ [فَعُلَ مَضْمُومِ العَيْنِ فَمُضَارِعُه

عَلَى] وَزْنِ [يَفْعُلُ بِضَمِّ العَيْنِ نَحْوَ حَسُنَ يَحْسُنُ] وَأَخَوَاتِه نَحْوَ كَرُمَ يَكْرُمُ لِأَنَّ هَذَا البَابَ مَوْضُوعٌ لِلصِّفَاتِ اللَّازِمَةِ فَاُ

خْتِيرَ لِلْمَاضِي وَالمُضَارِعِ حَرَكَةٌ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِانْضِمَامِ الشَّفَتَيْنِ رِعَايَةً لِلتَّنَاسُبِ بَيْنَ الأَلْفَاظِ وَمَعَانِيهَا وَيَكُونُ

غَيْرُه [لِأَنَّ هَذَا البَابَ] وَهُوَ فَعُلَ يَفْعُلُ بِضَمِّ العَيْنِ [مَوْضُوعٌ لِلصِّفَاتِ] جَمْعُ الصِّفَةِ أَيِ المَعْنَى القَائِمِ بِالذَّاتِ [اللَّازِمَةِ] لِلذَّاتِ المَوْصُوفَةِ أَيِ الدَّائِمَةِ القَائِمِ بِهَا العَلَاقَةُ تَقْتَضِيهَا [فَاخْتِيرَ لِلْمَاضِي وَالمُضَارِعِ] إِنْ قُلْتَ كَوْنُ الصِّفَةِ لَازِمَةً يُنَافِيه الدَّلَالَةُ عَلَيْهَا بِالفِعْلِ الدَّالِّ عَلَى تَجَدُّدِ مَعْنَاه أَيْ حُصُولِه شَيْئًا فَشَيْئًا وَحُدُوثِه أَيْ وُجُودِه بَعْدَ العَدَمِ وَمِن ثَمَّه قِيلَ الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ دَالَّةٌ عَلَى الدَّوَامِ المُقَابِلِ لِلْحُدُوثِ وَالثَّبَاتِ المُقَابِلِ لِلتَّجَدُّدِ قُلْتُ أَمَّا التَّجَدُّدُ فَلَا يُنَافِي اللُّزُومَ أَيِ الدَّوَامَ إِذِ الدَّوَامُ صَادِقٌ بِتَعَاقُبِ الأَمْثِلَةِ وَأَمَّا الحُدُوثُ أَيْ حُدُوثُ اللَّازِمِ لِلْمَلْزُومِ فَإِنَّمَا يُنَافِي اللُّزُومَ المُطْلَقَ أَيْ وُجُودَ اللَّازِمِ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ المَلْزُومِ لَا مُطْلَقَ اللُّزُومِ الصَّادِقِ بِاللُّزُومِ بَعْدَ الوُجُودِ وَهُوَ المُرَادُ هُنَا وَبِاللُّزُومِ الوُجُودِ وَهُوَ الأَوَّلُ [إِلَّا بِانْضِمَامِ الشَّفَتَيْنِ] وَفِي انْضِمَامِهِمَا تَلَازُمُهُمَا حَالَ النُّطْقِ بِه وَصِحَّةُ اتِّصَافِ العَيْنِ بِالضَّمِّ وَبِه حَصَلَتِ المُنَاسَبَةُ [بَيْنَ الأَلْفَاظِ وَمَعَانِيهَا وَيَكُونُ] أَيْ وَزْنُ فَعُلَ [الأَفْعَالُ] جَمْعُ فِعْلٍ بِالمَعْنَى النَّحْوِيِّ أَيِ الأَفْعَالُ الدَّالَّةُ عَلَى [الطَّبَائِعِ] جَمْعُ طَبِيعَةٍ قَالَ فِي المُطَوَّلِ فِي الغَرَائِزِ جَمْعُ غَرِيزَةٍ وَهِيَ الطَّبِيعَةُ وَفُسِّرَتْ بِأَنَّهَا مَلَكَةٌ تَصْدُرُ عَنْهَا صِفَاتٌ ذَاتِيَّةٌ وَيَقْرُبُ مِنْهَا الخُلُقُ وَهُوَ مَلَكَةٌ تَصْدُرُ عَنْهَا الأَفْعَالُ بِسُهُولَةٍ مِن غَيْرِ رَوِيَّةٍ إِلَّا أَنَّ لَا

[صِفَاتٌ ذَاتِيَّةٌ] قَالَ السَّيِّدُ فِي حَاشِيَةِ المُطَوَّلِ قَوْلُه ذَاتِيَّةٌ أَيْ أَوَّلِيَّةٌ بِلَا وَاسِطَةٍ كَالإِعْطَاءِ لِلْكَرَمِ وَالمَنْعِ لِلْبُخْلِ وَالكَرِّ لِلشَّجَاعَةِ وَالفَرِّ لِلْجُبْنِ وَيَتْبَعُهَا أَفْعَالٌ أُخَرُ كَدَفْعِ الجُوعِ لِلْإِعْطَاءِ وَالهَلَاكِ لِلْمَنْعِ وَدَفْعِ العَدُوِّ لِلْكَرِّ وَإِتْلَافِ النَّفْسِ لِلْفَرِّ فَقَوْلُه ذَاتِيَّةٌ احْتِرَازٌ عَن مِثْلِهَا وَالظَّاهِرُ أَنَّ الغَرِيزَةَ هِيَ الطَّبِيعَةُ الَّتِي غُرِزَتِ النَّفْسُ عَلَيْهَا أَيْ خُلِقَتْ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا خُلِقَتْ فِيهَا سَوَاءٌ صَدَرَتْ مِنْهَا أَفْعَالٌ ذَاتِيَّةٌ أَوْ لَا وَكَذَا الطَّبِيعَةُ لُغَةً هِيَ السَّجِيَّةُ الَّتِي طُبِعَ عَلَيْهَا الإِنْسَانُ أَيْ خُلِقَ عَلَيْهَا الإِنْسَانُ مُطْلَقًا نَعَمْ فِي الاصْطِلَاحِ يُطْلَقُ الطَّبِيعَةُ وَالطِّبَاعُ عَلَى الصُّوَرِ النَّوْعِيَّةِ لَكِنَّ الطِّبَاعَ أَعَمُّ لِأَنَّه يُطْلَقُ عَلَى المَبْدَأِ الأَوَّلِ لِلصِّفَةِ الذَّاتِيَّةِ سَوَاءٌ كَانَتْ نَهْجٍ وَاحِدٍ وَبِإِرَادَةٍ أَوْ لَا وَقَدْ تَخُصُّ بِالمَبْدَأِ الأَوَّلِ لِحَرَكَةِ مَا هُوَ فِيه وَسُكُونِه بِالذَّاتِ عَلَى نَهْجٍ وَاحِدٍ مِن غَيْرِ إِرَادَةٍ فَالأَوَّلُ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ الأَجْسَامِ حَتَّى الفَلَكَ دُونَ الثَّانِي وَتَمَامُ الكَلَامِ يُطْلَبُ مِن حَاشِيَتِنَا عَلَى شَرْحِ المَطَالِعِ لِلْأَصْفَهَانِيِّ مِن غَيْرِ رَوِيَّةٍ أَيْ تَأَمُّلٍ كَصُدُورِ الإِعْطَاءِ مِنَ الكَرِيمِ بِخِلَافِ البَخِيلِ وَقَالَ الجَارَبَرْدِيُّ وَفَعُلَ لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ الصَّادِرَةِ عَنِ الطَّبِيعَةِ وَهِيَ القُوَّةُ المَوْجُودَةُ فِي الشَّيْءِ الَّتِي لَا شُعُورَ لَهَا بِمَا يَصْدُرُ عَنْهَا وَيَكُونُ الصَّادِرُ مِنْهَا أَثَرًا وَاحِدًا وَاقِعًا عَلَى نَهْجٍ وَاحِدٍ كَحَسُنَ وَقَبُحَ وَلَيْسَ المُرَادُ بِالحُسْنِ مَا يُمْكِنُ اكْتِسَابُه بِالزِّينَةِ مِن صَفَاءِ اللَّوْنِ وَبَيَاضِ المَلْبَسِ وَنَحْوِ ذَلِكَ بَلِ المُرَادُ بِالحُسْنِ كَوْنُ الأَعْضَاءِ مُتَنَاسِبَةً عَلَى مَا يَنْبَغِي أَن يَكُونَ وَبِالقُبْحِ خِلَافُ ذَلِكَ فَهُوَ مُقْتَضَى الطَّبِيعَةِ إِذْ لَا يَخْتَلِفُ ذَلِكَ وَلِأَنَّه بِقَوْلِه وَنَحْوِهِمَا الصِّغَرُ وَالكِبَرُ وَالمُرَادُ بِهِمَا لَيْسَ عِظَمَ الهَيْكَلِ وَقِصَرَه إِذِ الصَّغِيرُ قَدْ يَكُونُ أَعْظَمَ هَيْكَلًا مِنَ الكَبِيرِ بَلِ المُرَادُ التَّغَايُرُ الظَّاهِرُ الَّذِي يَعْرِضُ لِلشَّيْءِ صَادِرًا عَنِ الطَّبِيعَةِ بِالنَّمَاءِ وَالوُقُوفِ وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْهُمَا مِنَ الأَفْعَالِ الطَّبِيعِيَّةِ بَلْ نَحْوِهِمَا لِاخْتِلَافِهِمَا بِاخْتِلَافِ الأَحْوَالِ وَالأَوْقَاتِ انْتَهَى وَفِي بَعْضِ الحَوَاشِي قَوْلُه الصَّادِرَةُ عَنِ الطَّبِيعَةِ هِيَ السَّجِيَّةُ جُبِلَ عَلَيْهَا الإِنْسَانُ كَالطَّبْعِ وَالطَّبَائِعِ

وأما الرباعي المجرد فهو فعلل كدحرج دحرجة ودحراجا

من أفعال الطبائع كالحسن والكرم والقبح ونحوها ولا يكون إلا لازما نحو رحبتك الدار والأصل رحبت

بك الدار فحذف الباء اختصارا لكثرة الاستعمال [وأما الرباعي المجرد فهو فعلل] بفتح الفاء واللامين وسكون العين

[كدحرج] فلان الشيء أي دوره [دحرجة ودحراجا] لأن فعل الماضي لا يكون أوله وآخره إلا مفتوحين

أن للاعتبار مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثله الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها انتهى وقد فسر الملكة

أيضا بأنها الهيئة الراسخة في النفس فقوله هنا [كالحسن] تمثيل للطبائع لا لأفعالها والمراد به الحسن النفسي الصادر

عنه الحسن الصوري وهو الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون وقوله [ونحوها] الضمير للطبائع لإدخال الملكات الخلقية

كنقه وما أجرى مجراها وما ذكره هنا كقول الرادي ولا يرد فعل الآمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم ولؤم

أو لمطبوع كنقه وخطب أو شبهه نحو جنب شبه بنجس [ولا يكون إلا لازما] هذا يخالف قول الرادي ولا يتعدى إلا

بتضمن رحبتكم الدار ونحو قول علي إن بشرا قد طلع اليمن أي وسعتكم وبلغ ولا بتحويل نحو سدته والأصل سودته بفتح

العين حول إلى فعل بضمها للإعلام بأن العين واو ونقلت الضمة إلى الفاء عند حذف العين [وأما الرباعي المجرد] هذا هو القسم

الخامس السادس من الأقسام الثمانية المتقدمة قدمهما هنا على مزيد الثلاثي لتجردهما [فهو فعلل] مقتضاه انحصار الرباعي

المجرد في فعلل ولا يصح لأنه ينتقض بفعلل المبني للمفعول وفعلل أمرا كدحرج لأن كلا منهما مجرد إذ يصدق عليه حد

المجرد المتقدم مع أن الأول أصل بنفسه عند سيبويه والثاني أصل أيضا بنفسه مأخوذ من المصدر لا الماضي عند

البصريين وقد يقال مراده بالمجرد المنحصر هو الأصلي فقط والأول فرع عن المبني للفاعل عند أكثر البصريين والثاني مقتطع من

المضارع عند الكوفيين ولو قال أما الرباعي المجرد فالموجود من ماضيه فعلل لكان أحسن [كدحرج] دخول الكاف سوغه إما إرادة

اللفظ فهو اسم وإما إقامة المقول مقام القول المحذوف [دحرجة ودحراجا] لا دخل لهما في المثال فذكرهما للإفادة أن فعلل

والطبائع وفسرت أيضا بأنها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية وبما قاله الشـ وكأنه احترز بقوله التي لا شعور لها بما تصدر عنها عن القوى الشاعرة كالحواس الظا

هرة والباطنة وبما بعده عما يذكره من الصغر والكبر ونحوهما والنهج بالسكون الطريق الواضح كالمنهج والمنهاج قوله وكأنه أراد بقوله ونحوها الصغر والكبر مثل الشـرح

في شرحه على أن الأمثلة الأربعة لأفعال الطبائع وعليه فالمراد بنحوها الملكات الحاصلة بالاكتساب كفقه وشعر وكصغر وكبر من الحقارة والشرف

قوله بالنماء هو بالمد انتهى الآن للإعتبار مدخلا آه هذا هو الفارق بين الغريزة وبين الخلق وأما الكون ملكة تصدر عنها صفات الذاتية فمستويان فيه

والفرق بالإعتبار كذا علق عن شيخنا المحشى من تدريسه المطول فالمراد بالأفعال في الخلق الصفات الذاتية أي الأولية ابن القاسم

[والمراد به الحسن النفسي] كان وجه ذلك أن الحسن الصوري ليس طبيعة الخلقية بضمتين نسبة الى الخلق بضمتين المذكورة فيما سبق عن المطول وما أجرى

مجريها نحو أن يريد به نحو الصغر والكبر الذي ذكره أو شبهه كذا في التسهيل قال الدماميني في شرحه قال الشـ يعني المرادي نحو جنب جنابة شبه بالمطبوع الذي لا يتجدد

نحو نجس قلت قول المصنف أو لمطبوع عليه معناه أو شبيه بمطبوع عليه فقوله بعد ذلك أو شبيه بأحدهما عجب وكان هذا عند الشـ من قبيل الصحيح الواضح فلم يعلم

وهو معترض كما ترى وسيجيء من موضع مثل هذا انتهى ابن القاسم [هذا هو الخامس والسادس] لأن الرباعي المذكور يشمل السالم وغير السالم فهو قسمان والمراد الخامس

والسادس باعتبار الترتيب الذي ذكر المحشى في تقرير قول الشـ السابق أول البحث فصارت الأقسام ثمانية فانظره لا باعتبار الواقع في كلام المصنف والا فهي بهذا الاعتبار

ثالث ورابع لكان أحسن كان وجه الأحسنية أن قوله فهو فعلل يوهم أنه تفسير باعتبار المفهوم مع أن فعلل ليس مفهومه ما كان على أربعة خالية من الزوائد وانما

هو فرده المفهوم وأن في ذلك تنصيصا على أن ذلك الفرد الموجود من الماضي لا مطلقا فليتأمل ابن القاسم [مقام القول المحذوف] فيه أن القول المحذوف

إن كان بمعنى المصدر لم يصح التمثيل أو بمعنى المقول كان دحرج بيانا له مرادا به اللفظ فيصير هو مستدركا فتأمل ابن القاسم مفهوما بل ج

الموجود تنوب

ولا يمكن سكون اللام الأولى لالتقاء الساكنين في نحو دحرجت ودحرجن فحركوها بالفتحة لخفتها

وسكنوا العين لأنه ليس في الكلام أربع حركات متوالية في كلمة واحدة ويلحق به نحو جورب وجلبب

وبيطر وبيقر وهرول وشريف

فعلل مصدره على فعللة وفعلالا والأول قياسي والثاني سماعي [لأن الفعل الماضي] شروع في الإستدلال على انحصار الرباعي المجرد في فعلل وهو استدلال غير تام لما علمت أن الرباعي المجرد صادق على الأمر والمبني للمفعول على المرجح ومراده بالماضي المجرد فقط لا مطلقا وإلا انتقض بنحو انطلق [لا يكون أوله وآخره إلا مفتوحين] أما نحو نعم وشهد فتقدم جوابه و نحو ضربوا وضربنا فسيأتي استثناءه [فلا يمكن سكون اللام الأولى] وفي تفريعه بالفاء على وجوب الفتح لطرفين نظر إذ تفريعه إنما هو على وجوب سكون الآخر عند اتصال الضمير المتقدم ذكره وتعبيره في سكون اللام الأولى بعدم الإمكان يقتضي عدم إمكان اللازم وهو التقاء الساكنين وهو أحد القولين فيه وثانيهما إمكانه لكنه مرفوض لثقله [فحركوها] أي للعلة المذكورة وقوله [لخفتها] علة الفتح بخصوصه وتأنيث الضمير بتأويل الفتح بالفتحة [لأنه] الضمير للشأن وتأنيثه ليكون ضمير للقصة أجرى على القاعدة من أن الجملة بعده إذا اشتمل على مؤنث غير فضلة فالمختار هو التأنيث كقوله عز وتعالى فإنها لا تعمى الأبصار [ليس في الكلام] هذه العلة إنما تحققت بعد سكون العين إذ لو حركت لانتفت والمطلوب إنما هو العلة الحاملة للواضع على السكون إلا أن يقال أنها علة غائية وهي معلولة ذهنا كما مر [ويلحق به] أي بالرباعي المجرد نحو جورب زيد عمرا أي ألبسه الجورب وهو معرب فإن قلت الإلحاق فرع عن زيادة الواو فيه والعلم بها فرع عن الإشتقاق الذي هو خاص بالعربية قلت لما استعملته العرب على سنن لغتهم أعطيته حكم نظيره من جوهر وكوثر ونحوهما مما زيدت فيه الواو فكأنه من الجرب [وبيطر] من البطر بالسكون وهو الشق قال في الصحاح وبطرت الشيء أبطره بطرا أشققته ومنه سمي البيطار انتهى ويقول بالراء ثم الهاء وآخره قاف في الصحاح هو الرجل بيقر هولك كأنه يموج في مشيته انتهى فهو لك متعد إلى واحد وفي نسخ [وهرول] من الهرولة وما أدري ما وجه زيادة الواو فيه وإن صرح بها بعضهم إلا أنه قيل دل الإشتقاق في جهور ونحوه على زيادتها فحمل ما لم يدل فيه عليه فلذا قالوا إذا صاحبت ثلثة أصول فصاعدا غير مصدرة كانت زائدة [وشريف] زيد الزرع قطع شريانه وهو ورقه إذا كثر وطال حتى يخاف فساده فهو من الشرف وهو العلو فالياء زائدة

[في تفريعه بالفاء نظر] هذا بناء على أن قوله ولا يمكن بالفاء ولعله في بعض النسخ ويحتمل أنه محرف عن الواو والواو الذي رأيناه في النسخ الصحيحة ولا يمكن بالواو لا بالفاء بعني شيء آخر وهو أن قول الشارح لالتقاء الساكنين في نحو دحرجت ودحرجنا وقيل لا حاجة لتقييده فيه بنحو دحرجت ودحرجنا لأن التقاء الساكنين يحصل باعتبار العين لسكونها ويجاب بأن العين محتملة للحركة ولم يثبت سكونها بعد بل إنما يثبت سكونها بعد اعتبار تحريك اللام الأولى حتى يأتي ملاحظة لزوم أربعة حركات في كلمة واحدة فهكذا لم يعتبر سكونها في إعتبار التقاء الساكنين فليتأمل ابن القاسم [وتأنيث الضمير بتأويل الفتح بالفتحة] رأينا في نسخة صحيحة بالفتحة بالتاء فلا تأويل وتأنيثه مبتدأ أجرى خبره ابن القاسم [فهو لك متعد إلى واحد] كان وجه هذا التفريع أن كلام الصحاح أفاد أن تهرك لازم وتهرك مطاوع لهرك وقاعدة المطاوع بالكسر أن ينقص عن المطاوع بالفتح برتبة فإن طاوع المتعدي لإثنين تعدى لواحد أو الواحد صار لازما فإذا كان تهرك لازما كان هرك متعديا للواحد ابن القاسم

وأمّا الثلاثيّ المزيد فيه فهو على ثلاثة أقسام

وَدليلُ الإلحاقِ إتّحادُ المصدرين [وأمّا الثلاثيُّ المزيد فيه فهو على ثلاثةِ أقسامٍ] لأنّ الزائدَ فيه إمّا حرفٌ واحدٌ أو إثنانِ أو ثلاثةٌ لئلّا يلزمَ مزيّةُ الفرعِ على الأصلِ واعلم أنّ الحروفَ الّتى تُزادُ لا يكونُ إلّا من حروفِ سَألْتُمُونيها إلّا في الإلحاقِ والتّضعيفِ

[ودليل الإلحاق إتّحاد المصدرين] إن قلت الإلحاق هو جعل المصدرين على زنة واحدة فكيف إتّحاد المصدرين دليل الإلحاق الّذى هو عينه والدليل تغاير المدلول قلت الإلحاق كما مرّ جعل كلمة من باب إلى غير بابه الأصلى واتّحاد المصدرين مغاير له لازم واللازم يصحّ أن يكون دليلا على الملزوم واعلم أنه لا بدّ في صحّة إسناد الإتّحاد إلى المصدرين الّذى هو مثنّى من تقدير محذوف هو تمييز أو مضاف وهو في الحقيقة موصوف الإتّحاد والأصل اتّحاد المصدرين زنة أو اتّحاد زنة المصدرين [فهو على ثلاثة أقسام] لو أسقط على لكان أخصر وأظهر [لأنّ الزائد فيه] مشتق من زاد اللازم [لئلّا] تعليل لمحذوف أى ولا يزاد أكثر لئلّا [يلزم مزيّة] أى فضيلة والمراد كثرة [الفرع] وهى الحروف المزيدة [على الأصل] وهى الحروف الأصلية [إلّا من حروف سألتمونيها إلّا في الإلحاق والتّضعيف] إعلم أنّ أصل هذا التركيب لا يكون في حالة من الأحوال من شيئ من الحروف إلّا من حروف سألتمونيها إلّا في الإلحاق والتّضعيف فالإستثناء الأوّل من الخبر المقدّر وهو من ومجرورها والإستثناء بهذا الطريق مفيد لقصر الموصوف على صفته الّذى هو في قوّة حكمين ثابتين للحروف المزيدة أحدهما إيجاب وهو اثبات كونها من الحروف المذكورة والآخر سلب وهو نفي كونها من غيرها فكأنّه قيل الحروف المزيدة في كلّ حالة تكون من حروف سألتمونيها ولا تكون في حالة من غيرها والإستثناء الثاني من في ومجرورها باعتبار الحكم السلبي المقدّم فكأنّه قيل الحروف المزيدة لا تكون في حالة من الأحوال من غير حروف سألتمونيها إلّا في الإلحاق والتّضعيف وقس على هذا نحوه مثل قوله تعالى وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ

[ودليل الإلحاق إتّحاد المصدرين] عبارة الجاربردى وإنّما حكموا بأنّ شملل ملحق بدحرج دون أخرج وأخواته لأنّ شرط الإلحاق توافق المصدرين وقد قالوا شملل شمللة كما قالوا دحرج دحرجة ولم يجئ مصدر أخرج وأخواته على ذلك فإن قلت قد قالوا أخرج إخراجا كما قالوا دحرج دحراجا قلت أجيب عنه بوجهين الأوّل أنّ الإعتبار إنّما هو بدحرجة لإطّرادها وعمومها في جميع صور فعلل وأمّا الفعلال فلا اعتداد به وإنّما هو دخيل فيه غير مطّرد وتجيئه في بعض الصور فإنّهم لا يقولون قحطبا وعربادا بل قحطبت وعربدت يقال قحطبة أى صرعه ورجل معربد أى يؤذى نديمه في سكره والعربدة سوء الخلق والثاني أنّ الشرط توافق المصادر أجمع انتهى ابن القاسم [إلّا في الإلحاق والتّضعيف] قيل لا بدّ من تقييده بكون الإلحاق بطريق التكرير كجلبب لأنّ الإلحاق لا بطريق التكرير كما في جورب وبيطر وغير ذلك ممّا تقدّم تكون من حروف سألتمونيها وأقول لا حاجة للتقييد لأنّ الإلحاق إذا انقسم إلى ما يكون زيادته غير مقيّدة بحروف سألتمونيها وما يكون مقيّدة يصدق عليه أنّه يزاد فيه أىّ حرف كان وأنّه لا يتقيّد بحروف سألتمونيها والتقييد في بعض أفراده لا ينافي في ذلك الصدق فليتأمّل ابن القاسم [مفيد لقصر الموصوف] أى الحروف المزيدة قوله على صفته هو الكون من حروف سألتمونيها موصول وصلته كان التامة وصدر الصلة ليس ضميرا محذوفا والآتى والظاهر خلافه ابن القاسم [قوله مشتق من زاد اللازم] لأنّه لو كان مشتقا من المتعدّى كان المعنى لأنّ الّذى يزيد شيئا في شيئ إمّا واحد أو اثنان وهو هذا لا تبعيد للمرام إسماعيل بانوى

وتأنيث المبتدأ باعتبار الخبر وهي الحروف المزيدة

الأول ما كان ماضيه على أربعة أحرف كأفعل نحو أكرم يكرم إكراما

فإنه يزاد فيهما أي حرف كان القسم [الأول] من الأقسام الثلاثة [ما كان ماضيه على أربعة أحرف]

وهو ما يكون الزائد فيه حرفا واحدا وهو ثلثة أبواب [كأفعل] بزيادة الهمزة [نحو أكرم يكرم إكراما]

وهو للتعدية غالبا نحو أكرمته ولصيرورة الشيء منسوبا إلى ما اشتق منه الفعل

[فإنه] الضمير للشأن [أي حرف] موصول وصلة [كان] التامة كقطع وجلب ومرمر وصمعج [ما كان ماضيه] كان زائدة للفصل بين المثلين ولو حذف ماضيه لكان أخصر وأظهر [على أربعة أحرف] فيه نظر إذ يخرج منه بهذا أمر الثلاثي المجرد كاقتل واضرب واذهب والمضارع منه كيقتل ويضرب ويذهب مع أنها من القسم الأول قطعا ويدخل فيه مضارع فاعل كيقاتل لأن ماضيه على أربعة أحرف وليس منه [وهو ما كان الزائد] الضمير عائد إلى ما كان وهذا التعريف يشتد أي من الذي قبله لتناوله ما تقدم مع أنه يخرج من الأول وإخراجه ما تقدم مع أنه يدخل فيه [وهو للتعدية] هي إيصال معنى الفعل إلى مفعول بحيث لا يصل إليه الفعل بدون الحرف المتعدي كقولك أذهبت زيدا أي أوصلت الذهاب الذي هو معنى ذهب إلى زيد أي صيرته قد ذهب [غالبا] منصوب إما على أنه صفة لظرف الاستقرار في التعدية أي هو كائن للتعدية زمنا غالبا على سائر الأزمنة أو لمصدر الاستقرار أي كونا غالبا وإما على أنه حال من التعدية بتأويل الإيصال أي لأنها بالتاء فلا يصح أن يكون حالا منه إلا بتأويل الإيصال لعدم الموافقة [نحو أكرمته] إن قلت جعله مثالا للتعدية يقتضي أن المراد به صيرته كريما كامر والمراد به إنما هو أوصلت المعروف قلت لعل كرم المجرد يرد تارة بمعنى الجود النفسي وتعديته أي صيرته كريما أي جوادا وتارة بمعنى تناول المعروف وهذا لم يستعمل وتعديته بمعنى أوصلت المعروف إليه أي صيرته آخذا له وهذا هو الشائع في الاستعمال [إلى ما اشتق منه الفعل] إن قلت قدم أن الذي يشتق منه الفعل هو المصدر واشتقاق أغد وأصبح من الغدوة والصبح وليسا بمصدرين بل الأول اسم داء معروف والثاني اسم وقت هو ابتداء النهار قلت لعل المراد هنا بالاشتقاق هو الأخذ وهو أوسع دائرة من الاشتقاق وتحقيقه نحو قولنا أورق الشجر أو يقال إن الفعل مشتق مما ذكر بواسطة اشتقاق المصدر الذي هو أصله منه أي أخذ منه وهو قريب من الأول

[فيه نظر إذ يخرج] رأيت بخط شيخنا النور الديني من تقرير شيخنا المحشي عند تقسيم كل من الثلاثي والرباعي إلى مجرد ومزيد فيه ما نصه فيضرب مجرد لأن الاعتبار في معرفة المجرد والمزيد فيه بالماضي الواحد الغائب المذكر ويقال المجرد ما لم يوجد الزائد في جميع تصرفاته والمزيد فيه ما وجد في جميعها وما له إلى الأول انتهى والظاهر أنه يحال لما اعترض به شيخنا المحشي هيهنا لأن قضية هذا الاعتراض أن نحو يقتل مزيد وقضية ما ذكر أنه مجرد وإذا اعتبرنا ما ذكر فلم يرد الاعتراض بنحو يقتل ويضرب لأنه مجرد واللازم في المزيد ولا يضر خروجها فليحرر ابن القاسم [وهذا لم يستعمل] وحاصل هذا الكلام أن كون مجرده منحصرا في الجود النفسي وكون مزيده منحصرا في جعل المفعول آخذا للهدية ممنوع لاحتمال مجيء مجرده بمعنى تناول المعروف أيضا ووجود مزيده بمعنى صيرته جوادا إلا أنهما غير مشهورين فلا يلزم انهدام التعريف المذكور حتى لا يصح ذكره مثالا للمتعدي لأن أكرم إن كان بمعنى الجود فأكرم للتعدية أي صيرته كريما أي جوادا وإن كان غير مشهور به وإن كان أكرم بمعنى جعل آخذا فهو للتعدية بمعنى تناول المعروف وإن كان كونه بذلك المعنى غير مشهور إذ لا يلزم من عدم الاشتهار عدم وجوده تدبر عبد الله [وتحقيقه نحو قولنا] لا يقال هذا القول لا يحققه لأنه كالمثال الأول في ذلك لأنه ليس في محل النزاع وذلك القدر كاف في إثبات التحقيق به بخلاف ما ذكر ابن القاسم

نحو أغدّ البعيرُ أي صار ذا غدة ومنه أصبحنا أي دخلنا في الصبح لأنه بمنزلة صرنا ذوي صباح ولوجود الشيء

على صفة نحو أحمدته أي وجدته محموداً وللسلب نحو أعجمت الكتاب أي أزلت عجمته وللزيادة في المعنى نحو شغلته

وأشغلته وللتعريض للأمر نحو أباع الجارية أي عرضها للبيع. واعلم أنه قد ينقل الشيء إلى أفعل فيصير لازما

[ولوجود الشيء] من إضافة المصدر للمفعول إذ المراد بالوجود العلم [على صفة] في الجاربردي أي ولوجود الشيء على صفة ومعناه أن الفاعل وجد المفعول موصوفاً بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل وتلك الصفة في معنى الفاعل ان كان أصل الفعل لازما نحو أبخلته أي وجدته بخيلاً وفي معنى المفعول ان كان متعدياً [نحو أحمدته] أي وجدته محموداً [أي أزلت عجمته] أي لبسه ومنه الحروف المعجم أي الخط المزال عجمته بالنقط [وللزيادة في المعنى] المدلول عليه بأصل الفعل بناء على أن الزيادة في الحروف تتبعها زيادة المعنى غالباً [نحو شغلته وأشغلته] فالإملاء المدلول عليه بشغل دون الإملاء المدلول عليه بأشغل [واعلم] انما عبر بهذه الصيغة إشارة إلى الإهتمام والقاء البال إلى ما يرد بعدها لإحتياجه إلى تنبيه لغموضه ومخالفته للغالب على أفعل من كونها لتعدية القاصر [قد ينقل الشيء] أي الفعل المجرد [فيصير لازما] أي الفعل المنقول إليه نحو أكب أي فاستلقى على وجهه ومنه أفمن يمشي مكبا على وجهه والتصريح بقوله على وجهه زيادة توضيح واظهار شناعة هذه الحالة

[في بعض حواشي الخ قوله ولوجود الشيء على صفة] قال الشريف معناه أن الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من فعل الثلاثي وفيه بيان الأصل الفعل في كلام الشارح وحينئذ فمعنى أبخلت زيدا أن المتكلم وجد زيدا بخيلا ولا شك أن البخيل صفة مشتقة من بخل وهي في معنى الفاعل لأن البخيل هو من قام به البخل ومعنى أحمدته وجدته محمودا وهي في معنى المفعول لأن المحمود من وقوع عليه الحمد انتهى — ابن القائم — [المزال عجمته بالنقط] ظاهره أن جميع الحروف أزيل عجمتها بالنقط وليس كذلك اما ما نقطه فظاهر واما ما لم ينقط فلمقابلته بالمنقوط تسبب في ازالة عجمته فالنقط داخل في إزالة العجمة عما لم ينقط — ابن القائم — [تتبعها زيادة المعنى غالبا] قد يمنع كونه مبنيا على ذلك الجواز وضع الهمزة في هذا الباب لزيادة المعنى وان لم يغلب تبعيته زيادة الحروف زيادة المعنى فتأمل — ابن القائم —

[ولوجود الشيء على صفة] أي وهي صفة المفعول اذا كان الأصل متعديا نحو أحمدته أي وجدته محمودا أو صفة الفاعل اذا كان الأصل لازما نحو أبخلته أي وجدته بخيلا وهو بمعنى الفاعل — سعد الله — [على صفة] ومعناه أن الفاعل يجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من فعله الثلاثي وتلك الصفة قد تكون في معنى الفاعل نحو أبخلته أي وجدته بخيلا وقد تكون في معنى المفعول نحو أحمدته أي وجدته محمودا — حلبي —

[وأشغلته] قال بعضهم شغل وأشغل بمعنى واحد فعلى هذا ينبغي أن يراد بالزيادة عدم إفادة الهمزة معنى زائدا على معنى المجرد ويكون النقل حينئذ الى الأفعال لمجرد التوسع البناء ويمكن أن يراد بالزيادة في المعنى المبالغة بأن يكون أشغل أبلغ من شغل لكن هذا موقوف على النقل اذ اللغة لا تثبت بالقياس — سعد الله — [قد ينقل الشيء الى أفعل] قال صاحب الكشاف وهمزة أفعل لا تكون للمطاوعة ولا يتقن ذلك الا حملة كتاب سيبويه وتمثيلهم بنحو كبه فأكب وعرضه فأعرض غلط فالواقع في الكتاب كبه فانكب وعرضه فانعرض من الإنفعال وانما أكب من باب أغد أي صار ذا كب وهو السقوط على الوجه — سعد الله —

وفَعَّلَ نحو فرَّح يفرِّح تفريحًا

وذلك نحو أكَبَّ وأعْرَضَ يقال كبَّه أي ألقاه على وجهه فأكبَّ وعرضه أي أظهره فأعرض قال الزوزني

ولا ثالث لهما فيما سمعنا [وفعَّل] بتكرير العين [نحو فرَّح يفرِّح تفريحًا] واختلف في أن الزائد

هو الأولى أم الثانية فقيل الأولى لأن الحكم بزيادة الساكن أولى من المتحرك وقيل الثانية لأن

الزيادة بالآخر أولى والوجهان جائزان عند سيبويه

[وعرضه اي اظهره] احتراز عن عرض العود على الاناء والسيف على الرمح أي وضعهما على العرض [ولا ثالث لهما] إن قلت انتفاء غيرهما يقتضي أن يقول أولا وذلك هو أكبَّ وأعرض لا نحو أكبَّ وأعرض قلت القضية المثّل لها منهو مهاكلي متقول على أفراد ذهنية منتشرة والتمثيل يصح بكل منها وان لم توجد منها في الخارج شيئ أو وجد عدد محصور [فيما سمع] إن أراد الزوزني فيما سمعته فبنائه للمفعول فلا اعتراض وان أراد فيما سمعه الناس فالحصر ممنوع فقد قال الزمخشري يجعل أكبَّ مطاوع كبَّه ويقال كببته فأكبَّ من الغرائب والشواذ ونحوه قشعت الريح السحاب فأقشع وما هو كذلك ولا شيئ من بناء أفعل مطاوع ولا تيقن نحو هذا الاجملة كتاب سيبويه وإنما الباب من باب انفض والأم ومعناه دخل في الكب أو صار ذا كب وكذلك قشع السحاب دخل في القشع ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع انتهى وبهذا ظهر أن فيما مشى عليه الشارح نظر لا يخفى [نحو فرَّح تفريحًا] أصله تفرارحا لوجوب اشتمال المصدر على حروف فعله ثم ابدلت الراء الثانية من جنس حركة ما قبلها [هو الأولى] على تقدير همزة الاستفهام [أو الثانية] أو نائبة عن أم المعادلة والأصل أيهما في الزائد المجاب به هذه الجملة الاستفهامية [لأن الحكم بزيادة الساكن] لما فيه من تقليل الزيادة بكونه حرفا فقط [أولى] بالقول [من] الحكم بزيادة [المتحرك] لما فيه من تكثير الزائد بكونه حرفا وحركة فإن قلت القول الأول يحتم الحكم بزيادة الساكن لا أولويته كما قال الشارح قلت أولويته لا أولوية عليه فهو أرجح من مقابله والمصير الى الارجح متعين ولو حذف الحكم والباء كما في مقابله كان أخصر وأوضح [والوجهان] هما زيادة الساكن وزيادة المتحرك لا الحكمان إذ الحكمان جزمه لزائد بعينه ولا معنى لكون الجزمين جائزين عنده إذ المراد بقوله [جائزان] محتملان لتكافي الدليلين فإن قلت قول سيبويه هل من الخلاف المشار اليه بقوله اختلف قلت لا لأن قاعدتهم تضمين الجملة الاستفهامية الواقعة بعد اختلف الأقوال المشار اليها باختلف فلو قصد الإشارة اليه لقال هو الأولى أو الثانية أو هما جائزان

[قوله وما هو كذلك] واو الحال أي والحال أن الأمر ليس كذلك أي أن أكب مطاوع فيما مشى عليه الشارح إن قلت من اين يعلم من الشارح ذلك قلت لعله من قوله بعد سوق الجد فأكب وقوله فأعرض فان العبارة تمثيل هذه العبارة حكاية للمطاوع تأمل (ابن القاسم)
[لوجوب اشتمال المصدر على حروف فعله] فضيته أن نحو كسرته تكسيرا أصله تكسيرًا من تعليل الزيادة من القلة المقابلة للكثرة فهو أرجح حاصله أن الأولوية لا تنافي التعيين ابن القاسم [في حواشي الخ وقوله من الغرائب] الظاهر أنه في محل النصب على الحال وأن مطاوع كب هو المفعول الثاني

الجعل

وَفَاعَلَ نحو قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وَقِتَالًا وَقِيتَالًا

وهو للتكثير غالبًا في الفعل نحو طَوَّفْتُ وَجَوَّلْتُ أو في الفاعل نحو مَوَّتَتِ الإبالُ أو في المفعول نحو غَلَّقْتُ الأَبْوَابَ

أو لنسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو فَسَّقْتُهُ أي نَسَبْتُهُ إلى الفِسْقِ وللتعدية نحو فَرَّحْتُهُ وللسلب نحو جَلَّدْتُ

البعيرَ أي أزلتُ جِلْدَهُ ولغير ذلك نحو قَدَّمَ بمعنى تَقَدَّمَ [وفاعَلَ] بزيادة الألف [نحو قاتَلَ يُقاتِلُ مُقاتَلَةً وقِتالًا وقِيتالًا] و

من قال كَذَّبَ كِذَّابًا قال قاتَلَ قِيتالًا

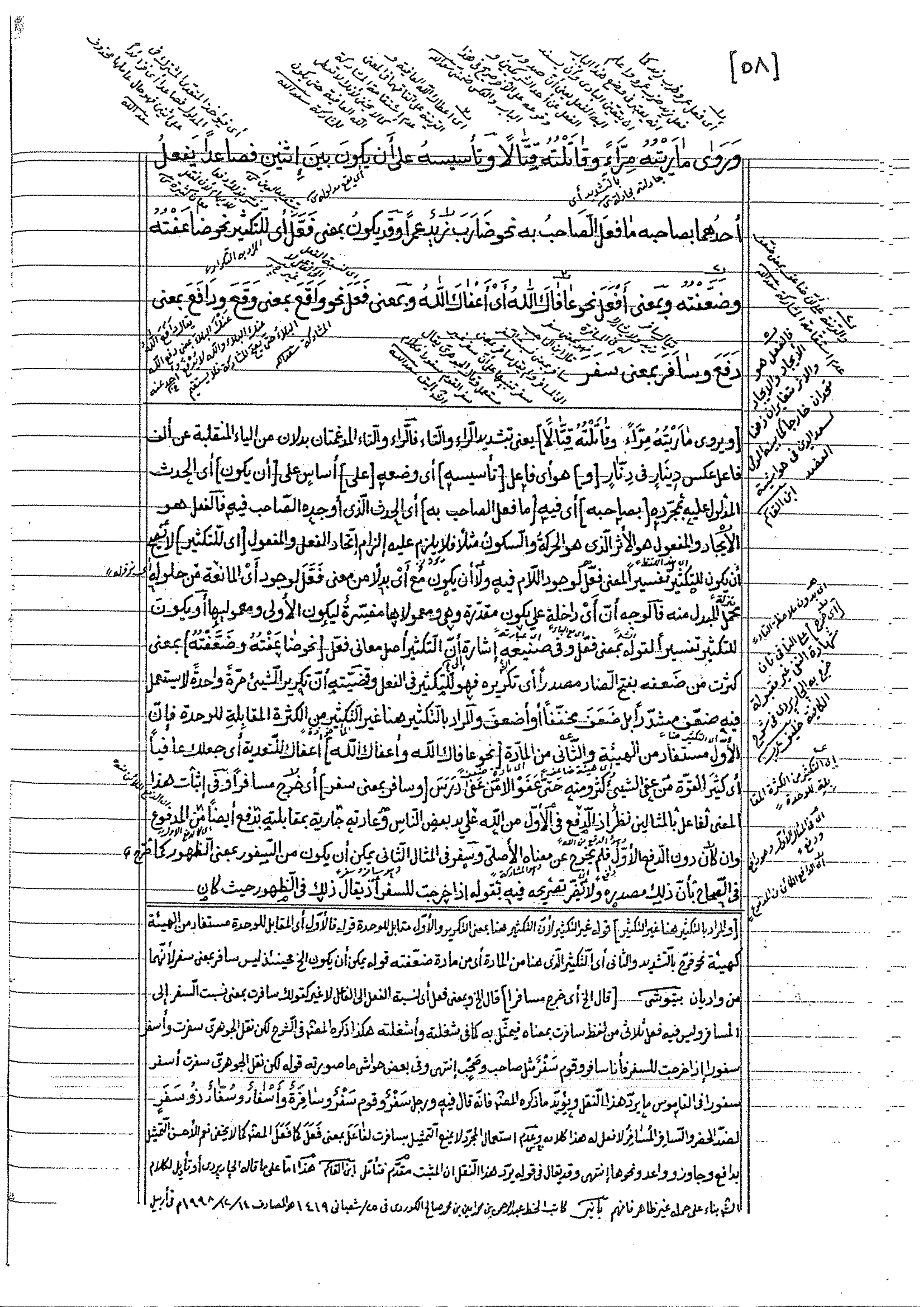
[وهو للتكثير في الفعل] هو إفادة أنّ الفعل كثير في نفسه مع قطع النظر عن كثرة الفاعل وقلته فيتحقق مع إتحاد الفاعل [نحو جوّلت وطوّفت أو في الفاعل] هو إفادة أنّ الفاعل من حيث تعلّق الفعل يكثر في نفسه ويلزمه كثرة الفعل المتعلق [نحو موّتت الإبل أو في المفعول] هو إفادة أنّ المفعول الذي وقع عليه الفعل كثير في نفسه ويلزمه كثرة الفعل الواقع لا كثرة الفاعل [نحو غلّقتُ الأبوابَ] لا يصح بهذا الإعتبار غلّقت الباب وقطّعت الثوب بالتشديد ففي كثرة غلق الباب الواحد وقطع الثوب الواحد يصح غلّقت البابَ وقطّعتُ الثوبَ بالتشديد بالإعتبار الأول كما يدلّ له ما في شرح المفصل [ولنسبة المفعول] يمكن أن يقال في نحو فسّقته أنّه للتعدية أي جعلته فاسقًا والجعل إمّا بالفعل أو القول أو الإعتقاد [ولغير ذلك] كالصيرورة في عجّزت المرأة وثيّبت وللتوجه في كوّف الرجل وشرّق وغرّب [ومن قال كذّب كِذّابًا] أي ومن حافظ على بقاء حروف الفعل على هيئاتها في المصدر فقال كِذّابًا مبدوًّا بكاف محركة ثم بذالين مدغمة أوليهما الأمر في الفعل لا تكذيبًا [قال] في مصدر [قاتَلَ قِيتالًا] بقلب الألف ياءً ضرورة إمتناع النطق بها بعد الكسر لا قِتالًا لكن قال الجاربردي وجاء على فِيعالٍ نحو قاتلته قيتالًا ومن ثم قالوا إنّ قِتالًا فرع قيتالًا من حيث كان جاريًا على الفعل قلبت الألف ياءً لإنكسار ما قبلها وظاهر الشرح أنّ فِعالًا صيغة أصلية

لجعل ومن جعل مطاوعًا ابن جني في الخصائص وابن مالك في التسهيل وقوله وما هو كذلك ردّ لجعل اكتبّ مطاوع كتبّ وقوله إنفضّ هو بالفاء المعجمة يقال نفض القوم أي أهلكت أموالهم ويقال ألأمَ الرجل إذا أتى بما يلام عليه قال الطيبي فهو يفهم أنّ الأمَ في عبارة الكشاف من الأجوف لا من المهموز على أنّه يجوز أن يكون منه أيضا ومعناه حينئذ صنع ما يدّعى به لئيما انتهى ـــ ابن القاسم

[قوله غلّقت الأبواب] أي أغلقت أبوابا كثيرة ولا يتصوّر التكثير هنا في الفاعل لكونه واحدا فهو في المفعول لكثرته وفي الفعل أيضا لأنّ كثرة المفعول يستلزم كثرة الفعل لأنّ لكل باب من الأبواب أغلاقا على انفراده ولا يقال غلّقت الأبواب لباب واحد إلّا أن يراد الاغلاقات الكثيرة فيه سعد الله

[قوله مقاتلة] وإنما ذكر مصادرها ليعلم أن مصدر أفعل لا يكون إلّا على وزن افعال ومصدر فعّل لا يكون إلّا على وزن تفعيل غالبا وإنما قلنا غالبا لأنه يجيء على وزن تفعلة نحو تبصرة وتذكرة وغيرهما ومصدر فاعل لا يكون إلّا على أحد الوزنين مفاعلة وفعالا فإن قلت لم قدم هذا القسم على القسمين الأخيرين قلت لأن الزيادة فيه أقل منهما فهو أقرب إلى الأصل فتقديمه أولى على الذي هو أبعد عن الأصل ـــ سعد الله

[قوله طوّفت وجوّلت] بمعنى أكثرت الجولان والطواف ولا يتصوّر التكثير ههنا في الفاعل لأنّه واحد ولا في المفعول إذ لا مفعول له للزومه ـــ سعد الله



وَرُوِيَ مَارَيْتُهُ مِرَّاءً وَقَاتَلْتُهُ قِتَّالًا وَتَأْسِيسُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا يَفْعَلُ

أَحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ مَا فَعَلَ الصَّاحِبُ بِهِ نَحْوُ ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى فَعَّلَ أَيْ لِلتَّكْثِيرِ نَحْوُ ضَاعَفْتُهُ

وَضَعَّفْتُهُ وَبِمَعْنَى أَفْعَلَ نَحْوُ عَافَاكَ اللّٰهُ أَيْ أَعْفَاكَ اللّٰهُ وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ وَاقَعَ بِمَعْنَى وَقَعَ وَدَافَعَ بِمَعْنَى

دَفَعَ وَسَافَرَ بِمَعْنَى سَفَرَ

[ويروى مَارَيْتُهُ مِرَّاءً وقَاتَلْتُهُ قِتَّالًا] يعنى بتشديد الراء والتاء فالراء والتاء المدغمتان بدلان من الياء المنقلبة عن ألف فاعل عكس دينار فى دنّار [و] هو أى فاعل [تأسيسه] أى وضعه [على] أساس على [أن يكون] أى الحدث المدلول عليه بمجرده [بصاحبه] أى فيه [ما فعل الصاحب به] أى الحدث الذى أوجده الصاحب فيه فالفعل هو الإيجاد والمفعول هو الأثر الذى هو الحركة والسكون مثلا فلا يلزم عليه إلزام اتحاد الفعل والمفعول [أى للتكثير] لا يصح أن يكون للتكثير تفسيرا لمعنى فعّل لوجود اللام فيه ولا أن يكون مع أى بدلا من معنى فعّل لوجود أى المانعة من حلوله محل المبدل منه فالوجه أن أى داخلة على يكون مقدرة وهى ومعمولاها مفسّرة ليكون الأولى ومعموليها أو يكون للتكثير تفسيرا لقوله بمعنى فعّل وفى صنيعه إشارة أن التكثير أصل معانى فعّل [نحو ضاعفته وضعّفته] بمعنى كثرت من ضعفه بفتح الضاد مصدرا أى تكريره فهو للتكثير فى الفعل وقضيته أن تكرير الشيء مرة واحدة لا يستعمل فيه ضعّف مشددا بل ضعَف مخففا أو أضعف والمراد بالتكثير هنا غير التكثير من الكثرة المقابلة للوحدة فإن الأول مستفاد من الهيئة والثانى من المادة [نحو عافاك الله وأعفاك الله] أعفاك للتعدية أى جعلك عافيا أى كثير القوة من عفى الشيء كثر ومنه حتى عفوا الأمن عفى درس [وسافر بمعنى سفر] أى خرج مسافرا وفى إثبات هذا المعنى لفاعل بالمثالين نظر إذ الدفع فى الأول من الله على يد بعض الناس وعادته جارية بمقابلته بدفع أيضا من المدفوع وإن كان دون الدفع الأول فلم يخرج عن معناه الأصلى وسفر فى المثال الثانى يمكن أن يكون من السفور بمعنى الظهور كما صرح في الصحاح بأن ذلك مصدره ولا ينكر تصريحه فيه بقوله إذا خرجت للسفر إذ يقال ذلك فى الظهور حيث كان

[والمراد بالتكثير هنا غير التكثير] قوله غير التكثير لأن التكثير هنا بمعنى التكرير والأول مقابل للوحدة قوله فالأول أى المقابل للوحدة مستفاد من الهيئة كهيئة نحو فرّح بالتشديد والثانى أى التكثير الذى هنا من المادة أى من مادة ضعّفته قوله يمكن أن يكون الخ فحينئذ ليس سافر بمعنى سفر لأنهما من واديان بينونتى [قال الخ أى خرج مسافرا] قال الخ وبمعنى فعل أى لنسبة الفعل إلى الفاعل لا غير كقولك سافرت بمعنى نسبت السفر إلى المسافر وليس فيه فعل ثلاثى من لفظ سافرت بمعناه فيمثل به كما فى شغلته وأشغلته هكذا ذكره المص فى الشرح لكن نقل الجوهرى سفرت وأسفرت سفورا إذا خرجت للسفر فأنا سافر وقوم سفر مثل صاحب وصحب انتهى وفى بعض حواشى ما صورته قوله لكن نقل الجوهرى سفرت أسفر سفورا فى القاموس ما يرد هذا النقل ويؤيد ما ذكره المص فإنه قال فيه ورجل سَفْرٌ وقوم سَفْرٌ وسَافِرَةٌ وأَسْفَارٌ وسُفَّارٌ ذو سَفَرٍ لضد الحضر والسافر المسافر لا فعل له هذا كلامه وبعدم استعمال المجرد لا يمنع التمثيل بسافرت لفاعل بمعنى فَعَلَ كما فعل المص كما لا يخفى نعم الأحسن التمثيل بدافع وجاوز وواعد ونحوها انتهى وقد يقال فى قوله يرد هذا النقل إن المثبت مقدم فتأمل ابن القاسم هذا إنما على ما قاله الجاربردى أو تأويل الكلام الخ بناء على حمله غير ظاهر فافهم بانيى كاتب الخط عبد الرحمن بن محمد أمين بن محمد صالح الكردى فى ٢٥/ شعبانى ١٤١٩ هـ المصادف ١٤/١٢/١٩٩٨م فى أربيل

اَلثَّانِی مَاكَانَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ إِمَّا أَوَّلُهُ التَّاءُ مِثْلُ تَفَعَّلَ نَحْوُ تَكَسَّرَ يَتَكَسَّرُ تَكَسُّرًا

سفر [و] القسم [الثانی] من الأقسام الثلثة [ما كان ماضيه على خمسة أحرف] وهو ما يكون الزائد فيه حرفين وهو نوعان والمجموع خمسة أبواب [إما أوله التاء مثل تفعّل] بزيادة التاء وتكرير العين [نحو تكسّر يتكسّر تكسّرا] وهو لمطاوعة فعّل نحو كسّرته فتكسّر

[ما كان ماضيه على خمسة أحرف] ينتقض بنحو تكسّر وتباعد مع أنه ليس من هذا القسم [وهو نوعان] تثنية نوع وهو كلّی مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة والمراد به هنا ما اتفقت أفراده فی الحرف المبدأ به ثم إن اتفقت فی الزائد الثانی فهو باب واحد والأ فبابان أو أبواب ومن ثم كان فی النوع الأول وهو المبدأ بالتاء بابان تفعّل بزيادة إحدى العينين وتفاعل بزيادة الألف وفی النوع الثانی وهو المبدأ بالهمزة ثلثة أبواب إنفعل بزيادة النون وافتعل بزيادة التاء وافعلّ بزيادة إحدى اللامين وقد أشار الی ذلك بقوله [والمجموع خمسة أبواب] فإن قلت ادخال مثل على كلٍّ من الأبواب الخمسة كقوله مثل تفعّل وتفاعل ومثل انفعل يقتضى عدم الإنحصار فيها وهو منافٍ لقوله والمجموع خمسة أبواب قلت قدم غير مرة أن الأفراد الذهنية لا تنحصر فی الأفراد الخارجية فالمثلية باعتبار الذهنية والحصر باعتبار الخارجية فلا منافاة [وتكرير العين] زاد تكرير ليكون صالحا للمذاهب الثلثة المتقدمة فی فعّل على أن الذوق السليم يدرك من تكرير العين أن الزائد فيه هو الثانية [وهو لمطاوعة فعّل] بتشديد العين ومطاوعة مصدر مضاف للمفعول والأصل لمطاوعة تفعّل فعّل وفيه تجوز فی إسناد المطاوعة لتفعّل وايقاعها على فعّل و حقيقته لمطاوعة فاعل تفعّل فاعل فعّل إذ المطاوعة قبول الأثر الناشی من تعلق فعل الفاعل بمفعوله كقبول الإناء الإنكسار الناشی من تعلق فعل الكاسر وهو الكسر بذلك الإناء فی قولك مثلا كسّرته فانكسر فالمطاوِع اسم فاعل هو المتأثر وهو الإناء لا الانكسار والمطاوَع اسم مفعول هو المؤثر وهو المتكلم لا الكسر الذی هو التأثير وإذا تقرر هذا علمت أن المطاوعة

[ينتقض بنحو تكسر] يمكن دفع الإنتقاض بما تقدم فی هامش الصفحة التی سبقت عن شيخنا النور الدينی أو يجعل الإضافة فی ماضيه بيانية فليتأمل فيه ابن القائم

[وفيه تجوز] قوله وفيه تجوز فی إسناد المطاوعة لتفعّل] أسند الجاربردی أيضا المطاوعة للفعل حيث قال ويجئ أی تفاعل للمطاوعة ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد به كقولك باعدته فتباعد فقولك تباعد عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو باعدته أی لهذا الذی قام به تباعد انتهى وفی بعض حواشيه قوله ومعنى كون مطاوعا آه هذا التعريف ذكره المص فی شرح المفصل والضمير فی به للمعنى بتقدير مضاف أی بمحله أی بما قام به ذلك المعنى كما أفاده الش بقوله أی بهذا الذی قام به تباعد أی أصله وهو التباعد وفی شرح المفصل بعد التمثيل للمطاوع بالكسر ما لفظه فقولك انكسر عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو الكسر به أی بهذا الذی قام به أثر الكسر وهو الإنكسار انتهى وأراد بقوله عبارة عن معنى أنه دال عليه كما لا يخفى انتهى ابن القائم [وحقيقته لمطاوعة فاعل] يمكن أن يتكلف حمل كلام الشارح على هذه الحقيقة بأن يكون المعنى لمطاوعة تفعّل من حيث فاعل فعّل من حيث فاعلا أو لمطاوعة فاعل تفعّل فاعل فعّل على أنه يمكن أيضا أن يدعى أن ذلك الإسناد حقيقی اصطلاحا فليتأمل ابن القائم [لأنه يحصل التكرير] أقول لا نسلم أن التكرير يحصل بزيادة الثانی لأنه كما يحصل به يحصل بالأول أيضا فما الفرق فتأمل ابن القائم [قوله اسم مفعول هو المؤثر] اسم فاعل عبد الله

وتفاعل نحو تباعد يتباعد تباعداً

والمطاوعة حصول الأثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله فإنك إذا قلت كسرته فالحاصل له التكسر والتكلف نحو تحلّم أي تكلّف الحلم ولاتخاذ الفاعل المفعول أصل الفعل نحو توسدته أي أخذته وسادة وللدلالة على أن الفاعل جانب الفعل نحو تهجد أي جانب الهجود وللدلالة على حصول أصل الفعل مرة بعد مرة نحو تجرعته أي شربته جرعة بعد جرعة وللطلب نحو تكبر أي طلب أن يكون كبيراً [وتفاعل] بزيادة التاء والألف [نحو تباعد يتباعد تباعداً]

المطاوعة المجازية هي التي عرفها الشارح بقوله [حصول الأثر من تعلق الفعل المتعدي بمفعوله] فحصول الأثر مدلول تفعّل مثلا والفعل المتعدي هو فعّل مثلا ولو أراد المطاوعة الحقيقية لكان التعريف فاسداً لأن حصول الأثر للمفعول في نفس الأمر ليس ناشيا من تعلق الفعل المتعدي بمفعوله بل من تعلق الفعل الحقيقي الذي هو الإيجاد الصادر منه وتفعّل وفعّل مثلا يخبران عن ذلك الحصول وعن ذلك التعلق السابق كل منهما على الفعلين المذكورين ثم اعلم أن الحصول من التعلق ليس بلازم بل هو غالب قد يتخلف كما في كسرته فلم يتكسر وعلمته فلم يتعلم صرح به البيضاوي في وعلّم آدم الأسماء كلها ولأجل كونه غالبا يكتفى في الإعلام بحصول الأثر بالإعلام بالتأثير كقولك كسرته وبما قررناه ينبغي أن يفهم قوله [فإنك إذا قلت كسرته فالحاصل له التكسر] على أن الحصول غالب لا لازم [جانب الفعل] أي الحدث المدلول عليه بالمجرد الذي هو أصل تفعّل فالدال على الجانبة هو الهيئة لا المادة [نحو تهجّد أي جانب الهجود] وهو النوم ليلا وفي الصحاح هجد وتهجد أي نام ليلا وهجد وتهجد أي سهر وهو من الأضداد انتهى وهو صريح في أن الهجود والتهجد مشتركان بين النوم ليلا والسهر فليس تهجّد لجانبة الفعل كما هنا لكن في البيضاوي وغيره نحو ما في الشرح وفي إعراب السمين ما حاصله أن فيه خلافا فقيل الهجود النوم وقيل مشترك فإن قلت لم يقل في هذا جانب أصل الفعل كما في الذي قبله والذي بعده قلت لأن المراد بالفعل فيه المعنى المصدري فهو بعينه أصل تفعّل وفي غيره تفعّل نفسه فلابد من ذكر أصل ليصح المعنى المقصود [مرة بعد مرة] الأولى منصوب على أنه مصدر مبين للعدد والعامل وهو حصول فهو مفعول مطلق والتقدير على حصول أصل الفعل حصولا واحدا بعد حصول واحد [جرعة بعد جرعة] في الصحاح الجرعة الحسوة [وللطلب نحو تكبر] إن قلت ما الفرق بينه وبين التكلف قلت هو حصول أصل الفعل صورة في التكلف

[ولو أراد المطاوعة الحقيقية لكان التعريف فاسدا] يمكن أن يحمل كلام الشارح على هذه الحقيقة بتكلف بأن يراد بحصول الأثر حصوله في المحل الذي هو المفعول و هو المراد بقبول المفعول له ويراد بالفعل في قوله من تعلق الفعل المتعدي الحدث وبتعلقه بمفعوله وقوعه عليه لا مجرد نسبة الفعل الاصطلاحي إلى المفعول الاصطلاحي كما في كسرته فلم يتكسر لا يخفى أن كسرته في قولنا كسرته فلم يتكسر ليس بمعناه الحقيقي من ايقاع التكسير عليه ضرورة أن ايقاع التكسير عليه يستلزم حصول تكسره فلا يصح قوله فلم يتكسر للمنافات وإنما المراد به معناه المجازي أي باشرت الأمور المؤدية إلى التكسير وح فلقائل أن يقول أن الحصول من تعلق معنى الفعل الحقيقي لازم لا غالب وأنه لا حاجة إلى أن يفهم قوله فإنك إذا قلت كسرته فالحاصل له التكسر على أن الحصول غالب لا لازم بل يمكن فهمه على أنه لازم بناء على أن المراد قوله ما ذكر على وجه الحقيقة قولا صادقا كما هو الخبر بتحقيق شيء وهو أن تفعّل هل هو مطاوع لفعل بمعناه المجازي أولا يكون مطاوعا له ح صرح به البيضاوي عبارة البيضاوي والتعليم

فعل يترتب عليه العلم غالبا انتهى ابن القاسم

وهو لا يصدر من اثنين فصاعدا فإن كان من فاعل المتعدي إلى مفعولين يكون متعديا إلى مفعول واحد نحو نازعته الحديث فتنازعناه وعلى هذا القياس وذلك لأن وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل المتعلق بغيره مع أن الغير أيضا فعل ذلك وتفاعل وضعه لنسبة الفعل إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى ما تعلق به الفعل ولمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد وللتكلف

التعلق دون الطلب [وهو لا يصدر من اثنين فصاعدا] يصدق بنحو القرب والبعد ولا يتعين فيه تفاعل لجواز قرب زيد من عمرو وبعد عنه والأولى قول ابن الحاجب وتفاعل لمشاركة أمرين أو أكثر في أصله أو مصدر فعله الثلاثي صريحا قال الجاربردي وإنما قال صريحا احترازا عن فاعل ولأجل أنه يتشارك فيه أمران صريحا انتقض بهم لا عن فاعل وحاصله أن وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل متعلقا بغيره مع أن الغير فعل مثل ذلك ووضع تفاعل لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلق له بذلك جاء الأول زائدا على الثاني بمفعول أبدا [فإن كان] تفاعل [من فاعل المتعدي] إلى مفعول كضارب لم يتعد وإن كان من المتعدي [إلى مفعولين] كجاذبته الثوب تعدى إلى واحد وقد يفرق بينهما من حيث المعنى بأن البادي في فاعل معلوم دون تفاعل ولذلك يقال أضارب زيد عمرا أم ضارب عمرو زيدا ولا يقال ذلك في تفاعل انتهى [ونازعته] أي ونازعت الحديث أنا وزيد يدل على هذا المحذوف قوله فيما مر لا يصدر من اثنين [وعلى هذا] المذكور من أن تفاعل المأخوذ من فاعل المتعدي إلى مفعولين يتعدى إلى واحد وقس غيره أي تفاعل المأخوذ من فاعل المتعدي إلى واحد فيكون غير متعد لأن تفاعل دون فاعل بمرتبة [إلى الفاعل المتعلق] وقع المتعلق في كلام الجاربردي المتقدم الذي هو أصله منكورا منصوبا كما مر والظاهر فيه أنه حال من الفعل وهو موافق لما سيأتي وأما في كلام المص فهو نعت للفاعل لوقوعه في كلام ابن الحاجب منصوبا حالا من المنسوب إليه لقوله متعلقا أحدهما بالآخر وإسناد التعلق إلى الفاعل مجاز وحقيقته لتعلق فعله [بغيره] أي بغير الفاعل وهو المفعول الصالح للمشاركة في ضارب زيد عمرا ونازعته الحديث [مع أن الغير] المذكور [فعل ذلك] المتعلق بالفاعل المذكور ومن ثمة كان فاعل دالا على المشاركة كتفاعل لكن ضمنا لا صريحا [ووضع تفاعل لنسبته] أي لنسبة الفعل المتقدم ذكره وهو مصدر فعله الثلاثي لا لنسبة تفاعل لأن قوله [إلى

[بنحو القرب والبعد] لا ينبغي أن يكون المراد الاعتراض لأن قولنا هذا اللفظ لهذا المعنى لا يراد إلا مساواة الألفاظ في ذلك اللفظ تأمل ــ ابن القاسم [ولا يتعين فيه تفاعل] أي لعدم التعين لا ينافي ذلك لأن كونه لما ذكر لا يقتضي حصره فيما ذكر ولهذا يصدق قوله وهو لا يصدر من اثنين بنحو القرب مع أنه لا يتعين فيه تضارب لجواز ضارب زيد عمرا فليتأمل ــ ابن القاسم [مع أن الغير فعل مثل ذلك] فإن نسبته بالفاعلية إلى أحدهما تكون صريحا وإلى الآخر ضمنا لكونه مفعولا في صريح اللفظ كمال الدين [مع أن الغير فعل مثل ذلك] أي ضمنا لا صريحا يعني كان الفاعل الذي نسب إليه الفعل بالقيام به فعل ذلك الفعل كذا فعل الغير الذي تعلق به الفعل بالوقوع عليه مع كون التعلقين المغايرين بالقيام والوقوع متساويين في كونهما معتبرين بخلاف التعلق بالوقوع في تفاعل فإنه غير مقصود فيه كما يؤذن به قول المحشي من قرب وهو من غير قصد التعلق له انتهى ــ إسماعيل بانفس بأن التعلقين معتبران في فاعل والمعتبر في تفاعل هو التعلق بالقيام وإن كان التعلق بالوقوع موجودا فيه ــ [ولذلك يقال أضارب] أي ولأجل أن البادي بالفعل معلوم في فاعل دون تفاعل يقال إلخ يعني أن السؤال بالهمزة مع أم يقتضي تعيين المسؤول عنه في الجواب فما كان معلوما جوز هذا السؤال عليه وما لم يكن معلوما لم يجز أن يسأل هذا السؤال عليه فيكون البادي معلوما في فاعل دون تفاعل علة مجوزة لهذا السؤال لا موجبة فليتأمل ــ إسماعيل بانفس [قوله يدل على هذا المحذوف] أي وزيد لما سيأتي من أن الحقيقة إسناد التعلق إلى الفعل ــ ابن القاسم وهو الأولى

وأمّا أوّله الهمزة مثل إنفعل نحو انقطع ينقطع إنقطاعاً

والتكلّف نحو تجاهل أي أظهر الجهل من نفسه والحال أنّه منتفٍ عنه والفرق بين التكلّف في هذا الباب وبينه

في باب التفعّل أنّ المتحلّم يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل [وأمّا أوّله الهمزة مثل إنفعل] بزيادة

الهمزة والنون [نحو انقطع ينقطع إنقطاعاً] وهو لمطاوعة فعل نحو قطعته فانقطع

[إلى المشتركين فيه] تعيين ذلك لأنّ الإشتراك إنّما هو فيه لا في تفاعل [من غير قصد إلى تعلّقه] أي لذلك الفعل بغير الفاعل وهو المفعول ووجه دلالة هذا المذكور على أنّ تفاعل أنقص من فاعل بمفعول واحد أنّ ذلك الغير الذي تعلّق به الفعل في فاعل على وجه المفعولية ينسب إليه الفعل في تفاعل على وجه الفاعلية [والتكلّف نحو تجاهل] لم يعبّر عنه الجاربردي بالتكلّف بل بالإظهار إذ فسّر التكلّف بأنّ الفاعل يتعاني ذلك الفعل ليحصل له بمعاناة ومن ثمّة فرق بين تفعّل وتفاعل الملتبسين من حيث أنّ المعنى في كلّ منهما غير حاصل لمن نسب إليه بأنّ معنى التفعّل ممارسة الفعل ليحصل ومعنى التفاعل إظهار الفعل على خلافه لا ليحصل بل ليظهر أنّه عليه فإنّ الفاعل في تحلّم زيد يطلب أن يكون حليماً والفاعل في تجاهل زيد لا يطلب أن يكون جاهلاً وهذا هو معنى ما أشار إليه الشارح بقوله [والفرق الخ] إلّا أنّ قوله [أنّ المتحلّم يريد وجود الحلم من نفسه] الأولى فيه يطلب كما قاله الجاربردي لا يريد إذ وجود الحلم غير مقدور له فلا تتعلّق به الإرادة إلّا أن يؤوّل تعلّقها بأسبابه العادية بخلاف الطلب فإنّه يتعلّق بالمقدور مطلقاً [وهو لمطاوعة فعل] يريد بفعل الثلاثي المجرّد لا بقيد فتح العين لجواز خطفته فانخطف وقطع بالبناء للمفعول فانقطع وترك تقييده بالمتعدّي للعلم به من قوله فيما مرّ المطاوعة حصول الأثر من تعلّق الفعل المتعدّي بمفعوله وأمّا ما جاء من منهو ومنغو من هوى بالفتح إذا سقط وغوى إذا ضلّ فقال ابن عصفور يجوز أن يكونا مطاوعين لأهويته وأغويته كأدخلته فاندخل ولا يكون ذلك فيهما شاذّاً

[ووجه دلالة هذا المذكور] هذا شروع لإستدلال الشارح بقوله لأنّ وضع فاعل أنّ ذلك الغير الذي تعلّق به في فاعل على وجه المفعولية [لا يخفى أنّ الذي تعلّق به الفعل على وجه المفعولية في فاعل قد يتعدّد كما في نازعته الحديث فالهاء الراجعة لعمرو مثلاً والحديث كلاهما مفعولان لنازعته وأنّ الذي ينسب إليه الفعل في تفاعل إنّما هو أحدهما ولهذا انتقص مفعولاً واحداً وما عدا ذلك الواحد باق بحاله فلا بدّ من تقييد الغير في كلامه بأن يجعل قوله مع أنّ الغير قيداً له فالمعنى المتعلّق بغيره على وجه أنّ ذلك الغير أيضاً فعل ذلك الفعل ولا يرد حينئذ على قوله لأنّ وضع فاعل لنسبته آه أنّه موضوع لنسبته إلى الفاعل المتعلّق بالغير الغير المذكور أيضاً كالمفعول الثاني في المثال لأنّ قوله وضع لنسبته آه لا ينافي وضعه لزيادة على ذلك فليتأمّل ابن القاسم

[لم يعبّر عنه الجاربردي بالتكلّف بل بالإظهار] عبارة الجاربردي ويجيء أيضاً ليدلّ على أنّ الفاعل أظهر أنّ المعنى الذي يشتقّ منه تفاعل حاصل له مع أنّه ليس في الحقيقة كذلك فمعنى تجاهل زيد أي أظهر الجهل من نفسه وليس عليه في الحقيقة إنتهى وفي حواشيه سمّى بذلك ابن عصفور الإيهام قال وهو يريد إيّاه في حال ليس فيها وأنشد إذا تخازرت وما بي من خزر والخزر ضيق العين مع صغرها والمراد بالمعنى الذي أشتقّ منه تفاعل هو مصدر المجرّد كما يفيده قوله فمعنى تجاهل زيد أنّه أظهر الجهل انتهى ابن القاسم [قوله بخلاف المتجاهل] لأنّ الجهل نقص وهو أنّ المقصود أنّ التكلّف في التفعّل يجب أن يكون أصل الفعل فيه مطلوباً وكما لا بخلاف التفاعل فإنّ أصل الفعل فيه يجب أن يكون نقصاً وهو ما غير مطلوب للفاعل سعد الله

وَافْتَعَلَ نَحْوُ اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا

فلهذا لا يكونُ إلّا لازمًا ومجيئُه لمطاوعة أَفْعَلَ نحو أَسْفَقْتُ الباب أي رَدَدْتُه فانسفق وأزعجته

أي أبعدته فانزعج من الشواذ ولا يبنى إلا مما فيه علاج وتأثير فلا يقال انكرم وانعدم ونحوهما لانهم لما

خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون أمره مما يظهر أثره وهو علاج تقوية للمعنى الذي ذكرناه من أن

[ولهذا] اى لكونه للمطاوعة [لا يكون الا لازما] اذ المطاوعة كما قاله الجاربردى تقتضى اللزوم وفى كلامهما نظر لاطباقهم على ان هذا انما هو فى المطاوع المتعدى لواحد واما مطاوع المتعدى الى اثنين فيتعدى الى واحد كعلمته الحساب فتعلمه فيجوز كسوت زيدا جبة فانكسى هو تلك الجبة فان قلت فما سبب اللزوم عند الشارح فى انطلق وانقض وانسلخ الشهر وانكدرت النجوم اى سقطت قلت المطاوعة فيها لاطلق وقض لاستعماله فى قض صورة اللؤلؤة مثلا ثقبها وسلخ لاستعماله فى سلخ الشاة مثلا واكدرت الشيء المقدر الوضع فقول بعضهم لا فعل لها مستعمل فى اطلاقه نظر [وازعجته] الضمير للشيء المحدث عنه لا للباب المتقدم ذكره [من الشواذ] ان قلت هذا مخالف لما تقدم عن ابن عصفور من ان منهو ومنغو من اهوته واغويته لا شذوذ فيهما قلت يمكن ان يجمع بينهما بان الشذوذ المنفى مخالفة الاستعمال والشذوذ المثبت مخالفة القياس وقوله من الشواذ على حذف مضاف اى مجيء الشواذ اذ المجيء نفسه ليس بشاذ فلو قال ومما جاء لم يحتج الى الحذف [الا مما فيه علاج] اى الا من فعل فيه علاج وهو ايجاد فعل بالجوارح الظاهرة ليتوا عنه فعل آخر هو اثره [وتأثير] اى ايجاد اثر والمراد اثر ظاهر اى للحواس الظاهرة قائم بالمفعول فالتأثير معطوف على العلاج بقرينة ما سيأتى [لا يقال انكرم وانعدم] من اكرم واعدم اذ الاكرام اعطاء الشيء للآخر والاعدام افناء الشيء [ونحوهما] كانعلم وانفهم من علم وفهم ولا علاج فى الكل ولا تأثير اما الكرم فلا اثر فيه بالمكرم بالفتح واما العدم فلان المعدوم ليس بموجود حتى يقوم به اثر واما العلم والفهم فلان كلا منهما انفعال اى تأثر لا فعل اى تأثير ولو سلم فاثرهما غير ظاهر للحس بل هو معقول فتأمل [لما خصوه بالمطاوعة] اى قصروه عليها ودخول الباء على المقصور عليه كما هنا استعمال صحيح وان كان الشائع دخولها على المقصور كما فى يختص برحمته من يشاء [امره] او شأنه فى البناء ولو حذفه او عبر بدله باصله كان اخصر واظهر [مما يظهر

[المطاوع المتعدى لواحد] وفيه لانهم تتبعوا فلم يجدوا الفعل الا مطاوعا لفعل او افعل المتعدى الى واحد فيكون لازما قطعا قال الشيخ كمال الدين فى شرح الشافية لانه بشهادة الاستقراء موضوع لحصول اثر الفعل المتعدى الى واحد مطاوع له فيلزم اللزوم هنا قرجى

[فان قلت فما سبب اللزوم] اى فاى مطاوعة هى سبب للزوم فى هذه المذكورات فانها على انفعل الذى سبب لزومه المطاوعة ويحتمل ان المراد السؤال عن وجه لزومها فى الجملة اى لم كانت لازمة والاول اظهر لان اللزوم فى الجملة لا غرابة فيه لان الفعل منه لازم ومنه متعدى بخلاف اللزوم بسبب المطاوعة مع عدم ظهورها فانه غير بين محتاج للبيان فليتأمل ابن التمام [قلت المطاوعة] اى قلت سبب اللزوم مطاوعتها لاطلق فيه ان الاعتراض بانطلق بمعنى ذهب لا يحتاج الى اثبات ان اطلق بمعنى ذهب وقوله قض آه هذا لا يفيد ان كلام المعترض فى انقض بمعنى سقط لاختلاف المعنى ح فلا يمكن المطاوعة بينهما ابن التمام

[قوله وسلخ] آه فيه ان معناه ازال الجلد عن الشاة فلا يتأتى ان مطاوعه انسلخ الشهر بمعنى فرغ والا بتجوز وتكلف فليتأمل ابن التمام

[قوله فى اطلاقه نظر] انما قال فى اطلاقه احترازا عن الاخير فانه مقدر كما صرح به قوله نظر يمكن ان يجاب بان المراد لا فعل لها مستعمل بمعنى يكون معناها اثر لذلك المعنى

أنّ المطاوعة هي حصول الأثر [وافتعل] بزيادة الهمزة والتاء [نحو اجتمع يجتمع اجتماعاً] وهو

للمطاوعة فعل نحو جمعته فاجتمع وللاتخاذ نحو اختبز أي أخذ الخبز

[مما يظهر أثره] أي من الفعل المتعدي الذي يظهر أثره [وهو علاج] جملة معطوفة على جملة يظهر أثره فهو أيضاً صلة ما [من أنّ المطاوعة هي حصول الأثر] فتقوى الأثر بكونه ظاهراً فإن قلت انكرم وانعدم كما انتفى لما ذكره الشارح كذلك انتفى لأن انفعل لا يطاوع افعل فما وجه تخصيص الوجه الأول قلت هو أنّ مطاوعة أفعل قد ثبت في الجملة كما مر فنفي ما ذكره رأساً إنما هو لما ذكره الشارح فإن قلت قول الشارح يظهر أثره وهو علاج يقتضي أنهما وصفان متغايران وقول الجاربردي في قول ابن الحاجب ويختص بالعلاج يعني خصوا هذا البناء بالمعاني الواضحة للحس دون المختصة بالعلم كأنهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون جلياً واضحاً يقتضي تفسيراً العلاج بالواضح للحس وهو الأثر الظاهر فهما شيء واحد وأيضاً قول الشارح تقوية يقتضي أنّ المعنى الذي التزموه يتحقق المطاوعة بدونه إلا أنهم قصدوا التقوية به وقول الجاربردي لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون جلياً واضحاً يقتضي أنه مقتضى المطاوعة ولازمها قلت أما تفسير العلاج بالواضح للحس فمن تفسير الشيء بما يصدق عليه مفهومه ومفهوم شيء آخر ومن الجائز تلازم وصفين متغايرين عارضين لذات واحدة وأما المعنى الذي التزموه فلو كان لازماً للمطاوعة لم يحتاجوا إلى التزامه

المعنى كما هو مقتضى المطاوعة كما يعلم من تفسيرها السابق وهذه الأفعال المذكورة ما عدا الأول ليست كذلك وأما الأول أعني أطلق ففيه نظر لأن كونه بالمعنى المراد في المطاوعة يتوقف على أنّ معناه معنى أذهبته لأن الإطلاق معناه التلبس بالذهاب فليتأمل نظر قد يدفع بأن المراد لا فعل لها يأتي مطاوعتها له لموافقتها له في المعنى وهذه المذكورات ليست كذلك كما بينا فليتأمل ابن القاسم [قلت يمكن ان يجمع بينهما] أقول لعل هذا الجمع ضعيف فإنه إذا أراد ابن عصفور نفي الشذوذ استعمالاً فلا حاجة إلى ما قاله لأنه لو جعلها مطاوعتي هوى وغوى كان كذلك فليتأمل على أنّ المجيء منه ليس بشاذ قد يمنع فليتأمل ابن القاسم [أي للحواس الظاهرة] في بعض حواشي الجاربردي قال في شرح المفصل وقالوا قلته فانقال لأن القول معالج بتحريك اللسان والشفتين وإخراج الصوت وكل ذلك من باب المحسوس للمتكلم والمخاطب قال فإن أطلق قلته فانقال على إرادة المعنى المفهوم من القول أي مراد به وذلك المعنى من غير أن يقصد إلى ألفاظ محققة أو مقدرة كان في الامتناع نظير انعدم انتهى ابن قاسم [قال الشارح لا يقال انكرم وانعدم] قال في شرح المفصل انعدم ليس بجيد انتهى فلا أثر فيه بالمكرم يعني أنّ الكرم إذا تعلق بالمكرم لا يحصل منه صفة له محسوسة ابن القاسم [لأن أخصر وأظهر] الأوجه أنه نشر لما قبله فقوله أخصر راجع لقوله ولو حذفه وقوله أظهر راجع لقوله أو عبر بدله بأصله فليتأمل ابن القاسم [تخصيص الوجه الأول] الوجه الأول وهو ما ذكره الشارح قد ثبت أي على وجه الشذوذ ولم يثبت على وجه القياس نفي ما ذكره رأساً أي نفي مطاوعته شذوذاً وقياساً ابن القاسم [بالواضح للحس] لنظر المطاوعة وقبول الأثر تعلم ولو عملوا في الأمور الخفية أيضاً لم يظهر ذلك ولم يعلم إذ ربما يظهر أنه قبل الفعل ولم يمتنع منه والله في نفس الأمر على خلافه ابن القاسم [بما يتصدق عليه مفهومه] وهو الواضح للحس فإن مفهومه يصدق على العلاج بمعنى ما صدق ابن القاسم [لذات واحدة] هي ذات الفعل الموصوف بالعلاج والوضوح للقطع فإنه موصوف بكونه علاجاً وكونه محسوساً

وإِفْعَلَّ نحو احْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِرَارًا

وللزيادة للمبالغة في المعنى نحو اكْتَسَبَ أى بالغ واضطرب في الكسب ويكون بمعنى فعل نحو جذب واجتذب

وبمعنى تفاعل نحو اختصموا أى تخاصموا [وإِفْعَلَّ] بزيادة الهمزة واللام الأولى أو الثانية [نحو احمرّ يحمرّ احمرارا]

[وللزيادة للمبالغة] الإضافة بيانية أى الزيادة التى هى المبالغة فالزيادة بمعنى المزيد ويجوز أن يكون الإضافة فيه من إضافة المصدر لمفعوله أى لزيادة المتكلم المبالغة أو من إضافته لفاعله أى لازدياد المبالغة ولا يجوز فى ذلك كله أن يكون على معنى الزيادة فيها بأن يكون أصل المبالغة ثابتا بدونها أو زيد فيها أزيادة لأن هذا مناف للمنقول ولقوله أى بالغ واضطرب فانه جعل مدلول افتعل هو المبالغة المفسرة بالاضطراب [نحو اكتسب] أشار بالتمثيل بهذا الى قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال فى الكشاف لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهى منجذبة اليه وأمارة به كانت فى تحصيله أعمل وأجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم تكن فى باب الخير كذلك لفتورها فى تحصيله وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال والتصرف انتهى والكسب تحصيل الشيء على أى وجه كان والاكتساب المبالغة والاعتمال فيه ففى الآية تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه فأثبت لهم ثواب الفعل على أى وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل الا على وجه المبالغة والاعتمال فيه قاله الجاربردى وما فى الكشاف مبنى على ما ذكره الجاربردى من التعريفين والتنبيه على سر الآية الكريمة فى الجانبين توهم بعضهم أنهما متنافيان فقال بعد نقل كلام الجاربردى والأولى قول صاحب الكشاف ومن تبعه لا كلام فى قول الجاربردى تبعا لابن الحاجب فى شرح المفصل لم يثبت عليهم عقاب الفعل الا على وجه المبالغة والاعتمال اشارة الى أن الشر يقع على وجهين وكلام الزمخشرى صحيح وأنه لا يقع الا على وجه المبالغة [نحو جذب واجتذب] ان قلت لم يجعلوا اجتذب للمبالغة نحو اكتسب قلت لجواز وقوعه فى جميع مواقع جذب وبالعكس يدل عليه قوله فى الصحاح الجذب المد وجبذه على القلب واجتذبه أيضا انتهى فقول بعضهم بعد نقل كلام ابن عصفور يخالف هذا تمثيل الشارح منتقل ومنتقل وقد ذكر بعضهم لافتعل معان أخر ترجع عند التأمل الى ما ذكره الشارح [واللام الأولى أو الثانية] اشارة الى الخلاف السابق فى فعّل بتكرير العين فان قلت القول بأن الزائد أول العينين فى فعّل لكونه ساكنا لا يجرى هنا فى اللام الأولى من افعلّ لكونه فى الأصل متحركا بدليل ما سبق فى فعلل من أنه لو سكن لزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير بالفعل وكذا القول الثالث لأن امكان هذا الوجه عنده لصحة دليله ومكافأته دليل مقابله قلت لا أعلم أن وضعه متحرك اللام الأولى علما بالدليل السابق يقتضى الى وجوب سكونه للادغام فى مماثله نزل هذا السكون العارض لوجوبه منزلة السكون الأصلى فيجرى فيه القولان المذكوران

محسوسا وهما متلازمان فيه اذ لا ينفك أحدهما عن الآخر فيه فلا منافاة بين ما ذكره الشارح وما قاله الجاربردى ابن القاسم

[أى الزيادة التى هى المبالغة] يدل عليه قول الشارح فيما بعد لأن المبالغة فيه زائدة فتدبر ابن القاسم

[فتمثيل الشارح منتقل ومنتقل] منتقل الأول خبر تمثيل والثانى خبر قول بعضهم ابن القاسم

[لصحة دليله] أى هو أنه لا يقع لعدم السكون وكونه فى الأصل متحركا ابن القاسم [علما بالدليل السابق] من أنه لو سكن لزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير [لصحة دليله] وهو أن الزائد أول المثلين ابن القاسم [من التعريفين] أى تعريف الكسب والاكتساب ابن القاسم

[قوله ولا يكون الا لازما لانه اختص بالالوان والعيوب التي هي لازمة ...] ... اختيار ... ان يكون متعديا سعد الله

[قوله وهو لطلب الفعل] اي سين استفعل لان فيه ... لمعنى ... وتفاعل وتفعل سعد الله

والثالثُ ما كانَ ماضيه على ستةِ أحرفٍ مثلُ إستفعل نحو إستخرج يستخرج إستخراجا

وهو للمبالغة ولا يكون إلّا لازماً واختصّ بالألوانِ والعيوبِ [و] القسم [الثالثُ] من الأقسامِ

الثلثة [ما كان ماضيه على ستةِ أحرفٍ] وهو ما كان الزائدُ فيه ثلاثةُ أحرفٍ [مثل إستفعل]

بزيادةِ الهمزةِ والسينِ والتاءِ [نحو إستخرج يستخرجُ إستخراجاً] وهو لطلبِ الفعلِ نحو إستخرجته

أي طلبتُ خروجه ولإصابةِ الشيءِ على صفةٍ نحو استعظمته أي وجدته عظيماً وللتحول نحو إستحجر الطين

[أي حمر] الأولى أن يقول أي إشتدت حمرته ليوافق قوله [وهو للمبالغة واختص بالألوان والعيوب] الباء داخلة على المقصور عليه وقد مرّ ان ذلك الاستعمال صحيح ولا ينافي الإختصاص بهما مجيئه شذوذا في غيرهما كإزورّ الليل أي اتصف بالزورة لا نحو انهارّ القمر أي ضوئه لأنّ الضوء ملحق بالالوان [وهو لطلب الفعل] أي المصدر المشتق منه استفعل ومعنى أنّ إستفعل للطلب قال الجاربردي لنسبة الفعل الى فاعله لإرادة تحصيل الفعل المشتق هو منه وذلك قد يكون صريحاً نحو استكتبته أي طلبت منه الكتابة وقد يكون تقديراً نحو استخرجت الوتد من الحائط فليس هنا طلب صريح بل المعنى لم أزل أتلطّف وأتحيّل حتى خرج ونزّل ذلك منزلة الطلب إنتهى فقول الشارح [نحو استخرجته] ان كان الضمير لا يصحّ أن يطلب منه كزيد فمثال للصريح وان لم يكن كالوتد فمثال للمقدّر وكأنّ الشارح لم يأت بالظاهر ليصحّ مثالاً للنوعين [

[قول الشارح واختصّ بالألوان والعيوب] في بعض الحواشي لبعض نسخ الشرح ما حاصله أنّ هذا علة اللزوم لأنّ الألوان لا تجاوز الفعل وانه كان ينبغي أن يعبّر بأداة تعليل كأن يقول ولا يكون إلّا لازماً لأنّه أختصّ بالألوان وانّ الواو في عبارته للتعليل و أقول هذا مدفوع لأنّ علة اللزوم ليس خصوص كون المعنى لوناً بل عموم كونه معنى لا يتجاوز فاعله بدليل الأفعال اللوازم التي ليس معناها لوناً كقام وقعد وانطلق ونحو ذلك فالشارح إنّما لم يجعل ذلك علة إشارة إلى أنّ خصوصه غير معتبر في العلية فالواو ليست للتعليل بل للعطف إشارة إلى إفادة خصوص هذا المعنى فليتأمّل ابن القاسم

[قال الجاربردي لنسبة الفعل الى فاعله] في بعض حواشي الجاربردي قوله معناه نسبة الفعل آه كذا في شرح المفصل والمراد بالفعل الأول الصناعي وبالثاني المصدر والضمير المنفصل للأول والمجرور بعده للثاني والضمير في معناه للطلب وفي التعبير حينئذ تسامح والتقدير ومعناه إرادة تحصيل الفعل بالنسبة المذكورة انتهى ولا يخفى أنّ المراد بالفعل الثاني الحدث الذي هو معنى المصدر لأنّه الذي يُطلب وحينئذ يشكل قوله المشتق هو منه لأنّ الاشتقاق من اللفظ إلّا أن يراد المشتق هو من لفظه فهو على حذف المضاف فليتأمّل ابن القاسم [قوله وهو لطلب الفعل] تحقيقاً بأن يكون المفعول من ذوي العلم يُطلب منه الفعل نحو إستخرجتُ زيداً أي طلبت خروجه أو تقديراً بأن يكون المفعول من غيرهم نحو استخرجتُ الوتدَ من الحائط اي لم أزل أتلطّفُ وأتحيل عند تلطف الطالب عند زيد حتى يخرج فينزل منزلة الطلب سعد الله [ولإصابة الشيء] اي المفعول على صفة الفاعل بأن يكون المجرد لازما نحو استعظمته اي وجدته عظيما أو على صفة المفعول بأن يكون المجرد متعديا نحو استحمدته أي وجدته محمودا سعد الله

وَإِفْعَالَّ نَحْوَ إِحْمَارَّ يَحْمَارُّ إِحْمِيرَارًا وَإِفْعَوْعَلَ نَحْوَ إِعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ إِعْشِيشَابًا وَإِفْعَوَّلَ نَحْوَ إِجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ إِجْلِوَّاذًا

أَىْ تَحَوَّلَ إِلَى الْحَجَرِيَّةِ وَيَكُونُ بِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوَ قَرَّ فَاسْتَقَرَّ وَقِيلَ إِنَّهُ لِلطَّلَبِ كَأَنَّهُ يَطْلُبُ الْقَرَارَ مِنْ نَفْسِهِ [وَإِفْعَالَّ] بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ [نَحْوَ إِحْمَارَّ يَحْمَارُّ إِحْمِيرَارًا] وَحُكْمُهُ حُكْمُ إِحْمَرَّ إِلَّا أَنَّ الْمُبَالَغَةَ فِيهِ زَائِدَةٌ [وَإِفْعَوْعَلَ] بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ وَإِحْدَى الْعَيْنَيْنِ [نَحْوَ إِعْشَوْشَبَ] الْأَرْضُ [إِعْشِيشَابًا] أَىْ كَثُرَ عُشْبُهَا وَهُوَ لِلْمُبَالَغَةِ وَفِى بَعْضِ النُّسَخِ [وَإِفْعَوَّلَ نَحْوَ إِجْلَوَّذَ إِجْلِوَّاذًا] وَهُوَ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوَيْنِ

[وقيل إنه للطلب] أى الطلب المقدر لا الصريح ولذا قال [لأنه] أى لأن فاعل إستقر [يطلب القرار من نفسه] ووجه تضعيفه أن إستقر يصح إسناده الى ما يمتنع من الطلب كاستقر الحجر وهذا القول هو مقتضى ما قرره الجاربردى فى استخرجت الوتد من الحائط اذ لا فرق فى استحالة الطلب بين الطالب والمطلوب منه ولهذا أسقط من معانى إستفعل [وافعالّ بزيادة الهمزة والألف واللام] الاجرى على قاعدته من الإشارة إلى الخلاف ان يزيد الأولى او الثانية ولامها الأولى محركة فى الأصل ثم سكنت لدليل السابق ومن ثم تقول إحمارِرت مثلا [وحكمه حكم احمر] من انه للمبالغة ولا يكون إلا لازما واختص بالألوان والعيوب ولما كان هذا الكلام موهما لتساويهما فى المبالغة استثنى مقدارها فى افعالّ فقال [إلا أن المبالغة فيه زائدة] عليها فى احمر ولو قال وحكمه حكم إفعلّ يرجع الضمير فى حكمه وفيه إلى افعالّ فكان أتم فائدة وقوله وحكمه حكم إحمر من التشبيه المؤكد بحذف اداته [نحو اجلوذ] بهم السير [إجلواذا] أى دام مع السرعة وهو بذال معجمة آخره

[ووجه تضعيفه أن] قد ناقش فى هذا التوجيه بأنه حيث كان الطلب تقديريا أو فرضيا فلا فرق ولا محذور ويمكن أن يوجه بوجه آخر وهو أنه يلزم إتحاد الطالب والمطلوب منه وهو بعيد فليتأمل ابن القاسم
[ولهذا أسقط] أى لأجل ان الطلب فى كلام الجاربردى صريح وتقديرى أسقط مجئ استفعل بمعنى فعل واندرجه فى التقديرى صالح [فكان أتم فائدة] لشموله ما عدا إحمر وإحمارّ من سائر المواد المندرجة فى إفعلّ وإفعالّ لاصفرّ واصفارّ واعورّ واعوارّ وغير ذلك ابن القاسم [ولامها الأولى محركة فى الاصل] علة محركة فى الأصل او مع قوله ثم سكنت لأن ذلك الدليل اذا دل على تحريكها فى الأصل دل على عروض السكون والمراد بالدليل السابق قوله السابق بدليل ما سبق فى فعلل ابن القاسم [قوله أى تحول] ولم يقل تحول الى الحجر وصار حجرا تنبيها على أن تحول الفاعل الى أصل الفعل تحول فى الجملة بمعنى ان كيفية الطين وهى الرطوبة زالت عنه وحصل فيه كيفية الحجر وهى اليبوسة والصلابة فكأنه صار حجرا ولو قيل صار حجرا حقيقة لم يبعد عن الصواب سعد الله [قيل] نبه بقوله قيل ويقوله لأنه على بعد ان يكون الطالب والمطلوب منه واحدا ولهذا قال دخول لام الأمر على المتكلم سعد الله

وَإِفْعَنْلَلَ نحو إِقْعَنْسَسَ إِقْعِنْسَاسًا وَإِفْعَنْلَى نحو إِسْلَنْقَى إِسْلِنْقَاءً

[وَإِفْعَنْلَلَ] بزيادة الهمزة والنون وإحدى اللامين [نحو إِقْعَنْسَسَ إِقْعِنْسَاسًا] أي خلّف ورجع قال أبو عمرو سألت الأصمعي عنه فقال هكذا تقدّم بطنه وأخّر صدره [وَإِفْعَنْلَى] بزيادة الهمزة والنون والألف [نحو إِسْلَنْقَى إِسْلِنْقَاءً] أي نام على ظهره ووقع على القفا والبابان الأخيران من الملحقات بإحرنجم فلا وجه لذكرهما في سلك ما تقدّم وكذا تفعّل وتفاعل من الملحقات بتدحرج والمصنف

[وإحدى اللامين] إنما حكم بزيادتها للعلم بأن أصوله ثلاثة فقط وتعبيره بذلك إشارة إلى الخلاف السابق ولعل وجه القول بأن الزائد في هذا هو الأول وإن كان متحركًا وقوعه موقع ما حكم بزيادته لسكونه [أي خلّف] بتشديد اللام يعني ذهب إلى خلفه بصدره كشرّق ذهب إلى الشرق وغرّب ذهب إلى المغرب [ورجع] أي بصدره إلى الخلف فهو تأكيد لما قبله وهو كقول الجاربردي نحو اقعنسس إذا تأخر ورجع إلى خلف ويحتمل أن يكون رجع معناه قدّم بطنه ورجّع مخففة الجيم لأنه يتعدى بنفسه ومنه قال رب ارجعون [والألف] هي للإلحاق كما سنذكره أنها للتأنيث [أي نام على ظهره] النوم ليس بشرط والمراد به الاضطجاع عليه فيغني عنه قوله [ووقع على قفاه] كما اقتصر عليه الجاربردي [والبابان الأخيران] وهما افعنلل بزيادة إحدى اللامين وافعنلى والإطلاق الأخير على الأول إضافي وعلى الثاني حقيقي [من الملحقات باحرنجم] إن قلت الملحق باحرنجم هما البابان المذكوران لا غير فالصواب أن يقول ملحقان به قلت الخبر هو قوله من الملحقات وهذا إتمامه وقوله باحرنجم متعلق بمحذوف تقديره ألحقا باحرنجم وهو جواب عن سؤال نشأ عما قبله كأنه لما قال من الملحقات قيل بم ألحقا فأجاب بما ذكر فإن قلت لم يجعل متعلقًا بالملحقات بناء على أن غيرهما ألحق به أيضًا كقولهم إِحْبَنْطَأَ بالهمزة فهو افعنلأ وإِحْوَنْصَلَ الطائر فهو إفونعل قلت لأنهم لما جعلوا همزة الأول محتملًا للإبدال من الألف فهو افعنلى بالألف والثاني لم يثبت به حكمه والثاني لم يثبت لتفرد صاحب كتاب العين بنقله وما تفرد به لا يلتفت إليه [فلا وجه لنظمهما في سلك ما تقدم] المراد بالنظم الغرز وبالسلك وهو لغة الخيط الذي تنظم فيه حبات اللؤلؤ مزيد الثلاثي وبما تقدم أبوابه شبّه الأبواب لتشابهها في اشتراكها في كلّي باللؤلؤ تشبيهًا مضمرًا في النفس فهو استعارة بالكناية وإثبات السلك استعارة تخييلية والنظم تجريد ومراد الشارح أن الوجه نظمهما في سلك ما ألحق به إذ الإلحاق كما جعل كلمة من باب موزون تلك الكلمة أصلًا فيه ويمكن توجيهه بأن الإلحاق يستدعي مغايرة الملحق للملحق به في حقيقته

[النوم ليس بشرط] يحتمل أن الشارح اطلع على أن بعضهم عبّر بالأول وبعضهم بالثاني فجمع بينهما إشارة إلى أن المراد بالأول الثاني فالثاني تفسير للمراد من عبّر بالأول ابن القاسم [لما جعلوا همزة الخ] فيه إن الاحتمال لا يكفي في صحة تعلق باحرنجم بالملحقات فليتأمل ابن القاسم

[والنظم تجريد] نظرًا إلى معناه المراد هنا وهو المعنى اللغوي ترشيح ومعنى تجريد واستعارة السلك المذكور مبني على جواز كون التخييلية مستعارة على ما عليه صاحب الكشاف فافهم بأني [ويمكن توجيهه] قد يتنظّر في هذا التوجيه بأنه إنما يتم لو كان المصنف ذكر بعد ذلك أنهما من الملحقات لأن حاصل هذا التوجيه أن ذكرهما هنا توطئة للحكم بأنهما ملحقان بالمزيد الرباعي فإذا لم يقع منه هذا الحكم فلا معنى للتوطئة فليتأمل ابن القاسم

وأما الرباعي المزيد فيه فأمثلته تفعلل كتدحرج تدحرجا وافعنلل نحو احرنجم إحرنجاما

والمصنف لم يفرق بين ذلك [وأما الرباعي المزيد فيه فأمثلته] أى أبنيته بحكم الإستقراء ثلثة [تفعلل] بزيادة التاء [كتدحرج تدحرجا] ويلحق به نحو تجلبب أى لبس الجلباب وتجورب أى لبس الجورب وتفيهق أى أكثر فى كلامه وترهوك أى تبختر فى المشى وتمسكن أى أظهر الذل والمسكنة [وافعنلل] بزيادة الهمزة والنون [كاحرنجم] أى ازدحم [إحرنجاما] ويقال حرجمت الإبل فاحرنجمت أى رددت بعضها إلى بعض

فى حقيقته فلابد من معرفة حقيقة الملحق ومن أى نوع وباب هو ليمكن الحكم بأنها ملحقة بحقيقة من نوع وباب آخر [والمصنف لم يفرق بين ذلك] الذى ذكر من الملحق من مزيد الثلاثى وبين غيره وهو لم يلحق منه ففيه أفراد اسم الإشارة إلى متعدد وحذف المعطوف على مجرور بين ويجوز أن يرجع اسم الإشارة إلى ما تقدم فلا حذف وههنا انتهى به القول فى المزيد الثلاثى وهو خمسة وعشرون بابا وخلاصة القول فيه ما قاله الجاربردى قال وهو أى الثلاثى المزيد فيه إما أن يكون موازنا للرباعى أو غير موازن والموازن إما أن يكون ملحقا أو غير ملحق والملحق إما بدحرج أو بتدحرج أو باحرنجم أما الملحق بدحرج فهو شملل أى أسرع وحوقل أى ضعف وهرول وبيطر أى عمل البيطرة من البطر وهو الشق وجهور أى جهر وقلنس أى لبس القلنسوة وأما الملحق بتدحرج فـ[نحو تجلبب] أى لبس الجلباب [وتجورب] أى لبس الجورب وتشيطن أى فعل فعلا مكروها [وترهوك] أى تبختر [وتمسكن أى أظهر الذل] والحاجة وتغافل وتكلم وينبغى أن يعلم أن تحقق الإلحاق فى تجلبب إنما هو بتكرير الباء والتاء إنما أدخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك فى تدحرج لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة وفى تجورب وتشيطن وترهوك بالواو والياء لا بالتاء لما مر وفى تمسكن كلام يأتى فى باب ذى الزيادة أى أنها زائدة توهمت إصالتها للزومها تصاريف الكلمة وليست الألف فى تغافل للإلحاق لأن الألف لا تقع للإلحاق حشوا لا فى الإسم ولا فى الفعل وتضعيف العين لا يكون

[وقلنس أى لبس القلنسوة] قال بعضهم فى حواشى الجاربردى قوله قلنس أى لبس القلنسوة صوابه ألبس لأن الفعل متعدى ومعناه وفى حكمه قلسى ولم يصرح الشارح بعده إكتفاء بما نقله عن الصحاح فيما ذكره المصنف ثم الشارح من عدد الملحقات بدحرج وتعيين قلنس خلاف ذكرته فى كتاب التصريف وذكرت فيه أفعالا أخرى بدا الحاقها به أيضا فليراجعه من أراد ذلك ومما لم أذكره فيه من النادر نحو قترض الشيئ بمعنى قرضه أى قطعه وبرنأ رأسه أى خضبه بالبرناء أى الحناء وتخرنأ الخمرة تقبيها وعرنط وحملط رأسه بمعنى خلطه أى حلقه وغيرها والبرناء بضم الباء وفتحها مقصورة مشددة النون وبالضم والمد والجورب لفافة الرجل الجمع جواربة وجوارب انتهى ابن التاكم [لأن الإلحاق لا يكون من] قال بعضهم فى حواشى الجاربردى قوله لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة ليس على عمومه ففى التسهيل ولا يكون الهمزة للإلحاق أولا الا مع مساعد كون ألندد وواو إرزون يعنى أنها لا يكون أولا للإلحاق إلا إذا كان معها حرف للإلحاق وألندد ملحق بسفرجل لأنه من اللدد فالهمزة والنون فيه زائدتان للإلحاق والفك التضعيف يدل على ذلك وإدرون بمعنى الدرن فالهمزة والواو فيه زائدتان للإلحاق بجردحل قال الجيش والظاهر أن المساعد لا يكون غيرهما انتهى ابن التاكم الجردحل بكسر الجيم الوادى والضخم من الإبل للذكر والانثى قاموس إعتراض على ابن الحاجب فى عده تغافل وتكلم من الملحقات ابن التاكم

فارتدت ويلحق به نحو اقعنسس واسلنقى ولا يجوز الإدغام والإعلال في الملحق لأنه يجب أن يكون

الملحق مثل الملحق به لفظاً

لا يكون للإلحاق فتكلّم لا يكون ملحقاً ذكر جميع ذلك في شرح الهادي ثم قيل فيه إطلاق لفظ الإلحاق هيهنا سهو وأما الملحق باحرنجم فأ[نحو اقعنسس واسلنقى] فهذه أقسام الملحقات وهي خمسة عشر كذا قاله ولأنه أسقط منها شريف سهواً ثم قال وأما غير الملحق من الموازن فثلثة نحو أخرج وجرّب وقاتل وإنما حكموا بأن شملل ملحق بدحرج دون أخرج وأخويه لأن شرط الإلحاق توافق المصدرين وقد قالوا شملل شمللة كما قالوا دحرج دحرجة ولم يجئ مصدر أخرج وأخويه على ذلك فإن قلت فقد قالوا أخرج إخراجا كما قالوا دحراجا قلت أجيب عنه بوجهين الأول أن الاعتبار إنما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها في جميع صور فعلل وأما الفعلال فلا اعتداد به وإنما هو دخيل فيه غير مطرد ومجيئه في بعض الصور فإنهم لم يقولوا احطابا ودغرابا بل حطبة ودغبرة الثاني أن الشرط توافق المصادر أجمع وأما غير الموازن فسبعة نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهاب واشهب واغدودن أي طال الشعر واعلوط بعيره إذا تعلق بعنقه وعلاه وإنما حكمنا بأن اقعنسس موازن لاحرنجم واستخرج بأنه غير موازن له لأنا لم نعن بأن الموازنة صورة الحركات والسكنات وإنما عنينا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع مواقعها في الأصل الملحق به وإن كانت ثمة زيادة فلا بد من وقوع مثله في الملحق واستخرج بالنسبة إلى احرنجم على خلاف ماذكرنا في الأصلية والزيادة جميعاً أما في الأصلية فلأن الخاء وهو فاء وقعت موقع النون الزائدة في الأصل وأما في الزيادة فلأن النون واقعة في الأصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون موضعها انتهى وبه يعلم ما في كلام المصنف فيما مضى وفيما سيأتي من قوله ويلحق به أي بتدحرج نحو تجلبب آه ثلثة أي ثلاثة أبواب وهي نوعان لأن أوله إما تاء وإما همزة فإن قلت كيف قصرها على ثلثة وقد عدّ بعضهم من أبنية اجرمّز أي اجتمع وذهب ناحية فهو افعللّ قال أبو حيان يظهر لي أنه مزيد الثلاثي غير الملحق بالرباعي المماثل فلعل المصنف والشارح ممن ذهب إلى ذلك ويقال هذا المعنى أخص من الأول [ولا يجوز الإدغام] ولهذا حكموا على تضامّ القوم بعدم الإلحاق بتدحرج والا لقالوا تضامموا بالفك [والإعلال] إن قلت قد نصّوا على أن اسلنقى واحبنطى ملحقان باحرنجم كما مرّ وألفهما منقلبة عن الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها قال ابن الحاجب رحمه الله ألف الإلحاق عند المحققين إنما الحقت ياء تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً قلت في كلام ابن الحاجب ما يقتضي تقييد منع الإعلال بالحشو فإنه بعد ما تقدم عنه قال فلو الحقت في غير الآخر لم يخل إما أن تلحق متحركة بعد فتحة أو غير ذلك فإن الحقت على الأول انقلبت ألفا فيزول وجه الإلحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى

[نحو اقعنسس] لا يخفى أن هذا تفسير من لفظ الجاربردي ونفسه هيهنا نحو اقعنسس أي تأخر ورجع إلى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب واسلنقى أي وقع على القفا فهذه أقسام الملحقات انتهى وفي حواشيه قوله من القعس بفتح القاف والعين انتهى كذا قاله الجاربردي وأخويه أي جرّب وقاتل وإنما هو دخيل فيه قال بعضهم في حواشي الجاربردي في قوله وإنما هو دخيل فيه غير مطرد والضمير الأول للفعلال والثاني للفعلل ونفي الاطراد صادق في الجملة وإن اطرد في المضاعف كزلزال وقلقال ونحوهما والدخيل من قولهم هو دخيل في القوم أي من غيرهم ويدخل فيهم وكل كلمة أدخلت في كلام العرب وليست منه فهو دخيل انتهى ابن القاسم

[ومجيئه في بعض] الظاهر أن مجيئه مبتدأ خبره قوله في بعض الصور والمقصود مقابلة قوله السابق وعمومها كما أن قوله غير مطرد مقابل قوله هناك لاطرادها انتهى ابن القاسم [توافق المصادر] ولم يجئ الفعللة في مصدر أخرج كما جاء في مصدر دحرج ابن القاسم [غير مطرد] أي مقيس ابن القاسم

[فيما مضى] إشارة ماسبق في قول الشارح وكذا تفعل وتفاعل من الملحقات بتدحرج والى قول الجاربردي وليست الألف في تفاعل للإلحاق آه وتضعيف العين لا يكون للإلحاق آه وقوله فيما سيأتي اشارة إلى ما مرّ في تمسكن من أنه اختلف هل ميمه زائدة أم أصلية والصحيح سكن فوزنه تمفعل والميم زائدة وإلى بيان ما تحقق به الإلحاق الذي ذكره الجاربردي بقوله وينبغي أن يعلم أن تحقق الإلحاق في تجلبب اه ابن القاسم [نحو اجرمّز] عبارة السيوطي في جمع الجوامع وافعلّل قال في شرحه بتشديد اللام الأولى نحو اقرنشش واجرمّز قال أبو حيان ويظهر لي أنه من المزيد الثلاثي غير الملحق وغير المماثل انتهى ابن القاسم

وَافْعَلَلَ كَاقْشَعَرَّ إِقْشِعْرَارًا ۞ تَنْبِيهٌ ۞ الْفِعْلُ إِمَّا مُتَعَدٍّ

وَالْفَرْقُ بَيْنَ بَابَيْ إِقْعَنْسَسَ وَاحْرَنْجَمَ أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْأَوَّلِ تَكْرِيرُ اللَّامِ دُونَ الثَّانِي [وَافْعَلَلَّ]

بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَاللَّامِ وَهُوَ بِسُكُونِ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ اللَّامِ الْأُولَى مُخَفَّفَةً وَالثَّانِيَةِ مُشَدَّدَةً [كَاقْشَعَرَّ]

جِلْدُهُ [إِقْشِعْرَارًا] أَيْ أَخَذَتْهُ قُشَعْرِيرَةٌ [تَنْبِيهٌ الْفِعْلُ إِمَّا مُتَعَدٍّ

المعنى الذى من أجله الحذف وان الحذف على الوجه الثانى وجب أن يبقى فلا يكون ألفا بخلاف الأخير فان حركته عارضة غير معتدّ بها فى الزنة إنتهى وبه يعلم ما يرد على الشارح من الإطلاق فى موضع التقييد [والفرق بين بابى إقعنسس واحرنجم] باب إقعنسس هو افعنلل الثلاثى الأصول وباب احرنجم هو افعنلل الرباعى الأصول [انه يجب فى الأول تكرير اللام] ليصح مقابلة الحرف الزائد باللام إذ لو لم يكرر لعبّر عن الزائد بلفظه على الزائد ما تقدم أنه الصواب فيخرج عن باب إفعنلل كما تقول فى احبنطى مثلا إفعنلى [دون الثانى] فإن الحرف الذى بعد الفاء والعين واللام فيه أصلى فيعبّر عنه باللام ما ثلا كان أولا وانما تعرض للفرق بين هذين البابين لحصول اللبس بينهما باتحاد الزنة وهى افعنلل واللام التعريف فيها للعهد الذكرى وهى الأولى والثانية [وفتح اللام الأولى مخففة والأخير مشددة] هذا الضبط باعتبار الحاصل له مع الإستعمال وأما حال الوضع فقيل هو كذلك أيضا فيكون بناء مقتضيا وهو ظاهر صنيع الشارح والمصنف وقيل هو بناء ملحق باحرنجم فأصله قشعر كجحمرش زادوا فيه الهمزة واحدى الرائين ثم نقلوا إلى العين فتحة الراء الأولى توصلا الى إدغامها فى الثانية فوزنه فى الأصل إفعلّل لكون اللام الأولى مدغمة فى الثانية واستدل على الحاقه باحرنجم باتحاد مصدريهما أقول وكأنهم لم يختاروا هذا القول لما مرّ أن الملحق به إن كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها واقعة فيه موقعها فى الأصل والنون فى احرنجم منتفية فى اقشعر ومجرد اتحاد المصدرين لا يكون دليلا على الالحاق بل لا بدّ مع ذلك من استيفاء شرط الإلحاق والله أعلم

[وقيل هو بناء ملحق باحرنجم] أنظر هل يشكل عليه ما تقدم من أنه لا يجوز الأدغام فى الملحق إلا أن يقال ما تقدم باعتبار الغالب وهذا خارج عنه أو تكون المسئلة خلافية — ابن القاسم كتبت فى أول رمضان ١٤١٩ هـ — المفارق ١٩/١٢/١٩٩٨ م اللهم اجعلنا ووالدينا وأمة محمد من عتقاء شهر رمضان —

[قال تنبيه الفعل الخ] أقول لما فرغ من تقسيم الفعل باعتبار لفظه بأنه مجرد أو مزيد فيه شرع فى تقسيمه باعتبار معناه بأنه متعد أو لازم بقوله تنبيه وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا تنبيه للمتعلم على أن الفعل الذى ذكرناه فى أول الكتاب قسمان متعد ولازم والألف واللام فى الفعل للعهد والتنبيه فى اللغة هو الدلالة على ما غفل عنه المخاطب وفى الإصطلاح ما يفهم من مجمل بأدنى تأمل والدليل على انحصاره فيهما ان الفعل لا يخلو من أن يكون فهم معناه موقوفا على ذكر المتعلق أولا فان كان موقوفا فهو المتعدى والآخر هو اللازم — سيد شريف — [قوله تنبيه] وهو مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف أى هذا تنبيه ويجوز أن يكون منصوبا ليكون مفعولا لفعل مقدر تقديره أنبه تنبيها وفى الإصطلاح ما يشير إلى المذكور قبله بطريق الإجمال — محرّر — [قوله تنبيه] لما فرغ من الأبواب أراد أن يشرع فى بحث آخر وهو بحث المتعدى بحسب الإصطلاح واللازم ففصل بين البحثين فقال على طريق فصل الخطاب تنبيه —

[قوله والفرق آه] وانما احتيج هنا الى بيان الفرق لإتحاد وزنيهما فإن الإتحاد يوهم عدم الفرق بخلاف اسلنقى واحرنجم فإنه لا اتحاد بينهما بحسب الوزن فلا حاجة إلى بيان الفرق — سعد الله

يمكن ان يجاب بان المراد بتعديه الفعل الى المفعول به تعلقه به اعم من ان يكون التعلق من حيث نفسه او من حيث عامله فيدخل في المتعدى

وهو الفعل الّذى يتعدّى من الفاعل إلى المفعول به كقولك ضربتُ زيداً

وهو الفعل الّذى يتعدّى [بنفسه] [من الفاعل] أى يتجاوز [إلى المفعول به كقولك ضربتُ زيداً] فإنّ الفعل

الّذى هو الضرب قد جاوز من الفاعل إلى زيد فالدور مدفوع فإنّ المراد بقوله يتعدّى معناه اللّغوىّ وإنّما قيد

[الفعل الّذى يتعدّى] أى اللفظ المخصوص الّذى يتعدّى هو بسبب تعدّى مدلوله وهو الحدث [من الفاعل] أى من الّتى هى لابتداء الغاية مع أنّ يتعدّى متعدّ بنفسه لإفادة أنّ الفاعل مبدئه وأنّه ليس له مبدأ غيره ليتعدّى منه إليه ثمّ إلى غيره كما فى شأن من سافر من الشام إلى البصرة ثمّ إلى الكوفة فإنّ المستعمل فيه تعدّى البصرة إلى الكوفة لا تعدّى من البصرة ثمّ إلى الكوفة فقول الشارح أى يجاوز ليس بمطابق لمراد المصنّف من إفادة ما ذكر من كون الفاعل مبدأ نعم لو كان المراد بالتعدى التأثير العملى لكان ذكر من و حذفها سيّان [إلى المفعول به] ينبغى أن يكون الباء فى به للإلصاق أى الّذى التصق الفعل به أو المقابلة كما قال الرضى وأن يكون المراد بالمفعول به الجنس ليتناول المفعولين والثلثة فى ظننت زيداً عالماً وأعلمت زيداً بكراً قائماً وفى تناول التعريف نحو علم بالنظر إلى المفعول الأول وأعلم بالنظر إلى الثانى نظر إذ العلم والإعلام إنّما يقعان على غيرهما [كقولك ضربتُ زيداً] مدخول الكاف جزئى لما قبلها يقصد بذكره توضيحه وهو هنا قولك فلا يصحّ أن يراد به حقيقته وهى اللفظ إذ ليست من جزئيات الفعل المتعدّى فوجب حمله على المقول فضربتُ زيداً بعده عطف بيان له قال معناه السيّد فى بعض حواشيه وفى قول الشارح عند ذكر المتن قوله كذا [فإنّ الفعل الّذى هو الضرب قد جاوز الفاعل إلى زيد] هذا بيان لما حصل التعدّى له ومنه وإليه على الحقيقة وبسببه صحّة نسبة التعدى إلى اللفظ الدالّ عليه فى التعريف فقوله الفعل الّذى هو الضرب لم يقصد به بيان الفعل الواقع فى التعريف بل بيان مدلوله [فالدور] الّذى قد يتوهّم لزومه لتعريف المصنّف بسبب اشتماله على ما يتوقّف معرفته على معرفة المعرّف بالفتح الموقوفة على معرفة المعرِّف بالكسر وأجزائه [مدفوع] عن التعريف [بأنّ المراد بقوله يتعدّى] الواقع فى التعريف [معناه اللّغوى] وهو مطلق التجاوز كما مرّ والمراد بالمتعدّى الّذى هو المعرّف معناه الاصطلاحى وهو الناصب للمفعول به فمعنى يتعدّى لا يتوقّف معرفته على معرفة معنى المتعدّى وفى كون هذا المتوهّم دوراً نظر لأنّه تعريف الشيء بما يتوقّف عليه والتوقّف يقتضى التغاير بين المتوقّف والمتوقّف عليه بل هو تعريف للشيء إذ عرّف الفعل المتعدّى بالفعل الّذى يتعدّى ويمكن أن يجاب عن الإيراد الّذى أشار إليه الشارح بجواب آخر وهو أنّ المراد بالتعريف المذكور

[فقول الشارح أى يتجاوزه] للشارح أن يمنع كون البداية الفاعل دون غيره معتبر فى مفهوم الفعل المتعدى وأن يمنع أنّ المصنّف أراد ذلك فإنّ كلا الأمرين دعوى من المحشّى بلا دليل لا من جهة العقل ولا من جهة النقل فليتأمّل مع أنّ الظاهر أنّ قوله من الفاعل شرع لا متنى فليراجع ابن القاسم قد يقال الأوفق لقول الشارح الآتى فهذا مدفوع بلا خفاء هذا لأنه مبنىّ على حمل المتعدى على التعدى فى اللفظ تأمّل ابن القاسم [المتوهم دوراً نظر] ويمكن أن يجاب بأنّ مراد الشارح بالدور ههنا محصّله الّذى هو توقّف الشيء على نفسه وكثيراً ما يذكر الدور فى كتبهم ويراد به فيها محصّله عمر بن أحمد — واعلم أنّ الفعل الّذى يتجاوز عن الفاعل على ضربين حسّى كضربتُ زيداً وغير حسّى كسمعتُ حديثاً وذكرتُ قولاً قال وأمّا غير متعدّ وهو الخ أقول وأمّا غير متعدّ عطف على قوله أمّا متعدّ وغير المتعدّى الّذى لم يتجاوز عن الفاعل بل يلازمه نحو حسن زيد فإنّ الحسن لم يتجاوز عن زيد ويسمّى له لازماً وغير واقع أمّا تسميته لازماً فللزومه عليه دائماً وأمّا غير واقع فلعدم وقوعه على المفعول به فإن قيل لا يتجاوز ما ضربت زيداً لأنّ تجاوزه فرع صدوره ولا صدور ههنا ويتجاوز صمتُ يومَ الجمعة لوقوعه فيه فلم يكن تعريفهما جامعاً ومانعاً قلنا التجاوز المعتبر ههنا تجاوز الذهن وفهم ضرب فيما ضربتُ زيداً موقوف على فهم زيد وفهم صام فى صمتُ يومَ الجمعة لا يتوقّف على فهم يوم الجمعة فى الذهن فيكون تعريفهما جامعاً ومانعاً وإنّما قدّم المصنّف المتعدّى على غير المتعدّى لأنه عرّف المتعدّى بأمر إيجابى وغير المتعدّى بأمر سلبى والإيجاب أشرف من السلب فالأشرف أولى بالتقديم سيّد كريم قدّس سرّه [قوله مثال المتعدّى نحو ضربتُ زيداً الخ] فضرب فعل ماض والتاء فاعله وزيداً مفعول به فتفهم معنى ضرب فى ضربتُ زيداً موقوف على ذكر متعلّقه الّذى هو زيد فى ضربتُ زيداً وهو مفعول به لأنّ الضرب يقتضى المضروب سيّد كريم قدّس سرّه [قوله معناه اللغوى] وهو التجاوز مطلقاً أى سواء كان التجاوز هو الحدث والمتجاوز منه هو الفاعل والمتجاوز إليه هو المفعول به أو لم يكن كذلك وإنّما يلزم الدور إذا كان المراد به معناه الاصطلاحى وبيان ذلك أنّ المعرّف وهو لفظ المتعدّى معناه شيء له التعدّى الاصطلاحى وهو اسم فاعل وكونه اسم فاعل معلوم وكذا أحد جزئى مدلوله وهو شيء معلوم فالمجهول المحتاج إلى التعريف هو التعدّى فالمعرّف فى الحقيقة ليس إلّا هذا فإذا أريد بقوله يتعدّى معناه الاصطلاحى يتوقّف معرفة التعدّى على معرفة يتعدّى لكونه جزء تعريفه ومعرفة يتعدّى يتوقّف على معرفة أجزاء مدلوله ومن جملة الأجزاء التعدّى الاصطلاحى على تقدير أن يراد به معناه الاصطلاحى فيتوقّف معرفة المتعدّى على معرفة يتعدّى ومعرفة يتعدّى على معرفة أجزاء مدلوله الّذى هو التعدّى الاصطلاحى فيتوقّف معرفة التعدّى أى الاصطلاحى على معرفة التعدّى الاصطلاحى وهل هذا إلّا الدور سعد الله

المفعول بقوله به لأنّ المتعدّي وغيرَه متساويان في نصب ما عدى المفعولَ به نحو اجتمعَ القومُ والأميرُ

في السوقِ يومَ الجمعةِ اجتماعاً تأدباً بالزيدِ ونحو ذلك ولا يعترض بنحو ما ضربتُ زيداً لأنّ الفعلَ

إن أُريد به لفظه الذي هو ضربتُ قد يتعدّى إلى المفعولِ به نحو ضربتُ زيداً

المذكور فشرح مفهوم اللفظ لا شرح الماهية أعني هذا التعريف لمن عرف أنّ الفعل منه ما يتعدى من الفاعل الى المفعول فيعمل فيه ومنه ما لا يكون كذلك ولم يعرف أنّ اللفظ المتعدى لأيهما وُضِع وهذا الجواب كثيراً ما يسلكه الشارح والسيد وغيرهما في كتبهم [في نصب ما عدى المفعول به] ما موصول اسمي فيجوز في المفعول النصب بعدى والجر بها لا موصول حرفي كما لا يخفى وما تم المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء [ولا يعترض] على عكس التعريف [بنحو] ضربت في قولك [ما ضربت زيداً] مما اقترن بحرف النفي فإنه متعدٍ ولا يصدق عليه أنه متعدٍ من الفاعل الى المفعول به فيكون غير جامع فيفسد وجوابه قوله [لأنّ الفعل] الواقع في التعريف [إن أريد به لفظه الذي هو ضربت] او الضرب الذي هو صادق على ضربت ونحوه لأنّ الفعل الواقع في التعريف مفهومه كلي أي كلمة دلت على معنى مقترن بزمان معين فلا يصح تفسيره بالذي هو ضربت إذ هو جزئي منه والجزئي لا يحمل على الكلي وإن صح العكس ثم يمكن أن يفسر قوله لأنّ الفعل بأنّ المراد الفعل المعترض به أي لأنّ الفعل الذي اعترض به المعترض ان اريد به لفظه الذي هو ضربت دون ما اقترن به من النافي وقوله إن أريد به لفظه معناه ولم يرد معنى ذلك بالفاعل والمفعول لفظهما بل معناهما فهو أي فنحو ما ضربت زيداً أو فنحو ضربت في هذا التركيب [قد يتعدى] لفظه بالنظر الى تعدي معناه كما مر [الى المفعول به في نحو ضربت زيداً] مما هو مثبت وإن لم يتعد اليه في السلب فقد صدق عليه في الجملة انه يتعدى فيصدق الحد عليه فلا يكون خارجاً عنه ويرد عليه أنّ سلب التعدي عنه في التركيب السلبي حقيقة فلا يكون اثباته له في ذلك حقيقة بل مجازاً أو المعتبر في التعريف التناول الحقيقي وأنّ الحيثيات مراعاة في الحدود وإن لم تذكر فقولهم هو الفعل الذي يتعدى إليه أي من حيث أنه يتعدى اليه فلا يتناوله الحد من حيث السلب لانتفاء الحيثية

[فيجوز في المفعول النصب بعدى] فيكون عدا فعلا جملتها صلة ما والجر بها فيكون الجار والمجرور صلة ما وتقييده الموصول بالاسمي احتراز عن الحرفي وكان وجهه عدم استقامة المعنى مع أنّ عدى جامد فيه ابن القاسم [قول الشارح الذي هو ضربت] مثلاً او ضربت في المثال وحينئذ يندفع الاعتراض بالتصويب ابن القاسم [لا يحمل على الكلية وإن صح] هكذا صرح السيد قدس سره في حواشي التهذيب فقال قوله لأنه مقول على واحد فيقال هذا زيد أقول وكون الجزئي الحقيقي مقولاً على واحد انما هو بحسب الظاهر وأما بحسب الحقيقة فالجزئي الحقيقي لا يكون مقولاً ومحمولاً على شيء أصلاً بل يقال ويحمل عليه المفهومات الكلية فهو مقول عليه لا مقول به الخ لكن اعترضه الدواني في شرح التهذيب وبين أنه يكون محمولاً على جزئي يغايره بالاعتبار ويتحد معه بالذات كهذا الضاحك وعلى كلي آخر كبعض الانسان زيد ابن القاسم [ويرد عليه أنّ سلب التعدي عنه] أقول قد ذكر بعضهم أنّ الأفعال الواقعة في التعاريف ليست مستعملة في الزمان وحينئذ فإما أن يقول بهذا أولا فإن لم يقل به كان معنى قول المصنف في التعريف وهو الذي يتعدى وهو الفعل الذي يتعدى أي يمكن أن يثبت له في المستقبل التعدي وكل فعل من الأفعال المتعدية ولو كان منفياً في الحال يمكن أن يثبت له في المستقبل التعدي ويتصف به حقيقة لا مجازاً لأنه يمكن أن يتصف في المستقبل بذلك فإثبات التعدي للفعل المنفي الآن بهذا المعنى حقيقة لا مجاز فلا ورود لهذا الاعتراض وإن قلنا به كان معنى قوله يتعدى يثبت له التعدي في الجملة والفعل المذكور كذلك ويتصف بذلك حقيقة ويصدق عليه في التركيب السلبي الحيثية لانه فيه يتصف بانه يتعدى من حيث أنه يتعدى بمعنى يثبت له التعدي في الجملة فلا ورود أيضاً لهذا الاعتراض فليتأمل ابن القاسم [فلا يكون اثباته له] يرد عليه انا لم ندع اثباته له في ذلك التركيب السلبي بل اراد اثبات امكان التعدي في المستقبل او في الجملة له في نفسه وثبوت ذلك له أمر محقق متيقن حال السلب كما أن زيداً المتصف حالاً قياماً معه بصحة قعوده في المستقبل أو في الجملة حقيقة فليتأمل ابن القاسم [قوله وإن صح العكس] أي حمل الكلي على جزئيه كما يقال زيد حيوان بخلاف الحيوان زيد او انسان

ويسمى أيضاً واقعاً ومجاوزاً وإما غير متعد وهو الفعل الذي لم يجاوز كقولك حسن زيد ويسمى لازماً وغير واقع

وإن أريد به لفظ الفاعل والمفعول به فهذا مدفوع بلا خفاء [ويسمى أيضاً] اى المتعدى [واقعاً] لوقوعه على المفعول به

[ومجاوزاً] لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم [وإما غير متعد وهو الفعل الذي لم يجاوز الفاعل] الى المفعول به [كقولك حسن

زيد] فإن الفعل الذي هو حسن لم يجاوز الفاعل الذي هو زيد بل ثبت فيه [ويسمى] غير المتعدى أيضاً [لازماً] للزومه على

الفاعل وعدم انفكاكه عنه [وغير واقع] لعدم وقوعه على المفعول به وفعل واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعدياً

[وإن أريد به لفظ الفاعل والمفعول به] أي مع إرادة لفظ الفعل أيضاً وفي بعض النسخ زيادة به بعد أريد والباء بمعنى من والهاء عائدة على لفظ الفعل المتقدم وبما قررنا في الشق الأول من قولنا ولم يرد مع ذلك الخ وفي الشق الثاني من قولنا مع إرادة لفظ الفعل أيضاً صحت المقابلة بين الشقين وحصل الربط أيضاً بين الشق الثاني المعطوف على الشق الأول الواقع خبراً عن الفعل وبين الفعل المخبر عنه بجملة الشرط وجزائه المحتاجة إلى ما يربطها به فتأمل ذلك [فهذا] أي المعترض به وهو خروج نحو ما ضربت زيداً [مدفوع بلا خفاء] وإن كان مدفوعاً عنه على الأول لكن مع خفاء [وهو الفعل الذي لم يجاوز الفاعل] صادق بما له فاعل لم يجاوزه كقام وبما لا فاعل له مثل كان وأخواته ناقصة لقولهم السالبة تصدق بسلب الموضوع وبعضهم كابن هشام يجعل هذا واسطة بين المتعدى واللازم وأما نحو ضرب زيد بالبناء للمفعول فمتعد لأن بناءه له بعد مجاوزته إليه [للزومه] أي لقصوره ولذا عداه بعلى [وعدم انفكاكه] أي عدم زوال الفعل [عنه] أي عن الفاعل وهذا لا يطرد في الأفعال التي معانيها تتجدد وتنقضي كقام وقعد فالذي ينبغي أن يعتبر بدل الانفكاك التجاوز [على المفعول به] قيد بعلى وما بعدها ليتم التعليل إذ الفعل مطلقاً واقع في الوجود والزمان والمكان واعلم أن التعريفين ينتقضان معاً بنحو مررت من قولك مررت بزيد بأن التعدى ثابت لمعناه وللفظه في محل المفعول إلا أن يقيد التعدى بالنفي إلا أن يجاب بأن المجرور فيه لا يسمى اصطلاحاً بالمفعول به وهو مراد في حد اللازم وإن حذف لدلالة ذكره في حد مقابله [وفعل واحد قد يتعدى بنفسه] إذ

[أي مع إرادة لفظ الفعل أيضاً] حاصل هذا أن المراد مجاوزة لفظ الفعل من التحرز لفظ الفاعل الى التحرز لفظ المفعول فهذا هو التعدى اصطلاحاً ع ح

ينتقض دفع الشارح بكون المراد بقوله يتعدى معناه اللغوي ويمكن أن يجاب بأن المراد انه على هذا التقدير يعدل في دفع الدور الى غير ما تقدم كأن يجعل التعريف لفظياً فليتأمل وهذا لا يطرد ابن القاسم. اى للدور ، اى المراد ،، اى من الشارح والا فجعل التعريف لفظياً لما تقدم عن المحشى واليه اشار بقوله فليتأمل بانى

[وهذا لا يطرد في الأفعال] يمكن أن يجاب بأن المراد بعدم الانفكاك عدم المجاوزة بقرينة المقابلة فليتأمل - ابن القاسم [إذ الفعل مطلقاً واقع في الوجود

والزمان] فيه شيء لأن الوجود ليس ظرفاً لوقوعه فإن وقوعه عبارة عن وجوده فلعل الأولى ان يقول واقع في نفسه أو باعتبار فاعله أو نحو ذلك ابن القاسم

سيأتي ذلك في حواشي الصفحة الآتية عن الرضى . ابن القاسم

وَقَدْ يَتَعَدَّى بِالْحَرْفِ فَيُسَمَّى لَازِمًا وَذَلِكَ عِنْدَ تَسَاوِي الْإِسْتِعْمَالَيْنِ نَحْوُ شَكَرْتُهُ وَشَكَرْتُ لَهُ

وَنَصَحْتُهُ وَنَصَحْتُ لَهُ وَالْحَقُّ أَنَّهُ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ وَاللَّامُ زَائِدَةٌ مُطَّرِدَةٌ لِأَنَّ مَعْنَاهُ مَعَ

اللَّامِ هُوَ الْمَعْنَى بِدُونِهَا. وَالتَّعَدِّي وَاللُّزُومُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى.

إدخال قد على يتعدى في الموضعين غير مناسب لقوله [عند تساوي الإستعمالين] فالصواب حذفها كما في كلام الرضي الذي هو أصله فإن قلت التعدي وغيره نقيضان وهما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان فكيف اجتمعا في الفعل الواحد قلت المستحيل اجتماعهما في وقت واحد وقد اجتماعهما في الفعل الواحد في وقتي الإستعمالين وقد أشار الشارح إلى ذلك بقوله [قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا وقد يتعدى بالحرف فيسمى لازما] حيث فرع التسمية على ما قبلها [وذلك] أي التسميتان [عند تساوي الإستعمالين] أي في مطلق الكثرة بأن يكون كل منهما كثيرا وإن كان أحدهما أكثر [نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له] فإن إستعمالهما باللام أكثر منه بدونها الكثير أيضا كما يقتضيه قول الجوهري أنهما باللام أفصح الدال على أنهما بدونه فصيح أيضا والفصيح لا بد فيه من موافقته إستعمال كثير فالإعتراض على الشارح بقول الجوهري وبقول غيره مما فيه تدافع ظاهر وهم على أن المناقشة ليست من دأب المحققين [والحق أنه] أي ذلك الفعل الواحد [متعد] مطلقا مع اللام وبدونه [لأن معناه مع اللام هو المعنى بدونها] وهو أي ايقاع النصح على ما بعد الفاعل وإذا إتحد المعنى وجب أنه متعد لكن أن يقول إذا كان إتحاد المعنى مع تساوي الإستعمالين يوجب إتحاد الوصف من التعدي واللزوم فليس كونه متعديا واللام زائدة بأولى من كونه لازما واللام محذوفة توسعا بل قد يترجح هنا بأن دعوى الحذف أولى من دعوى الزيادة [والتعدي واللزوم بحسب المعنى] لما مر من أن التعدي هو الذي يتجاوز معناه من الفاعل إلى المفعول به واللازم هو الذي يكون معناه قاصرا على الفاعل فظهر بهذا الدليل أنه لا يلزم جريان ذلك في اللفظين المختلفين في المادة كخفته وأشفقت منه وأراد بوضع أحدهما المعنى من حيث قيامه بالفاعل ولزومه له وكوضع الآخر له من حيث

[عند تساوي الإستعمالين] يمكن أن يجاب بأن قد في الموضعين للتحقيق فإنها تكون لذلك في المضارع أيضا وبأنها للتقليل إلا أن التقليل بالنسبة لوجود الفعل بالصفتين لا بالنظر لكل صفة بالنسبة إلى الأخرى فليتأمل — ابن القاسم [فإن قلت والتعدي غيره نقيضان] قد يمنع كونهما نقيضين بناء على ثبوت الواسطة كما تقدم إذ يرتفعان على هذا فيها فتأمل — ابن القاسم [قلت المستحيل] قد تقرر من شروط التناقض من إتحاد الوقت والأعتبار فمع إنتفائهما لا يتحقق التناقض فكان الأولى في الجواب أن يقول قلت لا نسلم إجتماعهما هنا لإنتفاء بعض شروط التناقض لأن جوابه يقتضي تحقق التناقض هنا إلا أنه غير مستحيل فليتأمل — ابن القاسم [مع تساوي الإستعمالين] يمكن أن يجاب بأن إتحاد المعنى مع تساوي الإستعمالين يوجب إتحاد الوصفين من التعدي واللزوم لكن لا بمعنى أنه يوجب أحد الأمرين لا بعينه بل يوجب أحدهما على التعيين بمعنى أنه إن كان ذلك المعنى المتحد قد جاوز الفاعل إلى المفعول فذلك الوصف الذي أوجبه إتحاد المعنى المذكور هو التعدي لا غيره وإلا فهو اللزوم فليتأمل — ابن القاسم [كخفته واشفقت منه] كذا في هذه النسخة وهو غير منتظم مع ما قبله والظاهر أن في هذه النسخة خللا وهو أن المقصود من هذا الكلام توجيه عدم الجريان فيما ذكر بما حاصله أن نحو خفته وضع للمعنى باعتبار مجاوزته الفاعل إلى المفعول ونحو أشفقت منه وضع له باعتبار قيامه للفاعل ولزومه له فلتصحح النسخة بالمراجعة — ابن القاسم [قوله عند تساوي الإستعمالين] أي إستعماله متعديا بنفسه وإستعماله متعديا بواسطة حرف الجر وأما إذا لم يستويا في الإستعمال فالحكم للغالب والتسمية بالمتعدي واللازم باعتباره سعد الله [قوله ونصحت له] وغير كون نصحته ونصحت له كذلك نظر لأن الجوهري قال في الصحاح وهو باللام أفصح قال الله تعالى نصحت لكم سعد الله

وتعديه في الثلاثي المجرد بتضعيف العين أو بالهمزة كقولك فرحت زيدا وأجلسته

[وتعديه] أي تعدي الفعل اللازم وفي بعض النسخ وتعديته [في الثلاثي المجرد] خاصة بشيئين [بتضعيف العين] أي بنقله إلى باب التفعيل [أو بالهمزة] أي بنقله إلى باب الإفعال [كقولك فرحت زيدا] فإن قولك فرح زيد لازم فلما قلت فرحته صار متعديا [وأجلسته] فإن قولك جلس زيد لازم فلما قلت أجلسته

حيث مجاوزته إياه للمفعول [أي تعدي] أنت دفع بهذا التفسير توهم أنه تعدي بفتح التاء والعين وكسر الدال مصدر تعدى بفتح الثلثة على أنه لا محذور فيه لأنه معنى ما نبه عليه بقوله [وفي بعض النسخ وتعديته في الثلاثي المجرد خاصة] الذي يظهر لي أن خاصة مصدر كالعافية بمعنى خصوصا منصوب على أنه مفعول مطلق لمحذوف تقديره أي أخصه خصوصا على ما هو المنقول من جواز حذف عامل المؤكد ولا يجوز أن يكون حالا لأنك تقول جاءني الرجل والزيدون خاصة [بشيئين] إن قلت قد اقتصر ابن مالك في ألفيته على حروف الجر ومصنف هذا المختصر عليها مطلقا وعلى الهمزة والتضعيف في الثلاثي المجرد وغيرهما زاد على ذلك نقله إلى استفعل كاستطعمت زيدا أو فاعل نحو سايرته وفعل في باب المغالبة فما وجه ذلك قلت أعتبر ابن مالك في تعدي اللازم بقائه على صورته وإلا فهو فعل آخر والمصنف بقاء معناه مسندا إلى الفاعل الأول ألا ترى أنك إذا قلت فرحته وأجلسته كان معناه صيرته فاعل الفرح والجلوس الذي هو لازم معنى فرح زيد وجلس زيد وإلا فهو أمر بمعنى آخر والثالث اعتبر الموافقة في أصل معناه وحروفه الأصول إذا تقرر هذا علمت أن حصر التعدية للمجرد الثلاثي للشيئين صحيح والاعتراض على المصنف بالاصطلاح الثالث غلط فإن قلت قد يبقى مع التام مسندا إلى فاعله في استفعل كاستحسنت زيدا أي استحسنته حسنا قلت معنى استحسنته اعتقدته ولا يلزم منه كونه كذلك لجواز أن يقول استحسنته وما هو بحسن [أي بنقله إلى باب التفعيل] هذا تفسير لدفع ما يرد على عبارة المصنف من تناول نحو اعشوشب [أي بنقله إلى باب الإفعال] دفع بهذا التفسير ورود نحو انفعل وافعالّ [فإن قولك جلس لازم فلما قلت أجلسته صار متعديا] الجاري على قياس ما تقرر في المثال الذي قبله وهو فرحت زيدا وعلى ما عرفوا به التعدية من أنها تضمين الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل في المعنى مفعولا للتصيير فاعلا للأصل المتضمن في المعنى ومن أنها أن تجعل الفعل لفاعل يصير من كان فاعلا له قبل التعدية منسوبا إلى الفعل أن

[قال وتعديته في الثلاثي الخ] أقول اعلم أن الفعل إما متعد بنفسه أو بغيره والأول ظاهر والثاني إما ثلاثي أو غيره والأول إما مجرد أو مزيد فيه فإن كان ثلاثيا مجردا فتعديته بأحد الأمور الثلثة أعني التضعيف أو الهمزة أو حرف الجر وإن كان غيره فبحرف الجر مثال التضعيف فرحت زيدا ففرح فعل ماض والتاء فاعله وزيدا مفعول به وأصله فرح فثقل حشوه واتصل به ضمير الفاعل فعدي الفعل بواسطة تثقيل الحشو إلى زيد فقلت فرحت زيدا فصار ما كان الفاعل مفعولا والفاعل شيء آخر الخ سيد شريف قدس سره فإن قيل هل يجوز أن يجعل الفعل المتعدي لازما كما يجعل اللازم متعديا أولا قلنا يجوز بأن ترد الفعل المتعدي الذي تريد أن تجعله لازما إلى باب الانفعال أو إلى الافعال إن كان ثلاثيا كقولك قطع زيد ماء النهر فانقطع الماء بنفسه وجمع زيد القوم واجتمع القوم بأنفسهم وإلى باب التفعل وغيره إن كان رباعيا نحو دحرجت الحجر فإنه متعد بنفسه وتقول فيه تدحرج الحجر فصار لازما سيد شريف قدس سره [قوله فيما صح يعني أن التعدية بالنقل إلى التفعيل وإلى الافعال مخصوصة بالثلاثي المجرد لأن الرباعي والمزيد فيه من الثلاثي لا يتعدى لا ينقلان إلى هذين البابين نسخه بدل] النقل إلى التفعيل والأفعال كما لا يخفى سعد الله

وبحرف الجر في الكل نحو ذهبت بزيد وانطلقت به ولا يغير شيئ من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء

صار متعديا [و] تعديته [بحرف الجر في الكل] أي من الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه لأن حروف الجر وضعت لجر معنى

الأفعال الى الأسماء [نحو ذهبت بزيد وانطلقت به] فإن قولك ذهب وانطلق لازمان فلما قلت ذلك صار متعديين

[ولا يغير شيئ من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء] في بعض المواضع نحو ذهبت به بخلاف مررت به والذي يغير الباء

أن يقول فإن قولك جلس زيد لازم فلما الخ [وتعديته] أي توصل معناه الى المفعول به معنى وإن كان ذلك

المفعول به مفعولا فيه أوله أو معه كما صرح به الرضي في باب المفعول فيه [المجرد والمزيد فيه] نعتان للرباعي ويقدر مثلهما

في الثلاثي أو الكل في قوله في الكل [وضعت لجر معاني الأفعال إلى الأسماء] أي توقعها على معاني الأسماء على أنها مفعول به

أو فيه أوله أو معه فلا منافات بين كونها مفعولا به أو فيه مثلا والمراد بالجر في كلامه الجر اللفظي وأما الخارجي فسابق

التحقيق وبيان ذلك في نحو مررت بزيد في داره في هذا اليوم إيقاع المرور على زيد على أنه مفعول به وعلى داره واليوم على أنهما

مفعول فيه [نحو ذهبت بزيد وانطلقت به] إن قلت كيف يتصور في نحو هذين المثالين جر الذهاب والانطلاق وإيقاعهما

على زيد بواسطة الباء وقد كان أصلهما كما قررت غير مرة ذهب زيد وانطلق فكل من المعنيين ثابت له قبل الباء ومعها قلت

المعنى الموقع بالباء على مجرورها في نحو هذين المثالين هو التصيير ولا يمكن ايصاله معبرا عنه بالذهاب والانطلاق إلا بالباء

فتأمل [فإن قولك ذهب وانطلق لازمان] فيه إجمال إذا لم يبين فاعله مع اللزوم ما هو فيمكن أنه يريد نحو ما قرره

في أجلسته وأن يريد نحو ما قرره في فرحت زيدا [ولا يغير شيئ من حروف الجر معنى الفعل] الذي يتعدى بها عن

معناه الإفرادي لأنها إنما وضعت لجر المعاني لا لتغييرها كما في قولك جلست في الدار فإن جلوس المتكلم وهو معنى

جلست جرته في الى الدار [إلا الباء] حالة كونها [في بعض المواضع] وهو المعنى الذي لا يراد فيه لصوق معنى الفعل

الوضعي بالمجرور بل تصيير المجرور فاعله فإنها تغير معنى الفعل عن الوضع الى التصيير [كالهمزة

[كما صرح به الرضي في باب المفعول فيه] نحو خرجت يوم الجمعة كان في الأصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به من غير واسطة حرف الجر في

اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو أيضا مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعدما تعدى اليه بحرف اللام فهما مثل ذنبا في قولك

أستغفر الله ذنبا إلا أن حذف الجر أعني في واللام صار قياسا مع أن وأن وليس بقياس في غير هذه المواضع الثلثة فلا تقول في مررت بزيد

وقمت الى عمرو ومررت زيدا وقمت عمرا وإن كان قياسا في باب المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعنية لكل منهما القوة دلالتهما على الطرفين

المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من أنواع المفعول به مختصان بالإسمين المذكورين رضي الدين [فلا منافات بين كونها]

كان مقصوده أنه لا منافات بين جرها معاني الأفعال الى المفعول به والى غيره من المفاعيل في حالة واحدة ابن القاسم [وأما الخارجي] كون المعنى

وهو وقوع الحدث على الذات في الخارج ابن القاسم [قلت المعنى الموقع بالباء] كون المعنى ذلك لا سترة فيه بل الاحتمال التردد ابن القاسم

[نحو ما قرره في أجلسته] قوله نحو ما قرره في أجلسته بأن يجعل الفاعل المتكلم وحينئذ يرد الاعتراض السابق في قوله الجاري على قياس ما قرره الخ قال

أبو شامة النحاة يتسامحون في جعل الباء والهمزة بمعنى واحد في التعدية وكم ذلك الجائز في أمرضته مرضت به وفي أعيته عييت به قياسا على أذهبته
وذهبت به ويأبى الله ذلك والقائلون وإنما تعطي الباء في التعدية طرفا من المشاركة في الفعل ولا تعطي الهمزة فإن قلت جعلته يقعد وإن قعدت
به فقد جعلته يقعد ولكن شاركته في القعود فجذبته بيدي الى الأرض أو نحو ذلك فلا بد من طرف في المشاركة إنتهى ابن القاسم

معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لأن الباء التي للتعدية عنده بمعنى مع وقال

سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به أذهبته ويجوز المصاحبة وعدمها وأما في الهمزة

والتضعيف فلابد فيه من التغيير

كالهمزة والتضعيف نحو ذهبت به فإن المراد منه ليس أن ذهابك لصق به وإن كان ذلك ممكن الإرادة بل تصييرك إياه فاعلا للذهاب فقد غيرت الباء معنى ذهب إلى التصيير وتفسير بعضهم بعض الموضع بأنه هو الموضع الذي تكون فيه الباء معدية وهي التي معناها التصيير خروج عن معنى الكلام وبناء على أن للتعدية معنيين وسيأتي ما فيه [بمعنى مع] لكون الباء عنده بمعنى مع يخرج الفعل عن موضوع المسئلة وهو ما غيرت الباء معناه لأن الفعل مع الفاعل يفيد أن صدور الفعل عنه والباء تفيد صدوره عن المجرور فلا تغيير في معنى الفعل انتهى كما لا يخفى فإن قلت كيف يصنع المبرد في قوله تعالى ذهب الله بنورهم قلت قال الرضي الباء عنده للتاكيد وبينه بشيء يصان عنه القلم واللسان [وأما في الهمزة والتضعيف فلا بد من التغيير] يعني إذا كان للتعدية وإلا فلا يلزم التغيير كما في أسرى وسرى وأبشر وبشر ومنه يبشر الله عباده والسر في وجوب التغيير أن فعل لحصول الأثر وأفعل وفعل للتأثير وهو إيجاد الأثر في الغير والإيجاد هو التصيير المذكور وصيغه لا تقتضي سوى إشراك أفعل وفعل في التغيير وهو أعم من أن يكون معه تكثير بتكرار أو غيره وقد صرح فيما سبق بأن فعل للتكثير في الفعل أو في الفاعل أو في المفعول وسكت عن مثل ذلك في أفعل فيؤخذ منه اختصاص فعل عن أفعل بهذا المعنى أعني أن فعل يدل عليه دون أفعل فإنه لا يدل عليه لا لأنه إنما يستعمل في غير التكثير بل لأنه لما هو أعم منه ومن التكثير ومن ثم قال الله تعالى تبارك الذي نزل الفرقان على عبده وقال الله تعالى الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب وقال الله تعالى إنا أنزلناه في ليلة مباركة هي إنزاله ليلة القدر إلى السماء الدنيا وهذا قول جمع من المحققين وقيل إنهما سواء في عدم الدلالة على التكثير تمسكا بنحو قوله تعالى لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة وقد نزل عليكم في الكتاب الآية إشارة إلى قوله تعالى وإذا رأيت الذين يخوضون الآية وقد يجاب بأن التنزيل في الآيتين علق بعلى فالمراد به الإبلاغ ولا يحصل عادة مع كثرة المبلغ والمبلغ إليه إلا بأن يكون شيئا بعد شيء وقوله في الآية الأولى جملة واحدة باعتبار نزوله إلى الأرض فتأمل وقول بعض من كتب على هذا المحل أنه يؤخذ من صنيع الشارح هنا مع عدم مساعدة سابقه استواء فعل وأفعل في عدم الدلالة على التكثير وهم من غير شبهة

[خروج عن معنى الكلام] كان وجهه أن الكلام في خروج الجر المتعدية فالكلام المفروض في الباء المعدية فكيف يفسر بعض المواضع بما يكون الباء فيه معدية ابن القاسم
[قوله كون الباء عنده بمعنى مع] النظر هل يمكن أن يريد أنها بمعنى مع مع زيادة على معنى التعدية فهي للتعدية والمصاحبة حتى يكون معنى ذهبت بزيد جعلته ذاهبا وصاحبته في الذهاب وعلى هذا الإشكال فليراجع ابن القاسم [قال الرضي الباء عنده للتاكيد] لأنه سبحانه وتعالى ذهب معه ابن القاسم
[قوله يصان عنه القلم واللسان] عبارة الرضي والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لأن الباء عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به أذهبته يجوز فيه المصاحبة وضدها فقوله تعالى لذهب بسمعهم وأبصارهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد لأن الله سبحانه وتعالى ذهب معه انتهى ابن القاسم [قوله وإلا فلا يلزم التغيير] أي وإن لم يكونا للتعدية فإن قلت يشكل عليه التمثيل بأبشر وبشر فإنهما متعديان ولذا قال ومنه ويبشر الله عباده فإنه في الآية قد تعدى قطعا قلت لم يرد بكونهما لم يكونا للتعدية أنهما لا تعدية معهما بل أراد أنهما لم يجعلا المجرد عنهما متعديا بواسطة انضمامهما إليه أعم من أن يكون معهما التعدية أولا ولا شك أن بشر المخفف متعد كما في الآية فالتضعيف المنضم إليه ليس للتعدية لتعديته لوجودها فيه بدونها ابن قاسم

ولاحصر لتعدية حروف الجر فعلاً واحداً بل يجوز أن يجتمع على فعل واحد حروف كثيرة إلا إذا كانت بمعنى
واحد نحو مررت بزيد بعمرو فإنه لا يجوز بخلاف مررت بزيد بالبرية أي في البرية ولا يتعدى كل فعل بالهمزة و
التضعيف فإن النقل من المجرد إلى بعض الأبواب المنشعبة موكول إلى السماع فلا تقول أنصرت زيداً عمراً ولا ذهبت
خالداً أو نحو ذلك كذا قال بعض المحققين والحق أنه لا بد في الفعل المتعدي الذي نبحث عنه ونجعله مقابلاً لا

[ولاحصر لتعدية] متعلق بحصر وهو مضاف إلى فاعله أي [حروف الجر] والمراد به الجنس لا الجمع ومفعوله [فعلاً وا
حداً] وخبر لا محذوف تقديره في عدد معين من الحروف أي واحداً أو أكثر [فإنه لا يجوز] أي فإن اجتماع حروف كثيرة
على فعل واحد ولا يؤخذ من هذه العبارة امتناع اجتماع حرفين بل ولا ثلثة لا يجوز يستثنى من ذلك إذا كان مدخولها
ظرفاً فإنه يجوز كقولك جلست في البلد في السوق واعتكفت في رمضان في العشر الأخير منه نص عليه الرضي [و لا
يتعدى كل فعل] أي ثلاثي مجرد [الأبواب المنشعبة] من إضافة الموصوف إلى الصفة [كذا] الإشارة إلى ما تقدم من
قوله ولا نغير شيئ من حروف الجر [قال بعض المحققين] هو كما قال السيد نجم الأئمة وواضع الأئمة الرضي الأسترابادي
مع تغيير كثير في كلامه بالزيادة والنقصان وفيه إيماء إلى مؤاخذته بما يقتضيه أول كلامه من أن حروف الجر التي
بعضها يغير معنى الفعل وبعضها لا يغير متعديات للفعل فتحقيق التعدية للفعل مع تغيير معناه تارة وبدونه أخرى
وهذا باطل قطعاً [والحق أنه لا بد في الفعل المتعدي الذي نبحث عنه ونجعله مقابلاً للازم] وهو ما تجاوز معناه من الفاعل إلى
المفعول به

[قوله متعلق بحصر] أقول فيه أنه حينئذ شبيه بالمضاف فكان يجب النصب والجواب أن بعضهم أجاز في الشبيه البناء أيضاً كما أجاب
بذلك شيخ الإسلام الهروي عن نظير ذلك في حاشية المختصر شرح التلخيص. ابن القاسم. [قوله ولا يؤخذ من هذه العبارة آه] فيه بحث
لأن تمثيله لعدم الجواز بقوله مررت بزيد بعمرو قرينة على أنه أراد فإن اجتماع الحروف لا بقيد الكثرة وأن المراد بها ما فوق الواحد لا سيما
وفي بعض النسخ إلا إذا كانا أي الحرفان والأكثر بمعنى واحد فليتأمل. ابن القاسم. [قول الشارح والحق أنه لا بد في الفعل المتعدي آه] اعتراض على
بعض المحققين وقوله بعد ذلك على أنه آه اعتراض آخر عليه والذي يظهر أن حاصل الاعتراض الأول أن التعدي الذي كلامنا فيه إنما يكون
إذا تغير معنى الفعل بحرف الجر سواء كان الباء أو غيره لأن التعدي الذي كلامنا فيه إنما هو بحسب المعنى بأن يكون معنى الفعل جاوز الفاعل إلى
المفعول به بحيث صيره فاعلاً الأصل المعنى الوضعي فإذا كان بحسب المعنى كما ذكر فلا يكن بدون تغير المعنى كما ذكر فلا يصح الحكم بأن حروف الجر
لا يغير معنى الفعل الذي تعدية إلا الباء في بعض المواضع وأن حاصل الاعتراض الثاني قطعنا النظر عن أن التعدي الذي كلامنا فيه يقتضي تغيير
المعنى لكن إذا لم يتعلق به الجار فمعناه مطلق وإذا تعلق به الجار تقيد معناه فالتغيير لا بد منه فلا يصح حصر المغير في الباء في بعض أحوالها
تأمل وأنا أقول حاصله دفع ما قيل إنه الحق بأن معنى التعدي الذي علم مما تقدم وهو محل البحث لم يعتبر فيه التغيير فقوله لا بد آه ممنوع
فليتأمل. ابن القاسم. [قول الشارح فعلاً واحداً] أي لا حصر لحرف الجر عند تعديته فعلاً واحداً على واحد بحذف المحصور عليه أو لا حصر لحرف الجر
عند تعديته فعلاً واحداً بحذف على من المحصور عليه والأظهر أن يقول ولا حصر لحرف الجر عند تعديته فعلاً واحداً على واحد تأمل. سعد الله
[قول الشارح واحداً] أي على واحد بحذف المحصور عليه أو واحداً منصوب بنزع الخافض أي على. يوسف. كتب في يوم الجمعة في ٨ رمضان ١٢٩٩هـ

للازم من تغيير الحروف معناه لما مرّ من أنّه بحسب المعنى فلابدّ من معنى التغيير كما في ذهبتُ به بخلاف مررتُ

به نعم يصحّ أن يُقال في كلّ جارٍّ ومجرورٍ أنّ الفعلَ متعدٍّ إليه كما يقال يتعدّى إلى الظرف وغيره لكن لا باعتبار هذا التعدّي الذي

نحن فيه على أنّ في قوله ولا يغيّر شيءٌ من حروفِ الجرِّ معنى الفعلِ إلّا الباءَ نظراً هذا

إلى المفعول به [من تغيير الحروف معناه] الوضعيّ إلى معنى التصيير كمعناه مع الهمزة والتضعيف لما مرّ من هذا المحقق نفسه في نصحته ونصحت له [من أنّه] أي التعدية [بحسب المعنى] والحرف إذا لم يغيّر معنى الفعل اللازم كان معناه بدونه هو معناه معه فيكون لازماً أيضاً [فلابدّ] في كون الفعل متعدّياً بعد كونه لازماً [من معنى التغيير] الإضافة بيانية ولو قلبت الإضافة لكان أظهر وقد أجاب بعضهم بأنّ مراد هذا المحقّق ببعض المواضع ما يكون الباء فيه متعدّية وهو مردود بما نقله عنه الشارح من قوله ولا حصر لتعدية حروف الجرّ فعلاً واحداً وجعله من التعدية التعدية بالحروف المتعدّدة نحو مررت بزيد بالبادية مع أنّ الحرف فيه لم يغيّر معنى الفعل كما صرّح به في قوله قبل ذلك وبعده [بخلاف مررت به] وأنا أقول قد علمت ممّا قدّمناه أنّ معنى التعدّي ما هو ليس إلّا مجاوزة معنى الفعل إلى المفعول به وأنّ هذا المعنى كما يتحقّق في ضربت زيداً يتحقّق في مررت بزيد في الدار في يوم الجمعة على ما مرّ وأنّ هذه المجاوزة قد تحقّق للفعل بواسطة الباء بعد أن كانت منتفية بدونها وأنّ تحقّقها لا يلزم تغيير المعنى وإنّما وجب تغييره في نحو ذهبت بزيد لأنّ المراد ليس كون الذهاب لاصقاً بزيد بل كون المتكلّم صيّر زيداً ذاهباً وفي الهمزة والتضعيف لأنّهما من باب التأثير وأنّ ما ادّعاه من كون التعدية بمعنيين وأنّ التعدية تطلق على مجاوزة عمل الفعل إلى الحال والظرف ممّا لم نقف عليه لأحد نصّاً ولا استعمالاً وإن وقع في شرح المفصّل ما يوهمه فإن قلت كيف يمكن من هذا المحقّق أو غيره أن يقول أنّ التعدّي واللزوم إنّما يوصف بهما اللفظان بحسب اختلاف المعنى ولذلك كان نصحتك متعدّياً لأنّ معناه هو معنى نصحتُ له وأن يقول في نحو مررت بزيد أنّ الباء لم يغيّر معنى الفعل وأنّه مع ذلك متعدٍّ وهل هذا إلّا تناقض قلت المراد باختلاف المعنى أن يكون المفهوم من أحد اللفظين مخالفاً للمفهوم من الآخر وذلك يتحقّق بكون أحدهما ضمناً للآخر كما في مررت ومررت بزيد فيكون أحدهما لازماً والآخر متعدّياً ومتى كان المفهومان متّفقين بأن كان أحدهما هو عين الآخر كما في نصحته ونصحت له لم يكن أحدهما لازماً والآخر متعدّياً والمراد بتغيير معنى الفعل تبديله بمعنى آخر كما في ذهبت أي مضيت وذهبت بزيد أي صيّرته ذاهباً فتبيّن أنّ اختلاف المعنى لا يستلزم هو تغييره فلا تناقض أصلاً والله أعلم [نظراً] وجهه أنّ معنى الفعل بدون الحرف هو الحدث المسند إلى فاعله ومع الحرف هو الحدث مسنداً إلى فاعله متعلّقاً بمجروره فقد غيّر الحرف معناه فلا يصحّ قوله فلا يغيّر آه وجوابه ما مرّ من أنّ التغيير هو تبديل معنى بمعنى كما تقدّم شرحه ولا يحصل ذلك بغير الباء

[قوله وأنّ ما ادّعاه] حيث قال والحقّ أنّه لابدّ في المتعدّي الذي نبحث عنه ونجعله مقابلاً للّازم من تغيير الحرف معناه ثمّ قال نعم يصحّ أن يقال في كلّ جارٍّ ومجرورٍ أنّ الفعل متعدٍّ إليه ابن القاسم — [قوله وأنّ التعدية تطلق على مجاوزة آه] أي حيث قال كما يقال يتعدّى إلى الظرف وغيره آه [فإن قلت] آه كأنّ حاصل السؤال مبنيّ على أنّ اختلاف المعنى يستلزم تغييره فاعتبار اختلاف المعنى في وصف اللفظين بالتعدّي واللزوم يستلزم اعتبار تغيّر المعنى وذلك وأعتبار تغيّر المعنى يناقض التصريح بعدم التغيير في مررت بزيد مع التصريح بالتعدّي فليتأمّل وحاصل الجواب أنّ اختلاف المعنى لا يستلزم تغييره فلم يلزم اعتبار تغيّر المعنى في وصف اللفظين بالتعدّي واللزوم فلا يناقض بنفي التغيير في مررت بزيد مع الحكم بأنّه متعدٍّ فليتأمّل ابن القاسم

فَصْلٌ فِي أَمْثِلَةِ تَصْرِيفِ هٰذِهِ الأَفْعَالِ

[فصلٌ في أمثلةِ تصريفِ هذه الأفعالِ] المذكورةِ من الثلاثيِّ والرباعيِّ المجرّد والمزيد فيه يعني إذا صرّفتَ هذه الأفعال حصلت أمثلةٌ كالماضي والمضارعِ والأمرِ وغيرِها فهذا الفصل في بيانها وقدّم الماضيَ لأنّ الزمانَ الماضيَ قبلَ زمانِ الحالِ والمستقبلِ ولأنّه أصلٌ بالنسبةِ إلى المضارعِ لأنّه يحصلُ بالزيادةِ على الماضي

[من الثلاثي] هو وما بعده بيان لهذه الأفعال المذكورة [هذه الأفعال] إشارة إلى الثلاثي وما بعده فإن قلت أي فإذا كانت الماضي والمضارع والأمر في الأمثلة الحاصلة من تعريف هذه الأفعال فما الأفعال المشار إليها بهذه التي تتصرف فتحصل الأمثلة المذكورة قلت هي الثلاثي وما بعده أعمّ من الماضي وغيره فالمراد أنّ الأفعال التي هي الماضي وغيره يتصرف بعضها إلى بعض فيكون كلّ منها صالحا لأن يكون أصل الباقي والمراد بتصريفها إبراز هذه الماهيات الكليات في أنواعها المندرجة تحتها كما يقال مثلا إذا صرفت الثلاثي المزيد فيه بحرف إلى الماضي قلت أكرم وإلى المضارع قلت يكرم وإلى الأمر قلت أكرِمْ [حصلت به أمثلة] بيّن به أنّ المسوّغ لإضافة الأمثلة إلى التصريف حصولها منه [وغيرها] من اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما ولا حاجة إليه مع الكاف في كالماضي ومعنى المتن على تقدير الشارح في بيان الأمثلة التي هي الماضي والمضارع وغيرها الحاصلة من تصريف الفعل الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه [لأن الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل والحال] هذه القبلية فيهما بحسب وجود ذاتيهما لأنّ الزمن الذي تحقق وانقضى مقدمة على ذات الزمن الذي لم يوجد والذي هو موجود لم ينقض وأما بحسب الاتصاف بالماضي والمستقبل والحال فالأمر بالعكس لأنه قبل وجوده يتصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه بالماضي وقبل منصوب على الظرفية توسعا في جعل الزمان مظروفا في الزمان آخر [بالنسبة إلى المضارع] ويلزم منه أصالته بالنسبة إلى الأمر على القول بانقطاعه من المضارع وكذا على القول بعدم انقطاعه بقياس المساوات بينه وبين المضارع في علة أصالته المذكورة [بالزيادة على الماضي] الزيادة هي حرف المضارعة وكونه زائدا على حروف الماضي ظاهر في مضارع غير الماضي المبدوّ بهمزة وصل وأما في مضارعه فإنه يعادله الهمزة

[قوله والمراد بتصريفها] آه] وهذا يقتضي أن لا يكون المراد أن الأفعال التي هي الماضي وغيره يتصرف بعضها إلى بعض بل أن يكون أن ماهيات الثلاثي وغيره تبرز في الوجود في الماضي وغيره فبين قوله والمراد بتصريفها آه وقوله فالمراد أن الأفعال آه نوع تدافع واضطراب فليتأمل. ابن القاسم [هذه القبلية آه] إنما يأتي إذا فرض الكلام مع تعدد الزمان وحينئذ لا يكون الأمر بالعكس بالاتصاف بل الاتصافات متقارنة فقوله الآتي وأما بحسب اه إنما يأتي مع اتحاد الزمن فينافي فرض هذا فلا يقابله تامل. ابن القاسم [قال المصنف فصل] في أمثلة تصريف هذه الأفعال الخ] أقول لما فرغ المصنف من بيان أقسام الفعل شرع في بيان صرفه بقوله هذا فصل وهو في الأصل مصدر جعل ههنا بمعنى اسم الفاعل أعني الفاصل والفارق وفي الاصطلاح علامة تفرق بين البحثين والأمثلة جمع مثال جمع قلة وهذه الأفعال إشارة إلى الأفعال المجردة والمزيدة فيها والمراد بأمثلة تصريف هذه الأفعال أمثلة الماضي والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول فنقول الفعل ما دلّ على حدث مقترن بزمان معين فإن كان ماضيا فماض وإن كان آتيا فحال وإن كان أمرا فمستقبل وإنما قدم الماضي على الأمر والمضارع لأمرين أولا لأنه مقدم عليهما طبعا فقدم وضعا ليكون الوضع مطابقا للطبع الثاني أنه أصل بالنسبة إليهما لأن المضارع مأخوذ منه لأنه هو الماضي بزيادة حرف من حروف أتين والأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول بحسب الاشتقاق يكون أصلا بالنسبة إلى ما عداه فلهذا قدم على ما عداه وقال أما الماضي فهو الفعل الذي دلّ على معنى وجد في الزمان الماضي بالوضع هذا حدّ الماضي وحد الشيء مشتمل على الجنس والفصل قوله فهو الفعل الذي دلّ على معنى بمنزلة الجنس يشمل الماضي وغيره من الأفعال التي هي المضارع والأمر والنهي لأنه صدق على كل واحد منها أنه فعل دلّ على معنى وقوله في الزمان الماضي يميزه عما عداه لأن المضارع دلّ على معنى وجد في الزمان الحال والاستقبال والأمر والنهي يدلان على معنى وجد في الزمان الحال ولقائل أن يقول تعريف الماضي بما ذكره تعريف الشيء بنفسه وتعريف الشيء بنفسه فاسد بيانه أنه عرف الماضي بأنه الفعل الذي دلّ على معنى وجد في الزمان الماضي فمعرفة الحدود متوقفة على معرفة الحد ومعرفة الحد متوقفة على معرفة أجزائه ومن أجزائه الماضي فمعرفة الماضي متوقفة على معرفته إذ الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فيكون تعريف الماضي بالماضي وإنما قلنا تعريف الشيء بنفسه فاسد لأنه يلزم توقف الشيء على نفسه وهو محال ويمكن أن يجاب عنه بأنه عرف الماضي الاصطلاحي بالماضي اللغوي واللغوي غير الاصطلاحي ولقائل أن يقول الحد الذي ذكره للماضي ليس بمطرد لأنه صدق على لم يضرب أنه دلّ على معنى وجد في الزمان الماضي مع أنه ليس بماض ولا بمنعكس لأنه صدق على قولنا إن ضربت ضربت أنه ماض مع أنه لم يدل على معنى وجد في الزمان الماضي بل يدل على معنى وجد في زمان الاستقبال ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد من الدلالة في قوله ما دلّ على معنى وجد في الزمان الماضي دلالة وضعية فحينئذ لا يتوجه النقض بل بواسطة دخول لم ودلالة إن ضربت ضربت على زمان الاستقبال ليست بوضعية أيضا بل بواسطة دخول حرف الشرط. سيد زين قدس سره المذكور لأن دلالة لم تضرب على زمان الماضي ليست بوضعية تح [متقدمة على ذات الزمن] ههنا إشكال ظاهر لأنه إذا

أَمَّا الْمَاضِي فَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنًى وُجِدَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي

وَلَاشَكَّ فِي فَرْعِيَّةِ مَا حَصَلَ بِالزِّيَادَةِ وَأَصَالَةِ مَا حَصَلَ هُوَ مِنْهُ وَاشْتُقَّ مِنْهُ فَقَالَ [أَمَّا الْمَاضِي فَهُوَ الْفِعْلُ

الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنًى] هٰذَا بِمَنْزِلَةِ الْجِنْسِ لِشُمُولِهِ جَمِيعَ الْأَفْعَالِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ [وُجِدَ] أَيْ هٰذَا الْمَعْنَى [فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي]

مَاسِوَى الْمَاضِي وَأَرَادَ بِالْمَاضِي فِي قَوْلِهِ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي اللُّغَوِيَّ وَبِالْأَوَّلِ الْإِصْطِلَاحِيَّ

[ولا شك فى فرعية ما حصل بالزيادة] يشكل هذا بالقعود وقعد ان قلنا باشتقاق قعد من القعود [وأصالة ما] أى الماضى الذى [حصل هو] أى المضارع الحاصل بالزيادة وابرز الضمير لان الفعل جرى على غير ما هو له وعائد الموصول فى قوله منه [واشتق] عطف على حصل أى واشتق هو [منه] وكلاهما قضية لا فائدة فيها اذ أصالة ما هو موصوف بأن غيره حصل منه واشتق منه معلوما بالبداهة وكان الصواب أن يقول وأصالة ما حصل غيره بالزيادة عليه [هذا] الإشارة إلى الفعل وما بعده والتحقيق أنها إلى الفعل وحده وما بعده إلى قوله فى الزمان الماضى توطئة له إذ كل فعل وضع للدلالة على معنى موجود [بمنزلة الجنس] هو كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة وهو ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه ووجوده فى الخارج فظهر أن الجنس الحقيقى ما تحته ماهيات متحققة فى الخارج كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس وغيرهما وأما الماهيات الاعتبارية التى تواطأ عليها جمع من العقلاء واعتبروها فى أذهانهم ووضعوا بإزائها إسما كماهيات العلوم وما اشتمل عليه فإطلاق الجنس على المشترك بينها والفصل على المختص بها مجاز وان رح عبر بمنزلة الجنس تحاشيا عن اطلاق الجنس على ذلك كذا قيل

إذا فرض الكلام فى الزمن الواحد لم يصح الحكم بأن ذات الماضى متقدمة فى التحقيق على ذات الحال والمستقبل فإن الذات على هذا التقدير واحدة فلا يمكن تعدد وجودها وانما توجد مرة هى الحال ثم يتقدم كما كانت متقدمة قبل الحال فليس ذات الماضى متقدمة فى الوجود ولا ذات الاستقبال متأخرة فيه لأن الذات واحدة وفى حال تحققها لا يكون ماضيا ولا مستقبلا لأن كلا منها عبارة عنها وهى لا تحقق إلا فى الحال وفى حال انعدامها لا تكون الحال وان فرض الكلام فى أزمنة متعددة لم يصح الحكم بأن اتصاف الزمان بالإستقبال ثم الحال سابق بل يتقارن الأوصاف الثلثة فإن اتصاف الزمان الذى أنت فيه بالحال واتصاف الزمان الذى قد انقضى بالماضى واتصاف الزمان الذى يأتى بالمستقبل متقارنة فى حال واحد وان فرض الكلام فى الزمان الواحد بالنظر الى الحكم بالإتصاف المذكور وفى المتعدد بالنظر الى تحقق الذات فهو تكلف لا حاجة إليه إذ يكفى أن يلاحظ المتعدد فقط وبه يتم المقصود فإن ذات الماضى حينئذ متقدمة فى التحقق والإتصاف مقارنة ولا ترجيح للماضى باعتبارها فرجحنا باعتبار التقدم بالذات بل الملاحظة هذا أولى لمزية الماضى بالتقدم عليهما فى تحقق الذات وعدم مزيتهما عليه لإشتراك الثلثة فى مقارنة الإتصافات بخلافه على ماذكره المحشى فإن لغيره مزية عليه بتقدمه عليه فى الإتصاف فقد يقال لم يرجح مزية الماضى على مزية غيره تأمل ولنا كلام فى حواشى الشرح أوضح من هذا وأحسن فانظره ابن القاسم [وقبل منصوب] آه لك أن تقول القبلية هنا ذاتية كقبلية أمس لليوم الذى أنت فيه فلا يلزم أن يكون للزمان زمان كما قالوا ذلك فى قول ابن الحاجب الماضى ما دل على زمان قبل زمانك فلا حاجة الى ذكره ابن القاسم [وأما فى مضارعه فإنه] أن يمكن أن يقال مضارع المبدإ بهمزة الوصل أزيد فى الجملة على الماضى لأن همزة الوصل ساقط فى الوصل بخلاف حرف المضارعة أو يقال أن همزة الوصل بمنزلة العدم لأنه إنما جيئ به فى الابتداء للضرورة ولهذا لم يثبت فى غير الابتداء ولا فيما اذا كان أول الفعل متحركا فليتأمل ابن القاسم [يشكل هذا بالقعود وقعد] أقول لا إشكال لأن المراد الفرعية لما كانت الزيادة عليه وبالنسبة اليه كما ينطق به كلامه الا ترى أن استخرج ازيد من ضرب ولا يلزم انه فرعه ولا يشكل امره فليتأمل ابن القاسم [وكان الصواب] لأن وجه صوابية ذلك أنه لا تعرض فيه للاشتقاق فانه مشكل اذ الإشتقاق ليس بشرط ابن القاسم

الا ترى قوله حصل هو منه واشتق منه و [illegible] زيادة القعود ليست [illegible] قعد وبالنسبة اليه لأنه لم يبين القعود بانه ازيد من قعد وانما كان ازيد منه بمعنى ان الحرف فيه اكثر كما [illegible]

فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه فإن قيل هذا الحد غير مانع إذ يصدق على المضارع المجزوم بلم نحو لم يضرب فإن لم قد نقل معناه إلى الماضي وغير جامع إذ لا يصدق على نعم وبئس وليس وعسى وما أشبه ذلك فالجواب عن الأول أن دلالته على الماضي عارض نشأ من لم والإعتبار بأصل الوضع وعن الثاني أنها من الجوامد والمراد هيهنا الماضي الذي هو أحد الأمثلة الحاصلة من تصريف هذه الأفعال

كذا قيل وأنا أقول لا شك أن اللفظ كيفية تعرض للنفس الضروري والكيفية قسم من الموجود الخارجي وللفظ خاصية وجودية يشاركه فيها النظ دون لفظ كالدلالة على المعنى المقترن بزمان وخاصية وجودية أخرى يشاركه فيها بعضها يشاركه في الأولى دون بعض آخر كدلالته على خصوص الزمان المعين فالماهية المركبة من الكيفية والخاصتين الوجوديتين موجودة خارجية بوجود جزئياتها فيه والمشترك الأعم من أجزائها جنس والمتوسط والأخير فصلان على قياس الجسم النامي المتحرك بالإرادة نعم يصح ما ذكره في النسب والإضافات التي هي اعتبارات محضة لا تحقق لها في الخارج أصلا كالأبوة والبنوة على خلاف في ذلك أيضا [فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه] الفارق بالتعريف عبر بالنفس فقط وبالتعريف بما فيه النفس كما هنا واعلم ان المعرف بالفتح إذا وصف بصفة معينة وقصد تعريفه من حيث أنه موصوف بتلك الصفة وذكرت تلك الصفة لشيء آخر في تعريفه مرادا بها معناها الأول كان من باب تعريف الشيء بنفسه قطعا لأنها المقصودة بالتعريف حينئذ كما لو قلت الرجل الطويل هو الحيوان ذو القامة الطويلة فاستبعاد بعضهم توهم لزوم تعريف الشيء بنفسه من تعريف الماضي بما ذكر لاختلاف الموصوفين بالماضي استبعاد لغير بعيد فتأمل [اذ يصدق على المضارع المجزوم بلم] ومثله المضارع في سياق لو كقوله تعالى لو يطيعكم فقلبت معناه وهو الحصول في الحال أو الإستقبال إلى المضي أي الحصول فيما مضى [إذ لا يصدق على نحو نعم وبئس] لأن معناهما المدح والذم في الحال [وليس وعسى] فإن معناهما النفي والمقاربة في الحال [وما أشبه ذلك] كحبذا زيد وساء رجلا عمرو [وعن الأول] أي عن الإعتراض الأول أو عن المعترض به الأول [أن دلالته على الماضي عارض] أي أمر عارض والأولى عارضة [والإعتبار بأصل الوضع] الموضوع هنا هو المضارع وأصله الدلالة على الحصول الحال والإستقبال [انها من الجوامد] هذا الجواب قاصر إذ على تقدير أن يراد بالمعرف الماضي المتصرف أي الحاصل بالتصريف فالتعريف بذلك يخرج منه الماضي

[كذا قيل] في حاشية المتوسط للسيد الجرجاني ما يوافق هذا القيل فإن المتوسط قال في قول ابن الحاجب الكلمة لفظ آه قوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقي قيوده كالفصل فقال السيد قوله لفظ بمنزلة الجنس آه جعلهما كالجنس والفصل بناء على أنهما في المشهور يستعملان في الحقائق الموجودة في الخارج كالإنسان ومعنى الكلمة مفهوم اصطلاحي ليس بمتأصل في الوجود وفي حواشي شرح المطالع للدواني بعد كلام كثير في ذلك أقول الظاهر ان معنى كلام الاستاذ قدس سره في الحاشية المذكورة أن المشهور الشائع إطلاقهما في الماهيات الحقيقية لأن المشهور إطلاقهما بحسب الإصطلاح بتلك الحقائق حتى يرد أنه خلاف ما ذهب اليه المحققون واختاره في تصانيفه ولضعفه نسبه الى الشهرة على ما هو رأيه فان ذلك على ما وجهنا به ليس إصطلاحا آخر وكيف يتوهم خلاف ما ذكرنا مع أنهم صرحوا بأن كثيرا من المقولات التسعة وأنواعه غير موجودة في الخارج كالإضافات والكم المنفصل انتهى ابن القاسم [وأنا أقول لا شك آه] يمكن أن يجاب بأنا سلمنا أن اللفظ كيفية فتكون موجودا لكن لا نسلم ان الخاصتين المذكورتين وجوديتان خارجيتان بل هما إعتباريتان لا تحقق لهما في الأعيان فيكون المركب منها منها غير وجودي لأن المركب من الموجود الخارج وغيره غير الموجود الخارج فليتأمل ابن القاسم

[يخرج منه الماضي آه] اذ لا يصدق عليه هذا التعريف إذ لم يدل على معنى وجد في الزمان الماضي لكن الجواب الذي أجاب به عن المضارع المجزوم بلم يجري في هذا فتأمل ابن القاسم

وان أريد به الماضى المطلق فالجواب عنه أن تجردها عن الزمان الماضى عارض فلا اعتداد به وكذا الكلام

فى صيغ العقود نحو بعتُ وأمثاله ثم إعلم أنّ الماضى إمّا مبنىّ للفاعل أو مبنىّ للمفعول

بعد أداة الشرط والى الأفعال الدّالة على مجرد المدح والذم فى الحال كحبذا وساء وصيغ العقود كبعت بأنها من الجوامد اذ لم يحصل من أفعال آخر معناها إذ انشاء التعجب والعقود لا يكون بغير الماضى فتأمل فيجرى فيها الجواب المذكور [وان اريد به الماضى المطلق] إن قلت المطلق هو كما قال ابن الحاجب الدال على شائع فى جنسه قال فيخرج المعارف والماضى المعرّف باللام فلا يكون مطلقا قلت مراده هنا بالإطلاق اللغوى أى ماهية الماضى لا بشرط شيئ [عن الزمان الماضى] قيد بالماضى إشارة إلى أنّ اقتران معناها بالزمان الحال [وكذا] أى ومثل هذا الكلام المشتمل على الجوابين [الكلام فى صيغ العقود] وفعلا التعجب فإن قلت يرد على التعريف سواء أريد به المطلق أو المقيد نحو خلق الله الزمان فإن خلق الزمان لا يكون فى زمان والا لكان الزمان الثانى إما عين الأول أو غيره والكل محال أما الأول فلأنه يلزم منه كون ايجاد الزمان واقعاً فى ذلك الزمان بعينه فيلزم ايجاد الموجود وهو محال وأما الثانى فلأنا ننقل الكلام إلى ذلك الزمان الثانى الذى هو غير الأول بعين ما ذكرنا فإما أن ينقطع الزمان فيلزم الترجيح وإما أن يتسلسل الى غير نهاية وهو محال قلت إن كان الزمان عدميا كما عرفه بذلك من قال هو مقارنة متجدد مجهول بمتجدد معلوم فهو أمر اعتبارى فخلقه بمعنى تقديره ولا إستحالة فى كون كل تقدير زمن واقعاً فى زمن آخر غيره الى غير نهاية إذ الأمور الإعتبارية لا إستحالة فى عدم تناهيها وان كان وجوديا كما عرفه به من قال مقدار حركة الفلك فخلقه بمعنى إيجاده ونختار القسم الأول ولا إستحالة فى كون إيجاد الشيئ مقارنا لذلك الشيئ وواقعاً فيه إذ لا إستحالة فى إيجاد موجود بوجود حاصل من ذلك الإيجاد ومقارن له إنما المحال إيجاده بوجود سابق عليه كما حقق عند أهله [إما مبنى للفاعل أو مبنى للمفعول] لا يقال هذا التقسيم غير حاصر لأنه يخرج منه نحو جرى النَّهرُ وصامَ نهارُهُ وأُفعِمَ السَّيلَ وسال الميزابُ بضم الهمزة أى مُلِئَ بضم الميم وضُرِبَ أمامَ الأميرِ المرفوع فى كلٍّ ليس فاعلا ولا مفعولا إذ النهر مكان الجرى والنهار زمان الصوم والسيل فاعل أى مالئ لا مفعول والأمام ظرف لا مفعول لأنا نقول الفاعل والمفعول فى التقسيم أعم من أن يكونا حقيقة أو تأويلا وهما فى الأمثلة المذكورة تأويل

[فإنها من الجوامد] أى الما نع من كونها مشتقة عرض لها معنى الإنشاء وان لم يكن فى أصلها [إشارة إلى اقتران] أقول فيه نظر لأن المراد باقتران الفعل بالزمان دلالته عليه والظاهر أن هذه الأفعال لا دلالة لها على الزمان مطلقاً وقوله كما مر لا يؤيد ما قاله لأنا لا نسلم ان نعم وبئس يدلان على الزمان الحالى وإن كانا لإنشاء المدح والذم فى الحال لأن الحال إنما جاء من عدم دلالتهما على الزمان والإنشاء بالا دلالة له على الزمان محمول عليها الحال وكذا يقال فى ليس وعسى فليراجع وأما تقييد الشرح بقوله فى الزمان الماضى لأنه الذى يقتضيه وضع الماضى فلذا قيد به فليتأمل [المشتمل على الجوابين] قضيته ان صيغ العقود من الجوامد وقد صرح به آنفا فليتأمل ابن القاسم -- [قول الشارح وكذا الكلام] وتحقيق هذا الكلام أن هذه الصيغ كانت فى الأصل الوضع للإخبار عن الحدث الواقع فى الزمان الماضى والأخبار ما يحتمل الصدق والكذب فنقلت عند الإستعمال عن معنى الإخبار الى معنى الإنشاء والإنشاء ايجاد معنى بلفظ يقارنه فى الوجود فتجردت عن الزمان الماضى سعد الله -- [قول الشارح وأمثاله] من نحو وهبتُ وأجرتُ واستعرتُ وأردتُ واشتريتُ فإنها وإن كانت إنشائية لكن تجردها عن الزمان الماضى عارض فلا إعتداد به والإعتبار بأصل الوضع سعد الله

فالمبنيُّ للفاعِلِ منه ما كان أوَّله مفتوحاً أوكان أوَّلُ متحرِّكٍ منه مفتوحاً

[فالمبنيُّ للفاعِلِ منه] أي من الماضى [ما] أي الفعلُ الماضى الّذى [كان أوّلُه مفتوحاً] نحو نَصَرَ [أوكان أوّلُ متحرِّكٍ منه مفتوحاً] نحو اِجْتَمَعَ فإنّ أوّلَ متحرِّكٍ من اِجْتَمَعَ هو التاءُ لأنّ الفاءَ ساكنةٌ والهمزةَ غيرُ معتدٍّ بها لسقوطها في الدرجِ وهو مفتوحٌ ولو قال ما كان أوّلُ متحرِّكٍ منه مفتوحاً لاندرج فيه القِسمانِ لأنّ أوّلَ متحرِّكٍ من نَصَرَ هو النونُ كالتاءِ من اِجْتَمَعَ وإنّما ذكر ذلك لزيادةِ التوضيحِ وليس أوْ في قوله أوكان مما يُفسِدُ الحدّ لأنّ المرادَ بها التقسيمُ

تأويل [أي الفعل الماضى] أحوجه إلى هذا التفسير لأنّ بقاءَ ما على عمومها يقتضى صدق الحدّ على كثير من الأسماء والحروف والأفعال الغير الماضية [الّذى كان أوّله مفتوحاً] دخول كان مفسدٌ للحدّ لصدقه على نحو ضُرِبَ مبنيّاً للمفعول وعدم صدقه على نحو ضَرَبَ مبنيّاً للفاعل [والهمزة غير معتدٍّ بها] فلا يكون أوّلاً فلا يخرج المبدأ بها من الحدّ وهذا يخالف ما قدّمه في قوله وأمّا أوّله الهمزة مثل انفعل إلى آخره ولو قال هنا أوكان أوّلُ متحرِّكٍ منه مكسور الصحّة المقابلة بين القسمين وكان التقسيم محتاجاً إليه وجرت الأوّليّة في الموضعين على سَنَنٍ واحدٍ [لزيادة التوضيح] قد يقال إنّما ذكره إشارة إلى التقسيم المذكور [لأنّ المراد بها التقسيم] قد يقال التقسيم يقتضى كون المقسم أعمّ من كلٍّ من الأقسام وتباين الأقسام وإلّا لكان قسم الشيء مساوياً له وقسمُ الشيء قسيماً منه وكلاهما ممنوعٌ ولازم لكونها للتقسيم لأنّ المبنيّ للفاعل مساوٍ لما كان أوّلُ متحرِّكٍ منه مفتوحاً وما كان أوّله مفتوحاً قسم ما كان أوّلُ متحرِّكٍ منه مفتوحاً

[دخول كان مفسد للحدّ] يجاب بما قاله بعض العلماء كما قال استاذنا سيدنا الشريف عيسى الصفوى وأقرّه عليه من أنّ الفعل في التعاريف لا دلالة على الزمان وليس مستعملاً فيه وعدم صدقه آه جوابه بناءً على ان كان في الحدّ للزمان أنه يصدق على ضَرَبَ مبنياً للفاعل أنّه كان أوله مفتوحاً وان كان الآن أوله أيضاً مفتوحاً وكونه الآن مفتوحاً لا يمنع أنّه كان فيما مضى أيضاً كذلك واستمرّ فلا يمنع الصدق عليه فليتأمّل . ابن القاسم

[وهذا يخالف ما قدّمه آه] يمكن ان يقال لا مخالفة لأنّ كونها أوّلاً باعتبار تحقق وجودها في ابتدائه في حال الابتداء لا ينافي عدم اعتبارها في حكم كون أوّل متحرّك منه مفتوحاً لسقوطها في حال الوصل ابن القاسم [مكسور الصحّة المقابلة آه] لأنّ أوّل نحو اجتمع وهو همزة الوصل مكسور ... ابن القاسم

[وكان التقسيم محتاجاً إليه] لأنّ أحد القسمين لا يشتمل الآخر فلا يمكن الاقتصار على أحدهما كما أمكن على ما قاله المصنّف ابن القاسم

[قد يقال إنّما ذكره إشارة إلى آه] أقول يمكن أن يجاب بأنّ كلام المصنّف لا يمنع أنّه ذكره لذلك أيضاً بناءً على أنّ الحصر في كلامه إضافي لرد أنّه ذكره لتوقف التعريف عليه أو لم يذكره لتوقف التعريف عليه لكن ذكره للتوضيح فليتأمّل ابن القاسم - [ولازم لكونها للتقسيم] يمكن أن يجاب بأنّه حيث قسّم المبنيّ للفاعل إلى الأقسام المذكورة يراد بها كان أوّل متحرّكاً منه مفتوحاً أوّل متحرّك ممّا ليس أوّله مفتوحاً وحينئذ المقسم أعمّ من كلّ منهما وتباينت الأقسام قسم ممّا كان آه هذا ممنوع لأنّ المراد بقرينة التقسيم ما كان أوّل جزء مفتوحاً منه ممّا لم يكن أوّله مفتوحاً فاندفع الإشكال بهذا - ابن القاسم [قول الشارح ولو قال] جواب سؤال مقدّر كأنّه قيل لم عرّف بالأمرين والأمر الثاني كاف في اندراج القسمين فيه لأنّ أوّل متحرّك يشمل الأوّل كما يشمل الثاني فأجاب بقوله ولو قال الخ سعد الله

[قول الشارح وليس أو آه] جواب سؤال مقدّر كأنه قيل كلمة أو للشكّ والشكّ يفسد الحدّ لأن الغرض من الحدّ تعريف المحدود والشكّ ينافيه فأجاب بقوله وليس أو آه لحصل الجواب أنّ أو هنا للتقسيم لا للشكّ أي أنّ المبنيّ للفاعل قسمان أحدهما مفتوح الأوّل والآخر مفتوح ثانيه ادّ ليس المراد أنّ المبنيّ للفاعل أحد القسمين في الواقع لكن لا يعلم أيّهما هو تأمّل سعد الله

في الحدود أي ما كان على أحد هذين الوجهين وأما يتعين إذا كان المراد بها الشك وإنما فتح أول متحرك منه لرفضهم
الابتداء بالساكن نحو نصر ولئلا يلزم التقاء الساكنين في مثل افتعل واستفعل ولكون الفتح أخف الحركات كأبني أي الماضي على الفتح
سواء كان مبنيا للفاعل أو مبنيا للمفعول أما البناء فلأنه الأصل في الأفعال وأما الحركة فلمشابهته الاسم مشابهة ما في وقوعه
موقعه نحو زيد ضرب موقع زيد ضارب وأما الفتح فلخفته إلا إذا أعتل آخره نحو غزا ورمى أو اتصل به الضمير المرفوع المتحرك نحو

[أي ما كان على أحد هذين الوجهين] إن قلت أو موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء سواء كانت للشك أو التقسيم فبهذا
القدر لا يتميز التقسيم عن الشك بل لا بد من زيادة قلت قوله الوجهين ظاهر في كون المراد بها القسمين فلا تكون أو للشك
تأمل [إذا كان المراد بها الشك] أو الظن أو الإبهام [وإنما فتح أول متحرك منه] سواء كان أوله أو حشوه [ولكون الفتح
أخف] هو تمام العلة لفتح أول متحرك [كأبني] أي الماضي لا بقيد كونه مبنيا للفاعل لمنافاته لقوله [سواء كان] إلى
آخره وما التي في قوله كما مصدرية أي كبنائه [فلأنه الأصل في الأفعال] لأن الإعراب إنما يجيء لبيان معاني متعاقبة
على الكلمة بصيغة واحدة وتعاقب المعاني في الأفعال يوجب اختلاف صيغتها فإن قلت مقتضى ما ذكرته أن الإ
عراب أصل في المضارع من الأفعال لجريانه فيه كقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن قلت الإعراب في المضارع غير متعين
لبيان المعاني المتعاقبة عليه لإمكان الاستغناء عنه بظهور لا وأن يخالفه فيه في الاسم [إلا إذا أعتل آخره] أي إذا
كان حرف آخره حرف علة وهو الواو والياء والألف وهو استثناء عن قوله على الفتح وفي كون الفعل المعتل آخره مستثنى
نظر لأن وجود الألف فرع عن فتح ما انقلبت عنه فإن قلت هو مستثنى باعتبار الألف فإنها الآن آخر وهو ساكنة قلت
قد استوفى البناء مقتضاه في الحرف الأصلي فلا يكون السكون في الألف بناء [أو اتصل به] أي بالآخر

[بظهور لا] أي على جزم تشرب لمنهي عنه أيضا وقوله وأن أي على تقدير نصبه لكونه لمنهي عنه الجمع بينهما وانظر أن أريد الاستيناف فإنه لا تمييز
حينئذ بغير الإعراب إذ ليس لرفع عامل ملفوظ يتميز المراد بذكره إلا أن يقال المميز حينئذ عدم نحو لا وأن أي عدم مصاحبة لفظ جازم أو ناصب
فليتأمل جدا وقد قرر النحاة جوابا غير هذا فراجعه من المؤدي وغيره [بخلافه في الاسم] أي في بعض المواضع نحو ما أحسن زيدا إلا مطلقا
لظهور أن العامل في جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد يتبين المراد بدون الإعراب فتأمل ابن القاسم
[قلت قد استوفى البناء] هذا الجواب أن يكون إعراب نحو الفتى ليس تقديريا على الألف مع أنهم أطبقوا على أنه كذلك ولو صح هذا الجواب
بطل ما أطبقوا عليه ـ ابن القاسم [قوله الشارح أحد هذين الوجهين] أي لا يخلو عن أحد هذين الوجهين بأن يكون أوله مفتوحا كنصر
أو يكون أول متحرك منه مفتوحا ولا يكون أوله متحركا كاجتمع سعد الله [قوله الشارح إذا كان المراد بها الشك] لأنه حينئذ يكون المعنى هكذا
المبني للفاعل على أحد القسمين في الواقع لا على التعيين سعد الله [قوله الشارح مشابهة ما] أي لتلك المشابهة بني على الحركة وذلك ليراعى
حق تلك المشابهة ويكون فيه شائبة الإعراب سعد الله [قوله الشارح إلا إذا أعتل] إذا أعتل آخره أراد به المعتل الآخر بالألف
يرشدك إليه قوله نحو غزا ورمى أما المعتل بالواو والياء نحو سرو ونحو رضي مبنيان على الفتح لفظا بخلاف ذلك فإنه يبنى على
السكون لفظا وعلى الفتح تقديرا سعد الله

مِثَالُهُ نَصَرَ نَصَرَا نَصَرُوا . نَصَرَتْ نَصَرَتَا نَصَرْنَ . نَصَرْتَ نَصَرْتُمَا نَصَرْتُمْ . نَصَرْتِ نَصَرْتُمَا نَصَرْتُنَّ نَصَرْتُ نَصَرْنَا .

نحو ضربت وضربن أو واو الضمير نحو ضربوا [مثاله] أى مثال المبنى للفاعل ولم يقتصر بذكر الكلى لأنه قد يراد إيضاحه وإيصاله إلى فهم المبتدى المستفيد فيذكر جزئى من جزئياته ويقال له أنه مثاله [نصر] للغائب المفرد [نصرا] لمثناه [نصروا] لجمعه [نصرت] للغائبة المفردة [نصرتا] لمثناها [نصرن] لجمعها [نصرت] للمخاطب الواحد [نصرتما] لمثناه [نصرتم] لجمعه [نصرتِ] للواحدة المخاطبة [نصرتما] لمثناها [نصرتن] لجمعها [نصرتُ] للمتكلم الواحد [نصرنا] له مع غيره و

زادوا تاء فى نصرت للدلالة على التأنيث كما فى الإسم نحو ناصرة واختصوا المتحركة بالإسم والساكنة بالفعل تعادلا

[أو واو الضمير] فى نحو ضربوا فنحو دعوا ورموا مبنى على الضم المقدر على الواو والياء المنقلبتين ألفا محذوفة لبقاء فتحة العين دليلا عليها [ولم يقتصر بذكر الكلى] ضمن يقتصر معنى يكتفى فعداه بالباء لا بعلى [لأنه قد يراد إيضاحه] من هيهنا علم أنه لم يشترط فى المثال أن يكون من كلام من يحتج بكلامه بخلاف الشاهد فان المراد به إثبات الحكم الكلى فلا يكون إلا من ذلك كما قرره الشارح فى غير هذا الشرح انه [مثاله] المثال هنا هو الشخص ومنه تمثل بين يدى الأمير أى أقام مثاله بين يديه ولاشك أن الجزئى يتشخص فيه الكلى لأنه هو مع زيادة المشخصات وهذا بناء على ما هو شائع من أن الكلى فى ضمن جزئياته والتحقيق لا يقبل الوجود الخارجى إذ الموجود فيه لا يقبل الشركة فلا يكون كليا بل جزئيا بل الموجود فيه شيئ مطابق للكلى يطلق عليه أنه جزئى له ولايضاحه محل آخر غير هذا [زادوا تاء] أسند الزيادة إلى ضمير الجمع إما لأن الواضع عنده جماعة كما هو قول بعضهم وإما لتنزيل المتكلمين فيه منزلة الواضع [على التأنيث] أى تأنيث الفاعل ولو قال على تأنيثه كان أولى [كما فى الإسم] أى كالتاء المزيدة فى الاسم ونزل التاء اللاحقة له منزلة الجزء منه فلذا قال فى الإسم ولم يقل على الاسم [وخصوا المتحركة بالإسم والساكنة بالفعل] دخول الباء على المقصور عليه كما هنا صحيح ولئن كان الأكثر دخولها على المقصور لأن كلا من القصرين إضافى أى بالإضافة إلى الآخر لا مطلقا لدخول المتحركة والساكنة فى الحروف كثمت وربت [تعادلا بينهما] منصوب على أنه مفعول له مع فقد اتحاد فاعله وفاعل عامله الذى هو من الشروط ولو قال معادلة بينهما كان صحيحا

[انه مثاله المثال هنا هو الشخص] فى المثال آه للشأن تقول المراد بالمثال هنا ما يمثل الشيئ ويحضر عند العقل اما لكون ذلك الشيئ فى ضمنه واما لأن فيه ما يطابق ذلك الكلى وكثيرا ما يطلق المثال بهذا المعنى فإنه يقال فى صورة الفرس المنقوش أنها مثال الفرس مع أنه يتخيل وجود الفرس فى ضمنه فالبناء الذى زعم ممنوع فليتأمل - ابن القاسم - [مع فقد اتحاد فاعله الذى هو من الشروط] جوابه اما أولا فلأن بعض النحاة أجاز إختلاف الفاعل وأما ثانيا فلأن النحاة صرحوا بأن الإتحاد فيه قد يكون تقديرا كما فى قوله تعالى عز قولا وذا يريكم البرق خوفا وطمعا فإنه بتقدير يجعلكم ترونه والإتحاد هيهنا حاصل تقديرا بأن يجعل التقدير وجعلوا الاسم مختصا بالمتحركة والفعل مختصا بالساكنة ليتعادلا ان كان ضمير خصوا للعرب فالمعلل الإختصاص المسند للاسم والفعل وإن كان للنحاة فالتقدير حكموا بالإسم بالمتحرك والفعل بالساكن فليتأمل ابن القاسم [قوله نصرت] وفتح التاء فى نصرت لأنه مخاطب والمخاطب اسم مفعول وعلامة المفعول النصب ولأنه أخف الحركات زنجانى [قول الشارح له مع غيره] الغير الذى يقال أنه أعم من ان يكون حاضرا أو غائبا مذكرا أو مؤنثا واحدا أو فوق ذلك قيل صيغة المتكلم مع غيره حقيقة فى الجمع مجاز فى الإثنين وقيل بالعكس والحق أنها حقيقة فيهما لأنها موضوعة للمتكلم مع الغير وهذا المفهوم يشملهما جميعا سعد الله

بينهما إذ الفعل أثقل كما تقدم وحركوها في التثنية لإلتقاء الساكنين. وزادوا ألفا وواوا علامة
للفاعل في الاثنين والجماعة وقد يحذف الواو في الندرة كقوله: فلو أن الأطباء كان حولي. لكان مع الأطباء
الشفاء. وزادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء للمتكلم وحركوها في الجميع خوفا اللبس بتاء التأنيث وضموها
للمتكلم لأن الضم أقوى والمتكلم مقدم في الرتبة لأنه أعرف فأخذه وفتحوها للمخاطب إذ لم يمكن الضم
للإلتباس بالمتكلم والفتح راجح لخفته والمذكر مقدم فأخذه فبقيت الكسرة للمخاطبة فأعطيتها لئلا
يلتبس بالمتكلم والمخاطب ولأن الياء يقع ضميرها في نحو اضربي والكسرة أخت الياء فلما أعطوها المخاطبة
ولم يفرقوا بينهما في المثنى لكن زادوا ميما فرقا بين المخاطبين وبين الغائبين وضموا ما قبلها لأن الميم شفوية
كالواو فيناسبها الضم. ووضعوا للمتكلم مع غيره ضميرا آخر وهو نا كما في المنفصلات نحو نحن فقالوا فعلنا
وفرقوا بين الجمع المذكر الغائب وبين الجمع المؤنث الغائبة باختصاص المذكر بالواو والمؤنث بالنون دون
العكس لأن الواو هنا أقوى من النون لأنها من حروف المد واللين وهي بالزيادة أولى والمذكر مقدم على المؤنث

[إذ الفعل أثقل] المناسب أن يقول ثقيل وتمة التعليل أن الإسم خفيف والتاء المتحركة ثقيلة والساكنة خفيفة
فأعطى الثقيل للخفيف والخفيف للثقيل. [وزادوا ألفا] أي في المثنى المذكر [وواوا] أي في جمعه كثيرا ونصروا

[قول الشارح وقد يحذف الواو في الندرة] كقوله: فلو أن الأطباء كان حولي: والشاهد في قوله كان حولي بأن الشاعر حذف واو الجمع من كانوا للضرورة والأصل كانوا لأن مرجع ضمير الفاعل جمع وهو الأطباء جمع طبيب بمعنى المعالج ولكن هذا الحذف نادر. عبد الرحيم ١١/ رمضان ١٤١٩

[قوله كان] أي كانوا حولي بقرينة إسناده الى ضمير الأطباء فحذف الواو لضرورة الوزن مع دلالة الضمة على الواو المحذوفة. سعد الله

[قوله كان] ويروى وكان مع الأطباء الإساء. والإساء مكسور الهمزة ممدود الدواء بعينه كذا في الصحاح حلبي. في ٢٧/ رمضان/ ١٤١٩ هجري

[علامة للفاعل في الاثنين] منصوب على أنه مفعول مطلق لأنه بمعنى دلالة أو نعت لأنه بمعنى دليل أو بدل فإن قلت الألف والواو نفس الفاعل المثنى والجموع لا علامته كما قاله قلت المراد بالفاعل في كلامه الذات الفاعلة ولذا وصف بالإثنين والجماعة والفاعل الصناعي علامة له ودليل عليه. مصرى. سهوت بها من قبل وكتبتها هنا. [قول الشارح والمتكلم مقدم] وجه التقديم أن المتكلم مفيد والمخاطب مستفيد والمفيد مقدم على المستفيد. سعد الله

[قول الشارح زادوا ميما] المقصود أنه لولم يزد الميم لاستويا مع الغائبتين في نفس الألف. سعد الله [قول الشارح ضميرا آخر] وهو النون مع الألف من المخاطب والمخاطبة والغائب والغائبة واحدا أو متعددا. سعد الله [قول الشارح والمذكر مقدم على المؤنث] لتجرده عن الزيادة نحو ضارب بخلاف المؤنث نحو ضاربة. سعد الله

وقس على هذه المذكورة أَفْعَلَ وفَاعَلَ وفَعْلَلَ وتَفَعْلَلَ وإِفْتَعَلَ وإِنْفَعَلَ وإِسْتَفْعَلَ وإِفْعَلَلَّ وإِفْعَوْعَلَ

على المؤنث فأخذه وكذا فرقوا بين الجمع المخاطب والمخاطبة باختصاص المذكر بالميم لمناسبتها الواو التي

هي علامة له في الغيبة واختصاص المؤنث بالنون كما في جمع الغائبة وشددوا النون لأنهم قالوا نصرتنّ

أصله نصرتمن فادغمت الميم في النون إدغاما واجبا ولذا ضموا ما قبل النون أعني التاء لمناسبة الضم الميم

وهذه مناسبات ذكروها بعد الوقوع والا فالحاكم بذلك الواضع لا غيره [وقس على هذا المذكور] من

تصريف نصر [أَفْعَلَ وفَاعَلَ وفَعَّلَ وفَعْلَلَ وتَفَعْلَلَ وإِفْتَعَلَ وإِنْفَعَلَ وإِسْتَفْعَلَ وإِفْعَلَلَّ]

[من تصريف نصر] من بيانية لهذا المذكور فتصريف بمعنى مصرفات وفي كون الفعل المقرون بعلامة تأنيث أو ضمير فاعل من مصرفات المجرد منهما نظر إذ الفعل باق بحروفه وهيئته ومعناه وإن تغير الدال على ذات الفاعلة فالتغيير في الفاعل لا في المسند فتأمل [فعلل] منصوب قس فإن قلت لا يصح كون فعلل مقيسا على مصرفات نصر فالصواب أن يفسر هذا في المتن بنصر لا بمصرفاته قلت يصح ذلك بتقدير مضاف أي قس مصرفات فعلل بقرينة السياق

[نظر] يمكن أن يجاب عن هذا النظر بأنه ليس المراد بكون المذكورات متصرفات نصر أنها مشتقة منه حتى يرد ما قاله بل المراد أنها موافقة له في المادة والنوع واعتبارها بعد اعتباره لكونه منها بمنزلة المفرد من المركب لأنه إذا أريد الإسناد إلى المؤنث زيد عليه تاء التأنيث أو الضمير البارز زيد عليه ذلك فكأنها أخذت منه وركبت منه فالإضافة في تصريف نصر لما بينهما من الارتباط أو المراد بتصريف نصر تصريف بابه فليتأمل ابن القاسم [قول الشارح ادغاما واجبا] وإنما ذكره لأن إدغام أحد المتقاربين في الآخر جائز نحو اظطلم ولما وجب في هذه المادة الإدغام على خلاف القياس ذكره لئلا يتوهم الجواز هنا أيضا سعد الله [قول الشارح وهذه مناسبات] أي هذه الوجوه والتعليلات للاختصاصات في الأفعال أمور مناسبة لها ذكروها بعد الوقوع سواء طابقت غرض الواضع أو لم يطابق سعد الله [قول الشارح والا فالحاكم] أي وإن لم يكن تلك الوجوه والتعليلات مناسبات ذكروها بعد الوقوع بل كان غرضهم بها أن النكتة للاختصاصات في الأفعال ما ذكرنا جزما وقطعا لم يصح حكمهم بذلك لأن الحاكم بذلك هو الواضع لا غير لأنه الذي وضع الألفاظ على كيفيات مخصوصة اتفاقية أو عرضية لا يعلم تفاصيلها إلا هو سعد الله [قول الشارح وشددوا النون] جواب سؤال مقدر كأنه قيل لم شددوا النون في جمع المخاطبة ولم يشدد في جمع الغائبة فأجاب بقوله الخ سعد الله

اي الذي جرد من علامة التأنيث او ضمير الفاعل ابن ق

لأن فعلل مفرد و متصرفات جمع فلا يصح أن يقيس المفرد على الجمع عبد الله

إِقْشَعْرَرْتُ إِقْشَعْرَرْنَا إِقْشَعْرَرْنَ ، إِقْشَعْرَرْتَ إِقْشَعْرَرْتُمَا إِقْشَعْرَرْتُمْ ، إِقْشَعْرَرْتِ إِقْشَعْرَرْتُمَا إِقْشَعْرَرْتُنَّ إِقْشَعْرَرْتُ إِقْشَعْرَرْنَا

[٩٠] إِعْشَوْشَبَ إِعْشَوْشَبَا إِعْشَوْشَبُوا ، إِعْشَوْشَبَتْ إِعْشَوْشَبَتَا إِعْشَوْشَبْنَ ، إِعْشَوْشَبْتَ إِعْشَوْشَبْتُمَا إِعْشَوْشَبْتُمْ ، إِعْشَوْشَبْتِ إِعْشَوْشَبْتُمَا إِعْشَوْشَبْتُنَّ إِعْشَوْشَبْتُ إِعْشَوْشَبْنَا .

وَكَذَا الْبَوَاقِي . وَلَا تَعْتَبِرْ حَرَكَاتِ الْأَلِفَاتِ

نحو إِقْشَعَرَّ إِقْشَعَرَّا إِقْشَعَرُّوا الخ [و إِفْعَوْعَلَ] نحو إِعْشَوْشَبَ الخ [وكذا البواقي] فتركه لأنه لما ذكر واحدا فالبواقي على نهجه فلا وجه إلى تكثير الأمثلة إذ ليس الإدراك بكثرة النظائر فالفهم الذكي يدرك بالنظير الواحد ما لا يدركه البليد بألف شاهد [ولا تعتبر] أنت وفي بعض النسخ ولا تُعتبَر مبنيا للمفعول [حركات الألفات] أي الهمزات وإنما عبر عنها بها لأن الهمزة إذا كانت أولا تكتب على صورة الألف ويقال لها الألف . قال في الصحاح الألف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة

[إقشعررن] انفك الإدغام فيه وفيما بعده من الأمثلة لسكون الراء المدغمة فيها البتة وما اتصل به ضمير مرفوع متصل متحرك على السكون فإن قلت فما وجه فتح الراء الأولى بعد سكونها في الإدغام وسكون العين بعد فتحها فيه قلت إن كان أصله إقشعرر كاحرنجم كما هو أحد القولين السابقين فوجهه الرجوع إلى الأصل عند تعذر الإدغام الذي كان سببا في الخروج عنه وإن كان أصله هو الهيئة الحاصلة عند الإدغام ففيه إشكال [إذا كانت أولا تكتب على صورة الألف] قدم الظرف على عامله لإفادة الاختصاص فإن قلت لا يصح قصر كتابتها بصورة الألف على وقت كونها أولا لثبوتها وقت كونها حشوا كسأل وطرفا كقرأ قلت المقصود هو اطراد كتابتها بصورة الألف وهو المراد من قوله تكتب إذ غير المطرد يصدر غالبا بقد كما يقال إذا وقعت حشوا أو طرفا قد تكتب بصورة الألف كما مر وقد تكتب بصورة الواو والياء كيؤمن ويئس [ويقال لها الألف] الواو للاستيناف لا للعطف على تكتب لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما صرح به الشارح في مطوله ومختصره في باب الفصل والوصل من أنه إذا تقدم المعطوف عليه قيد فالظاهر مشاركة المعطوف له فيه [فاللينة تسمى ألفا] إن قلت الظاهر أن هذا من تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره إذ حاصله تقسيم الألف إلى الألف والهمزة قلت بل من تقسيم الشيء إلى قسمين متغايرين للمقسم أحدهما يسمى باسمه على طريق الاشتراك اللفظي

[فإن قلت فما وجه فتح الراء] أقول أما فتح الراء الأولى فلأنه لما وجب سكون الراء الثانية لأجل اتصال ضمير الرفع فلا جائز إلى إبقاء الأولى ساكنة لئلا يلتقي ساكنان وأقرب الحركات إلى السكون الفتح لأنه أخف الحركات وأما سكون العين فطلبا للتخفيف لأن في توالي ثلث متحركات ثقلا سيما في هذا الفعل الكثير الحروف المكرر فيه الراء الثقيلة لكونها حرفا تكريريا فتأمل — ابن القاسم

[قول الشارح فتركه لأنه] أي المصنف لما ذكر واحدا وصرفه وصار أربعة عشر بناء ستة في الغيبة وستة في الخطاب واثنان في التكلم — سعد الله

[قول الشارح ولا تعتبر آه] جواب عن سؤال مقدر تقديره أنتم قلتم أن المبني للفاعل ما كان أول متحرك منه مفتوحا وهذا لا يصح في مثل إفتعل لأن أوله همزة وصل مكسورة فأجاب بقوله ولا تعتبر اه — حلبي [قول الشارح وفي بعض النسخ] نبه بقوله وفي بعض النسخ على أن بعض الأعجام معتبر وإلا لم يستقم قوله وفي بعض النسخ لاتحاد النقش — سعد الله — وهي جمع عجمة وهي النقطة والتشديد والإعراب [قول الشارح على صورة الألف] لأن الهمزة لم يوضع لها شكل منفرد في الكتابة فتكتب في الأول على صورة الألف لتقاربهما بحسب المخرج لأن مخرجهما الحلق وفي الوسط من جنس حركتها إن كانت متحركة ومن جنس حركة ما قبلها إن كانت ساكنة وفي الآخر إن كان ما قبلها متحركا تكتب بجنس حركتها وإن كان ساكنا تسقط عند الكتابة بالكلية — سعد الله [قول الشارح قال في الصحاح] مراده بهذا النقل وجه آخر للتعبير بالألفات عن الهمزات وإشعار بأن الساكنة والمتحركة كلاهما ألف بحسب اللغة وتخصيص الألف بالساكن إنما هو بحسب الاصطلاح — سعد الله

هذا لا يكون يجوز أن يكون علة بعد علة للانفكاك بل هو علة لسكون الراء الثانية عبد الله

إذ التقدير تكتب على صورة الألف إذا كانت الخ

أي كان الألف هو عام وخاص في القسم الأول والقسم الثاني هو خاص في القسم من تقسيم الشيء الخ

فى الأوائل فإنها زائدة تثبت فى الإبتداء وتسقط فى الدرج. والمبنى للمفعول منه وهو الفعل الذى لم يسم فاعله

همزة [فى الأوائل] أى فى أوائل إنفعل وافتعل واستفعل وما أشبهها فإن فى أولها همزة زائدة سوى أفعل فإن همزته للقطع لأنها لا تسقط فى الدرج ولهذا فتحت يعنى لا يقال إن أوائل هذه الأفعال ليست مفتوحة بل مكسورة فلا يكون مبنيا للفاعل [فإنها] أى فإن هذه الألفات [زائدة] لدفع الإبتداء بالساكن [تثبت فى الإبتداء] للإحتياج إليها [وتسقط فى الدرج] أى فى حشو الكلام لعدم الإحتياج إليها نحو وافتعل واستفعل وانفعل بحذف الهمزة باتصال الواو بالكلمة [والمبنى للمفعول منه] أى من الماضى أراد أن يذكر تعريفا له باعتبار اللفظ فذكر على سبيل الإستطراد تعريفا لمطلق الفعل المبنى للمفعول باعتبار المعنى فقال [وهو] أى المبنى للمفعول مطلقا سواء كان من الماضى أو المضارع [الفعل الذى لم يسم فاعله] كما تقول ضرب زيد فترفع زيدا لقيامه مقام الفاعل ولا تذكر الفاعل

[قول الشارح فإن همزته للقطع] وإنما سميت همزة قطع لأن ثبوتها مقطوع به حال الإبتداء والوصل ولأنها تقطع ما قبلها عن الإتصال بما بعدها ـ س ـ أى لتقطع ما بعدها عن ما قبلها لأنها تفيد معنى التعدية وهمزة الوصل لا تفيد المعنى غير الوصل إلى الإبتداء بالساكن ـ س ـ سعد الله [قول الشارح فى حشو الكلام] أى عند وقوع الهمزة فى وسط الكلام يقال فلان من حشو بنى فلان أى من وسطهم سعد الله [قول الشارح الإستطراد] وهو أن يذكر شيئ له تعلق بالسوق والسوق ليس لأجله يعنى أن المقصود بالذات هو تعريف الماضى المبنى للمفعول وإنما عرف مطلق المبنى للمفعول إستطرادا وتبعا ومن جهة أن هذا خاص وذلك عام والعلم بالخاص مسبوق علم العلم بالعام سعد الله [قول الشارح لقيامه مقام الفاعل] فإن قلت المفعول ضد الفاعل فى المعنى فكيف يكون قائما مقامه ويرتفع ارتفاعه قلنا إنما جاز لأن للفعل طرفين طرف الصدور وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول فكان بينهما مناسبة من حيث الطرفية فيصح أن يقع مقامه وجاز الإرتفاع لأن فاعلية الفاعل بإسناد الفعل إليه لا بإحداثه شيئا الا يرى أن زيدا فى قولنا مات زيد فاعل مع أنه لم يحدث شيئا بل هو مفعول فى المعنى لأن الله تعالى أماته ـ فراح ـ كتبت فى ١٣/ رمضان سال ١٤١٩ هجرى برابر ١٩٩٨/١٢/٣١ ميلادى

ما كان أوله مضموماً كفُعِلَ وفُعْلِلَ وأُفْعِلَ وفُعِّلَ وفُوعِلَ وتُفُعِّلَ وتُفُوعِلَ وتُفُعْلِلَ أو كان أول متحرك منه مضموماً

إمّا للتعظيم فتصونه عن لسانك أو لتحقيره فتصون لسانك عنه أو لعدم العلم به أو لقصد صدور

الفعل عن أيّ فاعل كان ولا غرض في ذكر الفاعل كقُتِلَ الخارجيّ فإنّ الغرض المهمّ قتله لا قاتله أو لغير

ذلك مما تقرر في علم المعاني . وينتقض بالمبنيّ للفاعل عند من يجوّز حذف الفاعل [ما كان] خبر المبتدأ

أي المبنيّ للمفعول من الفعل الماضي الذي كان [أوله مضموماً كفُعِلَ وفُعْلِلَ وفُعِّلَ وأُفْعِلَ وفُوعِلَ]

بقلب الألف واواً لانضمام ما قبلها [وتُفُعِّلَ] بضمّ التاء والفاء أيضاً لأنك لو قلت تُفَعِّلَ بضمّ التاء فقط

لالتبس بمضارع فَعَّلَ [و] كذلك قالوا في تفاعل [تُفُوعِلَ] بضمّ التاء والفاء إذ لو اقتُصر على ضمّ التاء

لالتبس بمضارع فاعَلَ وقلب الألف واواً لانضمام ما قبلها [أو كان أول متحرك منه مضموماً نحو أُفْتُعِلَ]

بضمّ التاء لأنه أول متحرك منه كما ذكرنا في المبنيّ للفاعل [واُسْتُفْعِلَ] بضمّ التاء وكذا قياس كلّ ما كان أوله

[قول الشارح قتله لا قاتله] فإنّ السامع يستبشر بخبر قتله أيّاً ما كان قاتله فيلغو تعيينا لفاعله فيحذف الفاعل ويقوم المفعول مقامه حذراً عن وصمة اللاغية ـ سعد الله الموصمة العيب محاح

[قول الشارح وينتقض] ولو أتى بقوله وأقيم مفعوله مقامه كما في كتب النحو لم يرد هذا الانتقاض ويمكن الجواب بأنّ المراد بعدم تسمية الفاعل حذفه نسياً منسياً وفي صورة التنازع مقصود ـ سعد الله

[قول الشارح عند من يجوّز] أي في التنازع نحو ضربني وأكرمت زيداً فناعل ضربني مضمر عند الجمهور على تقدير إعمال الأقرب وعند الكسائي محذوف وهو مبنيّ للفاعل ويصدق عليه حدّ المبنيّ للمفعول ـ سعد الله

[قول الشارح أو لغير ذلك] كشهرته نحو خُلِقَ الإنسانُ أو خوف المتكلم من ذكره وغيرهما كجهل المتكلم إياه ـ سعد الله

[قول الشارح عند من يجوّز حذف الفاعل] ويمكن الجواب أنّ المراد بالمبنيّ للمفعول الذي حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه وهنا ليس كذلك ـ سعد الله

[قول الشارح بقلب الألف واواً] يعني أنّ أصله فاعَلَ فلما بنيناه مبنيّاً للمفعول ضمّ أوله وكسر ما قبل آخره وهو العين فانقلب الألف لمناسبة ضمة الفاء واواً فصار فُوعِلَ ـ عبد الرحيم

[قول الشارح لأنك لو قلت] كأنه قيل لم ضمّ الفاء فيه ولم يقتصر على ضمّ التاء فأجاب بقوله لأنك لو قلت ـ سعد الله

نحو أُفْتُعِلَ وأُسْتُفْعِلَ وهمزة الوصل تتبع هذا المضموم في الضم وما قبل آخره يكون مكسوراً أبداً نحو نُصِرَ زيدٌ واستُخْرِجَ المالُ

أوله همزة وصل ولم يذكر أُنْفُعِلَ وأُفْعُلَّ وأُفْعُوِلَ وأُفْعُوِّلَ وأُفْعُالَّ وأُفْعُوعِلَ وأُفْعُنْلِلَ ونحو ذلك لأنها من اللوازم وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد [وهمزة الوصل] في ما أول متحرك منه مضموم [تتبع هذا المضموم] الذي هو أول متحرك منه [في الضم] يعني تكون مضمومة عند الابتداء كقولك مبتدئاً أُسْتُخْرِجَ المالُ مثلاً بضم الهمزة لتابعة التاء [وما قبل آخره] أي آخر المبني للمفعول [يكون مكسوراً أبداً نحو نُصِرَ زيدٌ وأُسْتُخْرِجَ المالُ] وفي نحو أُفْعُلَّ وأُفْعُوِلَّ يقدر الأصل وهو أُفْعُلِلَ وأُفْعُوِلِلَ وفي نحو أُفْعُلِلَّ كأُقْشُعِرَّ الأصل أُفْعُلِلَ فنقلت كسرة اللام الثانية إلى الأولى وأدغمت الثانية في الثالثة فليتأمل ولو قال ما كان أول متحرك منه مضموماً لكان كافياً كما تقدم والسر في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر أنه لا بد من تغيير ليفصل من المبني للفاعل والأصل فَعَلَ فغيروه إلى فُعِلَ بضم الأول وكسر الثاني دون سائر الأوزان ليبعد عن أوزان الإسم ولو كسر الأول وضم الثاني

[قول الشارح لا يكاد يوجد] أي بناء اللوازم للمفعول به لا يكاد يوجد في كلامهم لأنه إن أتى بحرف الجر لا يكون الفعل لازماً وإن لم يأت به فلا وجود للمفعول به حتى يبنى الفعل له وإنما قيدنا المفعول بقولنا به لأن البناء لسائر المفاعيل جائز بالإجماع سعد الله [قول الشارح فنقلت كسرة اللام الثانية] قيل في الأخيرلأن ما قبل المدغم فيه ساكن غير مد قابل للنقل إليه بخلاف الأولين وهما أُفْعُلَّ وأُفْعُولَّ فإن ما قبل المدغم فيهما غير قابل للنقل إليه أما في أُفْعُلَّ فلأن النقل فيه يستلزم تحريك المتحرك لكون ما قبل المدغم فيه متحركاً وأما في أُفْعُولَّ فلأن ما قبل المدغم فيه حرف مد والنقل يستلزم زوال المد وتحريك الواو بالكسرة بعد الضمة وكأن أمره بالتأمل لملاحظة هذا التفصيل سعد الله فيه أن نقل الحركة إلى المتحرك شائع فليس عدم النقل لهذا بل لأنه يصير العين مكسوراً فينتفي علامتي المبني للمفعول وهل هذا إلا إجحاف به كما لا يخفى عبد الله بن الحيدر فيه أن المراد بقوله قيد في الأخير التقييد بذلك القيد المذكور من غير زيادة ونقصان وهو نقل الكسرة فقط ولا شك أن هذا النقل فقط يستلزم ذلك كما لا يخفى الخ ابراهيم بن الحيدر [قول الشارح وفي نحو أُفْعُلَّ] كأُحْمُرَّ وأُفْعُولَّ كأُحْمُورَّ وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره أنتم قلتم يكون ما قبل الآخر مكسوراً أبداً وهو في أُفْعُلَّ وأخواته ساكن فأجاب بقوله يقدر الأصل ولا يتوهم التدافع بين كلامه لأن قوله لا يكاد يوجد محمول على ما نقلناه ويمكن أن يكون أمره بالتأمل لدفع توهم التدافع سعد الله ما فصلناه تحت بدر

[قول الشارح عن أوزان الإسم] يعني لو غير إلى غير هذا الوزن لالتبس وزنه بوزن الاسم ولو غير إلى عكسه لثقل فغير إلى هذا الوزن لئلا يلتبس ولم يغير إلى عكسه لئلا يثقل سعد الله

وأمّا المضارع فهو ما أوّله إحدى الزوائد الأربع وهي الهمزة والنون والياء والتاء يجمعها

لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة إلى الكسرة أولى من العكس لأنه طلب الخفة بعد الثقل ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر وما يقال أن ضم الأول عوض عن المرفوع المحذوف فليس بشيء لأن المفعول المرفوع عوض عنه وهو كافٍ وجاء فُزْدَ له بسكون الزاء والأصل فُصِدَ له أسكن الصاد وأبدل بالزاء وحكى قطرب ضِرْبَ زيدٌ بنقل كسرة الراء إلى الضاد وجاء عُصْرَ بسكون ما قبل الآخر وقرئ قوله رِدَّتْ إلينا بكسر الراء وكل ذلك مما لا يعتدّ به نقضاً وجاء نحو جُنّ وسُلّ وزُكِمَ وحُمّ وقُدِّدَ ووُعِكَ مبنية للمفعول أبداً للعلم بفاعلها في غالب العادة أنه هو الله تعالى وعقّب الماضي بالمضارع لأن الأمر فرع عليه وكذا اسم الفاعل والمفعول لاشتقاقهما منه فقال [وأمّا المضارع فهو ما] كان أي الفعل الذي يكون في [أوّله إحدى الزوائد الأربع و هي] أي الزوائد الأربع [الهمزة والنون والياء والتاء يجمعها] أي يجمع تلك الزوائد الأربع قولك

[قول الشارح وكل ذلك مما لا يعتد به نقضاً] أي لا يبطل جامعية التعريف بها إما لقلتها أو لعروض الكسر والسكون ولا اعتبار بأصل الوضع منه جلبي [قول الشارح وجاء نحو جنّ] أي ثبت هذه الأوزان للازم مبنية للمفعول أبداً حيث لا يوجد لمعلومات لها في كلامهم أصلاً سعد الله [قول الشارح في غالب العادة] لأنه قد تنسب هذه الأفعال إلى أسبابها

[لأن الأمر فرع عليه] قد مرّ أن مذهب البصريين أن الأمر أصل مأخوذ ابتداء من المصدر [لاشتقاقهما منه] قد يعترض على هذا باسم الفاعل والمفعول بمعنى الماضي كأنا ضارب زيداً أمس أو مضروبه أمس إذ لا يجوز دعوى اشتقاقهما من المضارع لوجوب اشتمال موافقة المشتق للمشتق منه في معناه [إحدى الزوائد] جمع زائدة لا زائد بدليل إحدى و [الأربع] وقد مرّ أن المرادي صرّح بأن الحرف تذكر وتؤنث

[قد مرّ أن مذهب البصريين] يمكن أن يجاب بأنهما بمعنى الماضي مجاز كما في المطول عن الأكثر وصرّح به العزي في حاشية تقرير كلامه قد يرد عليه آه أقول يجاب عن ذلك بأن همزة الوصل ليس للمتكلم فافترقا وهذا الجواب قد يؤخذ مما أجاب به الشارح عن قوله ولعل أن يقول فليتأمل ابن القاسم

[قول الشارح ثم حمل غير الثلاثي] أي ضم الأول وكسر ما قبل الآخر في الثلاثي المجرد للعلل المذكورة ثم حمل غيره عليه في هذه العلامة وإن لم يمكن فيه تلك العلة إذ لو قيل في دحرج دُحْرِج بضم الأول وفتح ما قبل الآخر يحصل الفرق مع البعد عن أوزان الاسم وكذا الوضم الثالث في نحو استخرج بدون كسر ما قبل الآخر لكن حمل على الثلاثي المجرد سعد الله [قول الشارح وجاء فزد له] ذكره لئلا يتوهم بطلان عكس التعريف به وقال أن السكون طارٍ والأصل فُصِدَ بكسر الصاد فأسكن الصاد ثم أبدل منه زاء والاعتبار بالأصل ومن المثل لم يحرم من فزد له البعير حاصله أن دأب العرب في الجاهلية عند ورود الضيف إذا لم يقدروا على النحر وإطعام اللحم أن يفصدوا البعير على الجرأي يرتعوا دمه عليه بالفصد ليطبخ عليه ويصير كالكبد ليأكله الضيف ويسلى به والبعير سالم سعد الله [قول الشارح وجاء نحو جنّ] يقال جُنّ الرجل فهو مجنون ويقال سُلّ الرجل فهو مسلول إذا تورم من داء ويقال زُكِمَ الرجل إذا أخذه الزكام والزكام السعال ويقال حُمّ الرجل فهو محموم إذا أخذه الحمى ويقال قدّ الرجل قدّ السيف إذا جعل حسن التقطيع ويقال ... الرجل إذا أخذه الزكام ويقال عُلّ الرجل فهو معلول إذا صار معلولاً وذا مرض سعد الله

أَنِيتَ أَوْ أَتَيْنَ أَوْ نَأْتِي فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ وَالنُّونُ لَهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ مُفْرَدًا أَوْ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا

قولك [أَنِيتَ أَوْ أَتَيْنَ أَوْ نَأْتِي] وإنّما زادوها فرقاً بينه وبين الماضي واختصّوا الزيادة به لأنّه مؤخّر بالزمان عن الماضي والأصل عدم الزيادة فأخّره المقدّم ولقائل أن يقول هذا التعريف شامل لنحو أكرم وتكسّر وتباعد فإنّ أوّله إحدى الزوائد الأربع وليس بمضارع ويمكن أن يجاب عنه بأنّا لا نسلّم أنّ أوّله إحدى الزوائد الأربع لأنا نعني بها الهمزة التي تكون للمتكلّم وحده والنون التي تكون له مع غيره وكذا التاء والياء كما أشار إليه بقوله [فالهمزة للمتكلّم وحده] نحو أنا أنصر [والنون له] أي للمتكلّم [إذا كان معه غيره] مذكراً كان أو مؤنثاً نحو نحن ننصر وتستعمل في المتكلّم وحده في موضع التعظيم والتفخيم نحو قوله تعالى نَحْنُ نَقُصُّ [والتاء للمخاطب مفرداً] نحو أنت تنصر [أو مثنّى] نحو أنتما تنصران [أو مجموعاً] كأنتم تنصرون [مذكراً كان] المخاطب كما في هذه الأمثلة

[فرقاً بينه وبين الماضي] قد يرد عليه أنّ الفرق بينهما غير حاصل بين الماضي المبدوء بهمزة وصل ومضارعه المبدوء بهمزة المتكلّم [لأنّه مؤخّر بالزمان] الباء تحتمل الظرفية لأنّ معناه متأخّر في الزمان عن معنى الماضي والسببية أي لأنّ لفظ الفعل مؤخّر بسبب تأخير الزمان الذي هو جزء مدلوله [عن الماضي] واحترز به عن التقدّم بالرتبة فإنّه ثابت للمصدر [لأنا نعني به الهمزة] قد يدفع بأنّ إرادته لا تدفع عنه الإيراد المذكور لما هو شائع بينهم من أنّ المراد لا يدفع الإيراد [فالهمزة للمتكلّم وحده] هذه العبارة توجب صدق حدّ الضمير بما وضع لمتكلّم أو مخاطب أو غائب على أحرف المضارعة فالصواب أن يقال الهمزة مثلاً للمتكلّم مع الانفراد وهكذا [إذا كان معه غيره] يعني أنّ غيره مصاحب أي مشارك له في مدلول الفعل المبدوء بالنون وقدر أنّه مشارك له للمتكلّم في التكلّم كما قيل

[بين الماضي المبدوء بهمزة وصل] آه] نحو انقطع واستخرج وانكسر وقد يجاب عن هذا الإيراد أيضاً بوجود الفرق بكسر همزة الماضي وفتح همزة المضارع فإنّها في الابتداء مكسورة من نحو انْفَلَقَ ماضياً ومفتوحة من نحو أَنْفَلِقُ مضارعاً فليتأمّل - ابن القاسم [لأنّ معناه آه] الظاهر أنّ المراد بمعناه الحدث وتأخّره في الزمان أنّه يقع في زمن متأخّر عن الزمان الذي وقع فيه معنى الماضي وهذا إنّما يتحقّق باعتبار زمانين كاليوم الذي وقع قبل يومك واليوم الذي بعده لا باعتبار زمن واحد كاليوم الذي بعد يومك فقط فإنّه إذا أحضر وقع فيه الحدث ثمّ مضى لا يمكن أن يحضر بعد ذلك فليتأمّل - ابن القاسم [لأنا نعني به الهمزة قد يدفع] أقول قد يدفع هذا الدفع أنّ هذا المراد معلوم من قول المصنّف فالهمزة للمتكلّم وحده آه فليس المراد أنا نعني ذلك من غير دلالة عليه في الكلام حتى يقال المراد لا يدفع الإيراد فليتأمّل - ابن القاسم [فالصواب] قد يقال بأنّ الكلام على حذف المضاف أي فالهمزة لتكلّم المتكلّم وحده وهكذا لكن قد يقال لا قرينة على ذلك إلّا أن يقال الظهور أنّ الحرف لا يكون مسمّاه الذات كاف في فهم المقصود فليتأمّل - ابن القاسم [قول الشارح في موضع التعظيم] أي في موضع عدّ الواحد المتكلّم نفسه كالجماعة ولم يجئ مثل ذلك في الخطاب والغيبة في كلام العرب العرباء أي الفصحاء - سعد الله

مذكراً كان أو مؤنثاً وللغائبة المفردة ولمثناها والياء للغائب المذكر مفرداً أو مثنّى أو مجموعاً ولجمع المؤنث الغائبة

الثلثة [أو مؤنثاً وللغائبة المفردة] نحو هي تنصر [ولمثناها] نحو هما تنصران [والياء للغائب المذكر مفرداً] كان
نحو هو ينصر [أو مثنّى] نحو هما ينصران [أو مجموعاً] نحو هم ينصرون [ولجمع المؤنث الغائبة] نحو هنّ
ينصرن واعترض عليه بأنه يستعمل في الله تعالى نحو يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد وليس بغائب ولا
مذكر ولا مؤنث تعالى الله عن ذلك فالأولى أن يقال لما عدا ما ذكرناه وأجيب عنه بأن المراد بالغائب اللفظ وإذا
قلت الله تعالى علواً كبيراً يحكم بكذا فالله لفظ مذكر غائب لأنه ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغائب
فإن قلت لم زادوا هذه الحروف دون غيرها ولم اختصوا كلاً منها بما اختصوا قلت لأن الزيادة مستلزمة للثقل
وهم احتاجوا إلى حروف تزاد لنصب العلامة فوجدوا أولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورانها في كلام
إما بأنفسها أو بأبعاضها أعني الحركات الثلث فزادوها وقلبوا الألف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن وتحرج الهمزة

[قوله الشارح تعالى الله عن ذلك] أي الصفات المذكورات جهة تعالية عن الذكورة والأنوثة ظاهرة لأنهما من خواص الأجسام وأما جهة تعاليه عن الغيبة
فغير ظاهر اللهم أن يثبت أنها صفة الممكن وأن الغائب يطلق على ممكن يكون في حيز وجهة لا يرى لستر وحجاب وحينئذ يشكل الأمر بالجزازات سعد الله
[قوله الشارح ما ذكرناه] أي للذي عدا المتكلم والمخاطب والمخاطبة والغائبة والغائبين سواء كان مذكراً غائباً مفرداً نحو ينصر أو مثنى نحو هما
ينصران أو مجموعاً مذكراً نحو هم ينصرون أو مجموعاً مؤنثاً نحو هنّ ينصرن أو لم يكن غائباً أصلاً نحو الله يحكم ولقائل أن يقول إذا كان الله تعالى
غير متكلم ولا مخاطب يشكل قوله فالهمزة للمتكلم وحده والتاء للمخاطب فإنهما يستعملان في الله تعالى مع تعاليه عنهما ويمكن أن يجاب عنه
بأنه تعالى ليس بمتعال عن المتكلم والخطاب مطلقاً بل متعال عنهما في مقام لا يكون مقام التكلم والخطاب بخلاف الغيبة والذكورة فإنه تعالى
متعال عنهما مطلقاً سعد الله [قوله الشارح بأن المراد بالغائب اللفظ] أي بالغائب في قولهم الياء للغائب اللفظ الغائب لا مسمى فهم اللفظ
فلفظة الله صيغة غيبة والمنزه عن الصفات المذكورة هو المسمى سعد الله [قوله الشارح مستلزمة للثقل] يعني أن الزيادة لو لم تكن
مستلزمة للثقل لكان اختيار وسعة في زيادة أي حرف من حروف الزيادة تعلق بها إرادتهم لكن لما كانت الزيادة مستلزمة للثقل
وهم احتاجوا إليها فانقلبوا ثقلها في حروف كانت أليق بالزيادة ولم ينقلبوها في غيرها سعد الله [قوله الشارح إما بأنفسها]
أي يريد أن كل لفظ يتلفظ به اللافظ لا يخلو إما أن يتلفظ بأبعاضها أي الحركات نحو نصر أو بها وأبعاضها نحو قال أو بها أنفسها
نحو ألف في ضربا والواو في ضربوا والياء في اضربي فإن كلاً منها ضمير ولفظ على حدة سعد الله [قوله الشارح وقلبوا الألف] يعني عمدوا
إلى زيادة الألف ثم رأوا زيادتها تقتضي الابتداء بالساكن فقلبوا الخ سعد الله [قوله الشارح لأنه مقدم] أي على الغائب والمخاطب لأن
المتكلم مفيد والمخاطب مستفيد والغائب لا أثر بينهما والمفيد مقدم على المستفيد وعلى الأثر بينهما سعد الله

الهمزةِ قريبٌ من مخرجِها وأعطوها المتكلّمَ لأنّه مقدَّمٌ والهمزةُ أيضاً مخرجُها مقدَّمٌ على مخرجِها لكونها من

أقصى الحلقِ ثمّ قلبوا الواوَ تاءً لأنّها تؤدّي زيادتُها إلى الثّقلِ لاسيما في مثلِ وَوَوَجِلَ بالعطفِ وقلبُها تاءً كثيرٌ في

كلامهم نحو تُراثٍ وتُجاهٍ والأصلُ وُراثٌ ووُجاهٌ فقلبوها ههنا أيضاً تاءً وأعطوها المخاطبَ لأنّه مؤخّرٌ

عنهما بمعنى أنّ الكلامَ إنّما ينتهي إليه والواوُ من منتهى مخرجِ الهمزةِ والياءِ لكونها شفويّةً وأتبعوه الغائبةَ

والغائبتين لئلا يلتبسا بالغائبِ والغائبينِ وحينئذٍ وإن التبسا بالمخاطبِ والمخاطَبينِ لكن هذا أسهلُ

ويوجدُ الفرقُ بين جمعِ المذكّرِ وجمعِ المؤنّثِ في الغائبِ بالواوِ والنونِ نحو يضربونَ ويضربْنَ ولم يجعل الجمعَ بالتاءِ

كما في الواحدةِ والمثنّى بل بالياءِ كما هو مناسبٌ للغائبِ لكونِ مخرجِ الياءِ متوسّطاً بين مخرجِ الهمزةِ والواوِ وكونِ

ذكرِ الغائبِ دائراً بين المتكلّمِ والمخاطبِ ولمّا كان في الماضي فرقٌ بين المتكلّمِ وحدَه ومع غيرِه أرادوا أن يفرّقوا

بينهما في المضارعِ أيضاً فزادوا النونَ لمشابهتِها حرفَ المدِّ واللّينِ من جهةِ الخفاءِ والغنّةِ فإن قلتَ لِمَ سُمّي هذا

[لكن هذا أسهل] إذ الخطاب قرينة معنوية تميّز الخطاب عن غيره غالبا وقد يقع اللبس كما يقوله شخص في زمننا لمن سئله عن صوت أمّه مثلا تعيش بالتاء الفوقانية [ويوجد الفرق بين جمع المذكر وجمع المؤنث في الغائب بالواو والنون] جواب عن سؤال مقدر تقديره لم يجعلوا جمع الغائبة بالتاء الفوقية فرقا بينه وبين الجمع المذكر الغائب والمثناة كما في المفردة والمثناة وتقرير الجواب أنّ الجمع يلحقه مع كلّ واحد من الذكور والإناث علامة تميّزه عن الآخر بخلاف المفردة والمثناة

[قول الشارح من منتهى مخرج الهمزة] لا يظهر لهذا الكلام وجه اللهمّ إلا أن يراد بأنّ الخارج يبتدأ من مخرج الهمزة ويمتدّ إلى الشفتين وهما مخرج الواو وكذلك أن كل جزء من أجزاء الامتداد مخرج لهذا لحرف آخر ولا يستقيم أن يراد أنّ نفس مخرج الهمزة يبتدأ في الشفتين سعد الله [قول الشارح هذا أسهل] من التباسها بالغائب والغائبين ووجه الأسهلية أن المخاطب يكون شاهدا أو بمنزلة شاهد بخلاف الغائب والغائبة فإنه لا يكون شاهدا ولا بمنزلة شاهد عنده فمقامهما كشيئين فرأيناهما فيتمايزان بقرينة المقام تمايزا ظاهرا بخلاف مقامي الغائب والغائبة سعد الله

[قول الشارح ولم يجعل الجمع بالتاء] أي يعني أنّ العدول عن الياء في الغائبة والغائبتين إلى التاء لعذر الالتباس ولا لبس هنا فيجعل بالياء لأنّ يضربْنَ لا يلتبس بيضربون وحاصل هذا الكلام أنه لم يجعل الجمع المؤنث الغائبة بالتاء كواحدها وتثنيتها بل بالياء نحو يضربْنَ لكون الياء مناسبا للغائب في كونها وسطين وجعل الغائبة والغائبتين بالتاء لا بالياء للحمل على المخاطب لعذر وهو الالتباس بالغائب والغائبين ولا عذر فيهما سعد الله [قول الشارح لمشابهتها حرف المدّ واللين] ولأنّ النون ينوب عن الحركة الإعرابية في الأمثلة الستة وهو يفعلان ويفعلون الخ كما أن حروف المدّ واللين ينوب عن الحركات الإعرابية في الأسماء الستة حلبي [قول الشارح والغنّة] أي كما أنّ مخرج حروف المدّ واللين مخفيّ ومستور كذلك مخرج النون مخفيّ ولأن النون ينوب عن الحركات الإعرابية في الأمثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلان الخ كما أن حروف المدّ واللين ينوب عن الحركات الإعرابية في الأسماء الستة حلبي [الغنّة] الصوت الخارج من الخيشوم أي أقصى الأنف يوسف اللهم [الغنّة] يعني أن النون لها امتداد وغنّة في الخيشوم وصوت خفيّ يجري فيه كما أن الألف لها امتداد وصوت خفيّ في الحلق يجري به فيه سعد الله

فإنه لم يعلم إلا مراده تعيش أنت أم تعيش أمّي وهي الواو في المذكر والنون في المؤنث

وهذا يصلح للحال والإستقبال تقول يفعل الآن ويسمّى حالاً وحاضراً ويفعل غداً ويسمّى مستقبلاً

القسم مضارعاً قلت لأنّ المضارعة في اللغة المشابهة من الضرع لأنّ كلا الشبيهين إرتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعاً وهو مشابه لإسم الفاعل في الحركات والسكنات ولمطلق الإسم في وقوعه مشتركاً بين الإستقبال والحال وتخصيصه بالسين أو سوف أو باللام كما أنّ رجلاً يحتمل أن يكون زيداً أو عمراً أو خالداً وغيرهم فإذا عرفته باللام وقلت الرجل إختص بواحد وبهذه المشابهة التامة أعرب من بين سائر الأفعال [وهذا] أى المضارع [يصلح للحال] والمراد بها أجزاء من طرفي الماضي والمستقبل يعقب بعضها بعضاً من غير فرط مهلة وتراخ والحاكم في ذلك هو العرف لاغير [والإستقبال] والمراد به ما يترقب وجوده بعد زمانك الذى أنت فيه [تقول يفعل الآن ويسمّى حالاً وحاضراً أو يفعل غداً ويسمّى مستقبلاً] والمشهور أنّ المستقبل بفتح الباء

[والمراد بها أجزاء من طرفي الماضي والمستقبل] لكون الزمان لا يستقرّ أجزائه ولا يجتمع منها جزآن فصاعداً وفي هذا الكلام مناقشة إذ لابد من إعتبار الجزء الحاضر في مدلول الحال بل هو الأصل وغيره بطريق الإنضمام اليه [والمراد به] أى بالإستقبال بمعنى المستقبل لا بمعنى المصدري [بعد زمانك الذى أنت فيه] لو قال بعد الحال لكان أحسن لأنّ الزمان الذى أنت فيه جزء حاضر من مسمّى الحال

[أنت فيه جزء حاضر] أراد الشارح بقوله زمانك الذى أنت فيه ما أنت فيه عودا ـ ابن النعم [قول الشارح في الحركات والسكنات] لقائل أن يقول أنّ قوله وهو مشابه لإسم الفاعل في الحركات والسكنات يقتضي أن يكون في ضارب ثلاث سواكن لأنّ السكنات جمع وأقلّه ثلاث مع أنّه ليس كذلك فالجواب أنّ الألف واللام إذا دخلا على الجمع يتناول ذلك على الواحد أيضاً كما إذا حلف رجل لا يشتري العبيد يحنث بشراء واحد شرح مراح [قول الشارح ولمطلق الاسم] أى لمثل زيد في صلاحيته لأحد الزمانين صلاحية زيد للفاعلية وغيرها ولمثل عين في مجرّد الإشتراك سعد الله [قول الشارح وبهذه المشابهة] لايخفى ما فيه بل وجه الإعراب توارد المعاني المختلفة عليه بدخول النواصب والجوازم عليه كما أنّ وجه إعراب الاسم أيضاً ـ إعتوار المعاني المختلفة عليه لكن المعاني المعتورة على الإسم غير المعتورة على الفعل فالأصل الأولى في الاسم أيضاً البناء لأنّ الأصل في كل حادث عدم الأصل عدم التغيير والكلام طويل الذيل حررناه في مباحثنا آنا محمد رضا [قول الشارح من طرفي الماضي آه] يعني أنّ الحال مركب من أجزاء بعضها آخر الماضي وبعضها أوائل المستقبل وأمّا الماضي والإستقبال فلا تركيب فيهما ولا إختلاط لأجزائهما أصلاً لحيلولة الحال بينهما سعد الله [قول الشارح هو العرف لا غير] يعني أنّ تعيين مقدار الحال مفوّض إلى العرف بحسب الأفعال فلا يتعيّن له مقدار مخصوص يقال يأكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن ويجاهد الكفار ويعدّ كل ذلك حالاً ولا شك في إختلاف مقادير أزمنتها كذا حققه الشريف المرتضى في شرح المفتاح سعد الله [قوله هو العرف لا غير] أى الحاكم في أنّ الحال هو حال التحرير هو العرف والّا فلا وجود لها في الحقيقة كما ليس لها صيغة خاصة لأنّه إذا مضى آخر جزء من الماضي لحقه أوّل جزء من المستقبل من غير أن يعتبر بينهما شيء يسمّى حالاً حلبي

الباء إسم مفعول والقياس يقتضي كسرها ليكون إسم فاعل لأنه يستقبل كما يقال الماضي ولعل وجه الأول أن الزمان
يستقبل فهو مُستَقبَل إسم مفعول لكن الأولى أن يقال المستقبِل بكسر الباء فإنه الصحيح وتوجيه الأول لا يخلو
عن جزازة قيل إن المضارع موضوع للحال وإستعماله في الإستقبال مجاز وقيل بالعكس والصحيح أنه مشترك بينهما
لأنه يطلق عليهما إطلاق كل مشترك على أفراده هذا ولكن تبادر الفهم إلى الحال عند الإطلاق من غير قرينة ينبئ عن
كونه أصلا في الحال وأيضا من المناسب أن تكون لها صيغة خاصة كالماضي والمستقبل

[لأنه يستقبل] أي لأن الفعل يستقبل لإستقبال الزمان الذي هو مدلوله كما يقال في الفعل اللفظي الماضي لمضي الزمان الذي
هو مدلوله فكما يسمى الفعل اللفظي بالماضي لإتصاف زمانه بكونه مضيا فكذلك قياسه أن يسمى الفعل اللفظي بالمستقبِل
بكسر الباء لكون زمانه مستقبلا إذ الشيئ الذي يسند إليه المضي هو الذي يسند إليه الإستقبال [أن الزمان تستقبله]
بالتاء المثناة الفوقية مسندا إلى المخاطب والهاء عائدة على الزمان لأن الزمان قار في نفسه وأنت ذاهب إليه والإ
ستقبال نسب إلى الآتي دون القار وقد قيل بل يستقبله بالياء المثناة التحتية مسندا إلى ضمير الزمان والهاء عائدة على
الفعل أي لأن الزمان يستقبل الفعل وهو فاسد لأن المراد بالفعل إن كان الحدث فهو مظروف في الزمان وآت بإتيانه وإن
كان اللفظ فلا يجامع الزمان المستقبل فإن قلت بل هو المراد وما وجهت به فساده هو الجزازة التي أشار إليها بعد قلت
الجزازة ضعف لا تمنع الصحة لا ضعف يوجب الفساد [إطلاق كل مشترك] إشتراكا لفظيا [على أفراده] هو أنه مع القرينة
يتعين ما دلت عليه وبدونها يكون مجملا بينها [هذا] هو المسطور في كتبهم [ولكن تبادر الفهم إلى الحال] دون الإستقبال
عند الإطلاق أي إطلاق اللفظ أي التلفظ به [من غير قرينة ينبئ عن كونه أصلا] أي حقيقة في الحال فقط إذ لو كان
مجملا لم يتبادر إليه شيئ منهما بدون القرينة ولو كان أصلا في الإستقبال فقط لكان هو الذي يتبادر إليه الفهم عند ذلك

وربما قلنا من القيل فيه ضعف لا يوجب الفساد فليس هذا ما على الشارح فيما أثبت فيه الجزازة

[قول الشارح كما يقال الماضي] يعني به أنه ينبغي أن يقال له المستقبِل بكسر الباء لإستقباله وتوجهه إلى الحال كما يقال الماضي لما مضى من الزمان
لمضيه أي فكما جروا في هذا الإطلاق على الظاهر والأصل ينبغي لهم الجري في إطلاق هذا اللفظ على الظاهر سعد الله [قول الشارح فهو مستقبل] أي
إذا توجهنا إلى الزمان الذي بعد زمانك الذي أنت فيه فهو مستقبَل ومتوجه إليه وتحصله أن ذلك الزمان وإن كان مستقبلا ومتوجها بالنسبة
إلى الحال لكن متوجه إليه بالنسبة إلينا سعد الله [قول الشارح مجاز] بدليل أن الحال يتبادر من المضارع إلى الفهم عند الإطلاق فإنه إذا قيل زيد
يصلي يتبادر منه فهم السامع إلى أنه مباشرة للصلوة الآن لا في الإستقبال سعد الله [قول الشارح والقياس يقتضي كسرها] لأن زمان الماضي الإ
ستقبال يستقبل أي يتوجه إلى جانب الحال والإستقبال التوجه فإذا كان متوجها موصوفا بالتوجه وهو مستقبِل بكسر الباء لإستقباله وتوجهه إلى الحال لا مستقبَل
بفتح الباء والأولى أن يكون متوجها إليه وليس كذلك لأن المتوجه إليه هو الحال سعد الله [قول الشارح من غير قرينة] أي من غير نصب القرينة يعني أنه لو كان
مجازا في الإستقبال أو في الحال يلزم نصب القرينة عند إطلاقه على المعنى المجازي سعد الله [قول الشارح من المناسب] أمارة أخرى بكونه حقيقة في الحال
ومجازا في الإستقبال وهو أن الأزمنة ثلثة الماضي والحال والإستقبال فللماضي والإستقبال صيغة مخصوصة كضرب ويضرب فلو كان الأول نص في الماضي والثاني
نص في الإستقبال والمناسب أن يكون أيضا للحال صيغة خاصة حقيقة فيها ومجاز في غيرها سعد الله

وَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ السِّينَ أَوْ سَوْفَ فَقُلْتَ سَيَفْعَلُ أَوْ سَوْفَ يَفْعَلُ اُخْتُصَّ بِزَمَانِ الإِسْتِقْبَالِ

[وإذا أدخلتَ عليه] أي على المضارع [السِّينَ أو سوفَ فقلتَ سيفعلُ أو سوفَ يفعلُ اُختُصَّ بزمانِ الإستقبالِ] لأنّهما حرفا إستقبالٍ وضعًا وسيّما حرفَ تنفيسٍ ومعناه تأخيرُ الفعلِ في الزمانِ المستقبلِ وعدمُ التضييقِ في الحالِ يقالُ نفّسته أي وسّعته وسوفَ أكثرُ تنفيسًا وقد يخفّفُ بحذفِ الفاءِ فيقالُ سوْ وقد يقالُ سَيْ بقلبِ الواوِ ياءً وقد يُحذفُ الواوُ فتسكّنُ الفاءُ الذي كان متحرّكًا لأجلِ الساكنينِ ويقالُ سَفْ أفعلُ وقيلَ إنّ السينَ منقوصٌ من سوْفَ دلالةً بتقليلِ الحرفِ على تقريبِ الفعلِ قيلَ [وإذا أدخلتَ عليه لامَ الإبتداءِ اُختُصَّ بزمانِ الحالِ نحو قولكَ ليفعلُ وفي التنزيلِ إنّي ليحزنُني] أمّا في قوله تعالى ولسوفَ يعطيكَ ربُّكَ فترضى ولسوفَ أُخرجُ حيًّا فقد تمحّضَتِ اللامُ للتوكيدِ فيهما مضمحلًّا عنها معنى الحاليّةِ لأنّها إنّما تفيدُ ذلكَ إذا دخلتْ على المضارعِ المحتملِ لهما لا المستقبلِ الصرفِ وفي قوله إنّ ربّكَ ليحكمُ بينهم يومَ القيمةِ نُزِّلَ منزلةَ الحالِ إذ لا

[قوله اختصّ بزمان الاستقبال] أي بعد أن كان مشتركًا بين الحال والإستقبال إعلم أنّ الإختصاص بالسين أغلبيّ لا كلّيّ فإنّ المضارع بعد دخوله قد يراد به الحال كقوله تعالى سنكتبُ ما قالوا أي البتّة ما قالوا فهي للتأكيد . وقول الشاعر سأطلبُ بُعدَ الدارِ عنكم لتقربوا . أي أطلب بعد الدار البتّة فهي أيضا للتأكيد سعد الله . [قول الشارح أمّا في قوله تعالى ولسوف] جواب عن سؤال مقدّر كأنّه قيل إذا كانت اللام قرينة الحال يجب أن لا تجامع قرينة الإستقبال وقد جاء معها في الآيتين فأجاب بقوله أمّا في قوله تعالى سعد الله

[قوله تعالى ولسوف] فإن قيل فلتفد اللام معناه وليقصد من سوف معنى آخر غير الإستقبال قلنا تخلّل سوف بين الفعل واللام يدلّ على تقدّم دخولها على الفعل فلا وجه لإبطال حكمها بما يدخل بعدها مع اللام للحال والتأكيد جميعا كما أشرنا إليه فإذا لم تفد الحال تفيد التأكيد وأمّا سوف فهي للإستقبال فقط وإذا لم تفده فقد تعرّت عن معناه قطعا سعد الله [وفي قوله إنّ ربّك] لأنّه قيل ما ذكرت منقوض بهذه الآية فإنّ اللام دخلت فيها على المضارع المحتمل ولم يفد التخصيص بالحال لأنّ الحكم في ذلك اليوم مستقبل قطعا فأجاب بما ترى سعد الله

[قول الشارح لا المستقبل الصرف] أي إذا دخلته على المستقبل الصرف فهي لمجرّد التأكيد من قبيل استعمال اللفظ في جزء مدلوله سعد الله

[قول الشارح نُزِّلَ] أي حكم الله تعالى يوم القيمة نُزِّلَ منزلة الحكم الواقع في الحال سعد الله

فإذا أدخلت عليه اللام المفتوحة اختص بزمان الحال كقولك ليفعل وفي التنزيل إني ليحزنني أن تذهبوا به

والمبني للفاعل منه ما كان حرف المضارعة منه مفتوحاً إلا ما كان ماضيه على أربعة أحرف فإن حرف المضارعة منه

يكون مضموماً أبداً نحو يُدحرِج ويُكرِم ويُفرِّح ويُقاتِل

إذ لا شك في وقوعه وأمثال ذلك في كلام الله كثير. وعند البصريين اللام للتأكيد فقط. واعلم أن المضارع أيضاً

إما مبني للفاعل أو مبني للمفعول [فالمبني للفاعل منه] أي من المضارع [ما] أي الفعل المضارع الذي [كان حرف

المضارعة منه مفتوحاً إلا ما كان ماضيه على أربعة أحرف] نحو دحرج وأكرم وفرّح وقاتل [فإن حرف المضارعة

منه] أي ما كان ماضيه على أربعة أحرف [يكون مضموماً أبداً نحو يدحرج ويكرم ويفرح ويقاتل] أما الفتح

فلكونه الأصل لخفته وكسر غير الياء فيما كان ماضيه مكسور العين لغة غير الحجازيين وهم يكسرون الياء أيضاً

إذا كان بعده ياء أخرى فلا ينطبق التعريف على ذلك وأما الضم فيما كان ماضيه على أربعة أحرف فلأنه لو فتح

في يُكرِم مثلاً ويقال يَكرِم لم يعلم أنه مضارع المجرد أو المزيد فيه ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على أربعة أحرف

[وهم يكسرون] أي غير الحجازيين [ولا ينطبق التعريف على ذلك] فيه نظر إذ الفتح هو الأصل عند كل واحد والكسر عند

هؤلاء عارض لغرض المجانسة بين الحركة والمتحرك [فلأنه لو فتح في يكرم مثلاً] يعني لو فتح في مضارعه أفعل مع حذف

همزة أفعل من المضارع لم يبق غير حرف المضارعة مع ثلاثة أصول لم يدر أهو مضارع فعل استعمل أم مضارع أفعل محذوف منه

الهمزة بخلاف سائر أبواب الرباعي وهو فعلل وفاعل وفعّل بالتضعيف فإنه مع فتح حرف المضارعة لا يلتبس مضارعه بمضارع

المجرد ولاشتمال مضارعه على الحرف المزيدة فقوله [ويقال] صوابه وقيل [يكرم] بفتح الراء أو غيره [لم يعلم أنه مضارع] أي مضارع

[المجرد] وهو كرم بفتح الراء أو غيره وإن لم يستعمل [أم المزيد فيه] والأحسن أم مضارع المزيد فيه وهو أكرم فحذف همزته من المضارع

فقول بعضهم فيه نظر لأن مضارع المجرد مضموم العين ومضارع المزيد مكسوره والصواب التمثيل بأضرب وهم فاحش فليتأمل

[والكسر عند هؤلاء عارض] لا أن تقول عروضه لا يمنع عدم الانطباق عليه لا بتقييد الفتح بالأصالة وهذا التقييد غير موجود في التعريف اللهم إلا أن يدعى أنه متبادر فليتأمل ابن القاسم.

[بفتح الراء] لعله تحريف ولعل الصواب بفتح الياء وقع فقوله غيره أي غير الياء كالتاء في تكرم مخاطبا والهمزة في أكرم متكلما فليتأمل ابن القاسم

[قوله والأحسن] لعل وجه الأحسنية أنه إن جر المزيد فيه عطفا على المجرد كانت الهمزة الداخلة على مضارع المجرد غير معادلة بأم لأن الداخلة على المزيد فيه على هذا التقدير مقابلة للمجرد المضاف إليه المضارع وإن رفع عطفا على مضارع كان على حذف المضاف واحتيج لتقديره وهو تكلف وإن أريد بالمزيد فيه المضارع أي أم المضارع المزيد فيه ففيه تكلف وإن أريد بالمزيد فيه غير المضارع بلا تقدير المضاف فسد الكلام بخلاف ما إذا صرح بلفظ المضارع بسلم ورفعه فإنه يخلص من ذلك كله فكان أحسن ابن القاسم

[وهم فاحش] لأن منشأ الوهم أن الشارح أراد بالمجرد كرم المستعمل المضموم الراء الذي مضارعه يكرم بضم الراء وليس كذلك بل أراد به فعلا لم يستعمل مفتوح الراء أو مكسورها كما عرف فليتأمل ابن القاسم

فإن قلت فلم لم يفتح حرف المضارعة في يدحرج ويقاتل ويفرح ولا التباس فيها ثم يحمل يكرم عليها وحمل

الأقل على الأكثر أولى قلت لأنه لو حمل الأقل على الأكثر لزم الإلتباس ولو في صورة واحدة بخلاف العكس فإنه

لا إلتباس فيه أصلا فإن قلت فلم اختص الضم بهذه الأمثلة الأربعة والفتح بما عداها دون العكس قلت

لأنها أقل مما عداها والضم أثقل من الفتح فاختص الضم بالأقل والفتح بالأكثر تعادلا بينهما هذا وقد عرفت

جواب ذلك مما مر ولقائل أن يقول ولا يدخل في هذا التعريف أهراق يهريق وأسطاع يسطيع بضم حرف

المضارعة والأصل أراق وأطاع زيدت الهاء والسين فإنهما مبنيان للفاعل وليس حرف المضارعة منهما

مفتوحا وليسا أيضا مما كان ماضيه على أربعة أحرف ويمكن الجواب عنه بأن الهاء والسين زائدتان

على خلاف القياس فكأنهما على أربعة أحرف تقديرا أو بأنهما من الشواذ ولا يجب أن يدخل في الحد الشواذ ونحو

خصم وقتل بالتشديد والأصل إختصم واقتتل أدغمت التاء فيما بعدها وحذفت الهمزة لعدم الإحتياج فيكون

[قول الشارح مما مر] من أن الفتح هو الأصل وعدل عنه في الرباعي لعذر اللبس ولم يعدل عنه في غيره لعدم مقتضي العدول عنه سعد الله

[قول الشارح زيدت الهاء والسين آه] على خلاف القياس جبرا للتغيير إذ الأصل أطوع وأريق نقلت الحركة من العين إلى الفاء وقلبت الواو والياء ألفا فصار أراق وأطاع والقصد إلى أنهما ليسا خارجين من الأبواب لا إلى الجواب وإن أمكن أخذ الجواب منه تأمل سعد الله

[قول الشارح ويمكن الجواب] ولا يخفى أن الجواب الأول منعي أي كون ماضيهما ليس على أربعة أحرف ممنوع كما قرر والثاني تسليمي أي كون ماضيهما ليس على أربعة أحرف مسلم لكنهما من الشواذ يوسف الأكرم

[قول الشارح والأصل أراق وأطاع] أي لأنه قيل ما هذان ومن أي باب من الأبواب فقال والأصل أراق وأطاع يعني أنهما رجعان إلى هذا الباب سعد الله

[قول الشارح ونحو خصم الخ] هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره وينبغي أن يفتح حرف المضارعة في هذين المثالين لأن ماضيهما على أربعة أحرف فأجاب بقوله أنها على خمسة أحرف تقديرا ويجوز في الخاء والقاف الفتح بنقل حركة الصاد والتاء الأولين إلى الخاء والقاف والكسر بحذف الحركة من التاء والصاد وتحريك الخاء والقاف بالكسر لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر وهذا الوجه أولى من الأول لأن في الأول التباس لا باب التفعيل چلبي [قوله ونحو خصم] لأنه قيل نحو خصم وقتل رباعي وحرف المضارعة مفتوح فأجاب بقوله ونحو خصم

[قوله والأصل اختصم] أي لأنه قيل من أي الأبواب هذان فقال والأصل الخ أي هو من باب الإفتعال غير خارج عن الأبواب سعد الله

[١٠٣]

وعلامة بناء هذه الأربعة للفاعل كون الحرف التي قبل آخره مكسوراً أبداً مثاله من يفعل ينصر ينصران ينصرون إلى آخر

وقس على هذا يضرب ويعلم ويدحرج ويقاتل ويكرم ويفرح ويتكسر ويتباعد وينقطع ويجتمع ويحمارّ ويستخرج ويعشوشب

ويجلوذ ويتعفنس ويسلنقى ويتدحرج ويحرنجم ويقشعرّ

فيكون على خمسة أحرف تقديراً فلهذا يفتح حرف المضارعة ويقال يخصم ويقتل وههنا موضع بحث والأصح ضم حرف

المضارعة من هذه الأربعة كما في المبني للمفعول أراد أن يذكر علامة كون هذه الأربعة مبنياً للفاعل فقال

[وعلامة بناء هذه الأربعة] يعني يكرم ويدحرج ويقاتل ويفرح [للفاعل كون الحرف التي قبل الآخر منه] أي آخر كل

واحد من هذه الأربعة حال كونه مبنياً للفاعل [مكسوراً أبداً] بخلاف المبني للمفعول فإنه فيه مفتوح أبداً

كما سنذكره في بحثه [مثاله] أي مثال المبني للفاعل [من يفعل] بضم العين [ينصر ينصران ينصرون الخ]

وقد يستعمل لفظ الإثنين في بعض المواضع للواحد كقول الشاعر: فإن تزجراني يا ابن عفان أنزجر ۞ وإن ترعياني

أحم عرضاً ممنعا ۞ وكقوله فقلت لصاحبي لا تحبسانا ۞ بنزع أصوله واجتز شيحا ۞ [وقس على هذا] المذكور

[قول الشارح وههنا موضع بحث آه] أي في نحو خصم باعتبار الأدغام موضع بحث أي نزاع وإطالة قال بعضهم لا يجوز الإدغام في نحو اختصم وسندهم أنه لو أدغم لا دغم بنقل الحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين وحذفت الهمزة لحصول الإستغناء عنها فيلتبس بماضي التفعيل وبعضهم يدغم ولا ينقل الحركة لئلا يلتبس بل يحرك الفاء بالكسر من خارج وبعضهم يدغم بالنقل ولا يحذف الهمزة حذرا عن اللبس ولعروض الحركة ثم في المضارع واسم الفاعل وجوه ذكرها يورث الملل سعد الله

[قوله موضع بحث] يعني بعد الجواب عن نحو أهراق وأسطاع بأنهما على أربعة أحرف تقديرا وعن نحو خصم وقتل بأنهما على خمسة أحرف تقديرا في كلام المصنف بحث لأن قوله الإ ما كان ماضيه على أربعة أحرف لا يدل على أنه كان ماضيه عليها لفظا أو تقديرا چلبي [قوله موضع بحث] ولعل وجه البحث أن همزة الوصل إنما يؤتى بها الأمر لفظي وهو دفع الإبتداء بالساكن فحيث حذفت استغناء عنها لا يكون مرادة فلا يكون يخصم خماسيا تقديرا بل رباعيا فلا يندفع. محي الدين

[كقول الشاعر] لم يسم فاعله قوله [تزجراني] مخاطب من الزجر وهو بالزاء المعجمة والجيم والراء المهملة بمعنى المنع ومنه [أنزجر] بصيغة المتكلم من باب الإنفعال [وعفان] بالعين المهملة والفاء والنون كرمان اسم رجل [وترعياني] بالعين والراء المهملتين والياء مخاطب من رعاه أي ترحم عليه [وأحم] بفتح الهمزة وسكون الحاء وكسر الميم متكلم من الحماية بمعنى الحفظ [والعرض] بالعين والراء المهملتين والضاد كحبر جانب الرجل الذي يصونه من نفسه وحسبه أن ينتقص [والممنع] بتشديد النون والعين المهملة اسم فاعل من منعه أي كفه جامع الشواهد [قوله لا تحبسانا] بصيغة التثنية للضرورة أريد به المفرد أي تحبس وهو مضارع من الحبس بمعنى المنع أراد لا تمنعنا عن شئ اللحم بسبب نزع أصول النبت [واجدز] أصله اجتز وهو أمر من الإجتزاز بالجيم والمثناة والزائين المعجمتين بمعنى القطع [والشيح] بكسر الشين المعجمة وسكون الياء والحاء المهملة نبت معروف يعني پس گفتم برفيق خود كه منع مكن ما را از بريان كردن گوشت بواسطهٔ كندن ريشهاى آن گياه وقطع كن گياه شيح را كه آسانتر است كندن آن جامع الشواهد

والمبنيّ للمفعول منه ما كان حرفُ المضارعة منه مضموماً وما قبل آخره مفتوحاً نحو يُنْصَرُ ويُدَحْرَجُ ويُكْرَمُ ويُقَاتَلُ ويُفَرَّحُ ويُسْتَخْرَجُ

من التصريف [يَضْرِبُ ويَعْلَمُ ويُدَحْرِجُ ويُقَاتِلُ ويُكْرِمُ ويُفَرِّحُ ويَتَكَسَّرُ ويَتَبَاعَدُ ويَنْقَطِعُ ويَجْتَمِعُ ويَحْمَارُّ ويَسْتَخْرِجُ

ويَتَدَحْرَجُ ويَعْشَوْشِبُ ويَجْلَوِّذُ ويَقْعَنْسِسُ ويَسْلَنْقِي ويَحْرَنْجِمُ ويَقْشَعِرُّ] ونحن لا نشتغل بتفصيلها

فإنه لا يخفى على من له أدنى تأمّلٍ وتميّزٍ، ولو أشكل عليه شيءٌ من نحو يقشعِرُّ ويسلنقي يُعرف في المضاعف و

الناقص [والمبنيّ للمفعول منه] أي من المضارع [ما] أي الفعل المضارع الذي [كان حرف المضارعة منه

مضموماً] حملاً على الماضي [و] كان [ما قبل الآخر] منه [مفتوحاً] فإن كان مفتوحاً في الأصل يبقى عليه

والا يفتح ليعدل الضمّ بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي [نحو يُنْصَرُ ويُدَحْرَجُ ويُكْرَمُ ويُقَاتَلُ و

يُفَرَّحُ ويُسْتَخْرَجُ] وتصريفها على قياس المبنيّ للفاعل وفي نحو يُفْعَلُّ ويُفْعَالُّ ويُفْعَلَّلُ بتقدير الأصل وهو

يُفْعَلَلُ ويُفْعَالَلُ ويُفْعَلْلَلُ بفتح ما قبل الآخر ولم يذكر المصنف غير المتعدي لأنه قلّ ما يوجد منه

[قول الشارح يعرف في المضاعف] أي في باب المضاعف والناقص فإن حكم يقشعرّ حكم المضاعف في وجوب الإدغام في بعض المواضع وجوازه في بعضها وامتناعه في البعض الآخر وحكم يسلنقي حكم المعتل في أجوف الألف في بعض المواضع وتركها في بعضها وابقائها في بعض آخر سعد الله

[قول المصنف حرف المضارعة منه مضموما] وإنما ضمّ حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره ليتمايز بناء المفعول عن بناء الفاعل ولم يجز الاكتفاء على أحدهما لأن الإكتفاء على فتح حرف المضارعة لم يفد الإمتناع في مثل يكرم ويفرح ويدحرج وعلى فتح ما قبل آخره لم يفد في نحو يعلم فتبيّن الإفادة الضمّ والفتح جلبي [قول الشارح يبقى عليه] لأنه إن لم يبق عليه يلزم تحصيل الحاصل والفعل المكرر بلا فائدة فعليه أيضاً أن يقول وإن كان حرف المضارعة منه مضموما في الأصل أبقى على الضمّ حذرا عن المذكور سعد الله كتبت في ١٩/رمضان/١٤١٩ هـ في ١٩٩٩/١/٦ في أربيل

[قول الشارح ليعدل الضم بالفتح] جواب سؤال مقدر كأنه قيل فإذا كان حرف المضارعة مضموما حملا على الماضي المبني للمفعول فلم لم يكسر ما قبل آخره حملا عليه أيضا فأجاب بقوله ليعتدل آه سعد الله [قول الشارح بتقدير الأصل] كأنه قيل ما قبل الآخر في هؤلاء ساكن مع كونها مبنية للمفعول فأجاب بقوله بتقدير الأصل سعد الله [قول الشارح قلّ ما يوجد] أي لأن بناء المفعول من الأبواب المختص باللزوم وإن كان بالواسطة قليل الوجود بالنسبة إلى الأبواب المتعدية سعد الله كاتب الخط عبدالرحمن بن عمر صالح الكردي

وَاعلم أنّه يدخلُ على الفعلِ المضارعِ ما ولا النّافيتانِ فلا تغيّرانِ صيغتَه تقول لا ينصرُ لا ينصرانِ لا ينصرونَ إلى آخره وكذا ما ينصرُ ما ينصرانِ ما ينصرونَ الخ ويدخلُ الجازمُ فيحذفُ منه حركةَ الواحدِ ونونَ التثنيةِ والجمعِ المذكّرِ والواحدةِ المخاطبةِ

[واعلم أنّه] الضميرُ للشأن [تدخلُ على الفعلِ المضارعِ ما ولا النّافيتانِ] للفعلِ المضارعِ [فلا تغيّرانِ صيغتَه] أي صيغةَ فعلِ المضارعِ وقدّمَ تفسيرَ الصيغةِ في صدرِ الكتابِ يعني لا يعملانِ فيه لفظاً وقد سُمِعَ من العربِ الجزمُ بلا النّافيةِ إذا صلحَ ما قبلَها لكي نحو جئتُه كي لا يكنْ له عليّ حجّةٌ و[تقول لا ينصرُ لا ينصرانِ لا ينصرونَ الخ] كما تقدّمَ في ينصرُ بعينه [وكذا] [ما ينصرُ ما ينصرانِ ما ينصرونَ الخ و] أعلم أنّه [يدخلُ] على الفعلِ المضارعِ [الجازمُ] وهو لم ولمّا ولا في النّهيِ واللامُ في أمرِ الغائبِ وإنْ للشرطِ والجزاءِ والأسماءُ التي تضمّنتْ معناها والغرضُ في هذا الفنّ بيانُ آخرِ الفعلِ عند دخولِ الجازمِ عليه [فيحذفُ] منه [حركةَ الواحدِ] نحو لم ينصرْ بسكونِ الراءِ [و] يُحذفُ [نونَ التثنيةِ] نحو لم ينصرا [و] يُحذفُ نونَ [الجمعِ المذكّرِ] نحو لم ينصروا [و] يحذفُ نونَ

[قوله الشارح يدخل على الفعل المضارع الجازم] وانّما اختصّ الجازم بالمضارع لأنّ الفعل المضارع ثقيل فاذا دخل عليه الجازم يحذف حركة منه أو حرفا فيحصل بواسطته الخفة سعد الله [قوله الجازم في اللّغة القاطع يقال جازم أي قاطع للشدّ سمّيت الجازم جازما لقطعها الحركة والنّون على الفعل محرّر [قول الشارح والغرض] كأنّه قيل لم لم ينفصل كل واحد من الجوازم عن الآخر فأجاب بقوله والغرض الخ سعد الله [قول الشارح في هذا الفنّ] أي لا يطلب هيهنا تفاصيل معاني الجوازم وتفاصيل أحكامها اللّفظية فإنّها من وظائف علم اللّغة والنحو والغرض في هذا الفنّ بيان آخر المضارع عند دخول الجوازم أي بيان حركة ونونه يحذفان به بدون ملاحظة أنّ ثبوتها اعراب حال الرفع وسقوطها إعراب حال الجزم اذ البحث بهذه الحيثية بحث نحويّ وبدون ملاحظة أنّ أسماء الجوازم بعضها ظرف زمان وبعضها ظرف مكان وبعضها غير ظرف وغير الظرف بعضها لذوي العلم وبعضها لغير ذوي العلم اذ البحث بهذه الحيثية بحث لغويّ سعد الله [قوله فيحذف حركة الواحد] والمراد بالواحد الواحد المصطلح يعني به الواحد الصوريّ وهو المجرّد من علامة المثنّى والمجموع ونون الواحدة المخاطبة لا الواحد الحقيقي والا لانتقض بجمع المتكلّم شرح [قول الشارح اذا صلح ما قبلها] أي تقدير كي كما في هذا المثال فإنّ جئته كي لا يكون له عليّ حجّة والسرّ في هذا الاشتراط هو أنّ الكلام بعد وجود هذا الشرط يتضمّن معنى الشرط أي ان جئته لا يكون له عليّ حجّة فان الشرط في هذا المثال علّة للجزاء بحسب الخارج ومعلول له بحسب الذهن كما أنّ ما قبل كي علّة لما بعدها بحسب الخارج ومعلول له بحسب الذهن فينجزم بها أي بلا النافية المضارع انجزامه بان الشرطية هذا اعلم ان غرض القائل في المثال ان يجعل عدم الحجة علّة للمجيء بحسب الذهن ومعلول له بحسب الخارج كما أشرنا اليه فبارادة معنى النهي لا ينفصل

ما ولا النّافيتان

ما ولا النافيتان على الفعل اذ عدم التغير لا يقبل بل ... التغير لفظا أو التغير معنى ... سعد الله

وَلَا يُحْذَفُ نُونُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ فَإِنَّهَا ضَمِيرٌ كَالْوَاوِ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ فَتَثْبُتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ

[الواحدة المخاطبة] نحو لم تنصري لأنّ النون في هذه الأمثلة علامة الرفع كالضمّة في الواحد فكما يحذف حركة الواحد كذا يحذف النون وإنّما جعلت هذا النون علامة الإعراب لا الحركة لأنّه لمّا وجب أن يكون هذه الأفعال معربة والإعراب إنّما يكون في آخر الكلمة وكان أواخر هذه الأفعال ساكنة وهي الضمائر لأنّها لمّا إتّصلت بالأفعال صارت كأجزاء منها ولم يمكن إجراء الإعراب عليها فوجب زيادة حرف الإعراب ولم يمكن زيادة حرف المدّ واللين فزادوا النون لعلامة الإعراب لمناسبتها إيّاها كما سبق [ولا يحذف] الجازم [نون جماعة المؤنّث] فلا يقال لم ينصرفي لم ينصرن [فإنّه] أي لأنّ نون جماعة المؤنّث [ضمير كالواو في جمع المذكّر] وهو فاعل فلا يحذف [فتثبت على كلّ حال] بخلاف النونات الأخر فإنّها علامات للإعراب وهذه ضمير الفاعل لا علامة للإعراب لأنّها إذا اتّصلت بالفعل المضارع

لاينهض هذا الغرض كما لا يخفى فهو جزاء مجزوم بلا النافية علّة استئنافية للمجيء ولا يستقيم الحال لعدم إفادتها هذا الغرض. ولعدم المقارنة بينهما أو بين العامل إلّا بالالتزام تقديرا أي جئته مقدرا عدم الحجّة إذ نفس عدم الحجّة بعد المجيء لا معه تأمّل حتى يتبيّن لك كيف أخرج هذا الموضوع عن قشره سعد الله [قول الشارح لأنّها لمّا إتّصلت الخ] كأنّه قيل كيف يكون الضمائر أواخر الأفعال وهي فواعل والفاعل خارج عن الفعل فقال لأنّها لمّا اتّصلت الخ محصّل الجواب أنّ إطلاق الأواخر عليها مسامحة وعلى سبيل التشبيه أي أنّها بمنزلة الأواخر سعد الله [قوله لمناسبتها إيّاها] أي لم يزد غيرها من حروف الزيادة بل زيدت هي لمناسبتها حرف اللين لأنّ غنّتها يشبه اللين سعد الله [قوله كما سبق] أي كما سبق في بحث حروف المضارعة يعني وجه المناسبة أنّ النون مشابهة لحروف المدّ واللين من جهة الخفاء والغنّة س سعد الله س

تقول لم ينصر لم ينصرا لم ينصروا إلى آخره

المضارع صار مبنيا لأنه إنما أعرب لمشابهته الإسم ولما اتصل به النون التى لا يتصل إلا بالفعل فرجح جانب

الفعلية فصارت النون من الفعل بمنزلة الجزء من الكلمة كما فى بعلبك وتعذر الإعراب بالحروف والحركة

على ما لا يخفى رد إلى ما هو الأصل فى الفعل أعنى البناء وأشار إلى الأمثلة بقوله [تقول لم ينصر لم ينصرا

لم ينصروا الخ] وجاء لم فى الضرورة غير جازمة كقول الشاعر ؛ هجوت زبان ثم جئت معتذرا ؛ من

هجو زبان كأن لم تهجو ولم تدع ؛ وجاء أيضا مفصولا بينها وبين المجزوم كقول الشاعر ؛ فأصبحت مغانيها

قفارا رسومها ؛ كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل ؛ وجاء حذف المجزوم بعده كقوله ؛ إحفظ

وديعتك التى إستودعتها ؛ يوم الإعارة إن وصلت وإن لم

[قول الشارح فرجح] بخلاف نون الجمع والتثنية فإنهما يتصلان بالإسم كزيدان وزيدون وحمل نون الواحدة المخاطبة عليهما من جهة الإتصال زين للعرب [قول الشارح وتعذر الإعراب بالحروف] أما تعذر الإعراب بالحروف فلأنه إن زيد الألف صار ينصران وإن زيد الواو صار ينصرون وإن زيد الياء صار ينصرين واللبس ظاهر فى الكل ولو زيد النون لزم إجتماع النونين وأما تعذر الإعراب بالحركة فلأن زيادتها فيما قبل النون يؤدى إلى وقوع الفاصل بين الفعل والفاعل المتصل وإلى اللبس أيضا وزيادتها على النون يستلزم إجراء الحركة الإعرابية على المبنى لأن النون ضمير مبنى سعد الله [قوله وتعذر الاعراب بالحروف والحركة] أى لأنه جاء أن يجرى الإعراب على النون لأنه غير الكلمة المقتضية ولا على ما قبل النون لكونه كوسط سعد الله [قول الشاعر كأن لم تهجو] لم يسم قائله الأفعال كلها بصيغة الخطاب قوله [هجوت] ماض من الهجو وهو الشتم بالشعر [وزبان] فى الموضعين بالزاى المعجمة والموحدة والنون كشداد اسم رجل [والمعتذر] اسم فاعل من الإعتذار قوله [لم تهجو ولم تدع] إنكار عليه بأنه لم يستمر على حالة واحدة أى تهجو لأنك اعتذرت ولم تدع هجوه لأنك هجوت جامع الشواهد [قول الشاعر لم تهجو] حيث لم تحذف الواو فى لم تهجو يعنى إعتذرت إعتذارا بحيث صرت مع ذلك الإعتذار كأنك لم تهجو أصلا والحال أنك لم تدع من هجوه وكقوله ألم يأتيك والأنباء تنمى وكقوله كأن لم ترى وسيجئ معنى الأبيات بتمامها سعد الله [قول الشاعر فأصبحت] بمعنى صارت [والمغانى] بالغين المعجمة والنون والياء جمع مغنى وهو بالفتح المنزل الذى غنى به أهله والضمير فيه يرجع إلى صاحبة حية [والقفار] بالقاف والفاء والراء المهملة ككتاب جمع قفر وهو كفلس الأرض الخالية من الماء والعشب شرح

[قول الشارح وجاء أيضا مفصولا بينها وبين المجزوم كقول الشاعر فأصبحت الخ] فصل بين لم ومجزومها وهو [تؤهل] المعنى أنه صارت منازل تلك المشيقة خالية لا نبات بها ولا ماء وآثارها مندرسة كأن لم تسكن سوى أهل من الوحش قوله رسومها بدل من المغانى بدل الإشتمال ويجوز أن يكون قفارا حالا من مغانيها ورسومها فاعل قفارا أى مندرسة وكأن لم خبر أصبحت وعلى هذا يكون البيت جملة واحدة حكمية [والمغانى] من المغنى وهو المنزل وهو قفارا من القفر وهو المكان الخالى من الماء والنبات والرسوم جمع رسم وهو الأثر حاشية

وَيَدخُلُ النَّاصِبُ فَيُبدِلُ مِنَ الضَّمَّةِ فَتْحَةً ويُسقِطُ النُّوناتِ سوى نونِ جَماعةِ المُؤنَّثِ فتقولُ لَنْ يَنصُرَ

[و] اعلم أنه [يَدْخُلُ] على الفعلِ المضارعِ [النَّاصِبُ] وهو أَنْ ولَنْ وكَيْ وإِذَنْ والأصلُ أَنْ والبواقي فرعٌ عليه وإنما عَمِلَ النصبَ لكونها مشابهاً لأَنَّ المشدَّدةِ وهي تَنصِبُ الأسماءَ فهذا يَنصِبُ الأفعالَ [فَيُبدِلُ مِنَ الضَّمَّةِ فَتْحَةً] كما هو مُقتضى الناصِبِ فإنَّ النصبَ يكونُ بالفتحةِ كما أنَّ الرفعَ يكونُ بالضمَّةِ والجزمَ بالسكونِ فإن قيل كان من الواجبِ أن يقولَ من الرفعِ نصباً لأنه معربٌ والفتحُ والضمُّ إنما يُستعملانِ في المبنيَّاتِ فالجوابُ أنَّ الغرضَ هيهنا بيانُ الحركةِ دونَ التعرُّضِ للإعرابِ والبناءِ والحركةُ من حيثُ هي حركةٌ هي الضمُّ والفتحُ والكسرُ لا الرفعُ والنصبُ والجرُّ فإنَّ هذا أمرٌ زائدٌ فليتأمَّلْ [ويُسقِطُ النُّوناتِ] لأنها علامةُ الرفعِ [سوى نونِ جماعةِ المؤنَّثِ] لما ذكرنا من أنه ضميرٌ لا علامةُ الإعرابِ وإنما أسقطَ الناصبُ هذه النوناتِ حملاً له على الجازمِ لأنَّ الجزمَ في الأفعالِ بمنزلةِ الجرِّ في الأسماءِ فكما حُمِلَ النصبُ على الجرِّ في الأسماءِ في التثنيةِ والجمعِ فكذا هيهنا حُمِلَ النصبُ على الجزمِ وحُذِفَتِ النوناتُ المحذوفةُ في حالِ الجزمِ [فتقولُ لَنْ يَنصُرَ

[قول الشارح لكونها مشابهاً إلخ] ووجه المشابهة ان كلا منهما من الحروف المصدرية إلا أن أنَّ يختص بالجملة الاسمية وأنْ يختص بالجملة الفعلية وحمل البواقي على أنْ وإن لم يوجد فيها هذه المشابهة شرح [قوله فيبدل من الضمة فتحة] ولا يستقيم هذا بالنسبة إلى المعتل اللام نحو يغزو ويرمي قلت المراد بالضمة أعم من أن تكون لفظيا أو تقديريا ولا يرد النقض أصلا محرر

[قوله فإنّ النصب يكون بالفتحة] أي في المضارع فلا يرد نحو رأيت أخاك مع أنّ نصبه بالألف لأنه لم والكلام في المضارع سعد الله

[قول الشارح فالجواب] هذا جواب تسليمي ويمكن أن يجاب عنه بجواب منقض وهو أن يقول إن الضمة والفتحة والكسرة بالناء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها إعرابية أو بنائية بخلاف الجرّ وغيرها فإنها ألقاب البناء سعد الله [قوله فإن هذا أمر زائد] أي على الحركة فإنّ فيه ملاحظة الإعراب الفاعلية والمفعولية ولا شك أن تلك الملاحظة زائدة على الحركة من حيث هي حركة أمر بالتأمل للملاحظة تلك الملاحظة الحيثية سعد الله [قوله في التثنية والجمع فكذا] لأنّ الجرّ في تثنية الأسماء والجمع بالياء فحمل النصب على الجرّ بأن يكون النصب في تثنية الأسماء والجمع أيضا بالياء ٢٢

لن ينصر لن ينصرا لن ينصروا لن تنصر لن تنصرا لن ينصرن لن تنصر لن تنصرا لن تنصروا لن تنصري لن تنصرا لن تنصرن لن أنصر لن ننصر تمامه

وَمِنَ الْجَوَازِمِ لَامُ الْأَمْرِ فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ

لَنْ يَنْصُرَا لَنْ يَنْصُرُوا الخ] ومعنى لن نفي الفعل مع التأكيد [ومن الجوازم لام الأمر] لأن المضارع لما دخله لام الأمر شابه أمر المخاطب وهو مبنيٌّ ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعة مع عدم تعذر الإعراب فأُعرب بإعراب يشبه البناء وهو السكون لأنه الأصل في البناء فاللام لكون المشابهة مستفادة منه يعمل على الجزم ويكون مكسورة تشبيها باللام الجارة لأن الجزم بمنزلة الجر وفتحها لغة لكن إذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثم جاز سكونها قال الله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وقال أيضا ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا وقرئ بسكون اللام وكسرها وقوله [فتقول في أمر الغائب] إشارة إلى أنه لا يؤمر به المخاطب لأن المخاطب له صيغة مختصة وقرأ فلتفرحوا بالتاء خطابا وهو شاذ وجائز في المجهول نحو لتضرب أنت الخ لأن هذا الأمر ليس للفاعل المخاطب لأن الفاعل محذوف فيه وكذا الأضرب

[قول الشارح ومعنى لن] وقيل أصلها لا أن فحذفت الهمزة فصار لان ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار لن وقيل أصلها لا فأبدل من الألف نون والأصح أنها كلمة برأسها سعد الله [قوله لام الأمر] وله أثر لفظي وهو حذف حركة الإعراب وما يقوم مقامها ومعنوي وهو تخصيص المضارع بالمستقبل مع إفادة الطلب آفرزب [قوله مع عدم تعذر] هذا القيد لازم لئلا يرد النقض بنحو ينصرن فإنه وإن ثبت فيه حرف المضارعة لكن الإعراب متعذر لوجود الضمير فيه سعد الله [قوله مع عدم تعذر الإعراب] أما تعذر الإعراب بالحروف فلأنه ان زيدت الألف صار تَنْصُرَانِ وان زيدت الواو صار تَنْصُرُونَ وان زيدت الياء صار تَنْصُرِينَ واللبس ظاهر في الكل وان زيدت النون لزم اجتماع النونين وكل من الاجتماع واللبس مستكره وأما تعذر الإعراب بالحركة فلأن زيادتها فيما يقبل النون يؤدي إلى وقوع الفصل بين الفعل والفاعل المتصل وإلى اللبس أيضا وزيادتها على النون يشترط إجراء الحركة الإعرابية على البناء لأن النون ضمير مبني سعد الله

[قول الشارح أو ثم جاز سكونها] تشبيها لها بعد أحد هؤلاء بناء في كتف فكما جاز سكونها تخفيفا سكن اللام بعد أحد هؤلاء لكن الإسكان بعد الفاء أقوى لأنها حرف واحد التصق بالكلمة لفظا وكتابة ومعنى الإسكان بعد الواو دونه لأنه وان كان حرفا واحدا لكنه لا اتصال له بالكلمة في الكتابة فيضعف أمر المشابهة في الجملة وبعد ثم أضعف لأن ثم كلمة مركبة من الحروف ولا اتصال لها بالكلمة فيضعف أمر المشابهة غاية الضعف سعد الله [قوله صيغة مختصة] أي منفردة عن صيغة المضارع بحذف حرف المضارعة بخلاف صيغة الأمر الغائب فإنها صيغة المضارع بعينها لكن دخلها اللام عليها سعد الله [قوله وقرأ] جواب سؤال مقدر كأنه قيل قولك المخاطب لا يؤمر باللام منقوض بقوله تعالى فلتفرحوا فإنه مخاطب مأمور باللام فأجاب بقوله وقرأ الخ سعد الله

[قوله لأن الفاعل محذوف] أي لأن الأصل فيه ليضربك زيد فحذف الفاعل وهو زيد وغير الفعل إلى هيئة المجهول وقام المفعول وهو كاف الخطاب مقامه أي انقلبت مرفوعا واستكن في الفعل وحذف الياء التي هي سببها علامة الغيبة وأتى ببدله التاء التي هي علامة الخطاب لتدل على أن المستكن القائم مقام الفاعل مخاطبا فصار لتضرب وأنت تأكيد للمستكن سعد الله [قوله وكذا لأضرب أنا] يعني أن أمر المتكلم سواء كان معلوما أو مجهولا كأمر المخاطب المجهول في مقارنة اللام لأن

أنا ولنضربْ نحنُ ونحو ذلك لأنّ الأمر بالصيغة يختصّ بالمخاطب فلا بدّ من استعمال اللام في هذا المواضع لأنها غير المخاطب فكان الواجب على المصنّف أن يقول في أمر غير المخاطب وغير المتكلم والمخاطب المجهول وفي الحديث قوموا فلأصلِّ معكم وفي التنزيل ولنحمل خطاياكم وإذا كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر على الغائب نحو افعلا وافعلوا ويجوز على قلّة إدخال اللام في المضارع المخاطب لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة مع التنصيص على كون بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً كقوله صلى الله عليه وآله لتأخذوا مصافّكم وقد جاء في الشذوذ حذفها وجزم الفعل كقوله ؛ محمّدُ تفدِ نفسك كلّ نفسٍ ؛ إذا ما خفتَ من أمرٍ تبالا ؛ أي لتفد نفسك وأجاز الفراء حذفها في النثر كقولك ؛ قل له يفعلْ وفي التنزيل قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة والحقّ أنه جواب الأمر والشرط

لأنّ الصيغة المختصّة مخصوصة بالفاعل المخاطب في لأُضرَبْ أنا مجهولا ليضربني زيد فحذف الفاعل الذي هو زيد وغيّر الفعل إلى هيئة المجهول فانقلب الضمير المنصوب الذي هو المتكلم مرفوعا واستكن فيه فحذف الياء التي علامة الغيبة وأتى ببدله الهمزة التي هي علامة المتكلم ليدلّ على أنّ المستكن متكلم وأما لفظ أنا فهو تأكيد لا قائم مقام الفاعل سعد الله [قوله تعالى ولنحمل الخ] ليبعد أن يكون الطالب والمطلوب منه واحدا وأثبت دخول اللام على المتكلم بالدليل وهو الحديث والآية ووجه جوازه أن الشيء من حيث انه طالب غيره من حيث انه مطلوب منه سعد الله [قوله وإذا كان المأمور الخ] جواب دخل على مقدر لأنه قيل أنت قلت الغائب يؤمر باللام والمخاطب بصيغة مختصة وإذا كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فما تصنع فقال وإذا كان المأمور آه سعد الله [قوله تغليب] التغليب تصيير البعض حاضرا حقيقة والبعض حاضرا مجازا ولم يعكس أمر التغليب لأصالة الحاضر سعد الله [قوله لتأخذوا مصافّكم] المصافّ بفتح الميم وتشديد الفاء جمع المصفّ وهو الموقف في الحرب [قوله كقوله محمد تفد نفسك الخ] محمدُ منادى مفرد معرفة مبني على الضم حذف حرف النداء منه [وتفد] أمر للمفردة المؤنثة الغائبة [وكلّ نفسٍ] فاعله [ونفسك] مفعول به [وإذا] منصوب بتفد والجملة في موضع الجرّ بإضافة إذا إليه [وما] زائدة للتأكيد و[من] متعلقة بخفت أو صفة [تبالا] قدّم عليه فصار حالا أو متعلقة بما في تبالا من بيان معنى الفعل لكنه لما قدم أضمر عامله لأنّ معمول المصدر لا يتقدم عليه ويريدون بالفداء معنى الدعاء له و[تبالا] بفتح التاء مفعول خفت يقال تبله الحبّ بالكسر أي أسقمه وأفسده يعني يا محمد كلّ النفوس فداء لنفسك وقت خوفك من أمر مهلك

حلبي [قوله كقوله صلى الله عليه وسلم أي اسم تاليه قوله [محمد] منادى بحذف حرف النداء للضرورة أي يا محمد ~~حذف حرف النداء~~ [وتفد] بفتح حرف المضارعة وسكون الفاء وكسر الدال المهملة أصله لتفد حذفت منه اللام للضرورة وهو مضارع فديته أي صيرت فداءه [ونفسك] مفعوله [وكل نفس] فاعله وكلمة (ما) بعد إذا زائدة [وخفت] مخاطب من الخوف [والتبالا] بالتاء والموحدة كسواب الفساد وقيل هو بمعنى الحقد والعداوة وأصله وبالا ابدلت التاء بالواو كالتراث والتقوى جامع الشواهد [قوله والحق انه جواب الأمر] أي المضارع المجزوم في المثال المذكور وفي الآية جواب الأمر أي هو المجزوم بإضمار إن الشرطية بعد الأمر والمعنى قل له يفعل فإنك إن تقل له افعل يفعل وقل لعبادي الذين يقيمون الصلوة فإنك إن تقل لهم أقيموا الصلوة يقيموا سعد الله

لِيَنْصُرْ لِيَنْصُرَا لِيَنْصُرُوْا لِتَنْصُرْ لِتَنْصُرَا لِيَنْصُرْنَ وكذلك لِيَضْرِبْ ولِيَعْلَمْ ولِيُدَحْرِجْ وغيرها و منها

لا النّاهية فتقول فى نهي الغائب لَا يَنْصُرْ لَا يَنْصُرَا لَا يَنْصُرُوْا لَا تَنْصُرْ لَا تَنْصُرَا لَا يَنْصُرْنَ وفى نهى الحاضر

لَا تَنْصُرْ لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرُوْا لَا تَنْصُرِي لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرْنَ وهكذا قياس سائر الأمثلة

والشرطُ لا يلزم أن يكون علّةً تامّةً للجزاء وإنّما أختصّ هذا الأمر باللّام والمخاطب بغيرها لأنّ أمر المخاطب

أكثر استعمالًا فكان بالتخفيف أولى وأمثلته [لِيَنْصُرْ لِيَنْصُرَا لِيَنْصُرُوْا لِتَنْصُرْ لِتَنْصُرَا لِيَنْصُرْنَ] وفى المتكلم

لِأَنْصُرْ لِنَنْصُرْ وفى المجهول لِتُنْصَرْ لِيُنْصَرَا لِيُنْصَرُوْا لِتُنْصَرِي لِتُنْصَرَا لِتُنْصَرْنَ [وقس على هذا لِيَضْرِبْ و

لِيَعْلَمْ ولِيُدَحْرِجْ وغيرها] من نحو لِيُكْرِمْ ولِيُقَاتِلْ ولِيَتَكَسَّرْ ولِيَتَبَاعَدْ ولِيَنْقَطِعْ ولِيَجْتَمِعْ ولِيُفَرِّحْ إلى آخر الأ

مثلة على قياس المجزوم [ومنها] أى من الجوازم [لا النّاهية] وهى التى يطلب بها ترك الفعل وإسناد النهي إليها مجاز

لأنّ الناهي هو المتكلم بواسطتها وإنّما عملت الجزم لكونها نظيرةً لِلام الأمر من جهة أنهما للطلب أو نقيضها من جهة

أنّ لام الأمر لطلب الفعل وهى لطلب تركه بخلاف لا النّافية إذ لا طلب فيها أصلًا [فتقول فى نهى الغائب لَا يَنْصُرْ لَا يَنْصُرَا

لَا يَنْصُرُوْا لَا تَنْصُرْ لَا تَنْصُرَا لَا يَنْصُرْنَ وفى نهى الحاضر لَا تَنْصُرْ لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرُوْا لَا تَنْصُرِي لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرْنَ

[قول الشارح والشرط] لأنه قيل إذا كان هو جواب الأمر مجزوما بان الشرطية يلزم أن لا يتخلّف الجزاء عن الشرط لكون الشرط علّة له والأمر هنا ليس كذلك لجواز أن يقع الأمر ولا يقع الإمتثال فيوجد الشرط بدون المشروط فيلزم الكذب فى خبر الله تعالى على تقدير عدم الأمتثال فأجاب بقوله والشرط لا يلزم آه محصله أنّ الشرط علّة ناقصة للجزاء يحتاج إلى إنضمام أمر آخر والمعنى ان تقل له إفعل وانضم الأمر الآخر إليه يفعل وامتناع التخلّف ولزوم الكذب فى خبر الله تعالى على تقدير عدم الإمتثال إنّما يثبت إذا كان الشرط علّة تامّة للجزاء وليس كذلك اذ لو كان علّة تامة للجزاء لوقع الإكرام قطعًا عند وقوع الإتيان فى إن إيتيني أكرمك وهذا الإكرام غير لازم تأمّل سعد الله [قول الشارح وهى التى يطلب بها ترك الفعل] واعلم أنهم إتّفقوا على أنها لطلب الترك لكنهم إختلفوا فى أنّ الترك كفّ النفس عن الفعل أو عدم الفعل فذهب بعضهم إلى أنّ الترك كفّ النفس عن الفعل لا العدم لأنّ العدم مستمر من الأزل غير مقدور للعبد حتى يطلب منه وبعضهم إلى أنّه عدم الفعل عمّا من شأنه أن يفعل لأنّه المتبادر إلى الفهم وهو مقدور للعبد باعتبار إستمراره إذ له أن يفعل الفعل فيزول إستمرار عدمه وله أن لا يفعل فيستمر عدمه سعد الله [قول الشارح لكونها نظيرة لام الأمر] يعنى به أنهما نظيران اذا لوحظ الطلب ونقيضان إذا لوحظ المطلوب إذ المطلوب بأحدهما الفعل وبالآخر الترك سعد الله

وأما الأمر بالصيغة فهو أمر الحاضر وهو جار على لفظ المضارع المجزوم

وهكذا قياس سائر الأمثلة] من نحو لا يضرب ولا يعلم ولا يدحرج إلى غير ذلك مما مر في المجزوم وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الأمر [وأما الأمر بالصيغة] يسمى بذلك لأن حصوله بالصيغة المخصوصة دون اللام [فهو أمر الحاضر] أي المخاطب [فهو جار على لفظ المضارع المجزوم] في حذف الحركات والنونات التي تحذف في المضارع المجزوم وكون حركاته وسكناته مثل حركات المضارع وسكناته أي لا تخالف صيغة الأمر صيغة المضارع إلا بأن تحذف حرف المضارعة منه وتعطي آخره حكم المجزوم وإنما قال جار على لفظ المضارع المجزوم لئلا يتوهم أنه أيضا مجزوم معرب كما هو مذهب الكوفيين فإنه ليس بمجزوم بل هو مبني أجري مجرى المضارع المجزوم وأما البناء فلأنه الأصل في الفعل وإنما أعرب منه فلمشابهتها الإسم وهذا لم يشبه الإسم فلم يعرب وأما الكوفيون فعلى أنه مجزوم. وأصل إفعل لتفعل فحذفت اللام لكثرة الإستعمال ثم حذف حرف

[قول المصنف قياس سائر الأمثلة] حكم النهي في بواقي سائر الأمثلة من الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه من الحاضر والغائب إذا دخل عليها لا الناهية كحكم الأمثلة التي ذكرناها في المتن فقس عليها سعد الله [قوله وأما الأمر بالصيغة] والصيغة مصدر بني للنوع مأخوذ من الصوغ بمعنى الصياغة أصله صوغة بسكون الواو ثم كسر ما قبلها فقلبت ياء وهي في الأصطلاح عبارة عن الهيئة العارضة للكلمة بسبب التصريف كضارب ومضروب ولا يضرب سعد الله [قول الشارح يسمى بذلك] وهذا يشعر بأن المراد من الأمر المعنى المصدري الذي هو الطلب مع أن قول الماتن فهو آه مشعر بأن المجموع اسم للفظ المأمور به - يوسف - الأثم كتب في ٢٣/رمضان ١٤١٩هـ

[قوله بالصيغة المخصوصة] أي المنفردة عن صيغة المضارع بحذف حرف المضارعة بخلاف صيغة أمر الغائب فإنها صيغة المضارع بعينها لكنها دخلها اللام سعد الله [قول الشارح أي المخاطب] وإنما فسر الحاضر بالمخاطب لأن الحاضر وغير المخاطب لا يؤمر ذلك بالصيغة فلو لم يفسر به يتوهم الأمر بها غير المخاطب سعد الله. فإن قيل ما الفرق بين لا الناهية ولا النافية قلنا الفرق من جهتين أحدهما أن لا الناهية لا يكون إلا جازمة بخلاف لا النافية فإنها لا يكون جازمة إذ لا عمل لها في الفعل من حيث اللفظ كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون بالله والثاني أن لا للنفي لا طلب فيها بل هي لمجرد الإخبار عن ترك الفعل بخلاف لا للنهي فإن فيها طلب ترك الفعل حلبي

واعلم أن الأمر إذا طولب به الأعلى يسمى دعاء أو سؤالا كقوله تعالى ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وإذا طولب به الأدنى يسمى أمرا وإذا طولب به المثل يسمى رغبة أو التماسا وهذا الفرق في الحقيقة لكن في الظاهر واحد سعد الله

فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مُتَحَرِّكًا فَتَسْقُطُ مِنْهُ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي مَجْزُومًا

حرف المضارعة خوف الإلتباس بالمضارعة ليس بالوجه لأن إضمار الجازم ضعيف لإضمار الجار وما ذكروه خلاف الأصل فلا يرتكب عليه وأما الإجراء مجرى المجزوم فلأن الحركات والتنوينات علامة الإعراب فينافي البناء فلهذا لم يحذف نون جماعة المؤنث وإذا أجرى على المضارع المجزوم [فان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا] كتدحرج [فتسقط] أنت [منه] أي من المضارع [حرف المضارعة] ليفرق من المضارع [وتأتي] أنت [بصورة الباقي] بعد حذف حرف المضارعة [مجزوما] وفي هذا اللفظ جزازة لأن صورة الباقي ليست بمجزومة بل مثل المجزوم فالتوجيه أن يقال حذف المضاف وهو أداة التشبيه تنبيها على المبالغة والأصل مثل المجزوم ومثل هذا كثير في الكلام أو يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازا أو يجعل مجزوما مفعول تأتي والباء لغير التعدية أي تأتي مجزوما يكون بصورة الباقي فيكون من باب القلب والمعنى تأتي بصورة الباقي

[مجازا] أي مجازا مرسلا ويفهم منه أنه على الأول ليس مجازا مرسلا وهو كذلك نعم هو مجاز بالنقصان مثل واسئل القرية فتأمل [والباء لغير التعدية] بأن تكون للملابسة [يكون صورة الباقي] اللائم لما سيأتي أن يقول بصورة الباقي أي ملتبسا بها إذ الصورة هيئة للفظ [فيكون من باب القلب] أي لإقتضائه أن الآتي مجزوم حقيقة وأنه صورة الباقي لا الباقي نفسه والواقع عكسه أي أن الآتي هو الباقي نفسه وأنه بصورة المجزوم لا أنه المجزوم وهذا هو معنى التركيب الذي ادعى أنه مقلوب عنه

[قوله الشارح لإضمار الجار] وقد يبقى المجرور بعد حذف الجار بلا عوض مجرورا على الشذوذ وان كان الكثير الموافق للقياس النصب أو الرفع وهذا مختص عند البصريين بلفظة الله قسما والكوفيون قاسوا عليها سائر المقسم به ومن أراد التحقيق فليراجع إلى شرح التسهيل الطهارع الهي [قوله الشارح فالتوجيه] هذه التوجيهات أربع توجيهات التوجيه الأول وهو مثل المجزوم والثاني وهو أن يقال بمعنى المعامل معاملة المجزوم والثالث وهو أن يجعل مجزوما مفعول تأتي كلها إنما يوجه لصحة المعنى والرابع وهو أن يكون حالا من الباقي أو صفة للمفعول هذين انما يوجهان ليكون التركيب صحيحا لأن الصورة مؤنث ولا يمكن أن يكون مجزوما حالا منها ابن ع بمنزلة التوجيه الواحد لأنها باعتبار التركيب منه [قوله الشارح مجازا] أي مجازا لغويا بخلاف حذف المضاف واقامة المضاف إليه مقامه فإنه مجاز في الأعراب سعد الله

ولا مجاز فيه بحسب اللغة منه

وتقول فى الأمر من تُدَحْرِجُ دَحْرِجْ دَحْرِجَا دَحْرِجُوا دَحْرِجِي دَحْرِجَا دَحْرِجْنَ وهكذا افْرِحْ وقَاتِلْ وتَكَسَّرْ وتَبَاعَدْ وتَدَحْرَجْ

المجزوم ولم يقل مجزومةً لأنّه حالٌ من الباقى أو لأنّه وصفُ الفعلِ مقدراً أى حالكونها فعلاً مجزوماً على أحد التأويلين. فإذا حذفتَ حرفَ المضارعةِ وعاملتَ آخره معاملةَ المجزومِ [فتقول فى الأمرِ] الحاضر [من تُدَحْرِجُ دَحْرِجْ دَحْرِجَا دَحْرِجُوا دَحْرِجِي دَحْرِجَا دَحْرِجْنَ] وقد يُستعمل لفظُ الجمعِ للواحدِ فى موضعِ التعظيمِ والتفخيمِ كقول الشاعر ∴ ألا فارحمونى يا إلهَ محمدٍ ∴ فإن لم أكن أهلاً فأنت له أهلُ ∴ [وهكذا] تقول فى كلّ ما يكون ما بعد حرف المضارعةِ منه متحركاً [نحو قاتِلْ وفَرِّحْ وتَكَسَّرْ وتَبَاعَدْ وتَدَحْرَجْ]

على أحد التأويلين فى المعنى على أنّ حذف التأويلين فى المعنى

التوجيه

[لأنه حال من الباقى] هذا توجيه رابع غير التوجيهات الثلثة السابقة ولا يخفى إنتفاء الجزازة عن الكلام بمراعات هذا التوجيهات وانّما قلنا أنّه غيرها لإقتضاء قوله فيما سبق لأنّ صورة الباقى ليست بمجزومة بل مثل المجزوم أنّ مجزوماً حال من صورة وكذا يقتضيه عطفُ قوله أو يقال على يقال فى قوله توجيهه أن يقال وأمّا قوله مجزوماً مفعول يأتى فالأمر فيه أظهر [أو لأنّه وصف للفعل] هذا جواب عن التذكير على الوجهين الأولين من الثلاثة المذكورة أمّا على الأول فالتقدير عليه حال كون الصورة مثل فعل مجزوم فحذف مثل ثمّ أقيم المضاف اليه مقامه ثمّ الموصوف وأقيمت صفته مقامه وأمّا على الثانى فالتقدير حالكونها فعلاً مجزوماً أى معاملاً معاملته وأمّا الثالث من التوجيهات فمجزوم مستعمل فى معناه الحقيقى بدون تقدير لإضافة صورة إليه فى التقدير

[قوله هذا توجيه رابع] هذا ممنوع منعاً واضحاً لأنّ هذا التوجيه انّما يكون رابعاً إذا لان من جنس التوجيهات الثلثة وليس كذلك فان تلك الثلثة توجيهات للوصف بالجزم وهذا التوجيه للتذكير ولا تزول به الجزازة المذكورة التى قصد بتلك التوجيهات الثلثة دفعها لان غاية ما يلزم على هذا التوجيه أن يكون التقدير وتأتى بصورة الباقى حال كون الباقى مجزوماً فالجزازة موجودة لأنّ الباقى غير مجزوم فيحتاج فى دفعها مع هذا التوجيه إلى أحد تلك الثلثة فكيف يكون هذا رابعاً وكيف يدعى انتفاء الجزازة على هذا التوجيه فضلاً عن دعوى عدم الخفاء فى ذلك الانتفاء وأمّا قوله وانّما قلنا إلى قوله لإقتضاء فهو ممنوع أمّا أولاً فلا نسلّم الإقتضاء المذكور لجواز أن يكون راجعاً فى قوله لأنّ صورة الباقى جانب المعنى فانّ صورة الباقى والباقى واحد فى المعنى وأمّا ثانياً فسلّمناه الا انا لا نسلّم أنه يقتضى أنّ هذا التوجيه رابع من جنس الثلثة تزول به الجزازة وهذا فى غاية الظهور مع التأمل فليتأمل — ابن القائم — [قوله هذا جواب عن التذكير] كأنّه قيل كما أنّ قوله قبله لأنّه حال من الباقى جواب عن التذكير على الوجهين الأولين فالمعنى على الأول حال كون الباقى مجزوماً أى مثل المجزوم وعلى الثانى حال كون الباقى معاملاً معاملة المجزوم لا يخفى أنّ الأول جار على تقدير الحالية من الباقى أى حال كون الباقى مجزوماً أى مثل الفعل المجزوم أو معاملاً معاملة الفعل المجزوم وانّما ترك ذلك لعدم ما يشير اليه تأمل ابن القائم

[قوله لاضافة صورة اليه فى التقدير] لأنّ الكلام عليه محمول على القلب والتقدير تأتى أى تأخذ الباقى بصورة المجزوم أى حال كونها ملتبساً بصورة الفعل المجزوم ولقائل أن يقول الباقى ليس ملتبساً بصورة المجزوم بل بصورة بعضه لأنّ المجزوم حقيقة جملة الفعل لا بعضه فليتأمل ابن القائم [قوله كقول الشاعر الا فارحمونى] كقول الشاعر الا فارحمونى يا إله محمد آه لم يسم قائله قوله [فارحمونى] أى فارحمنى وإتيانه بصيغة الجمع للتعظيم [قوله لم أكن أهلاً] أى للرحم والتفضيل فى له يرجع اليه يعنى دعا ميكند پس رحم كن مرا أى خداى محمد صلعم پس اگر نباشم أهل از براى رحم كردن تو پس تو از براى اين رحم كردن أهل است شاهد در آوردن لفظ جمع است بجاى مفرد بجهة تعظيم أى فارحمنى يا إله محمد صلى الله عليه وآله جامع الشواهد

الى آخره فإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً فتحذف منه حرف المضارعة وتأتي بصورة الباقي مجزوماً مزيداً في أوله همزة وصل مكسورة
إلا أن يكون عين المضارع منه مضموماً فتضمها

وإنما اشتق من المضارع لأن الماضي لا يؤمر به فلا مناسبة بينهما [وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً] كما
في تنصر [فتحذف منه حرف المضارعة وتأتي بصورة الباقي مجزوماً] حال كون هذا الباقي [مزيداً في أوله
همزة وصل مكسورة] أما زيادتها فلدفع الابتداء بالساكن وأما تخصيصها بالزيادة دون غيرها من الحروف
فلأنها أقوى الحروف والابتداء بالأقوى أولى وأما كسرها فلأنها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيها من تقليل
الزيادة ثم لما احتيج إلى تحريكها حركت بالكسرة كما هو الأصل وظاهر مذهب سيبويه أنها زيدت متحركة بالكسرة التي هي
أعدل الحركات لأنا نحتاج إلى متحرك لسكون أول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه وإنما سميت همزة وصل لأنها
للتوصل بها إلى النطق بالساكن ويسميها الخليل سلّم اللسان لذلك أي لدفع الابتداء بالساكن فتكون مكسورة في جميع
الأحوال [إلا] في حال [أن يكون عين المضارع منه] أي من الباقي أو من المضارع [مضموماً فتضمها] أي تلك الهمزة

[وإنما اشتق من المضارع] أي اشتق من المصدر بواسطة المضارع كما مر في صدر الكتاب [لأن الماضي لا يؤمر به] أي لا يطلب
به بخلاف المضارع فإنه يؤمر به عند اقترانه بلام الأمر كما مر فصح اشتقاقه منه المقتضي لنقل حروف الأصل ومعناه
إلى الفرع [وإن كان ما بعد حرف المضارعة] بشرط أن يكون تالياً له تحقيقاً وتقديراً ليخرج نحو تعِد [ساكناً] أي سكوناً
لفظاً وتقديراً ليخرج نحو تقوّم وتبيع وتردّ فتأمل [مزيداً في أوله همزة وصل مكسورة] إن قيل ينتقض هذا بنحو خذ وكُلْ
ومُرْ من تأخذ وتأكل وتأمر قلت بل يجيء فيها بهمزة وصل فاستثقل اجتماعها مع همزة الفعل فحذفت الثانية تخفيفاً
والأولى استغناء عنها [التي هي أعدل الحركات] معتدلة بين الضمة التي هي في غاية الثقل والفتحة التي هي في غاية الخفة
فالتفضيل غير مراد من صيغته [لأنها للتوصل بها إلى النطق بالساكن] يقتضي أن الوصل في همزة وصل اسم مصدر بمعنى
التوصل أو مصدر بمعنى الوصول وقد تعلل بأنها تسقط وصلاً دون همزة القطع إلا أن إضافة شيء إلى حال أو صفة
تقتضي وجوده عند وجودها وهذه ليست كذلك [منه أي من الباقي أو من المضارع] فهذه العبارة جزازة وتصحيحها
على ما فيها أن من متعلقة باستقرار حالاً من المضارع [مضموماً فتضمها] أي إذا كان الضم أصلياً سواء كان موجوداً
كانصر أو مقدراً كاغزي لا عارضاً كامشوا

[قوله همزة وصل مكسورة] ولو كان مضمومة لالتبس الأمر من ضرب يضرب مثلاً اضرب بالماضي الذي لم يسم فاعله من باب الافعال نحو اضرب لجواز
ذهاب التاسع عن حركة لام الفعل [قوله أعدل الحركات] أي في مرتبة التوسط بين الثقل والخفة فإن الضمة أثقل الحركات والفتحة أخفها والكسرة بين بين وهم يحبون
الاعتدال في المواضع الكثيرة سعد الله

وتقول أُنْصُرْ أُنْصُرَا أُنْصُرُوا الخ وكذلك إِضْرِبْ إِضْرِبَا إِضْرِبُوا الخ وإِعْلَمْ وإِنْقَطِعْ وإِجْتَمِعْ وإِسْتَخْرِجْ وفتحوا همزة أَكْرِمْ بناءً على الأصل المرفوض

لمناسبة حركة العين ولأنها لو كسرت لثقل الخروج من الكسر إلى الضم ولو فتحت لالتبس بالمضارع إذا كان

للمتكلم [فتقول أُنْصُرْ أُنْصُرَا أُنْصُرُوا الخ وكذا إِعْلَمْ وإِضْرِبْ وإِنْقَطِعْ وإِجْتَمِعْ وإِسْتَخْرِجْ] ثم استشعر

إعتراضاً بأنّ أَكْرِمْ بفتح الهمزة أمر من تُكْرِمُ وما بعد حرف المضارعة ساكن وعينه مكسور فلم تزد في أوله

همزة الوصل مكسورة فأجاب بقوله [وفتحوا همزة أَكْرِمْ بناءً على الأصل المرفوض] أي الأصل المتروك

[فإنّ أصل تُكْرِمُ تُأَكْرِمُ] لأنّ حروف المضارعة هي حروف الماضي مع زيادة حرف المضارعة فحذفوا

الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو أُأَكْرِمُ ثم حملوا يُأَكْرِمُ وتُأَكْرِمُ ونُأَكْرِمُ عليه طرداً للباب وقد استعمل

الأصل المرفوض من قال شعراً ❊ يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ❊ شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا ❊ فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ

يُأَكْرَمَا ❊ فلمّا رأوا أنه تزول علّة الحذف عند إشتقاق الأمر بحذف حرف المضارعة ردّوها لأنّ همزة

[وفتحوا همزة أكرم بناء على الأصل المرفوض] ظاهره يوهم أنه جواب عما يرد على قوله سابقا مكسورة فقط دون قوله همزة وصل

فلو قال وأتوا بهمزة أكرم سلم من هذا الإيهام

[قول الشارح لثقل الخروج من الكسر إلى الضم] فإن قلت لا يلزم الخروج فيما ذكرتم لتوسط حرف آخر بينهما قلت لا يعتد الساكن بين الضمة والكسرة حاجزا فلو

احصيناه مانعا من لزوم الخروج [قوله إذا كان للمتكلم] إذ لا إعتداد بحركة الآخر لأنها تزول عند الوقف ولجواز غفلة السامع عند حركة لام

الفعل سعد الله [قوله لأن حروف المضارعة آه] كأنه قيل ما الدليل على أن أصل تكرم تأكرم فأجاب بقوله لأن حروف المضارعة محصل الجواب أن همزة

أكرم همزة قطع ثابتة في الماضي لفظا فوجب أن يثبت في المضارع أيضا لأن حروف المضارع حروف الماضي مع زيادة حرف المضارعة وهي ليست

فيه لفظا فوجب أن يكون مقدرة سعد الله [قوله أأكرم] اى في مضارع المتكلم الأول حرف المضارعة التي زيدت للمتكلم والثاني همزة باب الافعال

[قوله المرفوض] اى على سبيل الضرورة لعذر انكسار الوزن لو لم يقل يأكرما بالهمزة لا نكر عليه وزن بيته بعينه سعد الله [قوله يحسبه] فعل من أفعال

القلوب [والهاء] مفعوله الأول [والجاهل] فاعله [وشيخا] مفعوله الثاني [وعلى كرسيه] صلة شيخا أي كائنا وجالسا على كرسيه [معمما] حال من الضمير

في على كرسيه وهو عظيم العمامة [وما] في ما لم يعلما دوامية أي مدة دوام عدم علمه بحاله وضمير قوله في [فإنه] راجع إلى شيخنا وهو علة قوله يحسبه الجاهل

أي هو قابل لأن يحسبه كذلك من هو غير عالم بحاله ولو كان هذا ذما كان الفاء في فإنه للتعقيب وأن مفتوحة الهمزة فاعرف يوسف الأم

[قوله يحسبه بمعنى يظنه والضمير فيه للجبل [والجاهل] خلاف العالم و[ما] مصدرية ظرفية و[يعلما] أصله يعلمن بمعنى يعرفن و[شيخا] مفعولان ليحسبه و[على كرسيه]

صفة له وهو متعلق بمحذوف أي إستقر و[معمما] صفة بعد صفة له وقيل حال عنه بصيغة اسم المفعول من كان في رأسه عمامة جامع الشواهد

فإن أصل تكرّم تأكرّم، واعلم أنه إذا اجتمع تاءان في أول مضارع تفعّل وتفاعل وتفعلل فيجوز إثباتهما نحو تتجنب وتتقاتل وتتدحرج ويجوز حذف إحديهما

همزة الوصل إنما هي عند الاضطرار فقالوا من تأكرّم أكرّم كما قالوا من تدحرج دحرج فلا يكون من القسم الثاني بل من القسم الأول وقوله بناء نصب على المصدرية لفعل محذوف أو في موضع الحال أو على المفعول له وهذا أولى [واعلم أنه] الضمير للشأن [إذا اجتمع تاءان في أول مضارع تفعّل وتفاعل وتفعلل] وذلك حال كونه فعل المخاطب أو المخاطبة مطلقاً أو الغائبة المفردة أو المثناة إحديهما حرف المضارعة والثانية التاء التي كانت في أول الماضي [فيجوز إثباتهما] أي إثبات التائين لأن الإثبات هو الأصل نحو تتجنب وتتدحرج وتتقاتل و[يجوز حذف إحديهما] أي إحدى التائين تخفيفاً لأنه لما اجتمع مثلان ولم يمكن الإدغام لرفضهم الابتداء بالساكن حذفوا إحدى التائين ليحصل التخفيف كما تقول أنت تجنّب وتقاتل وتدحرج

[أو في موضع الحال] نعت ثان لفعل [إذا اجتمع تاءان] احتراز عن النونين فإن التخفيف فيهما بحذف إحديهما قليل كقراءة بعضهم ونزّل الملئكة بضم اللام وفتح التاء من الملائكة وكقراءة نجّي المؤمنين بسكون الياء [في أول مضارع] احتراز من الماضي نحو تتبّع وتتابع فإنه لا يجوز بذلك بل الجائز التخفيف بإدغام أوليهما وصلاً وابتداء واجتلاب همزة الوصل [ولم يمكن الإدغام لرفضهم الابتداء بالساكن] هذا يخالف ما حكى عن ابن مالك وابنه من أن ظاهر كلامهما أن هذا النوع مما يجوز فيه الإدغام في غير وصل ويجوز اجتلاب همزة وصل فعلا إلا في تتجلى يجوز أن يقال اتّجلى قال ابن هشام لم يخلق الله همزة وصل في أول المضارع وإنما يدغم هذا النوع في الوصل دون الابتداء [كما تقول أنت تجنّب] إنما قال أنت دفعا لتوهم أن تجنّب ماض وما بعده أفعال ماضية

[قوله وقوله بناء] أي بنوا بناء على الأصل المرفوض أي وفتحوا والحال أنهم قد بنوا بناء على الأصل المرفوض سعد الله [قوله وهذا أولى] أي النصب على أنه مفعول له أولى لأن المتبادر منه إلى الفهم هو العلية ولأنه لا يستلزم الحذف الذي هو خلاف الأصل بخلاف الأول فإنه مع كونه غير متبادر يستلزم الحذف أي يحتاج إلى حذف العامل سعد الله [قوله إذا اجتمع] والحق أن يذكر هذا البحث قبل بحث الأمر في بحث المضارع لأنه حكم من احكام المضارع فذكره في موضعه أولى محرر [قوله وذلك حال كونه] أشار بهذه العبارة إلى أن الحذف مخصوص ببناء الفاعل فلا يحذف في مجهول هذه الأفعال وإن اجتمع تاءان لأن الأصل عدم الحذف فلا يرتكب عليه إلا في الأقوى أو لأن المبني للفاعل أكثر استعمالا فالتخفيف به أولى ولأنه لو حذف لحصل الالتباس تدبر حتى تطلع عليه سعد الله [ولم يمكن الإدغام] حتى يزول الثقل لأن الإدغام يستلزم اسكان التاء الأولى فيلزم الابتداء بالساكن وهو ممنوع سعد الله

كما وردَ في التنزيلِ فأنتَ له تصدّى ونارًا تلظّى وتنزّلُ الملٰئكةُ

[كما ورد في التنزيل فأنتَ لهُ تصدّى] والأصل تتصدّى أي تتعرّض ولو كان ماضيًا لوجب أن يقال تصدّيتَ لأنه خطاب [ونارًا تلظّى] أي تتلهّب والأصل تتلظّى ولو كان فعل الماضي لوجب أن يقال تلظّتْ لأنه مؤنثٌ [وتنزّلُ الملٰئكةُ] والأصل تتنزّل واختلف في المحذوف فذهب البصريون إلى أنه هو الثانيةُ لأنّ الأولى حرف المضارعة وحذفها مخلٌّ وقيل الأولى لأنّ الثانية للمطاوعة وحذفها مخلٌّ والوجه هو الأوّلُ لأنّ رعايةَ كونه مضارعًا أولى ولأنّ الثقل إنما يحصل عند الثانية وإنما قال مضارع تفعّلَ وتفاعلَ وتفعللَ بلفظ المبنيّ للفاعل للتنبيه على أنّ الحذف لا يجوز في المبنيّ للمفعول أصلًا لأنه خلاف الأصل فلا يرتكب إلّا في الأقوى وهو المبنيّ للفاعل ولأنه من هذه الأبواب أكثر استعمالًا من المبنيّ للمفعول فالتخفيف به أولى ولأنه لو حذفتِ التاءُ الأولى المضمومةُ لالتبس بالمبنيّ للفاعل المحذوف عنه التاءُ لأنّ الفارق هو التاءُ المضمومةُ ولو حذفت التاءُ الثانيةُ لالتبس بالمبنيّ للمفعولِ من مضارع فعّلَ وفاعلَ وفعللَ

[قوله لوجب أن يقال تلظّت] لأنه مؤنث سماعي بقرينة اسناده الى ضمير النار التي هي مؤنث سماعي يعني ان الماضي تلحقه التاء الساكنة عند اسناده الى الضمير المؤنث نحو الشمس طلعت فلو كان ماضيا لوجب ان يقال تلظّت بالأسناد الى ضمير النار سعد الله

[قوله كونه مضارعا أولى] أي كون التاء للمضارعة أولى من رعاية كونه للمطاوعة يعني ان التاء الأولى تحقق ذات المضارع وتوضيحها بخلاف الثانية فانها تحقق العارض وتوضيحه وهو المطاوعة ورعاية تحقق الذات أولى من رعاية تحقق العارض سعد الله

[قوله والوجه هو الأوّل] بل الوجه هو الثاني لأنّ الحذف بالزائد أولى وهو حرف المضارعة والثقل انما يحصل بزيادة التاء الأولى للمضارعة عبد الرحيم - [قوله لو حذفت الثانية الخ] يعني لو قيل في تجنّب وتتقاتل وتتدحرج تجنّبُ وتقاتَلُ وتدحرجُ لالتبس الأوّل بالمضارع المبنيّ للمفعول من التفعيل والثاني به من المفاعلة والثالث به من الفعللة سعد الله [قوله لأن الثانية للمطاوعة] لأنّ تجنّب لمطاوعة جنّب وتقاتل لمطاوعة قاتل وتدحرج لمطاوعة دحرج سلماسى لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كتبت في ٢٦/رمضان ١٤١٩هـ ١٣/١/١٩٩٩م

وَمَتَى كَانَ فَاءُ إِفْتَعَلَ صَاداً أَوْضَاداً أَوْطَاءً أَوْظَاءً قُلِبَتْ تَاؤُهُ طَاءً تَقُولُ فِي افْتَعَلَ مِنَ الصُّلْحِ إِصْطَلَحَ وَمِنَ الضَّرْبِ

إِضْطَرَبَ وَمِنَ الطَّرْدِ إِطَّرَدَ وَمِنَ الظُّلْمِ إِظْطَلَمَ

[وَ] اعلم أنّه [مَتَى كَانَ فَاءُ إِفْتَعَلَ صَاداً أَوْضَاداً أَوْطَاءً أَوْظَاءً قُلِبَتْ تَاؤُهُ] أى تاءُ إفتعل [طَاءً] لتعسّر النّطق بالتّاء بعد هذه الحروف. واختير الطّاءُ لقربها من التّاء مخرجاً والحاصل عندنا يرجع إلى السّماع وعند العرب إلى التّخفيف فـ[تَقُولُ فِي افْتَعَلَ مِنَ الصُّلْحِ إِصْطَلَحَ] والأصل إِصْتَلَحَ [وَ] [فِي إِفْتَعَلَ] [مِنَ الضَّرْبِ إِضْطَرَبَ] والأصل إِضْتَرَبَ والإضطراب الحركة والموج يقال البحر يضطرب أى يموج بعضها بعضاً [وَ] [فِي إِفْتَعَلَ] [مِنَ الطَّرْدِ إِطَّرَدَ] والأصل إِطْتَرَدَ [وَ] [فِي إِفْتَعَلَ] [مِنَ الظُّلْمِ إِظْطَلَمَ] والأصل إِظْتَلَمَ وَاعلم أنّ الوجه في نحو إِصْطَلَحَ وإِضْطَرَبَ عدم الإدغام لأنّ حروف الصّفير وهى الزّاء المعجمة والسّين والصّاد المهملتان لاتدغم في غيرها وحروف ضَوِيَ مِشْفَرٌ بالضّاد والشّين المعجمتين والرّاء المهملة لاتدغم فيما يقاربها وقليلاً ما جاء إِصَّلَحَ وإِضَّرَبَ بقلب الثّاني إلى الأوّل ثمّ الإدغام وهذا عكس قياس الإدغام وإنّما فعلوه رعايةً

[لاتدغم في غيرها] أى في غير حروف الصّفير وإنّما يدغم بعضها في بعض نحو فازْ سَّالِمٌ وليس المراد أنّ شيئاً منها لايدغم في غيره لفساده ومخالفته النّقل

[قول الشّارح لتعسّر النّطق بالتّاء] وذلك لأنّ هذه الحروف مستعلية مطبقة والتّاء منخفضة والإنتقال من أحدها إلى التّاء يشبه الإنحدار من الصّعود ولاشكّ في تعسّره سعدالله [قوله لأنّ حروف الصّفير] وإنّما سمّيت حروف الصّفير لأنّك إذا وقفت على الزّاء والسّين والصّاد بإتيان الهمزة في أوائلها وقلت أَزْ. أَسْ. أَصْ. سمعت صوتاً يشبه الصّفير لأنّها تخرج من بين الثّنايا وطرف اللّسان فيحصل هناك صوت يأتي كالصّفير وإنّما لم يدغم حروف الصّفير في غيرها محافظة على الصّفير سعدالله [قوله لايدغم في غيرها] أى تدغم بعضها في بعض نحو أفلس صّابر ومن سّارق واخلص زّائر ولايدغم في سائر الحروف لئلّا يفوت صفيرها ولايقال إِصَّلَحَ في إِصْطَلَحَ فقوله حروف الصّفير ناظر إلى إصطلح چلبى [قوله ضَوِيَ مِشْفَرٌ] يقال ضوى الرّجل إذا نحف بدنه والمشفر من البعير بمنزلة الشّفة من الإنسان وإنّما لم يدغم فيما يقاربها لزيادة صفتها على صفة غيرها أمّا الضّاد ففيها الإستطالة وفي الواو والياء لين وفي الميم غنّة وفي الشّين والفاء تفشّى أى إنتشار لزيادة رخاوتها وفي الرّاء تكرير فلو أدغمت في مقاربتها لزالت صفتها لعدم هذه الصّفة في مقاربها چلبى [قوله لاتدغم فيما يقاربها] أى بل يدغم في جنسها فقط أى الضّاد في الضّاد والرّاء في الرّاء وعلى هذا القياس بخلاف حروف الصّفير فإنّ كلّاً منها يدغم في الآخر كما يدغم في جنسها فإذا لم تدغم في المقارب فعدم إدغامها في المباعد يؤخذ من طريق الأولى فقوله وحروف ضوى مشفر ناظر إلى إضطرب تأمّل سعدالله [قوله وهذا عكس قياس الإدغام] أى قلب الثّانية إلى الأولى عند إرادة الإدغام عكس قياس الإدغام إذ القياس قلب المدغم إلى جنس المدغم فيه عند انتفاء الجنسيّة لأنّه الأصل لأنّ المدغم تظهر فيه فيحكم فقلب المدغم فيه إلى جنس المدغم عند إرادة الإدغام خلاف القياس سعدالله

[قوله أى متصرفات كل واحد منها] بنبه بالتفسير على أن الضمير فى متصرفاته راجع الى كل واحد من الأكوار لا الى مجموعها والا لوجب ان يقال متصرفاتها بالتأنيث

وكذلك جميع متصرفاته نحو يصطلح فهو مصطلح وذاك مصطلح إصطلح لا يصطلح

لصفير الصاد واستطالة الضاد وضعف الطبع فى ضلجع أى نام على الجنب وقرئ فى بعض شأنهم ونخسف بهم

ويغفر لكم وذى العرش سبيلا بالإدغام وهو شاذ وأما فى نحو اطرد فلا يجوز الا الإدغام لإجتماع المثلين مع عدم

المانع من الإدغام وأما فى نحو اظطلم فثلثة أوجه الأول إظطلم بلا إدغام والثانى إطّلم بالطاء المهملة

بقلب المعجمة اليها كما هو القياس والثالث إظّلم بالظاء المعجمة بقلب المهملة اليها وروىت الوجوه الثلثة

فى قول زهير: هو الجواد الذى يعطيك نائله ❊ عفوا ويظلم أحيانا فيظطلم ❊ [وكذلك جميع متصرفاته] أى

متصرفات كل واحد منها بأنها يجرى فيها ذلك [نحو اصطلح يصطلح فهو مصطلح وذاك مصطلح] عليه والأمر

[إصطلح] والنهى [لا يصطلح] وكذلك إضطرب يضطرب فهو مضطرب وذاك مضطرب واطرد فهو مطرد

ويظطلم فهو مظطلم وكذا باقى الأمثلة بأسرها

[وضعف الطبع] هكذا فى النسخة التى بيدى ابتدأ بالطاء المهملة المشددة وفى بعضها بالضاد فيلزم التكرار مع إضرب

وعلى النسخة الأولى فوروده بالأوجه الثلثة كثير وقليل وضعيف [وكذلك جميع متصرفاته] يصح عود الضمير على افتعل

من الصحيح وما عطف عليه وهو أولى من صنيع الشارح

[قول الشارح بالادغام وهو شاذ] اى بادغام الضاد فى الشين فى بعض شأنهم. وادغام الفاء فى الباء فى نخسف بهم. وادغام الراء فى اللام فى يغفر لهم وادغام الشين فى السين فى ذى العرش سبيلا كل ذلك شاذ على خلاف القياس لان كلا من المدغمات من حروف ضوى مشفر لا يدغم بعضها فى بعض فضلا عن غيرها والادغام فى الأول فى المقارب من ضوى مشفر وفى البواقى فى المقارب من غيرها وكلاهما شاذ ان سعد الله [إظطلم] اعلم أنه وقع الغلط فى كتابة لفظ اظطلم من النساخ فى بعض التى رأيناها من نسخ التصريف وشرحه هذا حيث كتبوه إضطلم بالضاد المعجمة مع أنه غلط فاحش لأن مادته من الظلم بالظاء المعجمة ويشهد له قول المصنف ومن الظلم إظطلم وهكذا قول الشارح والثانى إطلم بالطاء المهملة بقلب المعجمة اليها أى بقلب الظاء المعجمة الى الطاء المهملة فتأمل وأيضا قال فى القاموس فى فصل الظاء المعجمة من باب الميم الظلم بالضم وضع الشيء فى غير موضعه ولم أجد لفظ ضلم بالضاد المعجمة فى فصل الضاد منه فما هذا الغلط الا من النساخ الغير العارفين بمادة الألفاظ ومعانيها والجاهلين بعلم العربية ورسم الكتابة عبد الرحيم [قوله وروىت الوجوه الثلثة فى قول زهير هو الجواد الذى الخ] أى فى قوله آخر البيت فيظطلم وهو أحد الوجوه الثلثة والثانى فيطّلم بالطاء المهملة بقلب المعجمة اليها والثالث فيظّلم بالظاء المعجمة بقلب المهملة اليها فالوجه الأول بدون الإدغام والأخيرين بالإدغام عبد الرحيم [قوله هو الجواد الذى يعطيك آه] وهو من قصيدة لزهير بن أبى سلمى يمدح بها هرم بن سنان الضمير يرجع الى هرم بن سنان المذكور فيما قبله [والجواد] السخى [والنائل] بالنون والهمزة العطاء [وعفوا] نصب على المصدر ويظلم مجهول من الظلم [والأحيان] جمع حين بمعنى الوقت ويظطلم أى يظطلم وهو مضارع من الاظطلام بمعنى تحمل الظلم أراد ان السائل يظلمون عليه بطلب المال فى وقت لا يطلب فيه المال سائل عادة فيتحمل ذلك الظلم ويعطيهم ما سألوا منه جامع الشواهد

ومتى كانَ فاءُ إفْتَعَلَ دالًا أو ذالًا أو زاءً قُلِبَتْ تاؤُهُ دالًا وتقولُ في إفْتَعَلَ مِنَ الدَّرْءِ ومِنَ الذِّكْرِ ومِنَ الزَّجْرِ إدَّرَءَ وإذَّكَرَ وإزْدَجَرَ

[و] اعلم أنّهُ [متى كانَ فاءُ إفْتَعَلَ دالًا أو ذالًا أو زاءً] معجمتين [قلبت تاؤه] أي تاءُ إفْتَعَلَ [دالًا] مهملةً تخفيفًا [فتقولُ في إفْتَعَلَ من الدَّرْءِ] وهو الدفعُ [والذِّكْرِ] وهو خلافُ النسيانِ [والزَّجْرِ] وهو المنعُ والنهيُ [إدَّرَءَ] والأصلُ إدْتَرَءَ ولا يجوزُ فيهِ إلّا الادغامُ [وإذَّكَرَ] والأصلُ إذْتَكَرَ وفيهِ ثلاثةُ أوجهٍ إذْدَكَرَ بلا إدغامٍ وإذَّكَرَ بالذالِ المعجمةِ بقلبِ المهملةِ إليها وادَّكَرَ بالدالِ المهملةِ بقلبِ المعجمةِ إليها قالَ الشاعرُ: تَنْحَى على الشَّوْكِ جِرَازًا مِقْضَبًا ÷ والهَرْمُ تَذْرِيهِ إدِّرَاءً عَجَبًا ÷ وفي التنزيلِ وادَّكَرَ بعدَ أُمَّةٍ [وإزْدَجَرَ] والأصلُ إزْتَجَرَ وفيهِ وجهانِ البيانُ وهو إزْدَجَرَ وفي التنزيلِ قالوا مجنونٌ وازْدُجِرَ والأصلُ ازْتُجِرَ والإدغامُ بقلبِ الدالِ زاءً نحو ازَّجَرَ دونَ العكسِ لفواتِ صفيرِ الزاءِ وأمّا قلبُ تاءِ إفْتَعَلَ مع الجيمِ دالًا كما في قولِهِ: فقلتُ لصاحبي لا تَحْبِسانا ÷ بنَزْعِ أُصولِهِ واجْدَزَّ شِيحا

[والهَرْمُ] هو بسكونِ الراءِ نبتٌ فيهِ حمضٌ [تَذْرِيهِ] لعلّهُ من أذْرَأَهُ أي ألقاهُ [إذِّرَاءً] بالذالِ المعجمةِ المشدّدةِ وهو إفتعالٌ

[قول الشاعر تنحى على الشوك جرازا مقضبا] اه لم يسمّ قائله قوله [تنحى] بفتح المضارعة والنون الساكنة والحاء المهملة المفتوحة والألف مضارع نحاه أي قصده والمستتر فيه يرجع إلى الناقة [والشوك] بالشين المعجمة والواو كفلس معروف [والجراز] بالجيم والزاء المعجمة ككتاب الأكل والقطع [والمقضب] اسم فاعل من أقضب [والهرم] بالراء المهملة كفلس نبت وهو بقلة الحمقاء [وتذريه] بفتح المضارعة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء المهملة من الذرو بمعنى السقوط ومنه الإذدراء مصدر باب الافتعال منه جامع الشواهد [قال الأصمعي سيف جراز بالجيم المضمومة والراء المهملة والزاء المعجمة بعد الألف أي قاطع والمقضب صفة الجراز وهو آلة القطع والهرم بالتسكين نبت وهو نوع من الحمض الواحدة هرمة. وتذريه من الذرو يصف الشاعر ناقته يقول ان الناقة تعمل أسنانها في الشوك فتقطعه. وقيل ان الضمير في تنحى يرجع الى الجارية يعني تعرض تلك الجارية المنجل والسكين على الشوك وتلقيه الهرم إلقاء عجيبا والمعنى الأول أظهر قوله جرازا مفعول تنحى ومقضبا صفة والهرم منصوب بفعل مضمر على شريطة التفسير تقديره الهرم تذريه جلبي

[قوله وفي التنزيل وادكر بعد أمة] وقرأ واذّكر بعد أمة بالادغام وقلب المهملة الى المعجمة وادّكر بعد أمة بالدال المهملة وقلب المعجمة اليها فهو شاهد الوجهين سعد الله [قوله وأمّا قلب تاء افتعل مع الجيم] جواب سؤال مقدر كأنه قيل قلب تاء الافتعال أيضا مع الجيم دالا نحو اجدز في قول الشاعر فقلت لصاحبي الخ فلم لم يتعرض له المصنف فأجاب بما ترى والأصل اجتز من باب الافتعال سعد الله

[قوله لفوات صفير الزاء] يعني ان الزاء من حروف الصفير والدال من غيرها وحروف الصفير لا تدغم في غيرها سعد الله

وتلحق الفعل غير الماضي والحال نونان للتاكيد

شيئاً: والأصل إجتز أى إقتطع فشاذ لايقاس عليه غيره والقلبان المتقدمان على سبيل الوجوب [ويلحق الفعل] حالكون ذلك الفعل [غير الماضي والحال نونان للتاكيد] ولا تلحقان الماضي والحال لإستدعائهما الطلب إذ الطالب إنما يطلب في العادة ما هو مراد له فكان ذلك مقتضياً للتاكيد لأن غرضه تحصيله والطلب إنما يتوجه إلى المستقبل الغير الموجود وقيل لأن الحاصل في زمان الماضي لايحتمل التاكيد وأما الحاصل في زمان الحال فهو وإن كان محتملاً للتاكيد بأن يخبر المتكلم بأن الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والتاكيد لكنه لما كان موجوداً وأمكن للمخاطب في الأغلب الإطلاع على ضعفه وقوته أختص نون التاكيد بغير الموجود أولى بالتاكيد أى الإستقبال ولا يتوهم جواز الحاقهما بالمستقبل الصرف نحو سيضربن وسوف

[إذ الطالب] تعليل لإستدعائهما الطلب [مراد له] أى محبوب [وكان ذلك] أى طلب مراده [مقتضيا لتاكيده] أى تأكيد ما هو مراد له فإن قلت قوله لإستدعائهما الطلب معناه لإقتضائهما الطلب فالتاكيد يقتضي الطلب وهو عكس قوله فكان ذلك مقتضياً لتاكيده فلا يصح تعليله بذلك لمنافاته له قلت بل معنى الإستدعاء الاستلزام أى لإستلزامهما وجود الطلب ولاشك أن وجود معنى يقتضيه وجود معنى آخر يستلزم وجود المعنى الآخر فتأمل [بغير الموجود] صفة كاشفة اذ المستقبل لايكون حين هو مستقبل الاغير موجود قلت ما وجه تضعيف هذا القول المشار الى تضعيفه بقيل قلت ورود التاكيد في النفي والشرط وغيرهما بالاطلب فيه [لأن الحاصل في الزمان الماضي لايحتمل التاكيد] فيه نظر اذ يمكن الاخبار بأنه كان حاصلا في الماضي متصفاً بالمبالغة والتاكيد على أن لقائل أن يقول ليس معنى التاكيد وصف المؤكد بالمبالغة والقوة بل معناه تقرير الحكم وتثبيته في ذهن المخاطب فلا فرق بين الماضي وغيره [بالمستقبل الصرف] أى غير المشوب بمعنى الطلب

[ولا شك أن وجود معنى] هو الطلب [يستلزم وجود معنى آخر] بدليل قوله بل معنى الاستدعاء الإستلزام آه قوله [وجود المعنى الآخر] وهو التاكيد فيه بحثان الأول ان حاصل هذا الاستدلال وجود اللازم على وجود الملزوم وأن وجود اللازم يستلزم وجود الملزوم لان المعنى الأول المذكور بقوله أن وجود معنى لازم بدليل قوله يقتضيه [أى يستلزمه آه] والمعنى الثاني المذكور بقوله وجود معنى آخر ملزوم بدليل اسناد الإقتضاء اليه حيث كان فاعل يقتضى وقد ادعى أن وجود الأول يستلزم وجود الثاني وهو باطل لما اشتهر ان وجود اللازم لايستلزم وجود الملزوم لجواز ان يكون اللازم اعم لا لتصور اللازم للشئ مع ان وجوده لايستلزم وجوده مع التمر والنار ونحوهما والثاني أنه ان أراد باللازم هنا الطلب وبالملزوم التاكيد كما هو فحوى عبارته فلو سلمنا ان وجود اللازم يستلزم وجود الملزوم الآن مقصود الشارح إثبات الملازمة لإستدلاله على وجود الملزوم الذى هو التاكيد بوجود اللازم الذى هو الطلب وان أراد عكس ذلك كان حاصله بوجود الطلب على وجود التاكيد وهو عكس المقصود فليتأمل ابن القاسم لإثباته الاقتصار في الطريقين فانهم باقى

وسوف يضربن فانهما لا تلحقان بالمستقبل الصرف في السعة إلا بما فيه معنى الطلب أو ما
أشبهه وعليه جميع المحققين حيث قالوا ولا تلحقان إلا مستقبلا فيه معنى الطلب كالأمر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم لكونه غالبا على ما هو المطلوب ويشبه بالقسم
نحو اما تفعلن في أن ما للتأكيد كلام القسم ولأنه لما أكد حرف الشرط بما كان تأكيد الشرط أولى وقد
تلحق بالنفي تشبيها له بالنهي وهو قليل ومنه قول الشاعر : يحسبه الجاهل ما لم يعلما : شيخا
على كرسيه معمما : أي ما لم يعلمن قلبت النون ألفا للوقف قال الله تعالى لنسفعا أصله لنسفعن
فإن قلت لم ألحق بالمستقبل الصرف في قوله : ربما أوفيت في علم : ترفعن ثوبي شمالات : قلت
لأنه مشبه بالنفي من حيث أن ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي مشبه بالنهي وهو مع ذلك

[لكونه] أي القسم [غالبا] منصوب على الظرف أي في الغالب [على ما هو مطلوب] خبر كونه [بالمستقبل الصرف في قوله ربما أوفيت في علم : ترفعن ثوبي شمالات] دعوى الإستقبال في ترفعن والقلة في ربما غير صحيحة فيهما أما الأولى فلأن ترفعن حال من فاعل أوفيت وهو ماض لفظا ومعنى قال ابن هشام في فصل ربما من المغني والحال قيد لعاملها أي مبينة لوقت حصوله وأما الثانية فلنص ابن هشام أيضا في ذلك بأن ربما للتكثير بقرينة الإفتخار

[قوله والقسم] والمراد بالقسم هنا جواب القسم لا نفسه لأن نون التأكيد لا تدخل نفس القسم بل جوابه سعد الله
[قوله على ما هو المطلوب] لانه قد يكون على غير المطلوب نحو والله إن زيدا السارق سعد الله
[قوله نحو اما تفعلن] في صحة دخول نون التأكيد يعني أن تشبيه اما تفعلن بالقسم علة للحوق النون به مع انتفاء الطلب فيه سعد الله
[قوله كلام القسم] أي يشبه بالقسم الشرط المؤكد بما لتشبيه ما بلام القسم في كونهما مؤكدة يعني كما أن اللام لتأكيد القسم كذلك ما لتأكيد الشرط فيشبه ما يؤكد بما هو الشرط بما يؤكد باللام وهو القسم جلبي [قوله تأكيد الشرط أولى] من تأكيد حرف الشرط بما أي العلة لدخول نون التأكيد على الشرط المؤكد بما مع إنتفاء معنى الطلب هذا أي عدم لزوم زيادة حرف الشرط على الشرط سعد الله
[قوله تشبيها له بالنهي] ووجه مشابهة النفي بالنهي كلاهما لفظة لا ولأن النفي والنهي يكونان غير واجبين أو غير مثبتين منه عفي عنه
[قوله قلبت النون ألفا] كأنه قيل إذا كان لم يعلمن فلم قلبت النون ألفا فقال قلبت لأجل الوقف فإن نون الخفيفة المفتوح ما قبلها تقلب ألفا عند الوقف نحو يا زيد إضربا عمرا فرقا بين الوصل والوقف سعد الله [قوله ربما أوفيت] هو من أبيات لجذيمة بن الأبرش وهو ابن مالك بن فهم ملك العرب وهو صاحب الزباء وقيل هو لتأبط شرا قوله [ربما] بالتخفيف للضرورة [وأوفيت] بالواو والفاء متكلم بمعنى أشرفت [والعلم] بالعين المهملة كرأس الجبل وأراد به هنا الأمور العظيمة الشاقة [وترفعن] مضارع من الرفعة [وشمالات] بفتح الشين المعجمة جمع شمال وهي الريح التي تهب من ناحية القطب جامع الشواهد

خَفيفةٌ ساكنةٌ وثقيلةٌ مفتوحةٌ إلّا فيما تختصّ به وهو فعل الإثنين وجماعة النّساء

ذلك خلافُ الأصلِ والقياس لا يعتدّ به وقال سيبويه يجوز في ضرورةٍ أنتَ تفعلَنْ وهاتان النونان

إحديهما [خفيفة ساكنة] كقولك إذهبَنْ والأخرى [ثقيلة مفتوحة] نحو إذهبَنَّ وفي بعض النسخ

بالنصب أي حال الكون احديهما خفيفةً ساكنةً والأخرى ثقيلةً مفتوحةً في جميع الأحوال [إلّا فيما] أي

في الفعل الّذي [تختصّ] النّون الثّقيلة [به] أي بذلك الفعل يعني من بين النونين يختصّ الثّقيلة به أي

بذلك الفعل أي تنفرد بلحوق هذا الفعل كما يقال نخصّك بالعبادة أي لا نعبد غيرك وبهذا ظهر فساد ما قيل

أنّه كان من حقّ العبارة أن يقول إلّا في الفعل الّذي يختصّ بالثّقيلة أي لا يعمّ الثّقيلة والخفيفة لأنّ الثّقيلة

لا تختصّ بفعل الإثنين وجماعة النّساء بل تعمّ الجميع [وهو] أي ما تختصّ به [فعل الإثنين و] فعل [جماعة

[في جميع الأفعال إلّا فيما] اشارة إلى أن المستثنى لا يكون إلّا بصيغة المستثنى منه واقترانه هنا بفي مانع من كونه من الفعل في قوله ويلحق الفعل وإن صحّ معناه وليس الإستثناء من المقدّر المذكور تفريغاً لأنه لا يكون إلّا في النّفي بل المستثنى منه محذوف بقرينة [أي تنفرد] حاصله أنّ الإختصاص له معنيان أحدهما إنفراد شيء من بين أمثاله بحكم وهو بهذا المعنى ثابت للنون الثّقيلة دون فعل الاثنين وجماعة النساء والثاني عدم عموم معنى الشيئين فأكثر وهو بهذا المعنى وصف للفعل المذكور لا للنون الثّقيلة إذ هي عامّة في الفعل المذكور وغيره فساد ما قيل إنّما فهم منه المعنى الثاني فحكم بخطأ عبارة المصنّف لاقتضائها على ما فهم عدم عموم الثّقيلة للأفعال فقوله [أي لا يعمّ] تفسير من هذا القائل لمعنى الإختصاص عنده بعدم العموم وقوله [لأنّ الثّقيلة] تعليل لمحذوف تقديره لا أن يقول ما عبّر به فتأمّل ذلك

[للنون الثّقيلة] لأنها منفردة عن الخفيفة بهذين الفعلين حيث دخلت عليهما دون الخفيفة [دونه اه] فانه لم ينفرد بين الأفعال بالثّقيلة لدخولها بقية الأفعال [وصف للفعل المذكور] فانه لم يعمّ الثّقيلة والخفيفة اذ لا يتصل به الا الثّقيلة ابن القاسم

[قول المصنف إلّا فيما تختصّ به] أقول هذا استثناء من قوله ثقيلة مفتوحة أي النون التاكيد الثّقيلة مفتوحة في جميع الأمثلة الآ في المثالين اللذين خصّا بالنون بمثله وهما فعل الاثنين سواء كان مذكراً أو مؤنثاً وفعل جماعة النساء فانّها مكسورة فيهما نحو اذهبانّ واذهبنانّ فان قيل لم كانت النون الثّقيلة مكسورة فيهما مع أنّ اصلها أن تكون مفتوحة قلنا لكونها حينئذ شبيهة بنون التثنية في وقوعها بعد الألف مثل نون التثنية كما في زيدان ويفرّان ولما كانت نون التثنية مكسورة فكذا نون الثّقيلة تكون مكسورة اذا وقعت بعد الألف الزائدة أي اذا دخلت على التثنية والجمع المؤنث مع انها لو فتحت لزم توالي أربع فتحات تقديراً لأنّ الألف بمنزلة فتحتين وما قبلها مفتوح وما بعدها وهو النون الثّقيلة تكون أيضاً مفتوحاً وحينئذ يلزم توالي أربع فتحات وهو قبيح وقوله [وتدخل الألف] لتفصل بين النونات آه اشارة الى جواب سؤال مقدر تقديره انه يجب ان لا يدخل النون الثّقيلة في الجمع المؤنث لأنه يلزم توالي ثلث نونات وهو مكروه فأجاب المصنف بقوله وتدخل الألف بعد نون جماعة النساء ليفصل بين النونات فيندفع كراهة اجتماع ثلاث نونات سعد الله [قوله نخصّك بالعبادة] تنظير له بالمثال المتداول بينهم المشهور بأنّ الإختصاص فيه بمعنى الإنفراد وبأنّ الباء فيه دخل على المقصور لأن العبادة مقصورة على الله تعالى ولا تتجاوز عنه الى غيره تعالى سعد الله [قوله نخصّك بالعبادة] نميّزك ونفردك من بين المعبودين بالعبادة فيكون العبادة مقصورة عليه وكذا في واختصّ المندوب بوا أي يميّز المندوب عن المنادى بوا فيكون وا مخصوصة به وكذا قوله يختصّ برحمته من يشاء سيد شريف قدس سره

فهي مكسورةٌ فيهما أبداً فتقولُ إذهبانِّ للإثنين واذهبنانِّ للنسوة وتدخل ألفاً بعد نون جمع المؤنث لتفصل بين النونات

النساء فهي] أي النون الثقيلة [مكسورة فيه أبداً] أي في فعل الإثنين وجماعة النساء فالضمير عائد إلى الفعل ويجوز أن يكون عائداً إلى ما [فتقول إذهبانِّ للإثنين واذهبنانِّ للنسوة] بكسر النون فيهما تشبيهاً لها بنون التثنية لأنها واقعة بعد الألف مثل نون التثنية وأما ما أجازه يونس والكوفيون من دخول الخفيفة في فعل الإثنين وجماعة النساء باقية على السكون عند يونس ومتحركة بالكسر عند بعض وقد حمل عليه قوله تعالى ولا تتبعانِ سبيل المفسدين بتخفيف النون فلا يصلح للتعويل لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء وهي ليست في تتبعانِ للتأكيد [فتدخل] أنت [ألفاً بعد نون جمع المؤنث] كما تقول إذهبنانِّ والأصل إذهبننَّ فأدخلت ألفاً بعد نون جمع المؤنث وقبل النون الثقيلة [لتفصل] تلك الألف [بين النونات] الثلث نون جمع المؤنث والمدغمة

[قوله فالضمير عائد إلى الفعل] لا إلى الإثنين وجماعة النساء وإنما احتاج إلى بيان المرجع لئلا يورد بأن الراجع غير مطابق للمرجع لأن الراجع مفرد والمرجع إثنان وإذا بين أن المرجع لفظ الفعل لم يتجه الإيراد تأمل سعد الله

[قوله ان يكون عائداً الى ما] أي يجوز أن يكون ضمير فيه في قوله مكسورة فيه عائداً إلى لفظ ما في قوله إلا فيما تختص به عبد الرحيم

[قوله وقد حمل عليه قوله تعالى] وجه الحمل أن لا للنهي لأن الواو عاطفة والمعطوف عليه هو الأمر وهو قوله تعالى فاستقيما ولا يجوز أن يكون لا للنفي لعدم جواز عطف الإخبار على الإنشاء فهي أي النون للتأكيد لا للإعراب لأن نون الإعراب محذوف بلا الناهية سعد الله [قوله ولا تتبعان الخ] أما النون في تتبعانِ ليست للتأكيد بل للتثنية ولا نافية ولا ناهية لأنهم قد ذكروا أنه مضارع قد وقع حالاً من مفعول استقيما بالواو والضمير لكن على قراءة من يشدده النون يكون معطوفاً على استقيما لأن الإنشاء لا يقع حالاً ولا يكون لا حينئذ ناهية له زين الدين كتبت في ٨/ شوال ١٤١٩ هجري

كتبت في التوفيق والتحقيق في ٢٩/ ربيع الأول سنة ١٤٢٠ المصادف ١٠/٧/ ١٩٩٩ في محلة اسكان الجديدة في اربيل

وَلَا تَدْخُلُهُمَا الْخَفِيفَةُ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ

وَالْمُدْغَمِ فِيهَا وَاخْتَصُّوا الْأَلِفَ لِخِفَّتِهَا [وَلَا تَدْخُلُهُمَا] أَيْ فِعْلَ الِاثْنَيْنِ وَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ النُّونُ [الْخَفِيفَةُ] لَا يُقَالُ اِضْرِبَانْ وَلَا اِضْرِبْنَانْ بِالسُّكُونِ [لِأَنَّهُ يَلْزَمُ] مِنْ دُخُولِهَا فِيهِمَا [الْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ] وَهُمَا الْأَلِفُ وَالنُّونُ وَحِينَئِذٍ لَوْ حَرَّكْتَهَا لَأَخْرَجْتَهَا عَنْ وَضْعِهَا وَلِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ الْحَرَكَةَ بِدَلِيلِ حَذْفِهَا فِي نَحْوِ اِضْرِبِ الْقَوْمَ وَالْأَصْلُ اِضْرِبَنْ دُونَ تَحْرِيكِهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ: أَيْ لَا تُهِينَنْ وَإِلَّا لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ لَا تُهِنْ لِأَنَّهُ نَهْيٌ فَحُذِفَتِ النُّونُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَلَمْ يَتَحَرَّكْ كَمَا مَرَّ وَلَوْ حُذِفَتِ الْأَلِفُ مِنْ فِعْلِ الِاثْنَيْنِ لَالْتَبَسَ بِفِعْلِ الْوَاحِدِ وَلَوْ حَذَفَهَا مِنْ فِعْلِ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ لَأَدَّى إِلَى حَذْفِ مَا زِيدَ لِغَرَضٍ هَكَذَا ذَكَرُوهُ وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ دُخُولِهَا فِي فِعْلِ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ الْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّكَ تَقُولُ اِضْرِبْنَ فَلَوْ أَدْخَلْتَهَا الْخَفِيفَةَ وَقُلْتَ اِضْرِبْنَنْ لَا يَكُونُ

[قول المصنف ولاتدخلهما] يعني لو كانت قابلة للحركة لم تحذف لالتقاء الساكنين بل حركت لأن الحذف خلاف الأصل لكنها حذفت لأنها لا تقبل الحركة سعدالله [قول الشارح ولأنها لا تقبل الحركة] إشارة إلى مذهب سيبويه ويمكن أن يكون قوله ولاتدخلهما الخفيفة جواب سؤال مقدر تقديره لم لا يجوز دخول الخفيفة فيهما مع أنها أخف من الثقيلة فأجاب بقوله لأنه لا يلزم التقاء الساكنين سعدالله س

[قول الشاعر لا تهين] وهو من أبيات للأضبط بن قريع السعدي قوله تهين بضم المضارعة من الإهانة بمعنى الإذلال [والفقير] ضد الغني [وتركع] مضارع من الركوع وهو الانحناء كناية عن الضعة وانحطاط القدر والحال [ويوما] نصب على الظرف والواو للحال [والدهر] الزمان و[رفعه] كمنعه ضد وضعه والضمير المنصوب فيه يرجع إلى الفقير وهو مفعوله وفاعله ضمير الدهر جامع الشواهد

[قول الشاعر لا تهين] اعراب البيت [لا] ناهية [تهين] فعل مضارع مبني لفظا على الفتح مرفوع محلا رفعه بالضمة مؤكدة بالنون الخفيفة المحذوفة وفاعله مستتر فيه وهو أنت [والفقير] مفعول به لتهين [علك] حرف من حروف المشبهة بالفعل والكاف اسمه [وان] ناصبة [وتركع] فعل وفاعله مستتر فيه راجع إلى المخاطب والجملة منصوب محلا بأنه خبر لعل [يوم] مفعول فيه له [والدهر] مبتدأ وقد حرف تحقيق [ورفعه] فعل وفاعله مستتر فيه راجع إلى الدهر والضمير البارز راجع إلى الفقير والجملة في محل الرفع خبر الدهر لا أدري قائله

[قوله لوجب أن يقال لا تهن] من الأجوف محذوف العين لالتقاء الساكنين اللذين أحدهما العين والآخر اللام فلما لم يقل لا تهن بكسر النون وحذف العين وقيل لا تهين بإعادة العين وفتح النون علم أن الأصل لا تهينن بالنون الخفيفة وأن إعادة العين بسببها وأن الفتح لأجلها لوجب فتح ما قبلها في المفرد سعدالله [قوله فحذفت النون] أي نون التأكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين هما نون الخفيفة والألف واللام في الفقير فلو كانت الخفيفة تقبل الحركة لكسرها الشاعر ولم يحذفها لأصل التقاء الساكنين بل يقول لا تهينن الفقير بكسر النون الخفيفة تأمل عبدالرحيم [قول الشاعر لا تهين] أي تنحى وتسقط عن المنصب وتذل والدهر قد رفعه يقول لا تفتخر بغناك ولا تكبر عليه فإن الدهر لا تترك الفقير على فقره ولا الغني على غنائه

جلبي ٩/ شوالي ١٤١٩هـ المصارف ٢٦/ ١/ ١٩٩٩ ميلادي ٦/ ١١/ ١٦٩٨ كوردي

فَإِنَّ الْتِقَاءَ السَّاكِنَيْنِ إِنَّمَا يَجُوزُ

لايكون إلتقاء الساكنين في شيءٍ وأشار ابن الحاجب إلى جوابه بأنّ الثقيلة هي الأصل والخفيفة

فرعها وإذا دخلت الألف مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة وإن لم يجتمع النونات لئلا يلزم مزيّة

الفرع على الأصل ألا ترى أنّ يونس إذا أدخلها في فعل الإثنين وجماعة النساء أدخل الألف

وقال إضربانْ واضربنانْ دون إضربَنْ وفيه نظر لأنّ أصالة الثقيلة إنّما هي عند الكوفيين

على ما نقل مع أنّ الفرع لايجب أن يجرى مجرى الأصل في جميع الأحكام ثمّ المناسبة المعلومة

من قوانينهم تقتضي بينهما أصالة الخفيفة لأنّ التأكيد في الثقيلة أكثر منه في الخفيفة

فالمناسب أن يقال أنّه يعدل من الخفيفة إليها ولمّا قال لأنّه يلزم إلتقاء الساكنين على

غير حدّه كأنّه قيل ما حدّه ومتى يجوز فقال [فإنّ التقاء الساكنين إنّما يجوز] أي لايجوز إلاّ

[قوله وفيه نظر] وفي النظر نظر إذ ليس المراد بالأصل ما يبنى منه بل الراجح بحسب المعنى يوسف الأصم

[قوله لأنّ التأكيد في الثقيلة] ولأنّ الخفيفة حرف واحد والثقيلة حرفان والواحد أصل بالنسبة إلى الاثنين ومقدّم عليه بالطبع سعد الله [قوله في جميع الأحكام] أي فليزد في الثقيلة لإجتماع النونات ولاتزد في الخفيفة لعدم الإحتياج إلى الزيادة سعد الله [قوله في جميع الأحكام] يعني فزيد في الثقيلة للفصل بين النونات ولا في الخفيفة لعدم الاحتياج إلى الزيادة س

[قوله يعدل من الخفيفة إليها] فالخفيفة أصل والعدول إلى الثقيلة لزيادة التأكيد ولا وجه للعدول من الأصل إلى الفرع للنقصان بل الوجه العدول من الأصل إلى الفرع لزيادة غرض من الأغراض سعد الله [قوله يعدل من الخفيفة إليها] وأمّا على مذهب سيبويه هو أنّ كلاّ منهما حرف برأسه على ما نقله الرضي عصام الدين

[قوله كأنّه قيل] هذا ناشئ من قوله على غير حدّه فإنّ هذا القيد يوهم جوازه إذا كان على حدّه فاتّجه أن يقال ما حدّه ومتى يجوز فأجاب بقوله فإن التقاء الساكنين سعد الله كاتب الخط عبد الرحمن بن محمد أمين بن محمد صالح الكردي كاني دره بندي

إذا كانَ الأَوَّلُ حرفَ مدٍّ والثّاني مُدْغَماً فيهِ نَحْو دابَّةٍ

[إذا كانَ الأوَّلُ] من السّاكنين [حرفَ مدٍّ] وهو الواوُ والألفُ والياءُ السّواكن [و] كان [الثّاني منهما] [مدغَماً فيه] أي في حرفٍ آخر [نحو دابَّةٍ] فإنّ الألفَ والباءَ ساكنانِ والألفُ حرفُ مدٍّ والباءُ مُدغَمٌ فجاز لأنّ اللّسانَ يرتفعُ عنهما دفعةً واحدةً من غيرِ كُلْفةٍ والمُدْغَمُ فيه متحرّكٌ فيصيرُ الثّاني من السّاكنين كلاساكنٍ فلا يتحقّقُ التقاءُ السّاكنين الخالصِ السّكونِ وكانَ الأَوْلى أن يقولَ حرفَ لينٍ ليَدخُلَ فيه نحو خُوَيْصّةٍ ودُوَيْبّةٍ لأنّ حرفَ اللّين أعمُّ من حروفِ المدِّ كما سنذكره لكنّ المصنّفَ لا يفرّق بينهما وفي عبارته نظرٌ لأنّ لفظةَ إنّما تفيد الحصرَ كما بيّنّاه آنفاً وهذا غيرُ مستقيمٍ على ما لا يخفى فإنّ التقاءَ السّاكنين جائزٌ في الوقفِ مطلقاً لأنّه محلّ التّخفيفِ نحو زيدْ وعمرْوْ وبكرْ ولئن سلّمنا أنّه أراد غيرَ الوقفِ لكن يجوزُ في غيرِ الوقفِ في الاسمِ المعرّفِ باللّامِ الدّاخلةِ

[قوله مدغما فيه] وفي بعض النّسخ والثّاني مدغما فيه وهو سهو من النّاسخ لأنّ الحرفَ المدغم فيه متحرّك والسّاكن هو المدغم لا المدغم فيه تأمّل. أبو بكر — [قوله كلا ساكن] إعلم أنّه بيّن فائدة كون الثّاني مدغما ولم يبيّن فائدة كون الأوّل حرف مدّ وفائدته أنّ امتداد الأوّل ولينه ينزل منزلة الحركة فلا يكون سكون الأوّل أيضا خالصا بل سكون يشعر به شيئ من الحركة س [قوله نحو خويصة] أي هما تصغير خاصّة ودابّة والتقاء السّاكنين فيهما مسلّم مع أنّ الأوّل ليس حرف مدّ بل حرف لين فقط فالشّرط كون الأوّل حرف لين لا حرف مدّ سعد الله [قوله لأن حروف اللين ساكنة مطلقا سواء كانت حركة ما قبلها من جنسها أولا بخلاف حروف المدّ فإنّها ساكنة إذا كانت حركة ما قبلها من جنسها سعد الله [قوله أعمّ من حروف المدّ] لأنّ حرف العلّة عند سكون جانستها حركة ما قبلها أو لم يجانس فقيل مدّ ولين وبعض اللّين ليس بمدّ واشتراط الأخصّ لا يوجب اشتراط الأعمّ فعليه أن يقول إلّا إذا كان الأوّل حرف لين سعد الله [قوله نحو خويصة] بسكون الياء وتشديد الصّاد وكذلك دويبّة بسكون الياء وتشديد الباء. رضا

ويحذف من الفعل معهما

الداخلة عليه همزة الإستفهام نحو آلحسن عندك بسكون الألف واللام وهذا قياس مطرد لئلا
يلتبس بالخبر وفي التنزيل آلآن بسكون اللام والألف في بعض القراءة من بعد ذلك وفي
بعض شأنهم وذي العرش سبيلا واللائي ومحياي ومماتي ونحو ذلك فلا وجه للحصر ويمكن
الجواب عنه بأن كل ذلك من الشواذ ومراده غير الشاذ فإن قلت فلم لا يجوز في عقبى الدار و
في الدار قالوا ادارانا مع أن الأول حرف مد والثاني مدغم فقلت جوازه مشروط بذلك ولا
يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كما تقدم في دخل يدخل [ويحذف من الفعل معهما] أي مع

[بأن كل ذلك من الشواذ] الإشارة لما وقع في بعض القراءة وأما ما ذكره قبله فقد صرح فيه بأنه قياس مطرد فالجواب
المذكور جزئي لا كلي [فإن قلت فلم لم يجز في الدار وقالوا ادارانا] فاعل لم يجز وهو لفظ في الدار وقالوا
ادارانا والمعنى لم يجز قولك في الدار بإثبات الياء من في وقالوا ادارانا بإثبات الواو من قالوا مع أن
الأول حرف مد والثاني مدغم فأجاب بأن الشرط في الجواز موجود ولا يلزم من وجوده وجود المشروط
على قياس ما مر في أبى يأبى وقدم ما فيه فراجعه فإن قلت إذا وجد الشرط فما الذي اقتضى تخلف
المشروط وهو الجواز قلت هو ثقل الكلمة باجتماع الكسرة والياء مع الساكنين في قولك في الدار واجتماع ٥
الضمة والواو مع الساكنين أيضا في نحو قالوا ادارانا والحاصل أن كون الجواز مشروطا بذلك يقتضي انتفاء
الجواز عند انتفائه لا وجوده عند وجوده لما تقرر من تأثير الشرط في العدم والله أعلم

[فإن قلت كان نسخة الشيخ من الشرح] هكذا [فإن قلت فلم لا يجوز في الدار وقالوا ادارانا انتهى] فتعين فاعلية لفظ في الدار آه ولا
يجوز كون الفاعل ضمير التقاء الساكنين كما لا يخفى وفي نسخة هكذا فإن قلت لم يجز في نحو في الدار وقالوا ادارانا آه ففاعل لم يجز ضمير التقاء الساكنين
فتأمل ابن القاسم [قوله لئلا يلتبس بالخبر] أي لو حذف الألف المنقلبة عن همزة الوصل عند دخول همزة الإستفهام وقيل الحسن عندك بدون المد
يلتبس الإستفهام بالإخبار فلم يثبت همزة الوصل بحالها حذرا عن اجتماع الهمزتين وعن الخروج بها عن وضعها بالكلية بل قلبت ألفا وقيل
الحسن بالمد وحصل الفرق ولم يلزم إثبات همزة الوصل بحالها لاجتماع الهمزتين سعد الله [قوله الحسن عندك] أصله الحسن بهمزة مفتوحة
ولام ساكنة دخلته همزة أخرى مفتوحة الأولى للاستفهام والثانية للوصل وحق الثانية أن تحذف لأنه همزة سقطت عند الدرج على القياس المتقدم
وامتنع الحذف للزوم محذور وهو التباس الاستفهام بالخبر وفي توالي الهمزتين ثقل قلبت الثانية ألفا لئلا يلزم توالي همزتين سعد الله
[قوله وجود المشروط] ويعلم من قوله في الجواب ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط أن السائل قد أصاب في سؤاله وشرط التقاء الساكنين على حده عند المصنف
موجود في الأمثلة المذكورة وليس كذلك لأنهم صرحوا بعدم جوازه إلا في كلمة واحدة ومراد المصنف هذا إلا أنه لم يصرح اكتفاء بالمثال والعلاوة أيضا
فرق به كما سيجيء والتوجيه أنه إذا كان في آخر الكلمة كان محلا للتغيير فاغتفر حذفه لذلك بخلاف الوسط ألا ترى أنه حذفوا الساكن الأول
في اضربن مع أن الأول حرف مد والثاني مدغم لكونهما في كلمتين لأن نون التأكيد بمنزلة كلمة منفصلة فإن قلت لم يحذف في نحو اضربان
واضربنان مع أنهما كلمتان قلت مقتضى الإطراد أن لا يفرق بين الواو والياء والألف لو حذفت من المثنى لالتبس بالمفرد عند الوقف ولو حذفت من جمع المؤنث
لزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع النونات مع خفة الألف واستقلالها حنفية

النُّونُ الَّتِي فِي الْأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ وَهِيَ يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ

الحاق النونين [النون التى فى الأمثلة الخمسة وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين] لما سبق من أن النون فى هذه الأمثلة علامة الإعراب والفعل مع نون التأكيد يصير مبنيا كما ذكرنا فى نون جماعة النساء. واعلم أن قوله معهما هذا يوهم منه جواز دخول كل من النونين فى الأمثلة الخمسة و اثنان منها وهما يفعلان وتفعلان قد تقرر أن الخفيفة لا تدخلهما فأجاب بعضهم بأنه تنبيه على أن النون يحذف معهما على مذهب يونس حيث أجاز دخولها فى يفعلان وتفعلان وفساده يظهر بأدنى تأمل إذ لا أثر فى الكتاب من مذهب يونس لكن يمكن أن يجاب عنه بأن يقال أن النون فى الأمثلة الخمسة تحذف مع النون الثقيلة والخفيفة وهذا إنما يكون عند ثبوت المعية وأما إلا يثبت معه المعية كيفعلان وتفعلان فلا يكون الحذف ثمه وقد تقدم أنه لا معية بين الخفيفة وفعل الاثنين فلا يكون

[والفعل مع النون التأكيد يصير مبنيا] على قول مشى عليه ابن الحاجب فى كافيته وأقره الرضى عليه وأما على قول ابن مالك وغيره من أنه لا يبنى المضارع إلا بمباشرة النونين له فلا يجرى فيه التعليل المذكور لفصل الضمائر بين الفعل والنونين وهو مانع من البناء والله أعلم

[قول المصنف النون التى فى الأمثلة] أى نون الإعراب الثابتة فى الأمثلة الخمسة بخلاف نون جماعة النساء فإنه ضمير لا يحذف بنون التأكيد سعد الله

[قوله يصير مبنيا] لأن نون التأكيد لشدة الإتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الإعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها يلزم دخوله على كلمة أخرى حقيقة جامى

[قوله يصير مبنيا] لا يخفى أن المشهور أن الشرط فى بناء المضارع مع دخول نون التأكيد المباشرة فحذف النون لعلة أخرى كما قررناه فى محله محمد رضا

[قوله فلا يكون الحذف] أى حذف نون الإعراب فلا يحذف النون مع الخفيفة والثقيلة بل مع الثقيلة فقط سعد الله

وَيُحْذَفُ وَاوُ يَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَيَاءُ تَفْعَلِينَ

يكون فيه ذلك فافهم فإنّه لطيف [وَيُحْذَفُ] مع حذف النون [واوُ يفعلون وتفعلون] أي فعل جماعة الذكور الغائب والمخاطبة [وياءُ تفعلين] أي فعل المخاطبة الواحدة لأنّ إلتقاء الساكنين وإن كان على حدّه على ما ذكره المصنف لكنّه ثقلت الكلمة واستطالت وكانت الضمة والكسرة تدلّان على الواو والياء فحذفتا هذا مع الثقيلة وأمّا مع الخفيفة فإنّ إلتقاء الساكنين على غير حدّه ولم تحذف الألف من يفعلانِ وتفعلانِ لئلا يلتبس بالواحد والقياس يقتضي أن لا تحذف الواو والياء أيضاً كما هو مذهب بعضهم إذ كلّ منهما في هذه الأمثلة ضمير الفاعل والتقاء الساكنين على حدّه ولكن قد ذكرنا أنّه لا يجب أن يحذف بل يجوز وإن كان

[على ما ذكره المصنف] من أنّ حدّه أن لا يكون الأول حرف مدّ والثاني مدغماً فقط لا على ما ذكره الشارح من أنّه ذلك أو أن يكون الثاني موقوفاً عليه أو حرف تعريف دخلت عليه همزة استفهام [ولكن قد ذكرنا انّه لا يجب أن يحذف] أي أنّ إلتقاء الساكنين لا يجب أن يجوز عند حدّه لو وجود شرط لأنّ وجود الشرط لا يلزمه وجود المشروط وكنا في هذا وفي قوله فيما مضى لم يجز في الدرء وقالوا إدرأنا بحيث وهو أنّ اللازم من هذا التركيب عدم إلتقاء الساكنين لا عدم جواز جوازه الذي هو المشروط والأول أعمّ من الثاني إذ جواز الشيء يجامع عدمه فتأمل فإنّه دقيق

[فانه دقيق] أقول قد تأملنا فبان لنا أنّ مراد الشارح لدقته قد خفي على الشيخ وذلك بأنّ مراد الشارح بالجواز في الموضعين الجواز الوقوعي الذي حاصله الوقوع والجواز كالإمكان كثيراً ما يطلقونه بمعنى الجواز الوقوعي والإمكان الوقوعي كما هو معلوم لمن تتبع كلامهم ومعرفة بقواعدهم واصطلاحاتهم والشيخ زعم أنّه أراد بالجواز الإمكان في نفسه أي عدم استحالته وليس كذلك بل لا يسع عاقل دعوى الإستحالة هنا إذ لا وجود لها فكيف يريدها الشارح فمعنى قوله لا يجب أي يجوز لا يلزم أن يقع ولا إشكال في عدم وقوعه هذا كلّه بناء على هذا النسخة الواقعة للشيخ والآن في نسخة هكذا [لا يجب بل يجوز] ومعناه أنّه غير لازم عند العرب بله مجرّد فيه فلذا أعرضوا عنه هنا فتأمله [أي من حذف الألف] المناسب لهذا التفسير رجوع ضمير كونه لالتقاء الساكنين ويمكن رجوعه للألف أي الألف أخفّ بمعنى ان الضمة مع الألف أخفّ منها بدونها وفيه نظر ظاهر [لأنّ فيه إنتقالاً آه] هذا مبني على كسر النون لتقدير حذف الألف وقد علم بل الفتح على ما هو قاعدتها من الفتح وإنّما تكسر بعد الألف فإذا حذفت فلا كسر فليتأمّل [ومع حذف الواو والياء] بيان للفرق بين الألف والواو والياء حيث حذفت الألف دون الواو والياء لوجود الخفّة بعد حذفهما ووجود الثقل بعد حذفها — ابن القاسم

[قوله فافهم] اعلم أنّ محصل الجواب هو الشرط مضمر والمعنى أنّ النون الثانية في الأمثلة الخمسة يحذف لمقارنة الخفيفة مثلاً ان ثبت مقارنتها بالفعل وهي مقارنة للثلثة من الخمسة فيها أي بمقارنة الخفيفة مع الثلثة يحذف من الثلثة فقط أي نون الخفيفة يحذف من الثلثة فقط لأنّها لا مقارنة لها الّا بها بخلاف الثقيلة فانها مقارنة للامثلة الخمسة وللتنبيه على هذا الاضمار أمر أمره بالتأمل وأراد فيه الحكم بأنه لطيف على هذا الاضمار سعد الله

[قوله ولم يحذف الألف] كأنه قيل لم لم يحذف الالف من يفعلان بدخول الثقيلة عليها مع وجود الاستطالة و دلالة الفتحة على الألف المحذوف فاجاب بقوله ولم يحذف الخ سعد الله [قوله لئلا يلتبس بالواحد] لعدم الاعتداد بحركة النون اذ يعود النون بعد حذف الألف الى أصله الذي هو الفتح لان كسرها الوقوعها بعد الألف وقد حذفت سعد الله [قوله قد ذكرنا] حيث قلت جوازه مشروط بذلك ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كما تقدم سعد الله

إلا إذا انفتح ما قبلهما نحو لا تخشونّ

على حدّه وقيل حدّ التقاء الساكنين أن يكون الأول حرف لين والثاني مدغماً ويكونان في كلمة واحدة فهو هيهنا ليس على حدّه لأنه في كلمتين الفعل ونون التأكيد لكن اغتفر في الألف وإن لم يكن على حدّه لدفع الالتباس ولكونها أخفّ ولعلّه مراد المصنف ولم يصرّح به اكتفاءً بتمثيله بكلمة واحدة أعني دابّة وكذا فعل جار الله العلامة وهنا موضع تأمّل ففي الأمثلة الثلاثة يحذف الواو والياء [إلا إذا انفتح ما قبلهما] فإنهما لا تحذفان حينئذ لعدم ما يدلّ عليهما أعني الضمّ والكسر بل تحرّك الواو بالضمّ والياء بالكسر لدفع التقاء الساكنين [نحو لا تخشونّ]

[ولكونها أخفّ] أي من حذف الألف لأنّ فيه انتقالاً من الأخفّ وهو الفتح إلى الأثقل وهو الكسر ومع حذف الواو والياء ينتقل من الأثقل وهو الضمّ والكسر إلى الأخفّ وهو الفتح [وهنا موضع تأمّل] استعمل هنا غير ظرف بل مبتدأ مرفوع المحلّ خبره موضع تأمّل ويجوز على بُعدٍ أن يكون ظرفاً خبراً مقدّماً ومن تأمّل تردّد لأنّ التمثيل يشعر باشتراط اتّحاد الكلمة وتخصيص الخفيفة فيما سبق بالتعليل بالتقاء الساكنين على غير حدّه يشعر بعدم اشتراطه [إلا إذا انفتح ما قبلهما] إذا منصوبة على الظرفية والاستثناء مفرّغ بتأويل تحذف بلا تثبت أي لا تثبت الواو والياء إلا إذا

[والاستثناء مفرّغ بتأويل آه] لمّا كان ظاهر قول المصنف وتحذف واو يفعلون وتفعلون وياء تفعلين إلا إذا انفتح ما قبلها أنّه تفريغ في الإيجاب بيّن الشارح أنّه تفريغ في النفي معنى [فلا يناقي في ما مرّ من أنّ آه] الظاهر أنّه أراد بما مرّ قول الشارح في شرح قول المصنف ويحذف من الفعل معها النون في الأمثلة الخمسة آه ما نصّه والفعل مع نون التأكيد يصير مبنيّاً انتهى فإنّ مقصوده من هذا الكلام دفع التنافي بين ما مرّ من أنّ الفعل مع نون التأكيد مبنيّ وبين قوله هنا وإذا دخلت لا الناهية فحذفت النون فإنّه يقتضي أنّه معرب لأنّ حذف النون للجازم لا يكون إلا إعراباً بالجمع بينهما بحمل ما مرّ على ما إذا دخل عامل الإعراب على الفعل مؤكّداً وما هنا على ما إذا دخل الإعراب قبل التأكيد كما يشير إليه قوله هنا فإذا دخلت لا الناهية فحذفت النون فلمّا ألحق نون التأكيد آه وقد ينظر في ذلك من وجوه الأوّل أنّ هذا التفصيل الذي يحصل من هذا الجمع ينافي قوله السابق وقول الشارح [والفعل مع نون التأكيد يصير مبنيّاً] ما نصّه على قول مشى عليه ابن الحاجب فإنّه أراد أنّ هذا القول بعينه وإن فصلت الضمائر بين الفعل والنون بدليل قوله بعده [وأمّا على قول ابن مالك وغيره آه] وهذا يتناول نحو لا تخشونّ فكيف تحصل بهذا الجمع التنافي مع حمل كلام الشارح على العموم وشموله لما هنا إلا أن يخصّص كلامه السابق بما إذا لم يكن هناك جازم كما في لتبلونّ وما هنا بما إذا كان هناك جازم كما في لا تخشونّ لكن يحتاج حينئذ لبيان أنّ ذلك التخصيص مطابق للقول الذي مشى عليه ابن الحاجب والرضي والثاني أنّ كلامه يقتضي أنّه حيث كان عامل الإعراب داخلاً عليه بعد التأكيد كما يتّهم من قوله إنّما دخل على الفعل مؤكّداً والظاهر أنّه ممنوع وإن تضرب بأن يعد لتبلونّ إلا أن يقال إنّ قوله إنّما دخل على الفعل مؤكّداً صادق بوجودهما معاً والمقصود أنّه لم يدخل قبل التأكيد والثالث أنّ مقتضاه أن لا يفصل بين لا تخشونّ ونحو لتبلونّ فإنّ الأوّل معرب والثاني مبنيّ ومقتضى كتبه في حواشي التوضيح عن الرضي وغيره عدم وجود هذا القول فليتأمّل وليراجع فلا يخالف هذا ما مرّ فانظر ما المراد وما المخالفة المتوهّمة المنفية بهذا الكلام ويحتمل المتوهّمة المنفية بهذا الكلام ويحتمل أنّها قد يقال إنّ حذف النون يخالف ما مرّ أوّلاً من كونه مبنيّاً لأنّ مقتضاه بقاء النون وفيه نظر لأنّ المخالفة إنّما تتّجه لو كان حذف النون إعراباً من غير ناصب وجازم وقد ذكر هناك أنّه يحذف نون الأمثلة الخمسة لأجل أنّه مبنيّ فبناؤه يقتضي المخالفة فلا وجه لتوهّم المخالفة حينئذ على هذا الوجه ويحتمل أنّها ما قد يقال إنّ ما فرض القائل من أنّ الفعل مع المؤكّد مبنيّ إذا كان عامل الإعراب داخلاً بعد التأكيد يقتضي عدم البناء هنا لأنّ عامل الإعراب سابق فدفعه بأنّه ليس سابقاً فإن كان هذا هو المراد كان الدفع مشكلاً إذ ليس فيه بيان تأخّر عامل الإعراب بل قوله لتبلونّ وقيل دخل نون التأكيد وقد يدلّ على ما سبق دخول عامل الرفع فليحرّر ابن القاسم

[قوله وقيل حدّ التقاء الساكنين] مشعر بأنّ المذهب ما ذكر أوّلاً وليس كذلك إذ الاختلاف بين علماء هذا الفنّ في أنّ التقاء الساكنين إنّما يغتفر إذا كانا في كلمة واحدة وهو مراد المصنّف بل مراده من لم يذكر هذا القيد أيضاً وهو هذا إلا أنّه لم يصرّح به لما مرّ وما ذكر من عدم حذف الواو والياء عند البعض ليس لأنّه لا التقاء الساكنين على حدّه بل لأنّهما ضميرا فاعل فارتكب التقاء الساكنين على غير حدّه للضرورة وإن لم يلتبس حلبي [قوله وكذا فعل جار الله العلامة] أي لم يصرّح بالقيد ومثّل بكلمة واحدة وقال وحدّه أن يكون الأوّل حرف لين والثاني مدغماً نحو دابّة وخُوَيْصَّة وتمودّ الثوب سعد الله

وَلَاتَخْشَيِنَّ وَلَتُبْلَوُنَّ وَإِمَّا تَرَيِنَّ

أُصله تَخْشَيُونَ حذفت ضمّة الياءِ للثقل ثمّ الياءُ لالتقاءِ الساكنين وقيل تَخْشَوْنَ وأُدخل لا الناهية فحذفت النون فقيل لا تَخْشَوْا فلمّا أُلحق نون التأكيد التقى الساكنان الواو والنون المدغمة ولم تحذف الواو لعدم ما يدلّ عليه بل حرّك بما يناسبه وهو الضمّة لكونها أُختـه فقيل لا تَخْشَوُنَّ وهي نهي المخاطب لجماعة الذكور [وَلَاتَخْشَيِنَّ] أصله تَخْشَيِينَ حذفت كسرةُ الياءِ ثمّ الياءُ وأُدخل لا وحذفت النونُ فقيل لا تَخْشَيْ فلمّا أُلحق نونُ التأكيد التقى الساكنان الياءُ والنونُ فلم يحذف الياءُ لما مرّ بل حُرّكَ الياءُ بالكسر لكونه مناسبًا له وهي نهي المخاطبة [وَلَتُبْلَوُنَّ] أصله لَتُبْلَوُونَ فأُعِلّ إعلال لا تَخْشَوُنَّ فقيل لَتُبْلَوُنَّ وأُدخل نون التأكيد وحُذفت نون الإعراب وضمّت الواوُ كما في لا تَخْشَوُنَّ وهو فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنيًّا للمفعول من البلاءِ وهو التجربة [وَإِمَّا تَرَيِنَّ] أصله تَرْأَيِينَ على وزن تَفْعَلِينَ حذفت همزته كما سيجيء فقيل تَرَيِينَ ثمّ حذفت

[وادخل لا الناهية فحذفت النون] اشارة إلى أنّ حذف النون للجازم الذي هو لا الناهية قبل ورود التأكيد فلا ينافي ما مرّ من أنّ الفعل المؤكّد بالنون مبنيّ لأنّ مقتضاه أنّ عامل الإعراب انّما دخل على الفعل مؤكّدًا والدليل على ما قاله من أنّ النون المؤكّدة انّما دخلت على الفعل بعد حذف نون الإعراب أنّ نون التأكيد لا تلحق الّا ما فيه الطلب أو شبهه ولا يحصل فيه الطلب الّا بعد دخول لا وكذا قياس ما سيأتي ممّا فيه عامل جزم [فقيل لتبلونّ وأُدخل نون التأكيد وحذفت نون الاعراب آه] أي لأنّ الفعل حين دخول نون التأكيد عليه صار مبنيًّا فحذفت نون الإعراب لانتفاء الإعراب التي هي علامة عليه فلا يخالف هذا ما مرّ فتأمّل

[وَلَتُبْلَوُنَّ] أي مشتقّ من البلو وهو الإمتحان والإبتلاء نحو قوله تعالى وإذا ابتلى ابراهيم ربّه وقوله تعالى وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ الآية وأصله لَتُبْلَوُونَ بالواوين قلبت الأولى ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وحذفت بعد القلب لوجود الشرط وهو التقاء الساكنين تحرير
[قوله فأُعلّ إعلال لا تخشونّ] أي بعد قلب الواو ياء لأنّ كلّ واو وقعت متطرّفة رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما قلبت ياء وهنا كذلك سعد الله
[قوله فقيل لَتُبْلَوُنَّ] أي فصار لَتُبْلَوُنَّ ففعل به ما فعل بتخشون إلّا أنّ اللام هيهنا واو وثمّ ياء ولهذا المعنى أورد المصنّف هذا المثال ولم يكتف بمثال ما كان قبل واو الضمير مفتوحا بتخشون چلبي [قوله مبنيا للمفعول] اشارة الى جواب سؤال مقدّر لأنّه قيل لم أورد المصنّف مثالين مع الاكتفاء بمثال واحد فأجاب الش عنه بقوله مبنيا للمفعول أي أتى بالثاني لكونه مبنيا للمفعول ولكون الأول يائيا والثاني واويا ولكون حذف النون في الأول بلا الناهية وفي الثاني بنون التأكيد سعد الله [قوله وإمّا ترينّ آه] وانّما أورد المصنّف هذا المثال لما كان قبل ياء الضمير مفتوحا ولم يكتف بتخشين لمثال ما كان قبل ياء الضمير مفتوحا لأمرين أحدهما ان سقوط النون التي هي علامة الإعراب من تخشين بسبب دخول كلمة امّا التي هي حرف الشرط والآخر أنّ تخشين معتلّ اللام غير المهموز وترينّ معتلّ اللام المهموز فأورد لكلّ واحد منهما مثالا لتنبيه المبتدي على أنّ حكمهما واحد چلبي

كسرة الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين ولا بد أن تقول في الجميع قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما

ثم حذفت الألف وهذا أولى وإياك أن تظن أن المحذوف واو الضمير وبائه كما ظن صاحب الكواشي

في تفسيره فإنه من بعض الظن بل المحذوف لام الفعل لأنه أولى بالحذف من ضمير الفاعل وهو ظاهر

وقيل ترين فأدخل عليه أما وهي من حروف الشرط فحذفت النون علامة للجزم فألحق نون التأكيد وكسر الياء

ولم يحذف لما ذكر في لا تخشين فصار أما ترين وقد أخطأ من قال حذفت النون لأجل نون التأكيد لأنه

لا يلحقه قبل دخول أما لما تقدم في أول البحث وكذا لا تخشون ولا تخشين بخلاف لتبلون فإنه لحقه

لكونه جواب القسم وعلى هذا الخفيفة نحو لا تخشون ولا تخشين ولم يقلب الواو والياء من هذه الأمثلة ألفاً

لأن حركتهما عارضة لا اعتداد بها وهذا هو السر في عدم إعادة اللام المحذوفة حيث لم يقل لا تخشاون وقال

[لأنه لا يلحقه] أي لأن نون التأكيد لا يلحق الفعل [قبل دخول أما لما تقدم في أول البحث] من أنه يشبه بالقسم نحو أما تفعلن في أن ما للتأكيد والله أعلم

[قوله ولا بد أن تقول في الجميع] أي جميع الأمثلة المذكورة الأربعة أي في تخشون وتخشين وتبلون وترين سعد الله

[قوله وهذا أولى] لجريه على قانونهم الذي هو قلب الواو والياء ألفاً عند تحركهما وانفتاح ما قبلهما سعد الله

[قوله وإياك أن تظن] تحذير مثل قولهم إياك أن تحذف الواو أي إتق نفسك من أن تظن المحذوف واو الضمير في لتبلون و ياءه في ترين كما ظن صاحب الكواشي سعد الله [قوله بل المحذوف لام الخ] أي في لتبلون لالتقاء الساكنين وكذا في لا تخشين وأما ترين سعد الله

[قوله لما تقدم] أي لا يحذف النون فيهما لأجل نون التأكيد لأنه لا تدخلهما النون قبل دخول لا الناهية لأنه لا طلب فيهما قبل دخولها شرح

قوله لما تقدم في أول البحث] من أن نون التأكيد لا تدخل إلا على الطلب أو على ما أشبهه وترين قبل دخول أما ليست بطلب ولا مشابه به بخلاف لتبلون فإنه أي فإن نون الإعراب فيه يحذف بسبب نون التأكيد لئلا يلزم اجتماع الإعراب والبناء ولا يحذف بالجازم لعدم وجوده سعد الله [قوله فإنه لحقه لكونه جواب الخ] فإن نون الإعراب فيه يحذف بسبب نون التأكيد لئلا يلزم تكرار تكرار

وَيُفتَحُ معهما آخرُ الفعلِ إذا كانَ فعلَ الواحدِ والواحدةِ الغائبةِ ويُضَمُّ إذا كانَ فعلَ جماعةِ الذكورِ ويُكسَرُ إذا كانَ فعلَ الواحدةِ المخاطبةِ فتقولُ في أمرِ الغائبِ مؤكَّداً بالنونِ الثقيلةِ لِيَنْصُرَنَّ

وقالَ الكافي حذفُ ياءِ الضميرِ بعدَ الفتحةِ لغةُ طائفةٍ نحوُ ارْضَنَّ في ارضَى وكذا لا تَخْشَنَّ في لا تَخْشَى

[ويُفتَحُ مع النونينِ آخرُ الفعلِ إذا كانَ] الفعلُ [فعلَ الواحدِ والواحدةِ الغائبةِ] لأنّه أصلُ لخفته والعدول عنه انما يكون لغرض [ويُضَمُّ] [آخرُ الفعلِ] [إذا كانَ] الفعلُ [فعلَ جماعةِ الذكورِ] ليدلَّ الضمُّ على الواوِ المحذوفةِ [ويُكسَرُ] [آخرُ الفعلِ] [إذا كانَ] الفعلُ [فعلَ الواحدةِ المخاطبةِ] ليدلَّ الكسرةُ على الياءِ المحذوفةِ

وقيلَ كانَ الأَوْلى أن يقولَ ما قبلَ النونِ بدلَ آخرِ الفعلِ ليشملَ نحوَ لا تَخْشَوُنَّ ولا تَخْشَيِنَّ فإنّ الواوَ والياءَ فيهما ليسا آخرَ الفعلِ بل كلُّ واحدةٍ منهما اسمٌ برأسه لأنّ الفعلَ تَخْشَى وهما ضميرُ الفاعلِ فالجوابُ أنّ هذا الضميرَ كجزءٍ من الفعلِ فكأنّه آخرُ الفعلِ وقيلَ الغرضُ بيانُ آخرِ الفعلِ غيرِ الناقصِ لأنّ الناقصَ قد عُلِمَ حكمُه في لا تَخْشَوُنَّ ولا تَخْشَيِنَّ [فتقولُ في أمرِ الغائبِ مؤكَّداً بالنونِ الثقيلةِ لِيَنْصُرَنَّ]

[في قول المصنف ويفتح ويضم ويكسر] نظر لأنّ آخر الفعل في فعل جماعة الذكور مضموم وفي فعل الواحد مكسور فكيف يصح ذلك فينبغي أن يقال أو يبقى على الكسر والضم — فرازي

[قوله ويكسر اذا كان فعل الواحدة المخاطبة] أي وفيه ان آخر الفعل في جمع المذكر والواحدة المخاطبة مضموم ومكسور قبل لحوقهما فلا وجه الأمر بالضم والكسر اللهم إلّا أن يقال المراد بذلك ابقاء الضم والكسر لئلا يتوهم تغيرهما كما تغير في المفرد — عبد الله

[حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائفة] الغرض من ذكر هذه اللغة مقابلتها لقول المصنف فيما مرّ الإ إذا انفتح ما قبلها فعلى هذه اللغة يقال إرضَنَّ في إرضَيِنَّ للمخاطبة — مقرر

لِيَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرُنَّ لِتَنْصُرَنَّ لِتَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرْنَانِّ وبالخفيفة لِيَنْصُرَنْ لِيَنْصُرُنْ لِتَنْصُرَنْ وفي أمر الحاضر

مؤكداً بالثقيلة أُنْصُرَنَّ أُنْصُرَانِّ أُنْصُرُنَّ أُنْصُرِنَّ أُنْصُرَانِّ أُنْصُرْنَانِّ وبالخفيفة أُنْصُرَنْ أُنْصُرُنْ أُنْصُرِنْ

وقس على هذا نظائره: وأما اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد فالأكثر أن يجيئ اسم الفاعل منه

بالفتح لكونه فعل الواحد [لِيَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرُنَّ] بالضم لكونه فعل جماعة الذكور أصله لِيَنْصُرُونَنَّ حذفت

الواو لالتقاء الساكنين [لِتَنْصُرَنَّ] بالفتح أيضاً لأنه فعل الواحدة الغائبة [لِتَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرْنَانِّ و

بالخفيفة لِيَنْصُرَنْ] بالفتح [لِيَنْصُرُنْ] بالضم [لِتَنْصُرَنْ] بالفتح لما علم وترك البواقي لأن الخفيفة

لا تدخلها [و] تقول [في أمر الحاضر مؤكداً بالنون] [الثقيلة أُنْصُرَنَّ أُنْصُرَانِّ أُنْصُرُنَّ أُنْصُرِنَّ] بالكسر

لأنه فعل الواحدة المخاطبة [أُنْصُرَانِّ أُنْصُرْنَانِّ وبالخفيفة أُنْصُرَنْ أُنْصُرُنْ أُنْصُرِنْ وقس على هذا

نظائره] أي نظائر كل واحد من لِيَنْصُرَنَّ وأُنْصُرَنَّ الخ من نحو إِضْرِبَنَّ وإِعْلَمَنَّ ولِيَضْرِبَنَّ ولِيَعْلَمَنَّ

وغير ذلك إلى سائر الأفعال والأمثلة [وأما اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد فالأكثر أن يجيئ اسم الفاعل

منه] أي من الثلاثي المجرد [على] وزن [فاعِل تقول ناصِرٌ] للواحد [ناصِرَانِ] للاثنين حال الرفع

[قوله بالفتح لما علم] أراد بقوله كما تعلم علة الفتح في الموضعين وعلة الضم في الموضع الواحد فلا حاجة إلى ذكره سن سعد الله

[قوله وترك البواقي] وهي التثنيتان وجماعة النساء فلا يتجه أنه أراد الجمع المنقطع أو الأفراد وإلا فالباقي فعل الاثنين وجماعة النساء

فالمقام مقام التثنية لا الجمع سعد الله [قوله لا تدخلها] وفيه نظر لأنه ترك فعل المتكلم وحده ومع غيره مع أن الخفيفة

تدخلها نحو لأَنْصُرَنْ لِنَنْصُرَنْ ويمكن الجواب بأنه لما كان دخولها عليهما قليلاً بالنسبة إلى سائر الأمثلة ولذا ترك سن سعد الله

[قوله وأما اسم الفاعل] اعلم أن اسم الفاعل على ستة أبنية ثلثة للمؤنث وثلثة للمفردة والتثنية والجمع وكل واحد يصلح للحاضر

والغائب محرر [قوله وأما اسم الفاعل والمفعول آه] لما فرغ المصنف من بيان الأفعال شرع في بيان كيفية اسم

الفاعل والمفعول لأن اسم الفاعل صفة لمن صدر منه الفعل واسم المفعول صفة لمن وقع عليه الفعل زنجاني

على فاعِلٍ تقول ناصِرٌ ناصِرانِ ناصِرونَ ناصِرةٌ ناصِرتانِ ناصِراتٌ ونَواصِرُ واسم المفعول منه على

مَفْعُولٍ تقول مَنْصُورٌ مَنْصُورانِ مَنْصُورونَ مَنْصُورَةٌ مَنْصُورَتانِ مَنْصُوراتٌ ومَنَاصِرُ

ناصِرَيْنِ حالَ النّصب والجرِّ [ناصِرونَ] لجماعة الذّكور في الرّفع و [ناصِرِينَ] في النّصب والجرّ وذلك لأنهم

لمّا جعلوا إعرابهما بالحروف وكانت الحروف ثلاثة أعني الواو والياء والألف جعلوا رفع المثنّى بالألف

لخفتها والمثنّى مقدّم فأخذها ورفع الجمع بالواو لمناسبة الضمّة ثمّ جعلوا جرّ المثنّى والمجموع بالياء وفتحوا

ما قبل الياء في المثنّى وكسروه في الجمع فرقا بينهما ولمّا رأوا أنّه يقع في بعض الصّور في الجمع أيضا نحو مُصْطَفَيْنَ

فتحوا النّون في الجمع وكسروه في المثنّى ثمّ جعلوا النّصب فيهما تابعا للجرّ [ناصِرَةٌ] للواحدة [ناصِرَتانِ]

للمثنّى [ناصِراتٌ] لجماعة الإناث [ونَواصِرُ] أيضا لها [و] الأكثر أن يجيء [اسم المفعول منه على

مفعولٍ تقول مَنْصُورٌ مَنْصُورانِ مَنْصُورونَ إلى آخره] وإنّما قال فالأكثر لأنّهما قد يكونان على

غير فاعلٍ ومفعولٍ نحو ضَرّابٍ وضَرُوبٍ ومِضْرابٍ وعَلِيمٍ وحَذِرٍ في اسم الفاعل ونحو قَتِيلٍ وحَلُوبٍ

[لمناسبة الضمّة] وفي نسخة [لمناسبته الضمّة] والمراد على كليهما المناسبة الواو والضمّة لكونها أختها كما مرّ

[فتحوا النّون في الجمع وكسروه في المثنّى] أي ليكون ذلك فارقا في جميع الصور إلّا أنّ هذا الفرق لا يظهر أثره عند الإ

ضافة وأنّه قد يدّعى أنّه لا يحتاج إليه في بعض الصور المذكور في الشرح إذ الواو التثنية فيه تقلب ياء فيحصل في المثنّى ياءان

وفي الجمع ياء واحدة إذ الفه مفردة محذوفة [نحو ضَرّابٍ وضَرُوبٍ] هذا النّوع والنّوع الّذي بعده داخلان في اسم الفاعل

عند أهل هذا الفنّ

[إلّا أنّ هذا الفرق لا يظهر أثره] قد يقال لا يضرّ ذلك لأنّه عند الاضافة يخلفه فرق آخر لأنّه يقال مُصْطَفَيْكَ بياء واحدة في الجمع ومُصْطَفَيَيْكَ

بياءين في المثنّى [وقوله وأنّه يدّعى آه] قد يقال لا يضرّ ذلك أيضا لأنّهم أرادوا تأكيد الفرق وأيضا حصول الفرق من هذا الوجه لا ينافيه الفرق

بوجه آخر [والنوع الذي بعده] أي فعيل بمعنى فاعل أو مفعول ـ ابن القاسم لا إله إلا الله محمد رسول الله ١٥/شوال ١٤١٩هـ ١/شباط ١٩٩٩م.

[قوله وذلك لأنهم] أي الوجه في اختصاص الألف برفع التثنية واختصاص الواو برفع الجمع واشتراك نصبهما وجرهما في الياء بكسر النون وفتح ما قبل

الياء في التثنية وبالعكس في الجمع سعد الله وأعلم أن الفاعل بمعنى المفعول في القرآن في موضعين أحدهما لا عاصم اليوم أي لا معصوم اليوم و

الثاني من ماء دافق أي مدفوق والمفعول بمعنى الفاعل ثلاثة مواضع الأول حجابا مستورا أي ساترا والثاني وكان وعده مأتيا أي آتيا والثالث

جزاء موفورا أي وافرا فرح [قوله ولما رأوا أنه آه] جواب سؤال مقدر كأنه قيل لم كسروا النون في التثنية وفتحوها في الجمع ولم يحركوها بحركة واحدة في الموضعين مع حصول الفرق بينهما بحركة ما قبل الياء فأجاب بقوله ولما رأوا آه سعد الله ٢٩/٧/١٩٩٩ تدقيق (٢٩) ربيع الاول ١٤٢٠هـ

[قوله مُصْطَفَيْنَ] أصله مصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مصطفاين فحذفوا الألف لالتقاء الساكنين فصار مصطفين فيهما أي في المثنى والجمع سعد الله

وتقول مرور به مرور بهما مرور بهم مرور بها مرور بهما مرور بهن فتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث الضمير فيما يتعدى بحرف الجر

فاسم المفعول وكذا الصفة المشبهة اسم فاعل عند أهل هذه الصناعة [وتقول] رجل [مرور به] ورجلان [مرور بهما] ورجال [مرور بهم] وامرأة [مرور بها] وامرأتان [مرور بهما] ونساء [مرور بهن] أى لا يبنى اسم المفعول من اللازم إلا بعد أن تعديه إذ ليس له مفعول [فتثنى] أنت [وتجمع وتذكر وتؤنث الضمير فيما] أى فى اسم المفعول الذى [يتعدى بحرف الجر لا اسم المفعول] فلا تقول مروران بهما ولا مرورون بهم ولا مرورة بها ونحو ذلك لأن القائم مقام الفاعل لفظا أعنى الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتأنيث العامل وتثنيته وجمعه وظاهر كلام صاحب الكشاف أن مثل هذا الفاعل يجوز أن يتقدم فيقال زيد به مرور لأنه ذكر فى قوله تعالى أولئك كان عنه مسؤلا أن عنه فاعل مسؤلا قدم عليه

[وكذا الصفة المشبهة] على ما أشار إليه الشارح بقوله [عند أهل هذه الصنعة] وأما عند النحويين فالنوع الأول مشهور بأمثلة المبالغة وأمثلة التحويل والثانى يعبرون عنه بفعيل بمعنى مفعول أو فاعل وهما خارجان عن اسمى الفاعل والمفعول وأما الصفة المشبهة فالأمر فيها ظاهر [لفظا] منصوب على التمييز فإن قلت مماذا قلت إما محول عن الفاعلية بالقائم والأصل لأن القائم لفظه مقام الفاعل وإما تمييز عن المفرد المقدر والأصل لأن القائم قياما مثل قيام الفاعل لفظا والمراد باللفظ على هذا الأحكام اللفظية [من حيث هو هو] يصح فى الضمير الأول أن يعود على القائم مقام الفاعل وفى الثانى أن يعود على الجار والمجرور وأن يعود معا على الجار والمجرور لكن الأول باعتبار ذاته والثانى باعتبار وصفه أى من حيث أن الذات المسماة بالجار والمجرور موصوفة بكونها جارا ومجرورا وهذا عندى أظهر وأرق ويدل عليه ما يقال كثيرا لأن الجار والمجرور من حيث هو جار ومجرور واحترز به من حيث هو مسند إليه المراد فى المعنى فإن ذلك هو المجرور فقط وهو مؤنث ومثنى ومجموع [أن عنه فاعل مسؤلا قدم عليه] فاسم كان ضمير عائد على كل أولئك المشار به إلى السمع والبصر والفؤاد وعند غير صاحب الكشاف اسمها ضمير عائد على المكلف وفاعل مسؤلا ضمير مثله وعنه فضلة وإنما قال ظاهر لاحتمال أن يكون التقديم أخرجه عن كونه فاعلا وصار الفاعل ضمير السؤال أى يفعل السؤال عنه

[وأما تمييز عن المفرد المقدر] المنصوب لعل مراده بذلك المفرد المقدر لفظ مثل فى التقدير الذى بينه بقوله [والأصل آه] إلا المجرور لأنه بمعنى لا قيام له مقام المذكور فليس مقدرا ولا قيام المنصوب لأنه مؤكد للقائم الذى هو معناه حقيقة القيام وقضية المعنى أن المراد بالتمييز عن ذلك المقدر التمييز عن النسبة لا عن نفسه فإنه غير ظاهر فليحرر [وصار الفاعل ضمير السؤال] إنما صار الفاعل ذلك بالمعنى المذكور لأنه الموافق لمعنى التأخير فتأمل ابن القاسم [وكذا الصفة المشبهة] إنما خصها بهذه الصفة لأنها عند النحويين ليست باسم فاعل وخارجة عن تعريف اسم الفاعل فإن اسم الفاعل مشتق لذات من فعله بمعنى الحدوث والصفة المشبهة مشتقة لذات من فعله بمعنى الدوام سعد الله [قوله اسم فاعل] أى كما أن نحو ضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر اسم فاعل وليست على وزن فاعل كذا الصفة المشبهة عند الصرفيين اسم فاعل وليست على وزن فاعل سعد الله

[قوله من اللازم] لأنه صفة لما يقع عليه الفعل واللازم لا يقع على شىء فكيف يوصف به سيد [قوله أن تعديه] يعنى إذا أردت أن تأخذ اسم المفعول من اللازم تجعله أولا متعديا بواسطة حرف الجر ثم تأخذ منه اسم المفعول لأنه لا بد أن يقام المفعول مقام الفاعل ولا مفعول للازم حتى يقام مقام الفاعل فلا بد من التعدية عند أخذ اسم المفعول منه سعد الله

لا اسم المفعول وفعيل قد يجيئ بمعنى الفاعل كالرحيم بمعنى الراحم وبمعنى المفعول كالقتيل بمعنى المقتول وأما ما زاد

على الثلثة فالضابط فيه أن تضع في مضارعه الميم المضمومة موضع حرف المضارعة وتكسر ما قبل آخره في اسم

[وفعيل قد يجيئ بمعنى الفاعل كالرحيم بمعنى الراحم] مع المبالغة [وبمعنى المفعول كالقتيل بمعنى

المقتول] وأمثلتهما في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث كأمثلة اسم الفاعل والمفعول

إلا أنه يستوى لفظ المذكر والمؤنث في الفعيل الذى بمعنى المفعول إذا ذكر الموصوف نحو رجل قتيل

وامرأة قتيل بخلاف مررت بقتيل فلان وقتيلة فلانة فإنهما لا يستويان لخوف اللبس هذا

في الثلاثي المجرد [وأما ما زاد على الثلاثة] ثلاثياً كان أو رباعياً [فالضابطة فيه] أى في بناء اسم الفاعل

والمفعول منه والمراد بالضابط الأمر الكلى الذى ينطبق على جميع الجزئيات [أن تضع في مضارعه الميم

المضمومة موضع حرف المضارعة وتكسر ما قبل آخره] أى آخر المضارع [في الفاعل] أى في اسم الفاعل

كما فعلت في أكثر فعله وهو المبنى للفاعل [وتفتح] ما قبل الآخر [في اسم المفعول] كما فتحت في فعله

[أمر كلى] أى حكم كلى متعلق بكلى [منطبق على جميع الجزئيات] أى منطبق موضوعه على الجزئيات فاسناد الا
نطباق اليه مجاز [الميم المضمومة] مطلقاً في اسم الفاعل والمفعول سواء كان حرف المضارعة مضموماً أو
مفتوحاً كينطلق [في أكثر فعله] أى فعل اسم الفاعل [وهو] أى فعله [المبنى للفاعل] وتقييد الكسر بالأكثر للا
حتراز عن أقله فان ما قبل آخره مفتوح كيتدحرج

[وفعيل قد يجيئ] نبه بقد المفيدة لقلة الحكم على أن كون الفعيل بمعنى الفاعل والمفعول موكول على السماع سعد الله
[قوله لفظ المذكر] شنى مضاف أصله لفظان سقط النون بالإضافة ولا يستقيم أن يكون مفردا لأن الإستواء للمشاركة فلا
يكون في فاعله الا اثنين فصاعدا سعد الله [قوله في الفعيل الذى بمعنى المفعول] احترز به عن الفعيل الذى بمعنى الفاعل سواء
جرى على الموصوف أو لا فانه لا إستواء فيه يقال رجل رحيم وامرأة رحيمة سعد الله [قوله على جميع الجزئيات] أى على أحكام
جزئيات موضوعة بالقوة يتعرف تلك الأحكام بالفعل بنظم القياس سعد الله
[قوله في أكثر فعله] احترز به عن مضارع ما أوله تاء زائدة فان ما قبل آخره مفتوح نحو يتكسر ويتباعد ويتدحرج سعد الله
[قوله لا يستويان لخوف اللبس] أى لبس المذكر بالمؤنث لأن الفرق بالموصوف وهو لم يذكر سعد الله

الفاعل وتفتحه في اسم المفعول نحو مُكرِم ومُكرَم ومُدحرِج ومُدحرَج ومُستخرِج ومُستخرَج وقد يستوى لفظ الفاعل

والمفعول في بعض المواضع كمحابّ ومتحابّ ومختار ومضطرّ ومعتدّ ومنصبّ ومنصبّ فيه ومنجاب ومنجاب عنه

أعنى المبنى للمفعول [نحو مُكرِم] بالكسر اسم الفاعل [ومُكرَم] بالفتح اسم المفعول [ومُدحرِج ومُدحرَج] [ومتدحرِج

ومتدحرَج] [ومُستخرِج ومُستخرَج] وكذا قياس بواقى الأمثلة الّا ما شذّ من نحو أسهب أى أطنب

وأكثر في الكلام فهو مُسهَب وأحصن فهو محصَن وألفج أى أفلس فهو مُلفَج بفتح ما قبل الآخر في الثلثة

اسم فاعل وكذا أعشب المكان فهو عاشب وأورس فهو وارس وأيفع الغلام أى ارتفع فهو يافع ولا يقال

معشب ولا مورس ولا موفع [وقد يستوى لفظ اسم [الفاعل و] اسم [المفعول في بعض المواضع

كمحابّ ومتحابّ ومختار ومعتدّ ومضطرّ ومنصبّ] في اسم الفاعل [ومنصبّ فيه] في اسم المفعول [ومنجاب]

أى منقطع ومنكشف في اسم الفاعل [ومنجاب عنه] في المفعول فإنّ لفظى اسم الفاعل واسم المفعول في هذه

الأمثلة مستويان لسكون ما قبل الآخر بالإدغام في بعض وبالقلب في بعض والفرق إنّما كان بحركته فلمّا

[وألفج فهو مُلفَج] قال في الصحاح ألفج الرجل أى أفلس فهو مُلفَج بفتح الفاء مثل أحصن فهو محصَن وأسهب فهو مُسهَب فهذه الثلثة بالفتح جاءت نوادر انتهى وقد يقال أنّ مُفعَل بفتح العين من هذه الثلثة اسم مفعول من فعل لم ينطق باسم فاعله في غير محصن ومن أحصنت المرأة زوجها فهو محصَن [فهو عاشب] قال في الصحاح تقول بلد عاشب ولا يقال في ماضيه إلّا أعشبت الأرض إذا أنبتت العشب انتهى [وأورس فهو وارس] قال في الصحاح الورس نبت أصفر يكون باليمن تتّخذ منه الغمرة للوجه ومنه تقول أورس المكان وأورس الرمث أى أصفر ورقه بعد الإدراك فصار عليه مثل الملاء الصفر فهو وارس أى ذو ورس ولا يقال مُورِس وهو النوادر والرمث بالكسر مرعى من مراعى الإبل وهو من الحمض [وأيفع الغلام فهو يافع] في الصحاح أيفع الغلام أى ارتفع فهو يافع ولا يقال مُوفِع وهو من النوادر انتهى [مستويان] خبر عن قوله فإنّ لفظ بما ويليه بالفاظ [وقد يقال] هذه مناقشة لا ذكره من أنها اسم فاعل ابن القاسم

[قوله إلّا ما شذّ] والمستثنى مفرّغ تقديره ويكسر ما قبل آخر المضارع في اسم الفاعل في كلّ الأوقات الّا وقت شذوذه فان ما قبل آخره مفتوح فيه نحو الكلام (قوله فهو مسهب) والقرينة على كونها اسم الفاعل أنّه يقال رجل مسهب أى مكثر في كلامه فلو أريد به معنى اسم المفعول لاختلّ المعنى وكذا يقال رجل محصن ويراد به أنّه حاصن نفسه عن الزنا بمباشرة النكاح فلو أريد به معنى اسم المفعول لاختلّ المعنى وأمّا ملفج فالأمر فيه في كونه اسم فاعل واضح لأنّه من اللوازم فلا يؤخذ اسم المفعول منها الّا بواسطة حرف الجرّ تأمّل سعد الله [قوله ومعتدّ] أصله معتدد على وزن مفتعل ومعنى الأضطرار ظاهر والاعتداد كونه معدودا أو محسوبا چلبى [قوله ومنصبّ] أصله منصبب بكسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل وبفتحه في اسم المفعول وأدغم أحد المثلين في الآخر فاستويا لفظ الفاعل والمفعول بسبب الإدغام فيؤدّى الى اللبس من حيث اللفظ لا من حيث التقدير والتقدير فيهما يختلف فرح

[قوله ومنصبّ فيه] ومنجاب عنه بسبب الجار والمجرور في نحوهما لما كان مختلفين في التقدير سعد الله

[قوله مستويان] بسكون ما قبل الآخر لان الفرق بينهما بحركة ما قبل الآخر وقد زال في البعض بالادغام وفي البعض بالاعلال سعد الله

ويختلف في التقدير؛ فصل المضاعف ويقال له الأصم

فلا أن الحركة استويا [ويختلف في التقدير] لأنه يقدر كسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل وفتحه في اسم المفعول

ويفرق في الآخرين بأنه يلزم مع اسم المفعول ذكر الجار والمجرور لكونهما لازمين بخلاف اسم الفاعل لا يقال

لا نسلم استوائهما في الآخرين لأنا نقول اسم الفاعل والمفعول فيهما لفظا منصب ومنجاب والجار والمجرور

شرط لا شطر وإذ قد فرغنا من السالم فقد حان أن نشرع في غيره فنقول قد تبين من تعريف السالم أن غير

السالم ثلاثة وهي المضاعف والمعتل والمهموز والمصنف يذكرها في ثلاثة فصول مقدما المضاعف فإنه وإن

كان ملحقا بالمعتلات فناسب أن يذكر عقيبها لكن قدمه لمشابهته السالم في قلة التغيير وكون حروفه حروف

الصحيح قال [فصل المضاعف] وهو اسم مفعول من ضاعف قال الخليل التضعيف أن يزاد على الشيء مثله

فيجعل اثنين أو أكثر وكذلك الإضعاف والمضاعفة [ويقال له] أي للمضاعف [الأصم] لتحقق الشدة فيه

[والجار والمجرور شرط لا شطر] والأول خارج بحسب الماهية والثاني داخل فيها [فقد حان] جواب شرط مقدر تقديره مهما يكن من شيء فقد حان إذ قد فرغنا من السالم أن نشرع [فيجعل] أي ذلك الشيء والمراد مع المزيد عليه ويفهم منه أن ضعف الشيء مثله كما يقول بعض الفقهاء أن معنى ضعفته جعلت له ضعفا أو أضعافا أي مثلا أو أمثالا وكذلك أضعفته وضاعفته فتأمل

[فقد حان إذ قد فرغنا] ومقتضاه جعل قول الشارح إذ قد فرغنا في حيز الجزاء ومن توابعه وهو غير متعين بل يجوز جعله من حيز الشرط وفيهما يكن شيء إذ قد فرغنا فقد حان أن نشرع بل هذا هو الظاهر من الشرع لمعنى الشدة التي هو بصدد اثباتها قد يمنع انه بصدد اثباتها إذ ليس قصده إلا الإشارة إلى مناسبة المعنى الاصطلاحي لذلك المعنى اللغوي في الجملة لأن في الشدة بواسطة الإدغام عدم سماع حركة حرف المدغم ففيه معنى الصمم في الجملة والحاصل على هذا أنه ذكر معنيين لغويين للأصم أحدهما بقوله حجر أصم والثاني بقوله وكان أهل الجاهلية قصد بالأول اثبات معنى الصمم وبالثاني اثبات مجرد المناسبة بين المعنيين أي الاصطلاحي واللغوي لشدة الشهر أي باعتبار المبالغة وتعظيمه واحترامه ابن القاسم

[اعلم أن لفظا اسم الفاعل والمفعول يستويان في أبواب متعددة غير الثلاثي المجرد والرباعي من المضاعف والأجوف كمحابة بالحاء المهملة وتشديد الباء من باب مفاعلة ومتحاب من باب التفاعل ومصابها واحد يقال حابا وتحابا إذا أحب كل واحد منهما الآخر ومضطر ومعتد ومحتل من باب الافتعال ومعنى الاضطرار ظاهر والاعتداد كون الشيء معدودا أو محسوبا ومنصب وهو من الانفعال فهذه الأمثلة من المضاعف وأما الأجوف فلبيان الانفعال والافتعال نحو منجاب من الواو ومختار من الياء يقال انجاب السحابة بالجيم والباء المنقوطة إذا انكشف حلبي [وإنما قال فصل ولم يقل باب] لأن الباب يطلق في موضع لا يتعلق أبحاث ما بعده بما قبله والفصل يطلق في موضع يتعلق ما بعده بما قبله وههنا كذلك أي لأن بحث ما قبله في الفعل كما في ما بعده

[فرز] [المضاعف] اعلم أن المضاعف لا يجيء إلا من دعائم الأبواب نحو سر يسر وفر يفر وعض يعض شرح

[قال الخليل التضعيف] فإن قيل المضاعف غير التضعيف فإن التضعيف ما كرر عينه أو لامه كما ذكرنا والمضاعف ما كان عينه ولامه من جنس واحد قلت نعم إلا أنه من كلام المصنف أن يفهم التضعيف والمضاعف واحد سلماسي

وَهُوَ مِنَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ وَالمَزِيدِ فِيهِ مَا كَانَ عَيْنُهُ وَلامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ كَرَدَّ وَأَعَدَّ فَإِنَّ أَصْلَهُمَا رَدَدَ وَأَعْدَدَ

بواسطة الإدغام يقال مجراً صمّ أي صلب وكان أهل الجاهلية يسمون رجباً شهر الله الأصم قال الخليل إنما سمي بذلك لأنه لا يسمع فيه صوت مستغيث لأنه من الأشهر الحرم ولا يُسمع فيه أيضاً حركة قتال ولا قعقعة سلاح ولما كان المضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي لم يجمعهما في تعريف واحد بل ذكر أولاً مضاعف الثلاثي [و] قال [هو] أي المضاعف [من الثلاثي المجرد والمزيد فيه ما كان عينه ولامه من جنس واحد] يعني إن كان العين ياء كان اللام أيضاً ياء وإن كان دالاً كان أيضاً دالاً وهكذا [كردّ] في الثلاثي المجرد [وأعدّ] الشيء أي هيّأه في المزيد فيه فبيّن كون عينهما ولامهما من جنس واحد بقوله [فإن أصلهما ردد وأعدد] فالعين واللام دالان كما ترى فاسكنت الأولى وادغمت في الثانية فقوله المضاعف مبتدأ وهو مبتدأ ثانٍ خبره ما كان والجملة خبر المبتدأ الأول وقوله من الثلاثي حال

[لأنه لا يسمع فيه صوت مستغيث] ظاهر هذا التعليل يقتضي تشبيه حال الناس فيه بالصم فاستعير لهذه الحال اسم الصم وأسند إليهم ثم أسند إلى الشهر الذي هو ظرفه على سبيل التجوز في الإسناد مبالغة فلا يكون التسمية بذلك لمعنى الشدة التي هو بصدد إثباتها ويحتمل أن يكون تلك التشبيه لشدة الشهر وقوته حتى كأنه لا يحصل فيه إختلاج فلا تخلل فيكون من المعنى المقصود إثباته ولو أخر قوله [لأنه من الأشهر الحرم] عن قوله سلاح لكان أظهر [ولا يسمع فيه حركة قتال] جعل الحركة من المسموعات وهي من المرئيات قطعاً ففيه تجوز والمراد لا يسمع فيه صوت ناشٍ عن حركة القتال [فاسكنت الأولى] بعد نقل الفتحة منها في أعدد إلى الساكن قبلها [من الثلاثي حال] صاحبها هو وفي مجيء الحال من المبتدأ تنازع وظاهر كلام الشارح في بحث الجملة الحالية من باب الفصل والوصل من المختصر والمطول منعه وكذا مجيئه من خبر المبتدأ

[ولو أخر قوله لأنه آه] لكان أظهر لأنه أيضاً تعليل لقوله ولا يسمع فيه حركة قتال وقعقعة سلاح ابن القاسم [صاحبها هو] فإن قيل ما المانع من كونه حالاً من الهاء في عينه ولامه قلت المانع أن العامل فيه حينئذ كان وهو صلة ما أو صفته والمعمول لا يتقدم حيث لا يتقدم العامل والعامل لا يتقدم هنا لأن الصلة لا يتقدم على الموصول ابن القاسم الصفة ظ الموصوف ظ

[قوله من الأشهر الحرم] عندهم أربعة ثلثة سرد ذو القعدة وذو الحجة والمحرم وواحد فرد وهو رجب وكانت العرب يعظمونها وراثة من ابراهيم واسمعيل عليهما السلام ويحرمون القتال حتى لو لقي الرجل قاتل أبيه أو أخيه لم يهيجه سيد القوم أي لم يتصده وسمي ذو القعدة بهم لأنهم يقعدون عن القتال فيه وسمي محرم به لتحريم القتال فيه وسمي ذي الحجة به لأنهم يحجون فيه تحرير

وَهُوَ مِنَ الرُّبَاعِيِّ مَا كَانَ فَاؤُهُ وَلَامُهُ الأُولَى مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَكَذَلِكَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ الثَّانِيَةُ وَيُقَالُ لَهُ المُطَابَقُ أَيْضًا نَحْوُ زَلْزَلَ زَلْزَلَةً وَزِلْزَالًا

وَيُقَالُ لَهُ الأَصَمُّ جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَصْلُ المُضَاعَفِ بِالإِضَافَةِ [وَهُوَ] أَعْنِي المُضَاعَفَ [مِنَ الرُّبَاعِيِّ] مُجَرَّدًا كَانَ أَوْ مَزِيدًا فِيهِ [مَا كَانَ فَاؤُهُ وَلَامُهُ الأُولَى مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَكَذَلِكَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ الثَّانِيَةُ] أَيْضًا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ [وَيُقَالُ لَهُ] أَيْ لِلْمُضَاعَفِ مِنَ الرُّبَاعِيِّ [المُطَابَقُ أَيْضًا] بِالفَتْحِ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنَ المُطَابَقَةِ أَيِ المُوَافَقَةِ تَقُولُ طَابَقْتُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إِذَا جَعَلْتَهُمَا عَلَى حَدٍّ وَاحِدٍ وَقَدْ طُوبِقَ فِيهِ الفَاءُ وَاللَّامُ الأُولَى وَالعَيْنُ وَاللَّامُ الثَّانِيَةُ [نَحْوُ زَلْزَلَ] الشَّيْءَ [زَلْزَلَةً وَزِلْزَالًا] أَيْ حَرَّكَهُ وَيَجُوزُ فِي مَصْدَرِهِ فَتْحُ الفَاءِ وَكَسْرُهَا بِخِلَافِ الصَّحِيحِ فَإِنَّهُ بِالكَسْرِ لَا غَيْرُ نَحْوُ دَحْرَجَ دِحْرَاجًا وَقَوْلُهُ أَيْضًا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يُسَمَّى الأَصَمَّ أَيْضًا لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِدْغَامٌ لِيَتَحَقَّقَ شِدَّتُهُ لَكِنَّهُ حُمِلَ عَلَى الثُّلَاثِيِّ وَلِأَنَّ عِلَّةَ الإِدْغَامِ اجْتِمَاعُ المِثْلَيْنِ فِإِذَا كَانَ مَرَّتَيْنِ

[بِالفَتْحِ اسْمُ مَفْعُولٍ] أَيْ تَوَسُّعًا وَأَصْلُهُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا سَيَذْكُرُهُ مُطَابَقٌ فِيهِ ثُمَّ حُذِفَ الجَارُّ تَوَسُّعًا وَأُوصِلَ المَوْصُوفُ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ فَارْتَفَعَ الضَّمِيرُ بِهِ وَاسْتَتَرَ فَصَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ مِنَ المُطَابَقَةِ أَيْ مَصْدَرِ قَوْلِكَ طَابَقْتُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ أَيْ أَوْقَعْتُ المُطَابَقَةَ أَيِ المُوَافَقَةَ بَيْنَهُمَا لَا قَوْلِكَ طَابَقَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ أَيْ وَافَقَهُ لِأَنَّ اسْمَ مَفْعُولِ هَذَا أَوْقَعْتَ المُوَافَقَةَ لَهُ مَعَ شَيْءٍ آخَرَ مُنْفَصِلٍ عَنْهُ وَمُضَاعَفُ الرُّبَاعِيِّ وَقَعَتْ فِيهِ المُطَابَقَةُ بَيْنَ حُرُوفِهِ لَا أَنَّهَا وَقَعَتْ لَهُ مَعَ لَفْظٍ آخَرَ وَيَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا قَوْلُهُ وَتَقُولُ طَابَقْتُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ وَقَوْلُهُ وَقَدْ طُوبِقَ فِيهِ الفَاءُ وَاللَّامُ الأُولَى إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ الفَاءُ وَاللَّامُ أَصْلُهُ بَيْنَ الفَاءِ وَاللَّامِ عَلَى طَرِيقَةِ قَوْلِهِ طَابَقْتُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ الظَّرْفُ وَهُوَ بَيْنَ وَأُوصِلَ الفِعْلُ إِلَى المُضَافِ إِلَيْهِ تَوَسُّعًا فَتَأَمَّلْ [وَقَدْ طُوبِقَ فِيهِ الفَاءُ وَاللَّامُ الأُولَى] الجَارِي عَلَى سَنَنِ قَوْلِهِ وَيُقَالُ طَابَقْتُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ أَنْ يَقُولَ طُوبِقَ فِيهِ بَيْنَ الفَاءِ وَاللَّامِ [وَيَجُوزُ فِي مَصْدَرِهِ] أَيِ المُضَاعَفِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بِخِلَافِ الصَّحِيحِ وَالتَّعْبِيرُ بِالصَّحِيحِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ مُرَادِفٌ لِلسَّالِمِ [إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يُسَمَّى الأَصَمَّ أَيْضًا] فِيهِ شَيْءٌ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ أَيْضًا لِأَنَّهُ سُمِّيَ بِالمُضَاعَفِ [اجْتِمَاعُ المِثْلَيْنِ] قَدْ يُمْنَعُ حُصُولُ أَصْلِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي مُضَاعَفِ الرُّبَاعِيِّ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ مَرَّتَيْنِ إِذِ الِاجْتِمَاعُ لَيْسَ هُوَ وُجُودَهُمَا فِي الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ عَلَى أَيِّ وَجْهٍ كَانَ بَلْ عَلَى وَجْهِ تَنَافِيهِمَا مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ

[فِيهِ شَيْءٌ لِجَوَازِ آهِ] هَذَا لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الإِشَارَةِ إِلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ لِأَنَّهُ يَكْفِي فِيهَا صَلَاحِيَةُ العِبَارَةِ وَعَدَمُ المَانِعِ وَالِاحْتِمَالُ لِشَيْءٍ آخَرَ. ابْنُ القَاسِمِ

[قَوْلُ المُصَنِّفِ المُطَابَقُ أَيْضًا] أَيْ كَمَا يُقَالُ لَهُ المُضَاعَفُ وَالأَصَمُّ فَالمُضَاعَفُ وَالأَصَمُّ مُشْتَرَكَانِ بَيْنَ القِسْمَيْنِ وَالمُطَابَقُ مَخْصُوصٌ بِهَذَا القِسْمِ. سَعْدُ اللهِ

[قَوْلُهُ يُقَالُ لَهُ المُطَابَقُ] وَإِنَّمَا خُصَّ اسْمُ المُطَابَقَةِ بِالرُّبَاعِيِّ بِقَوْلِهِ مِنَ الرُّبَاعِيِّ مَعَ أَنَّ المُطَابَقَةَ مَوْجُودَةٌ فِي الثُّلَاثِيِّ بَيْنَ عَيْنِهِ وَلَامِهِ لِكَثْرَةِ المُطَابَقَةِ فِي الرُّبَاعِيِّ دُونَ الثُّلَاثِيِّ. سَعْدُ اللهِ [قَوْلُهُ لَكِنَّهُ حُمِلَ عَلَى الثُّلَاثِيِّ] حَاصِلُهُ أَنَّ مُضَاعَفَ الرُّبَاعِيِّ فِي إِطْلَاقِ الأَصَمِّ مَحْمُولٌ عَلَى مُضَاعَفِ الثُّلَاثِيِّ بِدُونِ مُلَاحَظَةِ عِلَّةِ الإِدْغَامِ الَّتِي هِيَ اجْتِمَاعُ المِثْلَيْنِ وَقَوْلُهُ وَلِأَنَّ عِلَّةَ الإِدْغَامِ الخ حَاصِلُهُ حَمْلُ مُضَاعَفِ الرُّبَاعِيِّ عَلَى مُضَاعَفِ الثُّلَاثِيِّ بِمُلَاحَظَةِ عِلَّةِ الإِدْغَامِ. سَعْدُ اللهِ

وإنما ألحق المضاعف بالمعتلات لأن حروف التضعيف يلحقه الإبدال

كان أدعى إلى الإدغام لكن لم يدغم لمانع وهو وقوع الفاصلة بين المثلين فكان مثل ما امتنع فيه الإدغام من

الثلاثي نحو مددن فإنه يسمى بذلك حملا على الأصل والآن ههنا مظنة السؤال وهو أنه لم ألحق المضاعف

بالمعتلات وجعل من غير السالم مثلها مع أن حروفه حروف الصحيح أشار إلى جوابه بقوله [وإنما ألحق المضاعف

بالمعتلات لأن حروف التضعيف يلحقه الإبدال] وهو أن تجعل حرفا موضع حرف آخر والحروف التي تجعلها موضع حرف

[مثلها] أي مثل المعتلات وهو بدل أو حال [وهو أن يجعل حرف موضع حرف آخر] في قوله موضع حرف إشارة إلى ما فرق به بعضهم بين الإبدال والتعويض من أن البدل لا يكون إلا في موضع المبدل منه والعوض يكون في غير موضع المعوض عنه كتاء عدة وهمزة ابن وياء سفيرج قال ولا يقال في هذا بدل إلا تجوزا وفي قوله حرف في الموضعين إشارة إلى ما فرق به هذا البعض بين الإبدال والقلب من أن القلب يختص بحروف العلة والإبدال يكون فيها وفي حروف الصحيحة قال فالإبدال أعم والقلب أخص والشارح تبع في هذا الحد ابن الحاجب لقوله في شافيته [الإبدال جعل حرف مكان حرف غيره] قال الجاربردي فقوله [مكان حرف] ولم يقل جعل حرف عوضا عن حرف آخر احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضعه نحو همزة ابن واسم وتاء عدة وزنة ولا يسمى ذلك بدلا إلا تجوزا وقوله [غيره] احتراز عن رد المحذوف في مثل أب وأخ وست فإنك إذا نسبت إليها تقول أبوي وأخوي وستهي برد لامها وجعلها في مكانها فيصدق أنه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى إبدالا إذ ليس جعل حرف مكان حرف غيره بل هو جعل حرف مكان حرف هو نفسه وبهذا القيد خرج نحو أخت وبنت عن التعريف فإن قلت التاء فيهما عوض عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه فإن المراد بكونه في مكانه أن يكون العوض فاء إن كان الأصل فاء كما في أجوه وعينا إن كان الأصل عينا كما في قال ولاما إن كان الأصل لاما كما في ماء وزائدا إلا على المعنى المقصود أن الأصل كذلك كما في عالم بالهمزة وعالم بالألف ومعلوم أن تاء أخت وبنت ليست كذلك فإن قيل هذا التعريف غير مانع لأنه دخل فيه مثل اظلم وأصله اظتلم جعل الظاء مكان تاء الافتعال لإرادة الإدغام ولا يسمى ذلك إبدالا لما ستعرف أن الظاء ليس من حروف الإبدال فكان يجب عليه أن يزيد قيدا آخر وهو أن يقول لا للإدغام فجوابه أن المصنف لما بين حروف الإبدال علم أن المراد بحرف في قوله جعل حرف مكان حرف إحدى تلك الحروف فكأنه قال الإبدال جعل حرف من حروف أنصت يوم جد طاه زل مكان حرف غيره فيستقيم حينئذ ولا يلزم محذور انتهى [والحروف التي يجعل منها حرف موضع حرف آخر] أي جعلا شائعا لغير الإدغام فإن الشاذ النادر قد يكون في غير هذه والمراد بها الإدغام يكون في جميع حروف المعجم إلا الألف كذا قال المرادي وفي الجاربردي أن جميع الحروف غير حروف ضوى مشفر تبدل لإرادة الإدغام وفي الياء والواو والميم وإن كان من حروف ضوى مشفر فهي من حروف الإبدال انتهى وأما الإبدال الشائع لغير الإدغام ففيه اختلاف كثير أكثر ما قيل أنه اثنان وعشرون حرفا جمعها في التسهيل بقوله [لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته] واقتصر الشارح هنا تبعا لابن الحاجب والجاربردي وغيرهما على أربعة عشر حرفا جمعها قوله [أنصت يوم جد طاه زل]

[والعوض يكون في غير موضعه آه] ترك الحصر هنا دون ما قيل يشعر بأنه يكون في موضعه أيضا فيكون أعم من البدل فليراجع [وفي قوله حرف في الموضعين إشارة] حيث أطلقه كما في أجوه في وجوه فأبدلت همزة ابن القاسم رحمة الله على المصنف والشارح والمحشي ومحشي المحشي وكاتبه وقارئه آمين

[قوله فإنه يسمى بذلك] أي بالأصم وإنما لم يكن فيه صمم ولا شدة حملا على الأصل الذي هو مدد مثلا كذلك يسمى مضاعف الرباعي بالأصم حملا على مثل مدد من الثلاثي

حرفٍ آخرَ حروفَ أَنْصِتْ يومَ جدٍّ طاهٍ زَلَّ وكلُّ واحدٍ منها يبدلُ من عدّةِ حروفٍ لا يليقُ بيانُ ذلكَ ههنا

[فَأَنْصِتْ] فعلٌ ماضٍ من الإنصاتِ [ويَوْمَ] منصوبٌ به على الظرفيةِ [وجَدٌّ] مرفوعٌ مبتدأٌ [وطاهٍ] مجرورٌ مضافٌ إليه وهو علمُ رجلٍ [وزَلَّ] فعلٌ ماضٍ من الزللِ وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على جدٍّ وجملةُ زلَّ خبرُ جدٍّ والجملةُ منهما في محلِّ الجرِّ بإضافةِ يومَ إليها [فكلٌّ منها يبدلُ من عدّةِ حروفٍ] فالهمزةُ تبدلُ من سبعةِ أحرفٍ الألفِ والياءِ والواوِ والهاءِ والعينِ والخاءِ والغينِ كحمراءَ وكساءٍ ورداءٍ وماءٍ وأُبابٍ وصمراء أي صُراخٍ ورأبةٍ أي رغبةٍ والنونُ تبدلُ من ثلاثةِ أحرفٍ اللامِ والميمِ والهمزةِ نحو لعنَّ أي لعلَّ وأسود قاتنٍ أي قاتمٍ وصنعانيٍّ والصادُ تبدلُ من السينِ في نحو صراطٍ والتاءُ تبدلُ من ستّةِ أحرفٍ الطاءِ والدالِ والواوِ والياءِ والصادِ والسينِ نحو فستاطٍ وناقةٍ تربوبٍ أي دربوبٍ من الدربةِ وتراثٍ وثنتينِ ولصتٍ أي لصٍّ وستٍّ والياءُ تبدلُ من ثمانيةَ عشرَ حرفًا الألفُ نحو دنينيرٍ والواوُ نحو أغزيتُ والهمزةُ نحو بيرٍ والهاءُ نحو دهديتُ والسينُ نحو سادي والباءُ نحو أراني والراءُ نحو قيراطٍ والنونُ نحو أناسي والصادُ نحو قصّيتُ أظفاري والضادُ نحو تقضّي البازي واللامُ نحو أمليتُ والميمُ نحو أتميتُ أي أتممتُ والعينُ نحو ضفادي والدالُ نحو تصديتُ والتاءُ في ايتصلتُ والثاءُ في الثالي والجيمُ في شيرةٍ أي شجرةٍ والكافُ نحو مكاكي والواوُ تبدلُ من ثلاثةِ أحرفٍ نحو ضويرب والياءُ نحو موقنٍ والهمزةُ نحو مؤمنٍ والميمُ تبدلُ من أربعةِ أحرفٍ الواوِ نحو فمٍ والنونُ نحو البنامِ أي البنانِ والباءُ نحو ما زالَ راتمًا على كذا أي راتبًا والجيمُ تبدلُ من الياءِ مخفّفةً ومشدّدةً كقوله حجّتجْ والدالُ تبدلُ من أربعةِ أحرفٍ التاءِ في الافتعالِ ممّا فاؤه دالٌ أو ذالٌ أو زايٌ أو جيمٌ نحو اجدمعوا والطاءُ نحو الجرد في المرط لمكانٍ يمرط الشعرُ حول السرّةِ والذالُ نحو دكر في ذكرٍ جمعِ ذكرةٍ والطاءُ تبدلُ من حرفينِ في الافتعالِ فيقالُ بعدَ حرفِ الإطباقِ والدالُ نحو مطّ الحرفَ أي مدَّه والألفُ تبدلُ من أربعةِ أحرفٍ والياءُ نحو باعَ والواوُ نحو قالَ والهمزةُ نحو كاسٍ والنونُ الخفيفةُ نحو لنسفعًا والهاءُ تبدلُ من خمسةِ أحرفٍ الهمزةِ نحو هيّاكَ والألفُ نحو من هنه والواوُ نحو ما يهناه والياءُ نحو هذهْ على وجهٍ والتاءُ نحو طلحهْ وقفًا والزايُ تبدلُ من حرفينِ السينِ نحو نزدل والصادُ نحو تزدق واللامُ تبدلُ من حرفينِ النونِ نحو أصيلالٍ والضادُ نحو الطجع إذا تقرّر ذلك فقولُ الشارحِ من عدّةِ حروفٍ ينتقضُ عمومُه بالصادِ المهملةِ كما مرَّ

[كحمراءَ وكساءٍ ورداءٍ] قال الجاربردي وأصلهما كساوٌ ورداي انتهى وحينئذٍ كان المناسبُ كترتيبِ الياءِ على الواوِ في العدِّ تقديمُ رداءٍ على كساءٍ في التمثيلِ [وأبابُ بحرٍ] أصلُه عبابُ بحرٍ [والياءِ والصادِ والسينِ] عبارةُ الجاربردي وكذا أبدلت التاءُ من الصادِ في [لصتٍ] ضعيفٌ ذكر في الصحاحِ أن لصتَ بفتحِ اللامِ اللصُّ في لغةِ الطيِّ انظر الجاربردي [وثنتينِ] عبارةُ غايةِ التصريفِ وتبدلُ التاءُ من الياءِ في نحو قولهم اثنتانِ وثنتانِ والأصلُ اثنيانِ لأنهما من ثنيتُ الشيءَ أثنيه ثنيًا فقلبت الياءُ فيهما تاءً كما قلبت في بنتٍ وأختٍ انتهى [لصتٍ] بفتحِ اللامِ أي لصٍّ مثلّثِ اللامِ [وستٍّ] والأصلُ سدسٌ فقلبوا السينَ الأخيرةَ تاءً فبقي سدتٌ ثم أدغمت الدالُ في التاءِ كما في غايةِ التصريفِ [نحو تقضّي البازي] أصلُه تقضّضَ أبدلت الضادُ الثانيةُ ياءً ثم قلبت الياءُ ألفًا لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها [نحو تصديةٍ] فإن أصلَه تصددةٌ كما في تعزيةٍ فإن أصلَه تعززةٌ كما تقدّم في كلامِ المحشّي في محلِّه ابن لقيم

[قوله نحو مكاكي] المكوكُ كتنّورٍ طاسٌ يشربُ به ومكيالٌ يسعُ صاعًا ونصفًا أو نصفَ رطلٍ إلى ثمانِ أواقي أو نصفَ الويبةِ والويبةُ اثنانِ وعشرونَ أو أربعةٌ وعشرونَ مدًّا بمدِّ النبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلّم أو ثلاثُ كيلجاتٍ والكيلجةُ منًا وسبعةُ أثمانِ منًا والمنُّ رطلانِ والرطلُ اثنتا عشرةَ أوقيةً والأوقيةُ أستارٌ وثلثا أستارٍ والأستارُ أربعةُ مثاقيلَ ونصفٌ والمثقالُ درهمٌ وثلاثةُ أسباعِ درهمٍ والدرهمُ ستّةُ دوانقَ والدانقُ قيراطانِ والقيراطُ طوجانِ والطوجُ حبّتانِ والحبّةُ سدسُ ثمنِ درهمٍ وهو جزءٌ من ثمانيةٍ وأربعةِ جزءٍ من درهمٍ جمعُه مكاكيكُ ومكاكي ق

[حجّتجْ] أي حجّتي وهذا في المخفّفةِ ومثالُ المشدّدةِ أبو علجّ في أبو عليٍّ [في ذكرٍ جمعِ ذكرةٍ] تحرّر ضبطُ ذلك ولا يبعدُ ضبطُ ذِكَر بكسرِ الأوّلِ وفتحِ الثاني وضبطُ ذِكْر بكسرِ الأوّلِ وسكونِ الثاني [وذِكَر] في الصحاحِ أن ذُكْرة بمعنى الذُّكْرِ ضدّ النسيانِ وبمعنى الحدّ فيحتملُ أنها هنا بأحدِ هذين المعنيين

[نحو يا هناه] عبارةُ الجاربردي وكذا الإبدالُ شاذٌّ [في يا هناه] وهو مختصٌّ بحالِ النداءِ والأصلُ هناوٌ على فعالٍ بمعنى هنٍ قلبت واوه ألفًا على طريقةِ القلبِ في كساوٍ فامتنع التلفّظُ بالعينِ فقلبت الثانيةُ هاءً ولم تقلب همزةً لئلّا يظنَّ أنه فعالٌ من التهنئةِ إلى آخرِ ما طال به [نحو تزدق] أي تصدّق [الطجع] أي اضطجع [بالصادِ المهملةِ] لأنّها أبدلت عن حرفٍ لا عن عدّةِ حروفٍ ابن قاسم

١٠ شوال ١٤١٩هـ ٦/٢/١٩٩٩م ٢٧/٨/٦٩٨

كقولهم أَمْلَيْتُ بمعنى أمللتُ ويلحقه الحذف كقولهم مِسْتُ وظِلْتُ بفتح الفاء وكسرها وأَحَسْتُ أي مَسِسْتُ وظَلِلْتُ

وكذا الإبدال [كقولهم أَمْلَيْتُ بمعنى أَمْلَلْتُ] يعنى أن أصله أمللتُ قلبت اللام الأخيرةُ ياءً لثقل اجتماع المثلين

مع تعذر الإدغام بسكون الثانى وأمثال ذلك كثيرة في الكلام نحو تَقَضَّى البازى أى تقضَّض وحَسَّيْتُ

بالخبر أى حَسَسْتُ به وتَلَعَّيْتُ به أى تَلَعَّعْتُ وكذا الرباعى نحو مَهْمَهْتُ أى مَعْمَعْتُ ودَهْدَيْتُ أى

دَهْدَهْتُ وصَهْصَيْتُ أى صَهْصَهْتُ وأمثال ذلك [و] لأنه [يلحقه الحذف كقولهم مِسْتُ وظِلْتُ

بفتح الفاء وكسرها وأَحَسْتُ أى مَسِسْتُ وظَلِلْتُ وأَحْسَسْتُ] يعنى أن أصل مَسْتُ مَسِسْتُ

بالكسر فحذفت السينُ الأولى لتعذر الإدغام مع اجتماع المثلين والتخفيفُ مطلوبٌ واختص الأولى بالحذف

لأنها تدغم وقيل حذفت الثانية لأن الثقل إنما يحصل عندها وأما فتح الفاء فلأنه حذفت السين مع حركتها

فبقى الفاء مفتوحةً بحالها وأما الكسر فلأنه نقل حركة السين إلى الميم بعد إسكانها وحذفت السين فقيل

[يعنى أن أصله أمللت] اشارة إلى أن قوله بمعنى أمللت لا يقتضى أنه أصله لجواز أن يكونا أصلين متفقى المعنى [نحو

دهديتُ أى دهدهت] الحجر أى دحرجته [وصهصيت أى صهصهت] أى قلت له صه صه

[قوله قلبت اللام الأخيرة ياء] وإنما أبدلت منه الياء لئلا يلزم الحذف بلا بدل وإنما خص الياء بالإبدال لأنه أقرب الحروف من اللام إلى الجزم

جلبى [قوله وتَلَعَّيْتُ] واللعاع نبت ناعم فى أول ما يبدو ويقال ألعت الأرض تلعى العاء إذا انبتتها فإذا أردت أنك تناولتها قلت تلعيتها

وأصله تلععتها فكرهوا ثلث عينات فأبدلوا الأخيرة ياء وقال أبو عمرو اللعاع الكلاء الخفيفة رعى أو لم يرعى - جلبى

[قوله تقضى البازى] هو الجزء الأول من المصراع الثانى والبيت هكذا: أبصر خربان فضاء فانكدر : تقضى البازى إذا البازى كسر والتقضض

النزول قال الجوهرى لم يستعملوا من تقضض تفعل إلا مبدلا قالوا أصل تقضى فأبدل من إحديهن ياء كما قالوا تظنى من الظن - سعد الله

[قوله لأنها تدغم] أى لأن من شأنها أن تدغم فلما لم تدغم لمانع وهو سكون الثانى حذفت بدل الأدغام سعد الله

[قوله لأنها تدغم] أى كما أنهم يدغمون أول المثلين للخفيف فى الثانى فكذلك يحذف أول المثلين جلبى

[قوله إنما يحصل عندها] اى عند ورود الثانية لأن الثقل بسبب التكرير وهو يحصل بالثانى فهو أليق بالحذف - سعد الله

[قوله وحذفت السين] أما الأولى والثانية وللميح الى هذا المعنى قال وحذفت السين والا فالظاهر أن يقول وحذفت كما لا يخفى لمن له

أدنى تأمل وذوق سعد الله

فقيل مِسْتُ بكسر الميم وكذلك ظِلْتُ بلا فرق وأصل أَحَسْتُ أَحْسَسْتُ نقلت فتحة السين إلى الحاء

وحذفت إحدى السينين فقيل أَحَسْتُ وأنشد الأخفش ٭ مِسْنَا السَّمَاءَ فَنِلْنَاهَا وَدَامَ لَنَا ٭ حَتَّى

تَرَى أُحُدًا يَعْشِي وَثَهْلَانَا ٭ وفي التنزيل فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ وروى أبو عبيدة قول أبي زبيد ٭ خَلَا أَنَّ

الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا ٭ أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ ٭ وهذا من الشواذ للتخفيف قال في الصحاح

مِسْتُ الشَّيْءَ بالكسر أَمَسُّهُ بالفتح مَسًّا فهذه اللغة الفصيحة وحكى أبو عبيدة مَسَسْتُ الشيءَ بالفتح

أَمُسُّهُ بالضم أَمِسُّهُ بالكسر ويقال ظِلْتُ أفعل كذا بالكسر ظُلُولًا إذا عملته بالنهار دون الليل وأَحَسْتُ

بالخبر وأَحْسَسْتُ أي أيقنت به وربما قالوا أَحْسَسْتُ بالخبر وحَسِيتُ به يبدلون من السين

ياء قال أبو زبيد أَحْسَيْنَ به فَهُنَّ إليه شُوسُ فلما ألحق الإبدال والحذف حرف التضعيف كما يلحقان

حرف العلة كما سنذكره في بابه أُلحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم مثلها وفيه نظر لأن الإبدال

[فهن إليه شوس] الشوس بالتحريك النظر بمؤخر العين تكبرا أو تغيظا

[قول الشاعر مسنا السماء الخ] لم يسم قائله قوله [مسنا] أصله مسسنا وهو متكلم مع الغير من المس وهو بفتح الميم وتشديد السين المهملة بمعنى اللمس والمراد الادراك وأراد [بالسماء] الرفعة وعلو القدر [ونلنا] بالنون متكلم من النيل بمعنى الوصول وجملة [دام لنا] دعائية أي أبقى الله لنا تلك الرفعة [وترى] مخاطب من الرؤية [وأحدا] مفعوله [ويمشي] مضارع من المشي قوله [وثهلانا] عطف على أحدا أي حتى ترى أحدا يمشي على الأرض وحتى ترى ثهلانا وهو بالمثلثة والنون كسكران جبل وهو كناية عن مدة بقاء الدنيا ـ جامع الشواهد

[قوله حتى ترى أحدا] لعله كناية عن علو المرتبة والصعود في كمالاتها حتى كان الجبال بمنزلة الأرض المستوى عندهم أي الأشراف والسادات بمنزلة العوام عندهم ـ يوسف الاصم [قول الشاعر خلا أن العتاق] هو من أبيات لأبي زبيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر بن المعدي كرب يصف بها أسدا أراد أن يقصد بعضا من العتاق روى كلمة [سوى] بدل [خلا] و[العتاق] بالعتاق بالعين المهملة والمثناة والقاف ككتاب النجيبات من الإبل [والمطايا] بالطاء المهملة والياء كخبايا جمع مطية كخبيئة وهي الدابة السريعة وأحسن أصله أحسسن بالحاء المهملة والسينين المهملتين ماض من الاحساس وهو الادراك بالعين والمستتر فيه والضمير في [فهن] يرجع إلى العتاق وفي [به وإليه] يرجع إلى الأسد الموصوف بقوله فيما قبله ببصير بالدجى [والشوس] بالشين المعجمة والواو والسين المهملة كقفل جمع شوساء مؤنث الشوس وهو الذي ينظر بمؤخر عينه ـ جامع الشواهد

[قوله فنلناها] أي طلبنا الرفعة والعزة فوصلناها ودام أي بقي لنا ذلك النيل ـ يوسف الاصم

والمضاعف يلحقه الإدغام وهو أن تسكن الأول وتدرج في الثاني

والحذف كما يلحقان المضاعف يلحقان الصحيح أيضاً أما الحذف ففي نحو تجنب وتقاتل وتدحرج كما مر وأما الإبدال فأكثر من أن يحصى ويمكن أن يجاب بأنهما يلحقان المضاعف في الحروف الأصلية كالمعتل بخلاف الصحيح فإنهما لا يلحقان الحروف الأصلية بل الإبدال يلحقها دون الحذف وقوله كقولهم أمليت إلى آخره رمز خفي إلى ذلك وكان الأولى أن يقول لأن حرف التضعيف يصير حرف علة كما في أمليت وأحسيت [والمضاعف يلحقه الإدغام] وهو في اللغة الإخفاء والإدخال يقال أدغمت اللجام في فم الفرس أي أدخلته في فيه وأدغمت الثوب في الوعاء والإدغام إفعال من عبارات الكوفيين والإدّغام إفتعال من عبارات البصريين وقد ظن أن الإدّغام بالتشديد إفتعال غير متعد وهو سهو لأنه قال في ص يقال أدغمت الحرف وادّغمته على افتعلته [وهو] أي الإدغام في الاصطلاح [أن تسكن] الحرف [الأول] من المتجانسين [وتدرج في الثاني] أي في الحرف الثاني نحو مدّ فإن أصله مدد أسكنت الدال الأولى وأدرجتها في الثانية وإنما أسكن

[رمز خفي إلى ذلك] حيث مثل بما وقع الإبدال والحذف في حروف الأصلية من أمثلة المضاعف
[وهو أن يسكن الحرف الأول] إسكان الحرف الأول شرط للإدغام لا شطر منه

[قوله يلحقان الصحيح أيضاً] الأظهر أن يقول يلحقان السالم كما لا يخفى لكن المراد بالصحيح هنا ما يقابل المضاعف بقاعدة أن مقابلة العام بالخاص توجب تخصيص العام بما وراءه محمد طاهر [قوله وأما الإبدال فأكثر الخ] واعلم أن الإبدال هنا يجري في كل موضع يجري فيه الحذف بدون العكس أو أن الحذف لا يجري في كل موضع يمتنع فيه الادغام أو يجوز فيه الفك والادغام كما سيأتي بخلاف الأبدال وهما لا يجريان في موضع يجب فيه الادغام شيخ [قوله يلحقان الصحيح] اما لحوق الابدال بالصحيح فأبعد من الاحصاء لكثرته كالسادي والثالي والأراني والضفادي في السادس والثالث والأرانب والضفادع والمقصود أن الصحيح بلحوقهما لا يلحق المعتل ولا يجعل غير السالم فليكن المضاعف كذلك سعد الله [بل الأبدال يلحقها دون الحذف] فإنه في الصحيح مخصوص بالزوائد كتجنب ولورود بمثل خواصه خرج أجيب بأنه أقل قليلا فلا ينافي الاختصاص سعد الله [قوله رمز خفي إلى ذلك] أي إلى أنهما يلحقان في المضاعف الحروف الأصلية كما في المعتل فإن الأبدال في أمليت لاحق بالأصل فهو رمز إلى ذلك تأمل سعد الله [قوله وكان الأولى الخ] وجه الأولوية أن يقال انقلاب إحدى حرفي التضعيف حرف علة أخرج في وجه الألحاق بخلاف إبداله فإن الإبدال لا يستلزم أن يكون المبدل إليه حرف علة سعد الله
[قوله والمضاعف يلحقه الادغام] وشرط الادغام خمسة الأول اجتماع المثلين والثاني أن يكون في كلمة واحدة والثالث أن يكون الثاني متحركا والرابع أن لا إلحاق والخامس أن لا لبس على تقدير الادغام محرر [قوله في الاصطلاح] والاصطلاح اتفاق قوم على استعمال اللفظ في معنى معين لا يكون في أصل الوضع كذلك سعد الله

وَيُسَمَّى الأَوَّلُ مُدْغَمًا وَالثَّانِي مُدْغَمًا فِيهِ وَذَلِكَ وَاجِبٌ فِي نَحْوِ مَدَّ يَمُدُّ وَأَعَدَّ يُعِدُّ وَانْقَدَّ يَنْقَدُّ وَاعْتَدَّ يَعْتَدُّ

أُسْكِنَ الأَوَّلُ لِيَتَّصِلَ بِالثَّانِي إِذْ لَوْ حُرِّكَ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ لِحُصُولِ الفَاصِلِ وَهُوَ الحَرَكَةُ وَالثَّانِي لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَحَرِّكًا لِأَنَّ السَّاكِنَ كَالمَيِّتِ لَا يُظْهِرُ نَفْسَهُ فَكَيْفَ يُظْهِرُ غَيْرَهُ [وَيُسَمَّى] الحَرْفُ [الأَوَّلُ] مِنَ المُتَجَانِسَيْنِ إِذَا أُدْغِمْتَهُ [مُدْغَمًا] اِسْمُ مَفْعُولٍ لِإِدْغَامِكَ إِيَّاهُ [وَ] يُسَمَّى الحَرْفُ [الثَّانِي مُدْغَمًا فِيهِ] لِإِدْغَامِكَ الأَوَّلَ فِيهِ وَالغَرَضُ مِنَ الإِدْغَامِ التَّخْفِيفُ فَإِنَّ التَّلَفُّظَ بِالمِثْلَيْنِ فِي غَايَةِ الثِّقَلِ حِسًّا لَا يُقَالُ أَنَّ قَوْلَهُ أَنْ تُسْكِنَ الأَوَّلَ غَيْرُ شَامِلٍ لِنَحْوِ مَدٍّ مَصْدَرًا لِأَنَّ الأَوَّلَ سَاكِنٌ فَلَا يُسَكَّنُ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ المُتَحَرِّكَ يُسَكَّنُ عِنْدَ إِدْغَامِهِ عُلِمَ مِنْهُ أَنَّ بَقَاءَ السَّاكِنِ بِحَالِهِ بِالطَّرِيقِ الأَوْلَى [وَذَلِكَ] أَيِ الإِدْغَامُ [وَاجِبٌ فِي] المَاضِي وَالمُضَارِعِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ مُطْلَقًا وَمِنَ المَزِيدِ فِيهِ مِنَ الأَبْوَابِ الَّتِي يَذْكُرُهَا مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهَا الضَّمَائِرُ البَارِزَةُ المَرْفُوعَةُ المُتَحَرِّكَةُ فَإِنِ اتَّصَلَتْ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ يُذْكَرُ فَعَبَّرَ عَمَّا ذَكَرْنَا بِقَوْلِهِ [نَحْوِ مَدَّ يَمُدُّ وَأَعَدَّ يُعِدُّ وَانْقَدَّ يَنْقَدُّ وَاعْتَدَّ يَعْتَدُّ] وَلَمَّا كَانَ هَهُنَا أَفْعَالٌ

[الحلول الفاصل وهو الحركة] هذا بناء على ان الحركة عقيب الحرف لا معه [يسكن عند ادغامه] فيه اشارة الى ما قلنا من ان الاسكان شرط لا شطر

[قوله عقيب الحرف لا معه] أقول على القول بأن الحركة مع الحرف والقول بأنها قبله يمكن التوجيه بأن الحركة تقتضي النطق بالمتحرك متميزا وذلك مانع من ادخاله في غيره ولو أول الفاصل بالمقتضي للانفصال لشمل على جميع الاقوال [وعليه اقتصر الشارح] بناء على أن الشارح أراد بالماضي المعلوم وهو غير متعين لاحتمال انه أراد به ما يعم المجهول فلا اقتصار [مطلقا ماضيا آه] يعني لم يرد غير المضارع كما قد يتوهم من المقابلة بقوله ومن المضارع ووجه ذلك ان المراد بقوله المذكور ومن المضارع بمضارع المجرد فلا ينافي ان يراد بالمزيد فيه ما يعم [لان فعله أضبب] اخبر الجاربردي ان المصنف قد ذكر ضبب بلا ألف ابن القاسم [قوله لا يظهر نفسه الخ] المتبادر ان يظهر من الاظهار ونفسه وغيره منصوب وعلى قول المحشي من الظهور وهما منصوبان بنزع الخافض يس الاصم

[قوله لا يظهر نفسه آه] ولا بد أن يكون الثاني متحركا لأنه مبين للأول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره والذي يدل على ان الحرف المدغم فيه لا بد ان يكون متحركا لان الألف لا يدغم ولا يدغم فيه لان الحرف انما يدغم في مثله المتحرك وليس مثل الألف متحركا حتى يدغم فيه لان الألف لا يكون الا ساكنا چلبي [قوله فكيف يظهر غيره] اي أثره في غيره بأن يكون سببا للتلفظ به متلفظه به في ضمنه فان المؤثر يظهر ويعلم من اثاره فتامل يس الاصم [قوله والغرض من الادغام] ومتى قصد ادغام أحد المتقاربين في الآخر فلا بد من قلب أحدهما فيصير من جنس واحد ليتحقق الادغام والقياس قلب الاول لان الساكن بالتغيير أولى جاربردي

[قوله لان الاول ساكن فلا يسكن] اي كما انه يجب الادغام في الأفعال المذكورة اذا لم يتصل بها تاء التأنيث يجب فيها الادغام إذا اتصل بها تاء التأنيث نحو مدت يعني ان تاء التأنيث لا تقتضي سكون ما قبلها حتى يمتنع الادغام بل يقتضي فتح ما قبلها فيجب الادغام سعد الله [قوله ساكن فلا يسكن] لانه تحصيل الحاصل وهو قبيح فانتفى الشرط وهو الاسكان فلزم انتفاء المشروط وهو الادغام سعد الله [قوله مطلقا] اي سواء كان مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها وسواء كان معلوما أو مجهولا مجردا عن ألف الضمير أو واوه أو يائه أو مقرونا بأحدها سعد الله [قوله ما لم يتصل بها الضمائر البارزة آه] قيد الضمائر بالبارزة لان اتصال المستكن لا يبطل الادغام نحو زيد مد وقيد البارزة بالمرفوعة لأن اتصال البارزة المنصوب لا يبطل الادغام أيضا نحو مدك زيد وقيدنا المرفوعة بالمتحرك لان اتصال البارز المرفوع الساكن لا يبطل الادغام أيضا نحو مدَّ مدّا مدّوا مدّي سعد الله

[قوله عما ذكرنا] وهو الماضي والمضارع من الثلاثي المجرد ومن بعض أبواب المزيد فيه وعدم اتصال البارز المرفوع سعد الله

[قوله ما لم يتصل بها] بيان لحاصل ان اللام في الماضي والمضارع للعهد وهو ما يذكر من المزيد فيه بقرينة التفصيل عصام الدين (زمان قوله) فان اتصلت ففيه تفصيل يستفاد منه ان الاسكان شرط وذلك لانه يعلم منه انه ان اتصلت ضمير نحو مددت فلا يجب الادغام سعد الله

وَاسْوَدَّ يَسْوَدُّ وَاسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ وَاطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ وَتَمَادَّ يَتَمَادُّ وَكَذَا هٰذِهِ الأَفْعَالُ إِذَا بَنَيْتَهَا لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ مُدَّ يُمَدُّ

يجب فيها الإدغام مثل المضاعف وإن لم تكن مضاعفا ذكرها إستطرادا بين ذلك لكنه خلطها وكان الأولى

أن يميزها فقال [وَاسْوَدَّ يَسْوَدُّ] من باب الإفعلال واسوادّ يسوادّ من باب الإفعيلال وليسا من

باب المضاعف لأن عينهما ولامهما ليسا من جنس واحد فإن عينهما الواو ولامهما الدال [وَاسْتَعَدَّ

يَسْتَعِدُّ] مضاعف من باب الإستفعال [وَاطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ] أي سكن إطمئنانا وطمأنينة ليس من المضاعف

لأن عينه الميم ولامه النون وهو من باب الإفعلّال كالإقشعرار [وَتَمَادَّ يَتَمَادُّ] مضاعف من باب التفاعل

فيجب في هذه الصور الإدغام لاجتماع المثلين مع عدم مانع من الإدغام وكذا إذا ألحقها تاء التأنيث نحو مدّتْ

وأعدّتْ وانقدّتْ إلخ [وكذا هذه الأفعال] التي يجب فيها الإدغام إذا بنيتها للفاعل يجب فيها الإدغام [إذا بنيتها

للمفعول] ماضيا كان أو مضارعا [نحو مُدَّ] والأصل مُدِدَ ومُدَّتْ والأصل مُدِدَتْ و[يُمَدُّ] والأصل يُمْدَدُ

[وهو من باب الإفعلّال كالإقشعرار] أي فهو مزيد الثلاثي ملحق بالمزيد الرباعي وهو الإقشعرار فوزنه في الأصل إفعألّ ثم بعد الإلحاق إفعلّ

[قوله وكان الأولى أن يميزها] ويمكن أن يجاب عنه بأنه أراد تعدد الأمثلة التي وجب فيها الادغام من غير نظر إلى التميز بين المضاعف وغيره وهو يراعي ذلك في كثير من المواضع وكذا غيره من المصنفين تأمل — سعد الله [قول المصنف واطمأنّ] من الرباعي المزيد فيه من باب الإفعلّال مجرده طمأن نحو قشعر مزيدت في أوله همزة وصل مكسورة وكررنا لام فعله الثانية فصار إطمأنّ — محرر
[قوله ليس من المضاعف] يعني لو كان مضاعفا من الثلاثي المزيد فيه لوجب أن يكون عينه ولامه من جنس واحد وليس كذلك لأن عينه الميم ولامه النون بل هو رباعي مزيد غير مضاعف لأن الفاء واللام الأولى وكذلك العين واللام الثانية ليسا من جنس واحد فهو كمضاعف الثلاثي في وجوب الادغام سعد الله [قوله وكذا إذا لحقتها] أي كما أنه يجب الادغام في الأفعال المذكورة إذا لم يتصل بها تاء التأنيث يجب فيها الادغام إذا اتصل بها تاء التأنيث نحو مدت يعني أن تاء التأنيث لا يقتضي سكون ما قبلها حتى يمتنع الادغام بل يقتضي فتح ما قبلها فيجب الادغام سعد الله
[قوله إذا لحقتها تاء التأنيث] لأن تاء التأنيث ساكنة وما قبلها متحركة فعلة الادغام موجودة بخلاف تاء الضمير فإن ما قبلها ساكنة البتة لأنها متحركة فعلة الادغام مفقودة نحو مددت وتمددت وانقددت إلخ بالحركات الثلاث كما سيجئ سعد الله

وكذا نظائرها وفي نحو مدٍّ مصدراً وكذلك إذا اتصل بالفعل الضمير أو واوه أو يائه

يمدد وكذا تمدّد وأمدّ ومُدّ [وكذا نظائره] أي نظائر مدّ يمدّ كأعدّ يعدّ وانقدّ ينقدّ فيه واعتدّ

يعتدّ به واستعدّ يستعدّ واسودّ يسودّ واسوادّ يسوادّ به واستعدّ يستعدّ وتمود يتمادّ بالتقاء

الساكنين على حدّه وكذا البواقي فهذه هي الأبواب التي يدخل فيها الإدغام وما بقي فبعضه لم يجئ منه المضاعف

وبعضه جاء ولكن ليس للإدغام إليه سبيل نحو مدّد يمدّد في التفعيل وتمدّد يتمدّد في التفعل وذلك

لأن العين وهو الذي يدغم متحرك أبداً الإدغام حرف آخر فيه فهو لا يدغم في حرف آخر لامتناع إسكانه

[وفي نحو مدٍّ] أعني [مصدراً] وكذلك الإدغام واجب في كل مصدر مضاعف لم يقع بين حرفي التضعيف

حرف فاصل ويكون الثاني متحركاً وعقّب نحو مدٍّ بقوله مصدراً دفعاً لتوهم أنه ماضٍ أو أمر [وكذلك]

الإدغام واجب [إذا اتصل بالفعل] المضاعف أو ما شاكله مما مرّ [الضمير أو واوه أو يائه] سواء كان ماضياً أو

[وما بقي] من أبواب مزيد الثلاثي [فبعضه لم يجئ منه المضاعف] كباب افعوّل وافعنلل وافعنلى وفي قوله لم يجئ

إشارة إلى جواز المجيء من كل باب وإن تخلف لعدم الوضع

[قوله الأبواب التي يدخل فيها الإدغام] وفيه نظر لأن حاتّ من باب المفاعلة والإدغام واجب فيه والحال أنه مما بقي وكذا نحو قرح و
تكيّر مثلاً كالمضاعف واجب الادغام وهو مما بقي سعد الله [قوله فبعضه لم يجئ] كباب الافعنلال والانفعال والافعنلاء
والافعيلاء والتفعلل سعد الله [قوله فبعضه لم يجئ] وفيه نظر لأن تزلزل مضاعف وقد أشار إليه الشارح بقوله في أول الكتاب
عند أمثلة السالم وغيره تزلزل يونس الروم [قوله لامتناع إسكانه] لأنه يلزم ترجيح بلا مرجح في ادغام الثاني في الثالث وعدم ادغام الأول
في الثاني شرح [قوله وفي نحو مدٍّ] وفي بعض النسخ وفي نحو المد إشارة إلى أن المصدر من المضاعف الثلاثي المجرد يجب فيه الادغام وإنما قلنا
أنه إشارة إلى المصدر الثلاثي المجرد لأن مصادر المزيدات المذكورة مما يجب الفك فيها لأن مصدر اعتدّ مثلاً اعتداد ومصدر أعدّ إعداد سعد الله
[قوله أعني مصدراً] أي يجب الادغام في كل مصدر على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو مدّ وعدّ وردّ وصدّ وقدّ وأمثالها أصلها مدْدٌ وعدْدٌ
وردْدٌ وصدْدٌ وقدْدٌ أدغمت الدال الأولى في الثانية لوجود الشرط وانتفاء المانع جلبي

نحو مُدَّا مُدُّوا مُدِّي

أو مضارعاً أو أمراً مجرداً أو مزيداً فيه مجهولاً أو معلوماً ولذا قال بالفعل ولم يقل بهذه الأفعال وذلك لأن

ما قبل هذه الضمائر وهو الثاني من المتجانسين يجب أن يكون متحركاً لئلا يلزم إلتقاء الساكنين وحينئذ

الأول إن كان ساكناً يُدْرَجُ والا يُسَكَّنُ ويُدْرَجُ فى الثانى فالألف [مُدَّا] بفتح الميم أو ضمه فعل الإثنين

من الماضى أو الأمر والواو نحو [مُدُّوا] بفتح الميم أو ضمه فعل جماعة الذكور من الماضى أو الأمر والياء نحو [مُدِّي]

بضم الميم وهو فعل الأمر من المؤنث من تمدين فإن المحققين على أن هذه الياء ياء الضمير كألف يفعلان وواو

يفعلون وخالفهم الأخفش وقس على هذا البواقى من المزيد فيه والمضارع وغير ذلك والضابط أنه

يجب فى كل فعلٍ اجتمع فيه متجانسان ولم يقع بينهما فاصل ويكون الثانى متحركاً وأما نحو قولهم قَطِطَ شَعْرُه

إذا اشتدّت جعودته وضَبِبَ البلدُ إذا كثر ضِبابُها بفكّ الإدغام فشاذ جيئ به لبيان الأصل وضَنِنُوا فى

[أو ضمه فعل الإثنين] وكذا قوله [أو ضمه فعل جماعة الذكور] يحتمل أن يكون ماضياً مبنياً للمجهول وأن يكون أمراً وعليه إقتصر الشارح [من المزيد فيه] مطلقاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً [ومن المضارع] الثلاثى المجرد وأما ماضيه وأمره فهما المذكوران فى المتن [وغير ذلك] كالماضى المجهول [وضَبِبَ البلدُ إذا كثر ضِبابُها] بكسر الضاد جمع ضبة بفتحها دويبة معروفة فى الصحاح ضَبِبَ البلدُ وأضبّ أيضاً إذا كثر ضِبابُها ولا يتحقق فى ضبابها فتح الضاد على أنه جمع ضَبابة أى سحابة تغشى الأرض كالدخان لأن فعله أضبّ بالألف لا غير قال الجوهرى فى الصحاح تقول أضبّ يومنا وتأنيث البلد فى عبارة الشرح بتأويل القرية

[وحينئذ الأول إن كان ساكناً] نحو مُدّا مُدُّوا مُدِّي والأصل مُدْدا ومُدْدُوا ومُدْدِي وادغمت الأولى فى الثانية لسكون الأولى وتحرك الثانية شرح

[قوله مُدّا] مثال الماضى عند اتصال هذه الضمائر مُدّا مُدُّوا ومثال المضارع يمدّان يمدّون تمدّين ومثال الأمر مُدّا مُدُّوا مُدِّي ومثال النهى لا تمدّا لا تمدّوا لا تمدّي چلپى

[قوله مُدُّوا] مُدّا مُدُّوا مُدِّي والأصل مُدْدا مُدْدُوا مُدْدِي اسكن الأولى وادرج فى الثانى سعد الله

[قوله على أن هذه الياء ياء الضمير] فى التصريح ياء قومى ضمير عند سيبويه وخالفه الأخفش والمازنى زاعماً أنه حرف تأنيث والفاعل مستتر انتهى أقول قد اشتهر المخالفة فى هذه والا فهما مخالفان له فى الواو والألف أيضاً فى المعنى والضمير المذكر نحو الرجال فعلوا وهم عند الأخفش والمازنى حرف والفاعل مستتر والف الضمير نحو الزيدان قاما وقال الأخفش والمازنى حرف والفاعل مستتر انتهى قرزكى

[قوله وقال الأخفش] وقال هى الياء علامة التأنيث والفاعل مستكن وهو أنت سعد الله كالتاء اللاحقة بالماضى سعد الله

[قوله جيئ به لبيان الأصل] أى ترك هذان على الأصل بدون الادغام ليعرف منهما أن أصل ضَنّ ضَنِنَ بكسر العين سعد الله

وممتنعٌ في نحوِ مددتُ مددْنا ومددْنَ إلى مددتنّ ويمددْنَ وتمددْنَ وامددْنَ ولا تمددْنَ وجائزٌ إذا دخل

الجازمُ على فعلِ الواحدِ

في قوله: مهلاً أعاذلُ قد جرّبتِ من خُلُقي ... إنّي أجودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا: محمولٌ على الضرورة والتابع

الكثير ضنّوا أي بخلوا [و] الإدغام [ممتنعٌ في] كلّ فعلٍ اتّصل به الضمير البارز المرفوع المتحرّك كتاء الخطاب

وتاء المتكلم ونونه في الماضي ونون جماعة النساء مطلقاً ماضياً كان أو غيره مجرّداً أو مزيداً فيه مبنياً

للفاعل أو المفعول لأنّ هذه الضمائر تقتضي أن يكون ما قبلها ساكناً وهو الثاني من المتجانسين فلا يمكن

الإدغام وعبّر عن جميع ذلك بقوله [نحو مددتُ مددْنا ومددْنَ إلى مددتنّ] يعني مددتَ مددتِ مددتما

مددتم مددتِ مددتما مددتنّ [ويمددْنَ وتمددْنَ وامددْنَ ولا تمددْنَ] فهذه أمثلة نون جماعة

النساء [و] الإدغام [جائزٌ إذا دخل الجازم على فعل الواحد] أي جازمٍ كان فيجوز عدم الإدغام نظراً إلى أنّ شرطه

[كتاء الخطاب] ادخال الكاف مع استيفاء أنواع الضمير المذكور فيه شيء [ونونه] أي نون المتكلم فيه تجوّز إذ الضمير هو كلمة نا لا النون

وحدها [مطلقاً] أي في الماضي والمضارع والأمر وهو قيد في نون جماعة الإناث [ماضياً كان أو غيره] حال أي أعني كان ومعموليها

حال من فعل في قوله فيما مرّ في كلّ فعل اتصل به إلى آخره [يعني مددتَ] أي يعني بقوله ومددت إلى مددتنّ ولو أسقط الشارح

الغائبين من التعداد لكان أظهر

[أنواع الضمير المذكور فيه شيء] جواب الشارح أنّ الكاف المراد كلّي أجابه هو في مواضع قوله [حال] أي قوله [من فعل آه] فهو راجع إلى أوّل الكلام لا إلى قوله

مطلقاً حتى لا يكون تفسيراً له لأنّ قوله [مطلقاً] متناول العوله في الماضي وهو أي الماضي شامل للمجرّد وغيره والمبني للفاعل وغيره فلو كان راجعاً له لكان قوله في

تفسير الإطلاق مجرداً كان آه لا وجه له لأنّ الماضي المذكور شامل لذلك الإطلاق فكيف يدخل في ذلك الإطلاق فتأمل ابن القاسم المقابل للماضي المذكور

[ماضياً كان أو غيره] حال أي أعني [أعني بالحال كان ومعموليها] من اسمها وخبرها قوله [من فعل] أي حال من فعل فيفيد أنّ الضمير البارز المتحرك يتصل

بغير الماضي وهو صحيح لأنّ نون المؤنث يتصل بالمضارع نحو يمددْنَ والأمر نحو امددْنَ وهو ضمير بارز متحرك [ولو أسقط آه] قد مرّ عن المحشي ما نصّه

ذكر الشارح المبدأ والغاية مع ما بينهما فلا يتوهم أنه بقي ما بقي لا بينهما شيء وإن لم يكن انتهى ابن القاسم

[قوله محمول على الضرورة] يعني أن قطط وضبب مع كونه شاذاً هكذا صدر عن الواضع بخلاف ضننوا فإنه شاذ مخالف للوضع ارتكبه الشاعر للضرورة

سعد الله [قوله ممتنع] لما فرغ المصنف من ذكر المواضع التي يجب فيها الإدغام شرع في ذكر المواضع التي يمتنع فيها الإدغام فقال وممتنع جلبي

[قوله ممتنع] اعلم أن المواضع التي امتنع الإدغام من الماضي تسعة مواضع ومن المضارع اثنين ومن الأمر واحد فيكون المجموع اثنا عشر ومن المواضع

الوجوب من الماضي خمسة ومن المضارع اثني عشر ومن الأمر أربعة فيكون المجموع احدى وعشرين ابرزي [قوله ممتنع] لما فرغ من ذكر

المواضع التي يجب فيها الإدغام شرع في ذكر المواضع التي يمتنع فيها الإدغام وذلك عند سكون المثل الثاني بغير الوقف وإنما قلنا عند المثل الثاني

بغير الوقف احترازاً عن السكون الذي للوقف فإنها لا يمنع الإدغام لأن السكون الذي للوقف كالحركات سعد الله [قوله مهلاً أعاذل إلخ]

البيت فائله قوله [مهلاً] نصب على المصدر أي أمهل مهلاً والهمزة للنداء [وعاذل] مرخم عاذلة وهي بالعين المهملة والذال المعجمة فاعلة من العذل بمعنى

اللوم [وجرّبت] مخاطبة من التجربة [والخلق] بالخاء المعجمة والقاف كعنق جمع خليقة كسفينة الطبيعة [وأجود] بالجيم والدال المهملة متكلم من الجود بمعنى

العطاء [والأقوام] جمع قوم [وضننوا] بالضاد المعجمة والنونين ماض من الضنن بمعنى البخل جامع الشواهد

شرط الإدغام تحرك الحرف الثاني وهو ساكن هنا فلا ادغم ويقال لم يمدد وهو لغة الحجازيين قال

الشاعر: وَمَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ : عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَغْنَ عَنْهُ وَيُذْمَمِ : فإن قوله ويذمم

مجزوم لكونه عطفاً على قوله يستغن وهو جواب الشرط أعني من يك ويجوز الإدغام نظراً إلى أن السكون

عارض لا إعتداد به فيحرك الساكن الثاني ويدغم فيه الأول فيقال لم يمدّ بضم الدال والكسر والفتح لما سيأتي

وهو لغة بني تميم والأول هو الأقرب إلى القياس وفي التنزيل ولا تمنن تستكثر فإن قلت إن السكون

في مددت ونحوه أيضاً عارض فلم لا يجوز فيه الإدغام قلت لأن هذه الضمائر كجزء من الكلمة وتسكن

ما قبلها دلالة على ذلك فلو حرك لزال ذلك الغرض ولأن الإدغام موقوف على تحرك الثاني وهو مو

قوف على الإدغام لئلا يتوالى الحركات الأربع فيلزم الدور وفي هذا نظر إذ تحرك الثاني لا يتوقف على الا

[وهو جواب الشرط] أى اسم الشرط [بالضم والفتح أو الكسر] لا وجه لما في الشرح من عطف الفتح بالواو والكسر بأو

[من عطف الفتح] لعل هذه النسخة محرفة وقعت للمحشي وإلا فالذي رأيناه في نسخ الشرح بالواو في الموضعين [قد يقال اه] يمكن دفعه بأن الغرض دفع توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وذلك انما يلزم لو حرك أحد المثلين في المجرد كمددتُ الذي فرض السؤال فيه وحينئذ فنا النقل بحسب الوجود والمظنة لا يكون ساكنة بل وبحسب الإمكان بناء على تعذر الإبتداء بالساكن والضمير البارز المذكور لا يكون إلا متحركا فلم تكن مظنة السكون إلا أحد المثلين فلذا قال ان تحرك الثاني انما يتوقف على اسكان الأول فتأمل ابن القاسم

[قول الشاعر ومن يك الخ] هو من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني وهو احدى المعلقات السبعة كلمة [من] شرطية [والفضل] في الموضعين الاحسان والنعمة [ويبخل] مضارع من البخل وهو ضد السخاء [ويُستغنَ] مجهول من الاستغناء بمعنى طلب الغناء [ويذمم] بالذال المعجمة مجهول من الذم وهو خلاف المدح جامع الشواهد [قوله يُستغنَ] فهو مجزوم باسقاط الألف إذ أصله يستغنى بالألف فحذفت الألف عند دخول الجازم لأنه جزاء الشرط سعد الله [قوله ويذمم] يعني من يك صاحب فضل ويبخل بفضله على قومه يستغنى عنه يعني ينبغي ان يستغنى عنه وينبغي ان يذمم والاستشهاد ظاهر چلبي [قوله هو الأقرب الى القياس] لأن الادغام في المثلين يقتضي أن يكون الأول ساكنا والثاني متحركا والأمر عند الجازم على العكس والفرق بين مددت ولم يمدد واضح وذلك ان السكون في نحو أمدد وفي نحو لم أمدد بشيء لا يكون كالجزء وفي نحو مددت وأخواته بشيء يكون كالجزء سعد الله [قوله فلو حرك لزال الخ] لأجل الادغام اى الثاني من المتجانسين وهو ما قبل الضمائر سعد الله [قوله وهو الأقرب الى القياس] لان الجازم عامل فلا بد من وجود أثره س [قوله ونحوه أيضاً] من أمددن الخ ويكون نحو أمد اذا أريد منه التحرية في الكونية ضمير ابارزا مرفوعة متحركة يوسف الآرمي [قوله الحركات الاربع] يعني لو حرك قبل الادغام لزم توالي اربع حركات وان اسكن الأول للادغام لزم التقاء الساكنين على غير حده فاذا كان كذلك لا يجوز لأنه يلزم الدور ولأن الأدغام موقوف على تحرك الثاني وهو موقوف على الادغام سعد الله [قوله فيلزم الدور] اى على تقدير الادغام يعني تكرار

فَإِنْ كَانَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ كَيَفِرُّ أَوْ مَفْتُوحَهُ كَيَعَضُّ فَتَقُولُ لَمْ يَفِرَّ وَلَمْ يَعَضَّ بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا

الادغام بل على إسكان الأول وهو جزء الإدغام لا نفسه وإنما قال على فعل الواحد لأن الإدغام واجب في فعل

الإثنين وفعل جماعة الذكور وفعل الواحدة المخاطبة كامرّ وممتنع في فعل جماعة النساء فالجائز في فعل الواحد

غائباً كان أو مخاطباً أو متكلماً وكذا في الواحدة الغائبة ولفظ المصنف لا يشعر بذلك إذ لا يندرج في فعل

الواحد الواحدة ولا يصح أن يقال المراد فعل الشخص الواحد مذكراً كان أم مؤنثاً لأنه يندرج فيه حينئذ

فعل الواحدة المخاطبة والإدغام فيه واجب لا جائز اللهم إلا أن يقال قد علم حكمه من قبل فهو في حكم المستثنى

ولا يخلو عن تعسف فهذا المضارع المجزوم لا يخلو من أن يكون مكسور العين أو مفتوحه أو مضمومه

[فان كان مكسور العين كيفرّ] أي يهرب [أو مفتوحه كيعضّ] الشيء ويعض عليه أي يأخذه بالسن [فتقول

لم يفرِّ ولم يعضِّ بكسر اللام وفتحها] أما الكسر فلأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر لما بين الكسر والسكون من

[بل على اسكان الاول] قد يقال بل لا يتوقف إلا على إسكان أحد حروفه الباقية ولا يتعين أول المثلين لذلك [لا يشعر بذلك]
أي بالواحدة الغائبة

[وفعل الواحدة المخاطبة] والمراد بالواحد الواحد المصطلح وهو الذي لم يكن في آخره الضمائر الحقيقي وإلا لانتقض بجمع المتكلم كما قاله المحشي
الصحيح في شرح قوله ويدخل الجازم على الفعل المضارع فيحذف حركة الواحد — ابو بكر

[قوله اللهم] وسمعت انه اذا وقع في جواب عن اعتراض فهو اشارة الى ضعف الجواب ومعناه أدعو الله ان لا يؤاخذني به ان كان غير
صواب يوسف الاغم — [قوله لا ان يقال] اى يندرج فيه في فعل الواحدة المخاطبة كل وقت وزمان الا وقت أن يقال قد علم حكمه سعد الله
[قوله فتقول لم يفرّ ولم يعضّ] أصلهما لم يفرر ولم يعضض فنقلت حركة أول المثلين الى ما قبلها للادغام ثم نتج المثال في أو كسر لما ذكر
سعد الله

وَلَمْ يَفِرْ وَلَمْ يَعْضَضْ بِفَكِّ الإِدْغَامِ وَهَكَذَا حُكْمُ يَتَشَعْرُ وَيَحْمَرُّ وَيَحْمَارُّ وَإِنْ كَانَ العَيْنُ مِنْهُ مَضْمُوماً فَيَجُوزُ

الحَرَكَاتُ الثَّلٰثُ مَعَ الإِدْغَامِ وَفَكُّهُ فَتَقُولُ لَمْ يَمُدَّ بِحَرَكَاتِ الدَّالِ وَلَمْ يَمْدُدْ بِفَكِّ الإِدْغَامِ وَهَكَذَا حُكْمُ الأَمْرِ

مِنَ التَّآخِي وَلِأَنَّ الجَزْمَ قَدْ جُعِلَ عِوَضاً عَنِ الجَرِّ عِنْدَ تَعَذُّرِ الجَرِّ أَعْنِي فِي الأَفْعَالِ فَكَذَا جُعِلَ الكَسْرُ عِوَضاً عَنِ السُّكُونِ

عِنْدَ تَعَذُّرِ السُّكُونِ وَأَمَّا الفَتْحُ فَلِكَوْنِهِ أَخَفَّ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ الكَسْرُ فِي نَحْوِ لَمْ يَفِرَّ لِمُتَابَعَةِ العَيْنِ وَكَذَا الفَتْحُ فِي لَمْ

يَعَضَّ [وَ] تَقُولُ [لَمْ يَفْرِرْ وَلَمْ يَعْضَضْ بِفَكِّ الإِدْغَامِ] كَمَا هُوَ لُغَةُ الحِجَازِيِّينَ [وَهَكَذَا حُكْمُ يَقْشَعِرُّ وَيَحْمَارُّ

وَيَحْمَرُّ] يَعْنِي تَقُولُ لَمْ يَقْشَعِرَّ وَلَمْ يَحْمَرَّ وَلَمْ يَحْمَارَّ بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا كَمَا مَرَّ وَلَمْ يَقْشَعْرِرْ وَلَمْ يَحْمَرِرْ وَلَمْ يَحْمَارِرْ بِفَكِّ

الإِدْغَامِ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ لِأَنَّا نَقُولُ الأَصْلُ فِي يَحْمَرُّ وَيَحْمَارُّ وَيَقْشَعِرُّ يَحْمَرِرُ وَيَحْمَارِرُ وَيَقْشَعْرِرُ بِكَسْرِ مَا قَبْلَ

الآخِرِ فِي المُضَارِعِ وَفِي المَاضِي مَفْتُوحاً حَمْلاً عَلَى الأَخَوَاتِ نَحْوُ اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ وَاسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ وَقَوْلُهُمْ اِرْعَوَى

يَرْعَوِي وَاحْوَاوَى يَحْوَاوِي يَدُلُّ عَلَيْهِ [وَإِنْ كَانَ العَيْنُ مِنْهُ] أَيْ مِنَ المُضَارِعِ [مَضْمُوماً فَيَجُوزُ] عِنْدَ دُخُولِ

الجَازِمِ عَلَيْهِ [الحَرَكَاتُ الثَّلٰثُ] الضَّمُّ وَالفَتْحُ وَالكَسْرُ [مَعَ الإِدْغَامِ وَ] يَجُوزُ [فَكُّهُ] أَيْ فَكُّ الإِدْغَامِ [تَقُولُ لَمْ يَمُدَّ بِحَرَكَاتِ الدَّالِ]

[قوله لأنا نقول] علة لتقدير ما قبل الآخر بالكسر كأنه قيل لم قررت ما قبله بالكسرة ولم لا يجوز أن يكون ساكنا أو مفتوحا وما الدليل على ذلك فقال لأنا نقول الأصل سعد الله [قوله يرعوى آه] وإنما لم يدغم بسكون الياء لئلا يلزم ضم الواو في المضارع ونقول إنه أعل قبل النظر إلى الإدغام فانقلبت لامه ياء لوقوعها خامسة في ارعوى فصاعدا في احواوى في الماضي ولانكسار ما قبلها في المضارع فزال مقتضى الإدغام فلم يدغم چلبى [قوله واحواوى] وهو من الحوة وهي حمرة تضرب إلى السواد وأصل احواوى احواوو كما أن أصل ارعوى ارعوو وتطرفت الواو وما قبلها غير مضموم وانقلبت ياء ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز الإدغام والإظهار في مصدر احواوى فمن قال احويواء ولم يدغم فلتناسب فعله ومن قال احوياء وادغم فلأنه اجتمعت الواو والياء وسبقت إحديهما بالسكون فقياسه الإدغام چلبى حلبى
[قوله يدل عليه] أي على فتح ما قبل الآخر في الماضي وكسر ما قبل الآخر في المضارع لأن ارعوى يرعوى من باب الإفعلال كاحمر يحمر واحواوى يحواوى من باب الافعيلال كاحمار يحمار وما قبل الآخر في الماضي منهما مفتوح وما قبل الآخر في المضارع منهما مكسور فوجب أن يقدر الأصل في احمر يحمر واحمار يحمار كذلك سعد الله
[قوله من التآخي] وهو اختصاص كل واحد منهما بقبيل يعني أن الكسر مخصوص بالاسم والسكون أي الجزم مخصوص بالفعل سعد الله
[قوله لمتابعة العين] أي كما أن الضم في لم يمد لمتابعة العين سعد الله والسر في اتباع العين حصول الخفة لجري اللسان على سنن واحد سماسى
[قوله وفكه] ولا يجوز عطف فكه على الإدغام كما سبق إليه بعض الأوهام لفساد معنى الكلام للزوم جواز الحركات الثلاث عند فك الإدغام أيضا فلهذا أعاد يجوز فتأمل سعد الله

فنقول فرَّ وعضَّ بكسر اللام وفتحها وافْرِرْ واعْضَضْ ومُدَّ بحركات الدال وأُمْدُدْ

الفتح للخفّة والكسر لأنّه الأصل في حركة الساكن والضمّ لاتباع العين [و] تقول [أمْدُدْ بفكّ الإدغام] لما تقدّم [وهكذا حكم الأمر] يعني أمر المخاطب والأمر الغائب قد دخل تحت المجزوم يعني يجوز في أمر المخاطب إذا كان فعل الواحد ما يجوز في المضارع المجزوم فلا تنس ما تقدّم من أنّه يجب الإدغام إذا اتّصل بالفعل ألف الضمير أو واوه أو يائه ويمتنع إذا اتّصل به نون جماعة النساء فإن كان مكسور العين أو مفتوحه [فنقول فرَّ وعضَّ بكسر اللام وفتحها] كما تقدّم [وافْرِرْ واعْضَضْ بفكّ الإدغام] [و] إن كان مضموم العين فنقول [مُدَّ بحركات الدال] الضمّ والفتح والكسر [وأُمْدُدْ] بفكّ الإدغام لما ذكر في المضارع وقد رُويت الحركات الثلث في قول جرير: ذُمَّ المَنازِلَ بعدَ مَنْزِلَةِ اللِّوى * والعيشَ بعدَ أولئكَ الأيّامِ * والأعرف الأفصح الكسر في هذه الصورة أعني التقاء الساكنين وممّا جاء بفكّ الإدغام قوله: * وأعدِدْ من الرحمن فضلا

[قوله فرَّ] وأصل فرَّ إفْرِرْ وهو أمر من تَفِرُّ حذفت منه حرف المضارعة وزيدت همزة الوصل مكسورة في أوّله وحذفت حركة لام الفعل للجزم فصار إفْرِرْ ثمّ أرادوا الإدغام فنقلوا حركة الراء الأولى إلى الفاء فاستغنوا عن همزة الوصل فحذفت الهمزة للتخفيف فالتقا الساكنان هما الراء الأولى والراء الثانية فلا بدّ لدفع التقاء الساكنين وتمكّنوا من الإدغام من تحريك الحرف المدغم فيه أمّا بالفتح للخفّة وأمّا بالكسر لأنّ الساكن إذا حرّك حرّك بالكسر ثمّ ادغمت الراء الأولى في الثانية فصار فرَّ كما ترى - جلبي - [قوله مُدَّ] أصله أُمْدُدْ فلمّا أرادوا الأدغام فيه نقلوا حركة الدال الأولى إلى الميم فاستغنوا عن همزة الوصل واسقطوا الهمزة للخفّة فالتقى الساكنان هما الدال الأولى والثانية فحرّكوا الثانية حذرا عن التقاء الساكنين وليتمكّنوا من الأدغام - جلبي - [قوله وأُمْدُدْ] وتقول في الأمر أُمْدُدْ بفكّ الأدغام أُمْدُدْ بالقلب أُمْدُ بحذف اللام وإثبات الهمزة مُدْ بحذف العين أصله أُمْدُدْ نقلت حركة العين إلى الفاء ثمّ حذفت مع العين الهمزة فصار مُدْ - حلى - [قوله ذمّ المنازل] أمر حاضر وهو المستشهد فيه والمنازل مفعول به والعيش معطوف عليه تقول لا منازل أطيب من منزلة اللوى ولا عيش بعد عيشتنا في تلك الأيّام التي ٥ مضين فيها - حلبي - [هو من قصيدة لجرير بن عطيّة بن الخطفى التميمي، يهجو بها الفرزدق الشاعر قوله [ذمّ] أمر من الذمّ خلاف المدح [والمنازل] جمع منزل وبمعناه المنزلة والتاء فيه للاسميّة لا للوحدة كما قيل [وبعد] في الموضعين حال ممّا بعدها والمضاف مقدّر أي بعد مفارقة منزل اللوى وبعد مضيّ أولئك الأيّام [واللوى] بكسر اللام وفتح الواو ومقصورا اسم موضع قوله والعيش بالنصب عطف على المنازل وهو بمعنى الحيوة جامع الشواهد [قوله والأعرف الأفصح] الكسر لأنّه إذا فكّ الادغام وقيل أُمْدُدْ يتعين الكسر عند ملاقات الساكن فالأعرف عند الأدغام هو الكسر إجراء الأدغام مجرى الفكّ - سعد الله -

ونقول فى اسم الفاعل مادٌّ مادّانِ مادّونَ مادّةٌ مادّتانِ مادّاتٌ ومَوادُّ وللمفعول مَمْدُودٌ كمَنْصُورٍ

فضلاً ونعمةً * عليكَ إذا ما جاءَ للخيرِ طالبُ * والمرادُ جوازُ الإدغامِ وفكّه عندنا وأمّا الإدغامُ واجبٌ عند بني
تميمٍ وممتنعٌ عند الحجازيين قالوا إذا اتّصل بالمجزوم فى حالِ الإدغامِ هاءُ الضميرِ لزم وجهٌ واحدٌ نحو رُدَّها بالفتح ورُدُّه
بالضمّ على الأفصح ورُوِيَ رُدِّهِ بالكسر وهو ضعيفٌ * واعلم أنّ حكم الثلاثى المزيد فيه فى جميع ما ذكر حكم المجرد وإن
لم يذكر المصنف اكتفاءً بالأصل فليعتبره الناظر إذ لا يخفى شيءٌ منه على من اطّلع على ما ذكرناه [ونقول فى اسم
الفاعل مادٌّ] بالإدغام وجوباً لاجتماع المثلين مع عدم المانع والتقاء الساكنين على حدّه والأصل مادِدٌ [مادّانِ
مادّونَ مادّةٌ مادّتانِ مادّاتٌ وموادُّ] نقول فى اسم [المفعول ممدودٌ كمنصورٍ] من غير إدغامٍ لحصولِ
الفاصلِ بين حرفى التضعيف وهو الواو فهو كالصحيح بعينه وأمّا المزيد فيه فاسم الفاعل واسم المفعول منه تابعٌ
للمضارع فإن كان من الأبوابِ المذكورة يجب وإلّا يمتنع وأمّا الرباعى المجرد فلا مجال للإدغام فيه أصلاً فهذا أوان

[فإن كان] أى اسم الفاعل والمفعول [من الأبواب المذكورة] فى قوله فيما مرّ فى نحو مدّ إلى قوله وتمادّ يتمادّ [يجب] أى
الإدغام ولا حاجة إلى التقييد بأن يقال ما لم يتصل به الضمير المرفوع البارز المتحرك ~~بل من الأبواب التى جاء فيها التضعيف~~
~~ولا سبيل إلى الإدغام فيه كما فى تمدّد فهو متمدّد~~ إذ الضمير المذكور لا يتصل بالأسماء بخلاف الأفعال [وإلّا] أى وإن لم
يكن من الأبواب المذكورة بل من الأبواب التى جاء فيها التضعيف ولا سبيل إلى الإدغام فيه كما فى تمدّد فهو متمدّد [يمتنع] أى الإدغام

[قوله وفكّه عندنا] يعنى يجوز لنا أن ندغم المضارع المجزوم وأمر المخاطب أخذاً بقول بنى تميم وأن لا ندغم أخذاً بقول الحجازيين سعد الله
[قوله واجب عند بنى تميم] يعنى أنّ الجواز بالنسبة إلينا لا بالنسبة إليهما لأنّ الإدغام واجب عند أحدهما وممتنع عند الآخر فلا وجه للجواز بالنسبة
إليهما سعد الله [قوله بالمجزوم فى حال الإدغام] قيّد بذلك لأنّه عند عدم الإدغام يتعيّن السكون سواء اتّصل به هاء الضمير أو لم يتصل سعد الله
[قوله لزم وجه واحد الخ] لأنّ الألف يقتضى فتح ما قبلها والهاء لخفائه كأنّه معدوم فكأنّ ما قبلها فى ردّها هو الدال ففتح وكذا الواو فى ردّه
يقتضى ضمّ ما قبلها والهاء لخفائه كأنّه معدوم فكان ما قبلها هو الدال ففتح حفظاً لمدّتها سعد الله [قوله وأعذ من الرحمن فضلاً ونعمة]
لم يتمّ تأمّله قوله أعذ بثبوت همزة الوصل فيه للضرورة أمر من أعدّ بمعنى هيّأ والفضل الإحسان وكلمة [ما] بعد [إذا] زائدة وأراد بالخير
العطاء والبذل جامع الشواهد [قوله ردّها بالفتح] فقط لأنّ الألف يقتضى فتح ما قبلها والهاء لخفائه كأنّه معدوم فكان ما قبلها هو الدال ففتح حفظاً لمدّتها
وكذا الواو فى قول رُدُّهُ يقتضى ضمّ ما قبلها والهاء لخفائها كأنّه معدوم فكان ما قبلها فى رُدُّهُ هو الدال فضمّ حفظاً لمدّتها سعد الله [قوله بالضمّ على الأفصح]
لزموا الضمّ عند ضمير الغائب والفتح عند ضمير الغائبة لأنّ الهاء حرف خفى وجوده كعدمه لخفائه كأنهم قالوا ردُّو أو ردّا سعد الله
[قوله وهو ضعيف] لأنّ الواو ينقلب ياء لكسرة الهاء وهو خلاف الأصل ويستكره اجتماع الياء مع كسرتين كسرة الدال وكسرة الهاء سعد الله

فصل المعتل فهو ما كان أحد أصوله حرف علة وهى الواو والألف والياء

أو لأن نتمم الذيل لتحقيق المعتل والمهموز فعقد ما المعتل لما له من الأقسام والأبحاث مما ليس للمهموز

فكأنه تحرك نفس السامع فى طلبه لكونه أكثر بحثا [فصل المعتل] وهو اسم فاعل من إعتل أى مرض

ويسمى هذا القسم معتلا لما فيه من الإعلال وأما فى الاصطلاح [فهو ما كان أحد أصوله] أى أحد

حروفه الأصلية [حرف علة] واحترز بالأصلية عن نحو إعشوشب وقاتل وتفيهق وأمثالها

ودخل فيه نحو قل وبع وأمثالها ولا يتوهم خروج اللفيف من هذا التعريف فإن اثنين من أصوله

حرفا علة لأنه إذا كان إثنان منها حرفى علة تصدق عليه أن أحدها حرف علة ضرورة [وهى] أى حروف العلة

[الواو والألف والياء] سميت بذلك لأن من شأنها أن يقلب بعضها الى بعض وحقيقة

[لماله من الأقسام والأبحاث ما ليس للمهموز] ما الأولى تحتمل الزيادة فقوله من الأقسام بيان لما الثانية وتحتمل أن يكون موصولا اسميا فما الثانية بدل أو نكرة بمعنى شيئا منصوبة على الحال ومن الأقسام بيان لأحدها [فكأنه] أى ماله من الأقسام [تحرك نفس السامع] لأنه له أقساما وأبحاثا ليست للمهموز [فى طلبه] أى طلب ماله من الأقسام المذكورة والأظهر طلب المعتل من حيث أبحاثه وأقسامه [فإن إثنين من أصوله حرفا علة] علة لخروج اللفيف أن أحدهما حرف علة يعنى ويلزم من صدق ذلك صدق أن أحد أصوله حرف علة وهو عين صدق التعريف [ضرورة] لأن الواحد جزء مما فوقه وتحقق الجزء لازم لتحقق الكل وصدقه لازم لصدقه بالضرورة وقد يرد بأن ذات الواحد هو الجزء اللازم تحققه لتحقق ما فوقه وأما مفهومه فهو الذات مع وصف الوحدة أى الإنفراد وذلك غير جزء لما فوقه ولا لازم له بل مضاد له لعدم صدقهما على ذات واحدة باعتبار واحد ومن ثم صح اعتبار مفهوم العدد فيه وفى غيره لا يقال الواحد ليس بعدد لأنا نقول التحقيق أنه عدد ولئن سلم فمفهومه معتبر وكونه لا يسمى عددا مبحث آخر خارج لا يتوقف عليه اعتبار المفهومية لأن اعتبارها فيما يعتبر فيه للدليل الدال على الاعتبار فى المسمى سواء سمى باسم الخاص به أم لا ألا ترى ان الدليل دال على اعتبار المفهومية فى الشرط مثلا فى أكرمك إن جئتنى سواء سمى شرطا أم لا ولا تنس فى هذا المقام ما نصوا عليه من أن الشيء قد يؤخذ بشرط شيء أو بشرط لا شيء أو لا بشرط شيء والفرق بينها غير يسير

[قوله بمعنى شيئا منصوبة على الحال] أى من ما أو من الضمير فى له أو من الأقسام والأبحاث فليتأمل ابن القاسم [قوله صح اعتبار مفهوم العدد] مفهوم العدد أراد المفهوم الاصطلاحى أى أن التقييد بالواحد يخرج غيره وبالأكثر يخرج الواحد [ولا تنس فى هذا المقام] كان مقصوده من هذا الكلام تأييد اعتراضه وأن الواحد هو الذات بشرط شيء وهو الوحدة بمعنى الانفراد فيتوقف على وجود الانفراد فلا يكون جزءا لما فوقه للمنافات كما قرر وقد علمت ما فيه [الحقيقة فى الخارج] للشارح أن تقول لا حاجة الى ذلك لأن بيان حقيقة الشيء لا يقتضى بيان أنه موجود فى الخارج لأن حقيقة الشيء بمعنى ماهيته وبيان ماهية الشيء لا يعتبر فيه تحققه فى الخارج اللهم إلا أن يكون بيان تسمية الماهية بالحقيقة وفيه نظر لأن الماهية تطلق عليها الحقيقة وإن لم توجد فى الخارج ابن القاسم فيصن ٦ كتب
[قوله والأظهر طلب الخ] لأن المحدث عنه المعتل باعتبار أبحاثه وأقسامه ابن القاسم

ويسمى حروف المد واللين

العلّة تغيير الشيء عن حاله وعند بعضهم أنّ الهمزة من حروف العلّة والجمهور على خلافه إذ لا يجري فيها ما يجري في الواو والألف والياء في كثير من الأبواب وبذلك خرج المهموز عن حدّ المعتلّ [ويسمّى] حروف العلّة في اصطلاحهم [حروف المدّ واللين] أطلق المصنف هذا الكلام إلّا أنّ فيه تفصيلًا فلا بأس علينا أن نشير إليه وهو أنّ حرف العلّة ان كانت متحركة لا تسمّى حرف المدّ واللين لانتفائهما فيها وهذا غير الألف وان كانت ساكنة تسمّى حرف اللين لما فيها من اللين لاتساع مخرجها ولأنها تخرج في لين من غير خشونة عن اللسان وحينئذ ان كانت حركات ما قبلها

[وحقيقة العلّة] أي معناها الحقيقي لغة وماهيتها المحققة في الخارج بحسب اللغة أيضًا [وبذلك] أي بأنّ الهمزة ليست من حروف العلّة الذي هو مذهب الجمهور فالإشارة راجعة إلى قوله خلافه [فلا علينا أن نشير إليه] لا اسمه محذوف أي لا بأس علينا في أن نشير إليه وليس قوله أن نشير إليه مبتدأ وعلينا خبره ليكون المراد أنّ الإشارة إليه ليست واجبة علينا لوجهين أحدهما وجوب تكرار لا حينئذ وهو منتف والثاني أنّ المناسب حينئذ ترك الإشارة وهو منتف لقوله وهو ان الخ [لا تسمّى حروف المدّ واللين] أي لا تسمّى حروف المدّ ولا حروف اللين [وهذه] أي حروف العلّة المتحركة [في غير الألف] غير الألف هو الواو والياء فإن قلت هذه إشارة على ما قلت للجمع هو حروف العلّة وغير الألف حرفان فكيف يخبر عنها بالغير مع عدم المطابقة قلت الجمع في هذه باعتبار الأفراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في أفراد الواو وحدها فضلًا عن أفرادها وأفراد الياء فتأمّل والسرّ في قوله في غير دون قوله غير الألف أنّ إثباتها يفيد أنّ الغير يكون تارة حروف العلّة فقط وتارة غير حروف العلّة فقط واسقاطها يفيد أنّه لا يكون إلّا حروف علّة فقط [لأنها تخرج في لين من غير خشونة] اللين صفة تقتضي قبول الغمز إلى الداخل ويقابله الصلابة والخشونة صفة مبدؤها عدم استواء الأجزاء في الوضع ويقابلها الملابسة وهما حقيقة من صفات الأجسام واستعمل الشارح الخشونة هنا مقابلة اللين فالمراد بها الصلابة فقوله من غير خشونة تفسير اللين والمراد باللين تطويل الصوت قاله الجاربردي فإن قلت تعليل اللين باتساع المخرج يقتضي أنّها حروف اللين وإن تحركت قلت المراد تعليل حصول اللين فيها بسبب السكون باتساع المخرج يعني أنّ سكونها أوجب فيها لينًا لاتساع مخرجها بخلاف غيرها فإن ضيق مخرجها لا يصير سكونها موجبًا اللين لانضغاط الصوت المقتضي لصلابته وأمّا إذا كانت متحركة فلا لين لأنّ الحركة توجب قوة وصلابة للحرف وإن اتسع مخرجه فقوله لما فيها أي في حروف اللين ساكنة وكذا الضمير في مخرجها ولأنها وفي هذا الكلام بحثان أحدهما أنّ الواو مخرجه الشفة فلا عمل للسان فيه ساكنًا ولا متحركًا والثاني أنهم نصّوا على أنّ مخرج اللام أوسع المخارج مع أن لا لين فيه متحركًا ولا ساكنًا وقد يجاب عن الأول بأنّ السالبة صادقة بسبب الموضوع أو المراد باللسان المحلّ تغليبًا وعن الثاني بأنّ انحراف اللسان فيه منع من لينه

[أحدهما وجوب تكرار] لا لأنّ لا إذا ألغيت عن العمل بتقديم الخبر أو بكون المبتدأ معرفة وجب تكرارها على الأفصح [أي حروف العلّة آه] لما أنّ هذه النسخة الواقعة للشيخ سقيمة توجب تكلفًا والذي رأيناه في نسخة صحيحة وهذا أي التحرك لم تنفيذ أن الغير وذلك لأنّ قولنا حروف العلّة لا تثبت في غير الألف معناه أنّ ما عدى الألف من الحروف بعضه حرف علّة فيفيد ذلك انقسام ما عداه إلى الحروف العلّة وغيرها بخلاف قولنا حروف العلّة في غير الألف لاقتضائه أنّ ما عدا الألف حرف علّة [بأنها تخرج الخ] فيه أنه حال السكون لا يحرف اللسان فيه كالأخفش يجيبه التأويل

وَالأَلِفُ حِينَئِذٍ تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ

ما قبلها من جنسها بأن يكون ما قبل الواو مضموماً والألف مفتوحاً والياء مكسوراً تسمى حروف المد أيضاً لما فيها من اللين مع الامتداد نحو قال ويقول وباع ويبيع والا تسمى حروف اللين لا المد لانتفائه فيها هذا في الواو والياء وأما الألف فتكون حرف مد أبداً وهما تارة يكونان حرفي علة فقط وتارة حرفي لين أيضاً وتارة حرفي مد أيضاً فحروف العلة أعم منها وحروف اللين أعم من حروف المد هذا ولكنهم يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقاً والمصنف جرى على ذلك ونقل عن المصنف في تسميتها حروف المد واللين أنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان وذلك لاتساع مخرجها فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب [والألف حينئذ] أي حين إذ كان أحد حروف الأصول من المعتل [تكون منقلبة عن واو أو ياء] نحو قال وباع

[وتارة حرفي لين أيضاً وتارة حرفي مد أيضاً] زيادة أيضاً لإفادة أنه من تسميته باسم صاحبها يسمى بما قبلها وهذا هو السر في امتناعه من أن يقول فقط كما قاله في القسم الأول [ونقل عن المصنف في تسميتها حروف المد واللين] أي في تسميتها بكل من حروف المد واللين سواء كانت متحركة أو ساكنة قبلها حركة من جنسها أو لا والناقل هو الجاربردي ونصه وقال بعض الفضلاء في شرح الهادي إنما سميت لينة وهي حروف اللين وحروف المد وساق هذا الكلام بعينه وقال في آخره إلا أن الألف أشد امتداداً واستطالة إذ هي أوسع مخرجاً [أي حين إذ كان أحد حروف الأصول] اسم كان ضمير يعود على الألف وأحد منصوب خبرها و[من المعتل] حال من حروف الأصول

[قوله مطلقاً] من غير نظر إلى كونها متحركة أو ساكنة وعلى تقدير السكون حركة ما قبلها من جنسها أو من غير جنسها سعد الله

[قوله ونقل عن المصنف] يريد أن هذا النقل عن المصنف يدل على أن كلامه محمول على التفصيل أي يسمى حروف اللين إذا سكنت سواء جانسها حركة ما قبلها أو لم يجانسها وحروف المد إذا سكنت وجانسها حركة ما قبلها سعد الله - [قوله لاتساع مخرجها] من تتمة كلام المصنف فلا اتساع عند تحركها وكذلك الامتداد عند عدم كون حركة ما قبلها على مجانستها فلهذا دل هذا النقل على أن كلامه محمول على التفصيل سعد الله [قوله والألف حينئذ] جواب عن سؤال مقدر كأنه سأل سائل إن حروف العلة كلها أصلية أم لا فأجاب بأن الواو والياء تارة أصليتان وأخرى زائدتان والألف لا يكون أصلية أبداً لا في الاسم ولا في الفعل نجاتي بل إما زائدة كما في ضارب أو منقلبة

وَأَنْوَاعُهُ سَبْعَةٌ

لأنّ حروفَ الأصولِ هي حروفُ الماضي من المجرّد وهي من الثلاثي متحرّكةٌ أبدًا في الأصلِ والألفُ ساكنةٌ فلا يكون أصلًا وأمّا الرباعي فلأنّ حروفه الأصول تكون متحرّكةً إلّا الثاني فلا يجوز أن يكون الثاني ألفًا إلّا لتباسه بفاعَل من الثلاثي المزيد فيه ولأنّه إمتنع كونه أصلًا في الثلاثي فحمل عليه الرباعيّ واحترز بقوله حينئذٍ عن الألفِ في نحو قاتَل واحمارّ وتباعَد ممّا ليس من حروفه الأصول فإنّها ليست منقلبةً بل هي زائدةٌ ؛ واعلم أنّ الألفَ في الأفعال كلّها وفي الأسماء المتمكّنة إمّا أن تكون زائدةً أو منقلبةً بخلاف الأسماء الغير المتمكّنة والحروف نحو متى ومهما وبلى وعلى وما أشبه ذلك فإنّها فيها أصليّة ؛ واعلم أنّ المعتلّ جنسٌ تحته أنواعٌ مختلفةُ الحقائقِ كمعتلّ الفاء والعين واللام وغير ذلك فأشار إلى انحصار أنواعه بقوله [وأنواعه سبعةٌ] لأنّ حرفَ العلّة فيه إمّا أن تكون متعدّدةً أولا فإن لم تكن متعدّدةً فإمّا أن تكون فاءً أو عينًا أو لامًا فهذه ثلثة

[بخلاف الأسماء الغير المتمكّنة] يرد على عموم ذا في الإشارة فإنّهم صرّحوا بأنّها منقلبة عن واو أو ياء [لأنّ حرف العلّة إمّا أن تكون متعدّدة] اعلم أنّ ما بعد إمّا في نحو هذا التركيب وهو أن يكون ما أو لا بالكون وهو اسم معنى وقد وقع خبرًا عن حرف وهو اسم عين ومن المعلوم أنّه يمتنع أن يقع خبرًا عن العين إلّا بتأويل كما في زيدٌ عدلٌ أو رضًى فيجب التأويل في نحو هذا التركيب إمّا في المبتدء بأن يقدّر له مضاف محذوف أي لأنّ حال حرف العلّة إمّا كونه متعدّدًا وهذا أوفق بمذهب البصريّين وإمّا في الخبر بأن يقدّر المصدر بمشتقّ أي لأنّ حرف العلّة إمّا كائنٌ متعدّدًا وهذا أوفق بمذهب الكوفيّين وقريبٌ من هذا ما ذكر في قوله تعالى وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ - إضافة

[فيجب التأويل] قد ذكروا هنا الإشكال وهذا التأويل في قول الكافية لأنّها إمّا أن تدلّ على معنى في نفسها [أولا] وعبارة شيخنا الشريف الصفوي فيما كتبه على أوائل المعرب ما نصّه قوله [إمّا أن تدلّ] فإن قلت لا جعل أنّ مع ما بعدها في تأويل المصدر فالمعنى [الكلمة إمّا دلالة] وهو فاسد قلنا المقصود الكلمة إمّا صفتها الدلالة أولا القسم الثاني أي الكلمة التي صفتها أو الحرف وقس عليه الباقيين وقال بعض المحقّقين المعنى إمّا دلالتها على معنى في نفسها أولا بأن يكون دلالة مبتدأ خبره على معنى فلا مسامحة في قوله أن تدلّ وأشار السيد في بعض الحواشي إلى أنّ ما بعد أن لم يصر مصدرًا حقيقة بل صار شابهًا له في بعض الأصول فجاز حمله على غير المصدر انتهى — ابن القاسم [قوله بفاعل من الثلاثي المزيد فيه] يعني أنّ الألف لو كان أحد الأصول في الرباعي لا يخلو إمّا أن يكون لامه الأولى أو الثانية إذ لا يجوز أن يكون الألف فائه لتعذّر الابتداء بالساكن أو عينه لدفع الالتباس فيجب أن يكون منقلبة — سعد الله [قوله أو منقلبة] أي لأنّ الحروف الأصول في الأفعال والأسماء المتمكّنة عرضة للحركات ومحلّ لها والألف لا يقبل الحركة فيكون فيها منقلبة عن المتحرّكة لا محالة — سعد الله [قوله فإنّها فيها أصليّة] لأنّ الحروف غير مشتقّة ولا متصرّفة فلا يعرف بها أصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل فلا يقال ألفها زائدة ولا منقلبة لعدم الاشتقاق ولا يقال إنّه بدل لأنّه ضرب من التصرّف ولا تصرّف في الحروف وكذا الأسماء المبنيّة والعجميّة لعدم اشتقاقهما — سعد الله

لأنّ الخبر محلّ الفائدة فهو أولى بعدم التغيّر "

لأنّ المبتدأ مسند إليه غير اللائق بعدم التعرّف "

ولم يقل عنه لأنّ الفاعل في الأوّل كان وفي الثاني التفعيل أن فلم يكن عينه

الأول المعتل الفاء ويقال له المثال لمماثلته الصحيح في احتمال الحركات أما الواو فتحذف من المضارع الذي يكون على يفعل

ثلثة أقسام وإن كانت متعددة فإما أن يكون إثنين أو أكثر فالثاني قسم واحد والأول إما أن يفترقا أو يقترنا فإن

افترقا فهذا قسم آخر وإن اقترنا فإما أن يكون فاء وعينا أو لاما فهذان قسمان آخران فالمجموع سبعة أبواب [الأول]

من الأنواع السبعة [المعتل الفاء] بإضافة المعتل إلى الفاء إضافة لفظية أي الذي اعتل فاؤه وقدم ما يكون حرف العلة

فيه غير متعددة لكثرة أبحاثه واستعماله ثم قدم معتل الفاء لتقدم الفاء على العين واللام وهو ما يكون فاؤه فقط حرف

علة [ويقال له المثال لمماثلته] أي لمشابهته [الصحيح في احتمال الحركات] في الماضي تقول وعد وعدا وعدوا كما تقول

ضرب ضربا ضربوا بخلاف الأجوف والناقص والفاء إما أن يكون واوا أو ياء إذ الألف ليس بأصلي ولا يمكن أن

يكون فاؤه ألفا لسكونه وقدم بحث الواو لأن له أحكاما ليست للياء فقال [أما الواو فتحذف من الفعل المضارع

الذي يكون على] وزن [يفعل بكسر العين] لأنه لما وقع بين الياء والكسرة ثقل كالضمة بين الكسرتين فحذفت

[إضافة لفظية] بدليل صحة وقوعه صفة للنكرة نحو هذا لفظ معتل الفاء [في احتمال الحركات] أي إحتمال حروفه للحركات [بخلاف الأجوف] فإن عينه لا تحتمل الحركة لأن تحركها مع فتح ما قبلها يوجب قلبها ألفا إذ انقلب ألفا [والناقص] فإن لامه لا تحتمل الحركة لما ذكر وإنما احتملها مع ألف التثنية لأن قبلها ألفا يوجب حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده فيحصل لبس المثنى بالمفرد [لما وقع بين الياء والكسرة ثقل] إذ الياء في تقدير كسرتين فقد وقعت الواو بين كسر ما قبلها وكسر ما بعدها والواقع بين شيئين يضادانه مستثقل [كالضمة] الواقعة [بين الكسرتين] بل الضمة بعد الكسرة ثقيلة ومن ثم أهمل في الكلام وزن فعل بكسر الفاء وضم العين على ما قيل

[قوله إضافة لفظية] وهي التي يكون المجرور فيها مجرورا في اللفظ مرفوعا أو منصوبا في التقدير وهي أربعة أقسام إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها نحو حسن الوجه وإضافة اسم الفاعل اللازم إلى فاعله نحو قائم الأب ومعتل الفاء وإضافة اسم المفعول إلى القائم مقام الفاعل نحو معمور الدار وإضافة اسم الفاعل المتعدي إلى مفعوله نحو ضارب زيد والتقدير حسن وجهه ومعتل فاؤه ومعمور داره وضارب زيدا سعد الله [قوله في احتمال الحركات] أي في إحتمال فاؤه الحركة نحو وعد ويسر مثل نصر وضرب وإذا كان مماثلا له سمي به لذلك بهشتي [قوله بخلاف الأجوف والناقص] فإنهما لا يقبلان الحركة فلا يقال قول وبيع وغزو ورمي بحركة العين واللام في كلها سعد الله [قوله ليست للياء] فإن الواو تحذف بين ياء وكسرة وتقلب ياء إذا وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما أو ساكنا وكذا إذا وقعت متطرفة وما قبلها مكسور بخلاف الياء سعد الله [قوله من حرف الفعل المضارع] والألف واللام عوض عن المضاف إليه أي مضارع معتل الفاء ولهذا رجع الضمير في مصدره إلى معتل الفاء كما يأتي تبعا للسياق كلامه وإن لم يكن مقصوده من ذلك سعد الله

[قوله ثقل كالضمة] فإن الواو في نحو يوعد مضارع وعد إذا وقع بين ياء وكسرة ثقلت لأن أصله يوعد واقعة بين الياء والكسرة فلذا حذفت سعد الله

هي أنه لا يمكن الألف أصليا لأنه لا يجوز أن يكون منقلبة عن الواو والياء

ولدليل دخول اللام عليه إذ لو كانت الإضافة معنوية لما جاز دخول اللام

مع إشارة إلى أن قول المص من إضافة المصدر إلى المفعول أو الفاعل بحذف الألف فقط أي للماضي بحذف الألف والواو في المضارع في مثل غزا إذ قلبت الواو في الماضي ألفا كان حقه حذف الواو أي المنقلب فصار غزا مثل المفرد

بكسر العين ومن مصدره الذي على فِعلة وتسلم في سائر تصاريفه تقول وعد يعد عدة

ثم حملت عليه أخواته أعني التاء والنون والهمزة [و] يحذف أيضاً [من مصدره] أي مصدر المعتل الفاء [الذي]
يكون [على] وزن [فِعلة] بكسر الفاء [وتسلم] [الواو] [في سائر تصاريفه] أي في سائر تصاريف المعتل
الفاء من الماضي واسم الفاعل واسم المفعول [تقول وعد] بسلامة الواو و[يعد] بحذفها لما مر [عِدة]
بحذفها لأنها على وزن فِعلة والأصل وِعْدة فنقلت كسرة الواو إلى العين لثقلها عليه مع إعلال فعلها و
الواو فقيل عِدة على وزن عِلة وقيل الأصل وِعْد حذفت صح
حذفت الواو لما مر ثم زيدت التاء عوضاً عنها. واعلم أن مراد المصنف بقوله ومن مصدره الذي على فِعلة
أن يكون مما حذفت الواو من مضارعه لأن مصدر المعتل الفاء إذا لم يكن للحالة ليس على فِعلة إلا فيما يكون
المضارع منه على يفعِل بكسر العين بحكم الاستقراء. والوِجهة: اسم المصدر ويجوز أن يكون الضمير
في مصدره راجعاً إلى المضارع المذكور فالمصدر إن لم يكن مكسور الفاء لم يحذف الواو منه لعدم الثقل كما مثل

[مع إعلال فعلها] أي مع إعلال فعلها أي تغيير حرف العلة فيه [واعلم أن مراد المصنف بقوله على فعلة] تقييد المصدر
الذي تحذف فإنه بعيد وهو [أن يكون] ذلك المصدر [مما] أي من جنس المصدر الذي [حذفت الواو من مضارعه]
بأن يكون المضارع المعتل الفاء على يفعِل بكسر العين إذ المصدر لا تحذف فاؤه إلا إذا كان مضارعه على يفعِل المكسور العين
لا غير كوجل يوجل وجلاً ووضؤ يوضؤ وضاءة لكن المصنف ترك التصريح بهذا القيد واستغنى عنه بقوله الذي يكون
على وزن فِعلة بكسر الفاء لأنه في معناه [لأن مصدر المعتل الفاء إذا لم يكن للحالة] أي للهيئة [ليس على فعلة إلا فيما يكون
المضارع منه على يفعِل بكسر العين بحكم الاستقراء] والتتبع [والوجهة اسم مصدر] قال السمين في إعرابه في قوله تعالى ولكل وجهة
في وجهة قولان أحدهما ويعزى للمبرد والفارسي أنها اسم للمكان المتوجه إليه وعلى هذا لا يكون إثبات الواو قياساً إذ هي غير مصدر
والثاني أنها مصدر ويعزى للمازني وهو ظاهر كلام سيبويه فإنه قال بعد ذكر حذف الواو من المصادر وقد أثبتوا فقالوا وجهة
من الجهة وعلى هذا يكون إثبات الواو شاذاً منبهاً على ذلك الأصل المتروك في عدة ونحوها والظاهر أن الذي سوغ إثبات الواو وإن كان
مصدراً أنها مصدر جاء على حذف الزوائد إذ الفعل المسموع من هذه المادة توجه واتجه ومصدرهما التوجه والاتجاه ولم يسمع

[ويعزى للمبرد والفارسي] هذا التقرير قد يفهم منه جواز حمل قول الشارح والوجهة جواب سؤال على أصل المسألة فيشكل لأن الوجهة ليس لها فعل على يفعل حذفت
الواو منه فكيف يتوجه السؤال حتى يحتاج إلى الجواب بأنها ليست مصدراً بل اسم مصدر فالأسهل ما سلكه العزي من جعل هذا جواباً عن سؤال يرد على الحصر الاستقرائي
في قوله ليس فعلة إلا فيما لأن مضارعه بكسر العين بحكم الاستقراء فليتأمل ابن القاسم [قال بعد ذكر حذف الواو من المصادر] لقائل أن يقول لا دليل في هذا القول
لأنه قوله في الجهة يدل على أنه لم يرد المصدر إذ الجهة ليس معنى المصدر فإنها بمعنى المتوجه إليه أو ما يقصد إلى التوجه الآن يحمل قوله في الجهة على معنى في مادة الجهة ونحو ذلك لكن
لا يحمل على ذلك ولا ضرورة إليه فليتأمل ابن القاسم
لا دليل على هذا نخوب

ووعداً فهو واعد وذاك موعود عد لا يعد وكذلك ومق يمق مقة فإذا أزيلت كسرة ما بعدها أعيدت الواو المحذوفة

مثّل له وأشار إليه بقوله [ووعداً] وإن كان مكسور الفاء لكن لم يحذف الفاء من فعله لا يحذف منه أيضاً نحو الوصال مما هو مصدر واصل يواصل [فهو واعد] في اسم الفاعل [وذاك موعود] في اسم المفعول بسلامة الواو [عد] في أمر المخاطب بحذف الواو فإن قلت كان عليه ذكر حذفها في الأمر أيضاً قلت إنه فرع المضارع وقد علمت الحذف في الأصل فكذا في الفرع فلا حاجة إلى ذكره أو نقول أن الأمر ليست فيه واو فيحذف لأن المضارع هو تعد بلا واو فحذفت حرف المضارعة وأسكنت آخره فقيل عد وأما الجحد والأمر باللام والنهي والنفي فهي مضارع نحو ليعد و [لا يعد] ولا يعد ولم يعد [وكذلك ومق] أي أحب [يمق مقة] بسلامتها في الماضي وحذفها في المضارع والمصدر وهذا من باب حسب يحسب والأصل يومق ومقة وإذا كان الحذف بسبب الياء والكسرة [فإذا أزيلت كسرة ما بعدها] أي ما بعد الواو [أعيدت الواو المحذوفة] لزوال علة حذفها

يسمع في فعله وجهة يجه كوعد يعد وإن كان الموجب لحذف الواو من عدة وزنة الحمل على المضارع لوقوع الواو بين ياء وكسرة وقد لم يسمع فيه مضارع يحمل مصدره عليه فلذلك قلت إن وجهة مصدر جاء على حذف الزوائد لتوجه أو اتجه انتهى أقول وهذا الأخير الذي أختاره هو المراد بقول الشارح اسم مصدر إذ اسم المصدر هو المصدر الجاري على غير فعله فتأمل [كان عليه ذكر حذفها في الأمر أيضاً] ليكون قوله وتسلم في سائر تصاريفه سالماً من النقص [والنفي] لأنه تمايز بينه وبين الجحد بأن الجحد في الماضي وهذا في غيره وبينهما في اللغة تغاير إذ الجحد نفي ما علم ثبوته والنفي أعم

[قوله إذ النقل المسموع آه] حاصل هذا الاستدلال انه لا يمكن جعلها مصدرا لتوجه أو اتجه لأن مصدرهما التوجه والاتجاه ولا مصدرا لوجه يجه لعدم سماعه فتعين أنها اسم مصدر لتوجه واتجه وهو المراد بقوله [مصدر محذوف الزوائد] ووجه الجواب حينئذ أن هذا ليس مصدر النقل بنقل ابن القاسم [المسموع من هذه المادة] وفيه ما يأتي أن وجه يوجه بالضم فيهما معدول من الفتح في الماضي والكسر في المضارع ليصير معناه كالسجية إذ منه يعلم أن وجه يوجه من هذه المادة مسموع أصالة فليتأمل. ابن القاسم في ص١٦٦ على المحرر سطر (١٠) [قوله ووعداً] هذا ابتداء كلام وليس ان وصيته والحاصل ان شرط حذف الواو أمران أحدهما كونه مكسوراً والثاني كونه محذوفاً من مضارعه لان يكون مثل الوصال من يواصل محمد رضا
[قوله فكذا في الفرع] أي فالحذف في الفرع لا لحذف في الأصل وفيه ان علة الحذف في الأصل لم توجد في الفرع جوابه وقوع الواو بين الكسرتين لا لوقوع بين الياء والكسرة سعد الله [قوله فلا حاجة الى ذكره] لا يقال حينئذ ان لا يذكر المضارع لأنه فرع المصدر ومشتق منه كما أن عد فرع لتعد ومشتق لأن المضارع فرع المصدر في الاشتقاق لا في الاعلال بل المصدر فرع المضارع في الاعلال بخلاف الأمر فإنه فرع المضارع في الاشتقاق والاعلال سعد الله [قوله وكذلك ومق] قال في القاموس ومقه كورثه ومقاً ومقة أحبه فهو وامق وتومق تودد انتهى والوامق لقب شاعر وهو اسم فاعل من هذا الباب بمعنى المحب وضده ومق يمق في المعنى مقت يمقت يقال مقته مقتاً ومقاتة أبغضه كمقته فهو مقيت وممقوت عبد الرحيم

نحو لم يوعد وتثبت في يفعل بالفتح كوجل يوجل

[نحو لم يوعد] في المبني للمفعول لأن ما قبل آخره وهو ما بعد الواو مفتوح أبدا وفيه نظر لأنه ينتقض بنحو يطأ و
يسع ويضع وأمثال ذلك كما سيجيء ونحو قولهم لم يلده بسكون اللام وفتح الدال والأصل لم يلده نحو لم يعده
والواو محذوفة اسكنت اللام تشبيها له بكتف فإن أصله كتف بكسر التاء فاسكنت فاجتمع الساكنان و
هما اللام والدال ففتح الدال لالتقاء الساكنين إذ لو حرك الأول لزال الغرض الذي هو التشبيه فقد زال الكسرة
ما بعد الواو في الصورتين ولم تعد قال الشاعر ٭ عجبت لمولود وليس له أب ٭ وذي ولد ولم يلده أبوان ٭
ويمكن أن يدفع بالعناية [وتثبت] عطف على قوله فتحذف أي الواو وتثبت [في يفعل بالفتح] لعدم ما يقتضي
حذفها إذ الفتحة خفيفة [كوجل] بالكسر أي خاف [يوجل] بالفتح وفيه أربع لغات الأولى يوجل وهو الأصل
والثانية ييجل بقلب الواو ياء لأنها أخف من الواو والثالثة ياجل بقلب الواو ألفا لأنها أخف والرابعة يِيجل بكسر

[ويمكن أن يدفع بالعناية] بأن يقال أن حذف الواو واستمر ليدل على أن الفتحة أصلها الكسر ولو أعيدت لزال هذا الغرض
[عطف على قوله فتحذف] الصواب أن يقول على تحذف أي الواو وتثبت لو قدر ذلك بقوله وتثبت الواو لتناسب
الجملتان المتعاطفتان

[قوله بنحو يطأ] يعني ان هؤلاء في الأصل مكسورة العين محذوفة الواو ففتح المكسورة فيها بعد حذف الواو ولم يعد الواو اذا أزيلت فيه
الكسرة لم يعد الواو سعد الله [قوله الشاعر عجبت] يعني قائل هذا البيت فصيح فلو وجب إعادة الواو في لم يلده يكون اللام لأعاده هذا القائل
واللازم باطل فالملزوم مثله فالملازمة منقوضة سعد الله أي على خلاف القياس منه [قوله الشاعر] ألا رب مولود وليس له
أب ٭ وذي ولد ولم يلده أبوان ٭ وذي شامة سوداء في حر وجهه ٭ مخلدة لا تنجلي لزمان ٭ الأبيات لرجل من أزد السراة وقيل
لعمرو الجنبي والأول أصح كلمة [ألا] للتنبيه [ورب] للتقليل وروي مكانها [عجبت] وأراد بقوله [مولود] عيسى عليه السلام [وبقوله ذي ولد]
آدم عليه السلام [وبذي شامة] القمر [شامة] بالشين المعجمة والميم المفتوحة النكتة في الجسم مخالفا لكونه [والسوداء] مؤنث أسود ضد
الأبيض وروي مكانه [غراء] وهي مؤنث أغر بمعنى الأبيض [والحر] بضم الحاء وتشديد الراء المهملتين ما ارتفع وبدا من الوجه [ومخلدة] بالخاء المعجمة
والدال المهملة اسم مفعول من باب التفعيل من الخلد وهو كتفعل الدوام [وتنجلي] بالنون والجيم بمعنى تنكشف [ولزمان] كسحاب اسم لقليل الوقت وكثيره
جامع الشواهد [قوله ان يدفع بالعناية] أي بإرادة قيد في الملازمة لم يذكره صريحا يعني ان مراده بزوال الكسرة زوال حقيقي يحصل بتغيير المعلوم الى المجهول كما أشار اليه القبيل
بقوله لم يوعد والمعنى فاذا أزيلت كسرة ما بعدها بتغيير المعلوم الى المجهول أعيدت ولا تغير للمعلوم الى المجهول في الصورتين فلا زوال ولا عود سعد الله
[قوله ان يدفع بالعناية] اي بإرادة ان الفتحة في نحو يطأ والسكون في نحو لم يلده عارضان والمراد إزالة كسرة ما بعد الواو بحركة أو بسكون أصليين حلبي

إيجل قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فإن انضم ما قبلها أعيدت الواو فتقول يا زيد ايجل تلفظ بالواو

بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لأنهم يرون الواو بعد الياء ثقيلا لا الضمة بعد الكسرة فقلبوا الفتحة كسرة لينقلب الواو ياء وليست هذه من لغة بنى أسد لأنهم وإن كانوا يكسرون حرف المضارعة إلا أنه مختص بغير الياء فلا يكسرون الياء ولا يقولون هو يعلم لثقل الكسرة على الياء وأهل هذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة يقولون هو ييجل وأنت تيجل وأنا إيجل ونحن نيجل كقول الشاعر

قعيدك ألا تسمعيني ملامة :: ولا تنكائى قرح الفؤاد فييجعا

بكسر الياء والأصل يوجع [ايجل] أمر من توجل والأصل إوجل بكسر الهمزة [قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها] وهذا قياس مطرد ٥ لتعسر النطق بالواو المكسور ما قبلها [فإن انضم ما قبلها] أى ما قبل الياء المنقلبة عن الواو فى نحو ايجل [عادت الواو] لزوال علة القلب أعنى كسرة ما قبل الواو [وتقول يا زيد ايجل تلفظ بالواو] لزوال علة القلب وهى الكسرة ٥

[وليست هذه من لغة بنى أسد] من لغتهم كسر حرف المضارعة حتى الياء إذا كان بعدها ياء أخرى فالمانع من أن واو يوجل قلبت ياء تخفيفا لجاز عندهم كسر الياء التى هى حرف المضارعة فى الصحاح فى وجل وفى المستقبل منه أربع لغات يوجل وياجل وييجل بفتح الياء وكذلك فيما أشبهه من المثال إذا كان لازما فمن قال ياجل جعل الواو ألفا لفتحة ما قبلها ومن قال ييجل بكسر الياء فهى لغة بنى أسد [فإنهم يقولون هو ييجل ونحن نيجل وأنت تيجل كلها بالكسر وهم لا يكسرون الياء فى يعلم ومن قال ييجل بناه على هذه اللغة ولكنه فتح الياء كما فتحوها فى يعلم انتهى فأنت تراه صرح فى الكسر بأنه لغة بنى أسد [قعيدك] هو بالقاف ثم العين المهملة ثم الياء المثناة التحتية ثم الدال المهملة المنصوبة هو عند العرب قسم منصوب بفعل القسم محذوفا أى أقسم عليك بقعيدك أى بالقاعد عندك الذى هو موضع حديثك وسرك متلأب هذه اللفظة تقع فى بعض النسخ وهى بالتاء المثناة الفوقية واللام ثم الهمزة ثم الباء الموحدة التحتية فى الصحاح واتلأب الأمر إتلأبا استقام

[قوله بكسر حرف المضارعة] أى بنقل حرف المضارعة التى هى الياء من الفتحة الى الكسرة وانما نقلت من الفتحة اليها لينقلب الواو ياء ج ج [قوله لغة بنى أسد] بل هى لغة قوم من بنى كليب يكسرون جميع حروف المضارعة وفى كلامه نظر لأن بنى أسد أيضا يكسرون الياء فى ييجل وقال فى الصحاح ومن قال ييجل بكسر الياء فهو على لغة بنى أسد فإنهم يقولون انا ايجل ونحن نيجل وانت تيجل وهو ييجل كلها بالكسر وهم لا يكسرون فى يعلم لاستثقالهم الكسرة على الياء وانما يكسرونها فى ييجل لتقوى احدى الياءين بالأخرى ومن قال ييجل بناه على هذه اللغة ولكنه فتح الياء كما فتحوها سعد الله [قول الشاعر قعيدك] هو من قصيدة لمتمم بن نويرة اليربوعى يرثى بها أخاه مالكا وقد قتله فى الردة خالد بن الوليد بالبطاح من خلافة أبى بكر الخطاب فى [قعيدك] وفيما بعد للمرثية وهو مفعول مطلق لفعل محذوف أى قعدك الله قعيدا أى فى مكان تقعد فيه [وتسمعينى] بضم المضارعة مضارع أسمعه أى أبلغه بسمعه [وتنكائى] بالنون والهمزة مضارع نكأ [القرحة] كمنع أى قشرها قبل أن تبرأ [القرح] بالقاف والمهملتين كفلس الجرح و[الفؤاد] القلب و[ييجعا] أصله يوجع وهو مضارع من الوجع بمعنى المرض والقراء جامع الشواهد

[الجزء الثامن من كتاب السعدينى]

وَتُكْتَبُ بِالْيَاءِ وَتَثْبُتُ فِي يَفْعُلُ بِضَمِّ الْعَيْنِ كَوَجُهَ يَوْجُهُ أُوْجُهْ لَا تَوْجُهْ وَحُذِفَتِ الْوَاوُ مِنْ يَطَأُ وَيَضَعُ وَيَسَعُ

وَيَقَعُ وَيَدَعُ لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ يَفْعِلُ بِالْكَسْرِ فَفُتِحَ الْعَيْنُ لِحَرْفِ الْحَلْقِ

بسقوط الهمزة في الدرج [وتُكْتَبُ بالياء] لأنّ الأصل في كل كلمة أن يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها

والوقف عليها والابتداء فيه بالياء نحو ايجل فتكتب بالياء ولو كتب في الكتب التعليمية بالواو فلا بأس به

لتوضيحه وتفهيمه للمستفدين [وتثبت الواو في يفعُل بالضم] أيضاً لانتفاء مقتضى الحذف [كوَجُه]

أي صار شريفاً [يوجُهُ أُوجُهْ لا توجُهْ] نحو حسن يحسن أحسن لا تحسن وكذا باقي الأمثلة ثم

استشعر اعتراضاً على قوله وتثبت في يفعَل بالفتح بأن يطأ ويسع الخ بالفتح وحذفت الواو فأجاب بقوله

[وحذفت الواو من يطأ ويسع ويضع ويقع ويدع] أي يترك [لأنها في الأصل يفعِل بكسر العين ففتح

العين] بعد حذف الواو [لحرف الحلق] فيكون الحذف من يفعِل بالكسر لكن يرد على المصنف أنه قال

إذا أزيلت كسرة ما بعد الواو أعيدت الواو فإن قلت كسرة العين مع حرف الحلق كثير في الكلام فلم فتحت

[بتقدير الابتداء بها] ولذلك كتب ابن في نحو هذا ابنك بالألف [والوقف عليها] ولذلك كتب زيداً في رأيت زيداً بالألف لإبدالها في الوقف من التنوين وفي جاء زيد ومررت بزيد بترك الألف لعدم التنوين رفعاً وجراً لكن يرد على المصنف ما تقدم أنه أشار إلى جوابه بالعناية التي بيناها فلا وجه لتكرير الإيراد

[قوله بسقوط الهمزة في الدرج] يعني أن الكسرة كانت قائمة بالهمزة وقد سقطت بالوصل فتزول الكسرة لاستلزام سقوط المحل سقوط الحال سعد الله

[قوله وتكتب بالياء] والضمة في يا زيد قبل الهمزة لا قبل الياء حتى ينقلب الياء واواً في الخط والهمزة متوسطة في الخط بين الياء والضمة سعد الله

[قوله بتقدير الابتداء بها] أي باعتبار الابتداء بها لأن الابتداء أصل والوصل طار فالأصل في الكتابة اعتبار الابتداء لا الوصل سعد الله

[قوله لانتفاء مقتضى الحذف] والأصل الإثبات وهو وقوعها بين الياء والكسرة والضمة أخت الواو والمجانسة بينهما ثابت حلبي

[قوله ثم استشعر] عطف على مقدر أي أثبت المصنف بأن الواو تثبت في يفعَل بالفتح ويفعُل ثم استشعر الخ سعد الله

[قوله لأنها في الأصل يفعِل] هذا جواب سؤال مقدر تقديره سلمنا أن الواو قد حذفت من يعد ويعق لوقوعها بين الياء والكسرة فلم حذفت الواو من يطأ ونحوه فأجاب بقوله لأنها في الأصل يفعل بالكسر حلبي [قوله لحرف الحلق] فعلى هذا يكون المراد بالفتح في قوله وتثبت في يفعَل بالفتح الفتح الحقيقي لا الفتحة العارضة سعد الله [قوله أعيدت الواو] والجواب انه لم يزل الكسرة حقيقة أو أنه لم يزل بتغيير المعلوم الى المجهول حلبي

ومن يذر لكونه بمعنى يدع وأما توا ماضى يدع ويذر

فتحت قلت حاصل الكلام أنّه قد وقعت هذه الأفعالُ محذوفةَ الواوِ مفتوحةَ العينِ فذكروا ذلك التأويل لئلّا يلزم خرقُ قاعدتهم وإلّا فمن أين يهتم بهذا وكذا جميع العلل فإنّها مناسبات تذكر بعد الوقوع والأفعلى تقدير تسليم ذلك فى يطأ ويضع يشكل فى مثل يسع فإنّ ماضيه وسع بكسر العين كسلم فلم يحكم بأنّه فى الأصل يفعِل مكسور العين وهو شاذّ [و] حذفت أيضاً [من يذر] مع أنّه ليس مكسور العينِ وليس فتحه لأجلِ حرفِ الحلقِ لكن حذفت [لكونه فى معنى يدع] فكما حذفت من يدع حذفت من يذر [وأما توا ماضى يدع ويذر] يعنى لم يُسْمَع من العرب وَدَعَ ولا وَذَرَ وسع يدع ويذر فعلم أنهم أماتوهما أى تركوا استعمالهما قال فى الصحاح قولهم دعه أى أتركه وأصله ودع يدع وقد أميت ماضيه لا يقال ودعه وإنما يقال تركه ولا وادع ولكن يقال تارك وربّما جاء فى الضرورة فى

[لئلّا يلزم خرم قاعدتهم] وهى أنّ الواو لا تحذف من المفتوح العين ولا يصح تفسير القاعدة هنا بقولهم يحذف من يفعل المكسور العين اذ الحذف من المفتوح لا يخرم وجوب الحذف من المكسور لعدم ما يفيد التصر على المكسور [فمن اين يهم بهذا] قد يقال إستقراء كلامهم أفاد العلم فى الغالب بأنّ الفتح علية الكسر والظن الغالب فى غيره بأنّه مثله والظن فى مثله كاف [فى يطأ] اعلم أنّ ماضيه مكسور العين فالوجه أن يقرن بيسع [فلم يحكم بأنّه فى الأصل يفعل بكسر العين] قد يقال حكم بذلك لأجل حذف الواو الذى علم أنّه لا يكون غالباً إلّا مع الكسر وكسر عين الماضى لا ينافيه لورود ذلك فى المعتل الفاء كثير كورث يرث وغير ذلك مما مرّ فى أول الكتاب وإن كان شاذاً أى خارجاً عن القياس دون الإستعمال [فعلم أنهم] أى أنّ المضارع فرع الماضى كما مرّ غير مرّة فإذا سمع المضارع الذى هو فرع عن وجود الماضى ولم يسمع الماضى علم من وجود الفرع وجود الأصل ومن سماع الفرع دون سماع الأصل إماتة الماضى اى ترك استعماله مع كونه قد وضع وعطف قوله [وتركوا استعمالهما] بيّن أنّه المراد بقوله وأماتوهما

[قوله قلت حاصل الكلام] اعلم أنّه لمّا أوهم الجواب ان الكسرة لا تجامع حرف الحلق أورد هذا السؤال والجواب لدفعه وقال أن الجواب تعليل بعد الوقوع لئلّا يلزم خرم القاعدة لأنّ بينهما منافات س [قوله فمن أين يهتم] من هم بالتشديد أو هم فالمضارع فى الأوّل يهتم بالتشديد وفى الثانى يهم بالتخفيف س [قوله فانها مناسبات] اى أمور مناسبة للمقامات تذكر بعد الوقوع لان العوارض والأحوال فى الالفاظ مبنية على تلك العلل بحسب نفس الأمر وعند الواضع سعد الله [قوله والافعلى تقدير تسليم] اى وان لم يكن التأويل لعدم لزوم خرم القاعدة بل كان الحكم على تلك الأمثلة بكسر العين بناء على الواقع يلزم المحذور تأمّل سعد الله [قوله وحذفت ايضا من يذر] هذا جواب عن سؤال مقدّر والسؤال أن يقال لم حذفت من يذر ان قلت لأنّه فى الأصل يفعل بالكسر قلت فلم فتحت عينه وليس لامه حرف حلق الجواب لأنه فى معنى يدع محمول عليه كما حمل أبى يأبى على منع يمنع بالفتح سعد الله [قوله وأماتوا ماضيهما] اى ولم يستعمل العرب ماضى يدع ويذر بل اكتفوا باستعمال ماضى مرادفهما مكان ماضيهما فلا يقال ودعه ولا وادعه ولا وذره ولا وازره بل يقال تركه وتاركه حلبى

وحذفُ الفاءِ دليلٌ على أنّه واوٌ وأمّا الياءُ فتثبتُ على كلِّ حالٍ نحو يَمَنَ ييمِنُ ويَسَرَ ييسِرُ ويَئِسَ ييئَسُ

الشعرُ وَدَعَ فهو مَوْدُوعٌ قال ؛ ليتَ شِعْرِي عن خليلي ما الّذي غالَهُ في الحُبِّ حتّى وَدَعَهْ ؛ وقال أيضاً ؛

إذا ما استحمَتْ أرضُهُ من سمائِهِ جرى ؛ وهو مَوْدُوعٌ وواعِدُ مَصْدَقِ وَذَرَهُ ؛ أي دَعْهُ وهو يَذَرُهُ أي

يدعُهُ أصلُه وَذَرَ يَذَرُ أُميتَ ماضيه لا يقال وَذَرَ ولا واذِرٌ ولكن يقال تَرَكَ وهو تاركٌ انتهى كلامه

وفي جعلِ مَوْدُوعٍ من ضرورةِ الشعرِ بحثٌ لأنّه جاءَ في غيرِ الضرورةِ ولمّا كان هٰهنا مظنّةُ سؤالٍ وهو

أنّه إذا لم يكن ماضيهما ولا فاعلهما ولا مصدرهما مستعملةً فما الدليلُ على أنّ فائهما واوٌ فأجاب بقوله

[وحذفُ الفاءِ دليلٌ على أنّه] أي الفاءَ [واوٌ] إذ لو كان ياءً لم يحذف كما سيجيءُ [وأمّا الياءُ فتثبتُ على كلِّ حالٍ]

سواءٌ وقعت في الماضي أو في المضارعِ أو في الأمرِ أو غيرها وسواءٌ ضُمَّ ما بعده أو فُتِحَ أو كُسِرَ فإنّها أخفُّ من الواوِ

[نحو يَمَنَ ييمِنُ] كحَسُنَ يحسُنُ من اليُمْنِ وهو البركةُ يقال يَمَنَ الرجلُ إذا صار ميموناً [ويَسَرَ ييسِرُ] كضَرَبَ يضرِبُ من المَيْسِرِ

[إذا ما استحمت أرضه] أي أسفله والضمير للفرس [من سمائه] أي أعلاه [جرى وهو مودوع] أي متروك لا يحركه أحد ولا يحثه [وواعد مصدق] بفتح الميم والدال أي صدق فهو مصدر ميمي في الصحاح يقال للرجل الشجاع والفرس الجواد أنّه لذو مصدق بالفتح أي صادق الحملة والجري كأنه ذو صدق فيما يعدك لذلك انتهى و[أصله وَذَرَ يَذَرُ] في الصحاح وَذَرَهُ يَذَرُهُ مثل وَسَعَهُ يَسَعُهُ وقد أُميتَ مصدره انتهى ومقتضاه أنّ ماضيه مكسور العين [وفي جعل مَوْدُوعٍ من ضرورة الشعر بحث] لعلّ وجهه أنّ الضرورة هي الإلجاء وإيقاع مَوْدُوعٍ في البيت لم يَدْعُ إليه وزنٌ ولا قافيةٌ لأنّ متروكاً يفيد معناه ووزنه فانّ الأمر كذلك فجوابه أنّ الشعر مظنّة الضرورة وإن تخلّف المأتيّ به والوارد هذا البحث في وَدَعَ لا أن وجيهاً لأنّه قرأه به عروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وابن أبي علية قوله تعالى ما وَدَعَكَ رَبُّكَ

[قوله ليت شعري] شعرت بالشيء بالفتح أي أشعرته شعراً أي فطنت به وليت شعري أي ليتني علمت غال الشيء واغتاله أي أخذه من حيث لم يدر أي ليت علمي حاصل عن خليلي ما الذي أخذه وعرض له في الحب حتى تركه والبيت لأنس بني زنيم قوله عن خليلي متعلق بمضمر تقديره ليت علمي حاصل بكذا إخباراً أو مستخبراً من خليلي في حبي حال من فاعل شعري لأنّه مصدر مضاف إلى الفاعل سعد الله [قوله ما الذي غاله] لم يسم قائله قوله ليت شعري أي علمي حال عن حال خليلي وغاله بالغين المعجمة ماض بمعنى أهلكه والحب بالضم الود وودعه بالواو والمهملتين ماض بمعنى تركه والضمير فيه إلى الحب جامع الشواهد [قوله إذا ما استحمت] لم يسم قائله يصف به الشاعر فرساً وكلمة ما بعد إذا زائدة واستحمت ماض من الاستحمام وهو الاغتسال بالحميم وهو بالحاء المهملة الماء الحار وأراد به العرق وأرضه فاعل استحمت وهي كناية عن قوائم الفرس كما أن سمائه كناية عن بدنه وجرى بمعنى السير وأراد به هنا العدو الشديد والمودوع مفعول من يدع بمعنى يترك وواعد فاعل من الوعد وكذا مصدق اسم فاعل من الإصداق وإصداق وعده كناية عن إيصاله صاحبه إلى المقصود والمنزل جامع الشواهد

وتقول في أفعل من الياء أيسر يوسر إيسارا فهو موسر تقلب الياء فيهما واوا

من الميسر وهو قمار العرب بالأزلام وجاء يسر ييسر بالضم فيهما ولكن ينبغي أن يقيد لفظ الكتاب على الأول لأن مثال
الضم مذكور [ويئس ييئس] كعلم يعلم أي قنط وقد جاء ييئس بالكسر لكن ينبغي أن يقيد لفظ الكتاب على
الأول وقد جاء يئس بحذف الياء وياس بقلب الياء ألفا تخفيفا وهما من الشواذ [وتقول في أفعل من الياء] أي مما
فائه ياء [أيسر] في الماضي [يوسر] في المضارع [إيسارا] بقلب الياء واوا ولما كانت الواو واقعة بين الياء
والكسرة في يوسر مثل يوعد ولم تحذف أجاب بأنه لم تحذف من يوسر مع مقتضى الحذف بقوله [ولا يقال يسر لأن
حذف الواو مع حذف الهمزة [إذ الأصل يأيسر كما تقدم] [إجحاف] أي إضرار [بالكلمة] لتأديته إلى حذف حرفين ثابتين
في الكلمة وهذا في بعض النسخ والحق أنه حاشية ألحقت بالمتن ويمكن الجواب عنه أيضا بأن الواو ليست واقعة
بين الياء والكسرة بل بين الهمزة والكسرة في الحقيقة لأن المحذوف في حكم الثابت ولأن الثقل فيهما منتف لانضمام ما قبل

[ولكن ينبغي أن يقيد لفظ الكتاب على الأول] الذي رأيناه في النسخ كتابته بالأسود من غير شطب بالأحمر وذلك وضع ما هو
من الشرح وهذا الكلام صريح في أنه من المتن [أجاب بأنه لم يحذف] هذا الكلام يدل على ثبوت ما بعد أجاب في المتن كما
يدل عليه أيضا [قوله وهذا في بعض النسخ] وقوله [أنه حاشية ألحقت بالمتن] لكن إنما رأيناه في النسخ بغير علامة المتن

[قوله قمار العرب بالأزلام] والأزلام جمع زلم بضم الزاء وفتح اللام ثلث قداح كانت العرب تكتب على واحدة [أمرني ربي] وعلى الثاني
[نهاني ربي] وعلى الثالث لم يكتب شيئ وأحالها تحت كساء أو في كيس وخرج منها واحد فان كان الخارج ما كتب عليه [أمرني ربي] ففعل
ذلك وان خرج ما كتب عليه [نهاني ربي] لم يفعل وان خرج ما لم يكتب عليه شيئ أحال الهاجرة أمرى أو مرتين حتى يخرج ما كتب عليه [أمرني ربي أو
نهاني ربي] منظور [قوله كما تقدم آه] أي في أكرم يكرم من أن أصل يكرم يأكرم فحذفت الهمزة لما مر فكذا في يوسر أصله يأوسر فحذفت الهمزة
ولو حذفت الواو أيضا لكان إضرارا بالكلمة بحذف حرفين ثابتين وأصل يأوسر يأيسر لأنه يائي ثم قلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها
بعد حذف الهمزة فصار يوسر فتأمل عبد الرحيم [قوله إجحاف] أي والإجحاف بتقديم الحاء المهملة وهو النقصان وبتقديم
الجيم هو سواد القلب من المعصية سعد الله [قوله منتف] لان ما قبل الواو اذا كان مضموما لا يكون فيه ثقيلا لأن
الضم من جنس الواو وان كان ما قبل الياء مكسورا لا يكون فيه ثقيلا لان الكسر من جنس الياء ٤

لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا وَفِي إِفْتَعَلَ مِنْهُمَا تُقْلَبَانِ تَاءً وَتُدْغَمَانِ فِي التَّاءِ نَحْوُ إِتَّعَدَ

الواو [فهو مُوسِرٌ] في اسم الفاعل [تقلب الياءُ منهما] أي من المضارع واسم الفاعل [واواً] إذ الأصل يُيْسِرُ و ٥ مُيْسِرٌ لأنه يائيّ وإنما قلبت [لسكونها] أي لسكون الياء [وانضمام ما قبلها] وذلك قياس مطّرد لتعسّر النطق بالياء الساكنة المضموم ما قبلها بشهادة الذوق والوجدان [و] تقول [في إفتعل منها] أي من اليائي والواوي [إتَّعَدَ] أي قَبِلَ الوَعْدَةَ هذا في الواوي أصله إوْتَعَدَ قلبت الواو تاءً وادغمت التاءُ في التاء إذ الادغام يدفع الثقل ولم تقلب ياءً على ما هو مقتضاه لأنها إنْ قلبت ياءً أو لم تقلب لزم قلبها تاءً في هذه اللغة فالأولى الإكتفاء باعلالٍ واحدٍ كذا ذكره ابن الحاجب وفيه نظر لأنه لو قلبت الواو ياءً لا يجوز قلب الياء تاءً ليدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة كما سنذكره في المهموز وفي بعض النسخ [وفي إفتعل منهما تقلبان] أي الواو والياء [تاءً وتدغمان] أي التاءان المنقلبتان عنهما [في التاء] أي في تاء إفتعل [نحو اتَّعَدَ] والأول أصحّ روايةً

[في هذه اللغة] التي تقلب الواو والياء تاءً واحترز به عن اللغة الآتية في المتن التي لا تقلب الياء تاءً فإنه لا يلزم فيها ذلك [لو قلبت الواو ياءً لا يجوز قلب الياء تاءً] أي لا يجوز ذلك في هذه اللغة لأن الياء التي تنقلب فيها تاءً هي الياء الأصلية دون المنقلبة عن غيرها [كما في المنقلبة عن الهمزة] لإيتَزَرَ

[قوله وفيه نظر] قيل هذا النظر ساقط لأن ابن الحاجب ما قال مطلقاً بل قال في هذه اللغة فإذا قلبت ياءً ولم تقلب الياء تاءً لم يكن الكلمة من هذه اللغة ابوبكر [قوله والأول أصح رواية] هذا إذا لم يكن حروف العلة منقلبة عن الهمزة أما إذا كانت منقلبة عنها كما في إيتَزَرَ أصله إأْتَزَرَ قلبت الهمزة الثانية ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فلم تقلب تاءً لأنها عارضة تزول عند الوصل كقولك إتَّزَرَ جاربردي

[قوله والأول أصح رواية] الأصحية في الرواية فلأن النسخة الصحيحة ليست فيها تقلبان وتدغمان وأما الأصحية في الدراية فلأن هذه النسخة يستلزم نشر الضمير إذ الضمير في تقلبان يرجع إلى الواو والياء وفي تدغمان إلى التائين وهو خلاف الأصل وغير جيد سعد الله

[قوله والأول أصح روايه] ويمكن أن يمنع الأصحية دراية بأنا لا نسلّم تفكيك الضميرين لم لا يجوز أن يكون ضمير تدغمان راجعاً إلى الواو والياء والتعبير عنهما بالتائين باعتبار المجاز المرسل تأمل المركه محمد صالح

يَتَّعِدُ فهو مُتَّعِدٌ وَاتَّسَرَ يَتَّسِرُ اِتِّسَاراً فهو مُتَّسِرٌ ويقال اِيتَعَدَ يَاتَعِدُ

رِوَايَةً وَدِرَايَةً [يَتَّعِدُ] أصله يَوْتَعِدُ [فهو مُتَّعِدٌ] أصله مُوتَعِدٌ قلبت الواو فيهما تاءً وادّغمت في تاء إفتعل حملاً لهما على الماضي [وَاتَّسَرَ يَتَّسِرُ اِتِّسَاراً فهو مُتَّسِرٌ] هذا في اليائي والأصل اِيتَسَرَ يَيْتَسِرُ فهو مُيْتَسِرٌ قلبت الياء تاءً وادّغمت لإهتمامهم بالإدغام لأنه يُصَيِّرُ حرفين كحرف واحد والآ جاء في إفتعل منهما لغةٌ أخرى من غير إدغام أشار إليها بقوله [ويقال اِيتَعَدَ] بقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فإن زالت كسرةُ ما قبلها لم يجز إلا التاء نحو واتَّعَدَ ولهذا حمل جار الله العلامة قول الشاعر: قَامَتْ بِهَا تَنْشُدُ كُلَّ الْمُنْشَدِ ∴ وَايتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ ∴ على أن الياء بدل من التاء في إتَّصَلت ولم يجعله بدلاً من الواو ولكن يلزم على أهل هذه اللغة أن يقولوا وَاوْتَعَدَ وأَوْتَصَلَ بإثبات الواو إذ لا علة للقلب اللهم إلا أن يقال لكراهتهم اجتماع الواوين وحينئذ يمكن حمل البيت عليه لكن ذلك موقوف على النقل منهم [يَاتَعِدُ]

[ودراية] أي معنى لأن ظاهر هذه النسخة أن ضمير تدغمان وتقلبان عائد على شيء واحد وهو الواو والياء وفساده ظاهر فيحتاج إلى تأويلها بما ذكره الشارح والأولى سالمة من هذا فيكون أصح معنى [من غير إدغام] أي من غير قلب إلى التاء الفوقية بل تبقى الياء التحتية أصلية كانت أو منقلبة عن واو ومبدلة [من التاء في اتصلت] يعني أن إتّصلت أصله إوْتصلت أبدلت الواو تاءً على اللغة الأولى ثم أبدلت أحد حرفي التضعيف ياءً كما في أحسيت بالخبر أي أحسست به

لكن الفرق بينهما في وجهين أحدهما أن حسيت مضاعف وهذا مكرر والثاني في حسيت قلب الثاني من المثلين ياء بخلاف و اتصلت

نحو واتصلت نحو

[قوله لم يجز إلا التاء] أي برد الياء إلى الواو لزوال علة القلب ثم بقلب الواو تاء ويقال واتَّعد كما يقال اِتَّعد في ابتداء تلك اللغة سعد الله

[قوله لم يجز إلا التاء] يعني لو لم يجز التاء في أصل هذه اللغة إلا التاء لم يحمل جار الله الياء في وايتصلت على الإبدال من التاء بل يحمل على الإبدال من الواو سعد الله

[قوله قول الشاعر] قيل يصف بقرة وحشية تطلب ولدها واتصلت الأم بالولد كاتصال ضوء الكوكبين والضالة أي طلبتها أي قامت تطلب كل مطلب [والفرقد] نجم معروف والاستشهاد على أنه إذا أزيلت كسرة ما قبلها أي الواو ولم يعد الواو ولهذا حمل على أن الياء بدل من التاء ولم يجعل بدلاً من الواو ولأنه لا يجوز قلب الواو ياء إذا أزيلت الكسرة حنبلي [قوله قول الشاعر] لم يسم قائله يصف بقرة وحشية تطلب ولدها المستتر في قامت وفي [ايتصلت] للبقرة الوحشية والضمير في [بها] لبقعة و[تنشد] بالنون والشين المعجمة والدال المهملة مضارع نشد الضالة أي طلبها وعرفها [والمنشد] بصيغة المفعول مصدر ميمي منه والمفعول من تنشد وايتصلت محذوف أي ولدها [والفرقد] بالفاء والراء والدال المهملتين بينهما قاف كجعفر واحد الفرقدين وهما نجمان معروفان أي بمثل اتصال ضوء الفرقدين جامع الشواهد [ولم يقل فرقدين] ليوافق القافية السابقة وهو قوله منشد سعد الله [قوله إذ لا علة للقلب] أي تقلب الواو تاء أما الأول فلعدم انكسار ما قبلها وأما الثاني فلأن علة الانقلاب تاء ولو كانت وقوعها قبل التاء لوجب أن يقلب في الابتداء أيضاً لوجود تلك العلة فيه أيضاً ولم تقلب في الابتداء فلذلك لم تقلب في الآن سعد الله [قوله حملاً على ماضيه] إذ الإعلال ثابت في الماضي

فإن كان إعلاله على خلاف إعلال المضارع قلبت الواو الفاً لئلا يلزم المخالفة بين الماضي والمضارع في الإعلال مراح في ص ١٧٤ على [لما في الماضي]

فَهُوَ مُوتَعِدٌ وَايتَسَرَ يَاتَسِرُ فَهُوَ مُوتَسِرٌ وَهٰذَا مَكَانٌ مُوتَسَرٌ فِيهِ وَحَكَمَ وَدَّ يَوَدُّ كَحَكَمَ عَضَّ يَعَضُّ وَتَقُولُ إِيدَدْ كَاعْضَضْ

بقلب الواو ألفا لأنه وجب قلبه كما فى الماضى ولم يمكن القلب بالياء لثقلها فقلبت ألفا لخفتها [فَهُوَ مُوتَعِدٌ] على الأصل أن كان من يُوتَعِدُ وأن كان من يَاتَعِدُ قلبت الألف واوا لانضمام ما قبلها وذلك قياس مطرد [وَايتَسَرَ] على الأصل [يَاتَسِرُ] بقلب الياء ألفا تخفيفا لثقل اجتماع اليائين [فَهُوَ مُوتَسِرٌ] بقلب الياء واوا إن كان من يَيْتَسِرُ على الأصل وقلب الألف واوا إن كان من يَاتَسِرُ [وَهٰذَا مَكَانٌ مُوتَسَرٌ فِيهِ] أى فى اسم المفعول كما فى اسم الفاعل وعبّر عنه بهذه العبارة لأن الإيتسار لازم فيجب تعديته بحرف الجر ليبنى منه اسم المفعول فعدّاه بفى وقال ذلك أى هذا مكان يلعب فيه بالقمار [وَحَكَمَ وَدَّ يَوَدُّ كَحَكَمَ عَضَّ يَعَضُّ] يعنى أن المعتل الفاء من المضاعف حكمه كحكم المضاعف من غير المعتل فى وجوب الإدغام وامتناعه وجوازه وسائر الأحكام من الإعلال [وَتَقُولُ] فى الأمر [إِيدَدْ كَاعْضَضْ] والأصل إِوْدَدْ ويجوز وَدِّ بالفتح والكسر كعَضِّ وذكر إِيدَدْ لأن فيه من الإعلال. واعلم

[قوله وسائر الأحكام] أى من أحوال الأوجه الثلثة فى الأمر والمضارع المجزوم وفى إختيار الكسر عند ملاقات الساكن نحو وَدِّ الْقَوْمَ و من لزوم وجه واحد عند إتصال ها الضمير نحو وَدَّهَا سعد الله - [قوله والأصل إِوْدَدْ] قلبت الواو ياء لسكونها وإنكسار ما قبلها فصار إِيدَدْ والتشبيه من جهة الفك لا من جهة القلب وذلك بين. تحريرا ٦/ذى القعدة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩/٢/٢٤م عبد الرحمن [illegible]

٭ اَلثَّانِي اَلْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ وَيُقَالُ لَهُ الْأَجْوَفُ وَذُو الثَّلٰثَةِ لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلٰى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ إِذَا أَخْبَرْتَ

واعلم أنّ المضاعفَ المعتلّ الفاءِ الواويّ لا يكون مضارعُه إلّا مفتوحَ العينِ لكون ماضيه على فَعِلَ مكسورِ العينِ نحو وَدِدَ إذ لم يُبنَ منه مفتوح لأنّه لو بني ذلك لكان عينُ المضارع إمّا مضموماً أو مكسوراً وكلاهما لا يجوزان أمّا الضمُّ فلأنّه منتفٍ من المثال الواويّ قطعاً إلّا ما جاء في لغة بني عامر من وَجَدَ يَجُدُ بالضمّ وهو ضعيفٌ والصحيح الكسرُ وأمّا الكسرُ فلأنّه لو بني مكسورَ العين يجب حذفُ الواوِ والإدغامُ لئلّا ينخرم القاعدةُ وحينئذٍ يلزم تغييران وتغييرُ الكلمة عن وضعها جدّاً ٭ [النوعُ] [الثاني] من الأنواع السبعة [المعتلّ العين] وهو ما يكون عين فعله حرفَ علّةٍ وقدّمه لتقدّم العينِ على اللامِ [ويقال له الأجوف] لخلوّ ما هو كالجوف له من الصحّة [و] يقال له [ذو الثلاثة] أيضاً [لكون ماضيه على ثلاثة أحرفٍ إذا أخبرتَ] أنت [عن نفسك] نحو

[واعلم ان المضاعف المعتل الفاء] يعني [الواوي لا يكون مضارعه الا مفتوح العين] فلا يكون ماضيه الّا مكسورها [أمّا الضم] أي اما انتفاؤه من مضارع المضاعف المذكور [فلأنّه منتفٍ من المثال الواوي] الذي هو أعمّ من المضاعف منه والانتفاء من الأعمّ يستلزم الانتفاء من الأخصّ فإن قيل قد تبيّن أنّ الواو لا تحذف من المثال إذا كان بعدها ضمّ كوَجُهَ يَوْجُهُ أي صار شريفاً قلت هو وزن عارض وقع التحويل اليه من الفتح في الماضي والكسر في المضارع للدلالة على صيرورة معناه كالسجيّة والطبيعة فليتأمّل فان قلت يمكن أن يحمل قوله المثال الواوي على المفتوح العين فلا يعارضه وجه يوجه وإن كان وزنه أصلياً قلت فلا يكون انتفاء الضمّ منه منتجاً لانتفائه من مطلق المضاعف الواوي كما هو المدّعى فليتأمّل وحديث انتفاء الضمّ زيادة على ما في الجاربردي ونصّه ولمّا كان حذف الواو في مثله أي مثل يَعِدُ واجباً لم يُبنَ مضاعف معتلّ الفاء نحو وَدِدْتُ بفتح العين لأنّه حينئذٍ يكون مضارعه مكسور العين وكان يجب حذف الواو فلو لم يدغم لزم خلاف القاعدة ولو ادغم لزم الإخلال للإعلالين انتهى

[قوله من المثال الواوي] أي أمّا انتفاء ضمّ العين في المضارع اذا كان العين في الماضي مفتوحاً فلا ينتقض بنحو وجه يوجه ووسم يوسم واليه أشار الشارح بقوله الّا ما جاء في لغة بني عامر من نحو وجد يجد فانّه بهذا أشار الى أنّ مراده بقوله أمّا الضمّ فلأنّه منتفٍ من المثال الواوي ومع ضمّ العين في المضارع مع فتحه في الماضي سعد الله [قوله لخلوّ ما هو الخ] اي لوقوع حرف العلّة في وسطه الذي بمنزلة الجوف من الحيوان وجوف الشيء وسطه حلبي [قوله ما هو كالجوف] انما قال كالجوف لأنّ الجوف انما يكون في الأجسام والمعتلّ العين ليس من الأجسام بل من الأعراض سعد الله

عَنْ نَفْسِكَ فَالْمُجَرَّدُ تَقْلِبُ عَيْنَهُ فِي الْمَاضِي أَلِفًا سَوَاءٌ كَانَ وَاوًا أَوْ يَاءً لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا نَحْوُ صَانَ وَبَاعَ

نحو قُلْتُ وبِعْتُ لما نذكر فإنّه وإن كان جملة لكن يسمّيه أهل التصريف فعل الماضي للمتكلّم [فالمجرّد] الثلاثي [تقلب عينه في الماضي] المبني للفاعل [ألفاً سواء كان واواً أو ياءً لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما نحو صان وباع] والأصل صَوَنَ وبَيَعَ قلبت الواو والياء ألفاً لأنّ كلاً منهما حركتين لأنّ الحركات أبعاض هذه الحروف ولما كانتا متحرّكتين وكان ما قبلهما مفتوحاً كان ذلك مثل أربع حركات متواليات وهو ثقيل فقلبوهما بأخفّ الحروف وهو الألف وهذا قياس مطّرد والعلّة حاصلها دفع الثقل وعلمنا به بالإستقراء ونحو صَيِدَ البعير وقَوِدَ من الشواذ تنبيهاً على الأصل وكذا مصدرهما نحو القَوَد وهو القصاص والصَّيَد يقال صَيِدَ إذا مال إلى جانب خلفه فإن قلت أنّ ليس أصله لَيِسَ بالكسر فلم لم يقلب الياء ألفاً قلت لأنّه لما لم يكن من الأفعال المتصرّفة التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرهما ولم يجئ منه إلا أربعة عشر بناء للماضي وكان الكسر ثقيلاً

[وعلمنا به] أي بالقياس [بالإستقراء] فإنّ الأحكام الكلّيات إنّما تستفاد من العلوم الجزئية

[قوله نحو قلت وبعت] فإن قلت التاء في قلت وبعت ضمير لا حرف فالجواب أنّه حرف باعتبار اللغة والكتابة فإن قيد المخاطب والمخاطبة والغائب والغائبة كالمتكلّم في الكون على ثلاثة أحرف فما فائدة قوله إذا أخبرت عن نفسك فالجواب أنّ المتكلّم وحده أصل بالنسبة إلى هؤلاء فينبغي أن يلاحظ في التسمية حاله سعد الله أي حال فعله منه [قوله لما نذكر فإنه وإن الخ] كأنه قيل كيف يكون ماضياً مع أنه جملة فأجاب بقوله فإنه الخ أي لا نسلّم أنّه ماض فقط حتى يقال الكون ماضيه على ثلاثة بل حرف ماضيه على حرفين إذا أخبرت عن نفسك سعد الله [قوله نحو قلت وبعت] أي كأنّهم نزلوا الضمير المرفوع المتحرّكة بمنزلة حرف من حروف الكلمة لشدّة إتصاله وفرط امتزاجه بها ابن كرك
[قوله ونحو صيد البعير] يقال صيد البعير إذا أصابه الصيد وهو داء في العنق لا يستطيع الإلتفات لا يميناً ولا شمالاً ويميل إلى ورائه سعد الله
[قوله تنبيهاً على الأصل] أي تركوا هؤلاء بدون القلب ولم يقولوا صاد وقاد ولا انصاد وانقاد تنبيهاً على أنّ أصل هاب وخاف هيب وخوف وعلى أنّ أصل ناب وباب نَيَبَ وبَوَبَ سعد الله

فَإِنْ اتَّصَلَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ أَوِ الْمُخَاطَبِ أَوْ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ الْغَائِبَةِ نُقِلَ فَعَلَ مِنَ الْوَاوِيِّ إِلَى فَعُلَ وَمِنَ الْيَائِيِّ إِلَى فَعِلَ دَلَالَةً عَلَيْهِمَا وَلَمْ يُغَيَّرْ فَعُلَ وَلَا فَعِلَ إِذَا كَانَا أَصْلِيَّيْنِ

ثقيلا نقلوها إلى حال لا يكون للأفعال المتصرفة وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو لَيْتَ [فإن اتّصل به] أى بالماضى المجرّد المبنىّ للفاعل [ضمير المتكلّم] مطلقاً [أو] ضمير [المخاطب] مطلقاً [أو] ضمير [جمع المؤنّث الغائبة نقل فَعَلَ] مفتوح العين [من الواوىّ إلى فَعُلَ] مضموم العين [و] نقل فَعَل مفتوح العين [من اليائىّ إلى فَعِلَ] مكسور العين [دلالةً عليهما] أى ليدلّ الضمّ على الواو والكسر على الياء لأنهما تحذفان كما سيقرّر فى الأمثلة [ولم يغيّر فَعُلَ] بضمّ العين [ولا فَعِلَ] بكسر العين [إذا كانا أصليّين] وفى بعض النسخ إذا كانا أصليين يعنى أنّ نحو طَوُلَ بضمّ العين وهَيِبَ وخَوِفَ بكسر العين لم ينقل إلى باب آخر لأنك نقلت مفتوح العين إليهما فيلزمك ابقائهما بطريق أولى للدلالة على الواو والياء فعلى هذا لا فائدة فى قوله إذا كانا أصليين لأنّ فَعُلَ وفَعِلَ منقولين ههنا كالأصليّين فلم يغيّرا عن حالهما لأنه إن أراد بعدم التغيير عدم

[جمع المؤنث الغائبة] إنما قيّده بالغائب لأنّ ما عداه من جمع المؤنث المتكلم والمخاطب داخل فيما قبله

[قوله دلالة عليهما] والدلالة فى قوله دلالة عليهما منصوبة بأنه مفعول له أى نقل فَعَلَ من الواوىّ الى فَعُلَ ومن اليائىّ الى فَعِلَ لأجل دلالة الضمّ على الواو والكسر على الياء المحذوفين. حلبى — [قوله ليدلّ الضم على الواو] هذا مذهب المتقدّمين وذهب المتأخرون الى ان ضمّ الفاء فى الواو وكسرها فى الياء لبيان بنات الواو والياء أى لبيان ان الكلمة واويّة أو يائيّة وقد ذكرت ترجيح مذهب المتأخرين على مذهب المتقدمين فى الشرح الكبير. حلبى

[قوله للدلالة على الواو والياء] وفى التعليل نظر بالنسبة إلى خَوِفَ يظهر بأدنى تأمّل. سعد الله — لأنّ كسرة الخاء من خِفتَ لا تدلّ على الواو لأنّ الضم الأن نتول لما نقلت حركة العين الى الفاء بعد سلب حركتها قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين والكسرة تدلّ على الياء المنقلبة عن الواو وابدال على العوض دالّ على المعوّض عنه وفيه تعسّف. يوسف الآخر أى فى الجواب عن هذا النظر

[قوله للدلالة على الواو] اى لدلالة الضم فى نحو طُلْنَ على الواو والكسرة فى نحو هِبْنَ على الياء. سعد الله [قوله للدلالة على الواو] أى فى الأغلب فلا يرد نحو خَوِفَ والمراد بالواو والياء ما هو أعمّ من الأصلىّ والمنقلبة. شرح [قوله منقولين] فيه تسامح لأنهما منقولان اليهما لا منقولان بل المنقول مفتوح العين تسمية للشئ باسم ما كان عليه. سعد الله [قوله لانه ان أراد] والظاهر ترك هذا الى قوله وان أراد لأنّ عدم الافادة مرتّب على هذه الارادة. سعد الله

وَنُقِلَتِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ إِلَى الْفَاءِ وَحُذِفَ الْعَيْنُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَتَقُولُ صَانَ صَانَا صَانُوا صَانَتْ

النقل إلى باب آخر فهما كذلك وإن أراد أنهما لم يغيرا عن حالهما أصلاً فهو ممنوع لأنه تنقل الضمة والكسرة ويحذف العين كما أشار إليه بقوله [ونقلت الضمة] من الواو [والكسرة] من الياء [إلى الفاء وحذفت العين] أي الياء والواو [لالتقاء الساكنين] فكيف يحكم بعدم التغيير فلا حاجة إلى التقييد بالأصلي وقيل احترز به عن غير الأصليين لأنهما يغيران يعني يرجعان إلى أصلهما عند زوال الضمير المذكور بخلاف الأصليين فإنه ليس لهما أصل آخر ينقلان إليه وفساده يظهر بأدنى تأمل في سياق الكلام وغيّر بعضهم هذا اللفظ إلى إذ كانا ليكون إذ للتعليل وليس بشيء وقد يتوهم أن هذا ليس بقيد احترز به بشيء لكنه لما ذكر أن فَعَلَ الأصلي يغير أراد أن يبين أن فَعُلَ وفَعِلَ الأصليين لا يغيران فالتقييد به لازم لأنه المقصود دون الاحتراز فليتأمل إذا تقرر ما ذكرنا [فتقول صان صانا صانوا صانت

[وليس بشيء] إذ لفظ فَعُلَ بالضم وفَعِلَ بالكسر أعم من الأصلي والمنقول إليه والأعم لا إشعار له بأخص منه فلا يواطئ علته المذكورة

[قوله لالتقاء الساكنين] أحدهما عين الفعل لنقل حركته إلى الفاء والثاني في لام الفعل إذ هي ساكنة عند اتصال الضمائر المذكورة سعد الله

[قوله فلا حاجة الخ] أي إذا كان الأصليان كالمنقولين في نقل حركة العين إلى الفاء وحذف العين فلا حاجة آه سعد الله

[قوله ينقلان إليه] أي ينقل الأصليان إليه عند زوال الاتصال بل هما قبل الاتصال وعند الاتصال وبعد زوال الاتصال بضم العين وكسره سعد الله

[قوله وليس بشيء] لأن الترديد الذي ذكره بقوله إن أراد بعدم التغيير عدم النقل إلى باب آخر الخ وأراد عليه كما لا يخفى حلبي

[قوله أراد أن يبين] واعلم أن محصل كون هذا القيد للبيان أن يكون المعنى هكذا ولم يغير فَعُلَ بضم العين ولا فَعِلَ بكسر العين عند الاتصال بخلاف فَعَلَ بفتح العين فإنه يغير وينقل إلى باب آخر عند الاتصال فالمصنف عبّر عن ضم العين وكسره بقيد الأصليين فكما إذا عُبّر بالضم والكسر فلا إشكال كذلك لا إشكال إذا عبّر عنهما بقيد الأصليين وأمر بالتأمل للوصول إلى ملاحظة هذا التأمل سعد الله — [قوله فليتأمل] إعلم أنه إذا قيل تأمل يكون معناه أن في المحل دقة وإذا قيل فيتأمل يكون معناه أن في المحل أمر زائد على الدقة لأن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وكذا فليتأمل سعد الله

[قوله فليتأمل] آه لأن قوله فلم يغير فعل جعل مقابلا لقوله نقل فعل إلى فعل فعلم أن المراد بقوله ولم يغير لم ينقل لأنه لم يرجع إلى الأصل حتى يحترز عن غير الأصليين لأنهما يرجعان إلى أصلهما عند زوال الضمير المذكور سعد الله

صَانَا صُنَّ صُنْتَ صُنْتُمَا صُنْتُمْ صُنْتِ صُنْتُمَا صُنْتُنَّ صُنْتُ صُنَّا وتقول بَاعَ بَاعَا بَاعُوا بَاعَتْ بَاعَتَا بِعْنَ بِعْتَ بِعْتُمَا بِعْتُمْ

بِعْتِ بِعْتُمَا بِعْتُنَّ بِعْتُ بِعْنَا

صَانَا صُنَّ] والأصل صَوُنَّ نُقِلَ فَعَلَ الواويُّ إلى فَعُلَ مضمومِ العينِ لِإتّصالِ ضميرِ جمعِ المؤنّثِ ونُقِلَتْ ضمّةُ

الواوِ إلى ما قبلها بعد إسكانِه تخفيفاً فحذفت الواوُ لِالتقاءِ السّاكنين فصار صُنَّ وكذلك بعينه [صُنْتَ

صُنْتُمَا صُنْتُمْ صُنْتِ صُنْتُمَا صُنْتُنَّ صُنْتُ صُنَّا وتقول] في اليائي [بَاعَ بَاعَا بَاعُوا بَاعَتْ بَاعَتَا

بِعْنَ بِعْتَ بِعْتُمَا بِعْتُمْ بِعْتِ بِعْتُمَا بِعْتُنَّ بِعْتُ بِعْنَا] والأصل بَيَعْنَ وبَيَعْتَ وبَيَعْتُمَا وبَيَعْتُمْ الخ

نُقِلَ فَعَلَ مفتوحُ العينِ يائيٌّ إلى فَعِلَ مكسورِ العينِ ونُقِلَتِ الكسرةُ إلى الفاءِ وحُذِفَتِ الياءُ لِالتقاءِ السّاكنين

وانتظم في هذا السّلك أمثالُ ذلك ممّا هو مفتوحُ العينِ بخلاف نحو خَافَ وهَابَ وطَالَ فإنّه

لا نقلَ فيها إلى بابٍ آخر تقول خِفْتُ والأصل خَوِفْتُ وهِبْتُ والأصل هَيِبْتُ وطُلْتُ

والأصل طَوُلْتُ فأُعِلَّتْ بنقلِ حركةِ العينِ ثمّ حُذِفَتْ واعلم أنّ مذهبَ حديثِ النّقلِ هو مذهب

[قوله والأصل خَوِفْتُ] اعلم ان في خوفت بحثا اذ لا دلالة للكسر على الواو فيلتبس بالياء اللّهمّ الّا ان يقال نقلت حركة الواو الى الفاء ثم قلبت الواو ياء بعد نقل حركتها لسكونها وانكسار ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء السّاكنين شرح [قوله والأصل طَوُلْتُ] اعلم ان الأصل ان ينبه على حذف العين والحركة معا نحو طُلْنَ فان الضمة فيه تنبّه على حركة العين والواو معا ولا يمكن ذلك في كلّ موضع وان لم يكن ذلك فان أمكن التّنبيه على حركة العين فالواجب أن ينبّه عليها ولا ينبّه على الواو لأنّ التّنبيه عليه يخلّ التّنبيه على الحركة نحو خِفْتُ بالكسر ليدل على حركة العين ولو قيل خُفْتُ بالضم لاختلّ التّنبيه على حركة العين من أنّ الدّلالة على حركة العين أولى من الدّلالة على الواو وان لم يكن التّنبيه على حركة العين نحو قُلْتُ فانّه لا يمكن أن ينبّه فيه على حركة بالنقل لأنه لو نقلت حركة العين الى الفاء وحذفت العين وقيل قَلْتُ بفتح الفاء لم يعلم ان فتحة الفاء منقولة من العين أم الفتحة الأصليّة فلا تنبيه فيه عليها فوجب ان ينبّه على الواو ويقول قُلْتُ لئلا يفوت الغرض سعد الله [قوله واعلم أنّ مذهب الخ] وفي نسخة واعلم ان طريق النقل الخ أي نقل فَعَلَ من الواوي الى فَعُلَ ومن اليائي إلى فَعِلَ عند الاتصال سعد الله

وَإِذَا بَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ كُسِرَتِ الْفَاءُ مِنَ الْجَمِيعِ فَقُلْتَ صِينَ وَإِعْلَالُهُ بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ وَبِيعَ وَإِعْلَالُهُ بِالنَّقْلِ

الأكثرين ولبعض المتأخرين فيه هيهنا كلام آخر يطلب من كتبهم [وإذا بنيته] أي الماضي المجرد [للمفعول
كسرت الفاء من الجميع] أي من مفتوح العين ومضمومه ومكسوره واويا كان أو يائيا [فقلت صين] في الواوي
[وإعلاله بالنقل والقلب] لأن أصله صُوِنَ فنقل حركة الواو إلى ما قبله بعد إسكانه ثم قلبت الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها وإنما لم يذكر حذف حركة الفاء لأنه لازم لنقل الحركة إليه فعلم بالالتزام [وبيع]
هذا في اليائي [وإعلاله بالنقل] لأن أصله بُيِعَ نقلت كسرة الياء إلى ما قبله بعد حذف ضمته فهذه اللغة
المشهورة وفيه لغتان أخريان أحديهما صُوْنَ وبُوعَ بالواو بحذف حركة العين وقلب الياء واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها وهذه عكس اللغة الأولى والأخرى الإشمام للدلالة على أن الأصل في هذا الباب الضم وحقيقته

[ولبعض المتأخرين فيه كلام آخر يطلب من كتبهم] يعني به ابن الحاجب والجاربردي وغيرهما قال الجاربردي في قول
ابن الحاجب في أول شافيته وأما باب سدته إلى آخره منتصبه جواب اعتراض آخر وهو أن يقال أصل سدته وقلته سوُدته
وقوُلته بضم العين كما هو مذهب الكسائي ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين فقد جاء فعُل متعديا
والجواب منع أنه في الأصل مضموم العين وذلك لأن المعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعُل بالضم
متعديا بل هو في الأصل بفتح العين ثم اختلف العلماء في كيفية صيرورته إلى ذلك فقال بعضهم أصل سُدْتُ وبِعْتُ سَوُدْتُ و
بَيِعْتُ بفتح العين ثم لما علم أن العين تحذف لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا ولا يتميز الواوي عن اليائي حولوا الواوي
إلى فعُل بالضم واليائي إلى فعِل بالكسر ثم نقلت حركة حرف العلة إلى الفاء وحذفت لالتقاء الساكنين فقيل سُدْتُ وبِعْتُ ورده المصنف
يعني ابن الحاجب بقوله [لا للنقل] أي ليس الضم فيه للنقل من العين كما ذكره بعضهم لما يلزم من النقل من باب إلى باب بعيد عنه
لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فلاختلاف معاني الأبواب وأشار إلى أن الصحيح أن الضم والكسر لبيان بنات الواو
والياء وتقريره أن يقال تحركت الياء والواو فيهما فانقلبتا ألفا وحذفتا ثم ضم الفاء في الواوي وكسر في اليائي دلالة عليهما وإنما
ارتكب الأولون المحذور لما رأوا أنهم لم يفرقوا في خِفْتُ وهِبْتُ بين الواو والياء وقالوا لو كانت الحركة لبيان بنات الواو
لوجب الضم في خفت ثم قال المصنف مجيبا عن ذلك إنما كسروا في خفت لبيان البنية وتقريره أن الدلالة على البنية أهم
من بيان بنات الواو والياء لتعلق الأول بالمعنى والثاني باللفظ ولما لم يمكنهم الدلالة على البنية في قلت وبعت إذ لو فتحوا فيهما

قال الكسائي أصل قلته قولته بالضم وقال سيبويه لا يجوز ذلك لأنه متعدي ولا يجيء فعل بالضم إلا لازما سليمان

[قوله ولبعض المتأخرين] وهو ابن الحاجب ومن تبعه فإنهم قالوا الضمة في باب صُنْتُ والكسرة في باب بِعْتُ أتي بهما من الخارج بعد حذف العين
للدلالة على الواو والياء بعض يقولون فيهما صونت وبيعت قلبت الواو والياء ألفا فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصارا صَنْتُ وبَعْتُ بفتح الفاء ثم ضم الفاء في
أحدهما وكسر في الآخر للدلالة على الواو والياء فصارتا صُنْتُ وبِعْتُ بالضم والكسر وذلك لأنهم يرون النقل من باب إلى باب آخر بعيدا جدا لاختلاف معاني الأبواب والظاهر [illegible] سعد الله

وَتَقُولُ فِي الْمُضَارِعِ يَصُونُ وَيَبِيعُ وَإِعْلَالُهُمَا بِالنَّقْلِ وَيَخَافُ وَيَهَابُ وَإِعْلَالُهُمَا بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ

وحقيقةُ الإشمامِ أن تنحوَ بكسرةِ فاءِ الفعلِ نحوَ الضمةِ فتميلَ الياءَ الساكنةَ بعدها نحوَ الواوِ قليلاً إذ هي تابعةٌ لحركةِ ما قبلها وهذا مرادُ النحاةِ والقرّاءِ لا ضمّ الشفتين فقط مع كسرةِ الفاءِ كسراً خالصاً كما في الوقفِ ولا الإتيانِ بضمةٍ خالصةٍ بعدها ياءٌ ساكنةٌ كما قيل لأنّه هيهنا حركةٌ بين حركتين الضمّ والكسرِ بعدها حرفٌ بين الواوِ والياءِ [وتقولُ في المضارعِ يصونُ] من الواويّ [ويبيعُ] من اليائيّ [وإعلالُهما بالنقلِ] أي بنقلِ ضمةِ الواوِ وكسرةِ الياءِ إلى ما قبلهما إذ الأصلُ يَصْوُنُ ويَبْيِعُ كينصُرُ ويضرِبُ [ويخافُ] من الواويّ [ويهابُ] من اليائيّ [وإعلالُهما بالنقلِ والقلبِ] أمّا النقلُ فهو نقلُ حركتي الواوِ والياءِ إلى ما قبلهما فإنّ الأصلَ يَخْوَفُ ويَهْيَبُ كيعلَمُ وأمّا القلبُ فهو قلبُ الواوِ والياءِ ألفاً لتحرّكهما في الأصلِ وانفتاحِ ما قبلهما حملاً للمضارعِ على الماضي وإنما مثّل بأربعةِ أمثلةٍ لأنّه إمّا واويٌّ أو يائيٌّ والواويُّ إمّا مفتوحُ العينِ أو مضمومُه والياء

فيهما لا دالّ على حركةِ العينِ لم يتركه أيضاً بيانٌ بنات الواوِ والياءِ حذراً من فواتِ المقصودِ أجمع بخلافِ خِفْتُ وهِبْتُ فإنّ الكسرةَ تدلّ على أنّه مكسورُ العينِ فراعوا فيه بيانَ البنيةِ والمرادُ ببناتِ الواوِ المعتلّ الواويّ وببناتِ الياءِ المعتلّ اليائيّ أي لبيانِ أنّه واويٌّ أو يائيٌّ [لأنّه إمّا واويٌّ أو يائيٌّ] أي لأنّ المضارعَ

لأنّ الفاءَ مفتوحٌ كيفَ كانَ العينُ بابَتى [قوله وهذا مرادُ النحاةِ] أي إمالةُ كسرةِ الفاءِ نحوَ الضمّةِ وإمالةُ الياءِ بعدها نحوَ الواوِ مرادُ النحاةِ والقرّاءِ من الإشمامِ صيغ سعدُ الله [قوله كما قيل] أي لا ضمّ الشفتين كما قيل ولا الإتيان الخ كما قيل فإنّه إلى كلٍّ منهما ذهب بعضُ العلماءِ سعدُ الله [قوله وتقولُ في المضارعِ يصونُ] المضارعُ إمّا معلومٌ أو مجهولٌ فالمعلومُ إعلالُه بالنقلِ أو به وبالقلبِ في الأمثلةِ الساكنةِ أو بالنقلِ والحذفِ أو بالنقلِ والقلبِ والحذفِ في الأمثلةِ المتحركةِ چلبى [قوله ويبيعُ من اليائيّ] فإن قيل لِمَ لم تقلب الواوُ والياءُ ألفاً في نحو يصونُ ويبيعُ مع أنّ حرفَ العلّةِ متحركةٌ الآن وما قبلها مفتوحاً في الأصلِ لأنّ الأصلَ يَصْوُنُ بسكونِ الفاءِ وضمّ الواوِ بخلافِ يخافُ ويهابُ لأنّ الواوَ والياءَ متحرّكان في الأصلِ وهو يَخْوَفُ ويَهْيَبُ محرّر [قوله حملاً للمضارعِ على الماضي] وهو مثل هابَ وخافَ فإنّه لمّا تحرّك الواوُ والياءُ فيهما وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً كما هو القياسُ وأمّا يخافُ ويهابُ فإنّ الواوَ والياءَ فيهما وإن كانتا متحركتين لكن ما قبلهما ساكنٌ نُقلت الحركةُ فقلبتا فيهما أيضاً حملاً على الماضي سعدُ الله

وَيَدْخُلُ الْجَازِمُ فَيَسْقُطُ الْعَيْنُ إِذَا سَكَنَ مَا بَعْدَهُ وَتَثْبُتُ إِذَا تَحَرَّكَ تَقُولُ لَمْ يَصُنْ لَمْ يَصُونَا لَمْ يَصُونُوا لَمْ تَصُنْ لَمْ تَصُونَا

لَمْ يَصُنَّ إِلَى آخِرِهِ وَكَذَا قِيَاسُ لَمْ يَبِعْ لَمْ يَبِيعَا لَمْ يَبِيعُوا وَلَمْ يَخَفْ لَمْ يَخَافَا لَمْ يَخَافُوا وَقِسْ عَلَيْهِ الْأَمْرَ

وَالْيَائِيُّ إِمَّا مَفْتُوحُ الْعَيْنِ أَوْ مَكْسُورُهُ وَاعْتِلَالُ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ مِنَ الْجَمِيعِ بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ نَحْوُ يُصَانُ وَيُبَاعُ وَيُخَافُ وَيُهَابُ

[وَيَدْخُلُ الْجَازِمُ] على الفعل المضارع [فَيَسْقُطُ الْعَيْنُ] أى عين الفعل وهو الواو والياء والألف [إِذَا سَكَنَ مَا بَعْدَهُ]

أى ما بعد العين لإلتقاء الساكنين كما تبيّن فى الأمثلة [وَتَثْبُتُ] العين [إِذَا تَحَرَّكَ] ما بعده بحركة أصلية أو

مشابهة لها لعدم علة الحذف [وتقول] عند دخوله فى يصون [لَمْ يَصُنْ] بحذف حركة الواو ثم حذف الواو

لإلتقاء الساكنين [لم يصونا لم يصونوا] بالإثبات فيهما لتحرك ما بعده [لم تصن] بالحذف [لم تصونا] بالإثبات

[لم يصنّ] كما تقول يصنّ لأن الجازم لا عمل له فيه والواو قد حذفت عند اتصال النون لإلتقاء الساكنين [لم

تصن لم تصونا لم تصونوا لم تصونى لم تصونا لم تصنّ لم أصن لم نصن وكذا قياس] كل ما كان عينه ياء أو ألفا نحو

[لم يبع] بالحذف لسكون ما بعده [لم يبيعا] بالإثبات لتحركه [ولم يخف] بالحذف [لم يخافا] بالإثبات والضابط

[واعتلال المبنى للمفعول من الجميع] أى من جميع أقسام المضارع المذكور [بحركة أصلية] هى الحركات الإعرابيّة

[أو مشابهة لها] هى الحركات لأجل الضمائر المتصلة بالفعل المضارع

كيف يثبت الحركة الأعرابية مع الجازم حتى يثبت العين لأجلها فالأولى ما قاله سعد الله — بابى

[قوله ويدخل الجازم] لما فرغ المصنف من بيان المضارع شرع فيما يتفرع عليه — حلبى [قوله نحو يصان الخ] والأصل يُصْوَنُ ويُبْيَعُ

بضم حرف المضارعة فيهما نقلت حركة الياء والواو الى ما قبلهما ثم قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وكذا يخاف ويهاب بلا فرق ــ

[قوله بحركة أصلية] نحو لم يقولا اذا دخل الجازم على يقولان فان الحركة فى اللام أصلية وعمل الجازم إسقاط النون — سعد الله

[قوله فيسقط العين أى عين الفعل] ولأن العين أولى بالسقوط لأنه معتل واللام صحيح فهو أقوى من العين ولأنه لو سقط فصار لم يصو

ولم يبا ولم يخا لسقوط العين إذ لقيه ساكن فيبقى الكلمة المعربة على حرف واحد — ابزرى — امين [قوله أو مشابهة لها] إذا

دخل الجازم على يقول فانه أسقط الحركة فالتقى الساكنان فحذف الواو فصار لم يقل ثم اتصل به نون الضمير فالتقى الساكنان فحرك

اللام حركة شبيهة بالأصلية وأعيدت العين المحذوفة بسببها ويثبت معها ثبوتها مع الحركة الأصلية — سعد الله

[قوله لم يخف] أصله يخاف فلما دخل عليه الجازم حذفت حركة لام الفعل للجزم فالتقى الساكنان وهو الألف ولام الفعل وحذفت الألف فصار لم يخف — حلبى

[قوله لم يخافا] أصله يخافان فلما دخل الجازم حذفت النون للجزم فصار لم يخافا ولم يحذف الألف لعدم موجب حذفها — ابزرى

نحو صُنْ صُونَا صُونُوا صُونِي صُونَا صُنَّ وبالتأكيد صُونَنَّ صُونَانِّ صُونُنَّ صُونِنَّ صُونَانِّ صُنَّانِّ وبِعْ بِيعَا بِيعُوا

بِيعِي بِيعَا بِعْنَ وخَفْ خَافَا خَافُوا خَافِي خَافَا خَفْنَ وبالتأكيد بِيعَنَّ وخَافَنَّ

والضابط أنّ المحذوف إن كان النون فلا يحذف العين وإلا يحذف [وقس عليه] أي على المضارع الداخل عليه

الجازم [الأمر] بأن يحذف العين إذا سكن ما بعده [نحو صُنْ] وتثبت إذا تحرك ما بعده نحو [صُونَا صُونُوا

صُونِي صُونَا] وأما جمع المؤنث نحو [صُنَّ] فقد حذف عينه في المضارع [و] الأمر [بالتأكيد] أي مع نون

التأكيد [صُونَنَّ صُونَانِّ صُونُنَّ صُونِنَّ صُونَانِّ] بإعادة العين المحذوفة لزوال علة الحذف لتحرك ما بعده

لما تقدم من أنه يفتح آخر الفعل ويضم ويكسر دفعا لالتقاء الساكنين وأما جمع المؤنث نحو [صُنَّانِّ] فحذف عينه

لازم قطعا [و] نحو [بِعْ] بحذف الياء [بِيعَا بِيعُوا بِيعِي بِيعَا] بالإثبات [بِعْنَ] بالحذف كما مر [و] نحو

[خَفْ] بحذف الألف [خَافَا خَافُوا خَافِي خَافَا] بالإثبات [خَفْنَ] بالحذف كما تقدم [وبالتأكيد

بِيعَنَّ وخَافَنَّ] كصُونَنَّ بإعادة العين لزوال علة الحذف وكذا تقول في الخفيفة صُونَنْ وبِيعَنْ وخَافَنْ الخ

[بإعادة العين المحذوفة] هذا ظاهر في المثال الأول وأما ما عداه فبالرجوع إليه لكونه أصل الجميع إذ الفعل المتصل به ألف الاثنين هو فعل الواحد متصلا به ألف الاثنين وكذا فعل الواحدة المخاطبة هو فعل الواحد متصلا به ياء المخاطبة فالعلة فيه هي العلة فيهما فإعادة العين بعد حذفها موجودة في الجميع [خَفْنَ] بفتح الخاء أمر لجماعة الإناث

[قوله نحو صُنْ] أصله تصون حذفت منه حرف المضارعة وتأتي بصورة الباقي مثل المجزوم فالتقى الساكنان وهما الواو والنون فحذفت الواو فصار صُنْ على وزن فُلْ سعد الله [قوله صُونُنَّ] أي بحذف واو الجمع لأن أصله صونوا ثم دخلت عليه نون التأكيد فالتقى الساكنان وهما واو الجمع والنون الأولى من المثقلة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ويدل عليه ضمة النون تأمل سعد الله [قوله صُنَّانِّ] أصله صُنَّ فلما دخلت الثقيلة واجتمع النونات أدخل الألف ليفصل بين النونات فقيل صنّانّ سلماسي [قوله كما مر] يعني حذف العين من جماعة النساء في الأمر كالحذف من جماعة النساء في المضارع سعد الله [قوله كما مر] أي في قوله صُنَّ لأنه قد جاء حذف الياء في المضارع هنا كما حذف الواو في المضارع هناك حلبي

[قوله بالتأكيد] أي الملتبس بكونه مؤكدا بنون التأكيد والجزء قوله صُونُنَّ سعد الله

[قوله دفعا لالتقاء الساكنين] علة لفتح آخر الفعل دون الضم والكسر سعد الله

[قوله لالتقاء الساكنين] أي بين لام الفعل ونون التأكيد الخفيفة وبين لام الفعل والمدغم من الثقيلة سعد الله

بلا فرقٍ ولم يُعدِ العين في نحو صُنِ الشيئَ وبِعِ الفَرَسَ وخَفِ القَوْمَ لأنّ الحركاتِ عارضةٌ لا إعتدادَ بها فو

فوجودُها كالعدمِ بخلافِ الحركة في نحو صُونَا وصُونُوا وصُوني وصُونَنّ وأمثالِها فإنّها كالأصليّة لإتّصال

ما بعدها بالكلمة إتّصالَ الجزءِ بالكلِّ أمّا في نحو صُونَا فلأنّ ضميرَ الفاعلِ المتّصلِ كالجزءِ وأمّا في نحو صُونَنّ

فلأنّ نونَ التأكيدِ مع ضميرِ المستترِ كالمتّصلِ وتحقيقُ هذا الكلامِ أنّا نشبّه ضميرَ الفاعلِ المتّصلَ ونونَ التأكيدِ

مع المستترِ بجزءٍ من الكلمةِ في امتناعِ وقوعِ الفاصلِ بينهما أصلاً فنشبّه الحركةَ الواقعةَ بينهما بحركةٍ أصل

الكلمةِ حتى كان المجموعُ كلمةً واحدةً ثمّ نستعيرُ أحكامَ الحركةِ الأصليّةِ لهذه الحركةِ العارضةِ فتثبتُ معها

العينُ مثلُه مع الحركةِ الأصليّةِ وهذا إنّما يكونُ إذا لم يكنِ الحرفُ التي قبلَ ضميرِ الفاعلِ موضوعةً على السكونِ كتاءِ

التأنيثِ في الفعلِ نحو دعتْ دعَتَا دون دعَاتَا فليتأمّل وإن قلتَ فلِمَ لم يُعدِ المحذوفُ في نحو لا تخشَوُنّ وارضَوُنّ

[نحو دعَتْ] بحذفِ اللامِ لالتقاءِ الساكنينِ وهما الألفُ والتاءُ [دعَتَا] بحذفِ اللامِ أيضاً وإن كانت التاءُ التي هي إحدى

الساكنينِ متحرّكةً لأجلِ الألفِ لأنّ هذه الحركةَ عارضةٌ لا إعتدادَ بها لكونِ تاءِ التأنيثِ موضوعةً على السكونِ [دون

دعاتا] أي يقال دعَتَا بحذفِ اللامِ لا دعَاتَا بإعادتِه إعتداداً بالحركةِ لأنّه لا يجوزُ الاعتدادُ بها كما مرّ

[قوله في نحو صُونَا فلأنّ ضميرَ الفاعلِ آه] اعلم انّ الحركةَ في نحو صونا أصليةٌ ان أُخذ صونا من تصونان وان اُخذ من تصون ثم اُتصل به ألفُ الضمير وواوه ويائه فصار صونا صونوا صوني كانت الحركةُ شبيهةً بالأصلية سعد الله [قوله كالمتّصل] الضمير المتصل في اعادة بسبب الحركة الحاصلة بنون التأكيد في الأجوف مطلقاً وفي الناقص في الألف الذي لاثنين دون واوه ويائه سعد الله [قوله كالمتّصل] ولهذا صار الفعل مبنياً بسبب دخوله كما في بعلبك فافهم سعد الله [قوله وتحقيق هذا الكلام] أي تحقيق ان العين تعاد بسبب الحركة الحاصلة بسبب ألف الضمير وواوه ويائه وبسبب نون التأكيد سعد الله [قوله في امتناع وقوع الفاصل الخ] اي كما انه لا يتخلل بين الكلمة وجزئها شيئ كذلك لا يتخلل بين الفعل والفاعل المتصل وبين الفعل ونون التأكيد في صورة استتار الفاعل شيئ سعد الله [قوله دعَتْ] أصله دعَوَتْ قلبت الواو ألفاً فصار دعَاتْ ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار دعَتْ ثم اتّصل به ألف الضمير وحرّكت التاء بسببه في الفعل وقيل دعَتَا ولم يقل دعَاتَا بإعادة الألف لأنّ الحركة وإن حصلت بألف الضمير لكن التاء موضوعة على السكون في الأصل فلا إعتداد بحركته وأهل اليمن يقولون دعَاتَا سعد الله وهم ينظرون إلى حركة التاء وهذا هي لغة رديئة

وارضونّ وأمثالُ ذلك ولم يقل لا تخشاونّ وارضاونّ مع أنّ ههنا ايضاً نونَ التاكيدِ كجزءٍ

من الكلمة قلتُ لأنّ كونَ نونِ التاكيدِ كجزءٍ من الكلمة إنّما هو مع غيرِ الضميرِ البارزِ والضميرُ

في نحوِ لا تخشونّ وارضونّ بارزٌ وهو الواوُ بخلافِ نحوِ بيعنّ وخافنّ والسرّ في ذلك أنّ

الأصلَ فيه أن يكونَ كالجزء لأنّه حرفٌ التصقَ به لفظاً ومعنىً فأشبهت ضميرَ الفاعلِ المتّصلِ

وهذا إنّما يتحقّقُ في غيرِ البارزِ إذ لا فاصلَ بينهما بخلافِ البارزِ فإنّه فاصلٌ بينَ الفعلِ والنونِ

فلا يتحقّقُ الاتّحادُ اللفظيُّ ولا يشبه ضميرَ الفاعلِ المتّصلِ هذا ما أظنّ وههنا فائدةٌ لا بدّ من التنبيه

عليها وهي أنّ المرادَ بالمتّصلِ في هذا المقامِ الألفُ الذي هو ضميرُ الإثنينِ دونَ واوِ الضميرِ ويائِه والإيجب

ان لا يجوز في أغزوا أغزنّ بدونِ إعادةِ اللامِ لأنّه لا يعادُ عندَ المتّصلِ الذي هو الواوُ وكذا في نحوِ أغزي بالكسر

[والا يجب ان لا يجوز في اغزوا] مسنداً إلى ضمير الواحد [أغزنّ] مؤكداً بالنون [بدون إعادة اللام] التي هي الواو إذ النون ح مشابهة لواو الضمير في لصوق الفعل واللام لم تعد مع المتصل الذي هو واو الضمير فكذا لا تعاد واو الضمير مع مشابهه وهو نون التاكيد وهذا معنى قوله [لانّه] اي اللام [لا تعاد عند المتصل الذي هو واو الضمير وكذا] لا تعاد اللام مع ياء الضمير كقولك للواحدة [أغزِنّ] بالكسر. واعلم أنّ ههنا فيما رأيت نسختين أحديهما وهي التي تقدّم الآن شرحها [والا يجب أن يجوز في أغزُ أغزُنّ] على أن يجوز مثبت لا منفيّ وأغزُ في قوله في [أغزُنّ] محذوف الواو فعل الواحد والأخرى [والا يجب أن لا يجوز في أغزوا أغزُنّ] ومعناها وان لم يكن المراد بالمتصل في قوله أنّا نشبّه ضمير الفاعل المتصل الألف فقط بل مطلق الضمير الشامل لها وللواو والياء وجب إعادة اللام مع الضمير المتصل مطلقاً فيجب أن لا يجوز في أغزوا مسنداً إلى ضمير جماعة الذكور أغزنّ بدون إعادة اللام لاتصال واو الجماعة به لكن أغزنّ بدون إعادة اللام جائز بل واجب لأنه لا يعاد عند المتصل الذي هو الواو وكذا أغزِنّ بالكسر يجب أن لا يجوز لاتصال ياء الضمير به لكنه جائز لأنّه لا تعاد اللام عند المتصل الذي هو الياء فقط فقد تبيّن أنّ كلاً من النسختين صحيح المعنى والله أعلم

[قول الشارح وكذا أغزِنّ] ربما يتبادر منه أنّه معطوف في المعنى على قوله السابق في أغزُ اغزنّ والمعنى ح والا يجب أن يجوز أغزِنّ بالكسر بدون إعادة اللام وح يقتضي انه لا يجوز أن يقال في أغزِنّ بالكسر بدون إعادة اللام كما لم يجز أن يقال في أغزُ للواحد المذكر أغزنّ بدون اعادة اللام بل يجب أن يعاد ويقال أغزونّ ويرد عليه انه لا يجوز اعادة اللام في الفعل الواحدة المؤكد بالنون بل يجب تركها فيقال أغزِنّ بالكسر بدونها كما سيأتي تصريح الشارح به في باب الناقص فلهذا صرف شيخنا المحشي كلام الشارح عما يتبادر منه وجعل معناه وكذا لا تعاد اللام في الفعل الواحدة فيقال أغزِنّ بالكسر بدون اعادة اللام فهو راجع لقوله لأنه لا يعاد عند المتصل آه فليتامل ابن القاسم

[قوله وكذا اغزِنّ] هذا اشارة الى ان قوله لانه الخ ليس علة لظاهر الكلام الذي اعيده كما في النسخة الاولى بل المعلول مقدر على ما نرى ح

وَمَزِيدُ الثُّلاثِيِّ لا يُعْتَلُّ مِنْهُ إِلَّا أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ وَهِيَ أَجَابَ يُجِيبُ إِجَابَةً

أُغْزِيَتْ بدون إعادة اللام وهو ظاهر [ومزيدُ الثلاثيّ لا يُعتلُّ منه إلّا أربعةُ أبنيةٍ] إعلم أنّ الزيادة جاءت متعدّية وغيرها يقال زاد الشيئُ وزاده غيره وما وقع في الاصطلاح غيرُ متعدٍ لأنّهم يقولون للحرف الزائد دون المزيد فالمزيد عندهم إن كان مع في فهو اسم المفعول وإلّا فيحتمل أن يكون اسم المفعول على تقدير حذف حرف الجرّ أي المزيد فيه ويحتمل أن يكون إسم مكانٍ على معنى موضع الزيادة فمعنى مزيد الثلاثيّ المزيد فيه من الثلاثيّ أو محلّ الزيادة منه ويحتمل أن يكون الإضافة بمعنى اللام فالمراد أنّ الثلاثيّ المزيد فيه المعتلّ العين لا يعتلّ منه إلّا أربعةُ أبنيةٍ [وهي] أَفْعَلَ نحو [أَجَابَ يُجِيبُ] والأصلُ أَجْوَبَ يُجْوِبُ نقلت حركة الواو منهما إلى ما قبلها وقلبت في الماضي ألفًا لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن وفي المضارع ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها [إِجَابَةً] أصلها إِجْوَابًا نقلت حركة الواو وقلبت ألفًا كما في الفعل

[يقال زاد الشيئُ] ومعناه إزداد [وزاده غيره] جعله مُزدادًا وظاهر عبارته أن تعديته إلى واحدٍ فقط وأطباق المعربين على أنّ إيمانًا في زادتهم إيمانًا منعولٌ يخالفه

[قوله دون المزيد] يعني لو كان الواقع في إصطلاحهم متعديا لقالوا للحرف مزيد بصيغة اسم المفعول ولما يقولوا كذلك بل قالوا الزائد بصيغة اسم الفاعل علم ان الواقع في الاصطلاح لازم سعد الله [قوله فالمزيد عندهم] اى عند البصريين واما عند الكوفيين فيحتمل أن يكون اسم مفعول بدون تقدير في سعد الله [قوله المزيد فيه من الثلاثي] فيه نظر لان شرط الاضافة بمعنى من صحة حمل المضاف اليه على المضاف كما تم فضة وشرط الاضافة بمعنى اللام عدم صحة الحمل نحو غلام زيد لا يقال الغلام زيد أى لا يمكن حمل زيد على الغلام فهما أى هاتان الاضافتان متنافيتان لا يجتمعان في مادة واحدة لتنافي شرطيهما فما نحن فيه لا يخلوا اما أن يصح الحمل فيه أولا فان صح فهو متعين للبيانية والا فهو متعين للامية فلا وجه لجواز الأمرين ويمكن أن يقال أن اخذ الثلاثي في قوله ومزيد الثلاثي مطلقا بدون تقييده بالمجرد والمزيد فيه يصح الحمل ويكون الاضافة بيانية كان يقال هذا المزيد فيه ثلاثي وان أخذ بقيد المجرد لا يصح الحمل فيكون الاضافة لامية ولا يصح أن يقال المزيد فيه ثلاثي مجرد سعد الله [قوله أجاب] اعلم ان أجاب على وزن أَفْعَلَ بفتح الهمزة والفاء وسكون وفتح اللام [يُجِيبُ على وزن يُفْعِلُ بضم الياء وكسر الفاء وسكون العين وضم اللام يعني كلما تسكن حرف من حروف الموزون بنقل حركة أو حذفها تسكن ذلك الحرف من الميزان وذلك يعم الأصلي والناقص والمضاعف وغيرها مما أعل أظهر وأدغم وأمثالها كما ذكرنا في بعض الشروح حلبي

[قوله إجوابا نقلت حركة الواو الخ] نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الآن حملا على أجاب إذ المصدر في الأعلال وعدمه تابع للفعل وقد ثبت الاعلال في الفعل فلما إنقلبت الواو الى الألف التقى ألفان هما الألف المنقلبة عن الواو والألف الزائدة للمصدر حذفت أحدى الألفين لالتقاء الساكنين ثم عوضوا منها تاء التأنيث لئلا يلزم الحذف بلا عوض حلبي

الفعل ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فعوضت عنها تاء في الآخر وقد يحذف نحو قوله تعالى
أقام الصلوة والمحذوف ألف إفعال لا عين الفعل عند الخليل وسيبويه والوزن إفعلة وعين
الفعل عند الأخفش والوزن إفالة ولكل مناسبات تطلع عليها في مصون ومبيع وكلام صاحب
المفتاح وصاحب المفصل صريح في أن المحذوف العين وإنما فعلوا هذا الإعلال حملا له على المجرد
ولذا لم يعلوا نحو أعور وأسود من الألوان والعيوب كما لم يعلوا نحو اعورّ واسودّ لأنهم يقولون
الأصل في الألوان والعيوب إفعلّ وإفعالّ بدليل اختصاصها بهما والبواقي محذوفات منهما فلا يعلّ
كما لا يعلّ الأصل وهذا عكس سائر الأبواب ومنهم من لا يلاحظ الأصل فيعلّ ويقول أعار وأساد وهو قليل

[حملا له على المجرد] الذي هو جاب أي قطع [ولذا] أي ولأن الإعلال في الفرع إنما هو بالحمل على الأصل [لم يعلوا نحو أعور وأسود] فعلين ماضيين منقولين بالهمزة من عَوِر وسَوِد كما في قولك أعوره الله وأسوده أي عوّره وسوّده قال المرادي بعد منعه إعلال يعوَر ويصيَد مضارع عوِر وصيِد وكذا ما تصرف منه نحو أعوره الله انتهى. وفي الصحاح أساد الرجل واسود بمعنى أي ولد غلاما سيدا وكذلك إذا ولد غلاما أسود اللون انتهى. ولا يصح أن يقدر أسود وأعور صفتين مشبهتين لأن الاسم لا يقبل الإعلال إذا وافق المضارع في عدد حروفه وحركاته إلا بشرط واحد من اثنين إما موافقته له في وزنه دون زيادته كمقام ومقيم ومبين وإما موافقته له في زيادته دون وزنه كبناء مثل تحلئ من البيع فيقول تبيع بالإعلال وأما الموافق له فيهما نحو أبيض وأسود وأطول منه وأبين فيجب تصحيحه [كما لا يعل الأصل] الذي هو إفعلّ وإفعالّ بتشديد اللام فيهما أما إفعالّ فقال الجاربردي فصح باب اعوارّ واسوادّ لأنهما لو أعلا لتحركت الفاء وحذفت همزة الوصل وأحد الألفين منهما ويقال عارّ وسادّ فلم يدر أهما فعالّ أو فاعل انتهى. وأما إفعلّ فقال المرادي إنما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال وذلك أن ابيضّ لو أعلت عينه بالإعلال المذكور لقيل باضّ فكان يظن أنه فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة انتهى. [أعار وأساد] بفتح الهمزة وتخفيف اللام أصلهما أعور وأسود المتقدمتان [وعار وسار] معلين من عور وسود

[قوله وإنما فعلوا] جواب عن سؤال مقدر وهو أن علة الإعلال تحرك ما قبل حرف العلة وههنا ساكن ــ سعد الله

[قوله هذا الإعلال حملا] أي في الماضي والمضارع والمصدر مع سكون حرف ما قبل حرف العلة ــ حلبي

[قوله وهذا عكس سائر الأبواب] أي باب إفعلّ وإفعالّ عكس سائر المزيدات فإن سائر الأبواب المزيدات فرع المجردات بخلاف هذين البابين فإنهما أصلان والمجردات فرعهما ــ سعد الله ١٠/ ذي القعدة ١٤١٩ هجري ٢٥/ ٢/ ١٩٩٩ ميلادي

وَاسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ إِسْتِقَامَةً وَانْقَادَ يَنْقَادُ إِنْقِيَادًا

قَالَ الشَّاعِرُ: أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا: وَنَحْوَ أُغِيلَتْ وَأُخِيلَتْ وَأُغِيمَتْ وَأُطْيِبَتْ وَأُحْوِشَ وَأُطْوِلَتْ وَأُحْوِلَ
مِنَ الشَّوَاذِّ جِيئَ بِهَا تَنْبِيهًا عَلَى الْأَصْلِ وَكَذَا سَائِرُ تَصَارِيفِهَا وَجَاءَ فِي هٰذِهِ الْأَفْعَالِ الْإِعْلَالُ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْفَصِيحُ
وَعَلَيْهِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ: فَمِثْلُكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ: فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ: وَرَوَى
الْأَصْمَعِيُّ مُغْيِلِ [وَ] إِسْتَفْعَلَ نَحْوُ [إِسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ إِسْتِقَامَةً] لَأَجَابَ يُجِيبُ إِجَابَةً بِعَيْنِهَا وَنَحْوُ
إِسْتَحْوَذَ وَاسْتَصْوَبَ وَاسْتَجْوَبَ وَاسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ مِنَ الشَّوَاذِّ تَنْبِيهًا عَلَى الْأَصْلِ قَالَ أَبُو زَيْدٍ هٰذَا الْبَابُ
كُلُّهُ يَجُوزُ أَنْ يُتَكَلَّمَ بِهِ عَلَى الْأَصْلِ كَذَا فِي الصِّحَاحِ [وَ] إِنْفَعَلَ نَحْوُ [إِنْقَادَ يَنْقَادُ] وَالْأَصْلُ اِنْقَوَدَ يَنْقَوِدُ [إِنْقِيَادًا]
وَالْأَصْلُ إِنْقِوَادًا قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا مَعَ إِعْلَالِ الْفِعْلِ وَكَذَا كُلُّ مَصْدَرٍ أُعِلَّ فِعْلُهُ نَحْوُ قَامَ يَقُومُ

[أعارت عينه] أى أعورت والهمزة للإستفهام [أم لم تعارا] أى أم لم تعور مضارع عور والألف مبدلة من نون التأكيد [ونحو أخيلت] بضم التاء أو فتحها قال فى الصحاح خيلت الناقة وأخيلت أيضاً إذا وضعت قرب ولدها خيالا ليفزع منه الذئب فلا يقربها ويجوز تسكينها قال فى الصحاح وقد أخالت السحاب وأخيلت وخايلت إذا كانت ترجى المطر انتهى [وأغيلت] أى المرأة إذا أسقطت ولدها الغيل والغيل بالفتح اسم اللبن الذى وطئت صاحبه وهى ترضع [وأغيمت] أى السماء قال فى الصحاح وقد غامت السماء وأغامت وأغيمت وتغيمت وغيمت كله بمعنى وأغيم القوم أى أصابهم غيم والغيم العطش وحر الجوف انتهى فيجوز فى التاء الضم والفتح أيضاً [وأطيبت] لم يذكره فى الصحاح وإنما فيه وأطاب غيره وطيبه أيضاً ولعل معنى أطيبت صرت ذا طيب أو جعلت الشئ طيباً غير خبيث [وأحول] فى الصحاح وأحالت الدار وأحولت أى عليها حول وكذلك الطعام وغيره فهو محيل ومحول ومنه طلل محول وأحال الرجل بالمكان وأحول أى قام به حولا وفيه أيضاً ورجل أحول أى بين الحول وقد حولت عينه وأحولت أيضاً بتشديد اللام وأحولتها أنا انتهى [وأطول] فى الصحاح وأطلت الشئ وأطولت على النقصان والتمام انتهى

[قوله أعارت] أوله تسائل بابن أحمر من رآه: ثم بيت قائله قوله [تسائل] أمر من باب التفاعل لكن هيهنا بمعنى أسئل والباء بمعنى عن [وأحمر] بالحاء والراء المهملتين اسم رجل [ومن] موصولة أى أتسئل من رأى ابن أحمر عن حاله والهمزة للاستفهام [وأعارت] ماض من العور وهو بالعين والراء المهملتين بينهما واو ذهاب حس أحد العينين ومنه [تعار] بصيغة المضارع جامع الشواهد [قوله فمثلك الخ] هو من قصيدة لامرأ القيس بن حجر الكندى قالها فى عنيزة ابنة عمه شرحبيل وهو احدى المعلقات السبعة وبعده [إذا ما بكى من خلفها انصرفت له بشق وتحتى شقها لم تحول] الخطاب فى فمثلك لعنيزة ابنة عمة شرحبيل [وطرقت] متكلم من الطروق وهو بضم الطاء والراء المهملتين والقاف الاتيان ليلا [والمرضع] التى ترضع ولدها [والهيت] متكلم بمعنى شغلت يقال الهيته عنه أى جعلته شاغلا متغافلا كون معرضا عنه [والتمائم] بالمثناة والهمزة جمع تميمة وهى كينة العوذة والحرز التى تعلق على الأطفال [والمحول] بالحاء المهملة والواو كمحسن الذى اتى عليه حول من عمره وروى مكانه [مغيل] وهو كمهل المرضع وأمه حبلى وإنما اختص بهما لانهما أزهد النساء فى الرجال للمقاربة جامع الشواهد

وَاخْتَارَ يَخْتَارُ اِخْتِيَارًا وَاِذَا بَنَيْتَهَا لِلْمَفْعُولِ قُلْتَ أُجِيبَ يُجَابُ وَاسْتُقِيمَ يُسْتَقَامُ وَانْقِيدَ يُنْقَادُ وَاخْتِيرَ يُخْتَارُ

يَقُومُ قِيَامًا وَالأَصْلُ قِوَامًا وَقَولُهُم حَالَ يَحُولُ حِوَلًا شَاذٌ لِمَا ذَكَرُوهُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ اِسْمُ مَصْدَرٍ كَمَا مَرَّ

وَلَمْ يُنْقَلْ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلَى مَا قَبْلَهَا حَتَّى تَنْقَلِبَ أَلِفًا كَمَا فِي إِقَامَةٍ لِأَنَّ ذَلِكَ فَرْعُ الفِعْلِ فِي الإِعْلَالِ وَلَا نَقْلَ فِي

فِعْلِهِ وَلِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِمَصْدَرِ أَفْعَلَ [وَ] اِفْتَعَلَ نَحْوُ [اِخْتَارَ يَخْتَارُ] وَالأَصْلُ اِخْتَيَرَ يَخْتَيِرُ [اِخْتِيَارًا]

عَلَى الأَصْلِ لِعَدَمِ مُوجِبِ الإِعْلَالِ وَإِنْ كَانَ وَاوِيًّا نُقِلَتِ الوَاوُ فِي المَصْدَرِ يَاءً لِمَا ذَكَرْنَا فِي الإِنْقِيَادِ وَلَمْ يُعِلُّوا

نَحْوَ اِجْتَوَرُوا وَاِعْتَوَرُوا وَاحْتَوَشُوا لِأَنَّهَا بِمَعْنَى تَفَاعَلُوا فَحُمِلَ عَلَيْهِ [وَإِذَا بَنَيْتَهَا لِلْمَفْعُولِ] أَيْ هَذِهِ الأَرْبَعَةَ [قُلْتَ

أُجِيبَ يُجَابُ] وَالأَصْلُ أُجْوِبَ يُجْوَبُ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلَى مَا قَبْلَهَا وَقُلِبَتْ فِي المَاضِي يَاءً كَمَا فِي يُجِيبُ

وَفِي المُضَارِعِ أَلِفًا كَمَا فِي أَجَابَ [وَاسْتُقِيمَ يُسْتَقَامُ] وَالأَصْلُ اُسْتُقْوِمَ يُسْتَقْوَمُ فَنُقِلَتْ وَقُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً فِي

المَاضِي وَفِي المُضَارِعِ أَلِفًا [وَانْقِيدَ] أَصْلُهُ اُنْقُوِدَ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلَى مَا قَبْلَهَا وَقُلِبَتْ يَاءً كَمَا فِي صِينَ [يُنْقَادُ] أَصْلُهُ

[لِأَنَّهُ اسْمُ مَصْدَرٍ كَمَا مَرَّ] أَيْ فِي المَصْدَرِ الشَّرْحِ عَنِ الصَّحَاحِ مِنْ أَنَّ الاِسْمَ الحِوَلُ لَكِنْ مَا فِي الصَّحَاحِ أَنَّهُ اسْمُ مَصْدَرٍ لِحَوَّلَ بِالتَّضْعِيفِ أَيْ لِعَدَمِ مُجَارَاتِهِ لِفِعْلِهِ فِي عَدَدِ الحُرُوفِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ كَوْنُهُ اسْمَ مَصْدَرٍ لِحَالَ كَمَا هُنَا المُجَارَاتُهُ لَهُ فِي ذَلِكَ وَنَظِيرُهُ مَا قَالُوا مِنْ أَنَّ نَبَاتًا اسْمُ مَصْدَرٍ لِأَنْبَتَ وَمَصْدَرٌ لِنَبَتَ لَا يُقَالُ مَصْدَرُ حَالَ هُوَ حُؤُولٌ إِذْ فُعُولٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ فَعَلَ بِفَتْحِ العَيْنِ اللَّازِمِ لِأَنَّا نَقُولُ هُوَ مَصْدَرٌ لَهُ لِلْمُجَارَاتِ المَذْكُورَةِ وَكَوْنُهُ قِيَاسًا أَوْ لَا خَارِجٌ عَنْ ذَلِكَ [وَلَمْ يُنْقَلْ حَرَكَةُ اليَاءِ] المُنْقَلِبَةِ عَنِ الوَاوِ فِي انْقِيَادٍ [حَتَّى] أَيْ كَيْ [تَنْقَلِبَ] اليَاءُ [أَلِفًا] لِتَحَرُّكِهَا فِي الأَصْلِ وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا الآنَ كَمَا فِي إِقَامَةٍ [لِأَنَّ ذَلِكَ] المَصْدَرَ وَهُوَ الاِنْقِيَادُ [فَرْعُ الفِعْلِ فِي الإِعْلَالِ وَلَا نَقْلَ فِي فِعْلِهِ] أَيْ فِعْلِ انْقِيَادٍ وَهُوَ انْقَادَ فَلَا يَجْرِي النَّقْلُ فِيهِ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِفِعْلِهِ فِي نَوْعِ إِعْلَالِهِ وُجُودًا وَعَدَمًا وَفِي بَعْضِ نُسَخٍ وَلَا نَقْلَ فِي فِعْلِهِ أَيِ الإِعْلَالُ بِالنَّقْلِ وَالقَلْبِ

[قَوْلُهُ وَلِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِمَصْدَرِ أَفْعَلَ] أَيْ لَوْ نُقِلَ حَرَكَةُ اليَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا وَقُلِبَتْ أَلِفًا وَقِيلَ إِنْقَادًا لَالْتَبَسَ بِمَصْدَرِ الإِفْعَالِ أَيْ مِنَ الصَّحِيحِ سعد الله

[قَوْلُهُ وَإِذَا بَنَيْتَهَا لِلْمَفْعُولِ] فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ مِنِ انْقَادَ وَهُوَ لَازِمٌ فَالمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ لَا يُبْنَى إِلَّا مِنْ مُتَعَدٍّ قُلْتُ الغَرَضُ مِنْ ذِكْرِهِ تَكْثِيرُ الأَمْثِلَةِ لَا تَصْحِيحُهَا

[قَوْلُهُ وَالأَصْلُ أُجْوِبَ] اسْتُثْقِلَتِ الكَسْرَةُ عَلَى الوَاوِ فَنُقِلَتْ إِلَى مَا قَبْلَهَا ثُمَّ قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا حلبي

وَالْأَمْرُ مِنْهَا أَجِبْ أَجِيبَا وَاسْتَقِمْ اِسْتَقِيمَا وَانْقَدْ اِنْقَادَا وَاخْتَرْ اِخْتَارَا

يَنْقُوْدُ قُلِبَتِ الْوَاوُ أَلِفًا [وَأُخْتِيرَ] أَصْلُهُ أُخْتُيِرَ نُقِلَتْ كَسْرَةُ الْيَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا كَمَا فِي بِيعَ [يُخْتَارُ] أَصْلُهُ يُخْتَيَرُ وَيَجُوزُ فِيهِمَا الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَالْإِشْمَامُ كَمَا فِي صِينَ وَبِيعَ لِأَنَّهُمَا مِثْلُهُمَا فِي ضَمِّ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ بِخِلَافِ أُجِيبَ وَاسْتُقِيمَ فَإِنَّهُ سَاكِنٌ فَلَا وَجْهَ لِلْوَاوِ وَالْإِشْمَامِ وَالْإِنْقِيَادُ لَازِمٌ فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْدِيَتِهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ لِيُبْنَى مِنْهُ الْمَفْعُولُ نَحْوُ أُنْقِيدَ لَهُ فَهُوَ مَحْذُوفٌ فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مِثْلُ الْمُجَرَّدِ فِي الْإِعْلَالِ فَأُجْرِيَ عَلَيْهَا أَحْكَامُهُ مِنْ حَذْفِ الْعَيْنِ عِنْدَ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعَةِ الْمُتَحَرِّكَةِ وَعِنْدَ دُخُولِ الْجَازِمِ إِذَا سَكَنَ مَا بَعْدَهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ [وَالْأَمْرُ مِنْهَا] أَيْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ [أَجِبْ] مِنْ تُجْوِبُ وَالْأَصْلُ أَجْوِبْ أُعِلَّ إِعْلَالَ تُجِيبُ وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ الْبَوَاقِي وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ تُجِيبُ بَعْدَ الْإِعْلَالِ وَحُذِفَتِ الْعَيْنُ لِسُكُونِ مَا بَعْدَهَا كَمَا فِي بِعْ وَتَثْبُتُ فِي [أَجِيبَا] كَمَا فِي بِيعَا [وَاسْتَقِمْ اِسْتَقِيمَا وَانْقَدْ اِنْقَادَا وَاخْتَرْ اِخْتَارَا] كَذَلِكَ وَالضَّابِطُ مَا

[وَالِانْقِيَادُ لَازِمٌ] تَخْصِيصُهُ بِذِكْرِ اللُّزُومِ مُشْعِرٌ بِأَنَّ اسْتِقَامَ مُتَعَدٍّ وَسَيُصَرِّحُ بِهِ فِي قَوْلِهِ وَاسْتَقِمِ الْأَمْرَ وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ اسْتِقَامَ بِمَعْنَى تَقَوَّمَ لَازِمٌ وَبِمَعْنَى طَلَبِ تَقْوِيمِ الشَّيْءِ مُتَعَدٍّ وَحَمْلُهُ الشَّارِحُ عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي «التخصيص صحيح»

[قوله والأشمام] لأن الاشمام في أختير وانقيد في الوسط اي على التاء والقاف وفي صين على الصاد سعد الله

[قوله عند اتصال الضمير المرفوعة المتحركة] نحو اقمن واستقمن وانقدن واخترن ويقمن ويستقمن وينقدن ويخترن سعد الله

[قوله والانقياد لازم] فان قلت كيف يبنى للمفعول من انقاد وهو لازم والمبنى للمفعول لا يبنى الا من المتعدى قلت الغرض من ذكره تكثير الأمثلة لا تصحيحها سلمان

[قوله ونحو ذلك] من اثبات العين اذا تحرك ما بعده حركة أصلية أو شبيهة بها نحو أقيما واستقيما واقيمن واستقيمن واختارن وانقادن سعد الله

وَيَصِحُّ نحو قَوَّلَ وقَاوَلَ وتَقَوَّلَ وتَقَاوَلَ وزَيَّنَ وتَزَيَّنَ وسَايَرَ وتَسَايَرَ واسْوَدَّ واسْوَادَّ وابْيَضَّ وابْيَاضَّ وكذا

ما ذكرنا أنه يحذف إذا سكن ما بعده وتثبت إذا تحرك بحركة أصلية أو مشابهة لها نحو أَجِيبا وأَجِيبَنَّ
بخلاف نحو أَجِبِ القومَ واسْتَقِمِ الأمرَ فتذكر ما تقدم إذ لا حاجة إلى إعادته فمن لم يستضئ بمصباح لم يستضئ
بإصباح [ويصح] أي لا يعل جميع ما هو غير هذه الأربعة [نحو قَوَّلَ وقَاوَلَ وتَقَوَّلَ وتَقَاوَلَ وزَيَّنَ
وتَزَيَّنَ وسَايَرَ وتَسَايَرَ واسْوَدَّ واسْوَادَّ وابْيَضَّ وابْيَاضَّ وكذا] يصح [سائر تصاريفها] أي جميع
تصاريف هذه المذكورات من المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وغير ذلك فتصرف
جميعها تصريف الصحيح بعينه لعدم علة الإعلال وكون العين في هذه الأمثلة في غاية الخفة لسكون
ما قبلها فإن قلت ما قبل العين في أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ أيضا ساكن وقد أعلا حملا للمجرد فلم لم يعل هذه أيضا
حملا عليه قلت لأنه لا مانع من الإعلال فيهما لأن ما قبل العين يقبل نقل الحركة إليه بخلاف هذه لأنه لا يقبله أما

[ويصح، أي لا يعل] فسر الصحة بعدم الإعلال دفعا لتوهم أنها عدم الاعتلال كما هو معناها الحقيقي [بخلاف هذه
لأنه لا يقبله] هذه الجملة في الحقيقة هي الجواب إذ السؤال عن علة عدم إعلال هذه لا عن علة إعلالهما

[قوله بمصباح] ومن لم ينفعه ضوء المصباح لم يستضئ بأصباح أي لم ينتفع بدخوله في وقت الصباح يعني أن ما سبق في المجرد لمعرفة الأحكام كالمصباح ينتفع به من له أدنى إدراك في الجملة ويعرف به أحكام هذه الأربعة وأما من لم يستضئ بالمصباح فلا يستضيء بالإصباح أيضا فليس له إدراك وإحساس ولا يدرك الأحكام في المزيد بالإعادة مع أدائها إلى الإطالة سعد الله [قوله واسم المفعول] وفيه نظر لأن بعض هذه الأفعال لازمة منه اسم المفعول أجيب بأنه يجيء بتأويل كما مر أو نقول ذكره على سبيل الاستطراد سعد الله [قوله لعدم علة الإعلال] أي لكون الأول في نحو قَوَّلَ وزَيَّنَ وتَقَوَّلَ وتَزَيَّنَ ساكنة وكون ما قبل الثانية ساكنة وإن كانت نفسها متحركة سعد الله

[قوله عدم الاعتلال] الاعتلال كون أحد أصوله حرف علة والأبواب المذكورة كذلك فلا يصح كون الصحة بمعنى عدم الاعتلال علي ابن عبد الله

سائر تصاريفها. وإسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل عينه بالهمزة كصائن وبائع

أما الألف فظاهر وأما الواو والياء فلأنه يؤدي إلى الإلتباس فتدبر. واعلم أن المبني للمفعول من قاول قُووِل ومن تقاول تُقُووِل بلا إدغام لئلا يلتبس بالمبني للمفعول من قوّل وتقوّل وكذا سُوير وتُسُوير بلا قلب الواو ياء لئلا يلتبس بنحو زُيّن وتُزُيّن [وإسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل عينه بالهمزة] سواء كان واوًا وياء أو يائيًا [كصائن وبائع] والأصل صاون وبايع قلبت الواو والياء همزة لأن الهمزة في هذا المقام أخف منهما بعد الألف قال بعضهم والحق أنهما قلبتا ألفًا كما في الفعل ثم قلبت الألف المنقلبة عنهما همزة ولم يحذف لإلتقاء الساكنين إذ الحذف يؤدي إلى الإلتباس واختص الهمزة لقربها من الألف وإنما كان الحق هذا لأن الإعلال فيه إنما هو لحمله على الفعل فالمناسب أن يعل مثله ويشهد بذلك صحة عاور وصايد بدون القلب ورجح الأول لقلة الإعلال ووقع في المفصل في بحث الإبدال أن الهمزة منقلبة عن الألف المنقلبة و

[وأما الواو والياء] ظاهره أن العين ما بعدها وفيما تقدم في فعل نقل جواز الوجهين عن سيبويه. واعلم أن هذا الحكم لا يتناول نحو اسود وابيض واسواد وابياض لأن ما قبل العين فيها ليس أحد الثلاثة [وإسم الفاعل] قال بعض المحققين هذا الإبدال جار فيما كان على فاعل وفاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم حائر للبستان قال صعدة لابنه فجائز وقولهم جائزة بالجيم والزاء وهي خشبة تجعل في وسط السقف يقال بالكردي (داوه ر)

[قوله مابعدها] حاصله أن هذا التوجيه مبني على أحد القولين في المسئلة قوله هو ما مر في البحث. ابن الخاتم

[قوله فلأنه يؤدي إلى الالتباس] يعني لو نقلت الحركة في نحو زين إلى ما قبلها وقلبت ألفًا وقيل زيان بالتخفيف التبس بزيّان بالتشديد بالغة اسم الفاعل وكذا في نحو تقول لو نقلت حركة الواو الثانية إلى ما قبلها وقلبت ألفا وقيل تقاول بفتح الفاء التبس بتقاول مصدراً كتجاول وكذا في اسود لو نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت ألفا وقيل أساد التبس بماضي الافعال من الأجوف ولو قيل ساد بحذف الهمزة لحصول الاستغناء عنها التبس بساد ثلاثيا مجردا ولو قيل في بعض المذكورات لحصل الفرق بالأحجام ٥ فالجواب ان الأحجام يترك كثيرا فلا نعتمد عليه وعلى هذا القياس تأمل. سعد الله. ونسخة مصحح تقويل نسخة

[قوله في هذا المقام أخف] فان قيل الاعلال للتخفيف ولا تخفيف هنا لثقل الهمزة قلنا لانسلم عدمه لأن قائما أخف من قاوم وان سلمنا عدمه فلان الاسم فرع الفعل فلو لم يعل الاسم مع اعلال فعله لزم مزية الفرع على الأصل فوجب اعلاله ابن زكريا

[قوله واختص الهمزة لقربها] أي لقرب مخرج الألف من مخرج الهمزة ولاتحاد صورتيهما في كثير من مواضع الخط كوقوعهما في أول الكلمة سعد الله

وفي بحث الإعلال أنها منقلبة عن الواو والياء فكأنه قصر المسافة في بحث الإعلال لما علم ذلك من بحث الإبدال

ولفظ المصنف يصح أن يحمل على كل من الوجهين ويكتب الهمزة بصورة الياء لأن الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها

تكتب بحرف حركتها وقد جاء في الشواذ حذف هذه الألف دون قلبها همزة كقولهم شاكٍ والأصل شاوِكٌ

قلبت الواو ألفا وحذفت الألف ووزنه فالٌ وليس المحذوف ألف فاعل لأن حروف العلة كثيرا ما تحذف بخلاف

العلامة قال صاحب الكشاف في قوله تعالى شفا جرف هارٍ وزنه فَعْلٌ قصر عن فاعل ونظيره شاكٍ

في شاوك وألفه ليست بألف فاعل وإنما هو عينه وأصله هَوِرٌ وشَوِكٌ وقال في المفصل وربما يحذف

العين فيقال شاكٌ والصواب هذا ومنهم من يقلب أي يضع العين موضع اللام واللام موضع العين ويقول

شاكوٌ ثم يعله إعلال قاضٍ وجاءٍ كما يذكر ويقول شاكي ووزنه فالعٌ فعلى هذا تقول جاءني شاكٍ ومررت بشاكٍ

[قوله ويكتب الهمزة بصورة الياء] أي المتوسطة فإن الهمزة التي وقعت في آخر الكلمة ليست لها في صورة كما علمنا شرط سكون ما قبلها سعد الله [قوله ويكتب الهمزة بصورة الياء] قال أبو الفتح بن جني صاحبت شيخنا الإمام أبو علي الفارسي في طلب العلم إلى ديار العرب فدخلنا بلدة ذكر لنا أن فيها عالما صح له من الكتاب فلما دخلنا عليه وهو في درس أصحابه فإذا بين يديه جزء من كتابه فنظر إليه أبو علي فوجد لفظ القائل وتحته نقطتان فقال هذا خط من فأجاب شيخهم وقال هذا خطي فقال أبو علي في أذني يا أبا الفتح لقد أضعنا خطواتنا ثم عدنا إلى ديارنا محرر [قوله والأصل شاوك] نحن قال شاكٍ بكسر الكاف نقل العين إلى موضع اللام ثم أعل إعلال قاضٍ ومن قال شاكٌ برفع الكاف حذف حرف العلة التي هي العين طلبا للتخفيف وجعله نسيا منسيا سعد الله [قوله والأصل شاوك] من الشوك وهي الشدة والبأس وقد شاك الرجل يشاك شوكا إن ظهر شوكته وحدته جاربردي [قوله لأن حروف العلة كثيرا ما تحذف] وكثيرا منصوب على الظرفية لأنه من صفات الأحيان وما التأكيد معنى الكثرة والعامل فيه يحذف أي في كثير من الأحيان مطول [قوله تعالى] [شفا جرف] بضم الراء وسكونها جانب [هار] مشرف على السقوط جلالين في سورة التوبة آية [١٠٩] [قوله ووزنه فالع] أي بالنظر إلى الأصل وقبل الحذف وأما بعد الحذف فوزنه فال بحذف العين سعد الله [قوله جاءني شاك] يعني إذا جعل مقلوبا كان كغاز في الإعلال والإعراب وإذا لم يجعل مقلوبا كان كضارب في الإعراب فقط سعد الله [قوله مررت بشاك] وإعرابه مثل إعراب قاض لأن محل الإعراب حرف علة س أي الموضع في الآخر س

وَمِنَ الْمَزِيدِ فِيهِ يُعَلُّ بِمَا أُعِلَّ بِهِ الْمُضَارِعُ كَمُجِيبٍ وَمُسْتَقِيمٍ وَمُنْقَادٍ وَمُخْتَارٍ. وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ يُعَلُّ بِالنَّقْلِ

وَالْحَذْفِ كَمَصُونٍ وَمَبِيعٍ وَالْمَحْذُوفُ وَاوُ مَفْعُولٍ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ وَعَيْنُ الْفِعْلِ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ

بالكسر فيهما وحذفُ الياءِ فيهما ورأيتُ شاكيًا بإثباتِ الياءِ لخفّةِ الفتحةِ وعلى الحذفِ تقولُ جاءني شاكٌ بالضمّ

ورأيتُ شاكًا بالفتح ومررتُ بشاكٍ بالكسر [و] اسم الفاعل [من] الثلاثي [المزيد فيه يعلّ بما أعلّ به المضارع

كمجيبٍ] والأصل مُجْوِبٌ [ومستقيمٍ] والأصل مُسْتَقْوِمٌ [ومنقادٍ] والأصل مُنْقَوِدٌ [ومختارٍ] والأصل مُخْتَيِرٌ

وإن لم يكن من الأبنية الأربعة لا يعلّ كما تقدّم [واسم المفعول من الثلاثي المجرد يعلّ بالنقل وبالحذف كمصونٍ

ومبيعٍ والمحذوف واو مفعولٍ عند سيبويه] لأنها زائدة والزائد بالحذف أولى والأصل مَصْوُونٌ ومَبْيُوعٌ

نقلت حركة العين إلى ما قبلها فحذفت واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء في مبيع لئلا ينقلب

الياء واوًا فيلتبس بالواوي فمصونٌ مَفُعْلٌ ومبيعٌ مَفِعْلٌ [و] المحذوف [عين الفعل عند أبي الحسن الأخفش]

لأن العين كثيرًا ما يعرض له الحذف في غير هذا الموضع فحذفه أولى فأصل مبيعٍ مَبْيُوعٌ نقلت ضمة الياء إلى

[قوله المزيد فيه يعلّ بما أعلّ] أي بالوجه الذي أعلّ من القلب فقط نحو مُنْقَادٍ ومُخْتَارٍ أو من النقل فقط نحو مُبِيعٍ أو من النقل والقلب كمُجِيبٍ ولقصد هذا العموم قال يعلّ بما أعلّ به المضارع وأحال إعلاله على إعلال المضارع يعني لو قال بالقلب لم يشمل نحو مبيع ولو قال بالنقل لم يشمل نحو منقاد تأمّل سعد الله - [قوله سيبويه] وأصل سيبويه سيب ويه وهي رائحة التفاح لُقِّبَ بذلك لذكائه وكنيته أبو البشر واسمه محمد بن عثمان الحارثي لأن أبو قبيلة من الحارث حلبي - [قوله والأصل مَصْوُونٌ ومَبْيُوعٌ] استثقلت الضمة على الواو والياء فنقلت منهما إلى ما قبلهما فالتقى الساكنان هما عين الفعل وواو المفعول فحذفت إحديهما - حلبي

إلى ما قبلها وحذفت الياء ثم قلبت الضمة كسرة ليقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي ومذهب سيبويه
أولى لأن التقاء الساكنين إنما يحصل عند الثاني فحذفه أولى ولأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف
قياسهم ولا علة له ولو قيل العلة دفع الالتباس فالجواب أنه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس
عنه أيضا فإن قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا نسلم أنها علامة بل هي من إشباع الضمة
لرفضهم مفعلا في كلامهم إلا مكرما ومعونا والعلامة إنما هي الميم يدل على ذلك كونها علامة للمفعول
في المزيد فيه من غير واو فإن قيل إذا اجتمع الزائد مع الأصلي فالمحذوف هو الأصلي كالياء من غاز
مع وجود التنوين وإذا التقى الساكنان والأول حرف مد يحذف الأول كما في قل وبع وخف قلنا
كل من ذلك إنما يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا وأما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة

[قوله فالجواب] أجيب أنه ينقلب الضمة كسرة ليقلب الواو ياء وهو قليل وسيبويه يقلب الضمة كسرة لسلامة الياء وهو كثير شرح [قوله فالجواب] أجيب بأن هذا الالتزام مشترك بينهما لكن قلب الضمة إلى الكسرة في مذهب سيبويه لعلة وهي أنه إن لم تقلب الضمة كسرة لزم قلب الياء واوا مع أن الياء أخف من الواو ومع الالتباس يجوز ارتكاب ما يخالف القياس لأجل هذه العلة كما أشار إليه الشارح بقوله ولا علة له بخلاف مذهب أبي الحسن فإنه ليس في مذهبه علة لارتكاب تلك المخالفة للقياس سوى الالتباس والالتباس لا يكون علة له لأن الفرق التقديري عندهم معتبر لأنه لو ذهب بمذهب سيبويه لدفع الالتباس أيضا فاختار الأولوية هذا شرح

فيه نظر لأن هذا الالتزام مشترك بينهما عند الكسرة أي بين سيبويه والأخفش

كلاهما الواو في نحو مصون أو أحدهما الواو والآخر الياء في نحو مبيع

وبنو تميم يثبتون الياء فيقولون مبيوع ومن المزيد فيه يعتل بالنقل والقلب إن أعل فعله كمجاب ومستقام

ومنقاد ومختار

وأما قولهم مشيب في الواوي من الشوب وهو الخلط ومهوب في اليائي من الهيبة فمن الشواذ والقياس

مشوب ومهيب [وبنو تميم يثبتون الياء] وفي بعض النسخ يتممون الياء دون الواو لأنها أخف من

الواو [فيقولون مبيوع] كما يقولون مضروب وذلك القياس مطرد عندهم وقال الشاعر: حتى تذكر

بيضات وهيجه يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم: وقال أيضا: قد كان قومك يحسبونك سيدا:

وإخال أنك سيد معيون: ولم يجئ ذلك في الواوي قال سيبويه لأن الواوات أثقل عليهم من

الياءات وروى ثوب مصوون ومسك مدووف أي مبلول وضعف قول مقوول وفرس مقوود

[و] اسم المفعول [من] الثلاثي [المزيد فيه يعتل بالقلب] أي قلب العين ألفا كما في المبني للمفعول من المضارع [إن

أعتل فعله] أي فعل اسم المفعول وهو المبني للمفعول من المضارع بأن يكون الأبنية من الأربعة [كمجاب ومستقام]

[قوله وأما قولهم] جواب دخل مقدر كأنه قيل أنت قلت اسم المفعول من الواوي يكون بالواو ومن اليائي يكون بالياء كمصون ومبيع والحال أن مشيبا بالياء وهو من الواوي ومهوبا بالواو وهو من اليائي فأجاب بقوله فمن الشواذ سعد الله [قال الشاعر حتى تذكر الخ] أوله طارت الظليم و تسقى في معاشها ودامت الخ قاله علقمة بن عبيدة [بيضات] جمع بيضة [وهيجه] أي حركه وشوقه [يوم رذاذ] بفتح الراء المهملة والذال المعجمة أي يوم مطر ضعيف [والدجن] السحاب [ومغيوم] صفة يوم [رذاذ] أي ذو غيم وفاعل [تذكر] ضمير الظليم وهو النعامة وفاعل [هيجه] يحتمل أن يكون ضميرا راجعا إلى التذكر [ويوم رذاذ] يصف الشاعر ظليما يعني ذلك الظليم في طلب الماء والعلف حتى تذكر بيضات وهيجه التذكر والشوق على الرجوع في يوم صفته كذا حلبي أي من العلف والماء سعد الله

[قوله حتى تذكر الخ] هو من قصيدة لعلقمة بن عبيدة يصف فيها ظليما قوله [تذكر] بتشديد الكاف ماض من التذكر والمستتر فيه يرجع إلى الظليم المذكور فيما قبله وهو ذكر النعامة [وبيضات] بسكون الياء جمع بيضة وهو للطير معروف [وهيج] بالياء المشددة والجيم ماض من التهيج من الهيجان بمعنى الإثارة [والرذاذ] بالراء المهملة والذالين المعجمتين كسحاب المطر الخفيف [والدجن] بالدال المهملة والجيم والنون كقفل الباس الغيم السماء [والمغيوم] مفعول من الغيم وهو بالغين المعجمة والياء كسحاب جامع الشواهد [قوله يوم رذاذ عليه] وعلى تقدير كون يوم ظرفا أيضا الجملة صفة له ومغيوم خبر مبتدأ محذوف أي هو والجملة صفة بعد صفة تحرير الاسم [قوله قد كان الخ] هو من قصيدة لعباس بن مرداس السلمي قوله [يحسبونك] مضارع من الحسبان بمعنى الظن [وإخال] بكسر الهمزة كما هو الأفصح في استعماله متكلم بمعنى أظن [والمعيون] بالعين المهملة والياء والنون مفعول من عنت الرجل أي أصبته بالعين فهو معين جامع الشواهد

الثالث المعتل اللام ويقال له الناقص وذو الأربعة لكون ماضيه على أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك

نحو غزوت ورميت فالمجرد تقلب فيه الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كغزى ورمى

ومنقاد ومختار] والأصل مجوب ومستقوم ومنقود ومختير وإنما قال ههنا بالقلب وفي اسم الفاعل

بما أعلّ به المضارع لأن القلب ههنا لازم كفعله بخلاف اسم الفاعل فإنه قد يكون فيه وقد لا يكون كمبيع

من أباع فإنه لا قلب فيه :: النوع [الثالث] من الأنواع السبعة [المعتل اللام] وهو ما يكون لامه حرف علة

[ويقال له الناقص] لنقصان آخره من بعض الحركات [و] يقال له [ذو الأربعة] أيضاً [لكون ماضيه على

أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك نحو غزوت ورميت] فإن قلت هذه العلة موجودة في كل ما هو

على أربعة أحرف غير الأجوف من المجردات قلت هو في غير ذلك على الأصل بخلاف الناقص فإن كونه على

ثلاثة أحرف ههنا أولى منه في الأجوف لكون حروف العلة ههنا في الآخر الذي هو محل التغيير فلما خالف ذلك

وبقي على الأربعة سمي بذلك وأيضاً تسمية الشيء بالشيء لا يقتضي اختصاصه به [فالمجرد الثلاثي تقلب الواو والياء]

[وأيضاً تسمية الشيء بالشيء لا يقتضي تخصيصه به] حتى يلزم تعليلها بما يختص بالمسمى فلا يتضح التعليل بالكون على أربعة أحرف لكونه عاماً بل يجوز أن يسمى غير ذلك المسمى بذلك الاسم وأن لا يسمى به كما في القارورة للزجاجة لاستقرار المائع فيها المشترك بين الزجاجة وغيرها كالكوز مما لا يسمى به

وعصاً ورحىً

منه اللتان هما الآم الفعل من الناقص [ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كغزى ورمى] في الفعل

والأصل غزو ورمي [وعصاً ورحىً] في الإسم والأصل عصوٌ ورحيٌ قلبتا ألفاً وحذفت

الألف لالتقاء الساكنين بين الألف والتنوين والألف المنقلبة من الياء تكتب بصورة الياء فيها فرقاً

بينها وبين المنقلبة من الواو وقوله إذا تحركتا احترازٌ عن نحو غزوْت ورميْت وقوله وانفتح ما

قبلهما احترازٌ عن نحو الغزْو والرمْي ونحو لن يغزوَ ولن يرميَ وكان عليه أن يقول إذا تحركتا

وانفتح ما قبلهما ولم يكن ما بعدهما ما يوجب فتح ما قبله احترازاً عن نحو غزوا ورميا وعصوان

ورحيان ويرضيان وارضيا ويغزوان ويرميان مبنيين للمفعول فإنّ ألف التثنية يقتضي فتح

ما قبلها فلا يقلب اللام في هذه الأمثلة ألفاً لئلا تزول الفتحة ولو قلبتا ألفاً وتحذف الألف لأدى إلى الا

[اللتان هما الام الفعل من الناقص] هذه الزيادة خصصت القاعدة بالناقص فالتمثيل لها بالاسم مناف فالصواب حذفها وإجراء لفظ الكتاب على ظاهره [ويغزوان ويرميان مبنيين للمفعول] خصصهما بالحال المذكورة إذ انفتح ما قبل الواو والياء فيهما مبنيين للفاعل منتف إذ هو في يغزُوان مضموم وفي يرمِيان مكسور وأما يرضيان فمضارع رضيا بكسر العين وفتحها في المضارع مطلقاً [لأدى إلى الالتباس] بالمفرد

[بين الألف والتنوين] وإنما حذفت الألف دون التنوين لأنه أجدر بالحذف لأنها حرف علة وهو محل التغيير والتبديل ولأن التنوين دال على معنى في الإسم وهو التنكير والتمكن أو غيرهما كما هو المشهور ابرزي [قوله تكتب بصورة الياء] اعلم ان ما في آخره ألف اسم أو غيره والاسم اما معرب أو مبني فالمبني يكتب بصورة الألف لا غير في جميع أصنافه نحو ما وهذا وإذا وهؤلاء فإن هذه الأسماء حكمها حكم الحرف من نحو لا ولو ما وهذه التي لا يحكم على ألفها بأنها منقلبة لعدم التصرف فيها فجميع هذا يكتب بالألف لا غير أعني الحرف والأسماء أي المشبهة بها وأما المعرب فإما أن يكون ثلاثياً أو أكثر فإن زاد على ثلاثة لم ينظر إلى أصله ويكتب بصورة الياء لا غير لأن الواو ينقلب إلى الياء في الرباعي فصاعداً واستثني عن هذا الأصل فإن كان قبله ياء من نحو العليا والدنيا كراهة بين اليائين وإن كان المعرب ثلاثياً ينظر إلى أصله الذي انقلبت عنه الألف فإن كان ياء كتب بالياء كما قال العلامة تنبيهاً على أصلها وليدل أيضاً على جواز إمالتها وإن كانت من ذوات الواو كعصا كتب بالألف وأما الفعل فالثلاثي منه ينظر إلى أصله وما زاد فبالياء لا غير كالاسم ويجوز أن يكتب الجميع بالألف حملاً على اللفظ حاشيه حلبي [قوله بصورة الياء فيها فرقاً] في الفعل والاسم إلا في نحو أحيا ورَيّا فإنها في مثلها ه تكتب بالألف حذراً عن اجتماع اليائين في الكتابة إلا إذا كانا علمين فإنها ح يكتبان بالياء فرقاً بينهما علمين وغير علمين سعد الله [قوله ونحو لن يغزوَ] إذا لم يتصل به الضمير ولا يخفى على من تأمل في رسم الخط في المصاحف والكتب وجواب التقييد بما قيدناه كقوله تعالى وقال الذي اشتراه تأمل شرح [قوله فرقاً بينها] ضمير التثنية في بينها يرجع إلى الألف المنقلبة من الياء عبد الرحيم [قوله نحو غزوا ورميا] وإنما ترك إعلالهما لتحقق المانع عنه لأنه يؤدي إلى الالتباس إذ لو أعلّا يلزم التقاء الساكنين بالألفين فيحذف أحدهما فيبقى غزا ورما بالألف فلا يعرف أنه للواحد أو للاثنين سعد الله [قوله يغزوان ويرميان مبنيين للمفعول هذا سهو والصواب يغزيان لأن كل واو إذا وقعت رابعة فصاعداً ولم يكن ما قبلها مضموماً قلبت ياء وهنا كذلك فالواجب يغزيان سعد الله

(وردت في الحواشي تعليقات صغيرة بين السطور، منها: أي الواو والياء، أي المنقلبة، أي ما قبل التثنية، أي يقول إذا...)

أي ويمكن أن يقال ان قصر ههنا ما كان لام فعله حرف علة سواء كان اسماً أو فعلاً فلا يكون التمثيل لها بالاسم منافٍ تأمل عبد الرحيم أي كلام الشرح

وكذلك الفعلُ الزائدُ على الثلثة كأعطى واشترى واستقصى وكذلك اسم المفعول كالمعطى والمشترى والمستقصى

إلى الإلتباس ولو في صورة فتدبّر وأمّا نحو أرضينّ واخشينّ من الواحد المؤكد بالنون فلم تقلب

ياءه ألفاً لأنه مثل إرضيا واخشيا لما مرّ من أن النون مع المستتر كألف التثنية والمصنّف ترك

هذا القيد إعتماداً على الأمثلة على ما سيجئ [وكذلك الفعل] الذى [زاد على ثلاثة أحرف] تقلب

لامه ألفاً عند وجود العلة المذكورة [وكذلك اسم المفعول] من المزيد فيه فإنّ ما قبل لامه يكون

مفتوحاً البتّة ثم أشار إلى أمثلة الفعل واسم المفعول على طريق اللف والنشر بقوله [كأعطى] والأصل

أعطو [واشترى] والأصل إشترى [واستقصى] والأصل إستقصو قلبت الواو من أعطو واستقصو

ياء كما سيجئ ثم قلبت الياء من الجميع ألفاً وهذا هو السرّ في فصل ذلك وما يليه عمّا قبله بقوله وكذلك

فافهم فإنه رمز خفيّ فالواو إنّما ينقلب ألفاً بمرتبتين [والمعطى والمشترى والمستقصى] أيضاً كذلك

بالمفرد [ولو في صورة] أمّا غزوا ورميا فالتباسهما مطلقاً وأمّا عصوان ورحيان فعند الإضافة وأمّا
يرضيان ويغزوان ويرميان فعند دخول الناصب وأرضيا تقطع من المضارع فهو فرعه فقطع

[قوله ولو في صورة] اى في حالة النصب يعنى لو قيل يغزان بالقلب والحذف ثم أدخل الناصب واسقط النون بقى لن يغزا فلم
يعلم انه من الواحد المبنى للفعول أو من التثنية في المبنى للمفعول منه في حالة النصب كما لايخفى. منه

[قوله والمعطى والمشترى الخ] أصله مُعطَو ومُشترَى ومُستقصَو قلبت الواو والياء فيهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم
حذفت الألف لالتقاء الساكنين وهما الألف والتنوين وعند دخول اللام عادت الألف لزوال التنوين وإنما كتبت ألفهما بالياء
لما مرّ آنفاً [قوله والمشترى] أصله المشترى قلبت الياء ألفاً فصار المشترى سعدالله [قوله والمستقصى] أصله المستقصو قلبت
الواو والياء ألفاً فصار المستقصى سعدالله [قوله أيضاً كذلك] اى هذه الأمثلة من اسم المفعول أيضاً اى كأمثلة الفعل الزائد
في الانقلاب بدرجتين في الواوى وكذلك تأكيد لأيضاً سعدالله كتبت في ١٥/ذى القعدة ١٤١٩هـ ٣/٧/١٩٩٩م في أربيل
[قوله وارضيا مقتطع] لانه قيل هذه العلة منقوض بارضيا لأنه لا التباس فيه على تقدير جريه على القياس
وهو قلب الياء ألفاً ثم حذف الألف فأجاب بقوله وارضيا الخ رسول ٥/ربيع الثاني ١٤٢٠هـ ١٨/٧/١٩٩٩

وكذلك إذا لم يسم فاعله من المضارع كقولك يعطى ويغزى ويرمى وأما الماضي فتحذف اللام منه في مثال فعلوا مطلقا

وما ذكرنا من أن الألف في الجميع منقلبة عن الياء يكتبونها بصورة الياء ومثل بثلثة أمثلة لأن الزائد

إما واحد أو اثنان أو ثلثة وذكر اسم المفعول مع اللام ليبقى الألف فيتحقق ما ذكرناه إذ لولا اللام لحذفت

الألف بالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين وكان الأولى فيما تقدم أن يقول كالعصى والرحى [وكذلك] تقلبان

ألفا ولو كان في الواو عن تبتين [إذا لم يسم فاعله] أي في المبني للمفعول [من المضارع] مجردا كان أو مزيدا فيه

لأن ما قبل لامه مفتوح ألبتة [كقولك يعطى ويغزى] والأصل يعطو ويغزو قلبت الواو ياء [ويرمى] أصله

يرمي قلبت الياء من الجميع ألفا وكذا يكتب بصورة الياء وإنما قال من المضارع لأن المبني للمفعول من الماضي

سنذكر حكمه [وأما الماضي فيحذف اللام منه في مثال فعلوا مطلقا] أي إذا اتصل به واو ضمير جماعة الذكور

سواء كان ما قبل اللام مفتوحا أو مضموما أو مكسورا واوا كان اللام أو ياء مجردا كان الفعل أو مزيدا فيه لأن اللام

[قوله مطلقا] حملا للمضارع على الماضي وذلك لأن الواوي في كل منهما في الماضي المبني للمفعول تقلب ياء لانكسار ما قبلها نحو غزي ورضي فحمل المضارع عليه طالبا للمماثلة فقالوا يغزيان ويرضيان چاربردي [قوله وأما الماضي] لما فرغ من بيان قدر المشترك بين الأسماء والأفعال شرع في بيان الخاص سعد الله [قوله مطلقا] صفة مفعول مطلق وحذفت هو وأقيم هذا مقامه أو حال عن قوله فعلوا سعد الله [قوله مطلقا] أي حال كون فعلوا غير مقيد بشيء كما أشار إليه الشارح بقوله سواء كان الخ يوسف الأصم

وَفِي مِثَالِ فَعَلْتَ وَفَعَلْنَا إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا

اللَّامِ وَمَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكَانِ فِي هَذَا الْمِثَالِ أَلْبَتَّةَ وَحَرَكَةُ اللَّامِ الضَّمَّةُ لِأَجْلِ الْوَاوِ كَنَصَرُوا وَضَرَبُوا فَحَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا

إِنْ كَانَتْ فَتْحَةً تُقْلَبُ اللَّامُ أَلِفًا وَتُحْذَفُ الْأَلِفُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ ضَمَّةً أَوْ كَسْرَةً فَتُسْقَطَانِ

أَوْ تُنْقَلَانِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ مُفَصَّلًا لِثِقَلِهِمَا عَلَى اللَّامِ فَيَسْقُطُ اللَّامُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَفِي الْكُلِّ وَجَبَ حَذْفُ

اللَّامِ [وَ] يُحْذَفُ اللَّامُ [فِي مِثَالِ فَعَلَتْ وَفَعَلَتَا] أَيْ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْمَاضِي تَاءُ التَّأْنِيثِ [إِذَا انْفَتَحَ مَا

قَبْلَهَا] أَيْ مَا قَبْلَ اللَّامِ كَغَزَتْ غَزَتَا وَرَمَتْ رَمَتَا وَأَعْطَتْ أَعْطَتَا وَاشْتَرَتْ اشْتَرَتَا وَاسْتَقْصَتْ اسْتَقْصَتَا

وَالْأَصْلُ غَزَوَتْ غَزَوَتَا وَرَمَيَتْ رَمَيَتَا الخ قُلِبَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا ثُمَّ حُذِفَتِ الْأَلِفُ

لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَهُوَ فِي فِعْلِ الِاثْنَيْنِ تَقْدِيرِيٌّ لِأَنَّ التَّاءَ سَاكِنَةٌ تَقْدِيرًا لِأَنَّ الْمُتَحَرِّكَةَ مِنْ خَوَاصِّ الْإِسْمِ فَعُرِضَتِ

الْحَرَكَةُ هَهُنَا لِأَجْلِ التَّثْنِيَةِ فَلَا عِبْرَةَ بِحَرَكَتِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى هَذَا وَيَقُولُ غَزَاتَا وَرَمَاتَا وَلَيْسَ بِوَجْهٍ

[وإن كانت ضمة أو كسرة فتسقطان] أي تسقط حركة اللام الثابتان لها مع ضم ما قبلها وكسره [أو تنقلان] أي حركة اللام

المذكورتان إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها [لثقلهما] أي لثقل حركتي اللام المذكورتين على اللام [فتسقط اللام] أي فلأجل

سقوط حركتي اللام أو نقلهما تسكن اللام فتحذف [لالتقاء الساكنين] وهما اللام وواو الضمير فحركتا اللام المذكورتان وإن

كانت متحدتين بالذات أعني الضمة إلا أنهما باعتبار ما قبلهما اثنتان [وهو في فعل الاثنين] أي التقاء الساكنين في فعل الا

ثنين [تقديري] وقد مرّت منه الإشارة إلى هذا

[فتسقط اللام] أي فلأجل سقوط حركتي اللام المذكورتين نسخة معرب [فتسقط اللام] أي فلأجل سقوط حركتي أو نقلهما تسكن اللام فتحذف نسخة

[قوله أو تنقلان كما سنذكره] إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها يعني في الإعلال مذهبان أحدهما حذف الضمة ثم حذف اللام لالتقاء الساكنين

والثاني نقلها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذف اللام لالتقاء الساكنين أيضا سعد الله — لا إله إلا الله محمد رسول الله

[قوله ففي الكل] وإنما قال في الكل من أن المثال واحد لأن ما قبل اللام إما مضموم أو مكسور أو مفتوح فباعتبار حركة ما قبلها ذكر

الشارح الكل — شرح سعد الله [قوله فتسقطان] أي الضمة التي قبلها ضمة والضمة التي قبلها كسرة فإذا أسقطت الضمة في

رضيوا وحذفت اللام بقي رضِوا ثم قلبت الكسرة ضمة لتسلم الواو فصار رضُوا سعد الله

[قوله ورمت رمتا] أصله رميتا على وزن فعلتا قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا ثم حذفت الألف

بالدليل الذي ذكرناه في غزتا ومن العرب من يقول رماتا بإثبات الألف المنقلبة عن الياء لعدم التقاء الساكنين ويثبت لام الفعل في رميين ورميت اه لعدم موجب

حذفها فيها حنفي

وَتَثْبُتُ فِي غَيْرِهَا فَتَقُولُ غَزَا غَزَوَا غَزَوْا غَزَتْ غَزَتَا غَزَوْنَ إِلَى آخِرِهِ وَرَمَى رَمَيَا رَمَوْا الخ وَرَضِيَ رَضِيَا رَضُوا الخ وَكَذَلِكَ سَرُوَ

[وَتَثْبُتُ] اللَّامُ [فِي غَيْرِهَا] أَيْ فِي غَيْرِ مِثَالِ فَعَلُوا مُطْلَقًا وَفِي مِثَالِ فَعَلَتْ وَفَعَلَتَا مَفْتُوحًا مَا قَبْلَ اللَّامِ وَهُوَ مَا لَا يَكُونُ عَلَى هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ أَوْ يَكُونُ عَلَى فَعَلَتْ وَفَعَلَتَا لَكِنْ لَا يَكُونُ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَ الْآخِرِ نَحْوُ رَضِيَتْ وَرَضِيَتَا وَسَرُوَتْ وَسَرُوَتَا لِعَدَمِ مُوجِبِ الْحَذْفِ وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا [فَتَقُولُ] فِي فِعْلٍ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ وَاوِيًّا [غَزَا غَزَوَا غَزَوْا غَزَتْ غَزَتَا غَزَوْنَ وَ] فِيهِ يَائِيًّا [رَمَى رَمَيَا رَمَوْا الخ وَ] فِي فِعْلٍ مَكْسُورِ الْعَيْنِ [رَضِيَ رَضِيَا رَضُوا الخ] وَهُوَ سَوَاءٌ كَانَ وَاوِيًّا أَوْ يَائِيًّا لَامُهُ يَاءٌ لِأَنَّ الْوَاوَ تُقْلَبُ يَاءً لِتَطَرُّفِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا كَرَضِيَ أَصْلُهُ رَضِوَ بِدَلِيلِ رِضْوَانٍ وَبِهَذَا صَرَّحَ فِي الصِّحَاحِ وَالْيَائِيُّ كَخَشِيَ وَلِذَا لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ إِلَّا مِثَالًا وَاحِدًا [وَكَذَلِكَ] تَقُولُ [سَرُوَ] أَيْ صَارَ سَيِّدًا [سَرُوَا سَرُوا سَرُوَتْ سَرُوَتَا سَرُوْنَ الخ] وَإِنَّمَا قَالَ وَكَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ جَمِيعَ تَصَارِيفِهِ فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ تَصَارِيفَهُ كَالْمَذْكُورِ وَذَكَرَ مِثَالًا

[قوله ورَضِيَتَا] قلبت الواو التي لام الفعل في رَضِيَتْ رَضِيَتَا آه ياء أصلهما رَضِوَتْ رَضِوَتَا آه لتطرفها وانكسار ما قبلها وتثبت الياء المنقلبة عن الواو لعدم موجب حذفها حلبي [قوله غَزَوَا] وإنما لم تقلب الواو في غَزَوَا ألفا مع تحرك ما قبلها لأنه لو قلبت الواو منه ألفا لأدى إلى التقاء الساكنين وهما الألفان أحدهما المنقلبة عن الواو والأخرى ألف التثنية فلابد من حذف أحدهما فإذا حذف أحدهما التبس التثنية بالمفرد ولم يتميز أحدهما عن الآخر شرح [قوله غَزَوَا] جار على الأصل وإنما لم يقلب الواو في غَزَوَا ألفا مع أنه متحرك وما قبلها مفتوح لأنه لو قلبت الواو فيه ألفا لأدى إلى التقاء الساكنين هما الألفان أحدهما الألف المنقلبة عن الواو والثاني ألف التثنية فلابد من حذف أحدهما فإذا حذف أحدهما التبس التثنية بالمفرد ولم يتميز أحدهما عن الآخر حلبي [قوله غَزَوْا] وأصل غَزَوْا غَزَوُوا على مثال ضَرَبُوا فقلبوا الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الألف لأنها أولا الساكنين ولدلالة حركة ما قبلها عليها ولأن واو الضمير جيء به لمعنى فعند حذفه يخل ذلك المعنى حلبي لمعنى الفاعل ظ

[قوله غَزَتَا] وأصل غَزَتَا غَزَوَتَا قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار غَزَاتَا ثم حذفت الألف لأمرين أحدهما أن غَزَاتَا ه للتثنية وهو فرع المفرد وحذفت من المفرد فلو لم يحذف منها لزم مزية الفرع على الأصل الثاني أن حركة تاء التأنيث عارضة في غَزَاتَا بسبب الألف لاقتضاء فتح ما قبلها فلا يلزم التقاء الساكنين والحركة العارضة ليست معتبرة حلبي [قوله رَضِيَ] أصله رَضِوَ لأنه من الرضوان وهو معتل اللام الواوي قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار رَضِيَ وتثبت الياء فيه لعدم موجب حذفها منه حلبي [قوله رَضُوا الخ] أصله رَضِوُوا بالواوين الأول لام الفعل والثاني واو الضمير قلبت الواو الأولى ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار رضيوا وثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها فحذفت الياء لالتقاء الساكنين الياء والواو فصار رَضُوا بدر

[قوله سَرُوا] وأصله سَرُوُوا بالواوين أحدهما لام الفعل والأخرى واو الضمير استثقلت الضمة على واو لام الفعل فحذفت منه ه فالتقى الساكنان فحذفت واو لام الفعل لدفع التقاء الساكنين فبدل ضمة ما قبل الواو المحذوفة عليها دون واو الضمير لأنها علامة الفاعل حلبي [سَرُوتَ. سَرُوتُمَا. سَرُوتُمْ. سَرُوتِ. سَرُوتُمَا. سَرُوتُنَّ. سَرُوتُ. سَرُونَا متن]
[غَزَوْتَ. غَزَوْتُمَا. غَزَوْتُمْ. غَزَوْتِ. غَزَوْتُمَا. غَزَوْتُنَّ. غَزَوْتُ. غَزَوْنَا متن رَمَتْ. رَمَتَا. رَمَيْنَ. رَمَيْتَ. رَمَيْتُمَا. رَمَيْتُمْ. رَمَيْتِ
رَمَيْتُمَا. رَمَيْتُنَّ. رَمَيْتُ. رَمَيْنَا. متن [رَضِيَ. رَضِيَا. رَضُوا. رَضِيَتْ. رَضِيَتَا. رَضِينَ. رَضِيتَ. رَضِيتُمَا. رَضِيتُمْ. رَضِيتِ. رَضِيتُمَا. رَضِيتُنَّ. رَضِيتُ. رَضِينَا متن

سَرُوا سَرُوا الخ وَإِنَّمَا فتحت ما قبل واو الضمير في غزوا ورموا وضمت في رضوا وسروا لأن واو الضمير إذا اتصلت بالفعل

الناقص بعد حذف اللام فإن انفتح ما قبلها أبقى على الفتحة وإن انضم أو انكسر ضم

مثالا واحداً لأنه لا يكون يائياً [وإنما فتحت] أنت [ما قبل واو الضمير في غزوا ورموا] وهو الزاء والميم

[وضمت] ما قبلها [في رضوا وسروا] وهو الضاد والراء [لأن واو الضمير إذا اتصلت بالفعل الناقص

بعد حذف اللام فإن انفتح ما قبلها] أي ما قبل واو الضمير [أبقى] ما قبلها [على الفتح] إذ لا منع منها

[وإن انضم ما قبلها] [أو كسر ضم] لمناسبة الواو الضمة ففتح في غزوا ورموا لأن ما قبل الواو بعد حذف

اللام مفتوح لأنهما مفتوحا العين فأبقي الفتحة وضم في سروا لأنه مضموم العين وكذا في رضوا لأنه

كان مكسور العين بعد حذف اللام فقلبت الكسرة ضمة لتبقى الواو وفي هذا الكلام نظر من وجوه الأول

أن قوله وإن انضم أو كسر ضم لا يخلو عن جزازة فإنه إن انضم فكيف يضم فالعبارة الصحيحة أن يقال إن

انفتح أو انضم أبقي وإن كسر ضم الثاني أن كلامه هذا يدل على أنه لم ينقل ضمة الياء إلى الضاد بل حذفت ثم قلبت

[قوله وإنما فتحت] جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال لم فتحت ما قبل واو الضمير في غزوا ورموا وضمت ما قبلها في رضوا و سروا ولم يجعل ما قبله مضموما ليكون الكل على نهج واحد ولأنه لابد أن يكون ما قبل واو الضمير مضموما نحو نصروا وضربوا وغير ذلك ليكون حركة ما قبله مجانسة له إذ الضمة أخت الواو فأجاب بقوله لأن واو الضمير الخ حلبي

[قوله وإنما فتحت] هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان واو الضمير كالألف والألف يقتضي فتحة ما قبلها فيقتضي الواو ضمة ما قبلها ومع هذا فتحت ما قبل واو الضمير في غزوا ورموا وضمت في رضوا وسروا أجاب عنه بأنه لا يلزم من اقتضاء الألف الفتحة اقتضاء الواو الضمة لأن الواو يتحقق بعد الفتحة بخلاف الألف فإنه لا يتصور إلا بعد الفتحة — أفرز

وَأَصْلُ رَضُوا رَضِيُوا فَنُقِلَتْ ضَمَّةُ الْيَاءِ إِلَى الضَّادِ وَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ

الكسرةُ ضمةً حيث قال وان كسر ضم وقوله [وأصلُ رَضُوا رَضِيُوا] يعني بعد قلب الواو ياءً إذ الأصلُ رَضِوُوا [نقلت حركة الياء إلى الضاد وحذفت الياء لالتقاء الساكنين] وهما الواو والياء صريحٌ في أنّ الضمة نقلت من الياء إلى ما قبلها فبين الكلامين تباينٌ والثالث أنّ قوله بعد حذف اللام الظاهر أنه متعلق بقوله إتصل إذ لا يجوز تعلقه بقوله أن انفتح لأنّ معمول الشرط لا يتقدم عليه ولذا معمول ما بعد فاء الجزاء ولا يصح تعلقه بقوله إتصل لأنّ الاتصال ليس بعد حذف اللام والا لبقي لحذفها علة فإنّ علة الحذف إجتماع الساكنين واحدهما الواو فكيف يكون الاتصال بعد حذفها وهذا ظاهر فالتوجيه أن يقال تقديره إذا إتصل إتصالا باقيا بعد حذف اللام وهذا التوجيه لوضح لاندفع الاعتراض الثاني بأن يقال المراد بقوله أو كسر ضم ان ينقل ضم اللام إليه إذ لا منافاة فإنه إذا نقلت الضمة

[قوله فبين الكلامين تباين] ويمكن أن يجاب عنه بأنه إشارة إلى المذهبين فبقوله أو كسر ضم إلى مذهب من يسقط ولا ينقل وبقوله وأصل رَضُوا رَضِيُوا نقلت الخ إلى مذهب من ينقل فلا منافاة بين الكلامين لأنه راع المذهبين تأمل عمر

[قوله ولا يصح تعلقه] كأنه قيل فليتعلق بقوله إتصل ولا مانع منه لفظي فقال ولا يصح الخ حلبي

[قوله اتصل اتصالا باقيا] أي وجه ذكر بقاء الإتصال دفع الوهم فإنّ الإتصال قبل حذف اللام كان باللام فبعد حذفه لمتوهم ان يتوهم زوال الإتصال بالكلية لزوال ما يتصل به فالمصنف دفع هذا الوهم فقال بعد حذف اللام أي إتصالا باقيا بعد حذف اللام يعني أنه بعد حذف اللام لا يبطل الإتصال بل يتصل الواو لما قبل اللام سعد الله [قوله وهذا التوجيه لوضح] أي هذا التعليل تنبيه على قوة الاعتراض الثالث وضعف توجيهه وعلى ضعف الاعتراض الأول والثاني وقوة توجيههما سعد الله

وأمّا المضارع فتسكن الواو والياء والألف منه في الرفع ويحذفن في الجزم وتفتح الواو

الضمّة إليه صدق أنّه ضمّ وكذا الإعتراض الأوّل بأن يقال أنّه لم ينقل وإن انضمّ أبقى تنبيهاً على أنّ هذا

الضمّ ليس هو الضمّ الذي كان في الأصل لأنّه أسكن ثمّ نقل ضمّ اللام إليه كما ذكر في رضوا فنقول أصل سروا

سروُوا نقلت ضمّة الواو إلى ما قبلها فصحّ أنّه ضمّ فاندفع الإعتراضات الثلاث وهذا موضع تأمّل [وأمّا

المضارع فتسكن الواو والياء والألف] أي اللام [منه في الرفع] نحو يغزو ويرمي ويخشى والأصل يغزوُ

ويرميُ ويخشيُ [ويحذفن في الجزم] لأنّها قائمة مقام الإعراب كالحركة فكما يحذف الحركة فكذا هذه

الحروف وقد شذّ قوله ❊ هجوت زبّان ثمّ جئت معتذراً ❊ من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع ❊ حيث

أثبت الواو وقوله ❊ ألم يأتيك والأنباء تنمي ❊ بما لاقت لبون بني زياد ❊ حيث أثبت الياء وقوله ❊

وتضحك منّي شيخة عبشمية ❊ كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانيا ❊ حيث أثبت الألف [وتفتح الواو

[موضع تأمّل] إذ لا يدّعى إلى حذف الضمّة الأصلية ونقل ضمّة أخرى إليه كما في رضوا سعد الله الآن يقال الأولى الأطراد سلمه التوجيهات ملا

[قوله تأمّل] لينكشف لك كنه الأسئلة والأجوبة حقّ الإنكشاف ويظهر قوّة السؤال وضعفه وقوّة التوجيه وضعفه سعد الله

[قوله هجوت] لم يتمّ قائله والأفعال كلّها بصيغة الخطاب قوله [هجوت] ماض من الهجو وهو الشتم بالشعر [وزبّان] في الموضعين بالزاء المعجمة والموحدة

والنون كشدّاد اسم رجل [والمعتذر] اسم فاعل من الإعتذار وقوله [لم تهجو ولم تدع] إنكار عليه بأنه لم يستمرّ على حالة واحدة أي لم تهجو لأنّك اعتذرت

ولم تدع هجوه لأنّك هجوت. جامع الشواهد [قوله ألم يأتيك الخ] هو مطلع قصيدة لقيس بن زهير العبسي وقصّته أنّ الربيع بن زياد أخذ من قيس بن

زهير درعاً ثمّ أخذ قيس بعد ذلك ابل الربيع وساقها إلى مكّة وباعها واشترى بها من عبد الله بن جدعان سلاحاً فأنشد الأبيات ويفتخر بها على

إنتقامه منه والواو للحال [والأنباء] بالنون والباء الموحدة جمع نبأ كفرس بمعنى الخبر [وتنمي] بفتح المضارعة وسكون النون وكسر الميم أي تزيد وتنقل

وهو من نميت الحديث إذا بلغته على وجه الصلاح له طلب الخير [ولاقت] بالقاف ماض من الملاقات بمعنى الإدراك [واللبون] بالموحدة والنون

كصبور ذات اللبن من الإبل [وبنو زياد] وهو ربيع بن زياد وإخوته الذين أغار الشاعر على إبلهم جامع الشواهد [قوله وتضحك الخ] [الشيخة] المرأة الكبيرة

[والعبشمية] نسبة إلى عبد شمس وهو أبو قبيلة و[كأن] مخفّف كأنّ [واليماني] أصله يمنيّ أبدلت إحدى يائه ألفاً ووضع قبل النون والألف الآخر للإطلاق

وهو نسبة إلى يمن وهو بلاد معروفة جامع الشواهد [قوله الأنباء] الأخبار وتنمي أي تزيد واللبون النوق ذوات اللبن ولبون فاعل يأتيك على حذف المضاف أي خبر لبون بني

زياد وفاعل لاقت ضمير اللبون ومفعوله محذوف ويجوز أن يكون فاعل يأتيك ما والباء زائدة ويكون لبون فاعل لاقت والمفعول محذوف وفي المعنى ألم يأتيك ما لاقت نوقات هذه

القبيلة من النهب والغارة سعد الله [قوله الزبّان] اسم رجل منع الصرف منه للعلمية والوزن وهو مفعول هجوت ومعتذراً حال من فاعل جئت والجملة عطف على هجوت قوله

من هجو زبّان متعلّق بمعتذراً والهجو مصدر مضاف إلى المفعول تركنا عليه والتقدير من هجوك زبّان قوله لم تهجو جملة مستأنفة ولم تدع من ودع لا من دعى يدعو هكذا

صحّ في نسخ المفصّل فالمعنى كأنّك لم تهجو الاعتذار ولم تترك هجوه لهجوك إياه حلبي

وَالْيَاءُ فِي النَّصْبِ وَتَثْبُتُ الْأَلِفُ وَيُسْقِطُ الْجَازِمُ وَالنَّاصِبُ النُّونَاتِ إِلَّا نُونَ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ فَتَقُولُ لَمْ يَغْزُ لَمْ يَغْزُوا

والياءُ في النصبِ] لخفة الفتحة [وَتَثْبُتُ الْأَلِفُ] في الواحد بحالها لأنها لا تقبل الحركة ولا موجب للحذف وقد جاء إثبات الواو والياء ساكنين في النصب مثلهما في الرفع كقوله ❊ فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ ❊ أَبَى اللّٰهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلَا أَبِ ❊ والقياس أن أسموَ بالفتح ويحتمل أن يكون أنْ غير عاملة تشبيهًا لها بما المصدرية كما في قراءة مجاهد أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ بالرفع ومنه قول الشاعر ❊ أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ❊ مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا ❊ حيث أثبت النون في تقرآن وكلاهما من الشواذ وقوله ❊ فَآلَيْتُ لَا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ ❊ وَلَا مِنْ حَفًى حَتَّى تُلَاقِيْ مُحَمَّدًا ❊ حيث لم يقل تلاقيَ بالفتح [وَيُسْقِطُ الْجَازِمُ وَالنَّاصِبُ النُّونَاتِ سوى نون جمع المؤنث] هذا لا طائل تحته إذا تقرر هذا [فتقولُ لم يَغْزُ] بحذف الواو [ولم يَغْزُوا]

[قوله وتثبت الألف] أي في النصب كثباتها في الرفع لكن يقدر انتصابها كما يقدر ارتفاعها ... [قوله الشاعر فما سودتني] هو من أبيات لعامر بن الطفيل سيد بني عامر قالها في مقام المفاخرة وقبله ❊ وَإِنِّي وَإِنْ كُنْتُ ابْنَ سَيِّدِ عَامِرٍ ❊ وَفَارِسَهَا الْمَشْهُورَ فِي كُلِّ مَوْكِبِ ❊ فَمَا سَوَّدَتْنِي الخ ❊ وَلٰكِنَّنِي أَحْمِي حِمَاهَا ❊ وَأَتَّقِي ❊ أَذَاهَا وَأَرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمَنْكِبِ ❊ قوله [فما سودتني] بتشديد الواو أي فما جعلتني سيدًا وأراد بقوله عامر قبيلته لا نفسه بدليل تأنيث الضمير في سودتني ولأن اسم الشاعر هو عامر سيد بني عامر وهو أبو قبيلتهم والوراثة بالفتح الارث [وأبى] بالموحدة ماض بمعنى كره [وأسمو] متكلم من السمو بمعنى العلو يقول إن قبيلتي بني عامر ما جعلوني سيدًا لهم لأجل وراثتي السيادة عن أحد وكره الله [ان أسمو] ارتفع بسبب انتسابي [بأب وأم] بل إنما سموت فيهم وجعلوني سيدًا لهم لأن أحمي حماهم وأتقي هواهم وأرمي من رماهم بالمنكب جامع الشواهد [قول الشاعر أن تقرآن الخ] لم يسم قائله [ان] بفتح الهمزة مصدرية [واسماء] اسم حبيبة الشاعر [و] والواو للعطف [ويحكما] أصله ويحكمان حذفت النون لأنه منصوب بأن مقدرة أي وأسألكما أن يحكما ثم نقل سكون الحاء بالياء وفتحة الياء بالحاء للضرورة وهو مضارع من الحكم بمعنى القضاء وقال بعضهم إنه مركب من [ويح] بفتح الواو وسكون الياء وفتح الحاء المهملة [وكما] وويح كلمة رحمة وهو اسم فعل كما ان ويل كلمة عذاب ويقال عند التعجب [وتشعرا] مضارع من الاشعار بمعنى الاعلام والاخبار جامع الشواهد [قوله فآليت الخ] هو من قصيدة للاعشى واسمه ميمون بن قيس يمدح بها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنشدها حين أتى بمكة حتى يسلم فاعترضه بعض كفار قريش بكلمات شتى قوله [آليت] بالمد والياء متكلم بمعنى حلفت [وارثي] بالراء المهملة والمثلثة المفتوحة متكلم من رثى له أي رحمه ورق له والضمير في لها للناقة [والكلالة] بالفتح الاعياء [والحفى] بالحاء المهملة والفاء كغنى دقة القدم والخف [وتلاقي] بالقاف متكلم مع الغير من الملاقاة بمعنى الادراك جامع الشواهد [قوله لا طائل تحته] اي يمكن ان يقال في توجيهه انه انما ذكر هنا سقط النون بالجازم والناصب مع ذكره في السابق دفعا لتوهم يحصل ان سقوط النون هناك لما كان لأجل نيابة عن الحركة فكما يحذف الحركة بالجازم كذلك يحذف النون لانا المتوهم أن يتوهم ان النون في الناقص لا يحذف بالجازم لانه غير نائب مناب الحركة بل نائب مناب الحرف فلدفع هذا الوهم قال ويسقط الجازم اي النونات في الناقص وان لم ينب مناب الحركة بل ينوب مناب الحرف فكما يحذف الحرف يحذف النون سعد الله

لَمْ يَغْزُوا وَلَمْ يَرْمِ لَمْ يَرْمِيَا لَمْ يَرْمُوا وَلَمْ يَرْضَ لَمْ يَرْضَيَا لَمْ يَرْضَوْا وَلَنْ يَغْزُوَ وَلَنْ يَرْمِيَ وَلَنْ يَرْضَى وَتَثْبُتُ لَامُ الْفِعْلِ

فِي فِعْلِ الْإِثْنَيْنِ وَجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ وَتُحْذَفُ مِنْ فِعْلِ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ وَفِعْلِ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ

بحذف النون [ولم يَرْمِ] بحذف الياءِ [ولم يَرْمِيَا] بحذف النون [ولم يَرْضَ] بحذف الألف [ولم يَرْضَيَا] بحذف

النون [ولن يَغْزُوَ] بفتح الواوِ [ولن يَرْمِيَ] بفتح الياءِ [ولن يَرْضَى] بأثبات الألف [وتَثْبُتُ لامُ

الفعلِ] واوًا كان أو ياءً [في فعل الإثنَيْنِ] متحركةً مفتوحةً نحو يَغْزُوَانِ ويَرْمِيَانِ ويَرْضَيَانِ بقلب

الألف ياءً أمّا في يَغْزُوَانِ ويَرْمِيَانِ فلعدم موجب الحذف وأمّا في يَرْضَيَانِ فلأنّ الألف تقتضي فتح

ما قبلها فلم تقلب الياءُ ألفًا إذ لو قلبت وحذف لأدّى إلى الإلتباس حالَ النّصب [و] تَثْبُتُ لامُ الفعلِ

في فعلِ [جماعةِ الإناث] أيضًا ساكنةً نحو تَغْزُونَ وتَرْمِينَ وتَرْضَيْنَ لعدم مقتضي الحذف [و] يُحذف

لامُ الفعل [من فعلِ جماعةِ الذكور] مخاطبين كانوا أو غائبين نحو يَغْزُونَ ويَرْمُونَ ويَرْضَوْنَ والأصل

يَغْزُوُونَ ويَرْمِيُونَ ويَرْضَيُونَ فحذفت حركة اللامِ ثمّ اللامُ وإن شئت قل في يَغْزُونَ ويَرْمُونَ نقلت

[قوله وتثبت لام الفعل] لمّا بيّن المصنّف مواضع سقوط لام الفعل بالعامل أراد أن يبيّن مواضع ثبوتها ومواضع حذفها بغير العامل محرّر

[قوله فلم تقلب الياء ألفا إذ لو قلبت الخ] جواب سؤال مقدر كأنه قيل فليقلب الياء ألفا ويحذف الألف لالتقاء الساكنين وليقل يَرْضَيَانِ بفتح ما قبل

الألف وهو الضاد وتقرير الجواب ظاهر سعد الله [قوله لأدّى الى الالتباس حال النصب] يعني لو دخل الناصب فأسقط النون

وقيل لن يرضى لم يعلم أهو مفرد أم مثنى سعد الله [قوله والأصل يَغْزُوُونَ] أي على مثال يضربون استثقلت الضمة على الواو

فحذفت فاجتمع الساكنان هما الواو التي هي لام الفعل والواو الذي ضمير الفاعل فحذفت الواو التي هي لام الفعل فبقي يَغْزُونَ يَنْصُرُونَ

ولم يحذف واو الضمير لأنه فاعل ولا يجوز حذف الفاعل لشدة الإتصال بين الفعل والفاعل حلبي لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه

فتقول يغزو يغزوان يغزون . تغزو تغزوان يغزون . تغزو تغزوان تغزون . تغزين تغزوان تغزون . أغزو نغزو

ويستوى فيه لفظ جماعة الذكور والإناث في الخطاب والغيبة ويختلف في التقدير فوزن المذكر يفعون وتفعون

حركة اللام إلى ما قبلها وفي يرضون قلبت اللام ألفا ثم حذفت [و] يحذف أيضا من [فعل الواحدة

المخاطبة] نحو تغزين وترمين وترضين والأصل تغزوين وترميين وترضيين فاعلت كما مر آنفا

وقد عرفت في بحث نون التأكيد السر في أن المحذوف لام الفعل دون واو الضمير ويائه إذا تقرر ذلك

[فتقول] في يفعل بالضم [يغزو يغزوان يغزون الخ ويستوى فيه] أي في مضارع نحو غزا [لفظ جماعة

الذكور والإناث في الخطاب والغيبة] جميعا أما في الخطاب فلأنك تقول أنتم تغزون وانتن تغزون

بالتاء الفوقانية فيهما وأما الغيبة فلأنك تقول هم يغزون وهن يغزون بالياء التحتانية فيهما [لكن

التقدير مختلف فوزن جمع المذكر يفعون] في الغيبة [وتفعون] في الخطاب بحذف اللام فيهما لما ذكرنا

[وقد عرفت في بحث نون التأكيد السر في ان المحذوف لام الفعل دون واو الضمير ويائه] هو ما مر في البحث المذكور من أن نون التأكيد مع غير الضمير البارز تشبه الضمير المتصل في كونها كالجزء من الفعل لاتصالها به لفظا ومعنى فلو كان المحذوف في يغزون واغزوا مثلا واو الضمير لزم عند اتصال نون التأكيد به ثبوت اللام فيقيل أغزون بثبوت اللام مضمومة لأن نون التأكيد حينئذ شبيهة بألف الاثنين المتصلة بالفعل فتثبت اللام مع النون كما تثبت مع الألف نحو أغزوا ولكن اللازم غير جائز لأنه إنما يقال أغزن بحذفها فالملزوم مثله

[قوله هو ما مر في البحث المذكور آه] أظن أن هذا التفسير منه إنما هو من توهمه عن تكرار لفظ السر في كلام الشارح هنا وفي كلامه في الأجوف عند قول المصنف وبالتأكيد نحو آه فظن ان مراده بالسر هنا هو المذكور هنالك لفظا وأنت خبير بأنه إنما هو من بعض الظن فراجع كلامه عند قول المصنف في بحث نون التأكيد وأما ترين فافهم فإنه لطيف ابن القاسم [قوله مع غير الضمير البارز] فيه تأمل لأن الذي تقدم مع الضمير المستتر وهو لا يشمل الضمير المحذوف فكيف يتفرع على ذلك قوله [فلو كان] المحذوف في يغزوا واغزوا مثلا واو الضمير آه] فليتأمل ابن القاسم [قوله كما مر آنفا] من انه يحذف حركة اللام في الجميع ثم اللام وانتقل في تغزين وترمين وتقلب في ترضين سعد الله

[قوله لام الفعل دون واو الضمير] وهذا إيراد على صاحب الكواشي ظن ان المحذوف واو الضمير كما ذكره في بحث النون سعد الله

[قوله يغزون الخ] وأصل يغزون في الجمع المذكر يغزوون بواوين حذفت اللام أي الواو ونقلها عليها فاجتمع الساكنان أي الواو التي هي لام الفعل والواو التي هي ضمير الجمع المذكر فحذفت الواو التي هي لام الفعل فبقي يغزون سعد الله

وَوَزنُ المُؤنَّثِ يَفعَلْنَ وتَفعَلْنَ وتقولُ يَرْمِي يَرْمِيانِ يَرْمُونَ . تَرمِي تَرْمِيانِ يَرْمِينَ . تَرمِي تَرْمِيانِ تَرْمُونَ . تَرمِينَ تَرْمِيانِ تَرْمِينَ

أَرْمِي نَرْمِي وأَصلُ يَرْمُونَ يَرْمِيُونَ فَفُعِلَ بِهِ ما فُعِلَ بِرَضُوا وهكذا حكمُ ما كانَ قبلَ لامِهِ مكسوراً كَيُهْدِي ويُناجِي ويَرْتَجِي ويَنْبَرِي ويَسْتَدْعِي

ذكرنا من أنّ الأصلَ يَغْزُوُونَ وتَغْزُوُونَ حذفَ اللامُ دونَ واوِ الضميرِ [ووزنُ] جمعِ [المؤنّثِ يَفعَلْنَ] في الغيبة [وتَفعَلْنَ] في الخطابِ لما تقدّم من أنّ اللامَ تَثبُتُ في فعلِ جماعةِ الإناثِ [وتقولُ] في يَفعِلُ بالكسرِ [يَرْمِي يَرْمِيانِ يَرْمُونَ تَرمِي تَرْمِيانِ يَرْمِينَ تَرمِي تَرْمِيانِ تَرْمُونَ تَرْمِينَ تَرْمِيانِ تَرْمِينَ أَرْمِي نَرْمِي وأَصلُ يَرْمُونَ يَرْمِيُونَ فَفُعِلَ بِهِ ما فُعِلَ بِرَضُوا] يعني نُقلت ضمّةُ الياءِ إلى الميمِ وحُذفت الياءُ لالتقاءِ الساكنينِ وخصّصه بالذكرِ لأنّه خالفَ يَغْزُونَ ويَرْضَونَ في عدمِ بقاءِ عينِه على حركتِه الأصليّةِ وهو الكسرُ فَنبّهَ على كيفيّةِ ضمِّ العينِ وانتفاءِ الكسرِ [وهكذا] أي مثلُ يَرْمِي [حكمُ] كلِّ [ما كانَ] ما [قبلَ لامِهِ مكسوراً] في جميعِ ما مرّ [كَيُهْدِي ويَرْتَجِي ويُناجِي ويَنْبَرِي] أي يعترضُ [ويَسْتَدْعِي] فأجرِ عليها أحكامَ يَرْمِي

[حكمُ ما كانَ قبلَ لامهِ مكسوراً] الثابتُ فيما رأيتُه من النسخِ [مكسوراً] بالنصبِ ووجهُه حذفُ الموصولِ الذي هو اسمُ كانَ وبقاءُ صلتِه والأصلُ ما كانَ ما قبلَ لامِه مكسوراً ومعناه كلُّ فعلٍ كانَ الحرفُ الذي قبلَ لامِه مكسوراً وسوّغ الحذفَ استثقالُ تكرارِ الموصولِ ويمكنُ توجيهُ النصبِ أيضاً بأنّ [قبلَ] أُخرِجَتْ عن الظرفيّةِ بل عن الزمانِ والمكانِ وأُوقِعتْ على الحرفِ المتلوِّ بالآخرِ فتكونُ مرفوعةً

[قوله يَرْمِي] أصله يَرْمِيُ على مثالِ يَضْرِبُ استثقلت الضمّةُ على الياءِ فحذفت فبقي يَرْمِيْ بتسكينِ الياءِ وهكذا حكم ترمي في المذكر والمؤنث في الحضور والغيبة چاربرك [قوله كيُهْدِي] أصله يُهْدِيُ على وزن يُكْرِمُ استثقلت الضمّة على الياء فحذفت فبقي يُهْدِيْ بتسكين الياء وكذا حكم يناجي ويرتجي وينبري ويستدعي سعد الله يُهْدِي من باب الأفعال من الهدية لا من الهداية سعد الله [قوله يُناجِي] أي من المفاعلة أصله يناجِوُ قلبت الواو ياءً فصار يُناجِيُ ثمّ حذفت ضمّة الياء فصار يُناجِي [قوله يناجي] من باب المفاعلة واوي مصدره مناجاة وهي المكالمة على سبيل الخفية سعد الله [قوله يرتجي] من باب الافتعال مصدره ارتجاء وهو ضدّ اليأس سعد الله [قوله ينبري] يائيّ من باب الانفعال مصدره إنبراء بمعنى اليأس عن الشيء والخلوص منه سعد الله [قوله يستدعي] واوي من الاستفعال أي يطلب الدعاء سعد الله [قوله فأجر عليها] أي اذا كان حكم يهدي ويناجي ويرتجي وغيرها من المزيدات حكم يرمي بعينه في الإعلال والإثبات والحذف فأجر أنت أيها المتعلم عليها أحكام يرمي وصرّفها جميعها كتصريفه وكن قايساً ولا تطلب الإعادة سعد الله

ويرعوي

فصرفها تصريفه فإن كنت ذكيا كفاك هذا والا فالبليد لا يفيده التطويل ولو تليت عليه التوراة والإنجيل [ويرعوي] أي يكف يرعوي يرعويان يرعوون ترعوي ترعويان يرعوين ترعوي ترعويان ترعوون ترعوين ترعويان ترعوين أرعوي نرعوي هذا من باب الإفعال والأصل إرعوو يرعوو ولم يدغم للثقل ولأنهم انما يدغمون بعد إعطاء الكلمة ما تستحقه من الإعلال كما يشهد به كثير من أصولهم فلما أعلوا فات اجتماع المثلين ولما يلزم في المضارع من يرعو مضموم الواو وهو مرفوض ولم يقلب الواو الأولى ألفا بل قلبوا الثانية ياء لوقوعها خامسة مع عدم انضمام ما قبلها ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وإنما يقال في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة يرعوون وترعوين ولم يحذف هذه الواو كما في يرضون وترضين لأنه قد حذفت لام الفعل إذ الأصل

[ولما يلزم في المضارع من يرعو مضموم الواو وهو مرفوض] هذه علة مقدمة على معلولها وهو قوله [ولم يقلب الواو الأولى ألفا] ثم ما يقع في بعض النسخ من قوله [ولم يقلبوا] بالواو خطأ

[قوله فإن كنت ذكيا] اعلم ان القوة العقلية تسمى ذهنا وشدتها تسمى ذكاء ومقابل الذكاء بلادة ويسمى قوة استعداد الذهن لإدراك ما يرد عليها من المعاني فطانة ومقابلها غباوة سعد الله [قوله والأصل إرعوو] جواب سؤال مقدر لأنه قيل كيف يكون من باب الأفعال وتكرار اللام شرط فيه ولا تكرار له فيه فقال والأصل سعد الله [قوله كثير من أصولهم] نحو قسي أصله قسوو أي بعد قلب المكان اذ الأصل قووس قلبت الواو الأخيرة ياء لتطرفها وانضمام ما قبلها لعدم الاعتداد بالساكن فصار قسوي ثم اجتمع الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون على الآخر فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء يعني انهم لو لم يقلبوا الواو ياء لم يباشروا الادغام سعد الله ثم كسر لمناسبة الياء فصار قسيا وثقل النقل من الضمة إلى الكسرة فقلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فحصل قسي جاربردي [قوله ولما يلزم في المضارع] متعلق بقوله لم يقلب الواو الأولى أو ولو قرء بالتشديد يكون شرطية وقوله لم يقلب جزاء له آه كاتب الخط عبد الرحمن بن محمد أمين بن محمد صالح [قوله ما تستحقه] أي إذا اجتمع في كلمة موجب الإعلال وموجب الادغام فالإعلال مقدم على الادغام لخفته بالوجدان ولأن الإعلال يتحقق بحروف الواو والادغام بجزئي سعد الله

إذ الأصل يَرْعَوِوُونَ وتَرْعَوِوِينَ فلو حذفت هذه الواو أيضاً لكان إجحافاً بالكلمة والتباساً بالثلاثي المجرد ولم تقلب هذه الواو ياء مع وقوعها رابعة وعدم انضمام ما قبلها لما سنذكره في هذا البحث وقيل لئلا يلزم اجتماع الإعلالين أعني إعلال حرفين من كلمة واحدة بنوع واحد وهو مرفوض وفيه نظر لأنه ينتقض بنحو يَقُونَ وتَقِينَ ونحو إيقاء والأصل إِوْقَايَا وما أشبه ذلك مما قلب أو حذف منه حرفان فافهم فإن امتناع اجتماع الإعلالين وإن اشتهر فيما بينهم لكنه كلام غير روية اللهم إلا أن يخصص على ما قيل المراد باجتماع الإعلالين تقاربهما بأن لا يكون بينهما فاصل وحينئذ لا يلزم الانتقاض بما ذكرنا [وَيَعْرَوْرِي] يَعْرَوْرِيَانِ يَعْرَوْرُونَ تَعْرَوْرِي تَعْرَوْرِيَانِ يَعْرَوْرِينَ تَعْرَوْرِي تَعْرَوْرِيَانِ تَعْرَوْرُونَ تَعْرَوْرِينَ تَعْرَوْرِيَانِ تَعْرَوْرِينَ أَعْرَوْرِي نَعْرَوْرِي وهو افعوعل

[لما سنذكره في هذا البحث] في آخره من قوله وفي نحو افعلّ وافعالّ لا تقلب اللام الأولى ولأن الأخيرة منقلبة لا محالة فلو انقلبت أيضاً لأوقع في الثقل المهروب عنه لا سيما في المضارع بدليل ارعوى يرعوي ولكن هذا مقول الشارح قال هنا سنذكر بالنون

[قوله بالثلاثي المجرد] يعني لو حذفت الواو المضمومة في يرعوون والواو المكسورة في ترعوين بقي يَرْعَوْنَ وتَرْعَيْنَ كيرضون وترضين سعد الله [قوله اجتماع الإعلالين] أحدهما قلب الواو الأخيرة ياء ثم ألفاً والثاني قلب الواو الأولى ياء سعد الله

[قوله أعني إعلال حرفين] محترزة من نحو يرضى فإن لامه قلبت أولاً ياء ثم قلبت ألفاً سعد الله

[قوله بنحو يَقُونَ] أصله يوقيون حذفت الواو لوقوعه بين الكسرة والياء ونقلت ضمة الياء إلى القاف وحذفت الياء لالتقاء الساكنين سعد الله [قوله وتَقِينَ] وأصل تقين توقيين حذفت الياء للعلة المذكورة في يقون وحذفت كسرة الياء للثقل ثم الياء سعد الله [قوله إِوْقَايَا] قلبت الواو ياء والياء الأخيرة همزة سعد الله لسكونها وانكسار ما قبلها لوقوعها بعد ألف زائدة

وتقول يَرْضَى يَرْضَيَانِ يَرْضَوْنَ تَرْضَى تَرْضَيَانِ يَرْضَيْنَ تَرْضَى تَرْضَيَانِ تَرْضَوْنَ تَرْضَيْنَ تَرْضَيَانِ تَرْضَيْنَ أَرْضَى

نَرْضَى وهكذا قياس كل ما كان قبل لامه مفتوحاً نحو يَتَمَطَّى ويَتَصَابَى ويَتَقَلْسَى

مثل إعشوشب يقال إعرورَيْتُ الفَرَسَ أي ركبته عُرْياناً والأصل إعْرَوْرَوَ يَعْرَوْرِوُ وقلبت الواو ياء

وأصل يَعْرَوْرُونَ يَعْرَوْرِيُونَ وأصل تَعْرَوْرِينَ تَعْرَوْرِيِينَ أُعِلَّا إعلال يَرْمُونَ وتَرْمِينَ وذلك بعد

الواو ياءً [وتقول] في يَفْعَلُ بالفتح [يَرْضَى يَرْضَيَانِ يَرْضَوْنَ تَرْضَى تَرْضَيَانِ تَرْضَيْنَ] بالياء دون الألف

لأن الأصل الياء والألف منقلبة عنه وههنا ليست متحركة فلا تقلب [تَرْضَى تَرْضَيَانِ تَرْضَوْنَ تَرْضَيْنَ

تَرْضَيَانِ تَرْضَيْنَ أَرْضَى نَرْضَى وهكذا قياس كل ما كان] ما [قبل لامه مفتوحاً نحو يَتَمَطَّى] والأصل يَتَمَطَّوُ

مصدره التَّمَطِّي أصله التَّمَطُّوُ لأنه من المطو وهو المد قلبت الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو

المتطرفة المضموم ما قبلها [ويَتَصَابَى] أصله يَتَصَابَوُ فمصدره التَّصَابِي أصله التَّصَابُوُ لأنه من الصبوة

فأعل بالإعلال المذكور [ويَتَقَلْسَى] أصله يَتَقَلْسَوُ مصدره التَّقَلْسِي أصله التَّقَلْسُوُ كتدحرج ولا يخفى عليك

[والأصل إعْرَوْرَوَ يَعْرَوْرِوُ] الظاهر أنه من العريان فهو يائي وتقدير الشارح له واوياً بعيد ووجهه أنه مأخوذ من العَرْو أي الخال في الصحاح إنائي عرو منه أي خال

[قوله يَرْضَى] أصله يرضو قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة ولم يكن ما قبلها مضموماً ثم قلبت الياء ألفاً لعلته — سعد الله

[قوله يَرْضَوْنَ] أصله يَرْضَوُونَ على مثال يَشْرَبُونَ قلبت واو لام الفعل ياء ثم الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع الساكنان الألف و واو الضمير ثم حذفت الألف فبقي يَرْضَوْنَ — ربحاني — [قوله تَرْضَوْنَ] أصله تَرْضَوُونَ قلبت الواو لام الفعل ياء ثم الياء ألفاً ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين بينها وبين واو الضمير — سعد الله [قوله نحو يَتَمَطَّى] اعلم أن الواو تقلب من المضارع في هذه الأبواب الثلثة ياء ثم قلبت الياء ألفاً بخلاف الماضي فإن الواو تقلب ألفاً فقط — ربحاني — [قوله نحو يَتَمَطَّى] التمطي التبختر وهو مد اليدين في المشي مجاح ومنه قوله تعالى إلى أهله يتمطى — حلبي — [قوله من الصَّبْوَة] وهو الميل سعد الله ولهذا سمي الصبي صبياً لأنه يميل كل شيء يراه سواء كان ضاراً أو نافعاً — محرر

وَلَفظُ الوَاحِدَةِ المُؤَنَّثِ فِي الخِطَابِ كَلَفظِ الجَمعِ فِي بَابَي يَرمِي وَيَرضَى وَالتَّقدِيرُ مُختَلِفٌ فَوَزنُ الوَاحِدَةِ تَفعِينَ

وَتَفعَينَ وَوَزنُ الجَمعِ تَفعِلنَ وَتَفعَلنَ وَالأَمرُ مِنهَا أُغزُ أُغزُوا

عليك تصاريف هذه الأفعال وأحكامها إن أحطت علماً بيرضى فلا أذكرها خوف الإملال [ولفظ الواحدة

المؤنث في الخطاب كلفظ الجمع] أي لفظ جمع المؤنث في الخطاب [في بابي يرمي ويرضى] أي في كل ما كان

قبل لامه مكسوراً أو مفتوحاً فإنه يقال في الواحدة والجمع ترمين وتهدين وترجين وتناجين الخ

وكذا ترضين وتمطين وتصابين وتقلسين فيهما جميعاً [والتقدير مختلف فوزن الواحدة]

من ترمي [تفعين] بكسر العين [و] من ترضى [تفعين] بالفتح واللام محذوفة كما تقدم [ووزن الجمع]

من ترمي [تفعلن] بالكسر [و] من ترضى [تفعلن] بالفتح بإثبات اللام لأنها تثبت في فعل جماعة الإ

ناث وعلى هذا القياس تفاعين وتفاعلن وتستفعين وتستفعلن وتتفاعين وتتفاعلن إلى الآخر [والأمر]

يعني وتقول في الأمر [منها] أي من هذه الثلثة المذكورة وهي يغزو ويرمي ويرضى [أغز أغزوا]

[قوله والأمر] لما فرغ المصنف من بيان الماضي والمضارع من المعتل اللام شرع في بيان الأمر منه فقال والأمر منها أغز وهو من تغزو فحذفت حرف المضارعة فجيئ بالهمزة بعد حذفها لما عرفت في باب الأمر وحذفت الواو التي هي لام الفعل كما مر من أنه يحذف من الصحيح الحركة ومن المعتل الحرف — قمر — [قوله أغزي] أصل أغزي أغزوي نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها لثقلها عليها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وإنما ضمت الهمزة في أغز لمجانسة العين ولم يكسر لأن الكسر في العين عارض فلا يعتد بها سعد الله فيض ٢١٤

أُغْزُوا أُغْزِي أُغْزُوا أُغْزُونَ. وإِرْمِ إِرْمِيَا إِرْمُوا إِرْمِي إِرْمِيَا إِرْمِينَ. وإِرْضَ إِرْضَيَا إِرْضَوا إِرْضَيْ إِرْضَيَا

إِرْضَيْنَ وإذا أدخلت عليها نونَ التأكيد أُعيدتِ اللامُ المحذوفة فتقول أُغْزُونَّ أُغْزُوانِّ وإِرْمِيَنَّ وإِرْضَيَنَّ

أُغْزُوا أُغْزِي أُغْزُوا أُغْزُونَ. وإِرْمِ إِرْمِيَا إِرْمُوا إِرْمِي إِرْمِيَا إِرْمِينَ إِرْضَ إِرْضَيَا إِرْضَوا إِرْضَيْ ٥

إِرْضَيَا إِرْضَيْنَ] وليس في ذلك بحث [وإذا أدخلت عليه نونَ التأكيد] أي على نحو أُغْزُ وإِرْمِ

وإِرْضَ خفيفةً لأن النونَ أو ثقيلة [أُعيدتِ اللامُ المحذوفةُ فقلت أُغْزُونَّ] بإعادة الواو [وإِرْمِيَنَّ]

بإعادة الياء [وإِرْضَيَنَّ] بإعادة الألف وردّها إلى الأصل وهو الياءُ ضرورةَ تحرّكها وذلك لأنّ هذه الحروف

بمنزلة الحركة في الصحيح وأنت تعيد الحركة ثمّة فكذا هيهنا تعيد اللام ولا إيعاد في فعل جماعة الذكور

والواحدة المخاطبة أمّا من إِرْضَ فلأنّ التقاء الساكنين لم يرتفع حقيقةً لعروض حركة الواو والياء

الضميرين وأمّا من أُغْزُ وإِرْمِ فلأنّ سبب الحذف باقٍ أعني التقاء الساكنين لو أُعيدت اللامُ ولغةُ

طيّ على ما حكى عنهم الفراء حذفُ الياء الذي هو لامُ الفعل في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح نحو والله ليَرْمِنّ و

[وذلك لأنّ هذه الحروف بمنزلة الحركة في الصحيح] من حيث أنّها تحذف من الأفعال المعتلة الأخرى في حالة الأمر كما تحذف الحركة في الصحيح في الأمر أيضا

[قوله وليس في ذلك بحث] لأنه يحذف اللام في المفرد المذكر علامة للأمر ويحذف النون في المخاطبة والتثنية وجمع المذكر وتثبت النون في جمع المؤنث وكل ذلك ظاهر سعد الله - [قوله ولا إيعاد في فعل جماعة الذكور آه] أي فلا يقال في فعل جماعة الذكور من إِرْضَ إِرْضَاوُنَّ بل إِرْضَوُنَّ كما هو ولا في الواحدة إِرْضَايِنَّ بل إِرْضَيِنَّ هذا سعد الله - [قوله أمّا من إِرْضَ] أي أما عدم إعادة اللام في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة من إِرْضَ فلأن التقاء الساكنين - سعد الله - [قوله لم ترتفع حقيقة] فيه نظر لأنه إن كان عود اللام مع حركة فلا نسلّم عدم ارتفاع التقاء الساكنين وإن كان العود بلا حركة فمسلّم التقاؤهما لكن لا دليل على ردّ اللام بلا حركة لم - يونس - الأصم

[قوله وأما من أُغْزُ] وإِرْمِ عطف على إِرْضَ أي وأمّا علة عدم إعادة اللام في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة من أغز وارم فلأن سبب الحذف آه. سعد الله. [قوله لو أعيدت اللام] وقيل أُغْزُوُنَّ وارْمِيِنَّ لأنه وإن كان الأول حرف مدّ والثاني مدغما إلا أنهما في كلمتين سعد الله

وَاِسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهَا غَازٍ غَازِيَانِ غَازُونَ غَازِيَةٌ غَازِيَتَانِ غَازِيَاتٌ وَغَوَازٍ وَكَذٰلِكَ رَامٍ وَرَاضٍ وَأَصْلُ غَازٍ غَازِوٌ

قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِتَطَرُّفِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا كَمَا قُلِبَتْ

وَارْمِيَنَّ يَا زَيْنَبُ وَارْضَيِنَّ وَلَيَخْشَيَنَّ زَيْدٌ وَيَا زَيْدُ اِخْشَيَنَّ [واسم الفاعل منها] أي من هذه الثلثة المذكورة

[غازٍ] أصله غَازِوٌ [غازيان] أصله غازوان [غازون] أصله غازوون [غازية] أصله غازوة

[غازيتان] أصله غازوتان [غازيات] أصله غازوات [وغوازٍ] أصله غوازِوُ [وكذلك رامٍ] راميان

رامون رامية راميتان راميات ورَوَامٍ [وراضٍ] راضيان راضون راضية راضيتان راضيات

ورواضٍ [وأصل غازٍ غازِوٌ] كناصرٍ كامرٍ [قلبت الواو ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها] وذلك قياس مستمرٌ

وكذا راضٍ أصله راضِوٌ فجعل راضِيٌ وأصل رامٍ رامِيٌ فحذفت ضمة الياء من الجميع إستثقالاً فاجتمع

ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لإلتقاء الساكنين دون التنوين لأنها حرف علة والتنوين حرف

صحيح فحذفها أولى فإن زالت التنوين أعيدت الياء نحو الغازي والرامي والراضي وإنما لم يذكر المصنف هذا

[قوله وغوازٍ] وإنما لم تقلب الواو التي في غوازٍ ألفاً مع أنها متحركة وما قبلها مفتوح لأنه لو قلبت الواو ألفاً يلزم التقاء الساكنين بين الألف المنقلبة عن الواو وألف فاعل فلا بد من حذف أحدهما فإذا حذف أحدهما بقي غاز فيلتبس صيغة الجمع التي هي غوازٍ بالمفرد الذي هو غازٍ ولم يتبين أحدهما عن الآخر. شرح [وأصل غوازٍ] غوازِيُ بغير تنوين بعد قلب الواو ياء مثل نواصر حذفت الضمة من الياء للثقل ثم حذفت الياء لأن الجمع أثقل من المفرد وأتي بالتنوين ليكون إما عوضا عن الياء المحذوفة أو عن إعلال الياء بالسكون. زنجاني. وهذه مخالفة للحاشية الأخرى. سعد الله [قوله أصله غوازِوُ] قلبت الواو ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار غوازِيُ استثقلت الضمة على الياء فحذفت منها فالتقى الساكنان هما الياء والتنوين فحذفت الياء وتدل كسرة ما قبلها عليها

غازٍ، غازيًا، الغازي، الغازي، غازيان، غازيين، غازون، غازين، غُزاةٌ، غُزًّى، غُزَّاءٌ، غُزَّاةٌ، غازيةٌ، غازيةٌ، غازيتان، غازيتين، غازيات، غازيات، وغوازٍ، وغوازيَ، الغوازي، الغوازي، الغوازي

فى غُزِىَ ثم قالوا غازِيَةٌ لأنّ المؤنّث فرع المذكّر والتاء طارِيَةٌ

الإعلال لأنه قد تقدّم فى كلامه مثله أعنى حذف الضمّة ثمّ اللام بخلاف قلب الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياءً [كما قلبت] الواو ياءً [فى] المبنى للمفعول من الماضى نحو [غُزِىَ] والأصل غُزِوَ وقبيلة طَىٍّ تقلبون الكسرة من المبنى للمفعول من المعتلّ اللام فتحةً واللام ألفًا ويقولون غُزَىٰ ورُمَىٰ ورُضَىٰ ونحو ذلك قال قائلهم: نستوقِدُ النَّبْلَ بالحَضِيضِ ونَصْطادُ نفوسًا بُنَتْ على الكَرَمِ ∴ والأصل بُنِيَتْ قلبت الكسرة فتحةً والياء ألفًا وحذفت الألف لالتقاء الساكنين [ثم قالوا غازِيَةٌ] بقلب الواو ياءً مع عدم تطرفها [لأنّ المؤنّث فرع المذكّر] لكون المؤنّث غالبًا على زيادة لا سيما فيمن يقول رَجُلٌ ورَجُلَةٌ وغُلامٌ وغُلامَةٌ ونحو ذلك فلمّا قلبوها فى الأصل قلبوها فى الفرع فقالوا غازِيَةٌ وراضِيَةٌ وفى التنزيل فى عيشةٍ راضِيَةٍ [والتاء طارِيَةٌ] على أصل الكلمة وليست منها فلأن الواو

[قوله الت عرنستوقد الخ] وهو رجل من طىّ وأوّل المصراع الثانى الفاء من نصطاد وقوله [نستوقد] بالواو والفاء والدال المهملة متكلّم مع الغير من الأستيفاد وهو بالفاء والدال المهملة بمعنى الأرسال والإرتفاع أو هو بالقاف من الأستيقاد وهو طلب الوقود وهو بالفتح للنار كما يشعر اليه كلام المصنف فى قوله خارجًا لصدمة النار من الأحجار الخ [والنَّبْل] بالنون والموحدة كفلس السهام العربية [والحضيض] بالحاء المهملة والضادين المعجمتين كأمير القرار من الأرض [ونصطاد] بالمهملات متكلم مع الغير من الأصطياد وهو أخذ الصيد [وبُنَتْ] بضمّ الموحدة وفتح النون وسكون التاء أصله بُنِيَتْ وهو مجهول من البناء [والكَرَم] كفرس ضد اللؤم جامع الشواهد [قوله الت عرنستوقد] الأستيقاد كناية عن شدّة الرمى يعنى يرمى النبل فى الحضيض واذا أخطأ السهم ووقع على الحجر يؤدى النار ويوقدها سعد الله [الحضيض] القرار من الأرض عند منقطع الجبل نبعد سهمنا فى الرمية حتى يصل الى حضيض الجبل وأسفله فيخرج النار منه لشدّة رمينا حلبى [قوله والأصل غُزِوَ] وكذا كل واو يتطرّف وما قبله مكسور نحو شُقِىَ وغُنِىَ وهما من الشقاوة والغناوة سعد الله [قوله نفوسًا] أى نصيد بها نفوسًا مبنية على الكرم أى نقتل بها النفوس الرؤساء جاربردى [قوله لأنّ المؤنث الخ] هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال لم تقلب الواو ياءً إذا وقعت طرفًا وانكسر ما قبلها وليست الواو فى غازية واقعة طرفًا فلم تقلب ياءً الجواب ان التاء طارية لا إعتداد بها ولأنّ غازية فرع غاز فقلبت فى الفرع أيضًا لئلا يحصل للفرع مزية على الأصل سلماسى [قوله على زيادة] أى المؤنث مشتمل على زيادة على المذكر غالبًا ولا شك فى فرعية ما حصل بالزيادة وأصالة ما حصل هو منه فالمؤنث يحصل بالزيادة على المذكر سعد الله [قوله لا سيما] أى خصوصًا يتبع صيغة المؤنث بزيادة التاء فيمن يقول سعد الله [يقول رجل] فإن اشتمال المؤنث على الزائد أغلب فى حقه سعد الله

الواوُ متطرّفةً حقيقةً فإن قيل انّهم يقلبون الواوَ المكسورَ ما قبلها ياءً طرفاً أو غيرَ طرفٍ فقلبت في غازيةٍ

لذلك كما ذكره العلامةُ في المفصّل قلت قولُ المصنّف أقربُ الى الصواب لأنّ قلبَ غيرِ المتطرّفة بسبب

حملها على الفعل كما في المصادر أو على المفرد كما في المجموع نحو دِيَم في جمع دِيمةٍ والأصلُ دِوْمةٌ فمجرّدُ كسرِ ما قبلها

لا يقتضي القلب فان قيل التاء معتبرة بدليل قولهم قَلَنْسُوَةٌ ومَحْذُوَّةٌ فلو لم يعتبر التاء لوجب قلبُ الواوِ

ياءً والضمّة كسرةً كما مرّ في التّمطّي وحينئذ لا يكون الواو كالمتطرّفة قلت الأصلُ في قَلَنْسُوَةٍ ومَحْذُوَّةٍ

هو المفردُ على التاء والحذفُ طارٍ بخلاف ما نحن فيه فإنّ الأصلَ فيه بدون التاء نحو غازٍ والتاءُ طارية

ولا يبعد عندي أن يقال في مثل ذلك قلبت الواو ياءً لكونها رابعةً مع عدم انضمام ما قبلها هذا كلّه ظاهرٌ

وإنّما الإشكال في إعلالِ نحوِ غوازٍ ورَوامٍ ورَواضٍ وليس علينا إلّا أن نقول أنّ الأصلَ غوازيُ بالتّنوين أعلّ

[بسبب حملها على الفعل كما في المصدر] نحو صيامٍ حملاً على صامَ [أو على المفرد كما في المجموع] كدِيارٍ وحِيَلٍ حملاً على دارٍ وحِيلةٍ [وإنّما الإشكال في اعلال نحو غوازٍ] أي في اعلاله بالحذف وأمّا إعلاله بالقلب كغوازي فلا اشكال فيه ووجه الإشكال فيه أنّه قدّر وجود التّنوين سابقاً على حذف اللّام ليكون حذفها العلّة بيانا في كونه عوضاً وإنّما هو فيه غير منصرف وان قدّر مسبوقاً به ليكون عوضاً بيانا في كونه الحذف لازماً قياساً [وليس علينا إلّا أن نقول انّ الأصل غوازيٌ بالتّنوين] تقديرُ الأصلِ منوّناً بيانا في عدم صرفه إلّا أن يوجّه بأنّ علم الواضع بحذف حركة الياء ثمّ حذف الياء لالتقاء السّاكنين المفوّت لصيغة مفاعيل التي هي علّة منع الصرف سوّغ لحوقَ التنوين ومن ثمّ لم يلحقه حالة النصب لوجوب بقاء الياء أو حركتها فيه وعليه فالتّنوين للصرف لا للعوض وفي سبب حذف الياء مذاهب أحدها أنّ حركتها حذفت تخفيفاً وجيئ بالتّنوين عوضاً عنها فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وظاهر كلام ابن الحاجب اختياره وثانيها كون الياء حرفاً ثقيلاً آخر اسمٍ مستثقلٍ لكونه منتهى صيغ الجموع فحذفت ثمّ جيئ بالتّنوين عوضاً عنها وظاهر كلامهم اختياره وأنّه المشهور عندهم وثالثها أنّه لمّا حذفت حركتها التقت ساكنة مع التّنوين المقدّر في غير المنصرف بدليل الرجوع إليه في الضرورة فحذفت وعوّض عنها التّنوين وردّ بأنّ حذفها لملاقاة ساكن متوهّم الوجود ممّا لا نظير له

[قوله نحو دِيَمٍ] الديمة شيئ مدور أبيض يخرج من الأرض ... سعد الله ...

[قوله والأصل دِوْمةٌ] قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وحمل عليها دِيَم سعد الله [قوله لا يقتضي القلب] والا لوجب قياما بالقلب في مصدر قاوَمَ

وليس بجائز فضلا عن أن يجب سعد الله [قوله كما مرّ] من ان الأصل هو التّمطّو بالواو المضموم ما قبل الآخر قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتضمنه مثل هذا سعد الله

وَتَقُولُ فِي المَفْعُولِ مِنَ الوَاوِيِّ مَغْزُوٌّ وَمِنَ اليَائِيِّ مَرْمِيٌّ تُقْلَبُ الوَاوُ يَاءً وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا لِأَنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ إِذَا اجْتَمَعَتَا فِي

كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَالأُولَى مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ تُقْلَبُ الوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتِ اليَاءُ فِي اليَاءِ

إعلالَ غازٍ ولا بحثَ لنا عن أنّه منصرفٌ أو غيره وأنّ تنوينه أيّ تنوينٍ واعلم أنّ هذا الإعلال

إنّما هو حال الرفع والجرّ وأمّا حال النصب فتقول رأيتُ غازيًا وراميًا وغوازيَ ورواميَ كالصحيح

[وتقول في المفعول من الواويّ] أي في اسم المفعول من الثلاثي المجرّد الواويّ [مغزوّ] أصله مغزوو

أُدغمت الواو بالواو [ومن اليائي مَرْمِيٌّ بقلب الواو ياءً ويكسر ما قبلها] أي ما قبل الياء يعني أنّ

أصله مَرْمُويٌ قلبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء وكسرت ما قبل الياء لتسلم الياء وإنّما قلبت

الواو ياءً [لأنّ الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمةٍ واحدةٍ والأولى منهما ساكنة] سواء كانت واوًا

أو ياءً [قلبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء] وذلك قياسٌ مطّردٌ عندهم طلبًا للخفّة واشترط سكون

الأولى ليُدغم واختير الياء لخفّتها وفي كلام المصنّف نظرٌ لأنّه ترك شرائط لا بدّ منها وهي أنّه يجب في الواو

[ولا بحث لنا] معاشر الصرفيين [عن أنّه منصرف أو غيره] لأنّ ذلك من أبحاث النحاة الباحثين عن أحوال الكلم
إعرابًا وبناءً [يجب في الواو إذا كانت أولًا] بخلاف ما إذا كانت الواو هي الثانية منهما فلا يجب فيها
أن لا تكون بدلًا كما إذا صغّرت تَتْوَى فتقول تُتَيِّيٌ

[كما إذا صغّرت تَتْوى] أصل تَتْوَى تَتْيَا أبدلت الياء واوًا فصار تَتْوَى فإذا صغّرت صارت تُتَيْوِيٌ فالواو ثانية
وهي بدلٌ عن الياء وإذا أُبدلت ياءً أُدغمت الياء التي قبلها فيها وصارت هكذا تُتَيِّيٌ [لفساد المعنى] إذ يصير التقدير و
هي أنّه يجب في الواو إذا كانت أولى أن لا تكون بدلًا وأن يكونا في كلمة وفساده لا يخفى [واحترز به عن نحو مغزيّ] أي
على اللغة الثانية وهي القلب في الواويّ أيضا المذكور بقول الشارح ومنهم من يقول في الواويّ أيضا مغزيّ ثم لا يخفى أنّ
الاحتراز عن مغزيّ باعتبار هذه اللغة يقتضي أنّ الشروط المذكورة معتبرة على هذه اللغة أيضا فليتأمّل — ابن القاسم

إذا كانت الأولى أن لا يكون بدلا ليحترز به من نحو سوير وتسوير كما تقدم وأن تكونا في الكلمة
الواحدة أو ما هو في حكمها كمسلميّ والأصل مسلموي ليحترز عما إذا كانتا في كلمتين مستقلتين
نحو يغزو يوما ويقضي وطرا وفي بعض النسخ إذا اجتمعتا في كلمة واحدة وهو الصواب وأن لا
تكونا في صيغة أفعل نحو أيوم ولا في الأعلام نحو حيوة وأن لا تكون الياء إذا كانت الأولى بدلا
من حرف آخر ليحترز من نحو ديوان أصله دوّان فإن الواو لا تقلب في مثل هذه الصورة ياء وأيضا
يجب أن لا تكون الياء للتصغير إذا لم تكن الواو طرفا حتى لا ينتقض بنحو أسيود وجديول فإنه
لا يجب القلب بل يجوز لا يقال أن قوله إذا اجتمعتا مهملة وهي لا يجب أن تصدق كلية لأنا نقول
قواعد العلوم يجب أن يكون على وجه تصدق كلية وأما قولهم هذا أمر ممضوّ عليه فشاذ والقياس

[وأن تكونا في كلمة واحدة] ليس معطوفا على أن لا يكون بدلا كما هو ظاهر لفساد المعنى بل هو فاعل يجب مقدرا والجملة
معطوفة على الجملة قبله وكذا ما بعد هذه [نحو أيوم] هو أفعل تفضيل نعتا في قولهم يوم أيوم كما في قولهم ليل أليل
قصد المبالغة في الليلية واليومية والسر فيه أن أفعل التفضيل شبيه بالأسماء الجامدة فلا يدخله التصريف
[وأن لا تكون في الأعلام] والسر فيه أن الأعلام كالأمثال لا تغير عن حال موردها [وأن لا تكون الياء إذا كانت بدلا]
الأولى خبر كانت واسمه مستتر عائد على الياء وبدلا خبر يكون واحترز به عن نحو مغزي فإن أصله مغزوو أبدلت الأخيرة
ياء تشبيها بواو أدلٍ [إذا لم تكن الواو طرفا] احترز به عن الياء في نحو غزيّ وجديّ مصغر جدو وغزو [هذا
أمر ممضوّ عليه] وأورد على قوله ومن اليائي مرميّ

[قوله أبدلت الأخيرة ياء] فصار مغزوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت احدى اليائين
في الأخرى فصار مغزيّ بتشديد الياء ابن القاسم [قوله سوير وتسوير] مجهول ساير وتساير فإنه لا قلب ولا ادغام فيهما لا يقال
سيّر وتسيّر لئلا يلتبسا بمجهول التفعيل والتفعل سعد الله - ولأن الواو فيهما بدل من الألف وهو لا يدغم في شيء فكذا البدل - چاربردی
[قوله كمسلميّ] فإن مسلمون كلمة والياء كلمة أخرى ولكنهما في حكم كلمة واحدة لاتصال الياء الذي هو المضاف إليه بالمضاف
اتصال الجزء بالكل فهما في حكم كلمة واحدة سعد الله [قوله نحو أيوم] يقال يوم أيوم لا غيم فيها كقولهم ليل أليل وسواد أسود فلا قلب
لأنه لو قلب وادغم وقيل أيّم التبس بأفعل التفضيل سعد الله [قوله ولا في الأعلام] وجه هذه النسخة أن الأصل حيية فأبدل من الياء واوا إذ لو قلبت الواو
ياء لزم [illegible] المتعدد بلا فائدة سعد الله

وتقول في فعولٍ من الواوي عدوٌّ ومن اليائي بغيٌّ

عُضِيٌّ لأنه من اليائي ومنهم من يقول في الواوي أيضاً مغزيٌّ ومعديٌّ ومرضيٌّ بقلب الواوين

ياءً لكراهة اجتماع الواوين وعليه قول الشاعر ۞ لقد علمت عِرسي مليكة أنني ۞ أنا الليث معديًّا

عليه وعاديا ۞ والقياس الواو ولكن الياء أيضاً كثير فصيح وإن كان مخالفاً للقياس تشبيهاً بنحو عُتِيٍّ وجُثِيٍّ

وفي مرضيٍّ أمر آخر وهو اجرائه مُجرى فعله الأصلي أعني رَضِيَ فإن أصله رَضِوَ [وتقول في فعولٍ

من الواوي عدوٌّ] والأصل عدُوْوٌ [ومن اليائي بغيٌّ] وأصله بغُوْيٌ اجتمعت الواو والياء و

سبقت احديهما الأخرى بالسكون قلبت الواو ياءً وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها فقيل بَغِيٌّ

وفي التنزيل وما كانت أمك بغيًّا ولم أكُ بغيًّا أي فاجرة وقال ابن جني هو فعيلٌ ولو كان فعولاً

لقيل بغوٌّ كما قيل فلان نهوٌّ عن المنكر كذا ذكر صاحب الكشاف فيه وهذا عجيب من مثل الإمام ابن جني

[تشبيهاً بنحو عُتِيٍّ وجُثِيٍّ] مقتضاه أن القلب في عُتِيٍّ وجُثِيٍّ أصلي لا بطريق الحمل ولعل ذلك لوجوب اجتماع الواوين بعد ضمتين متواليتين وذلك غاية الثقل فلا فرق فيهما بين أن يكونا مصدرين أو جمع عاتٍ وجاثٍ خلافاً لمن قيدهما بالمثال الثاني [الأصلي] أي المبني للفاعل واحترز به عن فعله الفرعي أي المبني للمفعول فإنه أمر آخر يشترك فيه نحو مَرْضِيٍّ ومغزيٍّ ومعديٍّ على أن الفراء علل القلب فيهما بذلك

[قوله وجثي] جثا كدعى ورمى جثواً وجثياً بضمهما جلس على ركبتيه أو قام على أطراف أصابعه وأجثاه غيره وهو جاثٍ جمعه جثيٌّ بالضم والكسر ق [قوله واحترز به من فعله الفرعي] حاصل ذلك أن تخصيص مرضي باجرائه مجرى فعله في القلب ياءً إنما يصح إذا أريد بالفعل المبني للفاعل لأن القلب ياءً في الفعل المبني للفاعل مختص بفعل مرضي دون فعل مغزي ومعدي بخلاف ما لو أريد المبني للمفعول فإنه لا يصح التخصيص المذكور لأن القلب ياءً جاز في المبني للمفعول سواء فيه فعل رضي أو فعل غيره فالإجراء مجرى الفعل المبني للمفعول لا يختص بمرضي فلذا قيد الفعل بالأصلي ~~ووجه أسهل لقلته أخف~~ ~~هو المناسب لقوله إذ الياء أخف من الواو~~ ابن القائم [قوله عرسي] عرس الرجل بالمهملات كحبر زوجته [ومليكة] كسفينة زوجة الشاعر وهو بدل من عرسي [والليث] بالياء والمثلثة كنيس الأسد وقوله [معديًّا عليه وعاديا] حالان أي تارة أكون مغلوباً وتارة أكون غالباً وهما مفعول وفاعل من عدا بمعنى جاوز عن الحد وظلم يقول إني بمنزلة الأسد فمن ظلمني فلأنا ظالم الأسد فلا بد لي أن أهلكه كما هلك الأسد من ظلمه جامع الشواهد [قوله بنحو عتي] والمراد بنحو عتي كل جمع على فعول كقعود من الناقص الواوي جيب چارپردر

جنى وأظنّ أنّه سهو منه لأنّه لو كان فعيلًا لوجب أن يقال بغيّة لأنّ فعيلًا بمعنى الفاعل

لا يستوى فيه المذكر والمؤنث اللّهمّ إلّا أن يقال قد شبّه بما هو بمعنى المفعول كما فى قوله

تعالى إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ وهو تكلّف ولأنّ قوله لو كان فعولًا لقيل

بغوّ غير مستقيم بالإخفاء لأنّه يائىّ وأمّا نهوّ فشاذّ والقياس نهىّ فإن قلت الواو فى

عدوّ رابعة وما قبلها غير مضمومة فلم لم يقلب ياء قلت لأنّ المدّة لا إعتداد بها فكأنّ ما

قبلها مضموم ولأنّ الواو الساكنة كالضمة ولأنّ الغرض هو التخفيف وهو يحصل بالإدغام وكذا الكلام

فى اسم المفعول الواوى نحو مغزوّ فإن قلت ما السرّ فى جواز مدعىّ ومغزىّ بقلبهما ياء مع الكثرة والإطراد لا سيما

فى مرضىّ وامتناع ذلك فى عدوّ قلت السرّ أنّ نحو مغزوّ طال فثقل والياء أخفّ فعدل إليه بخلاف فعول أو أنّه محمول على

[شبّه بما هو بمعنى المفعول] أى فى الزنة كما فى قوله تعالى إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ يحتمل أن يكون مثالًا لما هو بمعنى مفعول إذ معناه مقرّبة من المحسنين إذ ليس المراد بمعنى مفعول معنى يعبّر عنه بصيغة هو موازنة مفعول بل يعبّر عنه بصيغة اسم المفعول وأن يكون مثالًا لشبيه ما هو بمعنى مفعول وهو الأقرب [أو أنّه محمول على فعله] أى أنّ نحو مغزىّ حمل على فعله وهو الماضى المبنى للمفعول نحو غزى بضمّ أوله وكسر ثانيه فى قلب الواو ياء بخلاف عدوّ فإنّ فعله وهو المبنى للفاعل لكون فعول بمعنى فاعل لم تقلب الواو فيه ياء وإن قلبت ألفا وكلّ حمل على فعله ونبّه على اختلاف فعلهما بقوله [فافهم] فإنّه دقيق قد يغفل عنه

[قوله لا يستوى فيه المذكر والمؤنث] بل يدخل التاء عند تأنيث الموصوف بخلاف فعول بمعنى فاعل فإنه لا يستوى فيه المذكر والمؤنث كالمثال المذكور سعد الله [قوله بما هو بمعنى المفعول] بالفعيل الذى بمعنى المفعول فى الاستواء بين المذكر والمؤنث عند ذكر الموصوف سعد الله

[قوله وكذا الكلام] أى لا تقلب فيه الواو ياء مع كونها رابعة لأنّ المدّة لا إعتداد بها وكأن ما قبلها مضموما ولأنّ الغرض الخ سعد الله

[قوله بخلاف فعول] فإنه لا طول فيه ولا ثقل لنقصان حروفه بنقصان الميم سعد الله أى من حروف مفعول سهم

وَفِي فَعِيلٍ مِنَ الْوَاوِيِّ صَبِيٌّ وَمِنَ الْيَائِيِّ شَرِيٌّ وَالْمَزِيدُ فِيهِ تَقْلِبُ وَاوَهُ يَاءً لِأَنَّ كُلَّ وَاوٍ وَقَعَتْ رَابِعَةً فَصَاعِدًا وَلَمْ يَكُنْ

مَا قَبْلَهَا مَضْمُومًا تُقْلَبُ يَاءً فَتَقُولُ أَعْطَى يُعْطِي وَاعْتَدَى يَعْتَدِي وَاسْتَرْشَى يَسْتَرْشِي وَتَقُولُ مَعَ الضَّمِيرِ

فعله فافهم [و] تقول [في فعيل من الواوي صبيّ] والأصل صَبِيوٌ قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء وهو من الصبوة [ومن اليائي شريّ] أصله شَرِيْيٌ أُدغمت الياء في الياء والفرس الشريّ هو الذي يشري في سيره أي يلجّ [والثلاثي المزيد فيه تقلب واوه ياءً لأن كل واو وقعت رابعة فصاعدًا ولم يكن ما قبلها مضمومًا قلبت] الواو [ياءً] تخفيفًا لثقل الكلمة بالطول والمزيد فيه كذلك لا محالة فتقلب فيه الواو ياءً وقوله رابعةً احتراز من نحو غزو وقوله فصاعدًا ليدخل فيه نحو اعتدى واسترشى وقوله ولم يكن ما قبلها مضمومًا احتراز من نحو يغزو [فتقول أَعْطَى يُعْطِي] أصله أعطو يعطو [واعتدى يعتدي] والأصل اعتدو يعتدو [واسترشى يسترشي] والأصل استرشو يسترشو ومثّل بثلاثة أمثلة لأنها إما رابعة أو خامسة أو سادسة [وتقول مع الضمير

[قوله على فعله فافهم] وهو يغزى ثم قلبت فإن أصله يغزو قلبت الواو ياءً فصار يغزي ثم قلبت الياء ألفًا فصار يغزى ٥ فقلبت الواوان في مغزوّ وأمثاله ياءً جوازًا حملًا على يغزى بخلاف عدوّ فإن فعله يعدو بالواو فلا تقلب فيه أيضًا سعد الله

[وتقول في صبيّ] إذا كان بمعنى الفاعل صبيّ صبيّان صبيا في المذكر وصبايا في المؤنث وإن كان بمعنى المفعول تقول صبيّ صبيّان ٥ صبيّون في المذكر صبيّة صبيّتان صبيّات في المؤنث الصبيّ الغلام والجمع صِبْيَة وصُبْيَان والجارية صبيّة والجمع الصبايا مثل مطيّة ومطايا صحاح [والثلاثي المزيد فيه] عطف على قوله فالمجرد تقلب الواو والياء ألفًا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما أفرزي

[والثلاثي المزيد فيه] لما فرغ المصنف من بيان المجرد من الناقص شرع في بيان المزيد فيه من الناقص سعد الله

[قوله واسترشى] الأصل استرشو قلبت الواو ياءً ثم قلبت الياء ألفًا فصار استرشى سعد الله [قوله من نحو يغزو] فإن الواو فيه لم تقلب ياءً مع أنها وقعت رابعة وذلك للتجانس بين الواو والضمة وعدم التجانس بين الضمة والياء سعد الله

[قوله واسترشى] أي طلب الرشوة واسترشى الفصيل إذا طلب الرضاع الفصيل ولد الناقة سعد الله ٢٧/ ذو القعدة ١٤١٩

أعطيت واعتديت واسترشيت وكذلك تغازينا وتراجينا

أعطيت واعتديت واسترشيت وكذلك تغازينا وتراجينا] بقلب الواو ياء من الجميع كما ذكرنا
فاحفظ هذه الضابطة واعلم أن المصنف وغيره أطلقوا الحكم في هذا القلب على سبيل الكلية و
قالوا كل واو الخ ولي فيه نظر لأن هذا القلب إنما هو في لام الفعل فقط لأن وقوعه رابعا أكثر فهو أليق
بالتخفيف بدليل أنهم لا يقلبونه من نحو استقوم وفي التنزيل استحوذ وكذا اعشوشب واجتور وتجاور
واجلوذ وما أشبه ذلك وفي نحو افعلّ وافعالّ لا تقلب اللام الأولى لأن الأخيرة منقلبة لا محالة فلو
انقلبت الأولى أيضا لوقع الثقل المهروب عنه لا سيما في المضارع بدليل ارعوى يرعوي واحواوى ه
يحواوي وما أشبه ذلك ولأنه ينتقض بنحو مدعوّ وعدوّ ولكنهم اعتمدوا على ايراد هذا البحث في
المعتل اللام وعلى أنه لا اعتداد بالمدة أو أن المدة قائمة مقام الضمة هذا آخر الكلام فيما يكون حرف العلة فيه

[إنما هو في لام الفعل فقط] احتراز من عينه كاستقوم ومن لام الاسم كمدعوّ لا على سبيل الكلية في لام الفعل بل على سبيل
الجزئية فيهما احتراز من نحو ارعوى يرعوي واحواوى يحواوي [وفي نحو افعللّ وافعالّ] يقع هكذا في بعض نسخ
بالفك وهو مطابق للمثالين الآتيين في كلام الشارح وفي بعضها بالإدغام والتمثيل بالمثالين لهما نظر إليهما قبل
الإدغام [لأوقع في الثقل المهروب عنه] وهو اجتماع المثلين لكن قد يقال الثقل اللازم وقوعه أسهل من ثقل المهروب
عنه إذ الياء أخف من الواو [لا سيما في المضارع] فإنه يلزم فيه الوقوع في الثقل المذكور وزيادة الكسرة على أول حرفي
العلة لوجوب كسر ما قبل الآخر فيه [ولكنهم اعتمدوا] في إخراج نحو هذه الصور وتخصيص هذه الكلية عما عداها
[على ايراد هذا البحث] وهو قلب الواو رابعة إلى آخره [في المعتل اللام] وهذا مقام خاص فيكون مخصصا للعموم الوارد
فيه بالواو الواقعة في لام الفعل فليتدبر فيه نظر

[ووقوعه أسهل من ثقل المهروب عنه] لعله أشد هذا هو المناسب لقوله إذ الياء أخف من الواو ـ ابن القاسم
[قوله وكذلك] غير الأسلوب بقوله وكذلك لأنه متكلم مع الغير يعني كما أنه لا يمنع اتصال ضمير المتكلم وحده القلب المذكور كذلك لا يمنع
القلب اتصال ضمير المتكلم مع الغير سعد الله [قوله تغازينا] وكذلك تقلب الواو ياء في تغزّينا وتراجينا هما للمتكلم مع الغير الأولى من باب
التفعل والثاني من باب التفاعل وأصلهما تغزونا وتراجونا من الغزو وهو القتال مع الكفار والرجو الذي هو الأمل فحرى قلبت الواو فيهما ياء لوقوعها رابعة
فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما حلبي [قوله أكثر] بالنسبة إلى وقوع الواو في مقابلة عين الفعل [قوله فهو أليق] أي الأكثر وهو اللام أولى بالتخفيف من الأول
وهو العين سعد الله

[قوله على ايراد هذا البحث] يعني كان عليهم أن يقولوا إذا وقعت رابعة وهي لام الفعل ولكن اعتمدوا على ايراد هذا البحث في المعتل اللام فكان ايراد البحث فيه قرينة على أن المراد بكون الواو لام الفعل [قوله وعلى أنه لا اعتداد بالمدة] أي لأن المصنف وغيره اعتمدوا على أنه لا اعتداد بالمدة أي في نحو مدعوّ وعدوّ سعد الله

الرابعُ المعتلّ العين واللام ويقال له اللفيف المقرون فتقول شَوٰى يَشْوِي شَيّاً مثل رَمىٰ يَرْمِي رَمْياً

واحداً فلنشرع فيما تعدد فيه حرف العلة فنقول النوعُ [الرابعُ] من الأنواع السبعةِ [المعتلّ العين واللام] وهو ما يكون عينه ولامه حرفي علة وقدمه لكثرة أبحاثه بالنسبة إلى ما يليه [ويقال له اللفيفُ المقرونُ] أما اللفيفُ فلاجتماع حرفي العلة فيه ويقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيفٌ وأما المقرون فلمقارنة الحرفين وعدمِ الفاصل بينهما بخلاف ما سيجيء بعده والقسمة تقتضي أن يكون هذا النوع أربعة أقسام لكن لم يجئ ما يكون عينه ياء ولامه واواً فبقي ثلاثة ولا يكون إلا من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ وعَلِمَ يَعْلَمُ والتزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين كسرَ العين في الماضي نحو قَوِيَ يَقْوىٰ ليقلب الواوُ الأخيرةُ ياءً دفعاً للثقل وإنما جاز في هذا النوع يَفْعِلُ بالكسر حال كون العين واواً لأن العبرة في هذا الباب باللام ولذا لا يُعَلّ العين [فتقول شَوٰى يَشْوِي شَيّاً مثل رَمىٰ يَرْمِي رَمْياً] فجميع ما عرفته في رَمىٰ يَرْمِي فاعرفه ههنا

[المعتلّ العين واللام] ويقال لهذا القسم لغة معتلّ العين واللام لوقوع حرف العلة فيهما ومعتلّ الطرفين لصدق وقوع حرف العلة طرفا محرر [قوله وقدمه] أي على المعتل الفاء والعين وعلى المعتل الكل وعلى المعتل الفاء واللام سعد الله [ويقال له اللفيف] اللفيف فعيل بمعنى ملفوف أي المضموم من قولهم لف الأزار إذا ضمّ إلى نفسه ومنه اللفافة والمقرون مفعول من قرن إذا صحب شرح [قوله أربعة أقسام] أحدها ما يكون عينه ولامه ياءان والثاني ما يكون عينه ولامه واوان والثالث ما يكون عينه واواً ولامه ياء والرابع عكس ذلك لم يجئ القسم الرابع في كلامهم فبقي ثلاثة سعد الله [قوله نحو قوي] فإنه لولا كان مفتوح العين لوجب أن يقال عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك في قَوَوْتُ بالواوين وهو في غاية الثقل حسّاً سعد الله [قوله لأن العبرة في هذا الباب باللام] أي يعني أن الأجوف الواوي لا يجيء على يَفْعِلُ بكسر العين وهذا الباب كما أنه لفيف فهو أجوف أيضاً فالقياس أن لا يجيء الواوي منه على يَفْعِلُ بكسر العين وقد جاء نحو يَشْوِي والجواب أن العبرة في هذا الباب باللام تأمل سعد الله لا إله إلا الله محمد رسول الله

وقوِيَ يقوى قوّة

بعينه والأصل شوى يشوي أعلّ إعلالَ رمى يرمي وأصل شيًّا شويًا اجتمعت الواو والياء

وسبقت إحديهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وادغمت الياء في الياء ولا يجوز قلب الواو ألفًا

لئلا يلزم حذف إحدى الألفين فتختل الكلمة فإن قيل إذا كان الأصل شوى فلم أعلّ اللام

دون العين مع أن العلّة موجودة فيهما قلت لأن آخر الكلمة أولى بالتغيير والتصرف فيه

فلا أعلّ العين في صيغة من الصيغ لأنه لم يعلّ في الأصل الذي هو شوى فلا يقال في اسم الفاعل

شاءٍ بالهمزة بل شاوٍ بالواو ويقال في اسم المفعول مشويّ لا مشيّ فالحاصل أنه يجعل مثل

الناقص بعينه لا مثل الأجوف [و] تقول [قوِيَ يقوى قوّة] والأصل قوِوَ يقوَوُ فأعلّ

إعلال رضي يرضى ولم يدغم لأن الإعلال في مثل هذه الصورة واجب فلا يجوز أن يقال رضوَ مثلًا

بلا إعلال بخلاف الأدغام فإنه لا يجب اذ يجوز أن يقال حيِيَ بلا إدغام فقدّم الواجب فلم يبق

[قوله في اسم الفاعل شاءٍ] بأن يقال أصله شاوِيٌ حذفت الضمة من الياء ثم الياء ثم قلبت الواو همزة كبائع. سعد الله

[قوله لا مَشْيِيّ] بأن يقال أصله مَشْوُويٌ كمصون نقلت ضمة الواو ثم حذفت الواو فصار مَشْوِيٌ اجتمعت الواو

والياء وسبقت الخ فصار مَشِيّ. يونس الرحيم [قوله قوِوَ يقوَوُ] قلبت الواو فيهما ياءً أما في الأول فلتطرفها

وانكسار ما قبلها وأما في الثاني فلوقوعها رابعة ولم يكن ما قبلها مضمومًا ثم قلبت في المضارع ألفًا لعلته. سعد الله

[قوله بخلاف الإدغام] أي عند اجتماع المتجانسين فإنه غير واجب في هذا النوع بل يجوز الأدغام وعدمه. سعد الله

وَرَوِيَ يَرْوَى رَيًّا مِثْلُ رَضِيَ يَرْضَى رَضِيًا فَهُوَ رَيَّانُ وَامْرَأَةٌ رَيَّى مِثْلُ عَطْشَانَ وَعَطْشَى

سبب الادغام ولأنّ قَوِيَ أخفّ من قوّ بالإدغام واغتفر اجتماع الواوين في القوّة للإدغام فإنّه

موجب للخفة ونظيره الجوّ والبوّ ولم يعلّ العين لئلا يلزم اجتماع الاعلالين [وَرَوِيَ يَرْوَى رَيًّا]

وأصله رَوْيًا ولم تقلب العين من روى ألفاً وإن لم يلزم اجتماع الاعلالين لئلا يلزم في المضارع أن يقال

يَرَاى كيخاف بياء مضمومة وهم رفضوا ذلك ولأنّ فعِل مكسور العين فرع فعَل مفتوح العين

ولم يقلب في المفتوح فلم يقلب في المكسور فقوي يقوى وروي يروى [مثل رضي يرضى رضيا]

في جميع أحكامه بلا مخالفة وعليك أن لا تعلّ العين أصلاً ولمّا لم يكن اسم الفاعل من روي مثله

من رضي يرضى ومن شوى يشوى أشار اليه بقوله [فهو ريّانُ وامرأةٌ ريّى مثل عطشان وعطشى]

يعني لا يقال راوٍ ولا راوية بل بني الصفة المشبهة لأنّ المعنى لا يستقيم إلا عليها لأنّ صيغة فاعلٍ

أي في المضارع يَرَاى كيخاف بياء مضمومة وهو مرفوض وقيل لئلا يلزم

[قوله وأصله رَوْيًا] إجتمعت الواو والياء والأولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء - سعد الله

[قوله بل بني الصفة المشبهة] وهي كل اسم أشتق من فعل لازم ليدلّ على ذات قام بها الفعل دائماً حقيقة أو قصداً كحسن من الحسن

وهو تناسب الأعضاء دائماً سعد الله — [قوله لأنّ صيغة فاعل] وإنّما قال صيغة فاعل ولم يقل اسم الفاعل لئلا يخرج

الصفة المشبهة عن اسم الفاعل لأنّها فاعل عند أهل هذه الصناعة شرح

وَأَرْوَى كَأَعْطَى وَحَيِيَ كَرَضِيَ

فاعلٍ تدل على الحدوثِ والصفة المشبهة على الثبوت والمعنى في هذا على الثبوت لا على الحدوث

فتأمل وأصل رَيَّان رَوْيَان فُعْلَان فأعل إعلال شَيًّا تقول رَيَّان رَيَّانَان رِوَاء ورَيَّا رَيَّيَان رِوَاء أيضًا

وتقول في التثنية للمؤنث حال النصب والخفض مضافةً الى ياء المتكلم رَيَّيَيَّ بخمس ياءات

الأول منقلبةٌ عن الواو التي هي عين الفعل والثاني لام الفعل والثالث المنقلبة عن ألف التأنيث

والرابع علامة التثنية والخامس ياء المتكلم [وَأَرْوَى كَأَعْطَى] يعني أن المزيد فيه من هذا النوع

مثل الناقص بعينه وقد عرفته فوازن هذا عليه ولا تفرق ولا تعتل العين أصلًا فإني لو اشتغل

بتفصيل ذلك ليطول الكتاب من غير طائل [و] تقول في فَعِلَ مكسور العين مما الحرفان فيه ياءان [حَيِيَ

كَرَضِيَ] بالإعلال العين لما تقدم وجاز عدم الإدغام نظرًا إلى أن قياس ما يدغم في الماضي أن يدغم في المضارع

[قوله والصفة المشبهة على الثبوت] والمراد بالثبوت صفة لها بقاء وأعم من أن يكون زمانه قصيرا أو طويلا وإنما يكون في أفعال غير اختيارية كالحسن والقبح والفرح والحزن والمراد من الحدوث وجود فعل من عدم ويكون في آن واحد منا ومن غيرنا بحسب الاختيار كالضرب مباحث [قوله والمعنى في هذا على الثبوت] لأن الري هو البلوغ الى نهاية المطلوب وهو أمر مستمر عرفا يقال روى من الماء أو من العلم أو من المال إذا بلغ إلى نهاية المطلوب منه سعد الله [قوله وجه التأمل] لنطلع على أن المعنى هنا على الثبوت لا على الحدوث سعد الله أي عرفا وإلا فيجوز اعتبار الحدوث فيه مصح

[قوله وأصل ريان] إجتمعت الواو والياء وسبقت إحديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار ريان سعد الله [قوله رواء] منصرف لأن ألفه ليست للتأنيث فإن أصله رواي قلبت الياء الواقعة بعد ألف زائدة همزة سعد الله [قوله مما الحرفان فيه ياءان] أقول لما فرغ من بيان اللفيف مما كان عين الفعل منه واوا شرع في بيان ما كان عينه ياء وقال حيي كرضي سعد الله [قوله ان يدغم في المضارع] المقصود أن وجوب الأدغام في الماضي يستلزم جوازه في المضارع ومن الجواز في المضارع يلزم المحذور بخلاف جوازه في الماضي فإنه لا يستلزم جوازه في المضارع سعد الله

وَحَيَّ وَيَحْيَىٰ حَيٰوةً فَهُوَ حَيٌّ

وههنا لا يجوز الإدغام في المضارع لئلا يلزم ما تقدّم من يَحَيُّ مضموم الياء وهو مرفوض [و] يجوز [حَيَّ] بالإدغام لاجتماع المثلين وهذا هو الكثير الشائع وقال تعالى وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ويجوز في الحاء الفتح على الأصل والكسر بنقل حركة الياء إليه [و] تقول في مضارع حَيَّ [يَحْيَىٰ] بلا ادغام لئلا يلزم الياء المضمومة وتقلب اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها [و] تقول [حَيٰوةً] في المصدر بقلب الياء ألفا وتكتب بصورة الواو على لغة من يميل الألف إلى الواو وكذلك الصَّلٰوة والزَّكٰوة والرِّبٰوا كذا ذكره صاحب الكشاف فيه والحق أن أمثال ذلك تكتب في المصحف بالواو اقتداء بنقل عثمان وغيره بالألف كحياة لأنها وإن كانت منقلبة عن الياء لكن الألف المنقلبة عن الياء إذا كان ما قبلها ياء تكتب بصورة الألف إلا في يَحْيَىٰ ورَيَّا إذا كانا علمين [فهو حَيٌّ] في النعت ولم يقل حايٌّ لما ذكر في رويّ من أن المعنى على الثبوت

[لأنها وإن كانت منقلبة عن الياء] فإن قلت إن الحيوان مأخوذ من الحيوة ولامه واو قلت صرحوا بأن الواو منقلبة فيه عن ياء وأصله حَيَيَانٌ [لكن الألف المنقلبة عن الياء] قال الجاربردي كتبوا كل ألف رابعة فصاعدا في اسم أو فعل ياء نحو المغزى ويتقوى تنبيها على أنها تقلب ياء عند التثنية أو على أنه مما يمال إلا فيما قبلها ياء نحو الدنيا فإنه يكتب ألفا كراهة اجتماع اليائين إلا في نحو يَحْيَىٰ علما ورَيَّا علما فإنه يكتب ياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا أو صفة ولم يعكسوا لاستثقال الصفة والفعل وكون الألف أخف من الياء وأما الألف الثالثة فإن كانت عن ياء كرمى كتبت ياء وإلا كتبت ألفا على ما يقتضيه الأصل ومنهم من يكتب الجميع بالألف لأنه القياس وأنفى للغلط على الكاتب انتهى فقوله [إلا في نحو يَحْيَىٰ ورَيَّا] معناه إذا كانا علمين لا فعلا وصفة

[قوله كتبوا كل ألف رابعة] سواء كان عن واو أو ياء ـ ابن التمام ـ [قوله حيوة] أصله حَيَيَةٌ على وزن فَعَلَةٌ نقلت حركة الياء الثانية إلى الأولى وقلبت ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصار حَيَاةً ثم أبدلت الواو من الألف في الخط كذلك إتباعا لخط المصحف كما ذكر في علم الخط ـ زنجاني ـ [قوله وإن كانت منقلبة عن الياء] كأنه قيل إنه قد قلنا في بحث الناقص أن الألف المنقلبة عن الياء تكتب بصورة الياء أو من الواو بصورة الألف فرقا بينهما فأجاب بأن هذا إذا لم يكن قبل الألف المنقلبة عن الياء ياء مفتوحة ـ سعد الله ـ [قوله إذا كانا علمين] فإنهما يكتبان بالياء حينئذ فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكس للتعادل لثقل الفعل والصفة وخفة العلم فهرب فيهما عن اجتماع اليائين ولم يهرب عنه في العلم ـ سعد الله ـ [قوله من يميل الألف إلى الواو] يعني يتلفظ بحرفين الألف والواو لا بالألف الخالص كما في الإشمام تأمل ـ سعد الله

وَحَيَا وَحَيِيَا فَهُمَا حَيَّانِ وَحَيُّوا وَحَيِيُوا فَهُمْ أَحْيَاءُ وَيَجُوزُ حَيُوا بِالتَّخْفِيفِ كَرَضُوا وَالْأَمْرُ إِحْيَ كَارْضَ

الثبوت دون الحروف ولم يجز حَيِيَ بلا ادغام حملاً على الفعل لأنّ إسم الفاعل فرع على الفعل في الاعلال دون الادغام وعلى تقدير حمله عليه فالحمل على ما هو الاكثر أعني الادغام أولى [وحَيَا] في فعل الأثنين من حيّ بالإدغام [وحَيِيَا] فيه بلا إدغام [فهما حَيَّانِ] في تثنية حيّ [وحَيُّوا] في فعل جماعة الذكور من حيّ بالإدغام قال الشاعر: عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ [وحَيِيُوا فهم أَحْيَاءُ] في جمع حيّ [ويجوز] في فعل جماعة الذكور [حَيُوا كَرَضُوا بالتخفيف] من حَيِيَ بلا إدغام والأصل حَيِيُوا كَرَضِيُوا نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها وحذفت لألتقاء الساكنين ووزنه فَعُوا قال الشاعر: وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا : وأما عند اتصال الضمائر فلا مدخل للإدغام كما تقدم في المضاعف ولذا لم يذكره ويجوز عند إتصال تاء التأنيث حَيِيَتْ

[قوله عيّوا بأمرهم آه] آخره جعلت لها عودين من ثيم وآخر من ثمامة ويروى وضعت لها عودين من صنفة وأخرى من ثمامة ح والبيت لأنّ مفرع كذا في الصحاح وقيل لعبيد بن الأبرص والثيم بالتحريك عود يتخذ منه النستق والثمام بضم الثاء نبت ضعيف الواحدة ثمامة والصنفة نوع من الشجر يصف الشاعر قوم بني أسد عند ملك من ملوك العرب وبيّن تحيّرهم في أمرهم لينعم عليهم ويعينهم على أعدائهم حاشية [قول الشاعر عيّوا الخ] لم يسمّ قائله قوله عيّوا بالياء المشددة ماض من عيّ الأمر إذا لم يهتد لوجه مراده أو عجزت منه ومنه عيّت بتاء التأنيث والحمامة بفتح الحاء المهملة أي الحمام وهو طائر معروف [illegible] جامع الشواهد [قول الشاعر وكنا الخ] لم يسمّ قائله الفوارس جمع فارس على غير القياس و كهمس بالسين المهملة كجعفر أبو حيّ من ربيعة بن حنظلة وأعصر كأفلس جمع عصر كفلس وهو بالمهملات الزمان جامع الشواهد
[الكهمس] ابو حيّ من العرب أي كنا ظننا هم من بني كهمس أعطوا حيوة بعد موتهم زمانا كثيرا حلبي
[قوله أعصرا] ولعله بضم الصاد جمع عصر [ومن الدهر] حال منه أي أزمنة كائنة من الزمان وبعضا منه سعد الله
[قوله أعصرا] فالألف للأطلاق ومن تبعيضية سعد الله لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عبد الرحمن [illegible] محمد صالح

وَأَحْيِ يُحْيِي كَأَعْطِي يُعْطِي وَحَايَا يُحَايِي مُحَايَاةً

وَحَيِيتُ تَحْيَى وَحَيّ [والأمر إِحْيَ] من تَحْيَى [إِلْإِرْضَ] من تَرْضَى في سائر التصاريف مؤكدًا أو غيره تقول إِحْيَ إِحْيَا إِحْيُوا إِحْيِي بياء ساكنة بعد ياء مفتوحة إِحْيَيَا إِحْيَيْنَ وبالتأكيد إِحْيَيَنَّ إِحْيَيَانِّ إِحْيَوُنَّ والوزن إِفْعَوُنَّ إِحْيَيِنَّ بكسر الياء الثانية والوزن إِفْعَيِنَّ إِحْيَيَانِّ إِحْيَيْنَانِّ [و] تقول في أفعل [أَحْيَى يُحْيِي كَأَعْطَى يُعْطِي] بعينه ولا يدغم حال النصب أيضًا لا تقول أن يُحْيِيَ حملًا على الأصل قال تعالى أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ تقول أحيى يُحْيِي إِحْيَاءً فهو مُحْيٍ وذاك مُحْيًا لم يُحْيِ لِيُحْيِ أَحْيِ لا تُحْيِ بحذف اللام وإبقاء العين بحاله ولا يُحْيِي بإثبات اللام وبالتأكيد أَحْيِيَنَّ بإعادة اللام كَأَعْطِيَنَّ [و] تقول في فاعل [حَايَا يُحَايِي مُحَايَاةً] فهو مُحَايٍ وذاك مُحَايًا لم يُحَايِ لِيُحَايِ حَايِ لا تُحَايِ لا يُحَايِي كَنَاجَى بعينه [و] في

[قوله والأمر] أي لما أريد بناء الأمر منه حذف حرف المضارعة يجئ بهمزة الوصل والباقي مجزوما سعد الله

[قوله أَحْيِ] واعلم أنهم لم يدغموا في ماضيه ومضارعه وعللوا فيهما لأن الإعلال مقدم على الإدغام ولاستثقال الضمة على الياء في المضارع على تقدير الإدغام كما ذكرنا آنفا حلبي

[قوله وذاك مُحْيًا] وتكتب الياء المحذوفة في إسم المفعول لعدم الدال على حذفها بخلاف الياء في إسم الفاعل فإنها تسقط في الكتابة كما تسقط في اللفظ لوجود الدال على حذفها وهو الكسرة سعد الله

وَاسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي إِسْتِحْيَاءً وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ إِسْتَحَى يَسْتَحِي إِسْتِحَاءً

فِي إِسْتَفْعَلَ [إِسْتَحْيَى يَسْتَحْيِي إِسْتِحْيَاءً] فَهُوَ مُسْتَحْيٍ وَذَاكَ مُسْتَحْيًا لَمْ يَسْتَحْيِ إِسْتَحْيِ لَا يَسْتَحْيِ لَمْ يَسْتَحْيِ لَا يَسْتَحْيِي لَاسْتَحْيَنَّ بِعَيْنِهِ [وَمِنْهُمْ] أَيْ مِنَ الْعَرَبِ [مَنْ] يَحْذِفُ إِحْدَى الْيَائَيْنِ وَ [يَقُولُ إِسْتَحَى يَسْتَحِي إِسْتِحَاءً] فَهُوَ مُسْتَحٍ وَذَاكَ مُسْتَحًى لَمْ يَسْتَحِ لَا يَسْتَحِ لَمْ يَسْتَحِ لَا يَسْتَحِي إِسْتَحِ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَحَذْفِ الْيَاءِ الْأَخِيرَةِ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ وَهَذِهِ لُغَةٌ تَمِيمِيَّةٌ وَالْأُولَى حِجَازِيَّةٌ وَهُوَ الْأَصْلُ الشَّائِعُ قَالَ تَعَالَى إِنَّ اللّٰهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً وَقَالَ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَائَكُمْ وَتَقُولُ عَلَى اللُّغَةِ الثَّانِيَةِ إِسْتَحَى إِسْتَحَيَا بِحَذْفِ الْعَيْنِ عَلَى وَزْنِ إِسْتَفْلَا إِسْتَحَوْا عَلَى وَزْنِ إِسْتَفَوْا إِسْتَحَتْ إِسْتَحَتَا عَلَى وَزْنِ إِسْتَفَتْ إِسْتَفَتَا إِسْتَحْيَنَ عَلَى وَزْنِ إِسْتَفْلَنَ الخ وَيَسْتَحِي يَسْتَحِيَانِ يَسْتَحُونَ عَلَى وَزْنِ يَسْتَفُونَ تَسْتَحِي تَسْتَحِيَانِ يَسْتَحِينَ عَلَى وَزْنِ يَسْتَفِينَ الخ إِسْتَحِ إِسْتَحِيَا إِسْتَحُوا [عَلَى وَزْنِ إِسْتَفُوا] بِالْقَافِ مَاضِيًا لَا بِالْفَاءِ مُقْتَطَعًا مِنَ اسْتَفْعَلُوا لِأَنَّ قَوْلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَسْتَحِينَ عَلَى وَزْنِ يَسْتَقِينَ لَا يَصِحُّ بِالْفَاءِ

(حواشٍ بين السطور: أي بحذف العين – أي لإثبات الياءين – أي بحذف العين واللام – أي بحذف العين فقط – من استفعوا بحذف العين واللام – على أنه ميزان ابن القاسم)

وفي نسخة يستفلن فيح بيعران يكون الأول استفوا على أنه ميزان

[قوله يَسْتَحْيِي] أصله يَسْتَحْيِيُ استثقلت الضمة على الياء الثانية فحذفت منها وقد استثقلت الكسرة على الياء الأولى فنقلت منها الى ما قبلها فالتقى الساكنان هما الياءان فحذفت الياء الأولى لالتقاء الساكنين. حلبي

[قوله على وزن استقوا] وان كان بالفاء يكون من باب الاستفعال من لفيف المقرون واستحوا من لفيف المقرون وهو استقوا من باب الاستفعال [قوله لا يصح بالفاء] لانه فعل جماعة المؤنث الغائب وفعل جماعة المؤنث وزنه يستفلن لا يستفين فتأمل ابن القاسم

وَذٰلِكَ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ كَمَا قَالُوا لَاأَدْرِ فِي لَا أَدْرِي

إِسْتَحِي إِسْتَحِيَا إِسْتَحِيَنْ وبالتاكيد إِسْتَحِيَنَّ بإعادة اللام إِسْتَحِيَانِّ إِسْتَحِيَنَّ إِسْتَحِنَّ إِسْتَحِيَانِّ إِسْتَحِيَانِّ

ولما ثبت أن هذا النوع لا يعل عينه البتة وههنا قد حذفت أشار الى الجواب بقوله [وذلك] أي الحذف [لكثرة الإستعمال كما قالوا لا أدر في لا أدري] يعني ليس الحذف للإعلال بل على سبيل الإعتباط مثله لا أدر وأصله لا أدري فحذفت الياء لكثرة إستعمالهم هذه الكلمة كذا حكاه الخليل وسيبويه ونظيره حذف النون من يكون حال الجزم نحو لم يك ولم تك ولم أك ولم نك وهذا كثير في الكلام قال سيبويه في إِسْتَحَى حذفت الياء لإلتقاء الساكنين لأن الياء الأولى تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها بعد قلب الثانية ألفا وإنما فعلوا ذلك حيث كثر في كلامهم وقال المازني لم يحذف الياء لإلتقاء الساكنين وإلا لردوها إذا قالوا هو يستحي ولقالوا إِسْتَحْيِي قلت فيه نظر لأنه كما نقلت حركة الياء

[قوله الإعتباط] الإعتباط بالعين المهملة والطاء في أصله نحر الإبل أو البقرة بغير علة يسمى مثل هذا الحذف بالإعتباط لكونه بغير علة شرح [الإعتباط] اى من غير علة يقال ذبحت الناقة إعتباطا اى من غير علة بها يوسف الاهم

[الخليل وسيبويه] أي بالحذف يعني انه حكى الخليل وسيبويه عن العرب انهم يقولون لا أدر بالحذف سعد الله

[قوله ونظيره] أي نظير حذف العين في إستحى لمجرد كثرة الإستعمال سعد الله [قوله في إستحى] توضيح إعلاله أن إستحى أصله إستحيي قلبت الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار إستحيا ثم نقلت فتحة الياء الأولى الى الحاء وقلبت ألفا ولعل علة قلبها ألفا في الأصل متحركة وما قبلها الآن مفتوح فالتقى الساكنان فحذف العين فصار إستحى حلبي

[قوله ولقالوا إستحيي] إذ لا علة لقلبه ألفا أيضا والحال انهم لم يقولوا كذلك بل يقولون يستحي بياء واحدة وإستح بلا ياء في الأمر سعد الله

الياء من إستحى الى ما قبلها وقلبت ألفاً فكذلك هيهنا نقلت حركة الياء من يستحيِي الى ما قبلها ٥

وحذفت الياء لالتقاء الساكنين والعلّة فيهما كثرة الاستعمال وفى كلام سيبويه نظر أيضاً لانّه يوهم

أنّ المحذوف اللام والحقّ أنّه العين والّا لوجب أن يقال فى المجزوم والأمر لم يستحيِ واستحيِ بإثبات الياء

لأنّ حذف اللام انّما هو لكونه قائماً مقام الحركة وليس العين كذلك فالمحذوف العين وحذف اللام فى

المجزوم والأمر مثله فى النّاقص لا لكثرة الإستعمال بدليل إعادتها فى إستحيا واستحيِيَنّ فليتأمل فحينئذ

لاحاجة الى قلب الياء ألفاً لأنّه يحذف قُلب أم لم يقلب بل بنقل حركته وحذف فالتّشبيه بلا أدرِ

فى الحذف لكثرة الإستعمال لا فى حذف اللام ❊ النوع [الخامس] من الأنواع السبعة [المعتل]

[لأنّه يوهم أنّ المحذوف اللام] منشأ الوهم قوله حذفت الياء لالتقاء الساكنين لأنّ الياء الأولى تقلب الفا

لان ظاهره أنّ الياء الأولى غير الياء المحدّث عنها بالحذف لالتقاء السّاكنين والّا لقال لأنّها تقلب ألفاً

[وحذف اللام فى المجزوم والأمر] تمهيد لبيان أنّ التّشبيه بلا أدرِ إنّما هو فى مطلق الحذف لكثرة

الإستعمال من غير إشتراك فى غير المحذوف بيانه أنّه قرّر أنّ حذف اللام من المجزوم والأمر لعلّة لا

لكثرة الإستعمال مستدلاً عليه بأنّه لو كان لكثرة الاستعمال لم يعد فى المصدر الذى هو الاستحياء ولا فى

الأمر المؤكّد بالنون وهو استحيِيَنّ بياء واحدة هى اللّام لوجود كثرة الاستعمال فيهما فاذا ثبت أنّ حذف

اللام لعلّة وانّ المحذوف لكثرة الاستعمال هو العين فلا حاجة الى دعوى قلب الياء التى هى العين ألفاً لأنّ

حذفها لكثرة الاستعمال لا لعلّة فلا فائدة فى تكلّف علّة وأشار بهذا الى ردّ قول سيبويه لأنّ الياء الأولى تقلب

ألفاً ولزم من مجموع ماذكرناه أنّ التّشبيه بين لا أدرِ وبين استحى ليس فى عين المحذوف لاختلافه فيهما

[قوله والعلّة فيهما كثرة الاستعمال] فلا وجه للردّ مع قيام علّة الحذف وهى كثرة الاستعمال سعد الله - [قوله والّا لوجب] لأنّ الياء

الأخيرة تحذف بالجزم فيبقى ياء الأولى سعد الله [قوله قائماً مقام الحركة] ويمكن أن يجاب بأنّه اقام المظهر مقام المضمر واللّام فى

قوله وحذفت الياء عوض عن الصفة اى ياء الأولى حلبى [قوله وفى كلام سيبويه نظر أيضاً] ويمكن أن يجاب عنه بأنّه أقام

المظهر مقام المضمر لكن يبقى عليه قوله لأنّ الأولى تقلب ألفاً سعد الله - [قوله لأنّه يوهم] وانما قال يوهم لأنه يحتمل أن يكون المراد

بياء فى قوله حذف الياء لالتقاء السّاكنين الياء الأولى وحينئذ ينبغى أن يقول لأنّها تقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لأنه

أعادها وضعاً للظاهر موضع المضمر توضيحاً وتوكيداً حلبى [قوله ان المحذوف اللّام] لأنّه قال حذفت الياء لإلتقاء السّاكنين

لان الياء الأولى تقلب ألفاً وهذا الأسلوب يدلّ على أنّ المحذوف غير المقلوب ألفاً لأنه لو كان المحذوف بعينه هو المقلوب لكان

حقّ العبارة ان يقول لأنّها تقلب ألفاً بالاضمار لان الغالب فى المضمر ارادة المعنى الأوّل سعد الله

اَلْفَاءُ وَاللَّامُ وَيُقَالُ لَهُ اللَّفِيْفُ الْمَفْرُوْقُ فَتَقُوْلُ وَقٰى كَرَمٰى يَقِيْ يَقِيَانِ يَقُوْنَ الخ

[الفاء واللام] وهو الذى فائه ولامه حرفا علة [ويقال له اللفيف المفروق] لاجتماع حرفي العلة فيه مع الفارق بينهما أعني العين والقسمة تقتضي ان يكون أربعة أقسام وليس الكلام من هذا النوع ما كان فائه ولامه ياء إلا الأيديث بمعنى أنعمت فيقال يدي ييدي فالفاء في غيره واو فقط واللام لا يكون إلا ياء لأنه ليس في كلامهم ما كان فائه ولامه واوا إلا لفظ واو ولم يجئ إلا من باب ضرب يضرب وعلم يعلم وحسب يحسب ولم يذكر المصنف مثال الأخير وهو ولي يلي [فتقول] من باب ضرب يضرب [وقى] أي حفظ وقيا وقوا والأصل وقيوا وقت وقتا وقين وقيت وقيتما وقيتم وقيت وقيتما وقيتن وقيت وقينا كرمى رميا رموا رمت رمتا رمين رميت رميتما رميتم رميت رميتما رميتن رميت رمينا والإعلالات كالإعلالات [يقي يقيان يقون تقي تقيان يقين تقي تقيان تقون تقين تقيان تقين أقي نقي] ولم

[واللام لا تكون إلا ياء] لم يستثن لفظ واو هنا كما استثنى يديت على ما مر لأن لفظ واو ليست من هذا النوع بل من مطلق ما فائه ولامه واوان فلذا استثنى منه

[قوله أربعة أقسام] بأن يكون الفاء واللام يائين أو واوين أو الفاء واوا واللام ياء أو بالعكس سعد الله

[قوله الأيديث بمعنى أنعمت] ووجه كون هذا اللفظ بهذا المعنى أن اليد سبب النعمة فأخذ منه فعل بمعنى الأنعام سعد الله

[قوله وقى أي حفظ] اعلم ان حكم وقى يقي حكم وعد يعد أي في حذف الفاء وعدمه فيحذف الفاء في يقي حيث يحذف في يعد وثبت في وقى حيث ثبت في وعد وأما حكم لام الفعل في وقى يقي كحكم اللام في رمى يرمي وإعلاله كإعلاله فيحذف لامه وتثبت وتقلب حيث يحذف اللام في رمى يرمي وتثبت وتقلب وذلك لمشابهة وقى يقي بوعد يعد في الفاء ويرمي يرمي في اللام ولكونهما من باب واحد جمال الدين

[قوله يقي] أصله يوقي كيوعد فحذفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة ثم استثقلت الضمة على الياء التي هي لام الفعل فحذفت فصار يقي حلبي [قوله يقون] أصله يوقيون حذفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة فصار يقيون واستثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى القاف بعد سلب كسرته فالتقى الساكنان هما الواو والياء فحذفت الياء فصار يقون [illegible]

وَالْأَمْرُ مِنْهُ قِ فَيَصِيرُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَيَلْزَمُهُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ نَحْوُ قِهْ

ولم يُعَلَّ كيَرْمِى لانّه يخالفه فى حذف الفاءِ إذ الأصل يَوْقِىُ وامّا حكم اللام منه فكحكم يَرْمِى و الأصل فى يقُونَ يَقِيُونَ و فى تَقِينَ فى فعلِ الواحدةِ المخاطبة تَقْيِينَ كتَعْدِينَ فحذفت اللام كما فى يَرْمُونَ وتَرْمِينَ والوزن يَعُونَ وتَعِينَ وامّا تَقِينَ فى الجمع فوزنه تَعِلْنَ والياءُ لام الفعلِ [و] تقول فى [الأمر قِ] يا رجلُ على وزن عِ [فيصير على حرف واحد] كما ترى لأنّ الفاءَ محذوفةٌ وقد حذفت حرف المضارعة ولام الفعل فلم يبق غير العين وكذا تقول فى سائر المجزومات نحو لا يَقِ ولم يَقِ ولِيَقِ على وزن لا يَعِ ولم يَعِ ولِيَعِ [ويلزمه] اى الأمر لحوق [الهاءِ فى الوقف نحو قِهْ] لئلا يلزمَ الابتداءُ بالساكن إن أسكنت الحرف الواحد للوقف أو الوقفُ على الحركة إن لم تسكن وكلاهما ممتنعٌ وامّا حال الوصلِ فتقول قِ يا رجلُ قِيَا قُوا أصله قِيُوا قِى أصله قِيِى قِيَا قِينَ على وزن عِلْنَ فهو واقٍ

[قوله فى الوقف] اعلم أنّ المراد بالوقف هو سكون الآخر إلّا أنّ السكون يستعمل فى المعرب والوقف فى المبنى والهاء فى الوقف مثل همزة الوصل فى الابتداء أى بالساكن فإذا وصلت الكلمة بكلمة بعدها حذفتها كما حذفت الهمزة إلّا أنّ الهمزة فى الأوّل والهاء فى الآخر سعد الله [قوله وكلاهما ممتنع] أمّا امتناع الابتداء بالساكن فظاهر وامّا امتناع الوقف على المتحرك فمبنى على الصناعة أى تمتنع صناعة فقط سعد الله

وَتَقُولُ فِي التَّأْكِيدِ قِيَنَّ قِيَانِّ قُنَّ قِنَّ قِيَانِّ قِينَانِّ وَبِالْخَفِيفَةِ قِيَنْ قُنْ قِنْ وَتَقُولُ فِي وَجِيَ يَوْجَى كَرَضِيَ يَرْضَى إِيجَ كَارْضَ

والأصلُ وَاقِيَ وذاك مَوْقِيَ والأصلُ مَوْقُوِيٌ فحكم اللام في الجميع حكم لام رمى بلا فرق فقس عليه

[وتقول في التأكيد] بالنون الثقيلة [قِيَنَّ] بإعادة اللام لما عرفته في أُغْزُوَنَّ [قِيَانِّ قُنَّ] بضم القاف

في فعل جماعة الذكور وحذف الواو لالتقاء الساكنين ودلالة الضمة عليها [قِنَّ] بكسر القاف

في فعل الواحدة المخاطبة وحذف الياء لالتقاء الساكنين ودلالة الكسرة عليها [قِيَانِّ قِينَانِّ و

بالخفيفة قِيَنْ قُنْ قِنْ وتقول] من باب عَلِمَ يَعْلَمُ [وَجِيَ يَوْجَى كَرَضِيَ يَرْضَى] في جميع الأحكام

والتصاريف بلا فرق أصلاً والأمر فيها [إِيجَ كَارْضَ] يقال إِيجَ إِيجَيَا إِيجَوْا إِيجَيْ إِيجَيَا إِيجَيْنَ

وبالتأكيد إِيجَيَنَّ إِيجَيَانِّ إِيجَوُنَّ الخ وذكر ذلك لفائدة وهي أن الواو تقلب ياءً لسكونها وانكسار

ما قبلها فإن الأصل إِوْجَ ويقال وَجِيَ الفَرَسُ إذا وجد في حافره وَجَعٌ النوع [السادس

[قوله والأصل مَوْقُوِيٌ] اجتمعت الواو والياء والأولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وأبدلت ضمة القاف فصار مَوْقِيّ كمَرْمِيّ سعد الله [وتقول في التأكيد] أي إذا دخلت نون التأكيد تعود المحذوف في بعض المواضع ويحذف في بعض محرر [قوله لما عرفته] وهو أن هذا الحروف بمنزلة الحركات في الصحيح وأنت تعيد الحركة ثمة فكذا تعيد الحرف هنا ع [قوله لما عرفته] من أنه نائب مناب الحركة فكما تعاد الحركة بالنون تعاد النائب مناب الحركة بالنون أيضا سعد الله [قوله قُنَّ] أصله قُوا فلما دخل عليه نون التأكيد الثقيلة التقى الساكنان هما واو الضمير والأولى من نون التأكيد الثقيلة وحذف الواو لدلالة الضمة عليها محرر

[إِوْجَ] قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها يعني أن دأبه أن يذكر غير الماضي والمضارع وغيره وان ذكر الأمر هنا لأن فيه تغيير ليس في نظيره وهو الإنقلاب سعد الله

السَّادِسُ الْمُعْتَلُّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ كَيِّنٌ فِي اسْمِ مَكَانٍ وَيَوْمٍ وَوَيْلٍ وَلَا يُبْنَى مِنْهُ فِعْلٌ ❊ السَّابِعُ الْمُعْتَلُّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ وَذَلِكَ

وَاوٌ وَيَاءٌ لِاسْمَيِ الْحَرْفَيْنِ

[السادس] من الأنواع السبعة [المعتل الفاء والعين] وهو ما يكون فاؤه وعينه حرفي علة والقسمة تقتضي أن يكون أربعة أقسام ولم يجئ منه ما يكون الفاء والعين واوين لكونه في غاية الثقل فبقي ثلاثة أقسام أشار إلى مثلته بقوله [كَيِّنٌ في اسم مكان] مخصوص [ويوم وويل] وهو وادٍ في جهنم وويل أيضاً كلمة عذاب [ولا يبنى منه] أي من هذا النوع [فعل] لأن الفعل أثقل من الاسم وهذا النوع أثقل من الأنواع المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين ولهذا لم يجئ ما هو أثقل أعني ما يكون فاؤه وعينه واوين اسم ولا فعل النوع [السابع المعتل الفاء والعين واللام] وهو ما يكون فاؤه وعينه ولامه حروف علة والقسمة تقتضي أن يكون تسعة أقسام ولم يجئ في الكلام من هذا النوع إلا مثالان [وذلك واو وياء لاسمي الحرفين] وهما ووي فإن الهمزة والباء والجيم

[كلمة عذاب] أي كلمة معناها عذاب يقال ويل لفلان من الله أي عذاب له من الله ويقال في ضده ويح أي كلمة رحمة أي كلمة معناها رحمة كما يقال ويح لفلان أي رحمة له [والقسمة تقتضي أن تكون تسعة أقسام] هذا بالنظر إلى كون أحرف العلة ثلاثة وكون الحرف الذي يقع فيه أحدها بسيطاً أي فاءً أو عيناً أو لاماً لأن أحرف العلة الثلاثة قد تكون فاءً فهذه ثلاثة وقد تكون عيناً وهذه ثلاثة أخرى وقد تكون لاماً وهذه ثلاثة أخرى والمجموع تسعة أقسام ثم بالنظر إلى اجتماع الحروف الثلاثة التي تقع فيها أحرف العلة الثلاثة تنتهي إلى سبعة وعشرين قسماً حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال أي حرف منها فرض في تسعة أحوال الحرفين الباقيين الحاصلة من ضرب ثلاثة أحوال أحدها في ثلاثة أحوال الآخر فقد تبين أن لا وهم في كلام الشارح وإن توهم واهم [وهما ووي] الضمير عائد على الحرفين المسميين بالواو والياء وقوله [فإن الهمزة إلى آخره] دليل على أن واو وياء إسما الحرفين وليس إياهما وفي بعض النسخ وهما ووي ويي فيعود الضمير على واو وياء بتقدير محذوف أي أصلهما كذا والأولى هي الوجه

[تسعة أقسام] لا خفاء في أن ضمير تكون لهذا النوع السابع الذي هو معتل الفاء والعين واللام ولا شبهة أنه لا يتصور أن من أقسامه معتل الفاء فقط ولا معتل العين فقط ولا معتل اللام فقط ولا معتل الاثنين من الثلاثة فقط فما ذكره شيخنا ما بني عليه توهم المعترض متعصب ظاهر عند كل منصف ما هو فليتأمل ـ ابن القاسم [قوله تقتضي أن تكون تسعة أقسام] الأول أن يكون الفاء والعين واللام واواً والثاني أن يكون ياءً والثالث أن يكون ألفاً والرابع أن يكون الفاء واواً والعين واللام ياءً والخامس أن يكون الفاء ياءً والعين واللام واواً والسادس أن يكون الفاء واللام ياءً والعين واواً والسابع أن يكون الفاء واللام واواً والعين ياءً والثامن أن يكون الفاء والعين واواً واللام ياءً والتاسع أن يكون الفاء والعين ياءً واللام واواً هكذا ووو ييي ااا ويي يوو يوي ويو ووي ييو والظاهر أنه اعتبرت الألف تزيد على الأقسام على التسعة وإن لم يعتبر لا تزيد على الثمانية ولا نحكم بالتسعة

(قوله وذلك واو) أصلهما ووو ويي بعض وقوى عند ويي قوي عند آخر العين فيهما الف تحقيقاً ... وياء قلبت الياء ... فصار ... فصار

(قوله فإن الهمزة والباء إلخ) ... قلبت ... الواو والياء ... فإن الهمزة ...

فصل حكم المهموز في تصاريف فعله كحكم الصحيح لأن الهمزة حرف صحيح

إلى الآخر أسماء ومسمياتها أ ب ج إلى الآخر كالرجل والفرس قال الخليل لأصحابه كيف تنطقون بالجيم

من جعفر فقالوا جيم قال إنما نطقتم بالإسم فلم تنطقوا بالمسئول عنه وهو المسمى والجواب عنه ج

لأنه المسمى واعلم أن تركيب الياء من الياءات بالإتفاق ويجعلون لامه همزة تخفيفا وقال الأخفش

أن الواو منقلبة عن الواو وقيل من الياء والأول أقرب لأن الواوي أكثر من اليائي فالحمل على الأكثر

أولى قلبت العين فيهما ألفا دون اللام كراهية إجتماع حرفي علة متحركتين في الأول [فصل] في بيان

المهموز وهو الذي أحد حروفه الأصول همزة ولفظ المهموز مشعر بذلك وهو ثلثة أنواع لأن الهمزة

إما فاء ويسمى مهموز الفاء والصدر أو عين ويسمى مهموز العين والأوسط أو لام ويسمى مهموز اللام

والعجز و[حكم المهموز في تصاريف فعله حكم الصحيح لأن الهمزة حرف صحيح] بدليل قبولها الحركات الثلث

[قوله في بيان المهموز] فإن قيل الصواب بتقديم المهموز على المعتل لكون حكم المهموز حكم الصحيح حيث قال حكم المهموز في تصاريف فعله حكم الصحيح قلت لما كان المهموز ذا جهتين جهة في الصحيح وجهة في عدم لحوق التغير إذا وقعت غير الأول كما ستعرفه فأنسب أن يذكر بعد ذكرهما لأنه كالمركب وهما كالبسائط والبسائط مقدم على المركب محرر

[قوله ولفظ المهموز] هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل لم لم يعرف المهموز فقال ولفظ المهموز مشعر بذلك أي بتعريفه أي تعريفه يؤخذ من إسمه بأدنى التفات سعد الله

[قوله لأن الهمزة حرف صحيح] الهمزة في اللغة الوسوسة كما قال في الدعاء نعوذ بالله من همزات الشياطين سميت الهمزة همزة لشدته أي كما أن التكلم بالوسوسة شديدة على المتكلم كذلك الهمزة شديدة على المتكلم حلبي

لكنها قد تخفف إذا وقعت غير أول

الثلث بخلاف حروف العلة يعنى أن تصاريف الفعل المهموز الخالى عن التضعيف وحروف
العلة كتصاريف الصحيح فإن لفظ المهموز إذا أطلق يفهم منه الخالى عن التضعيف وحروف
العلة والافيعال المضاعف المهموز والأجوف المهموز ونحو ذلك والأولى أن يقال حكم المهموز
فى تصاريف فعله حكم مماثله من غير المهموز إن كان مضاعفاً فمضاعف وإن كان مثالاً فمثال
إلى غير ذلك وإنما جعل المهموز من غير السالم لما فيه من التغييرات التى ليست فى السالم وأيضاً كثيراً ما
تقلب الهمزة حرف علة [لكنها] أى الهمزة [قد تخفف إذا وقعت غير أول] أى غير مبتدء بها فإنها
تخفف إذا وقعت فى أول الكلمة إن لم تكن مبتدءاً بها نحو وأمر بالألف والأصل وأؤمر بالهمزة
فالمراد بغير الأول أن لا تكون فى أول الكلمة بل يتقدم عليها شيء وإلا لم تخفف حينئذ لأن الابتداء بحرف

[بخلاف حروف العلة] أى المتحرك ما قبلها وأما الساكن ما قبلها فتقبل الحركات الثلث كدلو وظبى [يعنى أن
تصاريف الفعل المهموز] إشارة إلى أن الإضافة فى قول المتن فعله بيانية [فإن لفظ المهموز] دليل على أن
قيد الخلو عن التضعيف وحروف العلة مراد للمصنف من لفظ المهموز [والأولى أن يقال] وجه الأولوية
شمول التثنية لأنواع المهموز من المضاعف والمعتل وغيرهما وقصور عبارة المصنف عن غير الصحيح على
ما بينه بقوله فإن لفظ المهموز إلى آخره [إن كان مضاعفاً فمضاعف] تقديره إن كان المهموز مضاعفاً
فحكمه حكم المضاعف الغير المهموز [نحو وأمر] إشارة إلى قوله تعالى وأمر أهلك بالصلوة فأما ما يقع فى بعض
النسخ من قوله فأمن فلا وجه له

[قوله الخالى عن التضعيف وحروف العلة وإلا] أى وإن لم يكن المراد ذلك فلا يصح القول بأن حكمه حكم الصحيح لأن المهموز قد يكون مثالا
وأجوفاً وناقصاً ولفيفاً مقروناً ومفروقاً فكيف يكون حكمه حكم الصحيح على الإطلاق سعد الله [قوله والافيعال المضاعف
المهموز] ولا يخفى فتور هذه العبارة والأوضح أن يقال فإنه يقال لغير الخالى منها المضاعف المهموز يوسف الأصم
[قوله والأولى أن يقال حكم الخ] وإنما كان هذا أولى لأن عبارة المتن يدل على أن حكم المهموز حكم الصحيح فى التصريف واحتمال الحركات
لا حكم المثال والمضاعف والأجوف الخ وعبارته يشمل الجميع فلذلك قال والأولى الخ سعد الله

لِأَنَّهَا حَرْفٌ شَدِيدٌ مِنْ أَقْصَى الْحَلْقِ فَتَقُولُ أَمَلَ يَأْمُلُ كَنَصَرَ يَنْصُرُ أُومُلْ بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ وَاوًا لِأَنَّ الْهَمْزَتَيْنِ إِذَا الْتَقَتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ثَانِيَتُهُمَا سَاكِنَةٌ وَجَبَ قَلْبُهَا بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا

شديد مطلوب الا ترى انك تحتاج الى زيادتها عند الوصل واما حذف الهمزة من نحو خُذْ والأصل أُوخُذْ فليس من هذا الباب فانّ همزة الوصل حذفها لازم عند فقد الاحتياج إليها وانما تخفف [لأنها حرف شديد من أقصى الحلق] فتخفف د فع الشدتها وتخفيفها يكون بالقلب والحذف وغيرهما واستقصاء ذلك لا يليق بهذا الكتاب فإنه باب طويل الذيل ممتد السبيل إذا تقرر أن حكمه حكم الصحيح [فتقول أمل يأمل كنصر ينصر] في سائر التصاريف والأمر [أومل بقلب الهمزة] التي هي فاء الفعل [واوا] فإن الأصل أأمل بهمزتين الأولى للوصل والثانية ألفا فقلبت الثانية واوا لسكونها وكون ما قبلها همزة مضمومة وذلك [لأن الهمزتين إذا التقتا] حال كونهما [في كلمة واحدة ثانيتهما ساكنة وجب قلبها] أي قلب الثانية الساكنة [بـ] جنس [حركة ما قبلها] أي بحركة الهمزة التي قبلها طلبا للخفة إذ لا يخفى ثقل ذلك وقوله ثانيته

[لان الابتداء بحرف شديد مطلوب] هذا يقع في اكثر النسخ وفي كثير لانه لا يبدأ بحرف شديد فقط وهو فاسد [الا ترى انك تحتاج الى زيادتها عند الوصل] اي عند التوصل الى الابتداء بالساكن وليس المراد بالوصل الدرج ضد الابتداء لانها لا تزاد حينئذ [واما حذف الهمزة] اي همزة الوصل وهي الهمزة الأولى [من خُذْ والأصل أُأْخُذْ] وهو جواب اعتراض وارد على قوله إذا وقعت غير أول وأما الهمزة الثانية من أأخذ فلا يرد التخفيف فيها لأنها غير أول ولا يلاقيها قوله [فإن همزة الوصل حذفها لازم عند فقد الاحتياج اليها] اي حين اراد بالوصل الدرج سهو

[قوله واما حذف الهمزة من نحو خذ] هذا جواب سؤال مقدر تقديره أن الهمزة إذا وقعت في أول الكلمة لم تحذف والحال انه حذفت همزة الوصل في خُذْ أجاب بأنه ليس من هذا الباب. سعد الله

[قوله في سائر التصاريف] الا في صيغة المضارع للمتكلم وحده فانه يجب قلب الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها نحو آمل
سعد الله

لَآمَنَ وَأُومِنَ وَإِيمَانًا

ثانيتهما ساكنة جملة حالية وجاز خلوها عن الواو لكونها عقيب حال غير جملة كقوله: واللهُ

يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا • بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ • فإن كانت حركة ما قبلها فتحة تقلب بحرف الفتحة

وهو الألف [كآمن] أصله أأمن بهمزتين قلبت الهمزة الثانية ألفا [و] ان كانت ضمة

تقلب بحرف الضمة وهى الواو نحو [أُومِنَ] مجهول آمَنَ أصله أُؤْمِنَ بهمزتين [و] إن كانت

كسرة تقلب بحرف الكسرة وهى الياء نحو [إيمانًا] مصدر آمَنَ والأصل إِأْمانًا وإنما قال إذا

إلتقتا لأن الهمزة الساكنة التى ما قبلها حرف غير همزة لا يجب قلبها بحرف حركة ما قبلها بل

يجوز نحو رأس وبؤس وبئر وقال فى كلمة واحدة لأنهما لو كانتا فى كلمتين لا يجب ذلك أيضا بل يجوز

نحو يا قارئ ائذن بالهمزة ويجوز بالواو وكذا قياس الفتح والكسر لأن ذلك لم يبلغ مبلغ ما فى كلمة وا

[وقوله لكونها عقيب حال غير جملة] يعنى بالحال غير الجملة قوله [فى كلمة واحدة] فيه بحث من وجهين أولهما أن قوله فى كلمة لا يتعين كونه حالا لجواز أن يتعلق بقوله [إلتقتا] فيكون ظرفا لغوا بل هذا الوجه هو الأظهر وعليه فلا مسوغ لترك الواو وثانيهما سلمنا أنه حال لكن صاحب هذا المذهب الذى أشار إليه الشارح وهو عبد القاهر إنما صرح بأن ترك الواو من الجملة الحالية كثير إذا وقعت عقيب حال مفردة كالبيت المذكور والجار والمجرور وإن لم يكن جملة لكنه ليس بمفردة سلمنا أن الشرط أن يسبق بغير جملة كما عبر الشارح لكنه إنما اشترط ذلك فى كثرة الترك لا فى جوازه كما وقع فى كلام الشارح لكن قد يجاب عن الوجه الأول بأن فى كلمة خرج مخرج الشرط وكونه حالا أوفى بذلك فتأمل

[أولهما] أن قوله جواب البحث الأول أنه فى مقام التوجيه يكفى الإحتمال الصحيح فليتأمل — ابن القاسم

[إنما اشترط ذلك فى كثرة الترك] يمكن حمل كلام الشارح على ذلك بأن يراد بالجواز الكثرة بناء على أن القليل فى حكم العدم فليتأمل — ابن القاسم

[قول الشارح سالما] لأنه قيل إذا كانت جملة حالية وينبغى أن يصدر بالواو لأن الجملة الاسمية الحالية تصدر بالواو نحو جاءنى زيد وغلامه راكب فقال وجاز أى جاز خلوها عن الواو بدون ضعف لأن الخلو عنها مع الضعف جائز بالاتفاق فقوله [برداك] فى قول الشاعر جملة اسمية حال من الكاف فى يبقيك وجاءت بغير الواو لكونها عقيب حال مفردة وهى سالما شرح [قول الشاعر برداك] الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما يحسن فيها ترك الواو والحال أعنى الجملة وسالما يجوز أن يكون من الأحوال المترادفة وهى أن يكون أحوال متعددة صاحبها واحد كالكاف فى [يبقيك] ههنا ويجوز أن يكون من الأحوال المتداخلة وهو أن يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذى يشتمل عليه الحال السابق مثل أن يجعل قوله [برداك تبجيل] حالا من الضمير فى سالما مطول [قوله البرد] نوع من الثياب والتبجيل هو التعظيم تقديره والله يبقيك لنا حال كونك سالما وحال كون برداك تبجيل وتعظيم أى حال كون التبجيل والتعظيم بردين لك ملابسين لك والاستشهاد أنه ترك الواو فى الجملة الاسمية

فإن كانت الأولى همزة وصل تعود الثانية عند الوصل

واحدة لجواز انفكاكهما وقال ثانيتهما ساكنة لأنهما لو التقتا في كلمة واحدة ولم تكن الثانية ساكنة فله
أحكام آخر لا يليق بهذا الكتاب وفيه نظر لأنه ينتقض بنحو أئمة والأصل أأممة كأحمرة فإنه لا تقلب
الثانية ألفا كما مر في آمن بل نقلت حركة الميم إليها وقلبت ياء وادغمت الميم في الميم فقيل أيمة ويمكن
الجواب بأنه شاذ إذا عرفت هذا فنقول إذا قلبت الثانية [فإن كانت] الهمزة [الأولى] من الهمزتين
المنقلبة ثانيتهما واوا أو ياء [همزة وصل تعود] الهمزة [الثانية] أي تصير الهمزة المنقلبة واوا أو ياء
همزة خالصة [عند الوصل] أي وصل تلك الكلمة بكلمة ما قبلها يعني عند سقوط همزة الوصل في الدرج لأنه
يرتفع حينئذ التقاء الهمزتين ولا يبقى علة القلب فتعود المنقلبة وقوله الهمزة الثانية المراد بها الواو و
الياء ولكن أطلق عليها الهمزة لكونها في الأصل همزة ولصيرورتها همزة ولأن قوله الأولى يقتضي الثانية

[ولم تكن الثانية] بل تحركت وسواء تحرك ما قبلها أيضا أو سكن [فله أحكام آخر] هي أن المتحركة بعد ساكنة تبدل ياء إن وقعت موضع اللام كيناء نحو قمطر من قرأ فنقول فيه قرئ والأصل قرأء وتصح إن وقعت موضع العين سأل بالإدغام وبعد متحركة تبدل إن وقعت لاما ياء مطلقا ضما أو فتحا أو كسرا وكذا تبدل ياء إن وقعت غير لام مفتوحة بعد كسرة نحو أيم من أم مثل إصبع أصله أأمم أو مكسورة بعد كسرة نحو إيم بكسر الياء أصله إإمم أو فتحة أيمة جمع إمام أصله أأممة أو ضمة نحو أين مضارع أننته أي جعلته يئن أصله أأنن وتبدل واوا إن وقعت أيضا غير لام مضمومة بعد ضمة نحو أوم أصله أأمم أو فتحة نحو أوب جمع أب وهو المرعى أصله أأبب أو كسرة نحو أوم أيضا أصله إأمم أو وقعت مفتوحة بعد فتحة نحو أوادم جمع آدم أصله أآدم أو ضمة نحو أويدم تصغير أصله أأيدم والله أعلم [لا يليق بهذا الكتاب] وإنما ذكرناها هنا لأن التنبيه عليها يوجب للنفس تشوقا إليها فإذا لم تذكر كان في النفس شيء من التحسر على فوت ذلك [بل نقلت حركة الميم إليها] ويجاب عن النظر المذكور بأن الأصل المذكور في المتن عارضه في أئمة الإدغام والإدغام مقدم على الإعلال ←

أيضا نحو

[والإدغام مقدم على الإعلال] لما ذكر الرضي في بحث المعتل اللام أنه يجوز حيي بالإدغام قال وبعضهم لا يدغم لأن قياس ما أدغم في الماضي أن يدغم في المضارع فيلزم تحريك الياء بالضم انتهى ورأيت عليه ما نصه هذا القياس صحيح وسنده أن تقدم الإعلال على الإدغام في المضارع فشرط الإدغام منقود فيه انتهى فانظر ما ذكره المعترض من تقدم الإعلال هل يخالف ما قاله شيخنا المحشي من عكس ذلك أو لا لأنه خاص بالمضارع أو لغير ذلك فليحرر. ابن القاسم

[قوله وفيه نظر] أي في الملازمة الشرطية أي وقوله إذا التقتا والثانية منهما ساكنة وجب قلب الثانية بحرف حركة ما قبلها سعد الله

[قوله بل نقلت حركة الميم إليها] أي الميم الأولى وهي الكسرة ثم أدغم الميم في الميم فصار أئمة ثم قلبت الثانية ياء لكونها مكسورة فصار أيمة. سعد الله

إذا إنفتح ما قبلها

الثانية فإذا قال في مقابلته هذا ولو قال تعود الثانية بمعنى ترجع لكان أخصر وأوضح لكن لما أردفه بقوله همزة قلنا أن عاد من الأفعال الناقصة بمعنى صار ليكون همزة خبره ولك أن تجعل همزة حالاً وهذا أسهل لكن قوله [إذا إنفتح ما قبلها] أي ما قبل الثانية بعد حذف الوصل فيه نظر بل هو وهم محض لأن الهمزة الثانية تعود عند سقوط همزة الوصل سواء إنفتح ما قبلها أو إنضم أو انكسر لزوال العلة أعني اجتماع الهمزتين مثال ما إنفتح ما قبلها قوله تعالى إلى الهدى ائتنا الأصل إيتنا بالياء فلما سقط همزة الوصل عادت الهمزة المنقلبة ومثال ما إنضم ما قبلها قوله تعالى ومنهم من يقول ائذن لي والأصل إيذن لي بياء فلما سقط همزة الوصل أعيدت الثانية ومثال ما انكسر ما قبلها قوله تعالى فليؤد الذي اؤتمن والأصل أوتمن بالواو فعند سقوط

والنقل من مقدمات الإدغام إذ فعلوه ليتوصلوا به إليه فلما نقلوا لإرادة الإدغام خرجت الهمزتان عن الأصل المذكور فإن قلت النقل غير معين في حصول الإدغام بحذف الحركة ثم يقع إعلال الهمزة الثانية بقلبها ألفاً على القاعدة ولا محذور في التقاء الساكنين على هذا الوجه كما مر قلت إذا كان الادغام مقدماً على الإعلال فلو ادغما بدون نقل لزم قبل الإعلال التقاء الساكنين على غير حده فتأمل ثم رأيت لابن هشام الأنصاري في توضيحه قريباً مما ذكرناه قال في فصل ابدال الألف من أختيها الواو والياء بعد نقل أقوال في أصل اية ما نصه ويلزم الأول تقديم الإعلال على الادغام والمعروف العكس بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفا فتأمله إنتهى [فإن في مقابلته هذا] يقع في بعض النسخ قال بدل فإن وهي واضحة [فليؤد الذي ؤتمن] التمثيل بقوله تعالى رده ما أتوني أفطر لأن قوله بعد [وكذا في المنقلبة واوا] يقتضي أن الأمثلة قبله فيما انقلبت فيه ياء

[قوله لكان أخصر] أي من قوله تعود الثانية همزة أما الأخصرية فظاهر لعدم الإفتقار حينئذ إلى المنصوب وأما الأوضحية فلأن تعود بمعنى ترجع أوضح من تعود بمعنى تصير — سعد الله [قوله وهذا أسهل] أي كون تعود فعلاً ناقصاً بمعنى تصير وهمزة خبره أو فعلاً تاماً بمعنى ترجع وكون الهمزة حالاً أسهل اذ لكل جهة معقول لايشكل الأمر فيه — سعد الله

[قوله فيه نظر] أي وجوابه أن قول المص تعود الثانية عند الوصل إذا انفتح ما قبلها لايستلزم عدم العود عند غيره لأنه غير محصور غاية ما في الباب أنه بين عودها عند الفتح وترك الصورتين الباقيين إقتصاراً ولا يكون قوله إذا انفتح ما قبلها قيداً إحترازياً بل اتفاقياً مرعي [قوله الأصل إيتنا] أي أصل القريب [إيتنا لأن الأصل البعيد إءتنا بهمزتين قلبت الثانية ياء فصار إيتنا — محمد

وَحَذَفُوا الْهَمْزَةَ فِي خُذْ وَكُلْ وَمُرْ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ وَقَدْ يَجِيئُ أُومُرْ عَلَى الْأَصْلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى

الهمزةِ الأولى عادتِ الثانيةُ وكذا في المنقلبةِ واواً تقولُ في أُومُلْ يَا زَيْدُ ءامُلْ ويافطامُ ءامِلي

بإعادةِ الهمزةِ ولم يجئ مما تكونُ الأولى همزةَ الوصلِ وقلبت الثانيةُ ألفاً لأنّ همزةَ الوصلِ لا تكونُ

مفتوحةً إلا في مواضعَ متعدّدةٍ معيّنةٍ [وحذفتِ الهمزةُ على غيرِ قياسٍ من خُذْ وكُلْ ومُرْ] يعني

أنّ القياسَ يقتضي أن يكونَ الأمرُ من تأخذُ وتأكلُ وتأمرُ أُوخُذْ وأُوكُلْ وأُومُرْ كأُومُلْ من تأمُلُ

لكنّهم لما اشتقوا الأمرَ حذفوا الهمزةَ الأصليةَ [لكثرةِ الاستعمالِ] ثم حذفت همزةُ الوصلِ لعدمِ الإحتياجِ

إليها لزوالِ الإبتداءِ بالساكنِ وهذا حذفٌ غيرُ قياسيٍّ وفي نظمِ هذه الثلثةِ في سلكٍ واحدٍ تسامحٌ لأنّ

هذا الحذفَ واجبٌ في خُذْ وكُلْ بخلافِ مُرْ لأنّهما أكثرُ استعمالاً [وقد يجيئ أُومُرْ على الأصلِ عند الوصلِ

كقولهِ تعالى وأْمُرْ أهلَكَ بالصَّلوةِ] أصلُه أُومُرْ حذفت همزةُ الوصلِ وأعيدتِ الثانيةُ فقيل وأْمُرْ

[قوله ولم يجئ مما تكون إلخ] جواب سؤال مقدر تقديره لأنّ سائلاً يسئل بأنّه مثّل للهمزة المقلوبة واواً وياءً فما مثال الهمزة المقلوبة ألفاً فأجاب بقوله ولم يجئ سعد الله — [قوله وقلبت الثانية ألفاً] لعدم شرط القلب وهو سكون الثانية وفتح الأولى لأنّ همزة الوصل مكسورة أو مضمومة سعد الله — [قوله متعددة معينة] وهي في حرفين وفي كلمتين للقسم أما الحرفان فلام التعريف وميم وأما الكلمتان فأيمن الله وأيم الله بحذف النون لكثرة استعمالها آقليد

[قوله وقد يجيئ مُرْ] أي دون خذ وكل فان الهمزة الأصلية فيهما لم تعد عند سقوط همزة الوصل في الدرج منهما إذ حذف الهمزتين من خذ وكل لازم سواء كان في حال الوصل أو في حال الإبتداء أو حذفها من غير لازم سواء كان في حال الوصل أو في حال الإبتداء فيجوز ردّ الهمزة الأصلية المحذوفة في حال الوصل دون الهمزة في خذ وكل حلبي كتبت في عيد النوروز ١/٢/٩٦

وأمر أهلك بالصلوة وأَزَرَ يَأْزِرُ وهنأ يهنأ كضرب يضرب إيزر وأدب يأدب ككرم يكرم أودب وسئل يسئل كمنع يمنع إسئل ويجوز سال يسال سل

وأمر هذا أفصح من مر لزوال الثقل بحذف همزة الوصل وجاء في الحديث مر برأس التمثال ومر بالستر ومر برأس الكلب [وأزر] أي عاون [يأزر وهنأ يهنئ كضرب يضرب] بلا فرق والتخفيف على القياس المذكور والأمر من تأزر [إيزر] كاضرب أصله إأزر قلبت الثانية ياء كما في إيمان و خصصه بالذكر لما فيه من قلب ليس في إهنئ [وأدب يأدب ككرم يكرم والأمر أودب] و الأصل أأدب قلبت الثانية واوا ولذا ذكره [وسئل يسئل كمنع يمنع] والأمر [إسئل] كامنع ذكره وإن لم يكن فيه تغيير تفريعا له على تسئل كتفريع سل على تسال كما قال [ويجوز] في سئل يسئل إسئل [سال يسال سل] بقلب الهمزة الثانية ألفا وليس بقياس مستمر ولما فعل ذلك في الأمر أستغني عن همزة الوصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين فقيل سل وفي قراءة السبعة سال سائل با

[وأزر] بوزن ضرب وهي قراءة ابن ذكوان في قوله تعالى كزرع أخرج شطأه فأزره

[وأزر] بتقديم الزاء المعجمة على المهملة وأما على العكس فليس بمعنى عاون بل بمعنى القبض من شدة البخل ومنه أزرت الحية إلى جحرها وبمعنى هنأ أي أعطى وساغ حلبي [قوله بلا فرق] أي حكم مهموز الفاء واللام حال كونهما من هذا الباب كحكم ضرب يضرب في جميع التصاريف حال كونهما من ~~هذا الباب~~ ككم مصاحبين بعدم الفرق سعد الله [قوله والتخفيف] التخفيف إما بالساق على معنى كضرب يضرب بإثبات الهمزة على القياس المذكور وهو أن الهمزة حرف صحيح فقياسها أن يثبت وأما بالفاء على معنى كضرب يضرب بتخفيف الهمزة إن اقتضى القياس تخفيفها نحو يأزر فإنه يجوز فيه الهمزة والقلب ألفا ونحو إهنئ فإنه يجوز فيه الهمزة والقلب ياء سعد الله [على القياس المذكور] وعلى هذا هو معطوف على لا فرق أي وتخفيف الهمزة أي إثباتها وهو تأكيد لقوله بلا فرق وعلى الفاء الواو بمعنى مع أفاد به جواز تخفيف الهمزة وأفاد بقوله بلا فرق جواز إثباتها يوسف الأصم [قوله في إهنئ] أي فإن القلب فيه جائز لا واجب بخلاف إيزر فإن القلب فيه واجب فلذا خصصه بالذكر سعد الله [قوله بقلب الهمزة الثانية ألفا] لأن أصله اسئل نقلت حركة الهمزة الثانية إلى ما قبلها فصار أسال فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فبقي إسل ثم حذفت همزة الوصل فبقي سل على وزن فل ابن الخياط [قوله بقلب الهمزة الثانية ألفا] بعد نقل حركة الهمزة إلى السين فيصير اسال فتحذف الألف لالتقاء الساكنين فبقي إسل ثم تحذف همزة الوصل فبقي سل على وزن فل سعد الله

وَأَبَ يَؤُبُ أُبْ وَسَاءَ يَسُوءُ سُؤْ كَمَا أَنَّ يَصُونُ صُنْ وَجَاءَ يَجِيءُ جِئْ كَكَالَ يَكِيلُ كِلْ فَهُوَ سَاءٍ وَجَاءٍ

بالألف وقيل هو أجوف واوي مثل خاف يخاف وقيل يائي مثل هاب يهاب فإن قيل لم يبقوا همزة الوصل لعدم الإعتداد بحركة السين لكونها عارضة كما قالوا في الأمر من تجأر وترأف إجأر وإرأف ثم نقلوا حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفوها ثم أبقوا همزة الوصل فقالوا إجر وإرف لعدم الإعتداد بالحركة العارضة قلت لأن سل أكثر استعمالا فأحبوا فيه التخفيف بحيث يمكن بخلاف ذلك أو قلت إن سل مشتق من تسال بالألف فحذف حرف المضارعة وأسكن الآخر ثم حذفت الألف لإلتقاء الساكنين فبقي سل وليس كذلك إجر وإرف فإن التخفيف إنما هو في الأمر دون المضارع [وأب] أي رجع [يؤب أب وساء يسوء سؤ كما أن يصون صن وجاء يجيء جئ ككال يكيل كل] كما تقدم في باع يبيع يقال كال الزند إذا لم يخرج ناره [فهو ساء] في اسم الفاعل من ساء [وجاء] فيه من جاء

[وقيل هو أجوف واوي أو يائي] وكلاهما بمعنى سئل وأما قوله في الصحاح السول إسترخاء ما تحت السرة والبطن فغير مناسب للمقام والأول مقتضى ما في الكشاف

[قوله مثل خاف] والأصل سول يسول كعلم يعلم فقلبت فصار سال يسال كخاف يخاف ولا يجوز أن يكون مثل ذهب يذهب بفتح العين في الماضي والمضارع لإنتفاء الشرط وهو حرف العلة سعد الله [قوله إجأر] الجور التضرع يقال جأر الرجل إلى الله تعالى أي تضرع وهو من باب سأل يسأل والرأفة الشفقة سعد الله وهو شدة الرحمة صح [قوله فأحبوا فيه التخفيف] أي تخفيف الهمزة بعد نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها فقالوا سل ولم يقولوا إسئل بالهمزة بناء على عروض الحركة سعد الله [قوله وليس كذلك إجر وإرف] فأثبتوا فيهما الهمزة بعد نقل الحركة فقالوا إجر وإرف بخلاف سل فإنه مأخوذ من تسال بالألف فلا همزة حتى تثبت ويقال إسأل بالهمزة سعد الله [قوله وأب] أقول لما فرغ المصنف من المهموز الذي هو في غير المعتل شرع في المهموز الذي هو في المعتل فنقول حكم المهموز الفاء ومهموز اللام الذي هما من الأجوف نحو أب يؤب وساء يسوء كحكم الأجوف الذي لا يكون مهموزا في جميع التصاريفات محرر [قوله يؤب] وأصله يأوب ويسوء استثقلت الضمة على الواو فيهما فنقلت فيهما إلى ما قبلها فصار أيوب ويسوء ح [قوله وساء] أصلها أوب وسوء كما أن صان صون قلبت الواو فيهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار آب وساء ابزر [قوله وجاء] أصله جيئ قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها سعد الله [قوله يجيء] أصله يجيئ استثقلت الكسرة على الياء ثم نقلت إلى ما قبلها فصار يجيء ابزر [قوله كال الزند] فإذا اجتمعا قيل زندان ولم يقل زندانان والجمع زناد وأزندة وأزناد ص

جاء وذكر ذلك لأنه ليس مثل صائن وبائع ولأن في اعلاله بحثا وهو أن الأصل ساوِءُ وجايِءُ

قلبت الواو والياء همزة كما في صائن وبائع فقيل سائِءُ وجائِءُ بهمزتين ثم قلبت الهمزة الثانية

ياء لانكسار ما قبلها كما في أيمة فقيل سائِيُ وجائِيُ ثم أعلا إعلال غازٍ ورامٍ فقيل ساءٍ وجاءٍ

على وزن فاعٍ هذا قول سيبويه وقال الخليل أصلهما ساوِءُ وجايِءُ نقلت العين إلى موضع اللام

واللام إلى موضع العين فقيل سائِوُ وجائِيُ والوزن فالِعُ ثم أعلا إعلال غازٍ ورامٍ فقيل ساءٍ

وجاءٍ والوزن فالٍ ورجح قول الخليل بقلة التغيير لما في قول سيبويه من إعلالين ليسا في قوله وهما

قلب العين همزة وقلب اللام ياء والقلب المكاني قد ثبت في كلامهم كثيرا مع عدم الاحتياج إليه كشاكٍ

أصله شاوِكٌ وناءَ ينَاءُ والأصل نأى ينأى وأيِسَ يايَسُ والأصل يئِسَ ييئَسُ ونحو ذلك وههنا

[لأنه ليس مثل صائن وبائع] أي لأن فيه حذفا وهذا ثابت في بعض النسخ [كما في أئمة] التشبيه في القلب فقط لا فيه وفي علته المذكورة

[قوله كما في أيمة] وفيه نظر لأنه يوهم ان قلب الهمزة الثانية في أيمة لانكسار ما قبلها وليس كذلك بل لانكسار نفسها لان ابن الحاجب وغيره من علماء هذا الفن ذكروا أنه إذا اجتمعت الهمزتان في كلمة وتحركتا تارة تقلب بحركة ما قبلها كجاء وتارة بحركة نفسها مثل أيمة حلبي [قوله كما في أيمة] في قلب اللام في الماضي لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفوها في قال فعلوا مطلقا وفي قال فعلت وفعلنا اذا انتفع ما قبلها وثبوتها في غيرها واسكانها في المضارع في الرفع وحذفها في الجزم وفتحها في النصب وغير ذلك مما عرفت في الناقص آخوند زاده [لما في قول سيبويه من اعلالين] بل ثلاث اعلالات اثنان هذا القلب والثالث حذف الياء فإن الحذف أيضا من أقسام الإعلال تأمل بارودي [قوله كشاك] أصله شاوك نقلت العين إلى موضع اللام فصار شاكو ثم قلبت الواو ياء فصار شاكي ثم أعل اعلال غاز فصار شاكٍ على وزن فال سعد الله [قوله وناء يناء] أي ناقص مهموز العين فنقلت العين الى موضع اللام واللام الى موضع العين فصار نيئ ينيأ ثم قلبت الياء ألفا فصار ناء يناء على وزن فلع يفلع بتقديم اللام على العين سعد الله [قوله ييئس] نقلت العين الى موضع الفاء والفاء الى موضع العين فصار أيس على وزن عفل بتقديم العين على الفاء سعد الله

وَأَسَا يَأْسُو كَدَعَا يَدْعُو وَأَتَى يَأْتِي كَرَمَى يَرْمِي إِيتِ وَمِنْهُم مَنْ يَقُولُ تِ تَشْبِيهًا لَهُ بِخُذْ وَأَوَى يَأْوِي أَيًّا

كَشَوَى يَشْوِي شَيًّا إِيوِ كَإِشْوِ

قد احتيج إليه لاجتماع الهمزتين وقال ابن حاجب قول سيبويه أقيس وما ذكره الخليل لا يقوم عليه دليل وهو جارٍ على قياس كلامهم والقلب ليس بقياسٍ [وأَسَا] أي داوى [يأسو كدعا يدعو وأتى يأتي كرمى يرمي] والأمر [إيتِ] أصله إئتِ قلبت الثانية ياءً كإيمانٍ ولذا ذكره [ومنهم] أي ومن العرب [مَنْ] يحذف الهمزة الثانية ثم يستغني عن همزة الوصل و[يقول تِ] يا رجل كقِ وفي الوقف تِهْ كقِهْ [تشبيها له بخُذْ] كامر ووای أی وعد يأي كوقى يقي قِ أصل يأي يوئي حذفت الواو كيقي ولا فائدة في ذكر الأمر فإن المصنف لا يذكر شيئا من التصاريف غير الماضي والمضارع إلا وفيه أمر زائد ليس في المشبه به [وأَوَى يأوي أيًّا كشوى يشوي شيًّا] وأصل أيًّا أَوْيًا ولا فائدة في ذكره إذ ليس فيه أمر زائد وكأن فائدته أنه قال حكمه في التصاريف حكم شوى يشوي والمصدر

[قوله وهو جار على قياس] أي قلب الهمزة الثانية ياء في مثل جاء جار على قياس كلامهم وليس جارٍ عن قانونهم سعد الله
[قوله وأسا] أقول حكم مهموز الفاء الذي هو معتل اللام الواوي من باب فَعَلَ يَفْعُلُ بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع نحو أَسَا يَأْسُو حكم صحيح الفاء من الناقص محرر [قوله كرمى يرمي] أي في قلب اللام ألفا في الماضي لتحركها وانفتاح ماقبلها وحذفها في مثال فعلوا مطلقا ومثال فعلت وفعلتا إذا انفتح ما قبلها وثبوتها في غيرها سعد الله
[قوله إيتِ] والأمر من تأتي يجيئ على وجهين أحدها على وزن أفعى نحو إيت وهو أمر من تأتي حذفت منه حرف المضارعة وزيدت همزة مكسورة في أوله وحذفت الياء التي هي لام الفعل للجزم فصار إِأْتِ على وزن إِفْعِ قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار إيتِ سعد الله [قوله تشبيها له بخذ كامر] أي في كُلْ ومُرْ ثم استغنى عن همزة الوصل فحذفت فصار على حرف واحد والتشبيه في الحذف أي حكم مهموز العين اللفيف المفروق سعد الله لا في كونه على حرف واحد ابرار [قوله وأوى] أصله أَوَيَ على مثال ضَرَبَ قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأصل يأوي يَأْوِيُ على مثال يَضْرِبُ استثقلت الضمة على الياء فحذفت زنجاني [قوله أيًّا] أصله أَوْيًا إجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء سعد الله

وَنَأَى يَنْأَى كَرَعَى يَرْعَى وَكَذَا قِيَاسُ رَأَى يَرَأَى

والمصدر ليس من التصاريف فلم يعلم أنّ مصدره أيضاً كمصدره في الإعلال فأشار إليه بقوله أيًّا والأمر من تأوي [إيوِ كإشوِ] من تشوي والأصل إِأْوِ قلبت الثانية ياءً ولذا ذكره ولا يخفى عليك أنّ الياء في إيتِ وإيزِرْ وإيوِ ونحو ذلك تصير همزةً عند سقوط همزة الوصل في الدرج كما تقدّم ومنه قوله تعالى فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ وهو فعل جماعة الذكور وتقول إيوِ إيوِيا إيوُوا أصله إِأْوُوا بهمزتين وواوين فلمّا اتّصل به الفاء سقطت همزة الوصل وعادت الهمزة المنقلبة فصار فَأْوُوا وقس على هذا [ونأى] أي بعد [ينأى كرعى يرعى] وإنأ كإرعَ وعليك بالتدبّر في هذه الأبحاث ومقايستها بما تقدّم في المعتلّات وبما مرّ من الإعلالات عند التأكيد وغيره ولا أظنّها أن تخفى عليك إن أتقنت ما تقدّم وإلّا فالإعادة مع تأدّيها إلى الإطالة لا تفيدك [وهكذا قياس رأى يرأى] أي قياس

[قوله إيوِ] من تأوي حذفت حرف المضارعة وزيدت همزة الوصل مكسورة في أوّله وحذفت الياء التي هي لام الفعل للجزم فصار إِأْوِ قلبت الهمزة الثانية ياءً فصار إيوِ حلبي [قوله كما تقدّم] أي من أنّ علّة الانقلاب هي الاجتماع وهي زالت بسقوط همزة الوصل فيجب العود سعد الله [قوله ونأى] وأصل نأى نَأَيَ وأصل ينأى يَنْأَيُ على مثال ذَهَبَ يَذْهَبُ فقلبت الياء في الماضي والمضارع ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها والناقص من المهموز العين سعد الله [قوله كرعى يرعى] أقول حكم مهموز العين الناقص اليائي اللام هو على وزن فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي والمستقبل كحكم الناقص الذي لا يكون مهموزاً من ذلك الباب نحو نأى ينأى كرعى يرعى فيما ذكرنا تمرتر

لٰكِنَّ الْعَرَبَ قَدِ اجْتَمَعَتْ عَلٰى حَذْفِ الْهَمْزَةِ مِنْ مُضَارِعِهِ فَقَالُوا يَرٰى يَرَيَانِ يَرَوْنَ تَرٰى تَرَيَانِ يَرَيْنَ تَرٰى

تَرَيَانِ تَرَوْنَ تَرَيْنَ تَرَيَانِ تَرَيْنَ أَرٰى نَرٰى

يرأى أن يكون كينأى ويرعى لأنه من بابهما [لكن العرب قد اجتمعت على حذف الهمزة] التي هي عين الفعل [من مضارعه] أي مضارع رأى والأولى ظاهرًا أن يقول على حذف الهمزة منه لأن بحثه إنما هو في يرى وهو مضارع وإنما عدل عنه إلى ذلك لئلا يتوهم أن الحذف مخصوص بيرى فعلم من عبارته أن الحذف جار في المضارع مطلقًا فافهم [فقالوا يَرٰى يَرَيَانِ يَرَوْنَ، تَرٰى تَرَيَانِ يَرَيْنَ، تَرٰى تَرَيَانِ تَرَوْنَ، تَرَيْنَ تَرَيَانِ تَرَيْنَ، أَرٰى نَرٰى] والأصل يرأى نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة فقيل يرى وهذا الحذف يستلزم تخفيفًا لأنه كثر استعماله ذلك لا يقال يرأى أصلًا إلا في ضرورة الشعر كقوله ÷ أَلَمْ تَرْءَ مَا لَاقَيْتُ وَالدَّهْرُ أَعْصُرٌ ÷ وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرْءَ وَيَسْمَعِ ÷ والقياس يرى وكقوله ÷ أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ ÷ كِلَانَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ ÷ وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه أيضًا فقال ÷

[التي هي عين فعله] أي فعل يرى أو عين رأى الذي هو فعل يرى [جار في المضارع مطلقًا] سواء كان مبدوًا بياء الغيبة أو غيرها من أحرف المضارعة مسندًا إلى واحد المذكر أو غيره.

[قول الشاعر أري عينيّ الخ] البيت لسراقة البارقي الترهات الطرق الصغار التي تنشعب عن الجادة الكثيرة والواحدة ترهة ثم أستعير في الأباطيل أري مضارع متكلم وحده من أرى يري وعينيّ مفعول له الأول ما لم ترأياه مفعوله الثاني حلبي

[قول الشاعر ألم تر ما الخ] لم يسم قائله قوله [لاقيت] بالقاف مخاطب من الملاقاة بمعنى الإدراك والواو بمعنى مع أي مع الدهر وأعصر وهو أبو قبيلة معروفة و[يتمل] مضارع من التملي بمعنى التمتع والعيش الحياة جامع الشواهد

[قول الشاعر أري عينيّ الخ] وهو من أبيات لسراقة البارقي وسبب إنشاده أنه لما أسره المختار المكنى بأبي إسحٰق فجاء به الذي أسره إلى المختار فقال إني أسرت هذا الرجل فقال سراقة كذب ما هو أسرني إنما أسرني غلام أبيض أبلق وعليه ثياب خضر وأسلمني إليه ولكن ما أراه الآن في جيشك فقال المختار أما أن هذا الرجل قد عاين له الملائكة خلوا سبيله لصدقه فخلوه فهرب وقال ألا أبلغ أبا إسحٰق عني ÷ بأن البلق دهم مصمتات ÷ أري عينيّ الخ كفرت بدينكم وجعلت عليّ ÷ قتالكم حتى الممات

قوله [أري] بضم الهمزة وكسر الراء المهملة مبني للفاعل بصيغة المتكلم من الرؤية بالبصر ومنه ترأياه بصيغة الخطاب [وعينيّ] منصوب بنزع الخافض أي بعيني [وما] موصولة و[العالم] خلاف الجاهل و[الترهات] بضم المثناة وكذا الراء المهملة المشددة والهاء جمع ترهة كثرة الباطل جامع الشواهد [قول الشاعر ألم تر ما الخ] وهو الأعلم بن جردة السعدي وأعصر اسم رجل لا ينصرف لأنه بمنزلة تقيل وأقبل وهو أبو قبيلة وقوله [ومن يتمل العيش] يقال تملّت عمري استمتعت منه فقول ألم ترأ أعصر ما لاقيت

وَاتَّفَقَ فِي الخِطَابِ المُؤَنَّثِ لَفْظُ الوَاحِدَةِ وَالجَمْعِ لَكِنْ وَزْنُ الوَاحِدَةِ تَفَيْنَ وَالجَمْعِ تَفَلْنَ فَإِذَا أَمَرْتَ مِنْهُ فَقُلْتَ عَلَى الأَصْلِ

صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الحِلَابِ * وَالقِيَاسُ رَأَيْتَ بِالهَمْزَةِ وَلَمْ يَلْزَمِ الحَذْفُ فِي بِنَائِي لِأَنَّهُ لَمْ يَكْثُرْ كَثْرَةَ يَرَى [وَاتَّفَقَ فِي خِطَابِ المُؤَنَّثِ لَفْظُ الوَاحِدَةِ وَالجَمْعِ] لِأَنَّكَ تَقُولُ تَرَيْنَ يَا امْرَأَةُ وَتَرَيْنَ يَا نِسْوَةُ [لَكِنْ وَزْنُ] تَرَيْنَ [الوَاحِدَةِ تَفَيْنَ] بِحَذْفِ العَيْنِ وَاللَّامِ لِأَنَّ أَصْلَهُ تَرْأَيِينَ كَتَرْضَيِينَ حُذِفَتِ الهَمْزَةُ ثُمَّ قُلِبَتِ اليَاءُ أَلِفًا وَحُذِفَ الأَلِفُ فَبَقِيَ تَرَيْنَ بِحَذْفِ العَيْنِ وَاللَّامِ [وَ] وَزْنُ [الجَمْعِ تَفَلْنَ] لِأَنَّ أَصْلَهُ تَرْأَيْنَ كَتَرْضَيْنَ حُذِفَتِ الهَمْزَةُ لِمَا ذَكَرْنَا فَبَقِيَ تَرَيْنَ بِإِثْبَاتِ الفَاءِ وَاللَّامِ وَاليَاءُ هَهُنَا لَامُ الفِعْلِ وَفِي الوَاحِدَةِ ضَمِيرُ الفَاعِلِ [فَإِذَا أَمَرْتَ مِنْهُ] أَيْ إِذَا بَنَيْتَ الأَمْرَ مِنْ تَرَى [فَقُلْتَ عَلَى الأَصْلِ إِرْءَ كَإِرْعَ] لِأَنَّهُ مِنْ تَرْأَى حُذِفَتْ حَرْفُ المُضَارَعَةِ وَلَامُ الفِعْلِ وَأُتِيَ بِهَمْزَةِ وَصْلٍ مَكْسُورَةٍ فَقِيلَ إِرْءَ وَتَصْرِيفُهُ كَتَصْرِيفِ إِرْضَ وَفِي عِبَارَتِهِ جَزَازَةٌ

[قوله فبقي ترين بإثبات الفاء واللام] لم يحذف اللام لما تقدم في الناقص من أن اللام تثبت في فعل جماعة الإناث وتحذف في فعل الواحدة المخاطبة ابن حضر [قوله فإذا أمرت منه] أي إذا أردت أن تبني صيغة الأمر من أرى يرى فلا يخلو من أن تبني قبل حذف الهمزة أو بعد حذفها فإن بنيتها قبل حذفها قلت إرء على وزن إفع بإثبات عينه كإرع فإن إرء أمر من ترى حذفت منه حرف المضارعة وزيدت همزة الوصل في أوله وحذفت الألف للجزم فصار إرء على وزن إفع سعد الله

[قوله جزازة] قلنا الجزازة فيه لأن هذا من قبيل قوله تعالى وإن كان قميصه قد من قبل فصدقت أي فقد صدقت سعد الله

إِرْءِ لِأرْبَعَ وعلى الحذفِ رَ ويلزمُهُ الهاءُ في الوقفِ نحو رَهْ رَيَا رَوْا رَىْ رَيَا رَيْنَ وبالتأكيدِ رَيَنَّ رَيَانِّ رَوُنَّ رَيِنَّ رَيَانِّ رَيْنَانِّ فهو راءٍ رائيانِ راؤُونَ

لأنّ الجزاءَ إذا كان ماضياً بغير قد لم يجز دخولُ الفاءِ فيه فحقُّها أن يقول إذا أمرتَ منه قلت كما هو في بعض النسخ ولأنّ هذا سهوٌ من الكاتب فحينئذٍ لابدّ من تقدير قد ليصحّ [و] قلت [على] تقدير [الحذف ر] من ترى بحذف حرف المضارعة واللام والوزن ف [ويلزمه الهاءُ في الوقفِ] كما ذكره في قِهْ [فتقول رَهْ رَيَا رَوْا] أصله رَيُوا [رَىْ] أصله رَيِي [رَيَا رَيْنَ] والراء في الجميع مفتوحة إذ لا داعي إلى العدول عنه [وبالتأكيد رَيَنَّ] بإعادة اللام المحذوفة كما مرّ في أُغْزُونَّ [رَيَانِّ رَوُنَّ] بضمّ الواو دون الحذفِ كما في أُغْزُنَّ لأنّه لا ضمّة هيهنا تدل عليه لأنّ ما قبله مفتوحٌ [رَيِنَّ] بكسر ياء الضمير دون الحذف كذلك [رَيَانِّ رَيْنَانِّ] وبالخفيفة رَيَنْ رَوُنْ رَيِنْ [فهو راءٍ] في اسم الفاعل أصله رائِيٌ أُعِلّ إعلالَ رامٍ [رائيانِ] في التثنية [راؤونَ] في الجمع أصله رائيُونَ نقلت ضمّة الياء إلى الهمزة و

[قوله وبالتأكيد رَيَنَّ بإعادة اللام المحذوفة] فإذا اتّصل نون التأكيد بالأمر المذكور أعيدت اللام حيث حذفت للأمر نحو رَيَنَّ ه باعادة الياء لعدم موجب الحذف حينئذ رون بعدم العود لأنّه لم يحذف للأمر بل حذف اللام لالتقاء الساكنين بينه وبين الساكنة من المنقلبة لدلالة الضمّ عليه لأنّ أصله ريو محرّر [قوله كما مرّ في أُغْزُنَّ] من أنّ هذه الحروف بمنزلة الحركة في الصحيح وأنت تعيد الحركة فيه فكذا هيهنا تعيد اللام سعد الله [في اسم الفاعل أصله رائِي] استثقلت الضمّة على الياء فحذفت فالتقى الساكنان بينه وبين التنوين فحذفت الياء لكونها حرف علّة فبقي راءٍ سعد الله

كراعٍ راعيانِ راعونَ وذالك مَرْئيٌّ كمَرْعِيٍّ وبناءُ أفعَلَ منه مخالفٌ لأخواته أيضاً فتقول أرى يُري إراءً وإراءةً وإرايةً

وحذفت الياء ووزنه فاعونَ وهو [كراعٍ راعيانِ راعونَ وذالك مَرْئيٌّ كمَرْعِيٍّ] في اسم المفعول أصله
مَرْءُوْيٌ قلبت الواو ياءً وادغمت وكسر ماقبلها كما مرّ في مَرْمِيٍّ [وبناء أفعل منه] أي من رأى [مخالفٌ
لأخواته أيضاً] يعني كما كان يرى مخالفاً لأخواته من يَنْأى في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات
كذلك بناء باب الإفعال مطلقاً سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً أو نهياً أو غير ذلك مخالفٌ لأخواته
من نحو أنْأى في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات وذلك لكثرة الإستعمال [فتقول أرى] في الماضي أصله
أرْأى كأعطى نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة وكذا أريا أروا أرت أرتا أرين الخ يُري في المضارع
أصله يُرْئِي كيُعطي نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة وكذا يُريان يُرون والأصل يُرْئِيُون فوزنه
يُفُون تُري تُريان تُرين والأصل تُرْئِيِينَ والوزن تُفِلْنَ [إراءة] في المصدر والأصل إرْأاياً على وزن إفعالاً قلبت

[قوله وذالك مرئيٌّ] توضيحه أن أصله مَرْءُوْيٌ اجتمعت الواو والياء والسابقة منهما ساكنة قلبت الواو ياءً وادغمت في الثانية ثم أبدل ضمة الهمزة كسرة للمناسبة ابرز

[قوله أرى] أرى أريا أروا، أرت أرتا أرين، أريتَ أريتما أريتم، أريتِ أريتما أريتنّ، أريتُ أرينا نسخه

[قوله يُري] يُري يُريان يُرون، تُري تُريان تُرين، تُري تُريان تُرون، تُرين تُريان تُرين، أُري نُري نسخه

فَهُوَ مُرٍ مُرِيَانِ مُرُونَ مُرِيَةٌ مُرِيَتَانِ

الياءُ همزةً لوقوعِها بعدَ الألفِ الزائدةِ فصارَ إرْاءً ءَ نقلتْ حركةُ الهمزةِ إلى الراءِ وحذفتِ الهمزةُ كما في الفعلِ وعوّضتْ تاءُ التأنيثِ عن الهمزةِ كما عوّضتْ عن الواوِ في إقامةٍ فقيلَ إراءةٌ [و] يجوزُ أنْ تقولَ [إراءً] بلا تعويضٍ لأنّ ذلكَ ليسَ مثلَ إقامةٍ لأنها لم تحذفْ من الفعلِ في إقامةٍ بخلافِ ذلكَ فلمّا حذفتْ من إقامةٍ ما لم يحذفْ من فعلِهِ التزموا التعويضَ في الأكثرِ وههنا حذفتْ في المصدرِ ما حذفَ في فعلِهِ فلم يحتجْ إلى لزومِ التعويضِ فجوّزوا إراءً كثيرًا شائعًا [و] تقولُ [إرايةً] بالياءِ أيضًا لأنها إنّما تقلبُ همزةً إذا وقعتْ طرفًا ومن قلبَ نظرَ إلى أنّ التاءَ حكمُها حكمُ كلمةٍ أخرى فكأنها متطرّفةٌ [فهو مُرٍ] في اسمِ الفاعلِ أصلُهُ مُرْئِيٌ حذفتِ الهمزةُ كما ذكروا أُعِلَّ إعلالَ رامٍ فقيلَ مُرٍ على وزنِ مُفٍ [مُرِيانِ] أصلُهُ مُرْئِيانِ [مُرُونَ] أصلُهُ مُرْئِيُونَ وأَرَتْ في فعلِ الواحدةِ المخاطبةِ أصلُهُ أَرْأَيْتَ كأعطيتَ حذفتِ الهمزةُ ~~[مُريَةٌ في اسم الفاعل]~~

[قوله بخلاف ذلك] أي بخلاف إراءٍ فإنها حذفت من فعلها أيضا فلا يجب التعويض سعد الله كتبت في يوم العرفة ٩/ذي الحجة ١٤١٩ هـ

[قوله مُرُونَ أصله مُرْئِيُونَ] نقلت الحركة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفا فبقي مُرِيُونَ استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركته فالتقى الساكنان هما الواو والياء فحذفت الياء لا الواو لأنه ضمير الفاعل ابوذر

[قوله وأَرَتْ] لا وجه لوقوع أَرَتْ في هذا المقام سيما في أثناء تصاريف اسم الفاعل سعد الله

مُرْيَاتٌ وذاكَ مُرًى مُرْيَانِ مُرَوْنَ مُرَاةٌ

كما تقدّم وقلبت الياءُ ألفاً وحذفت فقيل أَرَتْ على وزن أَفَتْ فهي [مُرِيَة] في اسم الفاعل من المؤنث

أصله مُرْأِيَةٌ [مُرِيَتَانِ] أصله مُرْئِيَتَانِ [مُرِيَاتٌ] أصله مُرْئِيَاتٌ [وذاك مُرًى] في اسم المفعول أصله

مُرْأًى حذفت الهمزة كما تقدّم وقلبت الياءُ ألفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين فوزنه

مُفًا وتقول في اسم الفاعل جاءني مُرٍ ومررت بِمُرٍ بالحذف ورأيت مُرِيًا بالإثبات لخفّة الفتحة وههنا

أعني في اسم المفعول تقول جاءني مُرًى ورأيت مُرًى ومررت بِمُرًى بالحذف في الجميع لبقاء العلة أعني

التحرك وانفتاح ما قبلها وتقول في تثنية اسم المفعول [مُرَيَانِ] بفتح الراء ولم تقلب الياءُ ألفاً لأن ألف

التثنية يقتضي فتح ما قبلها ألبتة ولو قلبت وحذفت فقلت مُرَانِ لزم الالتباس عند الإضافة نحو مُرَا زيد

وفي الجمع [مُرَوْنَ] بفتح الراء أصله مُرْأَيُونَ حذفت الهمزة كما تقدّم قلبت الياءُ ألفاً وحذفت [مُرَاة] في المؤنث أصلها

[قوله بينها وبين التنوين] ولم يحذف التنوين لأنها حرف صحيح كما تقدّم والألف حرف علة والحذف بحرف العلة أولى زنجاني

[قوله ورأيت مُرًى] أي المقصود من هذا الكلام أن اعراب مُرًى تقديري لأن آخره ألف والألف لا تقبل الحركة سعد الله

[قوله أصله مُرْئَيُونَ] على مثال مُكْرَمُونَ نقلوا فما حذفت الهمزة فيها قلبت الياء في الجميع الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الألف

لالتقاء الساكنين أعني الألف و واو الضمير زنجاني

مُرَاتَانِ مُرَيَاتٌ وَالْأَمْرُ مِنْهُ أَرِ أَرِيَا أَرُوا أَرِي أَرِيَا أَرِينَ وَبِالتَّأْكِيدِ أَرِيَنَّ أَرِيَانِّ أَرُنَّ أَرِنَّ أَرِيَانِّ أَرِينَانِّ

وَفِي النَّهْيِ لَا تُرِ لَا تُرِيَا لَا تُرُوا إلخ وَبِالتَّأْكِيدِ لَا تُرِيَنَّ لَا تُرِيَانِّ لَا تُرُنَّ لَا تُرِنَّ لَا تُرِيَانِّ لَا تُرِينَانِّ

مَرْئِيَّةٌ قلبت الياءُ ألفاً [مُرَاتَانِ] أصله مُرْأَيَتَانِ [مُرَيَاتٌ] بفتح الرَّاء أصله مُرْأَيَاتٌ ولم يقلب الياءُ ألفاً لئلا يلتبس بالواحدة [و] تقول في [الأمر منه أَرِ] بناءً على الأصل المرفوض وهو من تَأْرِي حذفت حرف المضارعة واللام فبقي أَرِ [أَرِيَا أَرُوا] أصله أَرْيُوا نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها وحذفت [أَرِي] أصله أَرْيِي نقلت كسرة الياء فحذفت والوزن أَفُوا وأَفِي [أَرِيَا أَرِينَ] على وزن أَفِلْنَ فالياء هو اللام بخلاف الواحدة فإنها فيها ضمير [وبالتأكيد أَرِيَنَّ] بإعادة اللام كاغزونّ [أَرِيَانِّ أَرُنَّ] بحذف الواو لدلالة الضمة عليها [أَرِنَّ] بحذف الياء لدلالة الكسرة عليها [أَرِيَانِّ أَرِينَانِّ وبالنهي] أي وفي النهي [لا تُرِ لا تُرِيَا لا تُرُوا] لا تُرِي لا تُرِيَا لا تُرِينَ إلخ [وبالتأكيد لا تُرِيَنَّ لا تُرِيَانِّ لا تُرُنَّ لا تُرِنَّ لا تُرِيَانِّ لا تُرِينَانِّ] وكل ذلك ظاهر كما عرفت فيما تقدم من حذف اللام في لا تُرِ لا تُرُوا لا تُرِي والإثبات في البواقي والا

[قوله مُرَيَاتٌ] نقلت حركة الهمزة تخفيفاً ولم تقلب الياء ألفاً وإن كانت متحركة وما قبلها مفتوحة لأنه لو قلبت لزم ٥ التقاء الساكنين على غير حده وهما الألفان ولا يجوز حذف أحديهما لالتباس الجمع بالمفرد ١٢ شرح

[قوله مُرْأَيَتَانِ] نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت والياء متحرك وما قبلها مفتوح قلبت الياء ألفاً فصار مُرَاتَانِ شرح

وتقول في افتعل من مهموز الفاء إيتال لإختار وإيتلى لإقتضى

والإعادة في الواحد وحذف واو الضمير وياءه عند التاكيد فتامل فإني ذكرت كثيرًا مما يستغنى عنه
تسهيلاً على المستفيدين واعلم أن ما ترك الصنف من المجردات والمنشعبات حكمها أيضا حكم غير
المهموز إلا أن الهمزة قد تخفف على حسب المقتضى وفيما ذكرنا ارشاد [وتقول في افتعل من المهموز
الفاء إيتال] أى أصلح [لإختار وإيتلى] أى قصر [لإقتضى] والأصل إئتال وائتلى قلبت
الثانية ياء كما في إيمان وخصص هذا بالذكر لئلا يتوهم أنه لما قلبت الهمزة ياء صار مثل إيتسر فيجوز
قلب الياء تاء وإدغام التاء في التاء لإتعد وإتسر فقال وتقول إيتال لإختار وإيتلى لإقتضى من غير
إدغام لا لإتعد وإتسر بالإدغام لأن الياء ههنا عارضة غير مستمرة وتحذف في الكل المواضع أعني
عند حذف همزة الوصل في الدرج وقول من قال إتزر في إيتزر خطأ وأما إتخذ فليس من أخذ بل من تخذ

[قوله والمنشعبات] والمراد بالمنشعبات المزيدات من شعب الشيئ بمعنى إمتلأ وكثر وفي بعض النسخ من المنشعبات من
شعبت الشيئ أى فرقته والحل المزيدات سميت منشعبات لتولدها من المجردات بالزيادات كتولد شعب الشجرة أى
أغصانها المتفرقة منها — يوسف — الرقم: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر ولله الحمد في ١٣/ ذي الحجة —

[قوله إيتال] أصله إئتول على مثال إجتمع قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وحكمه كحكم إختار يختار — زنجاني

[قوله وإيتلى] أصله إئتلو على مثال إجتمع قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار إيتلى وحكمه كحكم إقتضى يقتضي — زنجاني

[قوله بل من تخذ] فنقل الى باب الإفتعال فصار إتتخذ ثم ادغمت التاء في التاء وليس من أخذ نقل الى باب الإفتعال فتصير
إأتخذ فقلبت الهمزة الثانية ياء وقلبت الياء تاء وادغمت التاء في التاء ولو كان كذلك يقال إيتخذ — شرح

فَصْلٌ فِي بِنَاءِ إِسْمَيِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَهُوَ مِنْ يَفْعِلُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ عَلَى مَفْعِلٍ مَكْسُورِ الْعَيْنِ كَالْمَجْلِسِ وَالْمَبِيتِ وَمِنْ يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَضَمِّهَا عَلَى مَفْعَلٍ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ كَالْمَذْهَبِ وَالْمَقْتَلِ

يعني أخذ فلذلك ادغم والأولى الأوجب أن يقال إتخذ هذا آخر الكلام في المهموز فلنشرع في الفصل الذي به نختم الفصول وهو [فصل في بناء إسمي الزمان والمكان وهو] إسم وضع لمكان أو زمان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقاً من غير تقييد بشخص أو زمان وهو من الألفاظ المشتركة مثلاً المَجْلِس يصلح لمكان الجلوس وزمانه فنقول في بناء إسم الزمان والمكان [من يَفْعِلُ بكسر العين على مَفْعِلٍ مكسور العين] للتوافق [كالمَجْلِسِ] في السالم [والمَبِيتِ] في غير السالم أصله مَبْيِتٌ نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها [و] هو [من يَفْعَلُ بفتح العين وضمها على مَفْعَلٍ] بالفتح أما في [مفتوح العين] فللتوافق وأما في المضموم فلتعذر الضم لرفضهم مَفْعُلاً في الكلام إلا مَكْرُماً ومَعُوناً وترجح الفتح على الكسر للخفة [كالمَذْهَبِ] من يذهب بالفتح [والمَقْتَلِ]

[وضع لزمان أو لمكان] شامل لنحو يوم ومكان [باعتبار وقوع الفعل فيه] مخرج لنحو يومك أو مكانك حسن [مطلقاً] مخرج لنحو صمت يوما وجلست أمامك فإن يوماً وأمام فيهما وضعا باعتبار وقوع الفعل فيهما بقيد وقوعها بعد عامل بخلاف مضرب لزمان الضرب أو مكانه فإنه وضع لذلك سواء وقع بعد عامله أو لا

[قوله من غير تقييد بشخص أو زمان] فإن قلت مخرج فمعناه الخروج المكاني ولم يعلموها في مفعول ولا حرف فلا يقولون مقتل زيد ولا مخرج اليوم لئلا يخرج عن الأطلاق سعد الله [قوله من الألفاظ المشتركة] مثلاً مضرب مشتق من الضرب ليدل على زمان أو مكان وقع فيه الضرب ثم وقع الضرب في أحدهما ليس مقيداً لشخص والآلة أن يعمل وكذا ليس مقيدا بزمان من الأزمنة الثلث سعد الله [قوله على مَفْعِلٍ مكسور العين] بزيادة الميم موضع حرف المضارعة وتحريكها بحركة حرف المضارعة وإنما خصت الميم بالزيادة لأسمي الزمان والمكان دون غيرها من بين سائر الحروف الزائدة لإختصاصها لإسم المفعول من مكرم وكل واحد من أسمي الزمان والمكان مفعول فيهما لوقوع الفعل فيهما فلهذا المعنى خص الميم بالزيادة لإسمي الزمان والمكان وإنما حركته حرف المضارعة لوقوعها موقعها فناسب أن يحرك حركتها حلبي [قوله إلا مكرما] قال الجوهري المكرمة واحدة المكارم وأرض مكرمة النبات إذا كان جيدة لها قال الفراء هما جمع مكرمة ومعونة حلبي

وَالْمَشْرَبِ وَالْمَقَامِ وَشَذَّ الْمَسْجِدُ وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمَطْلِعُ وَالْمَجْزِرُ وَالْمَرْفِقُ وَالْمَفْرِقُ وَالْمَسْكِنُ وَالْمَنْسِكُ

وَالْمَنْبِتُ وَالْمَسْقِطُ وَحَكَى الْفَتْحَ فِي بَعْضِهَا وَأُجِيزَ الْفَتْحُ

من يَقْتُلُ بالضم [وَالْمَشْرَبِ] من يَشْرَبُ بالفتح لكن من باب عَلِمَ يَعْلَمُ [وَالْمَقَامِ] من يَقُومُ أجوف والأصل مَقْوَمٌ أُعِلَّ إعلالَ أَقَامَ ولما كان هيهنا مظنة اعتراض بأنا نجد أسماء من يَفْعَلُ بالفتح والضم على مَفْعِلٍ بالكسر أشار إلى جوابه بقوله [وَشَذَّ الْمَسْجِدُ وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمَطْلِعُ وَالْمَجْزِرُ] المكان نحر الإبل [وَالْمَرْفِقُ] مكان الرفق [وَالْمَفْرِقُ] مكان الفرق ومنه مفرق الرأس [وَالْمَسْكِنُ] مكان السكون [وَالْمَنْسِكُ] مكان العبادة [وَالْمَنْبِتُ] مكان النبات [وَالْمَسْقِطُ] مكان السقوط ومنه مَسْقِطُ الرأس يعني أن هذه الكلمات كلها جاءت مكسورة العين على خلاف القياس والقياس الفتح لأن الْمَجْزِرَ من يَجْزُرُ مفتوح العين والبواقي من مضمومه [وحكى الفتح في بعضها] أي فتح العين في بعض هذه الكلمات المذكورة على ما هو القياس وهو الْمَسْجَدُ وَالْمَسْكَنُ وَالْمَطْلَعُ [وَأُجِيزَ الفتح]

فِيهَا كُلِّهَا هٰذَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ صَحِيحَ الْفَاءِ وَاللَّامِ وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ فَمِنَ الْمُعْتَلِّ الْفَاءِ مَكْسُورٌ أَبَدًا كَالْمَوْعِدِ وَالْمَوْضِعِ وَمِنَ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ مَفْتُوحٌ أَبَدًا كَالْمَرْمَى وَالْمَأْوَى

فيها كلّها] على القياس لكن لم يحك في الجميع قال ابن السكيت في اصطلاح المنطق الفتح في كلها جائز وإن لم يسمع في الكل [هذا] أي الذي ذكرنا إنّما يكون [إذا كان الفعل صحيح الفاء واللام وأمّا غيره] أي غير الصحيح الفاء واللام [فمن المعتلّ الفاء] إسم الزمان والمكان [مكسورٌ عينه أبداً كالمَوْضِع والمَوْعِد] لأنّ الكسر فيهما أسهل بشهادة الوجدان قال ابن السكيت وزعم الكسائي أنّه سمع مَوْحَلاً بالفتح وسمع الفرّاء مَوْضَعاً بالفتح قال الشاعر على ما رواه الكسائي: فأصبح العِينُ رُكُوداً على الأَوْشَانِ أَنْ يَرْسَخْنَ في المَوْحَلِ: ونحو ذلك شاذ [ومن المعتلّ اللام] إسم الزمان والمكان [مفتوح] عينه [أبداً] سواء كان الفعل مفتوح العين أو مضمومه أو مكسوره واويّاً أو يائيّاً قلبت اللام ألفاً [كالمَأْوَى والمَرْمَى] مثّل بمثالين تنبيهاً على أنّ الحكم واحد فيما عينه أيضاً حرف علّة وفيما ليس كذلك وروى

[فأصبح العِينُ رُكُوداً على الأوشان أن يرسخن في الموحَل] العين بكسر العين جمع عيناء العظيمة العين من بقر الوحشيّ وُرُكوداً بضمّ الراء والأوشان جمع وشن وهو المكان المرتفع أي فأصبحت العين مقيمات على الأمكنة المرتفعة مخافة أن يقعن في مكان الوحل فلا يخلصن

[قوله أسهل بشهادة الوجدان] من الفتح الوجه فبأنّ اللسان في كسر العين ينتقل من الشفتين إلى وسط الفم لأنّ الواو شفويّ والكسر من وسط الفم وفتح العين ينتقل من الشفتين إلى الحلق لأنّ الفتح من جنس الألف وهو حلقيّ والإنتقال الأول أسهل من الثاني سعد الله [قوله فأصبح العِينُ رُكُوداً الخ] لم يسمّ قائله واو المصراع الثاني الألف الواقعة قبل الواو من الأوشان [العين] بكسر العين المهملة وسكون الياء والنون بقر الوحش [والركود] بالراء والدال المهملتين كفلوس السكون والثبات [والأوشان] جمع وشن وهو بالواو والشين المعجمة والنون كفلس ما ارتفع من الأرض قوله [أن يرسخن] أي مخافة أن يرسخن وهو بفتح المضارعة وسكون الراء وفتح السين المهملتين والخاء المعجمتين من الرسوخ وهو بالضم بمعنى الثبوت [والموحل] بالواو والحاء المهملة كمقعد مكان الوحل وهو كفرس الطين الرقيق ترطم فيه الدواب جامع الشواهد

وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى بَعْضِهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ كَالْمَظِنَّةِ وَالْمَقْبَرَةِ وَالْمَشْرَقَةِ وَشَذَّ الْمَقْبُرَةُ وَالْمَشْرُقَةُ بِالضَّمِّ

وروى مأوى الإبل ومأقى العين بالكسر فيهما أولى هيهنا نظر لأنهم يقولون معتل الفاء يكسر أبداً

ومعتل اللام يفتح أبداً فلا يعلم أن المعتل الفاء واللام كيف حكمه يفتح أم يكسر وكثيراً ما ترددت في ذلك

حتى وجدت في تصانيف بعض المتأخرين بأنه مفتوح العين كالناقص نحو موقى بفتح القاف وفي

كلام صاحب المفتاح أيضاً إيماء إلى ذلك [وقد تدخل على بعضها تاء التأنيث] إما للمبالغة أو لإرادة

البقعة وذلك مقصور على السماع [كالمظنة] للمكان الذي يظن أن الشيء فيه [والمقبرة] بالفتح

الموضع الذي يقبر فيه الميت [والمشرقة] للموضع الذي يشرق فيه الشمس [وشذ المقبرة والمشرقة

بالضم] لأن القياس الفتح لكونهما من يفعل مضموم العين وقيل إنما يكون شاذاً إذا أريد به مكان الفعل

وليس كذلك فإن المراد هنا المكان المخصوص قال ابن الحاجب وأما ما جاء على مفعل بضم العين فأسماء

[قوله في تصانيف بعض المتأخرين] لعله به يشير الى الجاربردي في شرح الشافية فانه ذكره فيه [قال ابن الحاجب] لم يقل وقال بالواو تنبيهاً على أن ما قدمه من أن المراد هنا المكان المخصوص تفسير لكلام ابن الحاجب

[قوله أيضا إيماء الى ذلك] حيث قال اسم الزمان في الثلاثي المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح الباقي في المنقوص ألبتة لأن اللفيف المفروق في حكم المنقوص حلبي [قوله أيضا إيماء الى ذلك] وفي كلام صاحب المفتاح أيضا إيماء إلى ذلك حيث قال واسمي الزمان والمكان في الثلاثي المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح الباقي في المنقوص ألبتة لأن اللفيف المفروق في حكم المنقوص اعلم أن صاحب المظهر قال فيه اما معتل الفاء فهو مفعل بفتح الميم والعين سواء كان عين المضارع مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة واللفيف المفروق كالمعتل الفاء واللفيف المقرون كالمعتل اللام هذا وأنت خبير بأن هذا الكلام مخالف لما وجده الشارح في تصانيف بغيره والحق الحقيق بالقبول أن اللفيف المفروق يجوز فيه فتح العين وكسرها جمعاً بين الموجودين وصاحب الأساس أيضا صرح به حيث قال ان اسمي الزمان والمكان من المفروق قيل هو كالمثال وقيل هو كالناقص سعد الله [قوله لإرادة البقعة] يعني ان الغرض من ادخال التاء اما مجرد للمبالغة واما لكونها علامة التأنيث بسبب إرادة البقعة سعد الله لأن تكثير الحروف تدل على تكثير المعنى منه [فان المراد هنا المكان المخصوص] أي المهيأ للدفن والشرق سواء وقع فيه الدفن والشرق أو لم يقع وعلى تقدير وقوعه ليس الوقوع ملحوظا سعد الله [تنبيها] أولأن كلام ابن الحاجب حاصله وبيانه ليرجع هذا البيان بعقب لتبيين وليرجع ما ذكره المختار أن ابن الحاجب اعلم كبيان القائل كما هو الظاهر من كلام

وَمِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ كَاسْمِ الْمَفْعُولِ كَالْمُدْخَلِ وَالْمُقَامِ وَإِذَا كَثُرَ الشَّيْءُ فِي الْمَكَانِ قِيلَ فِيهِ مَفْعَلَة

غير جارية على الفعل لكنها بمنزلة قارورة وشبهها وقال بعض المحققين أن ما جاء على مَفْعُلَة بالضم يراد بها أنها موضوعة لذلك ومتخذة له فالمقبَرة بالفتح مكان الفعل وبالضم البقعة التي من شأنها أن يقبر فيها أي التي هي المتخذة لذلك وكذلك المشرقة للموضع الذي يشرق فيه الشمس المهيأ لذلك فهو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل وجعل خروج صيغة عن صيغة الجاري على الفعل دليلاً على اختلاف معناه وكان ينبغي أن يُنَبِّهَ على أن المظنة أيضاً شاذ لأنها بالكسر والقياس الفتح لأنها من يظن بالضم [و] بناء إسمي الزمان والمكان [مما زاد على الثلاثة] ثلاثياً مزيداً فيه كان أو رباعياً مزيداً فيه أو مجرداً [كاسم المفعول] لأن لفظ إسم المفعول أخف لفتح ما قبل الآخر ولأنه مفعول فيه في المعنى فيكون لفظ المفعول له أقيس [كالمدخل والمقام] والمدحرج والمنطلق والمستخرج والمحرنجم قال الشاعر: محرنجم الجامل والنوى ؛ ولما كان هيهنا موضع بحث يناسب اسم المكان أشار

[وكان ينبغي أن ينبه على أن المظنة أيضاً شاذ] لعله ترك ذلك إشارة الى ان المظنة ليست بإسم مكان حقيقة لأن إسم المكان ما وضع لمكان الفعل المشتق هو منه والمظنة ليست كذلك إذ ليس المراد أنها مكان الظن بل مكان يظن أن الشيء المظنون حاصل فيه وقوله أولاً لا المظنة بناء على أنها شبيهة به لفظاً ومعنى [يناسب اسم المكان] إشارة الى ان المفعلة الاتي ليس من اسم المكان وهو صحيح لأن اسم المكان ما وضع لمكان الفعل ومفعلة هذه لمكان أعيان لإمكان فعل وأيضاً وضع اسم المكان للدلالة على أنه مكان حصول مطلق الفعل ووضع مفعلة هذه لكثرة ما فيه

[قوله بل مكان يظن آه] أقول كون المراد به ذلك لا يمنع كونه اسم مكان لإنطباق ضابطة السابق عليه فليتأمل فان المراد المشرقة التي ذكرها مجة لا يرد عليها الضابط السابق أقول بل يرد عليه لان المعتبر في تلك الضابطة وقوع الفعل في المكان وهو غير متحقق في هذا المثال اذ الظن لم يقع في ذلك المكان إلا أن يقال أراد بوقوع الفعل فيه ما يشمل هذا المعنى [أن المراد به إناء يتطرق فيه] أي شيء المانع من أن يقال الإناء الذي يتطر ابن القاسم

[قوله بمنزلة قارورة وشبهها] يعني كما أن قارورة وشبهها ظروف من شأنها أن يقع فيه الفعل ويحل فيها الأشياء وليست بمشتقة من الفعل كذلك مضموم العين اسم مكان مخصوص مهيأ لأجل شيء سواء حل فيه ذلك الشيء أو لم يحل فيه غير مشتق من الفعل سعد الله

[قوله وكذلك المشرقة] اى بفتح العين وضمها فانه بفتح العين جار على الفعل ويراد به الموضع المخصوصة يشرق فيه الشمس وبضم العين اسم جامد يراد به الموضع المخصوص المتخذ لذلك سعد الله [لم يذهب به مذهب الفعل] اى لم يجعلوا هذا الأسماء متصلة بالفعل ومشتقة منه لثبوت مفهوماتها بمعنى انها موضوعة هكذا وليس الغرض يراد بها صدور الفعل في زمان أو مكان حلبي

مِنَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ فَيُقالُ أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ ومَأْسَدَةٌ ومَذْأَبَةٌ ومَبْطَخَةٌ ومَقْثَأَةٌ

أشار إليه بقوله [وإذا كثر الشيءُ بالمكان قيل فيه مَفْعَلَةٌ] بفتح الميم والعين واللام وسكون الفاء مَبْنِيَّةٌ [من الثلاثي المجرد] أي إذا كان الاسمُ مجرّداً يبنى وإن كان مزيداً فيه رُدَّ إلى المجرد ويُبنى [فيقال أرض مَسْبَعَةٌ] أي كثيرة السَّبُع [ومَأْسَدَةٌ] أي كثيرة الأَسَدِ [ومَذْأَبَةٌ] أي كثيرة الذِّئْبِ من المجرد [ومَبْطَخَةٌ] أي كثيرة البِطِّيخِ [ومَقْثَأَةٌ] أي كثيرة القِثَّاءِ من المزيد فيه حذفت إحدى الطائين والياءِ من بطّيخ وإحدى الثائين والألف من القثّاء ووجدتُ في بعض النسخ مَطْبَخَةٌ بتقديم الطاء على الباء وهو سهو لكن توجيهها أن يكون من الطِّبِّيخ قال في ديوان الأدب الطِّبِّيخ لغة في البِطِّيخ وهي لغة أهل الحجاز وفي حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنّ رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأكل الطِّبِّيخ بالرُّطَب وإن كان غير الثلاثي سواء كان رباعياً مجرداً كثعلب أو مزيداً فيه كعصفور أو

[قوله موضع بحث] أي يناسب بحث اسم المكان اعلم ان مناسبة هذا البحث بحث اسم المكان وهو أنّ هذا الوزن وزن اسم المكان وأن المكان كالآلة ملحوظ في اسم المكان ملحوظ في هذا أيضا لكن هذه الصيغة ليست باسم مكان بدليل انها يجرى على الموصوف ويقال أرضة مسبعة ويعمل في الفاعل المستكن لأنّ في مسبعة استكن الفاعل واسم المكان لا يجرى على الموصوف ولا يعمل فهو صيغة الاسم الفاعل لا فاعل للاسم - سعد الله - لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم كتبت في ١/٤/١٩٩٩ المصادف ١٥/ ذي الحجة - ١٤١٩ أبو أربيل

وأمّا إسمُ الآلةِ فهو ما يعالَجُ بِهِ الفاعلُ المفعولَ لوصولِ الأثرِ إليه

أو خماسيًّا كذلك كجحمرشٍ وعضرفوطٍ فلا يبنى منه ذلك للتّقل بل يقال كثير التّغلب والعصفور إلى غير ذلك وممّا يناسب هذا الموضع إسم الآلة فنقول [وأمّا إسم الآلة فهو] أى الآلة [ما يعالج به الفاعلُ المفعولَ لوصول الأثر إليه] أى المفعول مثلاً المنحت ما يعالج به النّجار الخشبَ لوصول الأثر إلى الخشب وقوله وهو راجع إلى الآلة وإن كان مؤنثًا نظرًا إلى لفظ ما فيما يعالج به لأنّ ما يعالج الخ عبارة عنها وهو مذكّر فيجوز أن يقال الآلة هى ما أو هو ما ولا يجوز أن يكون راجعًا إلى اسم الآلة لأنّ التعريف إنّما يصدق على الآلة لا على اسمها إلّا على تقدير مضاف محذوف أى اسم الآلة اسم ما يعالج به وليس بصحيح أيضًا لأنّه يدخل فيه القَدُوم وأمثاله وليس باسم الآلة فى الإصطلاح وقد علم من تعريف الآلة أنّها إنّما تكون للأفعال العلاجية ولا تكون للأفعال اللّازمة إذ لا مفعول لها

[الجحمرش] العجوز الكبير والجمع الجحامرش والعضرفوط النطاة الذكر وهى دويبة اكبر من الذرعة يقال لها بالفارسية كرتاسو سعد الله

[عضرفوط] بزيادة الواو للذكر من العظاية كالعظاية بالمهملة فالمعجمة من المنقوص اليائى وهى دويبة كسام أبرص منه بفتح فسكون ففتح فضم محمد أسعد الجليزاده [قوله وممّا يناسب] بحث المصنف عن الأسماء الجارية على الأفعال واسم الآلة منها كان وجه المناسبة جريانهم على الأفعال سعد الله وجه المناسبة أنّ اسم الزمان والمكان واسم الآلة واحد فى الأغلب إذا قطع النظر عن حركة الميم فافهم منه [قوله وأمّا اسم الآلة فهو] فالآلة هى الواسطة بين الفاعل ومفعوله فى وصول أثره إليه كالمنشار للنجار فإنّه واسطة بينه وبين الخشب فى وصول أثره إليه سعد الله

[قوله فى الإصطلاح] لأنّ اسم الآلة يجئ على وزن مِفعَلٍ ومِفعالٍ ومِفعَلةٍ والقَدُوم لم يكن من هذه الأوزان سعد الله

فيجيئ على مِحْلَب وِمِكْسَحَة وِمِفْتَاح وِمِصْفَاة وقالوا مِرْقَاة على هذا ومن فتح الميم أراد به المكان

لها [فيجيئ] جواب أمّا أي أمّا إسم الآلة فيجيئ [على] مثال [مِحْلَب] أي على مِفْعَل [و] مثال [مِكْسَحَة] أي على مِفْعَلَة بإلحاق التاء ويقتصر ذلك على السماع [و] مثال [مِفْتَاح] أي على مِفْعَال وإنما قال كذلك لئلا يحتاج إلى التمثيل [ومِصْفَاة] هي أيضا على وزن مِكْسَحَة لأن أصلها مِصْفَوَة قلبت الواو ألفا لكن ذكرها لئلا يتوهم خروجها حيث لم تكن على وزن مِكْسَحَة ظاهرا [وقالوا مِرْقَاة] بكسر الميم [على هذا] أي على أنها إسم الآلة كمِصْفَاة لأنه إسم لما يرتقى به أي يصعد وهو السُّلَّم وإنما ذكرها لأن فيها بحثا وهو أنها جائت بفتح الميم وهو ليس من صيغ إسم الآلة ومعناهما واحد فقال [ومن فتح الميم] وقال المَرْقَاة [أراد المكان] أي مكان الرقي دون الآلة وقال ابن السكيت قالوا مِطْهَرة ومَطْهَرة ومِرْقَاة ومَرْقَاة ومِسْقَاة ومَسْقَاة فمن كسرها شبهها بالآلة التي يعمل بها ومن

[شبهها بالآلة التي يعمل بها] ظاهره أنها ليست بآلة حقيقة وهو مخالف لما قدمه من قوله إسم لما يرتقى به ولما سيأتي من قوله والآخر أنها آلات فيؤول قوله هنا التي يعمل بها بأن المراد التي يعمل بها وليست مكانا للعمل

[قوله أي أما إسم الآلة] والآلة من معتل الفاء ميقد وميضع ومن معتل العين مقول ومبيع ومن معتل اللام مصفاة ومرقاة سعد الله [قوله محلب] المحلب بالكسر الاناء والذي يحلب فيه الحَلَب بالتحريك اللبن المحلوب والحليب أيضا مختصر [قوله محلب] المذكور في بعض شروح الشافية انه بالحاء المهملة اسم لما يحلب به وهو بالحقيقة لما يحلب فيه لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز ذكر إسم الآلة عليه حلبي [قوله مفتاح اي على مِفْعَال] وإنما كسر الميم في الأوزان الثلثة لإسم الآلة ولم ينفتح ولم يضم فيها فرقا بين إسم الآلة والمصدر واسم المفعول واسم الزمان والمكان حلبي [قوله وإنما قال كذلك] اي الموزون دون الوزن لئلا يحتاج إلى تمثيل الموزون ولم يذكرها جميعا حذرا عن التطويل سعد الله [قوله وإنما قال كذلك] اي على مثال محلب الخ ولم يقل على مِفْعَل ومِفْعَلَة ومِفْعَال لئلا يحتاج الى الخ سعد الله [قوله لئلا يحتاج الى التمثيل] لأن ذكر الموزون يستغني عن ذكر الميزان بخلاف العكس سعد الله [قوله ومِصْفَاة] وفيه نظر لأن حق العبارة تقديم مِصْفَاة على مِفْتَاح لأنه أخو لفرعيته فتدبر سعد الله [قوله مِرْقَاة] أصله مِرْقَيَة على وزن مِفْعَلَة قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مِرْقَاة فهي قياس القلب على وزن مِفْعَلَة وبعده على وزن مِفْعَل وكل واحد من كلا الوزنين من أوزان إسم الآلة حلبي

وَشَذَّ مُدْهُنٌ وَمُسْعُطٌ وَمُدُقٌّ وَمُنْخُلٌ وَمُكْحُلَةٌ وَمُحْرُضَةٌ مَضْمُومَةَ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ

فيها قال هذا موضع يجعل فيه فجعله مخالفا لاسم الآلة بفتح الميم وتحقيق هذا الكلام أن المِرْقاة و
المِسْقاة والمِطْهرة لها اعتباران أحدهما أنها أمكنة فإن السُّلَّم مكان الرقي من حيث أن الراقي فيه
والآخر أنها آلات لأن السُّلَّم آلة الرقي فمن نظر إلى الأول فتح الميم ومن نظر إلى الثاني كسرها فإن المكسور
والمفتوح إنما يقالان لشيء واحد لكن النظر مختلف فافهم ولما قال إن صيغ الآلة هذه المذكورات وقد
جاءت أسماء الآلات مضمومة الميم والعين فأشار إليها بقوله [وشذ مُدْهُن] للإناء الذي جعل فيه
الدهن [ومُسْعُط] الذي يجعل فيه السعوط [ومُدُقّ] لما يدق به [ومُنْخُل] لما ينخل به [ومُكْحُلة] للإناء
(ومُسْقُط) الذي يسقط فيه الولد
الذي يجعل فيه الكحل [ومُحْرُضة] للذي جعل الأشنان حال كونها [مضمومة الميم والعين] والقياس كسر الميم
وفتح العين وفيه نظر لأنها ليست باسم الآلة التي يبحث عنه بل هي أسماء موضوعة لآلات مخصوصة

[أحدهما أنها أمكنة] هذا ظاهر في غير مطهرة لأن المطهرة إن كان المراد بها إناء يتطهر فيه فصحيح وإن كان المراد
به إناء فيه ماء يتطهر به بالاغتراف منه فلا يصح كونه اسم آلة والإمكان [فأشار إليها] لا وجه لإدخال الفاء في
جواب لما وكذا قوله [ليست باسم الآلة التي يبحث عنها] فيه نظر لأنه يكون على حذف الموصول أي التي يبحث عنها
أو يكون الآلة معرفا باللام الجنسية فهو في المعنى نكرة فيصح نعتها بالجملة كما في قوله ولقد أمر على اللئيم يسبني ولو
قال يبحث عنها نعت لاسم الآلة باكتساب التأنيث من المضاف إليه والآلة المبحوث عنها أي عن اسمها هو الاسم
الموضوع لآلة باعتبار أن الفعل حاصل بها [موضوعة لآلة مخصوصة] وهي الآلة المعروفة بالفعل المعين والحاصل
أن اعتبار الفعل بها داخل في مفهوم التسمية في المبحوث عنها خارج في غيره — كتبه عبد الرحمن بن ... محمد صالح الكردي في أربيل

وقال السيد وهو غيره دخول الفاء في جواب لما قليل

صيغة المحرضة

٢) عنه ليعود الضمير على اسم لكان أوجه إذ البحث إنما هو عن اسم الآلة لا عنها إلا أن يقال أن ...
[قوله ومُدُقّ] وهي الآلة التي يدق بها الثوب أصله مُدْقُقٌ على وزن مُفْعُل نقلت ضمة القاف إلى الدال ثم أدغمت لاجتماع المثلين ...
(غربال) بى زينگه (مُنْخُل) هيلگه — [قوله إناء فيه ماء يتطهر به] أي شيء المانع من أن يقال للإناء الذي يتطهر به
ابن القائم ... أي هي في الآلة التي يبحث عنها بخلاف غيرها فإنه لم يلاحظ فيه ذلك بل صار أسماء الآلة مخصوصة فقط

هذا راجع إلى قوله ليست من أسماء الآلة التي يبحث عنها

وجاء مِدَقٌّ ومِدَقَّةٌ على القياس تنبيه المرّة من مصدر الثلاثي المجرد على فَعْلَة بالفتح تقول ضربت ضربة وقمت قومة وممّا زاد بزيادة الهاء كالإعطائة والإنطلاقة

مخصوصة فالوجه الشذوذ وقال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية إلا المنخل والمدق فإنهما من أسماء الآلة فيصح أن يقال انهما من الشواذ [وجاء مِدَقٌّ ومِدَقَّةٌ] بكسر الميم وفتح العين [على القياس] هذا [تنبيه] على كيفية بناء المرة وهي المصدر الذي قصد به إلى الواحد من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع [المرة من مصدر الثلاثي المجرد] تكون [على فَعْلة بالفتح تقول ضربت ضربة] في السالم [و قمت قومة] في غير السالم أي ضربا واحدا وقياما واحدا وقد شذ على ذلك أتيته إتيانة ولقيته لقاءة والقياس أتية ولقية [و] المرة [فيما زاد] على الثلاثة رباعيا كان أو ثلاثيا مزيدا فيه يحصل [بزيادة الهاء] أي تاء التأنيث الموقوف عليها هاء في آخر المصدر [كالإعطائة والإنطلاقة] والإستخراجة

[ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية إلا المنخل والمدق] هذا التفصيل المنسوب الى سيبويه وهو الصحيح الموافق لقول الشارح في تفسير المدهن انه الإناء الذي يجعل فيه الدهن والمسعط انه الذي جعل فيه السعوط والمدق انه ما يدق به والمنخل انه ما ينخل به فعتبر في الأولين بفيه وفي الأخيرين بقوله به فقوله أولا [بل هي أسماء موضوعة لآلات مخصوصة] مشكل لا يوافق تفسيره ولا قول سيبويه على أن المنخل يمكن اعتباره إسم الآلة لأنه ينخل به ووعاء أيضا لأن المنخل حاصل فيه وكلام سيبويه لا ينافيه فتأمل [من مرات الفعل] لأن مرات الفعل تعتبر تارة بحسب الحقيقة وتارة أخرى بحسب الخصوصيات اللاحقة للحقيقة كأن الهيئة داخلة في مرات الفعل فأخرجها بقوله [باعتبار حقيقة الفعل] وقوله [لا باعتبار خصوصية نوع] زيادة بيان وفي كون الهيئة دالة على المرات من الفعل عندي نظر لأنك إذا قلت هو حسن الجلسة فالمراد هو حسن النوع من الجلوس غير معتبر في الجلوس كونه مرة أو غيرها والمرة هي الفعل الواحد

[مشكل لا يوافق تفسيره] هذا الإشكال يتوقف على أن قوله [إلا المنخل والمدق] من كلام سيبويه فإن لم يكن منه بل كان من عند الشارح كان راجعا لقوله بل هي أسماء موضوعة آه وحينئذ يرتفع الإشكال لأنه حينئذ يكون قوله بل هي أسماء آه خاصا بما عدا المنخل

إلا ما فيه تاء التأنيث منهما فالوصف بالواحدة كقولك رحمته رحمة واحدة ودحرجته دحرجة واحدة

والاستخراجة والدحرجة وهذا هو الحكم في الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرباعي كلها [إلا ما فيه تاء التأنيث منهما] أي من الثلاثي والرباعي فإنه إن كان فيه تاء التأنيث [فالوصف بالواحدة] واجب [كقولك رحمته رحمة واحدة ودحرجته دحرجة واحدة] وقاتلته مقاتلة واحدة واطمأننته طمأنينة واحدة والمصادر التي فيها تاء التأنيث قياسي وسماعي فالقياسي مصدر فعلل وفاعل مطلقا ه ومصدر فعل ناقصا ومصدر أفعل واستفعل أجوفين والسماعي نحو رحمة ونشدة وكدرة وعليك بالسماع ويبنى منه أيضا ما يدل على نوع من أنواع الفعل نحو ضربت ضربة أي نوعا من الضرب وجلست جلسة أي نوعا من الجلوس فأشار إليه بقوله [والفعلة بالكسر] أي بكسر الفاء

المحل والمدق كما أن النظر حينئذ فيما عداهما على أنه لو كان من كلام سيبويه أمكن أن يجعل الغرض من سوق كلام سيبويه تأييد قوله بل هي أسماء آه وتحقيقه بما عدا المحل والمدق ولا إشكال أيضا فليراجع ابن القاسم

[نيص ٢٦٧ س ١٨ وفي كون الهيئة دالة على المرة آه] أي كما يدل عليه قوله لا باعتبار خصوصية نوع لأنه معطوف على قوله باعتبار حقيقة الفعل الواقع تقييدا لقوله الواحدة من مرات الفعل لأن ذلك يشعر بأن الدال على الخصوصية دال على المرة ويجاب بأنه غاية ما أفاده هذا الكلام أن الوحدة من المرات لم يعتبر فيها خصوصية وهذا لا يقتضي أن الدال على الخصوصية دال على المرة بل قد يكون في الواحد مرة وقد لا يكون فليتأمل ابن القاسم

والفِعْلَةُ بالكسر لِنوعٍ من الفِعل تقول هو حسن الطِّعْمَة والجِلْسَة :: تم تصنيف الفاضل عبد الوهاب بن ابراهيم الزنجاني

الفاء [للنوع من الفعل تقول هو حسن الطِّعْمَة والجِلْسَة] أي حسن النوع من الطعم والجلوس وقال المصنف
في شرح الهادي المراد بالنوع الحالة التي كان عليها الفاعل تقول هو حسن الرِّكْبَة إذا كان ركوبه حسنا يعني ذلك
عادة له في الركوب وهو حسن الجِلْسَة يعني أن ذلك لما كان موجودا منه صار حالة له ومثله العِذْرَة لحالة
وقت الاعتذار والقِتْلَة للحالة التي قُتِل عليها والمِيتَة للحالة التي مات عليها هذا في الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه
وأما غيره فالنوع منه كالمرة بلا فرق في اللفظ والفارق القرائن الخارجية تقول رحمته رحمة واحدة للمرة
ورحمة لطيفة ونحوها للنوع وكذا دحرجة واحدة ودحرجة لطيفة ونحوها وانطلاقة واحدة للمرة
وحسنة أو قبيحة أو غيرهما للنوع وكذلك البواقي. وليكن هذا آخر الكلام والحمد لله رب العالمين ::

[وقال المصنف] لو اسقط الواو من وقال لكان أظهر لأن قول المصنف لا يخالف ما قدمه الشارح لأن الشارح
فسر الفعلة بالنوع والمصنف فسر النوع بالحالة المذكورة [يعني ان ذلك عادته في الركوب] هو من مقول المصنف وفاعل يعني
المتكلم بهذا القول وقوله [ذلك] أي الركوب الحسن وفهم كون ذلك عادته من صيغة فعلة لا من الجملة الاسمية
وتمام مقول المصنف هو قوله [وهو حسن الجلسة] وقوله [يعني ان ذلك] من كلام الشارح وفاعل يعني ضمير المصنف
وقوله [ان ذلك] اى النوع من الفعل [لما كان موجودا منه] اى من الفاعل [صار] ذلك النوع من الفاعل [حالة له] أي للفاعل
اذ الحالة عرض قائم بمحله والقيام بالشيء أعم من أن يكون قارا فيه كالبياض أو صادرا منه كالهيئة ولما كان المتبادر
للأوهام من القيام هو المعنى الأول بين حقيقته بما ذكره ولما ثبت ان النوع من الفعل حالة لفاعله صح تفسير النوع
بالحالة التي عليها الفاعل :: تم حاشية المصري بعنوان الملك الغني على شرح الكتاب المسمى بسعديني على يد الحقير
الراجي الى عفو الملك القدير عبد الرحمن بن محمد امين بن محمد صالح الشهير بكاني زه ردنك اللهم اغفر له ولجميع المسلمين والمسلمات آمين

[ولما كان المتبادر للأوهام من القيام] آه [قد يقال القيام لم يقع في هذه العبارة حتى يتبادر للأوهام منه ذلك الا أن يجاب بأنه ه
اعتبر في معنى الحالة أي الذي وقع التعبير به في هذه العبارة وهذا كاف في التبادر المذكور فليتأمل ابن القاسم
تمت حاشية ابن القاسم على رد الحاشية المصري على كتاب سعديني المسمى بسعد التفتازاني غفر الله لهم وللمؤمنين آمين
[قوله عادة له في الركوب] المقصود ان الصفة المشبهة للدوام فإذا لم يكن ذلك النوع عادته لم يصح اطلاق الصفة المشبهة سعد الله
تمت حاشية سعد الله لا اعلم أحاشية أم شرح لسعديني غفر الله لهم آمين ١٧/ ذي الحجة ١٤١٩ هـ / ٤/٣/ ١٩٩٩ م ميلادي

الحمد لله الذى هدينا إلى الإسلام ، وثبتنا على طريق المرام ، والصلوة والسلام

على محمد خير الانام ، وعلى آله وصحبه البررة الكرام ، الذين كسروا أعناق الكفر والأصنام ،

لقد فرغت من تسويد هذا الكتاب ، المسمى بسعدينى ، للعلامة الثانى المسعود بن عمر

القاضى ، المدعو بسعد التفتازانى ، وهو كاف للمستفدين ، على مختصر التصريف

الذى صنفه الإمام فخر الملة والدين الربانى ، الشيخ عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجانى

نور الله ضريحهما وأسكنهما فسيح الجنان غفر الله لنا ولهم ولجميع المسلمين ببركة

القرآن آمين الى يوم الدين ، يوم لاينفع مال ولابنون إلا من أتى الله بقلب سليم

بيد الكاتب الفقير الكوردى ، الى الله الغنى الصمدى ، الشهير بكانى دەربندى عبد الرحمن

بن محمد امين بن محمد صالح الساكن فى محافظة أربيل عاصمة الكوردستان فى محلة ئيسكان قرب

جامع المحمديه ، فى ١٧ ذى الحجة سنة ١٤١٩ هجرى المصادف ٣/٤/١٩٩٩ الميلادى والمصادف

للسنة الكوردية ١٤/١/٢٦٩٩ وصلى الله وسلم على محمد خاتم الأنبياء والمرسلين

أولًا : منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو حينئذ منصرف لا وصفية له ولذا دخله التنوين مع أنه أفعل التفضيل فى الأصل بدليل الأولى والأوائل كالفضلى والأفاضل وهذا معنى ما قال فى الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما أول وإذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما أولًا معناه فى الأول اول من هذا العام وفى الثانى قبل هذا العام . والبانى بالذات بمعنى فى وهو معطوف على أولًا اى فى ذات المعنى بلا واسطة حسن چلبى

خصوصية : فى الصحاح فتح الخاء فيه أفصح من ضمها وكان وجهه ان الخصوص بالفتح صفة قبل دخول الياء المصدرية تصير بمعنى المصدر وبضمها مصدر فلا يليق الحاق هذه الياء به وانما صح فى الجملة بناء على جعل المصدر بمعنى الصفة أو ان يكون الياء للمبالغة خطائى

قالت عائشة : رضى الله تعالى عنها : وما الحساب اليسير يا رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال ان ينظر العبد فى كتابه يرى جميع حسناته مقبولا وجميع سيئاته مغفورا تفسير ٧ ربيع الثانى ١٤٢٠هـ ٢٠/٧/١٩٩٩م هذا التاريخ ٢٩/٥/٢٦٩٩ ك كوردى
فى التدقيق للمصرى وابن القاسم غفر الله لهما ولنا ولجميع المؤمنين والمؤمنات آمين يارب العالمين . وصلى الله وسلم على خاتم الانبياء والمرسلين

(هذا شرح ديباجة سعدينى)

بسم الله الرحمن الرحيم

ورجائى وتوفيقى متوكلاً بكرمه العميم ومصلياً على رسوله الذى هو للمؤمنين رؤف

رحيم ؛ وبعد فيقول المحتاج إلى الله الملك القديم شلوبين محمد بن عرب بن حاج بن عرب طاب

الله ثراهم وجعل الجنة مثواهم : لما كان صدر شرح الإمام الفاضل الكامل قدوة المحققين ٥

عز الملة والدين مسعود بن العمر القاضى التفتازانى عفى الله عنهما مشعوباً بالإستعارات

اللطيفة والتشبيهات البليغة ولم يبرزهن شارح إلى هذا الأوان ولم يطمثهن إنس قبلى

ولا جان التمست من الأعزة من تلاميذى سيما واحد منهم كما هو معلوم أن أشرح له

شرحاً يحل به ألفاظه ومعانيه ليكون الطالبون على نور فيه وكنت اتعلل بلعل وعسى

وسوف لوقوع فى شواغل الدنيا بين المنافقين الذين لا يعلمون قدر العلم والعلماء ولصعوبة

المسلك فأجبت لهم فشرعت فيه مستعيناً ممن خلق سلسلة الإنسان وعلمه المنطق

المعرب عما فى الضمير [قوله إن أروى زهر تخرج فى رياض الكلام] بنى الشارح الكلام فى ديباجته

على الإستعارة والمجاز . والاستعارة قسم من أقسام المجاز . والمجاز أن يعبر بشيئ عن شيئ

آخر لعلاقة كالسببية والمحل والحال بينهما غير وجه التشبيه . والإستعارة أن تذكر احدى

طرفى التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعياً أنه فرد من أفراده مثلاً إذا قلت رأيت أسداً فى الحمام

شبهت رجلا شجاعا بالأسد الحقيقي الذي هو الحيوان المفترس بسبب شجاعته مدعيا أنه

أسد حقيقي وفرد من أفراده فعبرت عن المشبه بالمشبه به وإذا ذكر المشبه به وأريد المشبه فيسمى

مثل ذلك الاستعارة مصرحة بهذا احترازا عن المكنية فلا بد في الاستعارة من ثلاثة أشياء مستعار منه

ومستعار له والمستعار والمشبه به يسمى مستعارا منه والمشبه يسمى مستعارا له ولفظ المستعار

يسمى مستعارا لأنه بمنزلة اللباس المستعار ولا يخفى وجه التسمية في الكل [قوله أروى] مستق

من الري والري في الحقيقة صفة الإنسان والحيوان الذي يشرب الماء يقال إنسان ريان وفرس ريان

اذا لم يحتاجا إلى الماء ولا يكون استعماله في غير الحيوان إلا بطريق المجاز والاستعارة يقال شجر ريان و

زهر ريان واستعماله في زهر بطريق الاستعارة فإنه شبه طراوة الزهر بسبب جذب الماء بري شخص

ريان ووجه الشبه تخلص كل واحد منهما من احتياجه إلى الماء فاستعار لفظ ري لطراوة الزهر التي هي

المشبه وشتق من لفظ ري الذي هو المستعار أروى فاستعارة ري الذي هو المصدر استعارة مصرحة

أصلية واستعارة أروى وسائر المشتقات تبعية المشبه هنا طراوة الزهر فالمشبه به ري شخص ريان

ووجه الشبه تخلصهما من الاحتياج إلى الماء والمستعار منه المعنى الحقيقي للري والمستعار له طراوة

زهر والمستعار ري [قوله زهر] وفي زهر استعارة مصرحة لأن معناه الحقيقي الورد واستعمل في الخد

بطريق الاستعارة وبيانه شبه مطلق الخد بالزهر الحقيقي في الحسن واللطافة فاستعير لفظ زهر الذي هو

المشبه به للخد الذي هو المشبه فذكر المشبه به وأريد المشبه والآلام يجب الحمل بين أروى زهر والخد الذي يذكر

بعد

بَعْدُ [وقال قوله فى رياض الكلام] الرياض والأكام ترشيح لاستعارة زهر لأن الرياض والأكام من جملة
الملائمات المعنى الحقيقى للزهر والترشيح هو أن يذكر فى الاستعارة ملائم من ملائمات المشبه به كما هيهنا
ولا يخفى أن الرياض والأكام مناسبان للورد وأيضاً فى إضافة الرياض إلى الكلام إستعارة مكنية وتخييلية
لأنه شبه الكلام الحقيقى الذى هو الإنسان بالشجر المثمر الذى هى فى الرياض فى الانتفاع وتشبيه الكلام الحقيقى
بالشجر فى الذهن وذكر المشبه وإرادة المشبه به إستعارة مكنية وإثبات الرياض الذى هو من ملائمات
المشبه به للمشبه إستعارة تخييلية والإستعارة المكنية أن يشبه شيئ بشيئ فى الذهن وذكر
المشبه وأريد المشبه به وهو المكنية وإثبات الرياض من لوازم المشبه به للمشبه إستعارة تخييلية كما هنا
وكما قال الهذلى وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ شبه الشاعر المنية بالأسد فى
اغتيال النفوس بقهر وغلبة وذكر المشبه وأثبت لازماً من لوازم المشبه به وتشبيه المنية بالأسد
وذكر المشبه الذى هو المنية إستعارة مكنية وإثبات الأظفار التى هى من لوازم المشبه به للمشبه الذى هو
المنية إستعارة تخييلية ووجه الشبه إهلاك النفوس [قوله وأبهى حبر] فيه إستعارة مصرحة
أيضاً لأنه إستعار الحبر لكلام فصيح فشبه أولاً الكلام الفصيح بالحبر وهو الثوب النفيس فى مقبولة الشأن
فى الطبائع والنخوة ثم أستعير لفظ حبر لكلام فصيح فلفظ حبر بمنزلة اللباس أستعير لكلام فصيح وذكر المشبه به
وأريد المشبه كما هو شأن الإستعارة المصرحة ولفظ تماك وبنان ترشيح لاستعارة حبر لأنهما من جملة
ملائمات المشبه به الذى هو المعنى الحقيقى للحبر ولفظ أسنان الأقلام تجريد لاستعارة حبر لأنه من
جملة ملائمات المستعار الذى هو الكلام والتجريد عبارة عن إقتران الإستعارة بشيئ من ملائمات المستعار
له [قوله ببنان البيان] فيه إستعارة مكنية وتخييلية لأنه شبه البيان الذى هو المشبه باليد فى ترتيب
أشياء وتركيب بعضها ببعض آخر يعنى أن الحائك يرتب الأشياء فى حياكة الثوب كذلك المتكلم الفصيح يرتب
الكلمات والالفاظ فى كلامه فالتشبيه وذكر المشبه مكنية وإثبات البنان اللازم للمشبه به لكلام الفصيح
إستعارة تخييلية [قوله وأسنان الأقلام] يحتمل وجهين أحدهما الإستعارة المكنية والتخييلية لأنه شبه الأقلام
بشيئ ذى أسنان مثلاً إنسان وحيوان آخر لكون كل واحد منهما ذات أجزاء التى تكون آلة فى تحصيل الأفعال
المطلوبة فحينئذ يكون التشبيه المذكور وذكر المشبه إستعارة مكنية وإثبات أسنان التى هى لوازم المشبه
به للمشبه إستعارة تخييلية والثانى الإستعارة المصرحة الأصلية لأنه شبه رؤس الأقلام بالأسنان
فى كون كل واحد منهما آلة كالكتابة فى الأقلام والمصنف فى الأسنان للفعل ثم أستعير لفظ الاسنان التى هى
المشبه به برؤس الأقلام فيكون إستعارة أصلية والمستعار منه المعنى الحقيقى للأسنان والمستعار له
رؤس الأقلام والمستعار لفظ الأسنان [قوله حمد الله] خبر أن الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم
سواء تعلق بالنعمة أو بغيره [قوله أزمة الإسلام] فيه إستعارة مكنية لأنه شبه الإسلام بالأزمة بل لكون
كل واحد منهما سبباً وواسطة فى تحصيل المطالب والحاجة وذلك التشبيه وذكر المشبه استعارة مكنية
وإثبات الزمام الذى هو من لوازم المشبه به للمشبه تخييلية [قوله بيض الله غرة أحواله] فيه مجاز لأن

النخوة العظمة ح

أحدهما أن يكون غرة أحواله بمعنى أول أحواله وعلى هذا التقدير تبيض الله بمعنى أحسن الله وأصلح بطريق المجاز أي من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم فإن الحسن لازم للبياض والاحتمال الثاني أن يكون المراد بالغرة الفرس وغرة الفرس عبارة عن بياض في جبهته قدر درهم أو أكثر فيكون غرة أحواله من قبيل الإستعارة المكنية والتخييلية لأنه شبه الأحوال بخيل في جبهته غرة في كون كل واحد منهما ذا حسن وقدر وحرمة فالتشبيه وذكر المشبه إستعارة مكنية وإثبات الغرة التي هي من لوازم المشبه به للأحوال إستعارة تخييلية وعلى هذا التقدير يكون تبيض الله للمبالغة في البياض حتى يلزم أن أحواله في غاية الحسن ومعنى تبيض الله حقيقة بياضا أو أحسن مجازا [قوله وأورق أغصان آماله] في إضافة الأغصان إلى الآمال إستعارة مكنية لأنه شبه الآمال بالأشجار فكما أن للأشجار فروعا كثيرة كذلك للآمال وجوه كثيرة وإثبات الأغصان التي هي من ملائم المشبه به للمشبه إستعارة تخييلية وذكر الأوراق التي هي من ملائمات المشبه به ترشيح للإستعارة المكنية ٥ [قوله وجوه المعاني نقابه] في إضافة الوجوه إلى المعاني إستعارة مكنية وتخييلية لأنه شبه المعاني بالنساء الجميلة في الخفاء يعني كما أن النساء الجميلة في الحجاب والخفاء فكذلك المعاني في الخفاء ثم ذكر المشبه وأثبت الوجوه الذي هو من خواص النساء للمعاني فالتشبيه الأول وذكر المشبه إستعارة مكنية ٥ وإثبات الوجوه للمعاني تخييلية وذكر النقاب الذي هو من لوازم المشبه به ترشيح للإستعارة المكنية [قوله سر حلوه وحامضه] وفي الحلو والحامض إستعارة مصرحة لأنه شبه أولا الكلام المستحسن والمقبول بشيئ حلو كما أن الشيئ الحلو ملائم في الطبع المدرك ولم ينفر منه الطبع كذلك الكلام المستحسن ملائم في الطبع وشبه أيضا الكلام القبيح بشيئ حامض في نفرة الطبع منهما ثم ذكر المشبه به وأراد المشبه كما في مثال رأيت أسدا في الحمام وفي أروى زهر [قوله وما أفرغته في قالب الترتيب] في أفرغته إستعارة تبعية لأنه تشبه ترتيب أجزاء الشيئ بأفراغ الشيئ من الحلي من الذهب والفضة في قالب كالسوار في ضم بعض الأجزاء الى بعض آخر في كل منهما ثم أستعير لفظ أفراغ المشبه به فهذه إستعارة مصرحة أصلية فاشتق لفظ أفرغت من لفظ الأفراغ والإستعارة في أفرغت تابع ٥ للإستعارة في أفراغ المصدر وذكر القالب الذي هو من خواص المشبه به ترشيح للإستعارة في الأفراغ ∴

تمت الديباجة بعون الله على يد الفقير الى الله الغني القدير عبد الرحمن بن محمد أمين بن محمد صالح الشهير بلاني دە ربندى

